التقرير الاستراتيجي السنوي السابع
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

الجزء الأول

# التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2021

تحت رعاية: مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/
Info@stgcenter.info
STG.CENTER
CenterSTG
00905541464768

التقرير الاستراتيجي السنوي السابع
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

الجزء الأول

# التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2021

تحت رعاية: مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG
Info@stgcenter.info
00905541464768

بسم الله الرحمن الرحيم

# المحتويات


| الرقم | المحتويات | الكاتب | ص |
|---|---|---|---|
| 1 | المقدمة | أ. محمد سالم الراشد<br>رئيس المكتب التنفيذي<br>جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي | 7 |
| 2 | مقدمة التقرير الاستراتيجي الخليجي | إعداد: د. محمود المنير<br>رئيس وحدة الدراسات والأبحاث<br>مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت<br><br>إشراف: أ. محمد سالم الراشد<br>رئيس مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت | 9 |
| 3 | السعودية. تحولات استراتيجية وتفاهمات إقليمية | | 10 |
| 4 | قطر بعد الحصار.. شراكات إقليمية ووساطات دولية | | 27 |
| 5 | الكويت.. عهد جديد ومبادرات لتحقيق الاستقرار | | 38 |
| 6 | الإمارات ..تعزيز المكانة الاستراتيجية وتصفير المشاكل الإقليمية | | 58 |
| 7 | البحرين.. سياسات ثابتة وعلاقات متأرجحة | | 68 |
| 8 | سلطنة عمان.. أدوار إقليمية ثابتة وتحولات داخلية كبيرة | | 78 |
| 9 | المشهد العام الخليجي في 2021 | | 93 |
| 10 | اليمن 2021 تصعيد عسكري ومراوحة سياسية | أ.مطهر الصفاري<br>كاتب وباحث سياسي<br>المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية | 105 |
| 11 | التقرير الاستراتيجي العراقي 2021 حكومة انتقالية وانتخابات مفصلية | إعداد: مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات | 146 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12 | التقرير السوري الاستراتيجي (2021) | أ.عبد الوهاب عاصي<br>مدير وحدة الدراسات في مركز جسور للدراسات | 169 |
| 13 | التقرير السنوي اللبناني | د. عماد الحوت<br>نائب سابق ورئيس مجلس إدارة المركز اللبناني للتنمية والتطوير | 185 |
| 14 | المشهد الأردني بين التفاؤل بمُخْرَجات تَحديث المَنْظومة السياسية والتشاؤم بمُقرَّرات التعديلات الدستورية | أ. فايز الجولاني<br>جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي<br>مستشار إعلامي ومحلل استراتيجي - مختص بتأسيس وإعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية والبحثية والأكاديمية | 197 |
| 15 | تطورات الاوضاع الداخلية والخارجية لدولة فلسطين وتوجهات الأطراف الدولية والإقليمية خلال العام 2021 ومساراتها المتوقعة خلال العام 2022 | د. إياد أبو زنيط<br>أستاذ الدراسات المستقبلية وباحث في مؤسسة ييبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية - رام الله<br>سليمان بشارات<br>مدير مؤسسة ييبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية رام الله - فلسطين | 220 |
| 16 | ملامح السياسة المصرية في عام 2021 | د. خيري عمر<br>أستاذ العلوم السياسية، جامعة سكاريا- تركيا | 244 |
| 17 | تطورات الأوضاع في السودان 2021 م السودان: عقبات على مسار الانتقال الديمقراطي | د.مهدي دهب حسن دهب<br>أستاذ مشارك العلوم السياسية، رئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان | 257 |
| 18 | القرن الإفريقي التقرير الاستراتيجي السنوي للعام 2021 | إعداد:<br>أ: عبد الله إسماعيل آدم<br>مدير مركز دراسات القرن الأفريقي<br>أ: الطاهر محمد علي<br>باحث بمركز دراسات القرن الأفريقي | 281 |
| 19 | الأزمة الليبية.. أحد عشراً عاماً في طريق بناء دولة جديدة | أ.د سعد أحمد سلامة<br>المدير التنفيذي لمجموعة منحنى الأزمة الليبية | 309 |
| 20 | تـقريـر الحالة الجـزائرية 2021 | د. هجيرة بن زيطة<br>مديرة الأبحاث والنشر مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية | 334 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 21 | تونس: إنقاذ قاطرة التغيير في الوطن العربي... أم العودة إلى حظيرة الاستبداد الشرقي؟ | أ. عبدالحميد الجلاصي<br>سياسي وباحث. رئيس منتدى «آفاق جديدة» ورئيس لجنة الانتاج المعرفي في «مجموعة التفكير الاستراتيجي» | 352 |
| 22 | تقرير الحالة المغربية 2021 | أ. زهير عطوف<br>مدير المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية | 379 |
| 23 | التقرير الاستراتيجي 2021 حالة موريتانيا | أ. محمد سالم محمد<br>إعلامي وباحث في مركز إفريقيا للدراسات والخدمات الإعلامية في موريتانيا | 403 |
| 24 | التنظيمات المُتشدّدة «داعش» يَستعيدُ عافيَتَهُ و«يتَمَدّد» و«القاعدة» تُواجِهُ تَحَدّيات صعبة | أ. فايز الجولاني<br>جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي<br>مستشار إعلامي - ومحلل استراتيجي - مختص بتأسيس وإعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية والبحثية والأكاديمية | 431 |
| 25 | الحركات الإسلامية (السياسية) المعتدلة 2021 | أ. فايز الجولاني<br>جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي | 447 |
| 26 | اقتصاد الشرق الاوسط لعام 2021 استمرار معاناة جائحة كورونا وعدم الاستقرار السياسي والأمني | أ.عبد الحافظ الصاوي<br>خبير اقتصادي ومدير مركز المسار للدراسات الإنسانية - اسطنبول - تركيا | 471 |

# مُقدّمة

مع استمرار جائحة «كورونا» في عام 2021 م ونزوعها إلى التغير والتحول وانخفاض معدل الإصابات؛ فإن المتغيرات الجيوسياسية في العالم والمنطقة العربية تتجه نحو معالجة آثار هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي وسلاسل الغذاء وخطوط الإمداد وسلامة المسارات التجارية العالمية، ولكن المتغيرات والمستحدات في تفاعل واستمرار في بيئة دولية غير مستقرة ناشطة نحو الصراع في بعض المناطق الحساسة من العالم.

وفي العام 2021م تطورات نماذج من محاولات الحل السياسي لمناطق الصراع في المنطقة العربية (ليبيا وسوريا واليمن) بعضها مازال في مرحلة التفاهم والتردد، والآخر لا يقبل الحل أو التراجع الديمقراطي الذي شهدته تونس فقد كان صدمة للشعوب العربية. ومع استمرار التدافع الدولي في المنطقة العربية فإن وتيرة التطبيع ازدادت مع الكيان الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية.

ويبقى المشهد الاقتصادي مؤلماً ومؤثراً راسماً أبعاده في تمدد ظاهرة الفقر والديون وتراجع معدلات التنمية مع ارتفاع نسبي لأسعار النفط، ساعد بعض الدول المنتجة لمعالجة عجوزات الميزانيات في دولها.

ولقد كانت لهزيمة وانسحاب الجيش الأمريكي من أفغانستان تداعيات على مستوى تأثير الولايات المتحدة على العالم، إذ أن روسيا الجديدة بقيادة «بوتين» أصبحت ترمي بظلالها على المنطقة العربية وعلى العالم بشكل عام.

وتتابع جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي إصدار تقريرها الاستراتيجي السنوي السابع ليكون بين يدي الساسة والمهتمين والباحثين ولنشر ثقافة الوعي الاستراتيجي في المنطقة العربية وللجمهور العربي.

مع كامل الشكر للباحثين والمراكز البحثية المساهمة في كتابة وإعداد هذا التقرير

وإلى لجنة التحرير والإعداد والإخراج السادة:

أ. فايز الجولاني.

أ. عبدالرحمن سعد الشرقاوي.

والمخرج أ. مصطفى عزالدين.

والتقدير لجهودهم في إصدار التقرير لهذا العام.

**أ. محمد سالم الراشد**

رئيس المكتب التنفيذي

جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي

مقدمة التقرير الاستراتيجي الخليجي

السعودية.. تحولات استراتيجية وتفاهمات إقليمية

قطر بعد الحصار.. شراكات إقليمية ووساطات دولية

الكويت.. عهد جديد ومبادرات لتحقيق الاستقرار

الإمارات ..تعزيز المكانة الاستراتيجية وتصفير المشاكل الإقليمية

البحرين.. سياسات ثابتة وعلاقات متأرجحة

سلطنة عمان.. أدوار إقليمية ثابتة وتحولات داخلية كبيرة

المشهد العام الخليجي في 2021

**إعداد: د. محمود المنير**

رئيس وحدة الدراسات والأبحاث
مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت

**إشراف: أ. محمد سالم الراشد**

رئيس مركز أفق المستقبل للاستشارات - الكويت

# مقدمة التقرير
# الاستراتيجي الخليجي

شهد العام 2021 جملة من المتغيرات التي تشير بوضوح إلى أن الإقليم بات على عتبة تحولات كبرى يتم فيها إعادة صياغة وترتيب العلاقات والتحالفات على نحو براجماتي بعيدًا عن الاختلافات الأيدلوجية بين القوى الإقليمية على وقع رحيل ترمب عن البيت الأبيض، وعودة المفاوضات النووية مع إيران واستئناف محادثات فيينا، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسيطرة طالبان على الحكم، ومواجهة تداعيات وباء «كورونا» الذي ما تزال ظلاله الثقيلة ومتحوراته المتجددة تهدد سياسات التعافي الاقتصادي في الإقليم والعالم.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي الذي يعده مركز أفق المستقبل للاستشارات بالتعاون مع مجموعة التفكير الاستراتيجي برئاسة الأخ الفاضل أ. محمد سالم الراشد للعام السابع على التوالي نرصد أبرز المتغيرات والتحولات التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الفائت 2021، وانعكاساتها وتداعياتها المستقبلية في مساراتها المختلفة في 2022.

# السعودية..
# تحولات استراتيجية
# وتفاهمات إقليمية

مركز أفق المستقبل - الكويت

## تحولات استراتيجية

أتاحت جهود المملكة العربية السعودية لتقليل اعتمادها على صادرات النفط وتنويع اقتصادها أنماطا جديدة من الشراكات والمنافسات الإقليمية. ودفع ذلك المملكة إلى إعادة النظر في سياساتها المشحونة تجاه إيران مع تنامي طموحات السعودية في أن تكون مركزا إقليميا للأعمال والسياحة العالمية.

وفي الأسابيع الأخيرة من 2021، اجتمعت منظمة التعاون الإسلامي في إسلام آباد لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة في أفغانستان. وبينما ناقش وزراء الخارجية التزام المنظمة تجاه الشعب الأفغاني، فقد حدث اجتماع مهم على هامش القمة؛ حيث التقى وزير الخارجية الإيراني «أمير حسين عبد اللهيان» نظيره السعودي «فيصل بن فرحان آل سعود». ويعد هذا الاجتماع الخامس في سلسلة محادثات مباشرة بين كبار المسؤولين السعوديين والإيرانيين خلال الفترة الأخيرة.

وأعرب ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان» عن أمله في أن تؤدي المحادثات مع إيران إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة وإحياء العلاقات الثنائية. كما قال الرئيس الإيراني «إبراهيم رئيسي» إنه لا توجد عقبات أمام استئناف «العلاقات الدبلوماسية» مع المملكة.

وتمثل المحادثات السعودية الإيرانية تطورا مهما للخصمين الإقليميين اللذين يتنافسان على قيادة المنطقة منذ أكثر من عقد. ويوضح هذا التحول في السياسة الخارجية السعودية مخاوف المملكة السياسية والاقتصادية؛ مما دفعها إلى إعادة تقويم علاقاتها مع الجيران. كما يشير إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه قوتان وسيطتان وهما باكستان والصين.

هناك ملمح آخر في مسار العلاقات السعودية الخارجية في الإقليم فمسار التقارب التركي السعودي المحتمل ليس استثناء في المنطقة، فالمنطقة تشهد حراكا دبلوماسيا حثيثا في الآونة الأخيرة وتصريحات ولقاءات وحوارات بين عدة دول، تركيا، مصر والسعودية، إيران، بل تركيا والإمارات وغيرها، مما يؤكد على أن رغبة التقارب ليست محصورة بأنقرة، وأن دوافعه حاضرة لدى الجميع وفى مقدمتها السعودية. وفي هذا التقرير نرصد مسارات العلاقات السعودية وتحولاتها الاستراتيجية في 2021.

## تعزيز القدرات العسكرية والدفاعية

ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، أن السعودية تسعى لتعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية محليا، وزيادة الاستثمار في التصنيع المحلي للأسلحة.

وقالت الصحيفة في تقرير لها: « إن المسؤولين السعوديين حريصون على الترويج لمصنع للإلكترونيات الدفاعية، باعتباره أحد أحدث استثمارات صندوق الثروة السيادية في مجال التصنيع العسكري، والذي

يأتي على رأس خطط ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان» لتحديث اقتصاد المملكة».[1]

وتخصص السعودية أحد أكبر ميزانيات الدفاع في العالم، وأنفقت 57 مليار دولار على حماية البلاد العام الماضي، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

وتقع شركة الإلكترونيات المُتقدّمة في صميم خطة المملكة لزيادة الإنتاج المحلي ليستحوذ على 5% من إنفاقها الدفاعي في غضون 10 سنوات.

وتعكس الخطة أيضا رغبة المملكة في الاعتماد على الذات، خاصة أنها تخوض حربا في اليمن، كما أن منشآتها النفطية والبنية التحتية تتعرض لهجمات بطائرات بدون طيار وصواريخ يطلقها الحوثيون المدعومون من إيران.

## العلاقات مع إيران

يمكن القول إن العلاقات السعودية – الإيرانية تطورت بشكل إيجابي خلال العام 2021، ويرجع السبب وراء ذلك تشابك مصير الدبلوماسية الإيرانية السعودية مع مصير المحادثات النووية في فيينا، مما جعل طهران تحرص حاليا على تقديم نفسها كـ «لاعب بناء» عبر المضي قدماً في حوارها مع الرياض.

وأظهرت مؤشرات العام الفائت 2021 على تحسن العلاقات بين السعودية وإيران، مع إجراء عدة جولات من المحادثات منذ نيسان/أبريل2021 بهدف تحسين العلاقات. حيث بدأت المحادثات بين طهران والرياض في بغداد خلف الكواليس، بالتوازي مع 4 جولات حوار في فيينا لإحياء الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1).

وعُقِدت الجولة الأخيرة من تلك المحادثات بعد وقت قصير من تشكيل الرئيس الإيراني المنتخب حديثاً «إبراهيم رئيسي» فريق السياسة الخارجية.

ويعود هذا التحرك بالأساس إلى تحديد طهران الدبلوماسية كأولويةٍ في حركتها الإقليمية في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الأخيرة، حيث أعربت طهران عن استعدادها لرفع مستوى المفاوضين في الحوار مع الرياض بعد 6 سنوات من قطع الرياض لعلاقاتها الدبلوماسية معها في يناير/كانون الثاني 2016.

وفيما يبدو أن العلاقات السعودية – الإيرانية تسير نحو الأفضل يؤكد ذلك الملك «سلمان بن عبد العزيز» عبر تصريح نادر من داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر/أيلول 2021؛ إذ قال: «إيران دولة جارة، ونأمل أن تؤدي المحادثات بيننا إلى بناء الثقة والتعاون».

وفي 23 ديسمبر/كانون الأول 2021، أشاد وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبداللهيان»، خلال

(1) فايننشال تايمز: السعودية تتجه لتعزيز قدراتها العسكرية وصناعة الأسلحة المحلية، https://bit.ly/3o6zkQc

مؤتمرٍ صحفي مشترك مع نظيره العراقي «فؤاد حسين»، بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لإزالة سوء التفاهم بين إيران والسعودية، وأعرب عن استعداده لتبادل زيارات الوفود الفنية لتحضير الاستعدادات اللازمة لاستعادة العلاقات الدبلوماسية المتبادلة.

وهذا التوجه الدبلوماسي الإيراني الجديد في الإقليم يتيح التوصّل إلى انفراج مع السعودية، إذ تسعى حكومة «رئيسي» إلى الحوار مع دول الخليج باعتباره خطوة حاسمةٌ نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الجيران.

## الحرب في اليمن

كشف تقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومقره واشنطن، عن أن هجمات مليشيا الحوثي اليمنية المدعومة من إيران، ضد السعودية، سجلت خلال عام 2021 ارتفاعاً هذا العام، مقارنة بالعام الماضي ليصل إجمالي الهجمات الحوثية إلى 702 خلال 9 أشهر.

وذكر التقرير أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، بلغ متوسط هجمات الحوثيين على السعودية 78 هجوماً شهرياً، أو 702 هجوم في المجمل.

وأضاف التقرير أنه خلال نفس الفترة من عام 2020، بلغ المتوسط الشهري للهجمات 38. ويشير التقرير إلى أن «حزب الله» اللبناني، المدعوم أيضاً من إيران، قد زود الحوثيين بالسلاح والتدريب.[1]

وعلى مدار السنوات الماضية كلف الصراع في اليمن ميزانية المملكة مليارات الدولارات كما ألحق الضرر بعلاقاتها مع حلفاء رئيسيين وفي مقدمتهم أمريكا فضلا استهداف المباني التحتية والمطارات السعودية بالمسيرات الحوثية.

وبشكل مستمر يعلن التحالف العسكري الذي تقوده السعودية إحباط هجمات حوثية عبر طائرات مسيرة وصواريخ، تستهدف المدن السعودية والمدنيين في مناطق المملكة. ومنذ مارس 2015، ينفذ التحالف العربي عمليات عسكرية دعماً للقوات الحكومية في اليمن، لمواجهة الحوثيين المدعومين من إيران، والمسيطرين على محافظات عديدة، بينها العاصمة صنعاء.[2]

قدمت السعودية أكثر من مبادرة لوقف اعتداءات الحوثيين واقترحت أيضا إعادة إحياء محادثات السلام بين الحكومة اليمنية التي تحظى بدعم من الرياض والحوثيين الموالين لإيران، ترتكز على مبادرة سياسية هدفها إيجاد مخرج لإنهاء الأزمة بين الطرفين.

هذه المشاورات بدأت منذ حوالي عام تحت غطاء الأمم المتحدة ثم الولايات المتحدة الأمريكية والتي

(1) تقرير أمريكي: تضاعف هجمات الحوثيين ضد السعودية في 2021، https://bit.ly/3Gc63cQ

(2) لماذا يرفض الحوثيون «اليد الممدودة» من السعودية؟ فرانس 24، https://bit.ly/3g7hBDB

تلعب دورا مهما في هذه المحادثات. ومن بين نقاط التفاوض التي أدرجت في المحادثات، وقف إطلاق النار تحت إشراف أممي، إعادة فتح مطار صنعاء ورفع القيود الاقتصادية المفروضة على مرفأ محافظة الحديدة فضلا عن إطلاق محادثات سياسية تشمل جميع اليمنيين.

الحوثيون من جهتهم، يعتقدون بأنهم يملكون القوة الكافية التي تجعلهم يرفضون الخضوع الاقتراحات السعودية خاصة وأن اليد الممدودة من الرياض تأتي في ظرف زمني تميز بارتفاع وتيرة هجمات الحوثيين ضد السعودية ومنشآتها النفطية. كما ازدادت أيضا الهجمات الحوثية على مدينة مأرب الغنية بالنفط والتي تشكل المعقل الأخير للحكومة اليمنية في شمال البلاد.

## العلاقة مع لبنان

في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2021، سحبت الرياض سفيرها في بيروت وطلبت من السفير اللبناني لديها المغادرة، وفعلت ذلك لاحقاً الإمارات والبحرين والكويت واليمن؛ أما قطر فقد أصدرت بياناً تضامنت من خلاله مع السعودية، ودعت إلى «تهدئة الأوضاع، والمسارعة في رأب الصدع بين الأشقاء، على خلفية تصريحات لوزير الإعلام اللبناني.

وقبل تعيين «قرداحي» وزيرا للإعلام في 10 سبتمبر/أيلول 2021، قال في مقابلة متلفزة سُجلت في 5 أغسطس/ آب، وبثتها إحدى المنصات الإلكترونية لفضائية «الجزيرة» القطرية في 25 أكتوبر، إن الحوثيين في اليمن «يدافعون عن أنفسهم ضد اعتداءات السعودية والإمارات».

وأعلن «جورج قرداحي»، استقالته، رسميا، من منصبه، أملا في حلحلة الأزمة بين بلاده والسعودية. التي شهدت تصاعدًا متسارعًا ولم يتم حلها رغم الوساطات الدولية حتى كتابة هذا التقرير.

يظهر في خليفات الأزمة تصريح أدلى به العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2021 حيث حث فيها السلطات اللبنانية، على تغليب مصالح شعبها و«إيقاف هيمنة حزب الله الإرهابي».[1]

وأفادت تقارير إعلامية بأن حجم المساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية للبنان، خلال فترة ما بين عامي 1990 و2015، يناهز 70 مليار دولار، فيما لا تتعدى المساعدات الإيرانية للحكومة اللبنانية مبلغ 100 مليون دولار، بموازاة تقديم 200 مليون دولار سنوياً لحزب الله، في المتوسط.

ويبدو واضحاً أنه حتى قبل أزمة قرداحي أن السعودية ترى أن استثمارها في لبنان لم يكن مُجدياً، لأنه بعد كل المليارات التي ضخّتها السعودية ودول الخليج، خضع لبنان فعلياً وبالكامل للنفوذ الإيراني عبر حزب الله الذي يسيطر على البلاد سواء عبر تحالفات سياسية أوصلت حليفه ميشال عون للرئاسة

(1) السعودية ولبنان: هل ينسف الخلاف بين نصر الله والملك سلمان فرص تحسين العلاقات بين البلدين؟ CBB عربية ، https://bbc.in/3KS1jwN

أو قوته العسكرية أو اختراقاته للأجهزة الأمنية والعسكرية، بينما السعودية هي التي تقدم المساعدات لهذا البلد الخاضع لنفوذ إيران.

ولا يمكن فهم الموقف السعودي الأخير، أيضًا، من دون أن نأخذ التصعيد الأمني الذي شهده لبنان في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 في الحسبان، والذي تفاقم على خلفية التحقيقات الجارية في انفجار مرفأ بيروت، وهدّد باندلاع أزمة سياسية ومواجهات مسلحة. إذ يصرّ الثنائي الشيعي (حركة أمل، وحزب الله) على عرقلة مسار التحقيق في انفجار المرفأ.

وعبّرت السعودية عن رفضها لتدخل حزب الله السافر في الشأن اللبناني في مناسبات عديدة، كان آخرها اتخاذها قرارًا، في نيسان/ أبريل 2021، أوقفت بموجبه كل الواردات اللبنانية إليها، من الخضار والفواكه، بعد أن تكثفت محاولات تهريب المخدرات باستخدام الصادرات الزراعية اللبنانية إليها[1]، واتهم الإعلام السعودي حزب الله بالوقوف وراء هذه المحاولات، عبر سيطرته على أجهزة الدولة اللبنانية المختلفة[2]. كما تتهم السعودية الحزب بمساعدة الحوثيين في اليمن من خلال تقديم خبرات واستشارات في مجال تصنيع الأسلحة وتطويرها، وفي مجال التكتيكات القتالية، ما سمح لهم بتحقيق تقدّم كبير، مؤخرًا، على جبهة مأرب، والاستمرار في استهداف المملكة بالطائرات المسيّرة.

## العلاقات مع قطر

وقعت قطر والسعودية والإمارات والبحرين ومصر يوم 5 يناير/كانون الثاني 2021 على بيان القمة الخليجية التي انعقدت في محافظة العلا السعودية، وأنهى الأزمة المندلعة عام 2017 بين الدوحة من جهة والرياض والقاهرة وأبوظبي والمنامة من جهة أخرى.

ومن المعلوم أن عودة علاقات قطر مع الدول الأربع شهدت تفاوتاً وتمايزاً في مستواها، ففي حين أن العلاقات القطرية السعودية شهدت عودة سريعة وقوية، كانت القطرية البحرينية أكثر ضعفاً.

الرياض كانت أول الدول الأربع التي أعادت سفيرها إلى الدوحة، حيث تسلم أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في 30 يونيو 2021، أوراق اعتماد الأمير منصور بن خالد بن فرحان سفيراً للرياض في الدوحة.

ومثلت «قمة العلا» قبل نحو عام منعطفا إيجابيا مهما لإذابة الخلافات وبداية مرحلة جديدة بين تلك الدول. وانبثقت عن تلك القمة عدة لجان متابعة لحل الخلافات العالقة وتعزيز العلاقات بين الدول أطراف الأزمة الخليجية، ومن بينها لجنة المتابعة السعودية القطرية.

(1) «سجال في لبنان إثر قرار السعودية منع استيراد الفواكه اللبنانية بسبب المخدرات»، بي بي سي عربي، 2021/4/24، شوهد في 2021/11/11، في: https://bbc.in/3krp2YY

(2) «السعودية تحبط تهريب مخدرات تتولاها شبكة متصلة بـ «حزب الله»»، الشرق الأوسط، 2021/9/10، شوهد في 2021/11/11، في: https://bit.ly/3qt3MpC

ومنذ إعلان المصالحة الخليجية، في يناير مطلع العام 2021، تبادل مسؤولو البلدين التصريحات الإيجابية بشكل مستمر، إضافة إلى الوصول للخطوة الأهم نحو تبادل السفراء ومناقشة معظم الملفات العالقة بين الجانبين.

ففي 11 أغسطس، أصدرت قطر قراراً بتعيين بندر محمد عبد الله العطية سفيراً فوق العادة مفوضاً لدى السعودية، وبعد هذا التاريخ بأربعة عشر يوماً وقعت الدوحة والرياض بروتوكولاً لإنشاء مجلس التنسيق السعودي – القطري، الذي «يعد إطاراً شاملاً لتعزيز العلاقات الثنائية والدفع بالشراكة بينهما إلى آفاق أرحب وفق رؤية البلدين 2030»، وفق بيان مشترك للبلدين.

ومن أبرز ما شهدته عودة العلاقة بين البلدين زيارة أمير قطر إلى السعودية، ثم زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان للدوحة خلال جولة خليجية مطلع ديسمبر الماضي، وفي الشهر نفسه وصل أمير قطر للرياض لحضور الدورة الـ 42 لمجلس التعاون.[1]

وانعقدت القمة الخليجية الثانية والأربعون في العاصمة السعودية الرياض، منتصف ديسمبر/ كانون الأول 2021، عقب جولة قام بها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في بقية دول الخليج، وشملت أول زيارة له إلى الدوحة منذ الأزمة الخليجية.

## العلاقات مع تركيا

منذ مطلع الربيع العربي، والسعودية وتركيا تصران على مواقف مخالفة لبعضها البعض فيما يخص القضايا الإقليمية إلا أن ضعف الضمانات الأمنية الأمريكية لمنطقة الخليج، والرغبة في الاستفادة من المكاسب التي ستضمنها مبادرة الحزام والطريق الصينية، والتنافس الاقتصادي بين الفواعل الإقليمية، يشجع كل من تركيا والسعودية على التقارب والتعاون فيما بينهما.

شهدت الآونة الأخيرة إشارات قوية للتقارب بين تركيا والمملكة العربية السعودية بعد تراجع ملحوظ في العلاقات دام لبضع سنوات.

وفي عام 2021 أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتصالا هاتفيا مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز في إطار قمة مجموعة العشرين.

وكان الاتصال أول تواصل رفيع المستوى بين البلدين منذ مدة طويلة.

ومؤخرا أعلن الرئيس أردوغان أنه سيجري زيارة رسمية إلى السعودية في فبراير/ شباط المقبل من العام الجاري 2022.

وأدت المشاكل الأمنية الناتجة عن ضعف مظلة الأمن الأمريكية، ورغبة السعودية في تحقيق أهداف

(1) ولي العهد السعودي يؤكد على «متانة العلاقات» مع قطر، فرانس 24 ، https://bit.ly/3s6fsh4

رؤيتها لعام 2030، فضلا عن رغبتها في الاضطلاع بدور أكبر في مبادرة الحزام والطريق الصينية، إلى تشجيع السعوديين على رفع مستوى علاقاتهم مع الدول الفاعلة بالمنطقة.[1]

أرقام العلاقة الاقتصادية بين البلدين تظهر مفارقة صارخة، فبينما ارتفع إجمالي الصادرات التركية عام 2021 بنسبة 32% لتصل إلى نحو 225.4 مليار دولار، انخفض حجمها إلى السعودية في العام ذاته، حيث لم تتجاوز 189 مليون دولار بعد أن بلغت 3,2 مليارات عام 2019، حسبما كشفت هيئة الإحصاء التركية.[2]

وبالنظر إلى مستجدات العلاقة بين الدولتين التي حدثت في 2021، نرى أنه لم تطرأ تغيرات هامة على مواقفهما بخصوص القضايا الإقليمية إلا أننا نلاحظ انخفاض في حدة التوتر ورغبة متبادلة في الارتقاء بمستوى العلاقات.[3]

والتطورات التي جرت على الصعيدين الإقليمي والدولي خلال الفترة الأخيرة، دفعت الدولتين إلى التقارب مجدداً. ولعل من أبرز هذه العوامل التي شجعت الطرفين على التعاون، ضعف مظلة الأمن الأمريكية، ومبادرة الحزام والطريق الصينية، والمشاكل الاقتصادية، والتنافس الاقتصادي بين الفواعل الإقليمية.

## العلاقات مع إسرائيل

بذلت إدارة ترامب جهوداً كبيرة لإقناع السعوديين بتطبيع العلاقات مع إسرائيل منذ عام 2017. لكن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أصر على أن يُحافظ على سياسة المملكة الثابتة تجاه القضية الفلسطينية.

ووفق ما هو معلن من السلطات السعودية في أكثر من مناسبة، فإنها «مستعدة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل إذا طبقت الأخيرة عناصر مبادرة السلام السعودية التي قدمتها المملكة في 2002، والتي تدعو لإنهاء احتلال كل الأراضي العربية التي احتلتها في 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير».[4]

أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي السابق عادل الجبير، أن بلاده لا تزال تصر على أنه لا يمكنها تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلا بعد توصلها إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

وقال الجبير، في مقابلة مع قناة «عرب نيوز» باللغة الإنجليزية، في 2021/3/19: «موقفنا من الصراع

(1) https://www.tccb.gov.tr/basin-aciklamalari/365122894//suudi-arabistan-krali-selman-bin-abdulaziz-el-suud-ile-telefon-gorusmesi.

(2) https://www.haberturk.com/son-dakika-cumhurbaskani-erdogan-suudi-arabistan-a-gidecek-3303215

(3) العلاقات التركية – السعودية إلى أين؟ (تحليل)، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3IIqik2

(4) إسرائيل: التطبيع مع السعودية معلق ونتمنى التوصل إليه قريبا ، الخليج الجديد ، https://bit.ly/3IPtA5i

الإسرائيلي الفلسطيني واضح ويكمن في أننا نريد حل الدولتين على أساس مبادرة السلام العربية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بحيث تكون هناك دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية تعيشان إلى جانب بعضهما بعضا في سلام وأمن. وهذا يظل موقفنا».[1]

وفي 14 أكتوبر/تشرين الأول2021، التقى وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في واشنطن، لكن البلدين لم يذكرا مسألة التطبيع مع إسرائيل في تصريحاتهما العلنية بشأن الاجتماع.

لكن في الوقت نفسه، أثير ملف تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية عدة مرات خلال الزيارات الأخيرة لمسؤولي حكومة بينيت لواشنطن، وذكرت تقارير أمريكية أن وزير الخارجية بلينكن ناقش مع المستشار جاك سوليفان «توسيع اتفاقيات أبراهام» خلال اجتماعهما بوزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد في أكتوبر/تشرين الأول 2021.

من جانبها أقرت إسرائيل بأن تطبيع علاقتها مع السعودية «معلق حاليا»، وقال وزير الخارجية الإسرائيلي «يائير لابيد»، في حوار أجرته مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، في 2021/12/24، إن «المناقشات حول إقامة علاقات دبلوماسية جارية مع عدة دول أخرى، عارضت في السابق مثل هذا القرار، بسبب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني». وعلى الرغم من أنه لم يذكر ماهية هذه الدول، إلا أنه قال إن حال السعودية كإندونيسيا «التطبيع معهما معلق حاليا».

## التوقعات

فيما يتعلق بالعلاقات السعودية – الإيرانية من المرجح أن تشهد خطوات تصالحية أكبر وتوطيد للعلاقات مدعوم بتفاهمات حول الكثير من الملفات العالقة في المنطقة وقد كشفت لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، في 2022/1/15 أن طهران والرياض تستعدان لإعادة فتح سفارتهما، في خطوة لإنهاء 6 سنوات من القطيعة الدبلوماسية بين البلدين.

ومن المرجح أن تستمر إيران والسعودية في تحسين علاقاتهما خلال العام الجديد 2022؛ لأنهما يدركان حاليا فائدة ذلك لكلا البلدين. وبالنسبة للنظام الإيراني، الذي يعاني من عجز شهري قدره مليار دولار في الميزانية، فإن التدهور الاقتصادي يعد حافزا كافيا للتقارب مع المملكة.[2] وبالنسبة للسعودية، فإن البدائل محدودة لتحقيق أهدافها الاقتصادية حيث تأثرت الرياض بشدة من انخفاض عائدات النفط بسبب جائحة كورونا في الوقت الذي تستعد فيه المملكة لعصر ما بعد النفط. وكانت المملكة في يوم من الأيام تستحوذ على ما يقرب من 30% من صادرات النفط العالمية. واليوم انخفض هذا الرقم

(1) السعودية توضح موقفها من مسألة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، روسيا اليوم، https://bit.ly/3IT8JOb

(2) The origins and future of the budding Saudi-Iran détente. Abby Baggini and Farah N. Jan، https://bit.ly/3AHXBRA

إلى حوالي 12% فقط. وستغطي احتياطيات السعودية البالغة 444 مليار دولار عامين فقط من الإنفاق بمعدلها الحالي. وإذا فشلت المملكة في تحقيق أهداف «رؤية 2030» فسيكون ذلك كارثيا على الاقتصاد السعودي. وإذا كان عام 2021 مؤشرا، فإن الانفراجة بين السعودية وإيران ليست وشيكة فحسب، بل إنها أمر حيوي لكلا الخصمين في 2022.

من المتوقع أن تدخل السعودية في محادثات علنية مع إيران بعد تأكيد وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبداللهيان»، في مقابلة مع تلفزيون «الجزيرة»، أن السعودية ترغب بالحوار بشأن الملفات الإقليمية مع بلاده، في حوار يركز على العلاقات الثنائية. ودعوة إيران إلى حوار إقليمي شامل يضم كلا من السعودية ومصر وتركيا لمعالجة مشاكل الشرق الأوسط، مؤكدة استعدادها لإعادة العلاقات مع الرياض.[1]

فيما يتعلق بالعلاقات السعودية مع إسرائيل فمن الناحية النظرية، يمكن أن تطور المملكة علاقتها مع إسرائيل، لكن هذا السيناريو غير مرجح في ضوء موقف المملكة التقليدي بضرورة «إنهاء احتلال جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في عام 1967»، ناهيك عن أن الشعب السعودي نفسه لن يقبل أبدا بالتقارب الكامل مع إسرائيل التي يعتبرها أكبر تهديد للأمن الإقليمي. لذلك، أدركت الرياض أنه يجب أن تجذب بشكل متزايد العالم الإسلامي الأوسع. ومع ذلك، لا يمكنها أن تفعل ذلك إذا ظلت معادية لإيران بشكل كامل.

من المحتمل أن يكون التقارب أولا في المجالات الاقتصادية وأن ينعكس ذلك في المستقبل القريب على مجالات التنافس الجيوسياسي. ومن المتوقع أن ينتهي «الحظر غير الرسمي» المفرض على البضائع التركية في السعودية عقب الزيارة المرتقبة للرئيس أردوغان، ومن ثم ستواصل الشركات التركية أعمالها في السعودية من حيث توقفت.

من المتوقع أن يوفر التقارب بين الرياض وأنقرة عدة مكاسب لتركيا أبرزها المساهمة في رفع مستوى علاقاتها مع مصر وإسرائيل، وكذلك تحقيق أهدافها بخصوص الصادرات، وتغلبها على الصعوبات التي يواجهها اقتصادها.

فيما يتعلق بتهديدات واعتداءات الحوثيين المستمرة على السعودية من المحتمل أن جميع الأطراف المتنازعة ستدخل في محادثات سلام. أما الجانب السلبي، فيكمن في هشاشة الوضع وإمكانية تنفيذ غارة جوية أو إطلاق صاروخ على الحوثيين لتتفجر من جديد عملية السلام ويتدهور الوضع بشكل سلبي.

فيما يتعلق بمسار الأزمة مع لبنان من المتوقع أن تستمر السعودية في الضغط على الحكومة اللبنانية فالمسألة لا تتعلق بتصريحات قرداحي، واستقالته لا تحلّها، لأنّها مرتبطة بالنفوذ المتنامي لحزب اللّه

(1) إيران: استعدادات لتبادل فتح السفارات مع السعودية، وكالات، https://bit.ly/3gcH1zC

وإيران في لبنان وفي المنطقة. لذا من المرجح أنّ تستخدم المملكة تصريحات قرداحي للمضيّ قدمًا في معاقبة لبنان؛ على أمل أن يؤدي ذلك إلى إضعاف موقف حزب اللّه ومحاصرته داخليًا.

من الواضح أن حزب اللّه سيقاوم أي ضغوط لتخفيف توغله في مؤسسات الدولة، وهو المسعى الذي يقوده الفرنسيون لمحاولة إرضاء السعوديين والأمريكيين تحديداً، لجلب الأموال لمساعدة لبنان وحلحلة الأزمة التي دخلت الكويت فيها مؤخرًا كوسيط محايد خلال الأسابيع القليلة الماضية من مطلع 2022.

## الاقتصاد السعودي..
## تحولات اقتصادية وتطلعات وشراكات طموحة

تسعى المملكة العربية السعودية لوقف الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، ومن هذا المنطلق أطلق ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان» برنامجا واسعا للإصلاحات الاقتصادية في بلاده، بعنوان «رؤية 2030»، شملت إدراج نسبة بسيطة من شركة أرامكو النفطية في البورصة.

وفيما تنوع المملكة اقتصادها غير النفطي، تحتاج لأنواع أخرى من المستثمرين لديهم الخبرة التقنية، يبدو أن الصينيين من بينهم. وشهدت المملكة جملة من التحولات الاقتصادية في 2021 لتحقيق هذه الرؤية ،وفي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد أهم هذه التحولا والتوقعات المستقبلية في 2022.

### تحولات اقتصادية

في سبتمبر/أيلول 2021، ضخ «سوفت بنك» 125 مليون دولار في شركة «يونيفونيك»، وهي أول صفقة لتكتل ياباني مع شركة تقنية مقرها السعودية. وتعكس عملية الاستثمار هذه إعادة تدوير رأس المال الاستثماري، الذي يعد في صميم العديد من مبادرات الإنفاق السعودية. ومع ذلك، تم تمويل صفقة «يونيفونيك» من قبل «صندوق «رؤية سوفت بنك 2»، وهي جزء بسيط مما التزم به صندوق الاستثمارات العامة لصندوق «رؤية سوفت بنك» عام 2018. وفي الوقت نفسه، يُقال إن «ليوسيد» تخطط لبناء مصنع للسيارات الكهربائية في المملكة بحلول عام 2025 أو 2026.

في ديسمبر/كانون الأول 2021، أنشأ صندوق الاستثمارات العامة قسم التنمية الوطنية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة بشكل أفضل.

استثمر صندوق الاستثمارات العامة السعودي نحو 1.5 مليار دولار في «منصات جيو»، وهي شركة اتصالات وخدمات رقمية كبرى في الهند. وأضاف الصندوق أسهم في مجموعة «علي بابا» الصينية متعددة الجنسيات في الربع الثالث من عام 2021.

أعلنت السعودية في 2016، عن رؤيتها المستقبلية 2030 الهادفة لخفض الاعتماد على النفط، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، فيما كانت الخصخصة أحد 12 برنامجاً يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي. وترجم لهذه الرؤية أعلنت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، في 2022/1/25، عن بدء التشغيل التجريبي للمحطة العائمة الأولى من نوعها لتحلية المياه قرب ميناء الشقيق على الساحل الغربي

للمملكة، وهي الأكبر في العالم. ووفق إعلام محلي، قامت شركة «ماتيتو «Metito»، الشركة الرائدة والمزود المفضل للحلول الذكية المتكاملة لإدارة ومعالجة المياه وحلول الطاقة البديلة، بتصميم وهندسة وتنفيذ المحطة والبارجات المطلوبة لإبحارها الي مقرها الحالي بالمملكة.[1]

أعلنت هيئة تنمية الصادرات السعودية تقديرا لقيمة الصادرات غير النفطية للمملكة بنهاية عام 2021 يصل إلى نحو 265 مليار ريال (70,6 مليار دولار). وتوقعت الهيئة أن تبلغ قيمة الصادرات غير النفطية في الربع الرابع من 2021 نحو 70 مليار ريال، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء الألمانية. وأورد التقدير أن الصادرات غير النفطية سجلت أعلى رقم بتاريخ السعودية في الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني حتى سبتمبر/أيلول 2021، بقيمة 194,7 مليار ريال، وذلك مقابل 145,6 مليار ريال خلال نفس الفترة من عام 2020.[2]

قالت صحيفة الاقتصادية السعودية، الثلاثاء2022/1/11، إن مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في السعودية ارتفع 10.3% في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2020. ونقلا عن بيانات رسمية، أضافت الصحيفة أن ارتفاع الإنتاج الصناعي على أساس سنوي جاء نتيجة ارتفاع الإنتاج في مجال التعدين واستغلال المحاجر. ويعد مستوى نشاط التعدين واستغلال المحاجر في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، هو الأعلى خلال 19 شهرا، أي منذ أن بلغ 147,2 نقطة في أبريل/نيسان من 2020، عندما رفعت السعودية إنتاج النفط لمستوى قياسي، أعلى من 12 مليون برميل يوميا.

بلغت قيمة الصادرات غير النفطية السعودية 195 مليار ريال حتى نهاية الربع الثالث 2021، مرتفعة 33% مقارنة بالعام الماضي، في وقت كانت المملكة أحد أفضل الاقتصادات العالمية أداء خلال فترة الجائحة حيث كانت مستويات الانخفاض في الناتج المحلي محدودة جدا، وبلغ ترتيب المملكة السادس بين دول مجموعة العشرين حين النظر للأنشطة غير النفطية كمحدد للأداء الاقتصادي في المملكة.[3]

أطلقت السعودية، في 2021/12/17، المُخطط العام والملامح الرئيسية لمشروع وسط جدة، بإجمالي استثمارات تصل إلى 75 مليار ريال (20 مليار دولار) خُصصت لتطوير 5.7 ملايين متر مربع، بتمويل من صندوق الاستثمارات العامة والمستثمرين من داخل السعودية وخارجها. ويستهدف المشروع تحقيق قيمة مضافة لاقتصاد السعودية بـ47 مليار ريال بحلول عام 2030، حيث سيضم 4 معالم رئيسية عالمية هي دار أوبرا، ومتحف، واستاد رياضي، والأحواض المحيطية والمزارع المرجانية، بالإضافة إلى 10 مشاريع ترفيهية وسياحية نوعية.[4]

---

(1) السعودية تعلن بدء تشغيل أكبر محطة عائمة لتحلية المياه في العالم، الخليج الجديد، https://bit.ly/3H5Vklz

(2) صادرات السعودية غير النفطية تصل إلى 265 مليار ريال بنهاية 2021، هيئة تنمية الصادرات السعودية، https://bit.ly/3uaILSg

(3) بـ 11.1%.. الاقتصاد السعودي الأعلى نموا بين دول العشرين، الاقتصادية، https://bit.ly/32MbSjK

(4) مشروع لتطوير وسط جدة باستثمارات 20 مليار دولار، الخليج الجديد ، https://bit.ly/34gId2n

## عجز الموازنة

أعلنت السعودية، أن العجز في موازنة 2021 بلغ نحو 2.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما توقعت تحقيق فائض قيمته 90 مليار ريال في 2022.

وفي كلمة له خلال جلسة لمجلس الوزراء برئاسته؛ لإقرار الميزانية السعودية، أعلن العاهل السعودي، الملك «سلمان بن عبدالعزيز»، عزمه على الاستمرار في تنفيذ المبادرات والإصلاحات لتحقيق أهداف «رؤية السعودية 2030».

وأشار العاهل السعودي إلى أن الإنفاق في ميزانية 2022 يبلغ 955 مليار ريال (254.7 مليار دولار)، كما تقدر الإيرادات بمبلغ 1045 مليار ريال (278.7 مليار دولار)، بفائض يصل إلى 90 مليار ريال (24 مليار دولار)، وهو الأول منذ 2013.[1]

وكانت المملكة أعلنت موازنة 2021 بإنفاق 264 مليار دولار، مقابل إيرادات بـ 226.4 مليار دولار، متوقعة عجزا قيمته 37.6 مليار دولار.

وتضررت إيرادات الميزانية السعودية جراء تراجع أسعار النفط، مصدر الدخل الرئيس للبلاد؛ بسبب تفشي «كورونا».

## الدين العام

صادق مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين برئاسة وزير المالية السعودي «محمد الجدعان» على خطة الاقتراض السنوية لعام 2022، حيث اشتملت على توقعات بثبات حجم الدين العام عند مستوى 938 مليار ريال بنهاية العام 2022، وفق إعلان الميزانية العامة، مع التوجه نحو اقتراض نحو 43 مليار ريال، لسداد مستحقات أصل الدين. وتستعد السعودية للتوجه نحو اقتراض 43 مليار ريال (11.4 مليارات دولار) لسداد مستحقات أصل الدين العام للملكة البالغ 938 مليار ريال (250 مليار دولار).[2]

وتضمنت الخطة إصدار سندات سيادية بقيمة مليار ونصف يورو، بأكبر شريحة عائد سلبي على الإطلاق خارج دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ إجمالي الإصدار 1.5 مليار يورو، وبلغت نسبة تغطيتها 3.3 مرات (بما يقارب 5 مليارات يورو)، وغيرها من المصادر التمويلية الأخرى.

كما نفّذ المركز الوطني لإدارة الدين من ناحية أخرى ترتيب ثاني عملية لإعادة شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك مستحقة خلال العام 2022، بقيمة تجاوزت 33 مليار ريال.

---

(1) السعودية: 2.7% عجز موازنة 2021.. ونتوقع فائضا بـ90 مليار ريال في 2022 ، https://bit.ly/3IM41Sv

(2) السعودية تتجه لاقتراض 11,4 مليارات دولار لسداد مستحقات أصل دينها العام، الخليج الجديد، https://bit.ly/3L4YDvV

## الاستثمارات الداخلية

كشف موقع «فوربس» الاقتصادي عن تراجع كبير للاستثمارات الداخلية في المملكة في عام 2021، واصفا إياها بأنها باتت تلامس الأرض انخفاضا، كما أظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي، أن الاستثمار الأجنبي بلغ 1.75 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2021، منخفضاً بشدة عن الرقم القياسي البالغ 13.8 مليار دولار في الربع الثاني، والذي تم تعزيزه من خلال صفقة لشبكة خطوط الأنابيب لشركة أرامكو عملاق الطاقة السعودي.[1]

لعل هذا الانخفاض الحاد في الاستثمارات الأجنبية هو الذي دفع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار في منتصف شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والتي تهدف إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال (103.5 مليارات دولار) بحلول عام 2030، وذلك في إطار استهداف زيادة الاستثمار المحلي إلى 1.7 تريليون ريال (453 مليار دولار) سنوياً بحلول عام 2030، وكلها أهداف تبدو خيالية وبعيدة كثيرا عن الواقع في ظل الأرقام الحالية.[2]

## انتعاش سوق العمل

في الوقت الذي تسببت فيه جائحة «كوفيد19-» بتبعات اقتصادية طالت عددا من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع التوظيف، جاءت النتائج التي حققها الاقتصاد السعودي خلافا لتلك الموجة، حيث ارتفعت وتيرة توظيف السعوديين في القطاع الخاص لأعلى مستوى ربعي لها على الإطلاق، حسب السجلات الإدارية، حيث بلغت 90 ألفا خلال الربع الرابع فقط من 2021.

ورأى معهد بروكنجز أن السعودية باتت مجبرة على القيام بإعادة هيكلة اقتصادية كبرى بسبب تداعيات كورونا، وذلك حتى تحقق التوازن المطلوب في سوق العمل وتحافظ على إنتاجية العمال والسوق.

وأضاف أن «سوق العمل في الدولة الغنية بالنفط يشهد أحد أسرع التحولات في العالم، إذ ينضم المواطنون السعوديون وخاصة النساء السعوديات إلى سوق العمل بمعدلات غير مسبوقة، وهو اتجاه من المحتمل أن يكون سببًا للإصلاحات الأخيرة التي تستهدف توظيف الإناث».[3]

ولفت إلى أنه «على عكس معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، زادت مشاركة القوى العاملة في السعودية بالفعل أثناء الوباء، في الوقت نفسه، يترك العمال الأجانب، الذين يشكلون أكثر من 70% من القوة العاملة في القطاع الخاص وظائفهم بأعداد كبيرة، مما أدى إلى انكماش حاد وسريع في إجمالي

(1) قواعد تمويل محدّثة في السعودية لتطوير القطاع ودعم شركات التكنولوجيا المالية، فوربس، https://bit.ly/3KVKFMq

(2) هل تُسعف الاستثمارات الحكومية السعودية رؤية 2030؟ أحمد ذكر الله ، العربي الجديد ، https://bit.ly/3KVvHGk

(3) التنويع الاقتصادي في الخليج: آن الأوان لمضاعفة الجهود، معهد بروكنجز، https://brook.gs/33SUGtv

العمالة، حيث اختفت ما يقرب من مليون وظيفة منذ بداية الوباء».

وبحسب تقرير المعهد، فإن الأدلة على إعادة توزيع العمال في السعودية بعد الوباء، تظهر في «تقلب الوظائف، وتضاعف عمليات التوظيف والفصل من العمل في الربعين الأخيرين من عام 2021 مقارنة بـ 2020».

وتخطى عدد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص حاجز 1.9 ملايين عامل للمرة الأولى على الإطلاق في ديسمبر/كانون الأول 2021، الأمر الذي يعكس فاعلية سياسات توفير الوظائف للسعوديين في القطاع الخاص، فيما استمر الارتفاع القياسي لمعدل مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث تجاوزت فعليا مستهدف 2030 وبلغت 34.1% في الربع الثالث 2021.

## معدلات البطالة

استقر معدل البطالة بين السعوديين خلال الربع الثالث من 2021 عند 11.3%, مقارنة بنفس المعدل في الربع الثاني السابق له والذي كان عند نفس النسبة. وحسب بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغ معدل بطالة السعوديين في الربع الثالث 5.9% للذكور، و21.9% للإناث. وتأثر الربع الثاني والثالث من عام 2020 بتفشي جائحة كورونا وفرض حظر تجول وتوقف العديد من الأنشطة.

كان معدل البطالة قد ارتفع بين السعوديين إلى 12.9% في 2018 عقب تراجع أسعار النفط من منتصف 2014، وانكماش الاقتصاد في 2017؛ كما ارتفع إلى 15.4% في الربع الثاني 2020 بسبب كورونا.[1]

## مكافحة الفساد

كشفت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد في السعودية «نزاهة»، أنها أوقفت خلال العام الماضي 2460 متهما في قضايا فساد.

وقالت الهيئة إنها باشرت خلال عام 2021 اختصاصاتها ومهامها في الحرب على الفساد، حيث قامت بتنفيذ 34 ألفا و825 جولة رقابية، والتحقيق مع 7 آلاف و648 متهماً في قضايا إدارية وجنائية ومالية، وأوقفت 2460 متهما لاستكمال الإجراءات النظامية تمهيداً لإحالتهم للقضاء.[2]

(1) السعودية.. معدل البطالة 11.3% في الربع الثالث، الهيئة العامة للإحصاء، https://bit.ly/34fpzYK

(2) السعودية.. توقيف 2460 متهما بقضايا فساد في 2021 ، الخليج الجديد ، https://bit.ly/3G605tX

## التوقعات

من المتوقع أن تترجم السعودية هذه التغييرات والتحولات إلى مكاسب إنتاجية، وسيعتمد في النهاية على مدى القدرة على إعادة توزيع العمال من الشركات منخفضة الإنتاجية إلى الشركات عالية الإنتاجية»، وهو ما يقتضي بالضرورة إعادة هيكلة اقتصادية كبرى.

من المتوقع ثبات حجم الدين السعودي بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022، بالإضافة إلى مواصلة المركز الوطني لإدارة الدين بمراقبة السوق، واغتنام الفرص بشكل استباقي، لتعزيز جودة محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة. يشار إلى أن المركز أعلن في ديسمبر/كانون الأول الماضي عن اكتمال خطة الاقتراض لعام 2021 بقيمة وصلت إلى 125 مليار ريال، كانت نسبة التمويل المحلي منها 60.3% فيما بلغت نسبة التمويل الدولي 39.5% من إجمالي الخطة.

يسير صندوق الاستثمارات العامة، الصندوق السيادي للسعودي، على المسار الصحيح لتحقيق هدفه البالغ 480 مليار دولار من الأصول الخاضعة للإدارة بنهاية الربع الثاني من عام 2022، وفقا لمحافظ الصندوق «ياسر الرميان». ويطمح الصندوق إلى بلوغ حجم أصوله 1.07 تريليون دولار بحلول عام 2025 و2 تريليون دولار بحلول عام 2030.ويمكن أن تساعد الاستثمارات الذكية في شركات التكنولوجيا، التي تتمتع العديد منها بأسعار أسهم مزدهرة منذ جائحة «كورونا» في دعم مثل هذه الطموحات.

من المتوقع أن تسهم الأعمال التشغيلية لمشروع تطوير مدينة جدة في فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي للمشاركة في تطوير وتشغيل قطاعات اقتصادية واعدة سياحية، ورياضية، وثقافية، وترفيهية بمعايير عالمية، إلى جانب قطاعات أخرى تشمل بناء وتطوير مناطق سكنية عصرية تضم 17 ألف وحدة سكنية مع مشاريع فندقية متنوعة توفّر أكثر من 2700 غرفة.

# قطر بعد الحصار..
# شراكات إقليمية
# ووساطات دولية

مركز أفق المستقبل للاستشارات

## الحالة العامة

بعد انتهاء أزمة حصار قطر خليجيا بتوقيع اتفاق العلا في 5 يناير 2021 تنامت أدوارها الإقليمية بشكل متزايد فالدوحة اليوم أصحبت مفترق طرق للزعماء والقادة فمنها انتهت الحرب الأميركية على أفغانستان وعلى أرضها عقدت أهم مشاورات الحوار بين الفرقاء في الكثير من القضايا والملفات سواء منها العربية أو الدولية، لقد اختارت قطر هذا النهج الاستراتيجي في سياستها الخارجية لإدراكها للدور الذي يمكن أن تلعبه إقليميًا وسط غياب واضح للعمل البينيّ العربي والتحديات والمصالح المتعارضة التي تواجه ملفات إقليمية كثيرة.

اللافت في الأمر أن وعي قطر بدورها الاستراتيجية وقدرتها على لعب دور الوساطة هو الذي يفسر بدرجة كبيرة طبيعة المسارات التي خطتها الدولة ولم تتراجع عنها حتى في قلب الأزمات التي أحاطت بها طيلة سنوات المقاطعة الخليجية أو التي عصفت بالمنطقة.

ونشطت قطر خلال عام 2021 في لعب دور الوساطة في الكثير من الملفات الإقليمية والدولية فقد كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن محاولة قطرية لكسر الجمود في العلاقات بين الرئيس التركي أردوغان وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، تزامنت مع توقيت زيارة كل منهما للدوحة في 2021/12/7.

الصحيفة أشارت في معرض تقريرها عن زيارة نفتالي بينت رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي لأبو ظبي إلى تفاصيل الجهود القطرية لكسر الجمود بين انقرة والرياض بالقول: «توسط قطر في محادثات بين المملكة العربية السعودية وتركيا لعقد اجتماع لم يكن من الممكن تخيله بين ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وأردوغان، حسبما قال أشخاص مطلعون على الجهود، مما يشير إلى انفراج محتمل في الخلاف الذي قسم المنطقة لسنوات».

الصحيفة أضافت أن المسؤولين القطريين حاولوا دون جدوى جمع الرجلين معًا في الدوحة ....، عندما مر كلاهما في غضون يوم من بعضهما البعض، وكان المسؤولون يبحثون عن الوقت والمكان المناسبين لإجراء اللقاء بين الزعيمين.

## العلاقات القطرية – التركية

تعد العلاقات القطرية التركية نموذجًا يحتذى حيث وقع البلدين 80 اتفاقية منذ قام «مجلس التعاون الاستراتيجي» بينهما في عام 2014، قبل أن تُضاف إليها 15 اتفاقية جديدة أثناء زيارة الرئيس التركي،

رجب طيب أردوغان، الدوحة، في 2021/12/8، بعد محادثاتِه مع أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد.[1]

ولا شك أن النموّ المضطرد للعلاقات التجارية المتزايدة عاماً بعد عام (تضاعفت ثلاث مرّات في خمس سنوات)، وأن الزيادة السنوية في حجم الاستثمارات القطرية في تركيا، وكذا التركية في قطر، من حيث مجالات عملها وتنوّعها، يتوازيان مع تشاورٍ سياسيٍّ دائم بين قيادتي البلدين، يظهر فيه اتّساع مساحات التوافق الكبير بينهما في الكثير من الملفات الاقليمية، مع اضطّرادٍ ظاهرٍ في العلاقات العسكرية والأمنية.

حيث تستضيف الدوحة قاعدةً عسكريةً تركيةً بموجب اتفاق تعاون عسكري (يشمل تدريبات وصناعات دفاعية) وقّع في عام 2014، زارها أردوغان في 2017، وهي الوحيدة من نوعها في العالم العربي، كما سبق أن أجرت قواتٌ من البلدين مناوراتٍ مشتركةً في 2015.

وتنطوي زيارة أردوغان مقرّ القيادة القطرية التركية (العسكرية) في الدوحة، قبيل مغادرته إلى أنقرة خلال ديسمبر من العام الفائت، على ثبات هذه العلاقة الخاصة وفرادتها واستمراريتها.[2]

جدير بالذكر أن وصول أول دفعةٍ من الجنود الأتراك إلى القاعدة جرى بعد نحو أسبوعين من اندلاع أزمة حصار الرباعي العربي قطر في يونيو/ حزيران 2017.

وترجمت قوة علاقات التجارة والاقتصاد والاستثمارات والصناعات المشتركة بين البلدين بـ (183 شركة برأسمال قطري تعمل في تركيا، و711 شركة تركية عاملة في قطر).

## تعزيز الوجود في المنطقة

عززت قطر وجودها في منطقة شرق البحر المتوسط، الغنية باحتياطيات النفط والغاز، في وقت تتصاعد فيه التوترات بالمنطقة حول الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الطاقة.

فقد وقعت شركة «قطر للطاقة» المملوكة للحكومة القطرية وشركة «إكسون موبيل» الأمريكية العملاقة عقدا في 10 ديسمبر/كانون الأول مع قبرص للتنقيب عن النفط والغاز وتقاسم الإنتاج في منطقة «بلوك 5» قبالة ساحل جزيرة قبرص المقسمة.

وهذه هي ثاني منطقة استكشاف قطرية في قبرص الرومية. ففي فبراير/شباط 2019، أعلنت كل من «قطر للطاقة» و«إكسون موبيل»، أيضا، عن اكتشاف احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي في حقل «جلاوكوس» قبالة ساحل قبرص في «بلوك 10»، وهو أكبر اكتشاف في الجزيرة حتى الآن، ويحتوي على ما يقدر بنحو 5–8 تريليونات قدم مكعبة من الغاز.

---

(1) تركيا وقطر توقعان 15 اتفاقية تعاون في مجالات عدة ، وكالة الأناضول ، نشر بتاريخ 2021/12/7 ، https://bit.ly/3myvnmw

(2) في نموذج الدوحة – أنقرة، معن البياري، العربي الجديد، https://bit.ly/3psRA78

وبموجب الاتفاقية الجديدة مع حكومة نيقوسيا، ستمتلك شركة «قطر للطاقة» حصة 40% في «بلوك 5»، بينما ستمتلك «إكسون موبيل» 60% وستكون المشغل في المنطقة.[1]

يأتي ذلك بينما لا تزال تركيا من جهة، واليونان وقبرص من جهة أخرى، متورطة منذ سنوات في نزاع حول حقوق السيادة في شرق البحر المتوسط، إضافة إلى وضع بعض الجزر في بحر إيجه، ناهيك عن الخلاف على جزيرة قبرص المقسمة عرقيا بين أنقرة وأثينا.

وقال محلل الشرق الأوسط «أندرياس كريج»، لموقع «المونيتور»، إن عقد «إكسون موبيل» و«قطر للطاقة» مع قبرص كان قيد الإعداد منذ عامين، وخرج للنور في ظل مناخ إقليمي ساع لتخفيض التصعيد بالمنطقة.

وأضاف: «تظل قطر لاعبًا محايدًا إلى حد ما في شرق المتوسط؛ فهي تدعم المطالبات التركية على أساس الاتفاقيات بين حكومة الوفاق الوطني (السابقة في ليبيا) وأنقرة، بينما تعمل أيضا مع قبرص الآن لاستكمال فرصة استغلال مربحة محتملة».[2]

## المواقف الإقليمية الثابت والمتغير

بالنظر إلى المواقف القطرية من الملفات الإقليمية نجد أن العام الفائت2021 شهد ثباتًا في المواقف من بعض القضايا الإقليمية وتحولاً كبيرًا في مواقف أخرى من بعض القضايا والأطراف في المنطقة على النحو التالي:

## العلاقات مع السعودية

منذ اتفاق المصالحة الذي وقعته قطر مع دول مجلس التعاون الخليجي في يناير/كانون الثاني، أصبح لديها إدراك أنها اكتسبت قوة جديدة في المنطقة. مع رفع المقاطعة التي فرضت عليها عام 2017، تهدف قطر إلى تحقيق تعاون أكبر مع جيرانها. ولتوسيع نفوذها الإقليمي والعالمي، وتخطط للظهور كلاعب إقليمي مؤثر وذي طابع دولي، وكوسيط محايد في النزاعات الإقليمية، ومركز شرق أوسطي للتمويل والرياضات العالمية والإعلام والسياحة، على غرار دولة الإمارات.

منذ اتفاق المصالحة الذي وقعته قطر مع جيرانها الخليجيين، تتضح معالم وأدلة على حدوث

(1) Qatar's presence in eastern Mediterranean benefits Egypt, Turkey
Read more: https://www.al-monitor.com/originals/202112//qatars-presence-eastern-mediterranean-benefits-egypt-turkey#ixzz7GBUF3f7e

(2) Qatar's presence in eastern Mediterranean benefits Egypt, Turkey
Read more: https://www.al-monitor.com/originals/202112//qatars-presence-eastern-mediterranean-benefits-egypt-turkey#ixzz7GBUF3f7e

تغييرات في علاقاتها مع السعودية، حيث ساهم بالفعل في تخفيف بعض الخلافات، وصولاً إلى إعادة العلاقات بشكل متزايد.

ومنذ إعلان المصالحة الخليجية، في يناير مطلع العام الجاري، يتبادل مسؤولو البلدين التصريحات الإيجابية بشكل مستمر، إضافة إلى الوصول للخطوة الأهم نحو تبادل السفراء ومناقشة معظم الملفات العالقة بين الجانبين.

وعلى الرغم من أن الخطوات المتسارعة التي تعتبر نوعية ومهمة في شكل العلاقة بعد المصالحة، فإن مقدمات سبقتها رسخت لكل ذلك، إذ تبادل البلدان الزيارات الرفيعة منذ أن حطت طائرة الديوان الأميري في العلا السعودية، في يناير 2021، عندما أعلنت دول الخليج التوصل لمصالحة أنهت الأزمة الخليجية التي استمرت أكثر من 3 سنوات ونصف، بعد يوم على إعادة السعودية فتح الأجواء والحدود مع قطر، تلاها استئناف كامل للعلاقات الدبلوماسية.[1]

كانت مشاركة أمير قطر في القمة الخليجية بمدينة العُلا مفتاحاً لإنهاء الخلافات بين الجانبين، رافقها الاهتمام السعودي الكبير بالشيخ تميم بن حمد آل ثاني من قبل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وتلا ذلك عدة لقاءات وزيارة ثنائية ودبلوماسية بين البلدين على النحو التالي:

زار وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان الدوحة، في أبريل 2021، التقى خلالها أمير قطر تميم بن حمد ووزير خارجيته.

مطلع أبريل الماضي، رفعت قطر علمها في مبنى السفارة القطرية في الرياض، لأول مرة بعد إتمام المصالحة الخليجية التي تمت بداية يناير 2021، وذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) حينها أن الوزير سلم أمير قطر دعوة من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لزيارة المملكة، في أحدث إشارة تدل على أخذ البلدين خطوة جادة نحو إصلاح العلاقات.

لم ينقطع تواصل العاصمتين الخليجيتين ومسؤوليهما، إذ استقبل أمير قطر، في 30 أبريل الماضي2021، وزير الدولة السعودي الأمير تركي بن محمد بن فهد بن عبد العزيز في العاصمة القطرية الدوحة، قبل أن يُتوج تبادل الزيارات بزيارة ثانية من قبل الأمير تميم بن حمد آل ثاني، في 11 مايو 2021 إلى جدة، استقبله فيها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

في 21 يونيو 2021، استقبل وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، السفير السعودي الجديد لدى الدوحة منصور بن خالد بن فرحان، وأكد له تقديم «كافة الدعم لتعزيز العلاقات الثنائية» بين البلدين، قبل أن يستقبل أمير قطر نهاية الشهر ذاته السفير السعودي.

في 6 يوليو 2021، قالت الخارجية القطرية، إن الأمين العام لوزارة الخارجية أحمد بن حسن الحمادي، اجتمع مع سفير السعودية، وبحث علاقات التعاون بين البلدين، استمراراً للتحسن الذي

(1) السعودية تعلن عودة العلاقات الكاملة بين الدول المقاطعة وقطر، أ ف ب ، https://bit.ly/3qww2pB

تشهده العلاقات الثنائية منذ توقيع اتفاق المصالحة الخليجية.[1]

كما بحث وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية بالسعودية أكرم كريمي، مع القائم بالأعمال بالإنابة بسفارة الدوحة لدى الرياض، علاقات التعاون الثنائي بين البلدين. وقبلها بحث القائم بالأعمال القطري بالإنابة لدى الرياض، الخاطر، منتصف أبريل الماضي، مع وكيل وزارة الخارجية السعودية تميم الدوسري، علاقات التعاون الثنائي، بعد يومين من لقاء بوكيل وزارة الخارجية المكلف لشؤون المراسم مشاري بن نحيت.

في 15 يوليو 2021، بحث خالد العطية، وزير الدولة لشؤون الدفاع القطري، مع الأمير منصور بن خالد آل سعود، سفير السعودية لدى قطر، العلاقات العسكرية بين البلدين، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين الرياض والدوحة. كما بحث نائب أمير قطر، الشيخ عبد الله بن حمد آل ثاني، والسفير السعودي لدى الدوحة، العلاقات الثنائية وسبل تطويرها، إضافة إلى قضايا مشتركة، وأوجه تطويرها في مختلف المجالات.

في الـ12 من الشهر ذاته، عقدت لجنة المتابعة القطرية السعودية اجتماعها الرابع بديوان عام وزارة الخارجية القطرية بالدوحة، إنفاذاً لمخرجات قمة «العلا»، بما يعزز أواصر العلاقة بين البلدين. واحتضنت الرياض الاجتماع الأول للجنة في 31 مارس، والثالث في 14 يونيو، بينما استضافت الدوحة الاجتماع الثاني في 29 أبريل الماضي2021.

في 12/ أغسطس 2021 زاد زخم العلاقات بين البلدين بزيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لقطر حيث أفادت وكالة الأنباء السعودية مساء يوم الأربعاء بأن ولي العهد وصل العاصمة القطرية الدوحة، في أول زيارة منذ اندلاع الأزمة بين قطر ودول الخليج عام 2017. وجاءت قطر كمحطة ثالثة لولي العهد في جولته بالخليج، وذلك بعد زيارته لسلطنة عمان ودولة الإمارات.[2]

## العلاقة مع سوريا

رفضت قطر تطبيع العلاقات مع النظام السوري لعدم انتفاء أسباب تعليق العلاقات حيث قال وزير الخارجية القطري «محمد بن عبد الرحمن آل ثاني»، في 2021/12/6، إن أسباب تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية «لم تتغير»، مؤكدا أنه «لا منطق» في الوقت الحالي لتطبيع العلاقات مع حكومة النظام السوري. وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره التركي «مولود جاويش أوغلو» في قطر، قال «آل ثاني»: «لقد أوضحنا منذ البداية أن هناك أسبابا تم على أساسها تعليق عضوية سوريا بالجامعة العربية ولم

(1) قطر والسعودية تبحثان علاقات التعاون الثنائي، شينخوا ، https://bit.ly/3pw4j9k

(2) أول زيارة منذ أزمة 2017 بين قطر ودول الخليج.. ولي العهد السعودي يصل العاصمة القطرية الدوحة، روسيا اليوم، https://bit.ly/3JolhhE

تتغير، وسلوكيات النظام لم تتغير».[1] وأضاف: «إذا لم تتم إعادة اللاجئين والنازحين لمنازلهم ومناطقهم وتغير سلوك النظام، فإنه لا منطق لتطبيع العلاقات مع النظام (السوري)، ولا أعتقد أننا في موقف يسمح لنا بحضور النظام السوري قمة الدول العربية».[2]

وفي نوفمبر من العام 2021 قال الوزير القطري خلال مؤتمر صحفي مشترك في واشنطن مع نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن «نأمل بأن لا تتشجع الدول على اتّخاذ خطوات إضافية تجاه النظام السوري». وأضاف الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني أن «موقف قطر سيبقى على حاله، لا نرى أي خطوات جادة لنظام الأسد تظهر التزامه بإصلاح الضرر الذي ألحقه ببلده وشعبه». وأردف أنه «طالما لم يتخذ أي خطوة جادة، فإننا نعتقد أن تغيير الموقف ليس خيارا قابلا للتطبيق».[3]

## العلاقة مع مصر

شهدت العلاقات المصرية القطرية خطوات إيجابية في طريق عودتها، وذلك بعد التوقيع على «بيان العلا» في يناير/كانون ثان الماضي 2021بالسعودية، طي صفحة الخلافات بين القاهرة والدوحة، عكسها بقوة الإعلام القطري عقب زيارة الوزير محمد بن عبد الرحمن للقاهرة، أواخر مايو 2021، فيما أكد وزير الخارجية القطري في تصريحات متلفزة عقب الزيارة أن «علاقتنا مع مصر مرت بتوترات كثيرة لكن كان هناك حفاظ على حد أدنى من العلاقة حتى في الأزمة من ناحية الاستثمارات والطلاب القطريين وعندما طويت صفحة الخلاف تطلعت إلى ذلك بإيجابية وهناك تقدم إيجابي في اللجان الثنائية وترحيب من الطرفين بهذا التقدم». فمن مقاطعة حكومية وهجوم إعلامي إلى لقاءات واتصالات رسمية وهدوء وتوازن بالخطاب، ما يعكس رغبة مشتركة بتسريع استئناف العلاقات وتصفير مشاكل سابقة. وبالفعل، في 23 فبراير/ شباط الماضي، عقد وفدان رسميان من قطر ومصر مباحثات في الكويت حول آليات تنفيذ بيان المصالحة.

وفي 3 مارس/ آذار الماضي، أجرى وزير الخارجية القطري، أول زيارة لمصر منذ إعلان المصالحة. وأكد «آل ثاني»، عقب لقائه شكري، أن الدوحة والقاهرة تسعيان إلى «عودة الدفء إلى العلاقات» بينهما. وبعدها بـ 5 أيام، زار وفد قطري القاهرة، للمرة الأولى منذ المصالحة، لـ«تسريع استئناف العلاقات».

وفي 14 مارس/ آذار، أكد شكري، أمام لجنة برلمانية مصرية، أن «هناك رسالة إيجابية من الأشقاء في قطر على استعادة زخم العلاقة».

وعلى مستوى القمة، تلقي الرئيس المصري، في 12 أبريل/ نيسان، اتصالا هاتفيا من أمير قطر،

(1) قطر تدعو إلى وقف تطبيع العلاقات مع سوريا بعد زيارة وزير الخارجية الإماراتي إلى دمشق، فرانس 24، https://bit.ly/315rD4s

(2) وزيرا خارجية قطر وتركيا: لا منطق لتطبيع العلاقات مع النظام السوري، الخليج الجديد، https://bit.ly/3HcOKJB

(3) قطر تدعو لوقف التطبيع مع دمشق .. وواشنطن تذكر بـ«جرائم» النظام ، الألمانية ، https://bit.ly/3yXTDTY

للتهنئة بحلول شهر رمضان، وهو أول اتصال بينهما منذ المصالحة.

وفي ظل عدوان إسرائيلي على غزة، تلقى شكري، في 16 مايو/ أيار، اتصالا هاتفا من نظيره القطري، اتفقا فيه على أهمية العمل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، واستمرار التنسيق في الإطار الثنائي والإقليمي.

وفي 2021/5/24، وصل وزير الخارجية القطري إلى القاهرة، في ثان زيارة لمصر منذ المصالحة. والتقى «آل ثاني» مع شكري، وقدم الشكر لمصر على دورها في وقف إطلاق النار بغزة، وسط حديث مصري على أن العلاقات «شهدت تطورا إيجابيا». وسلم «آل ثاني»، السيسي، رسالة خطية، من أمير قطر، تتضمن دعوته لزيارة الدوحة، في أكبر تطور على مستوى العلاقات بين البلدين منذ المصالحة.

وفي 2021/8/28 اجتمع السيسي مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في بغداد، في أول اجتماع من نوعه منذ اتفاق البلدين في يناير كانون الثاني على إنهاء خلاف استمر طويلا بينهما.[1]

وفي 2021/11/29 استقبل مطار القاهرة الدولي وزير الخارجية القطري خالد العطية، في زيارة للقاهرة شارك خلالها في اجتماع وزراء الخارجية العرب.

ومنذ إعلان المصالحة، أشادت القاهرة والدوحة، في أكثر من مناسبة، بتطور العلاقات بينهما، وأعلن البلدان سفيرين فوق العادة وتسلما مهامهما مؤخرا.[2]

## العلاقة مع إسرائيل

تسعى قطر إلى إنشاء منطقة تجارة حرة للماس والذهب، وتحتاج من أجل دخول قائمة الدول المسموح لها بالاتجار بالماس، إلى موافقة الدول الأعضاء في «نظام عملية كيمبرلي» لإصدار شهادات المنشأ، ومنها إسرائيل. فبعد سنوات من مقاطعة رسمية من جانبها، ومعارضتها الشديدة لـ«اتفاقيات إبراهيم» (اتفاقات التطبيع الإسرائيلية العربية الأخيرة)، توصلت قطر إلى اتفاق تجاري مع إسرائيل بشأن الماس. ورغم أن الاتفاق يتعلق ظاهريا بمسألة فنية ضيقة في قطاع أعمال مهم، لكنه يمثل مؤشرا على وجود علاقات مباشرة بين الدولتين، واتصالات بشأن المسائل المدرجة في جداول أعمالهما. وبحسب مصدر مطلع على هذه الاتصالات، لا ترى قطر مشكلة في إبرام المزيد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل مستقبلا، طالما أن ذلك يتوافق مع مصالحها، كما حدث في حالة «اتفاق الماس». وأضاف المصدر أن قطر ستستضيف كأس العالم لكرة القدم العام المقبل، وتعهدت بفتح حدودها أمام المشجعين من كافة الدول. وعليها أن تثبت للعالم أنها ستفي بتعهداتها، واتفاقية الماس مع إسرائيل تشير إلى

(1) الرئيس المصري السيسي وأمير قطر يجتمعان لأول مرة منذ المصالحة، وكالات، https://bit.ly/3yZV0RY

(2) رسالة خطية من الرئيس المصري لأمير قطر تتعلق بالعلاقات، الخليج الجديد، https://bit.ly/3yZKrhS

رغبتها في الظهور منفتحة على العالم.[1]

## الاقتصاد القطري نحو التعافي

على صعيد الملف الاقتصادي وفي 7/ 12/ 2021 أصدر أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني»، قانوناً باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022.

وتبلغ التقديرات الإجمالية للإيرادات 196 مليار ريال (53.8 مليار دولار) ما يمثل زيادة بنسبة 22.4%، مقارنة مع تقديرات موازنة 2021، ويقدر العجز بنحو 8.3 مليارات ريال (2.28 مليار دولار). وقضى القانون بتنفيذه، والعمل به من أول 2022.

وأرجع وزير المالية القطري «على بن أحمد الكواري»، في بيان نقلته وكالة الأنباء القطرية، الارتفاع في الإنفاق بشكل أساسي إلى الزيادة المؤقتة في المصروفات التشغيلية المتعلقة بأنشطة استضافة كأس العالم 2022، والتي تشمل تكاليف الأمن والتشغيل لكافة الفعاليات. وتم إعداد الميزانية على أساس متوسط سعر نفط عند 55 دولارا للبرميل بسبب الانتعاش الملحوظ في أسعار الطاقة العالمية.

وقال «الكواري»، إن وزارة المالية ستعمل على تغطية العجز من خلال الأرصدة النقدية المتاحة وإصدار أدوات الدين المحلية والخارجية، إذا دعت الحاجة لذلك.[2]

وتحظى مشاريع البنية التحتية، وتطوير أراضي المواطنين، ومشاريع تطوير الخدمات العامة؛ من صحة وتعليم، بأولوية الإنفاق، وفق وزير المالية القطري.

وبين أن الدولة قدرت مخصصات قطاع التعليم بنحو 17.8 مليار ريال (4.89 مليارات دولار)، ما يمثل 8.7% من إجمالي المصروفات، حيث تم تخصيص جزء منها لتوسعة وتطوير المدارس والمؤسسات التعليمية.

وذكر أنه تم تخصيص مبلغ 20 مليار ريال (5.49 مليارات دولار) لقطاع الصحة؛ وهو ما يمثل 9.8% من المصروفات الإجمالية، تتضمن المزيد من المشاريع والبرامج التطويرية من أجل الارتقاء بخدمات الرعاية الصحية المقدمة.

وتظهر ميزانية قطر التعافي من تداعيات تفشي فيروس «كورونا»، وزيادة الإنفاق على المشاريع الرئيسية استعداداً لتنظيم كأس العالم في 2022. وتحولت ميزانية قطر إلى الفائض خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2021، بقيمة 4.9 مليارات ريال (1.35 مليار دولار)، من عجز بقيمة 4.1 مليارات ريال (1.13 مليار دولار) في الفترة المماثلة من العام السابق.

(1) Diamond agreement brings Israel and Qatar closer, en.globes.co.il. https://bit.ly/3rf76F2

(2) قطر تقر موازنة 2022 بإنفاق يبلغ 56.12 مليار دولار ، الخليج الجديد ، نشر في 2021/12/7 ، https://bit.ly/3HjqTrX

## المسارات والتوقعات المحتملة

هذا السياق الجديد الذي صنعته قطر يدشّن متغيرًا جديدًا قد يستطيع إذا توفرت له شروط النجاح أن يرمم ما تصدع في جدار البيت الخليجي ويحقق أقصى درجات التكامل الخليجي بعد انتهاء الأزمة الخليجية وأن يتجاوز كل الخلافات السابقة التي منعت قيام وحدة خليجية قادرة على أن تكون قاطرة المنطقة برمتها بعد نجاحها في لعب دور الوسيط المحايد في الكثير من الملفات الدولية الشائكة وفي مقدمتها انسحاب أمريكا من أفغانستان.

رغم أن الانفراج الأخير في الأزمة الخليجيّة بعد اتفاق العلا يسير في اتجاه العودة الكاملة والشاملة للعلاقات الخليجية كما كانت، إلّا أنّه من غير المرجّح أن ينتهي قريباً التنافسُ الجيوسياسي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وحلفاء كلّ دولة في شرقي المتوسّط. فقد وضعت المصالح المتضاربة والخصومات المتنامية والتوتّرات التاريخية في المنطقة محوراً تركياً قطرياً في وجه محور إماراتي يوناني مصري فرنسي. ولم تبرز هذه الخصومة في ليبيا فحسب، بل أيضاً في أرجاء منطقة المتوسّط حيث وقّعت مصر واليونان اتفاقية بحرية تواجه الاتفاقية الموقّعة بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني مواجهة مباشرة. وكانت مناورة ميدوزا العسكرية المشتركة التي أقيمت في ديسمبر 2020 بين مصر وقبرص واليونان وفرنسا والإمارات العربية المتحدة موجّهة نحو تركيا، ممّا يُبرز الطريقة التي يمكن أن تصبح فيها التوتّرات الإقليمية مصدرَ صراع في المستقبل.[1]

فيما يبدو أن نفوذ قطر المتزايد في شرق المتوسط قد يكون نقطة انطلاق لتعاون سياسي أوسع مع مصر، ومن المحتمل أن يسهل مهمة الدوحة للعب دور الوسيط لتعزيز التقارب بين تركيا ومصر. يعزز ذلك التواصل بين قطر ومصر ففي نهاية أغسطس/آب 2021، التقى «السيسي» أمير قطر الشيخ «تميم بن حمد» في بغداد للمرة الأولى منذ اتفاق العلا الذي أنهى أكثر من 3 سنوات من القطيعة بينهما. وتبادلت مصر وقطر تعيين السفراء، في إشارة إلى تحسين العلاقات بينهما. حيث باتت العلاقة مع مصر هي الأقرب. فقد عاودت مصر وقطر التعاون من جديد دون قيود ودون أي شروط مسبقة؛ ما سهل العودة إلى علاقة العمل الطبيعية بينهما.

تمتاز العلاقات الإقليمية والسياسات الخارجية لدولة قطر بالاستراتيجيات الاحترازية للدولة الصغيرة والتوازن الاستراتيجي، والاستمرار في بناء التحالفات بين القوى الإقليمية والدول الكبرى. حيث أقامت علاقات مع دول مثل إيران وتركيا، ولا سيما إبّان مقاطعة 2017، وهي السياسة التي خيبت آمال محور المقاطعة. وفي حين تمضي قطر قدماً في هذه الاستراتيجيات، إلا أنها ستسعى أيضاً لتحقيق المزيد من التعاون والتكامل في الفترة القادمة مع جيرانها في المنطقة بعد اتفاق العلا.

لدى قطر فرصة للعب دور الوسيط للمساعدة في التقارب بين تركيا ومصر؛ حيث نجد حتى الآن

(1) مناورات ميدوزا هي مناورات عسكرية جوية بحرية مشتركة تقام بين كل من مصر واليونان، انضمت لها فرنسا والإمارات في ديسمبر 2020.

أن أنقرة مهتمة بالتطبيع أكثر من القاهرة. على الأقل، يمكن لقطر المساعدة في تهدئة التوترات عند ظهورها؛ حيث إن لديها الآن حصة في المنطقة أيضا، وإن كانت أقل أهمية من الناحية الجيواستراتيجية مقارنة باللاعبين الآخرين في شرق المتوسط. ولكن مرة أخرى، قد يكون هذا سببا آخر لمحاولة قطر خفض التصعيد هنا بدلا من تأجيج الصراع.

بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق المصالحة في العُلا، هناك أدلة على حدوث تغييرات واستمرارية في علاقات قطر الإقليمية وسياستها الخارجية. إجمالاً، يبدو أن الاتفاق قد ساهم بالفعل في تخفيف بعض التوترات الإقليمية، وعمل على توسيع الحوار داخل دول مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن روح التعاون في الاتفاق تتسرب تدريجيًا عبر نقاط الاحتكاك العرضية بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مثل التوترات بين تركيا وكل من السعودية والإمارات، ولكن من المرجح أن تبقى قطر حذرة في المضي قدماً لأن نقاط الخلاف الرئيسية ما تزال قائمة بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فيما يتعلق بـ «اتفاق الماس» مع إسرائيل قد يكون علامة على ذوبان الجليد من جانب الدوحة، وإمكانية إبرام اتفاقيات اقتصادية وغيرها، حتى لو لم يكن هناك تطبيع كامل للعلاقات. وبالنسبة لإسرائيل، فإن ذوبان الجليد في العلاقات يمكن أن يثمر الكثير، بالتأكيد على المستويين الاقتصادي والتجاري، وتتطلع إسرائيل كذلك على المستوى الدبلوماسي، في إبعاد قطر عن المنظمات المعادية لإسرائيل مثل حركة «حماس».

# الكويت..
# عهد جديد ومبادرات
# لتحقيق الاستقرار

مركز أفق المستقبل للاستشارات

لم تشهد العلاقات الخارجية الكويتية تطورًا لافتا أو تغييراً في مسارها سياستها الخارجية خلال العام 2021حيث اتسمت بالثبات والاستقرار والحياد الإيجابي ولعب دور الوساطة كلما أمكنها ذلك، بل يمكن القول إنها تجاوزت الكثير من رواسب الماضي فيما يخص علاقتها مع العراق بعد محنة الغزو الغاشم ومع الدول التي أطلق عليها دول الضد» وانفتاحها على محيطها الإقليمي والدولي بشكل إيجابي وفيما يلي نرصد أبرز ملامح السياسية الخارجية الكويتية خلال العام 2021:

## العلاقة مع العراق:

تشهد العلاقات الكويتية – العراقية منذ عام 2003 تحسنًا ملحوظاً حيث كانت الكويت من الداعمين للعراق في مختلف المجالات وشاركت بتخفيف معاناة النازحين عبر بناء مخيمات وتزويدها بما تحتاجه من معدات ومدارس وعيادات طبية متنقلة، وكان للكويت مساهمات كبيرة في مساعدة وإعادة بناء العراق من خلال مؤتمر المانحين عام 2018 حيث قدمت للعراق منحة بـ 100 مليون دولار والتي خصصت للمحافظات المنكوبة من بينها محافظة الأنبار.

علاوة على أن هناك تعهدات في مؤتمر الكويت لا تزال قائمة إذ خصصت الكويت مليار دولار لإعادة تأهيل البنى التحتية، وأيضًا مليار دولار للاستثمار في العراق.

وفي مطلع ديسمبر2021 أعلن العراق، أنه استكمل دفع مبالغ التعويضات المخصصة للكويت عن خسائر الغزو عام 1990، بقيمة 44 مليون دولار أمريكي.

وصرح البنك المركزي العراقي: «تم إكمال دفع الدفعة الأخيرة المتبقية البالغة 44 مليون دولار أمريكي، من تعويضات دولة الكويت، وبذلك يكون العراق قد أتم سداد كامل مبلغ التعويضات التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات».[1]

## العلاقة مع اسرائيل

رغم هرولة بعض دول الخليج إضافة إلى دولة المغرب إلى التطبيع مع اسرائيل تتخذ الكويت موقفا مبدئيا معارضا للتطبيع مع إسرائيل، ويؤكد مسؤولوها في تصريحاتهم وقوفهم إلى جانب القضية الفلسطينية، والرفض الكامل للتطبيع. ومؤخرًا أصدرت وزيرة الأشغال العامة الكويتية «رنا الفارس»، قراراً بحظر مرور السفن التجارية المحملة ببضائع من إسرائيل وإليها عبر المياه الإقليمية الكويتية،

(1) لجنة التعويضات الكويتية تصدر قرارا بغلق ملف التعويضات العراقية قريبا، الخليج الجديد، https://bit.ly/33zlwq4

بحسب صحيفة «الأنباء» الكويتية.[1]

وينص القرار الوزاري، بحسب الصحيفة، على «منع الوكلاء البحريين المسجلين بقسم الوكالات البحرية بوزارة المواصلات، من تقديم طلبات تصريح دخول سفن أجنبية»، وفق مرسوم أميري سابق صدر عام 1957، نص على مقاطعة إسرائيل.

ونص القرار كذلك على «شمول الحظر كافة السفن القادمة من موانئ أخرى لتفريغ جزء من حمولتها في الموانئ الكويتية، متى كانت تحمل على ظهرها أيا من البضائع المنصوص بحظرها، وذلك بقصد شحنها من وإلى دولة فلسطين المحتلة (إسرائيل)، أو إلى موانئ أخرى بعد مغادرتها من الموانئ الكويتية».

وكان مجلس الأمة الكويتي قد وافق في 31 مايو/ أيار 1964، على «القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل»، في أعقاب المرسوم الصادر في 26 مايو 1957 عن أمير الكويت الراحل «عبد الله السالم الصباح»، والذي يفرض عقوبات على من «يتعامل ماليا مع إسرائيل».[2]

وفي 2021/12/2 جددت الكويت إدانتها لاقتحام الرئيس الإسرائيلي «إسحاق هرتسوج» الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة، وقالت إن الخطوة «تستفز مشاعر المسلمين».

جاء ذلك على لسان الوزير المفوض في الوفد الكويتي الدائم لدى الأمم المتحدة «طلال الفصام»، خلال كلمة أمام الجمعية العامة الأممية حول القضية الفلسطينية.

## الوساطة في الأزمة اللبنانية

رغم اصطفاف الكويت مع الموقف الخليجي تجاه لبنان منذ اندلاع الأزمة الخليجية مع الأولى على إثر تصريحات وزير الاعلام اللبناني جورج قرداحي بشأن دور السعودية في الحرب في اليمن حيث طلبت وزارة الخارجية الكويتية في أكتوبر2021، مغادرة القائم بأعمال السفارة اللبنانية خلال 48 ساعة، واستدعت سفيرها في لبنان للتشاور. لكنها لفتت إلى «حرصها على الأشقاء اللبنانيين المقيمين في الكويت وعدم المساس بهم».[3]

وتحركت للعب دور الوساطة في الأزمة حيث أجرى وزير الخارجية الشيخ «أحمد ناصر المحمد الصباح» في واشنطن مع نظيره الأمريكي «أنتوني بلينكن»، مباحثات مع نظيره المسألة اللبنانية بعد زيارة الأول إلى بيروت في أكتوبر 2021. في أول زيارة لمسؤول خليجي منذ أزمة تصريحات وزير الإعلام

(1) رنا الفارس : حظر دخول سفن تحمل بضائع من وإلى «فلسطين المحتلة»، الأنباء الكويتية، https://bit.ly/3tWh0N4
(2) الكويت تحظر دخول السفن المحملة ببضائع من إسرائيل، وكالات، https://bit.ly/33tZBRn
(3) أزمة تصريحات قرداحي.. الكويت تنضم إلى السعودية والبحرين، وكالات، https://arbne.ws/3AF1mqU

اللبناني السابق جورج قرداحي.[1]

وقالت مصادر مطلعة إن وزير خارجية الكويت كان يحمل رسالة إلى لبنان، تتعلق بالإصلاحات المطلوبة، بينما ينحصر بندان بسلاح «حزب الله» وتدخّلاته في الساحة الإقليمية»، وتضمن الرسالة تشجيعًا على قبول بيروت مضامينها، مقابل مؤازرة عربية ودولية للبنان، للخروج من أزماته الاقتصادية والسياسية، بحسب ما نقلت وسائل إعلام لبنانية.[2]

## الشأن الداخلي.. تحديات متجددة

لازالت التجربة الديمقراطية في الكويت محط الأنظار في المنطقة فقد شهد عام 2021 تنافسا كبيراً بين مجلس الأمة الذي فازت فيه المعارضة بأغلبية كبيرة، وبين الحكومة التي لم تتمكن من توفير غطاء برلماني كافٍ لها في بداية الفصل التشريع الجديد، ما أدى إلى تجدد التأزيم السياسي المتواصل بينهما منذ سنوات.

ولم يهدأ هذا السجال بين السلطتين إلا بإعلان أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح «الحوار الوطني» الذي استجابت له بعض أطراف المعارضة في أواخر شهر سبتمبر/ أيلول 2021، والذي كان من نتائجه إصدار أمير البلاد عفواً عن المتهمين في قضية دخول مجلس الأمة عام 2011 وعودتهم إلى الكويت من تركيا، حيث كانوا يقيمون هرباً من تنفيذ أحكام السجن.

## العلاقة بين السلطتين

بدأ العام 2021 ساخنًا، وحاملًا معه عوامل التأزيم والاحتقان السياسي بين السلطتين، ولا يمكن الحديث عن حصاد عام 2021 السياسي في الكويت دون التطرق إلى الانتخابات البرلمانية التي أجريت في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول 2020 وما تلاها من أحداث يكمن أن نوجزها في المحطات التالية:

بعد أن حققت المعارضة انتصاراً كبيراً، عقدت اجتماعاً موسعاً حضره 37 نائباً من أصل 50 في منزل النائب بدر الداهوم. واتفق النواب على عدد من الأمور، كان أبرزها عدم إعادة ترشيح رئيس مجلس الأمة السابق مرزوق الغانم وترشيح النائب بدر الحميدي بدلاً عنه، إضافة إلى إدراج «قانون العفو الشامل عن المحكومين بقضايا سياسية» على رأس الأولويات.

لم تنجح المعارضة في التنسيق فيما بينها لتغيير رئيس المجلس حيث قام 9 نواب من أصل 37 تعهدوا

(1) وزير خارجية الكويت أول مسؤول خليجي بارز يزور لبنان منذ أزمة قرداحي ن وكالة الأناضول، https://bit.ly/3r7Txqz

(2) وزيرا خارجية الكويت وأمريكا يبحثان في واشنطن الأزمة اللبنانية، https://bit.ly/3s2yCVj

بالتصويت لمرشح المعارضة بدر الحميدي بالتصويت لصالح مرزوق الغانم. وأدى ذلك إلى استجواب تقدم به ثلاثة نواب من المعارضة في الخامس من يناير/ كانون الثاني 2021، لتقدم الحكومة استقالتها وترفعها إلى أمير البلاد في 13 يناير/ كانون الثاني بعد تأييد 36 نائباً للاستجواب.

في أواخر يناير/ كانون الثاني 2021 قرر أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الصباح إعادة تكليف الشيخ صباح الخالد بتشكيل ثالث حكومة له وثاني حكومة في أقل من شهرين، وذلك قبل أن يعلن عن تعطيل أعمال المجلس لمدة 30 يوماً في فبراير/ شباط لتهدئة التأزيم السياسي بين السلطتين. وجاء القرار لإعطاء مزيد من الوقت لرئيس الحكومة لتشكيل حكومة جديدة وإتاحة الفرصة لتهدئة الأجواء بين الحكومة والبرلمان لتتشكل الحكومة في ظروف أفضل.

عادت الأزمة السياسية بعد استئناف المجلس لأعماله، إذ حكمت المحكمة الدستورية في منتصف مارس/ آذار 2021 ببطلان عضوية النائب بدر الداهوم، وذلك استناداً لقانون «منع المسيء للذات الأميرية» من الترشح لانتخابات مجلس الأمة، والذي مُرر عام 2016، إذ حكمت محكمة التمييز في عام 2014 على الداهوم ونائبين سابقين آخرين، هما فلاح الصواغ وخالد الطاحوس، بالسجن مدة سنة و8 أشهر بتهمة الإساءة للذات الأميرية.

نظمت المعارضة وقفة احتجاجية للتضامن مع الداهوم، انتهت بإيقاف عدد من قادة المعارضة بسبب عدم التزامهم بالإجراءات الصحية الخاصة بفيروس كورونا، قبل أن تعلن المعارضة عن مقاطعة جلسة القسم الحكومية في أواخر مارس/ آذار، في محاولة لإسقاط الحكومة وإجبارها على حل مجلس الأمة احتجاجاً على إبطال المحكمة الدستورية عضوية الداهوم. وتحتاج الحكومة إلى 33 عضواً في البرلمان (بمن فيهم الوزراء) من أصل 65 لعقد الجلسة، وهو ما نجحت في تأمينه، بعد أن جلس نواب المعارضة خارج قاعات البرلمان.

بعد تشكيل الحكومة الجديدة واستمرار الخلافات بين السلطتين جاءت مبادرته الحكيمة للدعوة لحوار وطني بين الحكومة والبرلمان.

في 2021/65 أكد أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح على التمسك بالنهج الديمقراطي والتزام الحوار الهادئ والهادف، محذرا مما وصفها بالشائعات المغرضة. وقال الشيخ نواف إن الكويت أمانة في أعناق الكويتيين، محذرا من أنه لن يسمح لأحد بأن يزعزع أمنها واستقرارها بنشر دعوات مغرضة تمس الوحدة الوطنية. وفي كلمة متلفزة، دعا الأمير إلى الوقوف في وجه الشائعات التي تبث على منصات التواصل الاجتماعي، وتحري الدقة لمعرفة الحقيقة كاملة. وشدد على «التمسك بالنهج الديمقراطي الذي ارتضيناه، مبتعدين عن أجواء الاحتقان والتوتر وعن كل ما يدعو للتفرقة التي تؤدي إلى بطء عجلة التنمية في البلاد». وأضاف «التعاون بين سلطات ومؤسسات الدولة هو الأساس لأي عمل وطني ناجح والأسلوب الأمثل نحو الإنجاز، تحقيقا للتطلعات التنموية التي ينشدها أبناء شعبنا

الأوفياء».[1]

في 29 سبتمبر/أيلول الماضي، وجه أمير البلاد بالدعوة إلى حوار وطني يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية «بغية تهيئة الأجواء من أجل توحيد الجهود وتعزيز التعاون وتوجيه كافة الطاقات والإمكانات لخدمة الوطن العزيز ونبذ الخلافات، وحل كافة المشاكل وتجاوز العقبات التي تحول دون ذلك خدمة للمواطنين الكرام ورفعة راية الوطن العزيز ومكانته السامية».

واستجابة لتوصيات الحوار الوطني بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتلبية لمناشدات ما يقارب أربعين عضوا من مجلس الأمة، قرر أمير الكويت استخدام حقه الدستوري وفقا للمادة 75 من الدستور المتعلقة بالعفو الخاص.

في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2012، كلف أمير البلاد رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) باقتراح الضوابط والشروط للعفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين بقضايا خلال فترات ماضية، تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو.

بناء على تكليف أمير البلاد، اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، والشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز المستشار أحمد مساعد العجيل في 24 أكتوبر/تشرين الأول من الشهر نفسه.

في 4 نوفمبر/تشرين الثاني أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أن رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) رفعوا إلى أمير البلاد التقرير الأول للجنة المكلفة اقتراح الضوابط والشروط للعفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين بقضايا خلال فترات ماضية تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو.

في 13 نوفمبر/تشرين الثاني نشرت الجريدة الرسمية (كويت اليوم) مرسومين أميريين يقضيان بالعفو وتخفيض مدة العقوبة المحكوم بها على بعض الأشخاص. تنفيذا لمخرجات الحوار الوطني وتعزيزا للمصالحة الوطنية. وطوى مرسوما العفو صفحة خلاف سياسي داخل البلاد، وعزز أجواء المصالحة الوطنية وأسس لأجواء هادئة بين الحكومة الكويتية الجديدة التي تبدأ مهامها في الأيام الأخيرة من عام 2021 والبرلمان.

تعهدت الحكومة خلال الحوار الوطني بالاستقالة وتشكيل حكومة جديدة تضم في وزاراتها عدداً من نواب المعارضة، وهو ما تم فعلاً، إذ استقالت الحكومة في نوفمبر/ تشرين الثاني، وأعاد أمير البلاد تكليف رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد برئاسة الحكومة.

ودعت الكويت عام 2021 بتشكيل حكومة جديدة هي الثالثة خلال عام، وجاء تشكيلها قبل 3 أيام من

(1) أمير الكويت يؤكد الالتزام بالنهج الديمقراطي ويحذر من الشائعات ، الجزيرة نت ، وكالات ، https://bit.ly/3o2TMkM

نهاية العام بعد أجواء توتر وشد وجذب بين السلطتين التشريعية (المجلس الأمة) والتنفيذية (الحكومة)، تم على إثرها تقديم الحكومة استقالتها مرتين خلال عام 2021.

ضمت الحكومة الكويتية، التي أعلن عنها الشيخ صباح الخالد في ديسمبر/ كانون الأول، ثلاثة نواب من المعارضة هم مبارك العرو ومحمد عبيد الراجحي وحمد روح الدين. لكن «المعارضة » والتي شكّلت نفسها باسم «كتلة التسعة» أعلنت رفضها هذه الإجراءات وتعهدت بالعمل على «إسقاط الرئيسين»، رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة، وأكدت أنها غير ملزمة بأي اتفاق أجرته أطراف من المعارضة مع الحكومة.

## أداء مجلس الأمة في 2012

يعكس الخطاب العام في وسائل الاعلام عدم الثقة في مجلس الأمة خلال 2021 بالرغم أن بعض الانتقادات تكون أحيانًا مفرطة وغير منطقية، ويؤجج هذا الخطاب بالتبعية حالة السجال بين الحكومة والمجتمع، ما يدفع النواب إلى عرقلة عمل الحكومة والتهديد بتقديم المزيد من الاستجوابات تحت ضغط تلك الانتقادات المجتمعية لإثبات أنهم يمارسون دورا في الرقابة ومنع الفساد أمام دوائرهم الانتخابية.

بالمقابل تعاني الحكومة من انقسامات عميقة كما هو الحال بالنسبة للبرلمان الذي يشهد سجالات حادة بين النواب. وقد تجاوز هذا الانقسام التراشقات اللفظية أحيانًا، وتحول في بعض الأحيان لمشادات داخل مجلس الأمة.

ونتيجة لهذه الحالة من التأزيم السياسي المستمر بين السلطتين لم يتمكن مجلس الأمة من ممارسة دوره الرقابي والتشريعي خلال العام 2021 حيث توقف عمله لفترة قاربت نحو 7 أشهر، ثم عاد المجلس بعدها لإصدار وإقرار تشريعات جديدة.

وشمل الحصاد الرقابي والتشريعي بمجلس الأمة، خلال الأسبوع الفائت المنتهي 2 /2021/12، توجيه 11 نائبا 30 سؤالاً معتمداً من مجلس الأمة إلى 10 وزراء، وتقديم اقتراح واحد بقانون، و8 برغبة.[1]

وفيما يلي أبرز تلك الأحداث الخاصة بمجلس الأمة خلال عام 2021.

شهد مجلس الأمة العديد من الأحداث خلال عام 2021 منها استئناف المجلس عقد جلساته العادية بعد المرسوم الأميري بتأجيل انعقاد اجتماعاته لمدة شهر اعتبارا من 18 فبراير 2021 استنادا إلى المادة 106 من الدستور إضافة إلى الموافقة على عدة مشروعات قوانين وتقديم عدة استجوابات من عدد من النواب لسمو رئيس مجلس الوزراء ووزراء في الحكومة وبت المحكمة الدستورية ببعض الطعون الانتخابية وفض دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ 16 ثم افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني.

(1) 30 سؤالاً واقتراحاً بقانون و8 برغبة خلال أسبوع ، الجريدة الكويتية ، https://bit.ly/3r7ODd0

● **3 مارس:** المحكمة الدستورية تقضي بعدم قبول الطعن الخاص ببطلان انتخابات مجلس الأمة الكويتي التي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي.

● **14 مارس:** المحكمة الدستورية تبطل فوز بدر الداهوم في انتخابات مجلس الأمة عن الدائرة الخامسة والتي جرت في الخامس من ديسمبر الماضي.

● **30 مارس:** مجلس الأمة يبدأ جلسته العادية بعد المرسوم الاميري بتأجيل انعقاد اجتماعاته لمدة شهر اعتبارا من 18 فبراير 2021 استنادا إلى المادة 106 من الدستور.

● **30 مارس:** رئيس وأعضاء مجلس الوزراء (الحكومة) يؤدون اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في بداية جلسة مجلس الأمة العادية لمباشرة أعمالهم في المجلس وفقا للمادة (91) من الدستور.

● **30 مارس:** رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يعلن خلو مقعد الدكتور بدر الداهوم المبطلة عضويته بحكم المحكمة الدستورية وإبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء بذلك لاتخاذ الإجراءات الدستورية المقررة.

● **30 مارس:** مجلس الأمة يوافق على طلب سمو رئيس مجلس الوزراء تأجيل الاستجوابات المقدمة له لما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني نظرا إلى وجود العديد من الملفات العالقة والمهمة والشائكة التي تحتاج إلى جهد وتفان وتعاون ووقت كاف لحلها.

● **30 مارس:** مجلس الأمة يوافق على اقتراحات بقانون تأجيل أقساط القروض المستحقة على المواطنين الراغبين لمدة ستة أشهر لدى صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين وصندوق دعم الأسرة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وأيضا البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

● **30 مارس:** مجلس الأمة يقر مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات ازمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-).

● **30 مارس:** مجلس الأمة يرفض من حيث المبدأ تقرير اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية والمتضمن أربعة اقتراحات بقوانين بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم.

● **30 مارس:** مجلس الأمة يوافق على اقتراحين بقانونين بشأن الحبس الاحتياطي على ممارسة حق التعبير عن الرأي. 13 أبريل: رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم يعلن رفض المجلس لطلب نيابي بإلغاء قرار اتخذه في جلسته المنعقدة في 30 مارس 2021 بشأن تأجيل استجوابات سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد العادي الثاني.

● **22 يونيو:** أقرّ مجلس الأمة الميزانية العامة للدولة للسنة المالية «2021-2022» بإجمالي مصروفات مقدّرة بلغت نحو 23 مليار دينار مقابل 10.9 مليار دينار إيرادات، ليصل العجز المقدّر في الموازنة إلى 12.1 مليار دينار.

- **1 يوليو**: إعلان فض دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي السادس عشر قبل عودة المجلس للانعقاد في شهر أكتوبر 2021.
- **1 سبتمبر**: النائب فايز الجمهور يتقدم باستجواب لوزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع بصفته مكونا من محورين.
- **12 أكتوبر**: النائب الدكتور هشام الصالح يوجه استجوابًا إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح بصفته.
- **26 أكتوبر**: افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي ال 16 لمجلس الأمة.
- **1 نوفمبر**: رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم يتسلم استجوابين مقدمين من النائب حمدان العازمي أحدهما موجه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي الصباح وآخر موجه إلى وزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالله السلمان بصفتيهما.
- **4 نوفمبر**: رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يعلن أن رؤساء السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) رفعوا إلى سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح التقرير الأول للجنة المكلفة اقتراح الضوابط والشروط للعفو عن بعض أبناء الكويت المحكومين بقضايا خلال فترات ماضية تمهيدا لاستصدار مرسوم العفو.
- **9 نوفمبر**: رئيس مجلس الأمة يرفع جلسة مجلس الأمة العادية لتقديم الحكومة استقالتها.

## تجنيد النساء.. برسم هيئة الافتاء

منذ إعلان الكويت قرارها السماح للنساء بالتجنيد في الجيش ولم يتوقف الجدل على مواقع التواصل الاجتماعي، لا سيما مع تقديم استجواب برلماني لوزير الدفاع «حمد جابر العلي الصباح».

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2021، أُقر السماح للنساء في الكويت بالانضمام للقوات العسكرية. وفتحت رئاسة الأركان العامة باب التسجيل للنساء الراغبات في الالتحاق بالجيش كضباط صف وأفراد، في 19 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وأغلق باب التسجيل في الثاني الشهر الجاري[1].

حددت وزارة الدفاع الكويتية، الشروط الواجب توفرها لقبول المرأة في الجيش، بناءً على الفتوى الشرعية الصادرة عن هيئة الإفتاء في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بشأن التحاق المرأة بالسلك العسكري للمرة الأولى بتاريخ البلد الخليجي. ومن المقرر أن يتم تحديد الشروط عقب اعتماد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع الكويتي الشيخ «حمد الجابر العلي الصباح»، قرارا وزاريا يتماشى مع ضوابط فتوى هيئة الإفتاء، الخاصة بانضمام المرأة إلى السلك العسكري.

(1) تجنيد النساء في الكويت يثير الجدل على مواقع التواصل، الخليج الجديد، https://bit.ly/3AcXLju

ونص القرار الذي تداولته صحف محلية على 6 شروط، وهي: موافقة ولي الأمر أو الزوج، الالتزام بالحجاب الشرعي الساتر، العمل في التخصصات الطبية والتمريضية والمجالات الفنية والخدمات المساندة، عدم القيام بالتدريبات العسكرية والميدانية والتعبوية، عدم حمل المرأة السلاح، وأخيرا أن يكون القبول عند الحاجة لسد الشواغر المطلوبة).

## التوقعات

رغم ما نشاهد من خفض حدة التوترات بين السلطتين، بفعل الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها بالفعل، بما في ذلك العفو واستقالة الحكومة. ومع ذلك، ليس من المؤكد أن تفضي هذه التغييرات إلى مرحلة جديدة؛ لأن قواعد العمل السياسي لم تتغير حتى الآن. وبدون تغييرها ستستمر العلاقة بين السلطتين كالفتيل القابل للاشتعال في أي لحظة بفعل توالد الأزمات وما أكثرها في الكويت.

تعاني الكويت من أزمات سياسية بفعل السجالات وحالة التربص المستمرة بين السلطتين منذ سنوات وأزمة اقتصادية مركبة بسبب الاعتماد المفرط على النفط كمورد وحيد للدولة مع عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل. كما أن هناك أزمة في الخدمات الصحية والتعليمية، وأزمة في البنية التحتية وتوقف الكثير من المشاريع على إثر تداعيات جائحة كورونا منذ 2020، وتصاعد وتيرة الفساد. فضلاً عن عدم وجود مشروع إصلاحي متكامل ؛ لذا من المرجح أن يؤدي استمرار هذه المشكلات وطريقة تعاطي الحكومة معها إلى إغراق البلاد في مزيد من الأزمات في 2022.

من المتوقع أن تخف وتيرة التأزيم في عام 2022 ولو بشكل مؤقت مع محاولة الحكومة تمرير القوانين الاقتصادية العالقة، مثل قانون ضريبة القيمة المضافة وقانون الدين العام، ومحاولة إيجاد حل للتضخم المتسارع في الميزانية العامة للدولة.

من المتوقع أن تتعامل الحكومة الجديدة مع مجموعة مراسيم عاجلة تتعلق بالعفو عن عدد من المغردين وأصحاب الرأي، وكذلك وقف الممارسات الأمنية لوزارة الداخلية المسيئة للبلاد، وكان آخرها الكشف عن تعرض ضابط للتعذيب.

وجود نواب من المعارضة في التشكيلة الجديدة، من المتوقع أن يقلل من الصدام مع مجلس الأمة وقد يشهد الفصل التشريعي القادم هدنة سياسية خلال الفترة المقبلة، مع تعزيز التعاون بين السلطتين بدلاً من التناحر الذي أحدث الكثير من الأزمات، دون إلغاء حق المساءلة البرلمانية للحكومة.

هناك الكثير من ألغام الخطيرة التي من شأنها تعكير صفو العلاقة بين السلطتين وعودة التأزيم وأجندة مكتظة بالمهام تنتظر الحكومة الجديدة، التي تعد في حاجة ماسة إلى تعاون جاد مع مجلس الأمة، سعيا نحو إخراج الكويت المأزوم بمشاكل سياسية واقتصادية وسكانية معقدة، لا شك أنها تهدد مستقبل البلد الغني بالنفط، لكنه مثقل بالأزمات.

فيما يتعلق بوساطة الكويت في حل الأزمة الخليجية مع لبنان من المتوقع أن يحتاج الأمر بعد الوقت وفقًا لتصريحات وزير الخارجية الكويتي، بقوله:» إن إجراءات بناء الثقة مع لبنان تحتاج إلى وقت وخطوات ثابتة وعملية يلمسها الجميع»[1]، مضيفا أن كل الأطراف الإقليمية والدولية لديها رغبة عارمة بأن تكون سياسة النأي بالنفس التي أصبحت مرادفة لسياسة لبنان قولا وفعلا.

(1) وزير الخارجية الكويتي يؤكد عدم التدخل بالشؤون الداخلية للبنان ، وكالات ، https://bit.ly/3H9DUnX

# الاقتصاد الكويتي..
# أزمات وفرص وتحديات

## الحالة العامة

بينما تعاني الكويت من أزمة اقتصادية متصاعدة منذ سنوات في المقابل يزخر البلد الصغير بمعدلات فساد عالية، وقضايا رشوة، بمليارات الدولارات، تورط فيها مسؤولون كبار، وهو ما يشكل تحديًا كبيرا أمام الدولة التي تسعى لمكافحة الفساد بكل صوره وأشكاله.

تحت عنوان «الفساد: غزو آخر للكويت»، يؤكد مركز «كارنيجي للسلام الدولي»، أن الفساد أصبح بمثابة غزو داخلي يهدد وجود الدولة وقدرتها على العمل، وبلغ أحجاماً لا نظير لها.

وضرب المركز مثالا لقضية الفساد التي تضمنت إنفاق الدولة 3.5 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018 فقط على معالجة مواطنيها في الخارج، ليتبين في العديد من هذه الحالات أنهم ادعوا المرض للذهاب في رحلات سياحية.

ولازالت ساحات القضاء الكويتي تشهد التحقيق في قضايا فساد أخرى ، أبرزها قضية «صندوق الجيش» التي تضمنت اتهامات باختلاس نحو 800 مليون دولار.

علاوة على شبهات فساد – لازالت قيد التحقيق – في صفقة طائرات مع شركة «إيرباص» لصناعة الطائرات، تتضمن توريد 30 طائرة هليكوبتر عسكرية من طراز «كاراكال» بقيمة مليار يورو (1.19 مليار دولار).

سبق ذلك قضية «الصندوق الماليزي» التي تتعلق بصفقات غير مشروعة مرتبطة بمشاريع خارج البلاد.

وحلت الكويت في المركز السابع بين الدول العربية، وفي المرتبة الـ 78 دولياً، من بين 180 دولة، وجاءت في المركز الخامس خليجيا. في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.[1]

وتقدر الجمعية الاقتصادية الكويتية، حجم الفساد في البلاد سنويا بـ1.2 مليار دينار (نحو 3.2 مليار دولار)، وهو رقم ضخم في بلد يواجه أزمة مالية خانقة، ويفكر في اللجوء لأسواق الدين والسحب من

(1) نزاهة: الكويت تقدمت خمس مراتب بمؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وكالة كونا،
https://bit.ly/33ZgOIN

صندوق احتياطي الأجيال.

وفي هذا التقرير نرصد أبرز التحديات التي واجهت الملف الاقتصادي خلال 2021 والتوقعات المستقبلية في 2022:

## عجز الموازنة العامة للدولة

تعاني الكويت التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي لإيراداتها، عجزا متفاقما يدفع الحكومة للسحب من صندوق الاحتياطي العام بمعدل 1.7 مليارات دينار شهريا.

ويفاقم الأزمة، عدم قدرة الكويت على الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية، نتيجة وجود معارضة برلمانية قوية لذلك، مع مطالبة الحكومة بالحد من الهدر والفساد قبل اللجوء إلى الديون.

ومع اعتماد نحو 90% من الدخل الحكومي على النفط، تحتاج الكويت إلى النفط الخام عند سعر 90 دولاراً لموازنة الميزانية الجديدة، التي سجلت عجزا غير مسبوق في موازنة الدولة للسنة المالية 2020 – 2021، بلغ ما يعادل 35.5 مليار دولار.

ووفق وزارة المالية الكويتية، فإن البلاد سجلت عجزا فعليا بلغ 10.8 مليارات دينار (35.5 مليار دولار) في السنة المالية 2020–2021 (تنتهي بنهاية مارس/آذار من كل عام)، بارتفاع 174.8% مشيرة إلى أنه أعلى عجز بالموازنة في تاريخ البلاد.

وتسعى الحكومة لتمرير مشروع قانون الدين العام الذي أحيل على البرلمان رسمياً في يوليو/تموز الماضي، ويتضمن السماح للحكومة باقتراض نحو 65 مليار دولار على مدى 30 عاما.

إضافة إلى ذلك، تواجه الحكومة تحديا رئيسا يتمثل في تحسين موارد الدولة، وتقليص الإنفاق الحكومي، ومراجعة عدة أنواع من الدعم المقدم من قبل الدولة على السلع والخدمات، وحاجة الاقتصاد الكويتي للتنوع في مرحلة ما بعد النفط.

ذكرت وكالة الأنباء الكويتية السبت 7 أغسطس، نقلا عن وزارة المالية قولها إن الكويت سجلت عجزا فعليا بلغ 10.8 مليار دينار ما يعادل 35.5 مليار دولار في السنة المالية 2020–2021 بارتفاع 174.8% مقارنة بالعام المالي الأسبق.

وجاء في بيان الوزارة أن الإيرادات الفعلية بلغت 10.5 مليار دينار في السنة المالية المنتهية في 31 مارس بانخفاض قدره 38.9% عن السنة الماضية في حين بلغت المصروفات الفعلية 21.3 مليار دينار بارتفاع 0.7%.

ووافق البرلمان الكويتي في يونيو على موازنة 2021–2022 التي اقترحتها الحكومة في يناير والتي توقعت إنفاقا قدره 23.05 مليار دينار وعجزا قدره 12.1 مليار دينار.

وجاء تصويت البرلمان وسط مواجهة بين الحكومة والبرلمان أخرت الإصلاحات في الدولة العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك.

وقالت الوزارة إن إيرادات النفط تراجعت 42.8% في 2020-21 إلى 8.8 مليار دينار بينما تراجعت الإيرادات الأخرى 6.5% إلى 1.7 مليار دينار.

وشكلت الأجور والدعم 7.3% من إجمالي الإنفاق في حين شكلت المصروفات الرأسمالية الفعلية والبنية التحتية 9%.

وقالت الوزارة إن متوسط سعر بيع الخام الكويتي للسنة المالية بلغ 42.36 دولار للبرميل بمتوسط إنتاج نفطي 2.5 مليون برميل يوميا.

وقال وزير المالية السابق خليفة حمادة في البيان «يعزى العجز إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتقليص الأنشطة الحكومية إلى الحد الأدنى نتيجة لجائحة كورونا».

وأضاف «الحكومة على أتم استعداد لمناقشة الحساب الختامي مع السلطة التشريعية، والمضي قدما في تنفيذ المزيد من الحلول الواقعية لتطوير المالية العامة».[1]

## التصنيف الائتماني السيادي للدولة

وبفعل الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الكويت، بسبب تأثيرات جائحة «كورونا» وانخفاض أسعار النفط، المصدر الرئيسي لأكثر من 90% من الإيرادات الحكومية.

أعلنت وكالة «ستاندرد أند بورز» الأمريكية بقاء التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (A+) مع نظرة مستقبلية سلبية، متوقعة أن يسجل الناتج المحلي الحقيقي نموا نسبته 8% العام 2022 مدفوعا بزيادة إنتاج النفط بموجب اتفاقية «أوبك+».

وتوقعت الوكالة في تقريرها عن تصنيف الكويت السيادي على موقعها الإلكتروني، أن يصل متوسط عجز الموازنة في الكويت 12% من الناتج المحلي الإجمالي لغاية عام 2025، وذلك على الرغم من ارتفاع أسعار وكميات إنتاج النفط «وهو من بين أعلى المعدلات بين جميع الدول المصنفة من قبل الوكالة».[2]

وأفادت أن «الحكومة أوشكت على استنفاد سيولة صندوق الاحتياطي العام ولم تتوصل لغاية الآن إلى اتفاق مع مجلس الأمة حول استراتيجية شاملة لتمويل عجز الموازنة ما يمثل مخاطر تمويلية للدولة خصوصا إذا انخفضت أسعار النفط».

---

(1) الكويت تسجل 10.8 مليار دينار عجزا فعليا في السنة المالية 2020-2021 بارتفاع 174.8٪ ، CNBC عربية ، https://bit.ly/3o2l2jB

(2) ستاندرد أند بورز: التصنيف السيادي للكويت +A مع نظرة مستقبلية سلبية، وكالات، https://bit.ly/3KmvDzn

ورأت وجود إمكانية لتخفيض التصنيف الائتماني للكويت إذا استمر العجز المرتفع للموازنة على المدى المتوسط مع عدم وجود ترتيبات تمويلية شاملة ومستدامة ومتفق عليها و«يمكن أن يحدث هذا في حال المواجهة المستمرة بين الحكومة ومجلس الأمة مما يجعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات المالية أو تمرير قانون الدين العام أو التصريح بمصادر أخرى لتمويل العجز».

ومن الجدير بالذكر أن وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني حذّرت من أن التأخير المستمر المدفوع باعتبارات سياسية في تنفيذ الإصلاحات بالكويت، مثل إدخال ضريبة القيمة المضافة، ومراجعة أجور القطاع العام على وجه الخصوص، يؤثر في فعالية السياسة المالية في الكويت، متوقعة أن يظل العجز المالي واسعاً حتى مع تعافي أسعار النفط.

ولفتت الوكالة إلى أن العلاقة المتوترة بين الحكومة ومجلس الأمة امتدت لتشمل قضايا التمويل في السنوات الأخيرة، حيث أدى استمرار المأزق في شأن قانون الدين العام الجديد والاستفادة من أصول صندوق الأجيال القادمة إلى إثارة أزمة السيولة ومخاطر عدم سداد السندات الحكومية.

## انخفاض الأصول الاحتياطية الأجنبية

أظهرت بيانات رسمية، في أكتوبر/تشرين الأول2021، انخفاض الأصول الاحتياطية الأجنبية 4.3% على أساس سنوي، أي مقارنة بنفس الشهر من العام 2020.

وأوضح التقرير الشهري لبنك الكويت المركزي، أن الأصول الاحتياطية للكويت انخفضت إلى 14.108 مليارات دينار (46.69 مليار دولار) بنهاية أكتوبر/تشرين الأول، مقابل 14.741 مليار دينار (48.78 مليار دولار) على أساس سنوي.

وعلى أساس شهري، ارتفعت الاحتياطيات بنسبة 0.6% في أكتوبر/تشرين الأول 2021، من 14.027 مليار دينار (46.42 مليار دولار) في سبتمبر/أيلول السابق له.

وتضمنت احتياطيات الكويت نحو 12.428 مليار دينار (41.13 مليار دولار) رصيد الودائع والعملات، إضافة إلى 1.366 مليار دينار (4.52 مليار دولار) حقوق السحب الخاصة للكويت لدى صندوق النقد الدولي، وأيضا 233.9 ملايين دينار (774.1 مليون دولار) رصيد لدى «النقد الدولي».[1]

ويشمل الاحتياطي الأجنبي للكويت ذهبا (مقداره 79 طنا محسوبا بالقيمة الدفترية منذ شرائه) بقيمة 31.7 ملايين دينار (105.6 ملايين دولار) بنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2021.

ويمثل الاحتياطي النقدي الأجنبي للكويت إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي. وتقيس الموجودات الأجنبية

(1) على أساس سنوي.. احتياطيات الكويت الأجنبية تنخفض 4,3٪ في أكتوبر، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3Ai7pl2

قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

## أزمة الرعاية السكنية

يشكل السكن في الكويت أزمة حقيقية منذ سنوات طويلة حيث كشفت بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية في 12/ مايو /2021، أن 30% من الأسر الكويتية تعيش بالإيجار، وأن عدد العوائل الكويتية وصل إلى 313 ألفاً، في الوقت الذي وصل عدد الطلبات الإسكانية في المؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى 91.5 ألف طلب.

ويكلف العدد الكبير من الطلبات الإسكانية الدولة شهرياً نحو 13.73 مليون دينار (45.37 مليون دولار)، (150 ديناراً (495.62 دولارا) بدل الإيجار X 91.5 ألف طلب)، أي 164.77 مليون دينار سنويا (544.42 مليون دولار)، الأمر الذي يشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة، في الوقت الذي يعيش معظم هؤلاء في شقق استثمارية أو بيوت بالإيجار.

وأظهرت دراسة حديثة لاتحاد العقاريين أن مساحة الأراضي العمرانية المستغلة في الكويت لا تتعدى 8% فقط، في الوقت الذي يكتوي به ثلث الأسر الكويتية بنيران الإيجارات التي تلتهم ما يقارب 35% من راتب رب الأسرة، وفقا لصحفية الراي[1]

وأفادت الدراسة بأن مساحة الأراضي العمرانية المستغلة تصل 1445 كيلومتراً مربعاً متضمنة المساحات المشتركة بين جميع المناطق، وذلك من أصل مساحة الأراضي بجميع أنواعها في الكويت، والبالغة 18 ألف كيلومتر مربع، إذ إن الـ 92% المتبقية تشمل الأراضي الزراعية وحقول النفط، وأراضي مخصصة لوزارة الدفاع، ومناطق مصنفة على أنها إستراتيجية، وأراضي صحراوية فضاء.[2]

## تأجيل قروض المواطنين

أجّلت الحكومة في 2021 أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي للراغبين في ذلك من المواطنين لمدة 6 أشهر إضافية انتهت بنهاية سبتمبر الماضي، إلى جانب أقساط الكويتيين لدى صندوق معالجة أوضاع المتعثرين، وصندوق دعم الأسرة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وبنك الائتمان، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

واتخذت الحكومة هذه الخطوة كمساهمة منها في تخفيف الأعباء والالتزامات المالية عن المواطنين

(1) 30 في المئة من الأسر الكويتية تعيش بالإيجار ، صحيفة الراي ، نشر في 2021/5/1 ، https://bit.ly/3tNNIAk

(2) 30% من الأسر الكويتية تعيش بالإيجار، الخليج الجديد ، https://bit.ly/3AdYxwN

جراء جائحة كورونا، في المرة الثانية التي تُؤجَّل فيها أقساط القروض للمواطنين، حيث تحملت البنوك تكاليف التأجيل في المرة الأولى التي شملت الوافدين أيضاً وبلغت كلفتها نحو 400 مليون دينار، فيما تحملت الخزانة العامة للدولة تكلفة التأجيل الثاني البالغة 376 مليون دينار، منها 340 مليوناً حصة البنوك الإسلامية والتقليدية وشركات التمويل والاستثمار، مقابل 36 مليوناً حصة جهات حكومية، موزعة بواقع 19.5 مليون لتأجيل أقساط الاستبدال، و10.32 مليون لأقساط المعاش المقدم، و5.05 مليون لاشتراكات أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوكة للدولة، و1.15 مليون لاشتراكات المؤمن عليهم في الباب الخامس، و0.11 مليون لأقساط صندوقي المتعثرين والأسرة.

## أزمة سوق العمل

كشفت تقارير حكومية كويتية عن مغادرة أكثر من ربع مليون وافد للبلاد في 2021 بشكل نهائي، ضمن المتغيرات التي شهدها سوق العمل في الدولة الخليجية.

وقالت التقارير، الصادرة عن هيئة المعلومات المدنية ونظام سوق العمل، إن 257 ألف وافد غادروا البلاد نهائياً (205 آلاف منهم يعملون في القطاع الخاص، و7 آلاف في الجهات الحكومية).[1]

ومقابل معدل الانخفاض في سوق العمالة الوافدة، ارتفعت أعداد الكويتيين في سوق العمل بإجمالي 23 ألف كويتي خلال 2021، غالبيتهم في القطاع الحكومي.

ومن واقع التقارير، فإن هناك 2.7 مليون نسمة في البلاد داخل سوق العمل يشكل منها الكويتيون 16.2%، في حين أن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة تعمل في القطاع العائلي (عمالة منزلية) بإجمالي 639 ألف عامل، يشكلون 22.8% من قوة العمل، حسب ما نقلت صحيفة «القبس».

وبينما شهد سوق العمل نقصاً كبيرًا في بعض التخصصات المهنية جراء جائحة «كورونا»، ووقف استقدام عمالة وافدة من الخارج، عانى القطاع الخاص من انخفاض كبير في العمالة، ولم تتمكن الأجهزة المعنية في الدولة من جذب العمالة الوطنية إلى الوظائف المطروحة، التي تناسب شهاداتهم العلمية.

ولا يزال الإقبال على التوظيف في القطاع الحكومي هو الأكبر مع نهاية العام 2021.

وكشف تقرير صادر عن قطاع العمالة الوطنية في هيئة القوى العاملة، أن 21 ألف مواطن مسجلون كباحثين عن عمل، منهم 48.3% لديهم رغبات بالتعيين في وظائف لدى القطاع الخاص، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع 9 سنوات ماضية بإجمالي 10162 مواطنا.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، كشفت وسائل إعلام محلية أن الكويت أبعدت 316 ألفا و700 مقيم

(1) ربع مليون وافد غادروا الكويت نهائياً في 2021، جريدة القبس، في 2022/1/2، https://bit.ly/33tNRhL

من جنسيات مختلفة عن أراضيها منذ مطلع يناير/كانون الثاني حتى الآن؛ وذلك بسبب سقوط إقامتهم لأسباب مختلفة.

وفتحت الكويت، خلال السنتين الماضيتين، ملف الوافدين، مستهدفة تقليل عددهم، تحت مطالبات برلمانية وشعبية بعد الحديث عن تأثير سلبي على التركيبة السكانية للكويت.

وفي منتصف 2020، كشفت مصادر كويتية أن الحكومة تخطط للاستغناء عن نصف الوافدين خلال 5 سنوات، بغرض معالجة اختلالات التركيبة السكانية في البلاد، وهو الملف الذي جرى تسليط الضوء عليه من جديد بعد تفشي فيروس «كورونا».

## أزمة الدعم والضرائب

تتضمن أجندة الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة ، محاولة تمرير إدخال الضريبة على القيمة المضافة، ورسوم وضرائب لزيادة الإيرادات غير النفطية، وإعادة هيكلة الدعم الحكومي، وخصخصة بعض الأصول الحكومية.

وهناك ترقب لمسار التعامل مع قضية الخلل في التركيبة السكانية، وتسريع وتيرة التكويت، والحد من استقدام العمالة الوافدة، وحل أزمة البدون، مع تجنب تأثر بعض القطاعات التي تعتمد بشكل رئيسي على الوافدين.

ويشكل الوافدون في الوقت الحاضر 70 ٪ من سكان الكويت البالغ عددهم 4 ملايين نسمة، وتسعى الحكومة إلى خفض هذه النسبة إلى 30 ٪. وفق قانون تنظيم التركيبة السكانية الذي ينظم الأعداد والمهن المطلوبة طبقا لاحتياجات السوق.

## تحسن ملحوظ..

أوضحت وزارة المالية الكويتية، أن إجمالي الإيرادات المحصلة للفترة من أبريل/نيسان إلى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021 بلغ 12.982 مليار دينار.

ووفقا لتقرير الوزارة، سجل إجمالي الإيرادات خلال التسعة أشهر الأولى من 2021/2022 قفزة بنحو 88% مقارنة بالإيرادات المحققة في الفترة نفسها من 2020/2021 التي كانت قد بلغت 6.906 مليارات دينار، وذلك نتيجة للزيادة في الإيرادات النفطية مع ارتفاع سعر البرميل إلى 87 دولارا.[1]

وبلغت الإيرادات النفطية المحصلة خلال الفترة ذاتها نحو 11.471 مليار دينار أي أكثر من المقدر بالموازنة للسنة المالية بكاملها والبالغ 9.127 مليار دينار، في حين بلغ عجز الميزانية 682.421 مليون دينار.

(1) إيرادات الكويت تقفز ٪88 إلى نحو 13 مليار دينار في 9 أشهر، الخليج الجديد، https://bit.ly/3FHq8aD

ووصلت الإيرادات غير النفطية إلى 1.511 مليار دينار، مسجلة ارتفاعا بنحو 45% مقارنة بالفترة ذاتها من 2020/2021 عندما بلغت الإيرادات غير النفطية حينها 421.0 مليار دينار.

وارتفعت الديون المستحقة للحكومة بنحو 46% لتبلغ 1.996 مليار دينار في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021، مقارنة بـ1.367 مليار في الشهر ذاته من العام 2020.

أما الديون المستحقة على الحكومة، فانخفضت بنحو 18.18% مسجلة 424.74 مليون دينار في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2021 مقارنة بـ523.117 مليون في الشهر نفسه من العام 2021.

## تراجع عجز الموازنة

تراجع عجز الموازنة العامة للكويت بنسبة 68% خلال الـ 7 أشهر الأولى من العام المالي2021 بما قيمته 2.6 مليار دينار، حيث حققت الموازنة عجزا بقيمة 1.24 مليار دينار بنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2021، مقارنة بـ 3.83 مليارات دينار عجزا عن الفترة ذاتها من العام 2020.

ووفقا لأحدث بيانات مالية صادرة عن الوزارة، بلغ إجمالي الإيرادات التي حققتها الدولة خلال الفترة من أول أبريل/نيسان حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2020 9.58 مليارات دينار، بينما بلغت المصروفات والالتزام 10.8 مليارات دينار.

وحصلت الكويت نحو 93.1% من إيراداتها النفطية المقدرة عن العام كاملا خلال أول 7 أشهر؛ حيث حصلت 8.49 مليارات دينار من أصل 9.12 مليارات دينار مقدرة للعام كاملا، وفق صحيفة «الأنباء» الكويتية.[1]

وارتفعت قيمة المصروف والالتزام على الدولة بنسبة 18 ٪ بما قيمته 1.67 مليار دينار، حيث بلغت قيمة المصروف والالتزام 10.8 مليارات دينار في نهاية أكتوبر/تشرين أول 2021، مقارنة بـ 9.15 مليارات دينار عن الفترة ذاتها من العام 2020

## التوقعات:

احتلت الكويت المرتبة الثانية خليجيا من حيث توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي، وذلك بعد السعودية التي احتلت المرتبة الأولى بمعدل نمو متوقع 6.8%، وفقا لتوقعات التقرير الصادر حديثا عن ثاني أكبر البنوك اليابانية «MFUG»، والذي توقع أن يصل نمو الناتج المحلي الحقيقي للكويت الى 4.5% خلال 2022، بزيادة تفوق الضعف عن مستويات العام الحالي البالغة 2%.

رغم إيجابية طرأت تتمثّل في ارتفاع سعر برميل النفط الكويتي إلى أكثر من 75 دولاراً حالياً مقارنة

(1) تراجع 68%.. 1,24 مليار دينار عجز موازنة الكويت في 7 أشهر، الأنباء الكويتية، https://bit.ly/3nM8pIZ

بـ 45 دولاراً مقدرة في موازنة السنة المالية 2021، لكن عجز الموازنة الكويتية لا يزال مستمرا. ويلازم ملف الدين العام تحدي توفير سيولة لتغطية النفقات على المدى القصير، فنفاد سيولة الاحتياطي العام كان سبباً في خفض وكالات التصنيف العالمية للتصنيف السيادي للكويت. لكن توجد إمكانية تغير نظرة التصنيف الائتماني للدولة إلى مستقرة إذا نجحت الحكومة في معالجة القيود الحالية لتمويل الموازنة العامة وذلك من خلال إقرار قانون الدين العام والإذن للحكومة بالاستفادة من صندوق احتياطي الأجيال القادمة وبرنامج ضبط أوضاع المالية العامة.

تعتبر الخسائر المتراكمة لشركات حكومية رابع الملفات الصعبة أمام وزير المالية الكويتي الجديد خلال العام 2022، ومنها الخطوط الجوية الكويتية وشركة المشروعات السياحية. لذا من المرجح اتجاه الحكومة الكويتية الجديدة لتحريك عجلة ملف الخصخصة، لا سيما في ظل الحديث المتنامي عن رؤية الكويت 2035، وأهمية اعتبار القطاع الخاص شريكاً إستراتيجياً في تنفيذها.

من المرجح أن ينمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 4 ٪ في عام 2022 بدعم تعافي إنتاج النفط والإصلاحات الاقتصادية المرتقبة في البلاد حيث كشف معهد التمويل الدولي عن توقعات بشأن اقتصاد الكويت، وأفاد بأن الناتج المحلي الاسمي للكويت في 2022 سيبلغ 133 مليار دولار مقارنة بـ 129 مليار دولار في 2021، فيما سيبلغ نمو الناتج المحلي النفطي نحو 4.6% في العام المقبل مقارنة بـ (– 1.2%) في 2021، والناتج المحلي غير النفطي سينمو بـ 3.5% في 2022 مقارنة بـ 1.9% في العام الماضي.[1]

وبحسب تقديرات المعهد، سيبلغ متوسط إنتاج الكويت من النفط نحو 2.49 مليون برميل يومياً في 2022 مقارنة بـ 2.39 مليون برميل في العام الحالي، وتبلغ الاحتياطيات المالية الرسمية نحو 57 مليار دولار في العام المقبل مقارنة بـ 56 مليار دولار في العام الحالي.

(1) توقعات بنمو اقتصاد الكويت بنسبة 4% في 2022 ، وكالات ، https://bit.ly/3o74tD0

# الإمارات ..
# تعزيز المكانة الاستراتيجية
# وتصفير المشاكل الإقليمية

مركز أفق المستقبل للاستشارات

## ملامح السياسة الخارجية في 2021

نشطت الدبلوماسية الإماراتية خلال الأشهر الأخيرة من العام 2021، على محاور وجبهات عدة: إقليمياً، عبر تحفيز مسار التطبيع مع إسرائيل، والمصالحة مع تركيا وزيارة غير مسبوقة منذ سنوات لمستشار الإمارات لشؤون الأمن القومي الشيخ طحنون بن زايد إلى إيران. كل ذلك، معطوفاً على علاقة «استراتيجية» مغايرة بالولايات المتحدة، ومقاربات «دافئة» وشراكات اقتصادية حيال الصين وروسيا، دولياً.

يمكن وضع عنوان بارز يصف ملامح السياسة الخارجية الإماراتية في 2021 بسعيها الحثيث لتعزيز المكانة الاستراتيجية وتصفير المشاكل الإقليمية وهو ما سنكشف عنه في هذا التقرير الاستراتيجي على النحو التالي:

## تعزيز المكانة الجيواستراتيجية

تنتهج دولة الإمارات العربية المتحدة منذ سنوات سياسة خارجية وفق معايير برجماتية بحتة. يمكن رصد معالمها في السياسات التالية:

من الملاحظ أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات خلال 2021 مدفوعة في المقام الأول بالاقتصاد، يتأكد ذلك من خلال معرض «إكسبو دبي» الأخير، الذي حاولت من خلاله إعادة رسم صورتها كأرض للحوار بين الثقافات المختلفة والتواصل الموجه للأعمال. ويؤكد ذلك الاتفاقية الإماراتية الإسرائيلية الأردنية بشأن مشروع الطاقة المتجددة والصفقات الكبرى مع فرنسا (بما في استيراد طائرات رافال المقاتلة) التي تم التوقيع عليها في «إكسبو دبي2021».

دعت الإمارات الدول الأجنبية إلى إنشاء قواعد لديها مما يمنحها قدرة أكبر على إبراز القوة بسرعة مع توفير الأمن والسلامة الإقليمية وتعزيز المكانة الجيواستراتيجية.

منحت الإمارات القوات الجوية الأمريكية الوصول إلى قاعدة الظفرة الجوية وقاعدة بحرية على خليج عمان.

في عام 2009، افتتح الفرنسيون معسكر «دي لا بيكس»، وهو عبارة عن قاعدة عسكرية في أبوظبي. وفيما يبدو أن الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» يبني على إرث أسلافه الذين طوروا العلاقات مع الإمارات لعدة عقود من خلال مبيعات الأسلحة، فباريس هي المورد الثاني للأسلحة إلى أبوظبي، وتربطها بها اتفاقيات دفاع، بلغت حد افتتاح قاعدة عسكرية فرنسية عام 2008. كما يشترك كلا البلدين أيضًا في وجهات نظر إقليمية متشابهة حول مصر وليبيا والأزمة النووية الإيرانية. وتعكس صفقة

الرافال الأخيرة إحباطا مشتركا للإمارات وفرنسا تجاه الولايات المتحدة، إذ صدمت فرنسا بصفقة «أوكوس» التي استبدلت بها أستراليا غواصات فرنسية بأخرى أمريكية في اتفاقية دفاعية جديدة، في حين يظهر الفشل الإماراتي جليًا في إنهاء المفاوضات مع أمريكا بشأن بيع F-35، رغم ما قدمته أبوظبي من إسهامات في تعزيز نفوذ إسرائيل إقليميا.

قبل بضعة أشهر من العام 2021، طلبت أبوظبي من إيطاليا سحب طائراتها وأفرادها العسكريين بعد أن رفضت روما تزويد الإمارات بالمعدات العسكرية بسبب أنشطتها العسكرية في اليمن.

خلال العام 2021، تجاوز حجم التجارة بين الإمارات والهند 59 مليار دولار، وبلغ التبادل التجاري بين الإمارات والصين 50 مليار دولار. وفي عام 2003، وقعت أبوظبي ونيودلهي اتفاقية لتنسيق الجهود الأمنية في منطقة الخليج والمحيط الهندي. وفي 2015، وقع الجانبان اتفاق شراكة استراتيجية. وتتوج اتفاقية التطبيع بين الإمارات وإسرائيل 15 عامًا من التعاون غير الرسمي.

حاليا، تريد الإمارات تأمين مستقبلها الاقتصادي والأمني مع الدول ذات الأهمية. ولا تحتل الولايات المتحدة مكانة بارزة في التفكير الاستراتيجي لأبوظبي.[1]

سابقاً لم تستنكر الإمارات احتجاز الصين لمليون مسلم من الأويجور في منطقة شينجيانغ غربي الصين. وفي اجتماع منظمة التعاون الإسلامي 2019 الذي عقد في أبو ظبي، شكر المشاركون -بتأثير من ولي العهد «محمد بن زايد»- الصين على «توفير الرعاية لمواطنيها المسلمين». ومما أثار دهشة باكستان، أن الإمارات فشلت أيضًا في انتقاد الهند بشأن سياستها الخاصة بكشمير، ووصفتها بأنها قضية داخلية.

## سياسة تصفير المشاكل

يمكن أن نلخص مسارات السياسية الخارجية في 2021 بسعي الإمارات الحثيث لتصفير مشكلاتها مع منافسين تقليديين (خاصة تركيا وإيران) لكن لا تعبر هذه السياسة عن تغيير طرأ على سياستها الراغبة في تمكين مكانتها الإقليمية، بل عن «قلق أمني» يعززه خفوت تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في صراعات المنطقة لصالح قضاياها الداخلية وصراعها مع الصين.

فيما يبدو أن هناك قناعة لدى الإماراتيين حول إمكانية استقطاب رئيس النظام «بشار الأسد» بعيدًا عن إيران، ولو بشكل جزئي، في مواجهة تركيا. وفي إطار إعادة التوازن الإقليمي وضبط الأمور وإيجاد أرضية مشتركة تخدم نهج «صفر مشاكل» الجديد «يرى الإماراتيون أنه إذا لم يرحل الأسد، فمن الأفضل لهم العمل معه».

(1) حدود علاقات أبو ظبي مع الولايات المتحدة، جيبوليتكال فيوتشرز، هلال خشان، https://bit.ly/3ArlFrC

تأكيدًا لسياسة تصفير المشاكل تعارض الإمارات المساعي الإسرائيلية لاستخدام الخيار العسكري ضد إيران، رغم اتفاق التطبيع بين تل أبيب وأبوظبي. وقالت القناة «12» الإسرائيلية في تقرير لها في 2021/12/25: إن «الدولة العربية التي طورت معها إسرائيل علاقة ساخنة، في أعقاب اتفاقات إبراهيم، تقول الآن إن التهديدات العسكرية بالنسبة لها ليست هي الطريقة للتعامل مع إيران». وأضافت «وبذلك توضح الإمارات أن التطبيع لا يعني تعاونا عسكريا بينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل في الهجوم على إيران».[1]

في خضم النقاشات حول مستقبل المحادثات النووية المتعثرة في فيينا، وبعد وصول إشارات من إسرائيل وواشنطن حول دراسة بدائل للدبلوماسية، قال المستشار السياسي لرئيس الإمارات «أنور قرقاش» في منتدى دولي: «يجب تجنب مواجهة كبرى من شأنها أن تورط الولايات المتحدة أو دول المنطقة. من مصلحتنا محاولة منع ذلك بأي ثمن. نحن نعمل جاهدين لبناء قنوات اتصال وجسور مع جميع الدول، حتى تلك التي نختلف معها»، تقول القناة «12».

## العلاقة مع قطر

في يناير 2021، صدر بيان عن القمة الخليجية الـ41 بمدينة العُلا السعودية، معلناً نهاية أزمة حادة اندلعت منتصف 2017، بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهة أخرى.

فتحت الزيارة التي قام بها مستشار الأمن الوطني الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان إلى الدوحة الخميس 26/08/2021 ولقاؤه أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني صفحة جديدة من العلاقة بين البلدين التي غلب عليها التوتر منذ يونيو 2017 إلى حدود قمة المصالحة الخليجية بمدينة العلا السعودية في بداية العام 2021.

وبعد مرور يومين على تلك الزيارة التقى أمير قطر نائب رئيس الإمارات، محمد بن راشد آل مكتوم، في بغداد؛ على هامش مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة.

وتنسجم زيارة الشيخ طحنون إلى الدوحة مع الحراك الاقليمي الذي يسير نحو التهدئة والمصالحة وتجاوز الخلافات، أشار إلى ذلك « أنور قرقاش» المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات في تغريدة على تويتر «بناء جسور التعاون والازدهار مع الأشقاء والأصدقاء عنوان المرحلة، وركيزة رئيسية من ركائز السياسة الإماراتية، نطوي صفحة خلاف وننظر إلى المستقبل بإيجابية».[2] وشدد على أن بلاده تسعى إلى توطيد العلاقات الخليجية والعربية، معتبراً أن التحديات التي يشهدها العالم «تحتم المضي قدماً نحو التكاتف».

(1) رغم التطبيع.. الإمارات تعارض الخيار العسكري ضد إيران، الخليج الجديد، https://bit.ly/3KE2ijS

(2) صفحة جديدة من العلاقة الإماراتية – القطرية، العرب اللندنية https://bit.ly/3Ixbu7H

وفي 6 أكتوبر 2021 استقبال ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، وهي أول زيارة لمسؤول قطري رفيع المستوى إلى الإمارات منذ اتفاق العلا.

## العلاقات مع تركيا

فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، وذلك بعد زيارة أجراها ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد إلى أنقرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وشهدت الزيارة حينها توقيع سلسلة اتفاقيات في مختلف المجالات، وإطلاق صندوق بقيمة 10 مليارات دولار لدعم الاستثمارات في تركيا.

فيما يبدو أن العلاقة الإماراتية مع تركيا في 2021 تبدو منسجمة مع سياسة تصفير المشاكل التي آشرنا لها سابقاً، خاصة بعد اجتماع نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بين ولي عهد أبوظبي والرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» في أنقرة، وذلك للمرة الأولى منذ نحو عقد، ما شكل نقطة تحول في العلاقات الثنائية، بعد خلاف طويل بين بلدين على طرفي نقيض من أزمات إقليمية كبرى.

بنظرة تقييمية لفهم دوافع التقارب التركي الإماراتي بعد قطيعة سنوات يتضح لنا أن المصالح الاقتصادية المتبادلة كانت هي المحرك الرئيسي لهذا التقارب، فبينما تراهن أبوظبي بشكل متزايد على الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعافي بعد جائحة كورونا، تبحث أنقرة عن استثمارات وشركاء اقتصاديين جدد في وقت حرج لاقتصادها وعملتها الهشة التي تواجه تحديات غير مسبوقة. وفي هذا الإطار، وقعت الإمارات وتركيا على تأسيس صندوق بقيمة 10 مليارات دولار خصصته الإمارات للاستثمارات الاستراتيجية في تركيا، فيما تقتربان من عقد اتفاقية مبادلة بين البنوك المركزية لبناء احتياطيات تركية، ودعم الليرة. بالإضافة إلى ذلك، قال مسؤولون إيرانيون إن التحركات الإماراتية جعلت من الممكن إنشاء ممر نقل من الإمارات إلى تركيا عبر إيران.

فيما يبدو أن الإمارات وتركيا متفقتان على ضرورة تقليص حجم المنافسة الإقليمية بينهما، وهو ما تؤكده الزيارة الأخيرة التي أجراها وزير الخارجية التركي «مولود جاويش أوغلو» إلى الإمارات.

## العلاقات مع إيران

تلعب الإمارات دورا مهما في التجارة الخارجية لإيران، لأسباب مختلفة، منها القرب الجغرافي، والعلاقات التجارية التقليدية، ووجود عدد كبير من الشركات الإيرانية فيها التي لها مكانة خاصة في عبور البضائع الإماراتية من إيران وإليها.

ويقول مفوض إيران في معرض إكسبو دبي 2020، «حسن زماني»، إن تجارة إيران مع الإمارات تتراوح

حاليًا بين 15 إلى 16 مليار دولار سنويا، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 30 مليار دولار.[1]

وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة بين البلدين سيصل إلى 20 مليار دولار عام 2025، وإلى 30 مليار دولار عام 2030.[2]

وانسجامًا مع سياسة تصفير المشاكل التي آشرنا إليها آنفا كملمح بارز للسياسة الخارجية الإماراتية في 2021 بدت الإمارات حذرة في مواقفها ومعارضة للضربة العسكرية لإيران، حيث نقلت وكالة الأنباء الإماراتية دعوة «بن زايد» إلى «الاستقرار الإقليمي» في إشارة إلى عدم دعم أي عمل عسكري في الشرق الأوسط.

هذا التغير في الموقف تجاه إيران فيما يبدو كان نتيجة عملية لزيارة مستشار الأمن الوطني الشيخ «طحنون بن زايد»، لـ «طهران» حيث اجتمع مع المسؤولين هناك والتقى الرئيس «إبراهيم رئيسي» ووجه إليه دعوة لزيارة أبوظبي. وعطفًا على تصريح وزير الخارجية «حسين أمير عبداللهيان»: «نحن على حافة فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة».[3]

قال مساعد وزير الخارجية الإيراني «علي باقري كني»، إن بلاده اتفقت مع الإمارات على بدء فصل جديد في العلاقات بين البلدين.[4]

ورغم هذا التقارب إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن فشل مفاوضات فيينا من شأنه أن يلحق المزيد من الضرر باقتصاد الإمارات. وبالمثل، إذا أدت «الخطة ب» إلى أعمال عدائية مسلحة، فإن الإمارات بحاجة إلى تجنب أن تصبح هدفا لرد إيراني غير متكافئ.[5]

وبغض النظر عن نتائج المفاوضات النووية فإن زيارة «طحنون بن زايد» تمثل استمرارا للممارسة الإماراتية المعتادة المتمثلة في إبقاء خطوطها مفتوحة مع جميع اللاعبين المهمين. وفي نفس السياق، تندرج التكهنات الأخيرة حول الانفراجة بين الإمارات وتركيا، فضلا عن انفتاح أبوظبي على الصين وروسيا.

## العلاقات مع إسرائيل

شهدت العلاقات الإماراتية الإسرائيلية تطورًا لافتا خلال العام 2021 من حيث المستوى الدبلوماسي والتوقيت لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي «نفتالي بينيت» الأخيرة للإمارات ومباحثاته مع ولي عهد

(1) خبراء: زيارة طحنون بن زايد لإيران تبشر بمكاسب سياسية واقتصادية، برس بي، https://bit.ly/3rXpeCl
(2) لماذا تسعى الإمارات إلى «فتح صفحة جديدة في العلاقات» مع إيران؟ BBC عربية https://bbc.in/3IEOTGr
(3) الإمارات تقود جبهة سلام جديدة في الشرق الأوسط – التايمز ، BBC عربية، https://bbc.in/3g0ioGp
(4) إيران تعلن الاتفاق مع الإمارات على بدء فصل جديد في العلاقات، وكالات، https://bit.ly/3G5OsU2
(5) ما هي نهاية لعبة الإمارات مع إيران؟ باتريك ثيروس، منتدى الخليج الدولي، https://bit.ly/3rWzLgQ

أبوظبي «محمد بن زايد» في 14 ديسمبر/كانون الأول 2021. حيث إن لها علاقة مباشرة مع محادثات فيينا بين إيران والقوى العظمى حول الاتفاق النووي، إلى جانب المخاوف الإسرائيلية من التقارب الإماراتي مع إيران، لأن من الواضح أن «بينيت» أراد تعزيز الروابط الإسرائيلية الإماراتية، وإظهار هذا التقارب أمام المجتمع الدولي، وتقديم نفسه كمساهم مهم في العلاقة بين الإمارات وإسرائيل.

## التحول من أمريكا إلى الصين

شهد العام 2021 تحولا في مسار العلاقات الإماراتية مع الولايات المتحدة الأمريكية تمثل في قرار الإمارات تعليق المناقشات مع واشنطن بشأن صفقة مقاتلات «F 35». وجاء هذا القرار على خلفية الضغوط الأمريكية لثني الإمارات عن اكتساب خبرة 5G الصينية.

وبعد توقيع الإمارات لاتفاق السلام مع إسرائيل في أغسطس/آب 2020، وافق الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» على بيع أبو ظبي 18 طائرة مسيرة و50 طائرة من طراز «F 35». ولكن مع التزامها بالمضي قدمًا في الصفقة، طلبت إدارة «بايدن» في أبريل/نيسان 2021 من الإمارات الالتزام باشتراطات محددة بشأن نشر المقاتلات والطائرات بدون طيار، مما أغضب الإمارات التي اعتبرت هذه الشروط غير مقبولة وتمس سيادتها الوطنية. وأعلنت الإمارات تعليق المناقشات بشأن صفقة الأسلحة التي تبلغ قيمتها 23 مليار دولار.

بالرغم أن المسؤولين الأمريكيين يواصلون التأكيد على أن العلاقات الأمريكية مع الإمارات متينة للغاية، إلا أن التقارير توضح أن رفض الإمارات الانضمام للحملة الأمريكية المناهضة للصين ساهمت بشكل مباشر في زيادة التوترات وتفاقم الأزمة الحالية.

ووفقًا لتقرير البنتاجون لعام 2020 حول توسع الوجود العسكري الصيني في الشرق الأوسط، فإن الإمارات من بين الدول التي تفكر فيها بكين وتخطط لإنشاء مرافق لوجستية عسكرية فيها لدعم القوات البحرية والجوية والبرية.[1]

وقال التقرير أيضًا إن التوسع في تكنولوجيا الجيل الخامس الصينية في الإمارات وغيرها من الدول، سيساعد أيضًا في ترسيخ بكين لنفسها كرائدة عالمية في نحو 10 صناعات مختلفة يرتبط بعضها مباشرة بالدفاع.

وزادت التوترات بين واشنطن وأبوظبي عندما ذكرت وكالات الاستخبارات الأمريكية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021 أن الصين كانت تبني سرا منشأة عسكرية في ميناء في الإمارات، مما دفع إدارة «بايدن» لـ«إرسال تحذير» للمسؤولين الإماراتيين بأن الوجود العسكري الصيني في الإمارات يمكن أن

(1) هل تكون الإمارات بوابة لوجود عسكري صيني في المنطقة؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/3KGJAYQ

يضر بشكل دائم بالعلاقات بين الولايات المتحدة والإمارات.[1]

وكشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، يوم الجمعة 19 نوفمبر 2021، نقلاً عن مسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى أن الاستخبارات الأمريكية علمت مؤخراً أن الصين تبني سراً مقراً عسكرياً في ميناء إماراتي، وهو ما تسبب في توتر العلاقات الأمريكية الإماراتية وانزعاج الرئيس جو بايدن.

وبين المسؤولون أن المقر العسكري الصيني كان يتم في ميناء خليفة بأبوظبي، موضحين أن الإنشاءات بالموقع توقفت بعد ضغوط أمريكية.[2]

ولكن من الواضح أن الإمارات لم ترضخ، مما يظهر حدود الضغط الذي يمكن أن تمارسه الولايات المتحدة. وبالنسبة للإمارات، تعتبر الصين حليفًا أكثر أهمية من واشنطن، على الأقل في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية.

وقال دبلوماسي صيني رفيع المستوى لوكالة أنباء الإمارات (وام) إن التجارة الثنائية بين الصين والإمارات تغلبت على تداعيات الوباء. كما كشف السفير الصيني لدى الإمارات «ني جيان» أن التجارة الثنائية خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2021 تجاوزت 49 مليار دولار، بزيادة قدرها 38.1% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.[3]

وأشار السفير الصيني إلى أن ذلك جاء في ظل تطوير أكثر من 6 آلاف شركة صينية أعمالها التجارية في الإمارات، خاصة في مجالات الطاقة والموانئ والبنية التحتية والاتصالات والتمويل.

ومقارنة بالتجارة بين الإمارات والصين، فإن التجارة بين الولايات المتحدة والإمارات بلغت 17.8 مليار دولار فقط في عام 2020.

وتعد الصين أكبر شريك تجاري للإمارات على مستوى العالم، حيث بلغت نسبة نمو التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين خلال النصف الأول من العام الجاري 2021 أكثر من 25%، مقارنة بالنصف الأول من عام 2020، و17% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019.

رغم التداعيات الخطيرة الناجمة عن جائحة كورونا، العام الماضي، وصل حجم التجارة بين البلدين إلى 49.3 مليار دولار بزيادة تقدر بـ1.13%، ما يبرهن على المرونة والإمكانات القوية التي تكمن في تعاون البلدين في مجال الاقتصاد والتجار.

ووصل حجمها، خلال النصف الأول من 2021، إلى نحو 28 مليار دولار، فيما قاربت قيمتها نحو 47.6 مليار دولار خلال العام الماضي؛ إذ استحوذت الصين على 12% من إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات خلال 2020، بحسب عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد الإماراتي.

(1) صفقة F 35 .. التكتيكات الأمريكية تدفع الإمارات أكثر إلى الصين، سلمان رافي – نيو إيسترن أوتلوك، https://bit.ly/3KEzQyp

(2)عين البنتاغون على الصين وحجم قواته في الشرق الأوسط يدفعه للارتياح، https://bit.ly/3nVp50L

(3) الإمارات والصين تعتمدان برنامجاً موسعاً للشراكة الاقتصادية، أسواق الإمارات،https://bit.ly/32vQC1u

## التوقعات

ستتواصل العلاقات الأمريكية الإماراتية لكن أبوظبي لن تكون قادرة على إقناع أحد أنها لا تزال حليفًا استراتيجيًا وثيقًا لواشنطن، خاصة إذا فشلت في الحصول على طائرات «F 35».

من غير المرجح أن تطلب أبوظبي من الولايات المتحدة إخلاء وحداتها البحرية والجوية لمجرد أن واشنطن تجعل من الصعب على الإمارات الحصول على أحدث المعدات العسكرية.

من المرجح أن يزداد زخم العلاقات الإماراتية والشراكات مع الصين بسبب الضغط الأمريكي لثني الإمارات عن اكتساب خبرة 5G الصينية. فقد بذلت الولايات المتحدة كل ما في وسعها لإجبار أبوظبي على التضحية بعلاقاتها مع الصين لكن فيما يبدو أن الإمارات قررت إدارة ظهرها لواشنطن والتحول ناحية الصين. يؤكد هذا السيناريو رفض الإمارات الانضمام للحملة الأمريكية المناهضة ووفقًا لتقرير البنتاجون لعام 2020 حول توسع الوجود العسكري الصيني في الشرق الأوسط، فإن الإمارات من بين الدول التي تفكر فيها بكين وتخطط لإنشاء مرافق لوجستية عسكرية فيها لدعم القوات البحرية والجوية والبرية.

من المتوقع أن تجعل مبادرة الحزام والطريق الإمارات بوابة لصادرات الصين إلى الشرق الأوسط وإفريقيا وربما أوروبا. وتتزامن زيادة تجارة الإمارات مع الصين والهند مع خروج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط. ويعود قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق وأفغانستان وتراجع الاهتمام بالشرق الأوسط إلى فترة رئاسة «باراك أوباما». ومع حجم تجارة يبلغ 25 مليار دولار، تعد الولايات المتحدة شريكًا مهمًا لدولة الإمارات. ومع ذلك، فهي تأتي بعد الهند والصين.

من المرجح أن تؤدي الاستثمارات الإماراتية في الموانئ التركية إلى تعزيز شبكة إدارة الموانئ العالمية والخدمات اللوجستية في دبي بشركة موانئ دبي العالمية في شرق المتوسط.

فيما يبدو أن الإمارات تعيد رسم سياساتها، فيما يتعلق بتحالفها مع السعودية إلى جانب إقامة علاقات مع سوريا وتعزيز علاقاتها مع إيران بعد زيارة «طحنون بن زايد»- كلها عوامل تؤثر على مستقبل المنطقة وعلى التعاون الإقليمي بين طهران والمنطقة أيضا.

من المتوقع أن تسهم زيارة «طحنون بن زايد» الأخيرة في تعزيز الخط التجاري الذي يربط الإمارات بتركيا عبر إيران، والذي افتتح مؤخرا، وهو ما سيأخذ مسار التهدئة بين هذه البلدان خطوة إلى الأمام.

من المرجح أن تواصل الإمارات تعميق علاقاتها مع إسرائيل وهذا من المحتمل أن يثير توتر يؤثر على علاقة الشراكة الاستراتيجية التي تجمعها مع السعودية. فرغم اتفاق الرياض وأبوظبي على مواقف استراتيجية، مثل مناهضة حركات الإسلام السياسي، والسعي نحو تنويع الاقتصاد بعيدا عن أحادية

إيرادات النفط، إلا أن التقارب الإماراتي الإسرائيلي قد يفضي إلى تباعد كبير بين أبوظبي والرياض، فحسب تقرير نشره موقع «أكسيوس» الأمريكي، في نوفمبر2021، حول جهود سعودية للضغط على الإمارات في سبيل التخلي عن صفقة الطاقة والمياه الضخمة التي وقعتها مؤخرًا مع الأردن وإسرائيل، والعمل بدلاً من ذلك مع المملكة. فالإمارات، بتوقيعها هذه الصفقة ومنحها الأولوية لتعزيز العلاقات مع إسرائيل، ضمن خططها لأن تصبح قوة إقليمية أكبر، تحفز التوتر مع الرياض.

ستحافظ أبوظبي على مسار التطبيع مع إسرائيل، بكامل زخمه الثنائي، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، وحتى أمنياً، بيد أنها ستُخرجه عن سكته بوصفه حلفاً استراتيجيا ضد إيران وحلفائها...هذا سيزعج إسرائيل التي ستنظر بقدرٍ من الخيبة لفقدانها شريكاً عربياً نشطاً في حربها المفتوحة مع إيران.

من المتوقع أن يأخذ التطبيع بين الإمارات وإسرائيل منحى مختلفاً بحيث تصبح له وظيفة جديدة من وجهة نظر أبوظبي: تعزيز مكانة الإمارات داخل المنظومتين الخليجية والعربية، بل وعلى مستوى الإقليم.

# البحرين..
# سياسات ثابتة
# وعلاقات متأرجحة

مركز أفق المستقبل للاستشارات

تشهد العلاقات البحرينية السعودية مستوى عاليا من التنسيق في المواقف تجاه المواقف الإقليمية والدولية في 2021، إذ يتبنى البلدان رؤية موحدة من مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك وتمثل المملكة العربية السعودية عمقًا استراتيجيًا للبحرين على كافة المستويات ، وكذلك تمثل البحرين للمملكة ، وتكاد تكون مواقف البحرين ثابتة في دائرتها الخليجية لكن لم تعد علاقاتها الدبلوماسية مع قطر إلى سابق عهدها قبل الأزمة الخليجية رغم توقيع اتفاق العلا ، فقد اتهمت البحرين الجزيرة بعمل حملات إعلامية تقوض استقرارها ، وتشويه سمعتها دوليًا ، فعلى عكس جارتيها الخليجيتين الإمارات والسعودية، لم تشهد العلاقات بين قطر والبحرين أي نوع من التطبيع منذ اتفاق المصالحة الذي جرى مطلع العام 2021، بسبب استمرار الأزمات وتجددها بين الطرفين.

## العلاقات مع قطر

في الرابع من يناير/كانون الثاني، اجتمع الرباعي العربي بحضور دولة قطر في مدينة العلا السعودية، ووقع الجميع على اتفاق إنهاء المقاطعة التي استمرت لسنوات.

منذ ذلك التاريخ اتخذت خطوات إيجابية تمثل في عودة السفراء في مصر والسعودية وجرت زيارات رفيعة المستوى من قبل الإمارات لقطر، إلا أن العلاقات مع البحرين تجمدت.

وكانت السلطات القطرية قد أفرجت عن البحرينيين الاثنيْن الذيْن ألقت القبض عليهما قوات أمن السواحل والحدود القطرية في الثامن من يناير كانون الثاني 2021، أثناء قيامهما برحلة صيد، وهما بطل كمال الأجسام البحريني، سامي إبراهيم الحداد، ومحمد يوسف الدوسري بوساطة من سلطنة عمان.[1]

وكانت المنامة قد وجّهت أواخر شهر ديسمبر2020، قبل أيام من انعقاد قمّة العلا، رسالة إلى كل من رئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن اتهامات الدوحة للمنامة باختراق مقاتلاتها أجواء قطر.

وبحسب مصادر، فإن الكويت عرضت احتضان اجتماعات للممثلين عن الدولتين للحوار في النقاط الخلافية قبل تبادل الزيارات في البلدين، إلا أن كل طرف تمسك بموقفه.[2]

وكانت البحرين قد أعلنت في مطلع يوليو 2021 أنها وجهت دعوتين إلى قطر لعقد مفاوضات لحل المسائل العالقة بينهما والتوقيع على بيان ثنائي، وذكرت المنامة أنها تنتظر الرد من الدوحة.[3]

(1) ما الذي حدث بين البحرين وقطر بعد المصالحة الخليجية؟ BBC عربية ، https://bbc.in/3fwdDUU

(2) تجميد العلاقات بين قطر والبحرين... هل فشلت جهود الوساطة؟ سبوتنيك ، https://bit.ly/3Kjtley

(3) البحرين: وجهنا دعوتين إلى قطر لعقد مباحثات ثنائية وننتظر الرد، الخليج الجديد، https://bit.ly/3I5wB0Z

وفي 2021/7/15 هدد وزير الخارجية البحريني «عبد اللطيف الزياني» باللجوء إلى مجلس التعاون الخليجية بسبب ما وصفه بعدم التزام قطر ببيان العلا الذي صدر في 5 يناير/كانون الثاني الماضي الذي وقع عليه زعماء دول المجلس الست إضافة إلى مصر.

وفي 2021/11/7 قال وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني إن قطر «لم تستجب» لدعوتين وجهتهما المملكة إلى الدوحة من أجل عقد اجتماعات ثنائية لبحث أسباب الأزمة بين البلدين بعد المصالحة الخليجية.[1]

## العلاقات مع تركيا

بعد فتور 3 أعوام فاجأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجميع بإجراء اتصال هاتفي مع العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة، قدم خلاله التعازي في وفاة رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة. وبحسب ما ذكرت وكالة الأنباء البحرينية «بنا»، ناقش أردوغان وآل خليفة قضايا من شأنها تسريع وتيرة العلاقات بين البلدين.[2]

كما أعرب عن ثقته بإمكانية إيجاد إسهامات إيجابية لحل العديد من المشاكل المشتركة التي تواجهها المنطقة، وتعزيز العلاقات المبنية على الروابط الثقافية والإنسانية والتاريخية المتجذرة بين تركيا ودول الخليج.[3]

وفي 8 و27 يوليو الماضيين من العام 2021، التقت السفيرة التركية مع وزيرة الصحة البحرينية، فائقة بنت سعيد الصالح، ورئيس مجلس الشورى البحريني، علي بن صالح الصالح، وسط إشادة منهما بالعلاقات الطيبة والتاريخية التي تجمع المنامة بأنقرة، بحسب الوكالة البحرينية.

وبدأت العلاقات بين البلدين تتقدم بعد تراجعها وشبه توقفها، مع حدوث الأزمة الخليجية في 2017، حيث انتقلت من الاتصالات إلى عقد لقاءات مشتركة، وهو ما يمهد لتقوية العلاقات الاقتصادية، وإمكانية توقيع اتفاقيات بين البلدين.

وشهد آخر اللقاءات بين البلدين مناقشة مشروع إصلاح سوق العمل في البحرين، إلى جانب تعزيز الحماية الاجتماعية للعمال، وتنفيذ عديد من السياسات والمبادرات الهادفة إلى جذب مزيد من الاستثمارات.

(1) البحرين: قطر «لم تستجب» لدعوتين لعقد اجتماعات ثنائية بعد المصالحة، روسيا اليوم، https://bit.ly/3twordP
(2) بعد فتور 3 أعوام.. هل تعود علاقات البحرين وتركيا إلى سابق عهدها؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/3GoWkRu
(3) ملك البحرين: العلاقات مع تركيا بلغت مستوى متقدماً، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3tuMuts

## العلاقات مع إسرائيل

العلاقات البحرينية مع إسرائيل لم تنقطع منذ اتفاقية أوسلو 1994، حيث لعبت المنامة دورًا علنيًا محدودًا في فترة ما بعد أوسلو، فقد دعت وزير البيئة الإسرائيلي إلى الزيارة في عام 1994. وتطورت العلاقات مع إسرائيل لاحقًا من السرية حتى العلنية ففي 5/16 مايو 2021 لم تكن البحرين قد انضمت بعد لاتفاقية إبراهام للتطبيع مع إسرائيل وأدانت في أكثر من موقف الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني ففي مايو / آيار 2021 أعلنت البحرين عن تمسكها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وشدد وزير الخارجية البحريني، «عبد اللطيف بن راشد الزياني»، على ضرورة وقف التصعيد الحادث في الأراضي الفلسطينية.

وأبدى «الزياني»، خلال اجتماع طارئ عقده افتراضيا وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، الأحد، دعم البحرين للشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أنه يجب وقف الاعتداءات الإسرائيلية.[1] وبعد انضمام البحرين لاتفاقيات إبراهام في سبتمبر عام 2020، وقّعت 17 منظمة من المنظمات السياسية والمجتمعية والمدنية التي تمثل شرائح واسعة من المجتمع البحريني (السنة والشيعة، العلمانيين والإسلاميين واليساريين، إلخ) بيانا يدين التطبيع.

## العلاقة مع إسرائيل

اتخذت البحرين قراراً بالتطبيع الكامل مع إسرائيل بشكل متسارع خلال العام الفائت 2021 [2]ومن أهم الخطوات التي اتخذتها بهذا الصدد ما يلي:

وقعت البحرين وإسرائيل، في 29/ 9/ 2021، اتفاقية تعاون بين مستشفيين بالمملكة، والمركز الطبي الإسرائيلي «شيبا»، بهدف تعزيز التعاون الثنائي. وقال مدير القسم الدولي في مركز «شيبا» الطبي، «يوئيل هار-إيفن»: «بدأنا اجتماعات وجها لوجه، وقريبا سيكون هناك طاقم عمل يتوجه إلى البحرين للتدريب والتعليم». وأضاف: «هذه مجرد البداية، وسنقوم في المستقبل بإحضار ابتكارات شيبا إلى البحرين، ويمكننا التعاون والعمل قريبا جدا»، وفق وسائل إعلام عبرية.[3]

أجرت البحرين وإسرائيل، في 10/3 / 2021مباحثات مشتركة، حول عدد من الملفات، بينها التعليم العالي. واستقبلت نائب رئيس مجلس أمناء مجلس التعليم العالي في البحرين «رنا بنت عيسى آل خليفة»، التقت القائم بأعمال سفارة إسرائيل لدى البحرين «إيتاي تاغنر»، في مكتبها، ورحبت بالتطور الحاصل في العلاقات بين الجانبين على الصعد كافة، وبالاتفاقات المتنوعة التي جرى توقيعها منذ

(1) البحرين: متمسكون بإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3fkVxoB

(2) تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين: خمسة أسباب توضح أهمية الخطوة التاريخية، bbc عربية، https://bbc.in/3no5vKn

(3) مباحثات بحرينية إسرائيلية في المنامة حول التعاون الصحي، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3GiYdza

تطبيع العلاقات في سبتمبر 2020.[1]

في مارس / أذار 2021 زار رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي السابق «يوسي كوهين» زار المنامة، والتقى «أحمد بن عبدالعزيز آل خليفة» لمناقشة الاحتياجات التكنولوجية لجهاز الأمن الاستراتيجي، والتعاون الاستخباراتي بين المنامة وتل أبيب.

في 10أغسطس 2021استضاف الجيش الإسرائيلي، بحسب بيان له، نائب وزير الخارجية البحريني الشيخ «عبدالله بن أحمد آل خليفة»، الذي التقى رئيس هيئة الاستراتيجية في الجيش الإسرائيلي اللواء «تل كلمان». وبحث الطرفان، سبل تعزيز العلاقات الأمنية بين المنامة وتل أبيب وذلك في لقاء علني هو الأول من نوعه. وحسب البيان، «تناول اللقاء الرغبة في تعزيز العلاقات الأمنية بين إسرائيل والبحرين، فيما أقيمت ندوة استراتيجية لاستعراض التحديات الإقليمية المشتركة للدولتين في المحيط».[2]

في 14 سبتمبر/أيلول 2021 قدم سفير البحرين لدى تل أبيب، «خالد الجلاهمة»، أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي «إسحاق هرتسوج». ووقع وزير الخارجية البحريني «عبد اللطيف الزياني» مع نظيره الإسرائيلي عددا من مذكرات التفاهم لتعزيز التعاون المشترك بين الطرفين في عدد من المجالات المختلفة، خاصة البيئة والمياه والرياضة.

وفي أواخر سبتمبر/أيلول 2021 زار وزير الخارجية الإسرائيلي «يائير لابيد» البحرين من أجل افتتاح سفارة في المنامة، والتقى خلال الزيارة بالملك «حمد بن عيسى آل خليفة» ووزير الخارجية البحريني «عبد اللطيف الزياني»، وغيرهم من المسؤولين البحرينيين رفيعي المستوى. ومع ذلك، فإن قطاعا كبيرًا من الشعب البحريني غير راض عن تلك التطورات، وقد شهدت شوارع المنامة وسترة عددا من المظاهرات احتجاجا على زيارة «لابيد».[3] وطالب المتظاهرون بإغلاق البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية، وأظهرت بعض المقاطع حرق العلم الإسرائيلي. وأصدر حزب «الوفاق» الشيعي المعارض (الذي حلّته الحكومة في عام 2016) بيانا يدين فيه زيارة «لابيد».

في 2021/10/1 قالت صحيفة «هآرتس» العبرية، إن البحرين وإسرائيل تدرسان التعاون عسكريا لمواجهة أخطار إيرانية، أبرزها هجمات محتملة بالطائرات المسيرة التي تمتلكها طهران. ونقلت الصحيفة، عن مصادر وصفتها بالمطلعة، إن وزير الخارجية الإسرائيلي «يائير لابيد» بحث مع العاهل البحريني «حمد بن عيسى»، خلال لقائهما، الأول من نوعه، في المنامة، عددا من القضايا السياسية والأمنية والعسكرية أهمها «التهديد الإيراني».

وفي مطلع الشهر نفسه أكتوبر 2021 دشن نائب وزير الخارجية الإسرائيلي «عيدان رول»، خط طيران مباشر بين تل أبيب والمنامة، كخطوة جديدة لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والبحرين. ويتضمن

(1) مباحثات بحرينية إسرائيلية للتعاون في مجال التعليم العالي، الخليج الجديد، https://bit.ly/3JWn7qx

(2) الجيش الإسرائيلي يستضيف نائب وزير الخارجية البحريني، وكالات، https://bit.ly/3qgXIji

(3) لماذا تصر البحرين على مواصلة التطبيع مع إسرائيل؟ جيورجيو كافيرو، ريسبونسبل ستيتكرافت، https://bit.ly/3fvqV49

الخط المباشر، تنظيم رحلتين جويتين أسبوعيا، ستقوم بتنظيمهما شركة الطيران البحرينية «طيران الخليج».[1]

عقد ولي العهد البحرين اجتماعا هو الأول من نوعه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي «نفتالي بينيت» بمؤتمر تغير المناخ (COP26) بمدينة جلاسكو بإسكتلندا، في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بعد سلسلة من الاتفاقيات التي أبرمتها الدولتان في إطار تطبيع العلاقات بينهما. وأكد ولي العهد البحريني آنذاك على «أهمية مواصلة تعزيز علاقات التعاون البحريني الإسرائيلي بالعديد من المجالات.

في 2021/11/10 أفادت مصادر مطلعة، بأن ولي عهد البحرين «سلمان بن حمد آل خليفة» يعمل على تطوير استخبارات بلاده عبر الإشراف على مشروع للتحول الرقمي، بالتعاون مع إسرائيل. وفقا لما أورده موقع «إنتليجنس أونلاين» المتخصص في التقارير الاستخباراتية. وأضاف أن مجلس الدفاع الأعلى يشرف أيضا على جهاز الأمن الاستراتيجي، الذي تم إنشاؤه في يوليو/تموز 2020، وهو المسؤول عن تشكيل التوجه الاستراتيجي للمملكة، ويخضع للإشراف المباشر من الملك وولي العهد.[2]

## التوقعات:

بالرغم من المخاطر الداخلية، فمن المرجح ألا تتراجع المنامة عن التطبيع مع إسرائيل. وباعتبارها الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي امتنعت عن تقديم أي مبادرات دبلوماسية لإيران هذا العام، تظل البحرين تشعر بقلق بالغ إزاء ما يراه المسؤولون في المنامة تهديدًا خطيرًا تمثله طهران على الأمن البحريني. وبما أن البحرين ترى إسرائيل كشريك مهم في مناهضة أجندة السياسة الخارجية الإيرانية، فإنها تراها لاعبًا مهمًا ينبغي أن تتقرب إليه، خاصة مع تصاعد المخاوف بشأن التزام واشنطن بالمنطقة في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

فيما يتعلق بملف انتهاك حقوق الإنسان في البحرين وبالرغم أن المسؤولين الأمريكيين سيواصلون مناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، فإن التطبيع مع إسرائيل والتواصل مع المنظمات اليهودية في أمريكا سيعزز سمعة النظام البحريني في واشنطن. ونظرا لأن الولايات المتحدة تعمل على ضم المزيد من الدول العربية والإسلامية إلى طريق التطبيع، فمن المرجح أن تساعد واشنطن حكومة البحرين والحكومات الأخرى على احتواء أي عواقب مزعزعة للاستقرار لقرارها إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل.

---

(1) رسميا.. إسرائيل تعلن عن تدشن خط طيران مباشر مع البحرين، موقع إسرائيل بالعربية، https://bit.ly/3njNZa9

(2) موقع فرنسي: ولي العهد البحريني يشرف على تطوير الاستخبارات بتعاون إسرائيلي، وكالات، https://bit.ly/3HXnVcY

# اقتصاد البحرين..
# تحديات وإجراءات صعبة

## الحالة العامة

منذ بدء التعافي الجزئي من جائحة كورونا، وارتفاع أسعار النفط بعد انهيارها جراء الجائحة، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بقوة من أجل استعادة اقتصاداتها وتنميتها من جديد بعد خسائر كبيرة تكبدتها خلال العامين الماضيين.

وتأثر الاقتصاد البحريني جراء تفشي فيروس كورونا، مسجلا انكماشا بنسبة 5.81 ٪ خلال 2020، فيما واصل الانكماش خلال الربع الأول 2021 بنسبة 2.11%، ثم تعافي بنسبة 5.7% في الربع الثاني.

وحصلت البحرين، وهي منتج صغير للنفط، على مساعدات من السعودية والإمارات والكويت مقدارها 10 مليارات دولار على مدى 5 سنوات في العام 2018.[1] ولكنها لم تعالج الأزمة الاقتصادية في المملكة ففي أبريل/نيسان2021، عدلت وكالة «موديز» للتصنيفات الائتمانية النظرة المستقبلية للبحرين إلى سلبية مع تصنيفها عند مستوى «B2».

وفي ظل التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاديات الخليجية وتذبذب أسعار النفط والركود الحاصل في المنطقة بشكل عام، تسعى البحرين إلى تنويع اقتصادها بوتيرة سريعة بعد تعهد دول الخليج الثلاث (السعودية والإمارات والكويت) في تقديم الدعم المالي للبحرين وتوفير 50% من احتياجاتها حتى 2022.

وشهدت البحرين احتجاجات متقطعة مع استمرار المشكلات السياسية والاجتماعية منذ سنوات، وتعرض العقد الاجتماعي لضغوط كبيرة مع توجه الحكومة للاعتماد على المساعدة المالية والأمنية الخارجية (من الإمارات والسعودية).

وفي 2021/5/29 عدلت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز جلوبال»، نظرتها المستقبلية للبحرين من «مستقرة» إلى «سلبية»، معللة ذلك بوتيرة خدمة الالتزامات المالية والديون الخارجية وقدرة البلد على ذلك.

وقالت وكالة التصنيفات في بيانها إن «الوتيرة المترددة للإصلاح المالي لا تكفي لجلب الاستقرار إلى نسبة ديون البحرين إلى ناتجها الإجمالي على مدار الأعوام القليلة المقبلة، رغم ارتفاع أسعار النفط مقارنة مع 2020».

وأضافت «ستاندرد أند بورز»: «البيئة السياسية والاجتماعية الهشة ستواصل الضغط على جهود

(1) البحرين تنفذ خطة للتعافي الاقتصادي بقيمة 30 مليار دولار، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3fc0vEc

الإصلاح المالي الحكومية هذا العام ومستقبلا»، حسبما نقلت وكالة «رويترز».[1]

ونشرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين للربع الثالث من العام 2021 بتاريخ 2022/1/6والذي يلخص أبرز المستجدات على صعيد أداء الاقتصاد المحلي وأداء القطاعات الاقتصادية في ظل ما تشهده مملكة البحرين من تعافٍ في مختلف القطاعات الاقتصادية بالتوازي مع تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي، ويستعرض أداء عدد من المؤشرات الاقتصادية، وآخر المستجدات على صعيد مشاريع البنية التحتية، بالإضافة للمراكز المتقدمة التي حققتها مملكة البحرين في تقارير التنافسية.

وأشارت النتائج المسجلة خلال الربع الثالث من العام 2021 إلى ما يلي:

تحسن اقتصاد مملكة البحرين تزامناً مع تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي التي تستهدف تبني استراتيجيات جديدة تسهم في تفعيل دور القطاعات ذات الأولوية.

إطلاق عدد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاقتصاد وخلق الفرص النوعية للمواطنين لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ساهم القطاع غير النفطي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وقد حقق نمواً (بالأسعار الجارية) بلغت نسبته 5.9% على أساس سنوي، كما شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي نمواً (بالأسعار الثابتة) بنسبة 3.8% على أساس سنوي.

أما بالنسبة إلى القطاع النفطي، فقد شهد نمواً ملحوظاً (بالأسعار الجارية) بلغت نسبته 39.9% على أساس سنوي، في حين شهد تراجعاً (بالأسعار الثابتة) بنسبة 4.6% على أساس سنوي.

وعكس التقرير أبرز المؤشرات لعدد من القطاعات غير النفطية خلال الربع الثالث من العام 2021، حيث حقق قطاع المواصلات والاتصالات أعلى نسبة نمو بلغت 25.8% ثم قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال الذي شهد نمواً بنسبة 4.7% تلاه قطاع التجارة الذي واصل أداءه الجيد مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 4.5%، ثم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة 1.9%، وقطاع البناء والتشييد0.7%.

تصدّر قطاع المشروعات المالية في القطاعات غير النفطية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 17.9%، تلاه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 14.1%، ثم قطاع الخدمات الحكومية بنسبة بلغت 12%، ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة 7.5% وقطاع المواصلات والاتصالات بنسبة 6.7%.

على صعيد المشاريع التنموية المدرجة ضمن برنامج التنمية الخليجي، فقد بيّن التقرير زيادة قيمة المشاريع المموّلة خلال الربع الثالث من العام 2021 مع ترسية مشاريع بقيمة 172 مليون دولار أمريكي، ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيتها حوالي 5.8 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.1%

(1) ستاندرد آند بورز تعدل نظرتها المستقبلية للبحرين إلى سلبية، رويترز، https://reut.rs/3fkmAjW

عما كانت عليه في نهاية الربع الثاني من عام 2021، وضمت المشاريع التي تم ترسيتها عددًا من العقود لمشروع مدينة سلمان لإنشاء وحدات سكنية إضافية، وعقود لمشروع إنشاء شارع جنوب البحرين الدائري للمرحلة الأولى من المشروع.

وتضمن التقرير أبرز إنجازات مملكة البحرين على صعيد التنافسية، حيث احتلت المملكة المركز الثاني عربياً والمركز الأول خليجياً كأكثر الاقتصادات حريةً بمؤشر الحرية الاقتصادية في العالم 2021 والصادر عن معهد فريزر.

جاءت مملكة البحرين في المرتبة الرابعة عالمياً من بين 135 دولة في التقرير الذي يقيم المجالات الرئيسة للتمويل الإسلامي في تقرير التنمية المالية الإسلامية 2021 الصادر عن شركة ريفينيتيف.

كما صُنفت مملكة البحرين ضمن أفضل 10 دول إقليمياً في مؤشر تنافسية المواهب العالمي 2021 الصادر عن كلية آنسياد لإدارة الأعمال.

كما تحسن أداء مملكة البحرين بواقع 12 مركز لتحتل المرتبة 15 عالمياً من ضمن 84 اقتصاد في مؤشر Greenfield FDI Performance Index 2021 الصادر عن الفايننشال تايمز.[1]

في 2021/10/31 أعلنت البحرين، تفاصيل خطة التعافي الاقتصادي، المستهدفة تحقيق التوازن المالي في ميزانية البلاد بحلول عام 2024، بما يشمل رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 10%. ووفقاً للإعلان فإن الخطة الجديدة للنمو الاقتصادي والتوازن المالي تتضمن إرجاء تحقيق هدف القضاء على العجز في الموازنة لعامين حتى عام 2024 وزيادة ضريبة القيمة المضافة. وكشف بيان الحكومة عن خطة مشروعات استراتيجية جديدة ستفوق قيمتها 30 مليار دولار من الاستثمارات، بينما ستهدف خطة إصلاح للقواعد التنظيمية إلى دعم استثمارات أجنبية مباشرة تصل إلى 2.5 مليار دولار بحلول عام 2023. وتطبق القيمة المضافة الحالية بشكل غير مباشر على الإنفاق الاستهلاكي، وتُحصّل على توريدات السلع والخدمات، وكذلك على استيراد السلع والخدمات إلى مملكة البحرين. يذكر أن البحرين بدأت تطبيق القيمة المضافة، في 1 يناير 2019، بالنسبة الأساسية 5% على كافة السلع والخدمات، باستثناء بعض السلع والخدمات التي تخضع للقيمة المضافة بنسبة 0%، أو تلك المعفاة من القيمة المضافة حسبما تم تحديده في قانون القيمة المضافة ولائحته التنفيذية.[2]

## التوقعات

بحسب النتائج الأولية للحسابات القومية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، فإن

(1) انظر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني تنشر التقرير الاقتصادي الفصلي للربع الثالث من عام 2021، الموقع الرسمي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني، مملكة البحرين، https://bit.ly/3K4KbTW

(2) البحرين تعلن زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 10٪ ، الخليج أونلاين ، https://bit.ly/3GoyepY

الوضع الاقتصادي لمملكة البحرين يسير في الاتجاه الصحيح مواصلاً تسجيل أداءٍ جيد، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) بنسبة 10.2% مقارنة بالربع الثالث من العام 2020، فيما بلغت نسبة النمو الحقيقي (بالأسعار الثابتة) 2.1% على أساس سنوي.

لا تزال البحرين تعاني اقتصاديا، وستظل تعاني لفترة، رغم ارتفاع أسعار النفط مؤخرا. بحسب وكالة «بلومبرج»[1] وتحتاج البحرين إلى أن يصل سعر برميل النفط إلى أعلى من 88 دولارا حتى لا تسجل عجزا في ميزانيتها، وفقا لصندوق النقط الدولي، وهو السعر الأعلى مقارنة باحتياجات دول الخليج الأخرى. وأشارت «بلومبرج» إلى أن البحرين استفادت فعليا من دعم خليجي مقداره 5.6 مليارات دولار، مع منحها 500 مليون دولار لأجل مشاريع تنموية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2021.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط احتياطيات البحرين 2.5 مليار دولار في عام 2022، تغطي 1.2 شهرا فقط من الواردات. وفي يناير/كانون الثاني 2021، رجح المحلل الرئيس المعني بالبحرين لدى وكالة «فيتش» للتصنيفات الائتمانية، حاجة المنامة إلى مزيد من المساعدة المالية من جيرانها الخليجيين ابتداء من عام 2023، وفقا لما نقلته وكالة «رويترز».

توقع بنك الكويت الوطني نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العام 2022 بمعدل يقارب 3.9%. ورجح البنك في تقرير حديث له أن يتقلص عجز المالية العامة إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي خلال عامي 2022–2023 بانخفاض عن نسبته التقديرية البالغة 13% لعام 2020.وأشار التقرير إلى أن معدلات الدين ستبقى مرتفعة لتفوق 100% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام 2022.

فيما توقع البنك الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين بنسبة 2.3% بالعام 2022. وبحسب تقرير حديث للبنك الدولي فإنه من المتوقع أن ترتفع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين إلى 1.1% خلال العام 2022، مقارنة مع 8.8-% في عام الجائحة 2020. وتشير تقديرات البنك، إلى أن عجز الحساب الجاري سينخفض من 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الحالي، إلى ما نسبته 6.4% في العام المقبل 2022. فيما من المتوقع أن يبلغ عجز الميزان المالي بالنسبة للناتج المحلي 4.9% في العام المقبل، مقابل 5.17% في 2020.

(1) بلومبرج: اقتصاد البحرين لا يزال يعاني رغم ارتفاع أسعار النفط، الخليج الجديد، https://bit.ly/3nnHAL0

# سلطنة عمان..
# أدوار إقليمية ثابتة
# وتحولات داخلية كبيرة

مركز أفق المستقبل للاستشارات

## الحالة العامة

على صعيد سياساتها الخارجية، حافظت السلطنة في عام 2021 على ثوابت سياستها الخارجية القائمة على التعايش السلمي وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، واحترام سيادة الدول وعلى التَّعاون الدولي في مختلف المجالات.

وتتبنى سلطنة عُمان سياسة خارجية معتدلة ومحايدة تجاه الصراعات الإقليمية، حيث فرض موقعها الجغرافي على مضيق هرمز علاقة خاصة مع إيران، لتجنب المشكلات المحتملة بسبب هذا الممر الاستراتيجي.

وواصلت مع أشقائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإسهام في دفع مسيرة التعاون، والنأي بالمنطقة عن الصراعات والخلافات، والعمل على تحقيق تكامل اقتصادي يخدم تطلعات الشعوب العربية. وفي هذا التقرير الاستراتيجي نرصد مسارات السياسية العمانية في المنطقة والرؤية الاستشرافية لهذه السياسات في 2022.

## العلاقات العمانية – الخليجية

وشهد عام 2021، جهودا عمانية حثيثة لتعزيز العلاقات مع أشقائها في دول الخليج، تُوّجت بتأسيس المجلس التنسيقي السعودي العماني، وافتتاح الطريق البري العُماني السعودي الذي يبلغ طوله 725 كيلومترًا، وتوقيع اتفاقيات عدة لتعزيز التعاون بين السلطنة وقطر، وإجراء مباحثات عديدة لدعم العلاقات بين عمان والإمارات.

**وفي هذا الصدد، يمكن رصد ملامح ذلك على النحو التالي:**

أجرى السُّلطان هيثم بن طارق زيارة إلى السعودية في 11 يوليو/تموز 2021 هي الأولى له خارجيا منذ توليه مقاليد الحكم، التقى خلالها العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز. وقد تُوّجت الزيارة بتأسيس المجلس التنسيقي السعودي العماني وفتحت آفاقًا أرحب وأوسع بين البلدين للتعاون في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية.

زار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان السلطنة يومي 6 و7 ديسمبر/كانون الأول 2021 ضمن جولة خليجية تم خلالها افتتاح الطريق البري العُماني السعودي الذي يبلغ طوله 725 كيلومترًا، والذي سيُسهم في سلاسة تنقل مواطني البلدين وتكامل سلاسل الإمداد في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين البلدين الشقيقين، وتم تدشين المنفذين العُماني والسعودي.وأكد البلدان عزمهما على رفع وتيرة التعاون الاقتصادي المشترك من خلال تحفيز القطاعين الحكومي والخاص للوصول إلى

تبادلات تجارية واستثمارية نوعية تخدم رؤية عُمان 2040 ورؤية المملكة 2030، وتعزز من فرص الشراكة بين القطاع الخاص في البلدين.

وقّعت سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية خلال الزيارة على 13 مذكرة تفاهم، من أجل العمل المُشترك في مشروعات محددة ضمن القطاعات الاقتصادية الواعدة، بقيمة محتملة تزيد على عشرة مليارات دولار. عبر قيام عدد من الشركات المملوكة لجهاز الاستثمار العُماني والقطاع الخاص بتوقيع هذه المذكرات مع نظيراتها من الجانب السعودي. كما وقع البلدان مذكرتي تفاهم تتعلقان بتعزيز التعاون بين البلدين في المجالات التجارية، والمواصفات والجودة والقياس والمعايرة والمختبرات، إضافة إلى توقيع مذكرات تفاهم في المجال الإعلامي تتعلق بتعزيز التعاون المشترك بين البلدين.[1]

أجرى سلطان عمان زيارة لقطر يومي 22 و23 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أجرى خلالها مباحثات مع الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير قطر، ووقّع البلدان 6 اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون بين البلدين في مجالات عدة.

كما شهدت العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وسلطنة عمان تطورا ملحوظا في جميع المجالات، تجلت مظاهره في الزيارات المتبادلة والمباحثات المتواصلة، والتي شهدتها وتيرتها زيادة ملحوظة عام 2021.

وشهد عام 2021 مباحثات بين وزير الخارجية والتعاون الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان ونظيره العماني بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وذلك لتعزيز التعاون، أحدثها 4 ديسمبر/كانون الأول 2021في أبوظبي، وذلك بعد نحو أسبوعين من مباحثات جرت في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 بالإمارات، وقبلها في 14 فبراير/شباط 2021 في مسقط.

وقبل أيام من ختام عام 2021، أجرى سلطان عمان زيارة إلى المملكة المتحدة يومي 15 و16 ديسمبر/ كانون الأول 2021 أجرى خلالها لقاءات ومباحثات لتعزيز التعاون بين البلدين مع الملكة إليزابيث الثانية والأمير تشارلز أمير ويلز ورئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون.

## التشاور الاستراتيجي مع إيران

تعدُّ سلطنة عمان الدولة الخليجية الأكثر تقارباً مع إيران، إذ شهدت علاقات البلدين تحولاً كبيراً في التعاون السياسي بعد تولي السلطان الراحل قابوس بن سعيد زمام الحكم.

وهنالك الكثير من الأسباب التي تدفع عُمان إلى الاحتفاظ بعلاقات متميزة مع طهران؛ أبرزها إبعاد مخاوف نشوب الحرب في المنطقة، لا سيما أن عمان غير معزولة عما يحدث في الخليج، كما أن هذه

(1) توقيع 13 مذكرة تفاهم بين شركات عمانية وسعودية قيمتها 10 مليارات دولار ، وكالات ، https://bit.ly/34pFt2G

العلاقات قد تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي بين عُمان وآسيا الوسطى عبر إيران، وهذا أمر مهم للاقتصاد العُماني.

في أحدث محطة في علاقات البلدين انطلق في العاصمة الإيرانية طهران الاجتماع الثامن للجنة التشاور الاستراتيجي بين عُمان وإيران، بحث الجانبان، يوم 25 ديسمبر 2021، «أوجه التعاون بين البلدين، خاصةً الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والتبادل التجاري»، حسبما أفادت وكالة الأنباء العمانية.[1]

وكان الاجتماع السابع للتشاور الاستراتيجي قد عقد بالعاصمة مسقط في 14 ديسمبر 2020، يذكر أن الاجتماع الأول للجنة التشاور الاستراتيجي بين البلدين عقد عام 2012، وذلك في مقر وزارة الخارجية العمانية حيث جرى الاتفاق على تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات كافة.

تكتسب اجتماعات البلدين في هذا التوقيت أهمية خاصة إذ تتزامن مع الجهود الرامية إلى وقف الحرب في اليمن، وكذلك المفاوضات الدولية بشأن النووي الإيراني.

ولم يتوقف التقارب الإيراني العُماني عند السياسة بل توسع ليشمل جوانب عسكرية واقتصادية حيث تسعى عُمان لاستيراد الغاز من إيران عبر بناء أنبوب بحري بين البلدين، ويناقش الطرفان تطوير حقول غاز مشتركة في عرض البحر.

وفي المجال العسكري، شهد البلدان توقيع العديد من مذكرات التفاهم لتعزيز التعاون العسكري بينهما كان آخرها عام 2019، فضلاً عن إقامة العديد من المناورات البحرية المشتركة في مضيق هرمز، الذي يشارك البلدان في إدارته من خلال تسيير دوريات مشتركة تهدف لترسيخ الأمن والاستقرار، بموجب اتفاقية مشتركة عام 1974.

ويؤكد الجانبان في مناسبات عديدة أنهما يتشاركان ذات المصالح في مياه الخليج، وليس من مصلحة أحدهما تدهور الأوضاع هناك، لما تحمله من تبعات سلبيّة على التّجارة العالميّة والأمن القومي الدّاخلي للبلدين، لذلك يشارك البلدان في إدارة مضيق هرمز ويسيران دوريات أمنيّة لحفظ أمنه.

وللحفاظ على هذه الشراكة الاستراتيجية تحاول طهران تجاهل بعض نقاط خلافها مع مسقط، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقية العسكريّة الأمريكية مع عُمان، التي جعلت القوات الأمريكية على مقربة من الحدود الإيرانية، وهذا يؤكد حرص طهران على إبقاء العلاقة مع مسقط لما تحمله من إيجابيّات على بلادها.

## ضغوط من أجل التطبيع

قالت مصادر عمانية، إن محاولات وضغوط تتواصل من الولايات المتحدة، تجاه دول الخليج، ومنها

(1) هل يقلص «التشاور الاستراتيجي» بين عُمان وإيران مشاكل المنطقة؟ الخليج أونلاين ، https://bit.ly/3FdyTZZ

السلطنة، من أجل تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

وهذه ليست المرة الأولى التي يدور فيها الحديث عن التطبيع بين إسرائيل وسلطنة عمان، لكن هذه المرة تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية، قبل أيام، عن «اتفاقية وشيكة»، وفقا لقناة «i24».

وحسب القناة، قالت مصادر مطلعة شاركت في مراسم افتتاح «مركز فريدمان للسلام» في القدس إن «اتفاقية تطبيع مع دولة عربية اكتملت ولم يتبقى سوى الإعلان عنها بالوقت المناسب».[1]

ولم يصدر عن مسقط أي تعليق بشأن تلك الاتفاقية، لكن سلطنة عمان تعد من أبرز المؤيدين لاتفاق التطبيع بين الإمارات والبحرين وإسرائيل. وفي يوليو/تموز 2021، أكد وزير الخارجية العماني «بدر البوسعيدي»، في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط»، دعم بلاده «تحقيق السلام العادل والشامل والدائم على أساس حل الدولتين».

ونفى في الوقت نفسه أن تكون عُمان الدولة الخليجية الثالثة بعد دولتي الإمارات والبحرين التي تطبع علاقاتها مع إسرائيل.

يشار إلى أنه في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2018، أعلنت إسرائيل أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق «بنيامين نتنياهو» زار سلطنة عمان، والتقى السلطان الراحل «قابوس بن سعيد».

والعام الماضي2021، جرى تأسيس ما تسمى بـ«جمعية الصداقة الإسرائيلية–العمانية»، والتي تهدف إلى تشجيع العلاقات الاقتصادية والثقافية بين مسقط وتل أبيب.[2]

## التوسط لإنهاء الحرب في اليمن

دخلت سلطنة عمان بقوة، منتصف 2021، على خط الوساطة بين السعودية والحوثيين؛ بهدف التوصل إلى اتفاق طويل الأمد لوقف إطلاق النار وإطلاق عملية سياسية.

في 5 يونيو/حزيران، وصل وفد عُماني إلى صنعاء للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب. وكان الهدف من الزيارة إقناع الحوثيين بقبول وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات سلام.

والتقى الوفد العماني شخصيات حوثية بارزة، من بينهم زعيم الميليشيا «عبد الملك الحوثي». وفي 11 يونيو/حزيران، عندما كان الوفد يستعد للعودة إلى مسقط، قال «محمد عبدالسلام»، كبير مفاوضي الحوثيين: «ناقشنا مع الوفد العماني رؤية محتملة لإنهاء العدوان ورفع الحصار المفروض على اليمن». وقال لقناة «المسيرة» التابعة للحوثيون: «اليوم نعود إلى سلطنة عمان لاستكمال هذه المناقشات ودعم

(1) مصادر عمانية: ضغوط أمريكية متواصلة لتطبيع علاقاتنا مع إسرائيل، الخليج الجديد، https://bit.ly/3Fak8al

(2) مصادر ترجح توقيع اتفاقية تطبيع بين إسرائيل وعمان قريبا ، الخليج الجديد ، https://bit.ly/3f893vW

الجهود الدولية الرامية للتوصل إلى حل».[1]

في يوم الأحد 12 سبتمبر قال وزير الخارجية العماني «بدر البوسعيدي»، إن هناك إجماعا بين جميع أطراف الأزمة في اليمن على وقف النار هناك، قائلا: «نحن على قاب قوسين من دفع العملية السياسية اليمنية». وأكد «البوسعيدي»، في مقابلة مع قناة «العربية» السعودية، أن الحوثيون لم يرفضوا الجهود والوساطة العمانية، وأن مسقط لديها قناعات قوية بوقف حرب اليمن ودفع المسار السياسي.

وأوضح أن سلطنة عمان تسعى إلى تقريب وجهات نظر أطراف الأزمة اليمنية، بهدف المساعدة على إنهائها.[2]

وفي الجمعة 15 أكتوبر 2021، ستقبل وزير الخارجية العُماني «بدر البوسعيدي»، الخميس، المبعوث الأمريكي إلى اليمن «تيم ليندركينج»؛ لبحث جهود إنهاء الحرب في اليمن.[3]

وقال بيان لوزارة الخارجية العُمانية، إنه خلال اللقاء «تبادل الطرفان وجهات النظر حول آخر المستجدات على الساحة اليمنية، والجهود التي تبذل لإنهاء الحرب.

## التوقعات:

فيما يتعلق بملف التطبيع وعلى الرغم من هذا التطور، إلا أن الموقف في السلطنة، لم يصل إلى أي خطوات بهذا الشأن حيث يبدو أن الهدف من تكرار هذه المعلومات بين الحين والآخر، هو قياس رد فعل الرأي العام، أو محاولة استمالة بعض الأطراف أو الأشخاص، أو إرسال رسائل لدول أخرى تسعى إسرائيل للتطبيع معها. ومن المرجح ألا تكون عمان ثالث دولة خليجية تطبع مع إسرائيل وهذا ما أكده وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي في 2021/7/11 وذلك بعدما وقعت الإمارات والبحرين اتفاقا لتطبيع علاقاتهما مع تل أبيب العام الماضي عقب وساطة من واشنطن. وقال الوزير البوسعيدي في مقابلة مع صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية أن بلاده تؤمن بمبدأ تحقيق السلام العادل والشامل والدائم على أساس حل الدولتين، مؤكدا وقوف عُمان مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بالتزامن مع احترام القرارات السيادية للدول. وشدد المسؤول العماني على أن بلاده تتوقع احترام الغير قراراتها السيادية.[4]

فيما يتعلق بالعلاقات العمانية الإيرانية من الناحية الاستراتيجية فإن النافذة العُمانية والقطرية مع إيران من الممكن أن تكون مفيدة، «لأن تاريخ الصراعات والتقاطعات يؤكد أن الخلافات مهما طالت لا

(1) هل تنجح جهود الوساطة العمانية في حرب اليمن؟ وكالات، https://bit.ly/3fd1zYh

(2) وزير خارجية عمان: اليمن قاب قوسين من وقف الحرب، وكالات، https://bit.ly/3GbgP47

(3) مباحثات عمانية أمريكية لإنهاء الحرب في اليمن، الخليج الجديد، https://bit.ly/3HPHUu0

(4) وزير خارجية عُمان: لن نكون ثالث دولة خليجية تطبّع مع إسرائيل، الجزيرة نت، https://bit.ly/3ndxGeR

بد أن تتوقف في يوم ما»، فضلاً عن مقبولية عُمان بوصفها وسيطاً بين الطرفين السعودي والإيراني.

من المرجح أن تستمر عمان في تطوير علاقتها الاستراتيجية مع إيران فهناك الكثير من الأسباب التي تدفع عُمان إلى الاحتفاظ بعلاقات متميزة مع طهران؛ أبرزها إبعاد مخاوف نشوب الحرب في المنطقة، لا سيما أن عمان غير معزولة عما يحدث في الخليج، كما أن هذه العلاقات قد تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الاقتصادي بين عُمان وآسيا الوسطى عبر إيران، وهذا أمر مهم للاقتصاد العُماني.

فيما يتعلق بجهود عمان لإنهاء الحرب في اليمن لا يزال هناك تفاؤل بشأن الجهود التي تقودها عُمان بالرغم من التحديات الصعبة التي قد تعيق نجاح الجهود الدبلوماسية العمانية.

يتوقع المدنيون في اليمن أن التدخل العُماني سيؤدي على الأقل إلى وقف التصعيد. وفي نظر عدد كبير من اليمنيين، كانت عُمان محايدة ولم تتورط في أي تدخل عسكري في اليمن.

قد تحقق عُمان بعض النجاح وربما تساعد في قلب دفة المفاوضات، وسوف يكون المجتمع الدولي ممتنا لمشاركتهم. لكن الإرادة السياسية الدولية وحدها لا تنهي الحروب الأهلية؛ فيجب أن يكون لدى الأطراف المحلية المشاركة في الحرب الإرادة السياسية للحل.

# سلطنة عمان.. استمرار التحديات الاقتصادية وخطوات حثيثة نحو التعافي

## الحالة العامة

تعرض الاقتصاد العُماني، خلال العام الماضي2021، لضربة قوية من جراء جائحة «كورونا» التي ضربت أسعار النفط ومبيعاته، وأثرت في حركة الشحن والسفر، وإعصار شاهين الذي نجم عنه الكثير من الخسائر البشرية والمادية والتي تجاوزت نحو 162.2 مليون دولار، مما شكل عبئًا على الاقتصاد العماني المثقل أساسًا بالأعباء الاقتصادية.

شكل تذبذب أسعار النفط بسبب تداعيات كورونا واحتجاجات صحار في 26 فبراير 2011 وخلفياتها وتداعياتها ثم إعصار شاهين وتداعياته الاقتصادية، أكبر ثلاث متغيرات في الملف العماني في 2021، وفي هذا التقرير نلقى الضوء على هذه المتغيرات بالرصد والتحليل للخروج برؤية استشرافية للمشهد العماني الاقتصادي في 2022 على ضوء رصد تداعيات هذه المتغيرات.

## احتجاجات صحار فبراير 2021

أثر وباء فيروس كورونا بشكل كبير على عموم دول العالم اقتصادياً، وكانت سلطنة عُمان من بينها، فهي من دول الخليج التي تعتمد على عوائد النفط في موازناتها العامة.

وأدى تفشي الفيروس إلى انخفاض أسعار النفط والطاقة مصحوباً بقلة الطلب عليه (عاود الارتفاع حالياً)، بالإضافة إلى تأثيرات الإغلاق الاقتصادي الذي استمر أشهراً عديدة للحد من انتشار الجائحة؛ ما تسبب بأزمات اقتصادية لكثير من القطاعات، ورفع معدلات البطالة، بالإضافة للانكماش الاقتصادي وزيادة العجز في السلطنة.

وفي ظل هذه المعطيات الاقتصادية التي تبدو سيئة على بعض العُمانيين، خرج عشرات المحتجين الغاضبين من جراء قرارات تسريح العمال وتردي الوضع الاقتصادي في مسيرة بمدينة صحار الواقعة على بعد حوالي 200 كيلومتر شمال غرب العاصمة مسقط.

وانطلقت الاحتجاجات بالتجمع أمام مبنى مديرية العمل في المحافظة يوم الأحد (23 مايو 2021)، حيث رفع المحتجون شعارات تطالب بحقهم في التشغيل والتنمية ومحاربة الفساد.

وإزاء هذه الاحتجاجات شدد السلطان «هيثم بن طارق «على تطبيق قراراته والمبادرات التشغيلية بسرعة، والتي تضمنت أيضاً توفير ما مجموعه مليون ساعة للعمل الجزئي في المؤسسات الحكومية

بمختلف محافظات السلطنة، وستقوم وزارة العمل بالإعلان عن الضوابط والآليات التنفيذية لذلك.[1]

وقرر أيضاً دعم أجور العمانيين الداخلين الجدد لسوق العمل في القطاع الخاص بما مقداره 200 ريال عماني (519.5 دولار)، على أن يتحمل صاحب العمل فرق الراتب المتفق عليه لـ15 ألف فرصة عمل، وذلك لمدة سنتين، وستقوم وزارة العمل خلال شهر يونيو القادم بالإعلان عن الضوابط والآليات التنفيذية اللازمة لذلك.[2]

كما صرف إعانة شهرية مقطوعة من صندوق الأمان الوظيفي بما مقداره 202.5 ريال (525 دولاراً) ولمدة ستة أشهر للعاملين لحسابهم الخاص، المؤمن عليهم لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، المتأثرة أعمالهم بسبب الوضع الاقتصادي، ومن في حكمهم، والبالغ عددهم قرابة 15 ألف شخص.

كما قرر صرف إعانة شهرية مقطوعة من صندوق الأمان الوظيفي بما مقداره 202.5 ريال (525 دولاراً) للمنتهية خدماتهم من العمانيين العاملين بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لمدة ستة أشهر.[3]

## عجز الموازنة العامة

منذ أن خلف السلطان «هيثم» ابن عمه الذي حكم البلاد لنحو نصف قرن، ركز السلطان «هيثم» بشكل أساسي على الداخل لاحتواء العجز المتصاعد في الميزانية في محاولة للحفاظ على سياسة عمان الخارجية المستقلة والمحايدة. وفرضت عُمان ضريبة القيمة المضافة (التي تم تأجيلها بشكل متكرر) بنسبة 5% في منتصف أبريل/نيسان 2021 وبدأت في إعادة تنظيم الشركات الحكومية.

وفي يناير/كانون الثاني 2020، أكد السلطان «هيثم» عزمه تحديث منظومة التشريعات والقوانين وتفعيل والمساءلة والمحاسبة، وتعزيز النزاهة وحوكمة الأداء.[4]

وتراجعت نسبة الدين الحكومي في السلطنة بدفع من ارتفاع أسعار النفط والإصلاحات المالية، وتقليل ضغوط التمويل الخارجي مقارنة بالسنوات الأخيرة حيث لا تزال احتياجات التمويل الخارجي عالية.

وسلطنة عمان منتج صغير نسبيا للنفط الخام مقارنة بجيرانها الخليجيين الأكثر ثراء، ولذلك فهي أكثر حساسية لتقلبات أسعار الخام، وهو ما يعني أنها تضررت بشدة من انهيار الأسعار الناجم عن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) في عام 2020.

(1) مظاهرات عُمان: ما الأسباب التي تقف وراء الاحتجاجات في السلطنة؟ bbc عربية ، https://bbc.in/3qfpSLP

(2) بعد احتجاجات.. سلطان عُمان يوجه بتوظيف عشرات الآلاف، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3GdCYPe

(3) بعد تدخل سلطاني.. هل تنتهي مشكلة الوظائف في عُمان؟ الخليج أونلاين، https://bit.ly/33o8HPb

(4) مجلس الوزراء يُقرُّ دراسة تعديل قانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح، وكالة الأنباء العمانية، https://bit.ly/3t9ret8

ويشير تقرير صادر عن شركة «بريتيش بتروليوم» لعام 2021 إلى أن عُمان ستستنفد إمداداتها من النفط في غضون 15 عاما، وإمداداتها من الغاز الطبيعي في غضون 18 عاما.[1]

وتخطط سلطنة عمان، إلى رفع نسبة مشاركة السياحة في الناتج المحلي، إلى 5% في 2030 وإلى 10% في 2040. وقال وزير التراث والسياحة العماني «سالم المحروقي»، إن السياحة كانت تمثل 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي قبل جائحة «كورونا».[2]

وصدّق سلطان عُمان «هيثم بن طارق»، السبت2022/1/1 على الميزانية العامة للعام الجديد، التي بلغ حجم الإنفاق فيها نحو 12.1 مليار ريال (31.43 مليار دولار)، وعجز مقدر بـ 1.5 مليار ريال (3.9 مليارات دولار)، يمثل 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وطالب سلطان عُمان كل مؤسسات السلطنة بتنفيذ ما ورد في المرسوم السلطاني، وفق ما أوردت وكالة الأنباء العُمانية.

وسبق أن ذكر وزير المالية العماني «سلطان بن سالم الحبسي»، في مؤتمر للإعلان عن الخطوط العريضة لموازنة السلطنة، أن قانون الموازنة العامة، قدّر سعر برميل النفط عند 50 دولارا للبرميل. وارتفع إنتاج السلطنة من النفط إلى 960 ألف برميل يوميا خلال فترة العشرة أشهر الأولى من العام، مقابل 955 مليون برميل يوميا بالفترة المقارنة.

وقال «الحبسي»، في مؤتمر نقلت تفاصيله وكالة الأنباء العمانية الرسمية، قبل أسابيع من إقرار الموازنة، إن حجم الإنفاق العام المقدر يبلغ 12.1 مليار ريال (31.46 مليار دولار)، بزيادة 2% عما هو متوقع إنفاقه بنهاية العام الجاري.

بينما يقدر إجمالي الإيرادات العامة للدولة 10.58 مليار ريال (27.5 مليار دولار)، بنسبة زيادة قدرها 6%، عما هو متوقع تحصيله بنهاية 2021.

وتمثل إيرادات النفط والغاز 68% من جملة الإيرادات، في حين تمثل الإيرادات غير النفطية ما نسبته 32%، بحسب وزير المالية.

وخلال وقت سابق من شهر يناير2022، أظهرت بيانات حكومية، انخفاض عجز ميزانية سلطنة عُمان بنسبة 62.9% خلال العشرة أشهر الأولى 2021 إلى 1.006 مليار ريال (2.62 مليار دولار).

وفي نهاية ديسمبر 2021، قال سلطان عُمان إن الخطة الخمسية العاشرة تضمنت العديد من المشاريع التنموية ذات البعد الاجتماعي في مختلف المحافظات؛ كالمدارس والمستشفيات والطرق الداخلية والمساكن الاجتماعية.

(1) اقتصاد ما بعد النفط.. عُمان تنقب في التاريخ لدعم التنويع الاقتصادي، أوستين بوديتي | إنسايد أرابيا، https://bit.ly/3JQMI3Y

(2) عمان تخطط لرفع مشاركة السياحة بالناتج المحلي إلى 5% الخليج الجديد، https://bit.ly/3GlHmMc

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي2021، أظهرت بيانات حكومية انخفاض عجز ميزانية سلطنة عُمان بنسبة 62.9% خلال الأشهر العشرة الأولى من 2021.[1]

وأعلنت وزارة المالية في سلطنة عمان، في 2021/11/22، أن السلطنة سددت 1،4 مليار ريال (3.6 مليارات دولار) من قروضها خلال 2021. وأوضحت بيانات صادرة عن وزارة المالية أن صافي الاقتراض الخارجي خلال العام2021 بلغ 948 مليون ريال (2.4 مليار دولار). وأشارت إلى أن صافي الاقتراض المحلي منذ بداية العام 2021 وحتى نهاية الربع الثالث منه بلغ 300 مليون ريال (780 مليون دولار).

وإضافة إلى القروض الخارجية والمحلية تم سحب 600 مليون ريال (1.5 مليار دولار) من جهاز الاستثمار العماني.[2]

## إعصار شاهين وتداعياته

تسببت الأمطار الغزيرة والرياح العاتية في أضرار كبيرة في الأرواح والممتلكات بعد أن ضرب الإعصار المداري «شاهين» اليابسة على طول ساحل عمان في 3 أكتوبر/تشرين الأول، ما أدى إلى حدوث عواصف غير مسبوقة في صحراء جنوب غرب شبه الجزيرة العربية.

ويعد «شاهين» ثاني عاصفة استوائية مسجلة تضرب خليج عُمان منذ عام 1890. لكن مع تغير المناخ ودرجات حرارة البحر في المنطقة، من المرجح أن تتزايد مثل هذه الظواهر الجوية المتطرفة في الأعوام المقبلة.

وتشكل «شاهين» من إعصار «جولاب»، الذي اجتاز الطرف الجنوبي للهند في أواخر سبتمبر/ أيلول.2021 وتمت إعادة تسمية الإعصار بعد ذلك بمجرد دخوله المياه الدافئة لبحر العرب وخليج عُمان. ومن المتوقع أن تصبح هذه المياه أكثر دفئا خلال العقود المقبلة مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية.[3]

وتعتبر السلطنة من أكثر الدول العربية تعرضا للأعاصير والعواصف المدارية، إذ تواجهُ هذه الظواهرَ الطبيعية مرة كل 3 سنوات في المتوسط، يليها اليمن الذي تضرب الأعاصير والعواصف، عادة، الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية منه.[4]

وأعلنت الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان، في 2021/12/21، أن حجم التعويضات وتسوية المطالبات لشركات التأمين للمتضررين من إعصار شاهين بلغ نحو 62 مليوناً و373 ألف ريال عماني (نحو 162.2 مليون دولار).

(1) سلطان عُمان يقر موازنة 2022 بعجز 3,9 مليارات دولار، الخليج الجديد، https://bit.ly/33h1XCu

(2) سلطنة عُمان تسدد 3,6 مليارات دولار من قروضها في 2021، الخليج أونلاين، https://bit.ly/3zKWEaH

(3) أعاصير مدمرة تنتظر منطقة الخليج.. هل تهدد الحياد الإقليمي لسلطنة عمان؟ ستراتفور، https://bit.ly/3tdSJBP

(4) خسائر ضخمة خلفها الإعصار.. خطوات عُمانية لدعم المتضررين واستيعاب التأثيرات، الجزيرة نت، https://bit.ly/3n9IDPO

وقالت الهيئة، حسب وكالة الأنباء العمانية، إن تقدير هذه التعويضات تم من خلال تسجيل 9 آلاف و800 طلب موزعة على عدد من الولايات المتضررة في محافظات مسقط وشمال وجنوب الباطنة.

وذكرت الهيئة أن نحو 51.7 مليون ريال عماني (134.4 مليون دولار) لا تزال قيد التسوية، في حين دفعت شركات التأمين نحو 10.6 ملايين ريال عماني (27.5 مليون دولار) لجبر الأضرار الأخرى.[1]

## إصلاحات «السلطان» الاقتصادية

خلال العام ونصف العام الماضي، اتخذ السلطان «هيثم» عددا من الإجراءات لإنعاش الاقتصاد.

أولا، تركز الخطة الخمسية العاشرة (2021–2025) على التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية وسوق العمل وتوظيف الشباب والاستثمار والقطاع الخاص، إلى جانب التركيز على التعليم والصحة وتنمية المهارات. وتشمل القطاعات المخصصة للتنويع الاقتصادي الزراعة ومصايد الأسماك والتصنيع والنقل والطاقة والتعدين والسياحة.

ومن أجل تنويع اقتصادها، تركز عُمان على جذب رأس المال الأجنبي في القطاعات غير النفطية والقطاعات الموجهة للتصدير من خلال اتخاذ تدابير الإصلاح التنظيمي وتطوير البنية التحتية.

ثانيا، تعتزم الحكومة الاستفادة من الميزة الجغرافية للسلطنة في التحول إلى مركز لوجستي إقليمي.

ثالثا، تؤكد الحكومة على تلبية متطلبات الشركات الأجنبية من المشتريات المحلية، جنبا إلى جنب مع تعزيز تعمين القوى العاملة.[2]

وفرض السلطان «هيثم» تخفيضا في ميزانية السلطات الحكومية بنسبة 10%، وأدخل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على مراحل، والطريقة المطبقة حاليا لتلك الضريبة تكون على الشركات التي تربح أكثر من مليون ريال عُماني. كما قلل من المنح، وخفض سن التقاعد، وأجور التعيينات الجديدة.

يتضح من الاحتجاجات التي شهدها العام الفائت أن الإصلاحات لم تلق استحسان الشباب العُماني. وردا عليها، أعلنت الحكومة عن وظائف جديدة للشباب، وسرعت من تعمين القوى العاملة، وطلبت من شركات القطاع العام تعيين عمانيين بدلا من الموظفين الأجانب بحلول يوليو/تموز 2021. إذ يشكل الأجانب أكثر من 40% من سكان عُمان البالغ عددهم 4.6 ملايين.

وخصصت الحكومة 11 مهنة في القطاع الخاص للمواطنين العمانيين في يونيو/حزيران 2020.

---

(1) انظر وكالة الأنباء العمانية، https://bit.ly/3r6up2k

(2) التحديات تتصاعد في وجه سلطان عُمان.. هل ينجح في بعث الاقتصاد المتعثر؟ أوراسيا ريفيو، جيمس م. دورسي، https://bit.ly/3fclAP1

وبين مارس/آذار 2020 ومارس/آذار 2021، غادر عمان أكثر من 200 ألف عامل مهاجر يعملون في القطاع الخاص. ومع ذلك، ينظر الشباب العُماني إلى القطاع الخاص على أنه قطاع مستغل، ويبحثون عن وظائف في القطاع العام.

## التوقعات:

حققت حكومة سلطنة عُمان نتائج إيجابية في عدد من المؤشرات المالية والاقتصادية والنقدية لعام 2021، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث من العام الجاري مسجّلًا 24.2 مليار ريال عُماني. وتُشير التوقعات إلى تحسُّن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 32 مليار ريال عُماني لهذا العام بمعدل نمو قدره 13.8% مقارنة بعام 2020.

قارب احتياطي العملة الأجنبية في سلطنة عُمان، من مستوى 18 مليار دولار للمرة الأولى منذ 2016. وكشف مجلس محافظي البنك المركزي العُماني، خلال اجتماعه الرابع للعام 2021، أن النمو الاقتصادي في السلطنة أدى إلى تساوي احتياطات البنك المركزي مع واردات ما يقارب 9 أشهر. ويشير ذلك إلى الوصول إلى حدود المستويات التي تضمن استقرار القيمة الشرائية للريال العماني، ومطابقة لتوصيات المنظمات الدولية وهو ما يعطي نظرة تفاؤلية للتعافي للاقتصاد العماني في 2022.[1]

تكثيف الضغط على المالية العامة قد يدفع السلطنة للاستفادة بشكل أكبر من شبكة علاقاتها الدبلوماسية للترويج للموانئ العمانية كبوابة تنافسية محايدة إلى الخليج، لكن هذه الطموحات تصطدم بحقيقة أن موانئ دولة الإمارات أكثر تطوراً وتصل إلى السوق الداخلية الكبيرة لدولة الإمارات نفسها، وتعتبر عمان موطنا لثلاثة موانئ رئيسية: صلالة والدقم وصحار. وأطلق ميناء صحار خدمة تزويد السفن بالوقود (وهي الخدمة التي يهيمن عليها جبل علي في دبي) فضلا عن تقديم زيت الوقود منخفض الكبريت وزيت الغاز البحري، ويتوسع أيضًا ليكون بمثابة مستودع أغذية ومواد كيميائية لمنطقة الخليج.[2]

سجّلت سلطنة عُمان انخفاضًا في العجز المقدّر بـ 4.8 مليارات ريال عُماني قبل اتخاذ الإجراءات ليصل إلى مليار و200 مليون ريال عُماني مع نهاية 2021 أي بنسبة 75%، وانخفاض العجز السنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 15.5% عام 2020 إلى 3.8% في 2021. وتمّت السيطرة على الإنفاق العام بالرغم من التحديات المالية التي تطلبت اعتمادات إضافية، وتمّ تسجيل انخفاض في نسبة الدّيْن العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 68% مقارنة بما كان مخططًا له ويبلغ 83% لعام 2021. وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد العماني يسير في الاتجاه الصحيح ومن المتوقع أن تؤتي خطط الإصلاح الاقتصادي ثمارها

(1) احتياطات العملة الأجنبية للبنك المركزي العماني تحقق نموًا يقترب من 81 مليار دولار أمريكي، وكالة الأنباء العمانية 1202/21/72، https://bit.ly/34BJcdN

(2) هل تتنزع موانئ عمان هيمنة الإمارات على لوجيستيات النقل البحري؟ سيباستيان كاستيلير، المونيتور، https://bit.ly/3CXkK1K

بنهاية 2022. يؤكد ذلك أن جميع وكالات التصنيف الائتماني عدّلت نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان خلال هذا العام إلى مستقرة وإيجابية بعد الانخفاضات المستمرة منذ عام 2014.[1] وارتفعت احتياطات البنك المركزي العُماني من العملة الأجنبية بنسبة 31% لتصل إلى 18 مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2021، فيما سجّل إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نموًّا بنسبة 5.3% ليبلغ 25 مليارًا و200 مليون ريال عُماني بنهاية أكتوبر/تشرين الأول 2021.[2]

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط هذا العام، إلى جانب الإصلاحات المالية، إلى تقليص العجز المالي واحتواء مستويات الديون على مدى السنوات القليلة المقبلة. ومن المتوقع أن ينخفض الدين الحكومي للسلطنة هذا العام إلى 67% من الناتج المحلي الإجمالي، من 71% العام الماضي، وأن ينخفض أكثر إلى64

فيما يتعلق بتداعيات إعصار شاهين ستحتاج عُمان إلى تمويل خارجي من جيرانها الخليجيين الأكثر ثراء لتقوية بنيتها التحتية ضد الأعاصير المتكررة بشكل متزايد. وربما يقوض ذلك في النهاية استقلال مسقط في الشؤون الإقليمية إذا زاد اعتمادها الاقتصادي على اللاعبين الأقوياء مثل السعودية والإمارات.

من المتوقع أن تؤتي جهود سلطنة عمان لتنويع اقتصادها ثمارها في تقليل العجز المالي بموازنة البلاد. حيث قالت مجموعة «أكسفورد بزنس» البريطانية الرائدة في خدمات البحوث والاستشارات، في تقرير لها: إن «أولويات سلطنة عمان بعد جائحة كورونا لا تزال تركز على تطوير القطاع الخاص، وتسريع التنويع وتقليل العجز المالي». وأشارت إلى أن عام 2021 مثل بداية الخطة الخمسية العاشرة لزيادة مساهمة الصناعات غير النفطية إلى 90% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2040، مع العمل على خفض الدين الحكومي كذلك. وأضافت أنه من المتوقع أن يرتفع اقتصاد سلطنة عمان بنسبة 2.5%، و6.5% في عامي 2021 و2022 على التوالي. وذكرت أنه نظراً لأصولها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي وجغرافيتها الجذابة تمتلك سلطنة عمان الموارد اللازمة للتوسع الاقتصادي الكبير. وأكدت أن حكومة السلطنة تنفذ سلسلة من الإصلاحات المالية لإعادة الميزانية العامة إلى مسار أكثر استدامة.[3]

هل تكفي التغييرات التي تمت لإبقاء عُمان بعيدة عن أي حراك شعبي ومطالبات جديدة؟ لقد أثبتت الأيام منذ عام 2011، أن الاحتجاجات والمطالبات القطاعية لم تنقطع حتى بعد تجاوز السلطنة لاحتجاجات عام 2011. وكان آخر تلك الاحتجاجات القطاعية إضراب المعلمين في مناطق مختلفة من السلطنة مع بداية العام الدراسي 2014/2013 والذي استمر لأكثر من أسبوعين. ثم تظاهرات صحار 2021، نلاحظ أن معظم المطالبات متكررة وهي المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وتوفير فرص

(1) فيتش تعدل نظرتها لسلطنة عُمان إلى مستقرة، 02/21/1202، https://bit.ly/3n9rZ1K

(2) عمان تحقق نتائج إيجابية في عدة مؤشرات مالية واقتصادية ونقدية لعام 1202، وكالات، https://bit.ly/3HNZxKv

(3) تقرير بريطاني: جهود عُمان لتنويع اقتصادها تؤتي ثمارها، https://bit.ly/3FdFrI3

عمل.. تجاوز السلطنة لأزمة الاحتجاجات، لا يعني عدم تكرارها مجددًا. فالمشهد العماني بحاجة إلى نظرة شمولية لجميع الجوانب الحياتية التعليمية، والاقتصادية، والسياسة الداخلية وهو ما تسعى فيه السلطنة بخطى حثيثة من أجل التعافي الاقتصادي في عهد السلطان الجديد الذي غير الكثير من ملامح السلطنة وأصدر العديد من المراسيم الإصلاحية التي لم تؤت ثمارها بعد.

# المشهد العام الخليجي في 2021
# تحولات استراتيجية وآفاق واعدة
# برسم الشراكات الاقتصادية

مركز أفق المستقبل للاستشارات

## الحالة العامة

شهد العام 2021 جملة من التحولات السياسية والاقتصادية والمتغيرات التي يمكن تصنيفها بالإيجابية في حصاد المشهد العام بدول مجلس التعاون الخليجي كان عنوانها الأبرز التقدم نحو المصالحة وتنحية الخلافات جانبًا والتراجع عن كل ما يؤدي إلى إذكاء التوترات لحساب المصالحة وعودة العلاقات الدبلوماسية والحوار ومد جسور الشراكة على أساس براغماتي برسم الشراكات الاقتصادية وبرتوكولات التعاون.

مهد لهذه التحولات الجوهرية التداعيات السلبية للأزمة الخليجية التي اندلعت العام 2017، وتداعيات جائحة (كوفيد- 19)، والأهم من ذلك كله التحول الجيوبوليتيكي للإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» في ظل تراجع التزامها تجاه حلفائها في المنطقة وتنامي الهواجس بعد انسحابها المفاجئ والصادم من أفغانستان ومساعيها مع مجموعة (5+1) لإحياء الاتفاق النووي الإيراني مجددًا الذي يشكل أحد أكبر الملفات الخليجية تعقيدًا في ظل تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة.

ولعل من اللافت للنظر خلال العام 2021 هو التطور المتسارع في التحولات في العلاقات الخارجية الخليجية ليس على صعيد العلاقات البينية فحسب بل شمل أيضا العلاقات الإقليمية وبالأخص مع إيران وامتد أبعد من ذلك إلى تعميق وتوسيع التطبيع مع إسرائيل من قبل الإمارات والبحرين.

## تحولات العلاقات الخليجية البينية

بدأ المشهد الخليجي العام 2021 بقمة «العلا» والمصالحة في 5 يناير التي أنهت الأزمة بين قطر وكل من السعودية والإمارات والبحرين، ليبدأ العام مرحلة جديدة ومغايرة للعلاقات شعارها تجاوز الخلافات والبحث عن نقاط العمل المشتركة وعقد الشراكات الاقتصادية ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي وتغليب المصالح على الخلاف لمواجهة التحديات، ثم انتهى بقمة «الرياض» في 14 ديسمبر بالتأكيد على المبادئ نفسها والتأكيد على اللحمة الخليجية.

ما بين اتفاقية «العلا» وقمة «الرياض» شهد العام 2021 زخمًا كبيرًا لدفع مسيرة العمل الخليجي وإعادة العلاقات بين أطراف الأزمة، بوتيرة أعلى بين السعودية وقطر وبخطى وئيدة بين الأخيرة والإمارات وفتور وجمود نسبي مع البحرين، أسفرت تلك المساعي الدبلوماسية من جميع أطراف الأزمة الخليجية على مدار عام 2021عن عودة السفراء بين الرياض والدوحة، وزيارات على مستوى القادة وكبار المسؤولين بين دول الخليج وتعزيز للشراكات في مجالات شتى عنوانها الأبرز الشراكات والبروتوكولات الاقتصادية في ترجمة عملية لما تم الاتفاق عليه في «العلا » والتأكيد عليه مجددًا في قمة الرياض في 14ديسمبر 2021.

## التقييم العام

بالنظر لما آلت إليه العلاقات بين أطراف الأزمة الخليجية منذ أزمة 2017 تعتبر العلاقات الخليجية هي الرابح الأكبر هذا العام بامتياز، حيث شكل اتفاق «العلا» محطة إيجابية فارقة بإتمام المصالحة وإذابة الجليد الذي جمد العلاقات الدبلوماسية لمدة خمس سنوات تقريبًا هي عمر الأزمة الخليجية الأخيرة، حيث وضع اتفاق «العلا» جملة من المبادئ أعادت الحياة لمنظومة العمل الخليجي المشترك بعد أن تسببت الأزمة بانقسام دوله وجعلت بعضها ترتبط بتحالفات إقليمية وخارجية.

## التوقعات

تشير التوقعات على المدى القريب والمتوسط إلى أن تحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط الخليجي المنشود في جميع الميادين من شأنه أن يعيد العلاقات إلى ما قبل أزمة سحب السفراء عام 2014، لكن مع ذلك لا نستطيع الجزم أن العلاقات الخليجية البينية عادت إلى ما كان عليه بنسبة 100 بالمائة. وإن كانت التصريحات الصادرة عن أطراف المصالحة تحاول نشر أجواء إيجابية ومد جسور التعاون فيما بينها.

## العلاقات الخليجية الإيرانية

غيرت قمة «العلا» خارطة التحالفات بين دول مجلس التعاون وجيرانها وفتحت مسارات دبلوماسية كانت مغلقة ولم يكن مسار العلاقات مع إيران بعيدًا عن هذه المتغيرات ، فكان أبرز التحولات في مسار العلاقات الخارجية الخليجية في عام 2021 جولات المحادثات السعودية الإيرانية التي بدأت سرًا في أبريل برعاية عراقية ثم خرجت للعلن بعد ذلك ، وشكلت زيارة مستشار الأمن القومي الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد لإيران في 6 ديسمبر2021، علامة فارقة في إطار مساعي تحسين العلاقات بين إيران والإمارات رغم احتلال الأولى لأربع جزر إماراتية .[1]

ختم العام 2021بجولات مكوكية لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان قبيل القمة الخليجية الـ 42 التي عقدت يوم الثلاثاء الموافق 14 ديسمبر 2021 والتي احتضنتها الرياض لتنسيق المواقف في عدد من الملفات الخليجية والخارجية وعلى رأسها الملف النووي الإيراني لاسيما أن دول الخليج ليست على مسافة واحدة من إيران، حيث تحافظ عمان والكويت وقطر على علاقات نمطية معها، في حين أن

(1) زيارة طحنون بن زايد المرتقبة لإيران تثير جدلا واسعا، BBC عربية، https://bbc.in/35qDYSp

لدى السعودية والبحرين والإمارات علاقات متوترة مع طهران.[1]

كما كان لافتًا الاستعداد والانفتاح الخليجي الجديد في التعامل مع إيران من خلال إشارة البيان الختامي للقمة الـ 42 إلى تطلع دول مجلس التعاون الخليجي إلى «أن يكون للإدارة الإيرانية الجديدة دور إيجابي في العمل على ما من شأنه تخفيف حدة التوتر وبناء الثقة بين مجلس التعاون وإيران»، وتأكيده على «ضرورة مشاركة دول المجلس في أي مفاوضات مع إيران» إقليميا ودوليا .

## التقييم العام

بالنظر إلى مسار العلاقات الخليجية الإيرانية الخمس سنوات الأخيرة على الأقل نجد أن هناك تحول مملوس وتوجه جماعي نحو التهدئة المشروطة والتقارب الحذر، فبعد أن شهدت توترات وتبادل اتهامات منذ العام 2016، بدأت الأجواء الآن تشهد أجواء تقارب دبلوماسي ملحوظ لاسيما بعد تسلم الكويت زمام المبادرة لتقريب وجهات النظر مع إيران بعد خفوت الدور العماني وانكفائها على الشؤون الداخلية في عهد السلطاني الجديد للسلطان «هيثم بن طارق » الذي يؤسس لحقبة جديدة بكل المعايير في تاريخ سلطنة عمان على كافة المستويات، ثم رأينا تهدئة إعلامية وانخراطا إماراتيا سعوديا في مباحثات جادة ومباشرة عبر وساطة عراقية مع طهران بالتزامن مع انطلاق مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015.[2]

هذا التقارب والتحول الاستراتيجي في العلاقات الخليجية الإيرانية جاء مدفوعًا باعتبارات جيواستراتيجية إقليمية ودولية على رأسها الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة واستئناف المحادثات النووية مع إيران واستمرار استهداف مليشيات الحوثيين لكل من السعودية والإمارات على نحو غير مسبوق كان آخرها استهداف مطار أبو ظبي يناير 2022.[3]

## التوقعات

رغم مناشدة دول الخليج ومطالبتها المستمرة أن تكون عضواً رئيسيًا في أي مفاوضات مع إيران حولها برنامجها النووي إلا أنها لاتزال خارج أي مفاوضات بشأن هذا الاتفاق الذي ترى أنه لا يحميها بشكل كاف من تطوير إيران لقدراتها النووية والصاروخية ومن نفوذها وتمددها الإقليمي، ومن المتوقع أن يكون لهذه المفاوضات أثر بالغ على الأوضاع الأمنية في الخليج، لأن إيران إن خرجت من المفاوضات

(1) البيان الختامي للقمة الخليجية يؤكد على تماسك مجلس التعاون ومضامين قمة العلا ن الجزيرة نت ، https://bit.ly/3u8WlWv

(2) إيران تعلن عن جولة مفاوضات جديدة مع السعودية، وكالة الأناضول، https://bit.ly/3s1SY0z

(3) مقتل 3 في هجوم على أبو ظبي.. الحوثيون يعلنون مسؤوليتهم والإمارات تحتفظ بحق الرد وتدعو واشنطن لمعاقبة الجماعة، الجزيرة نت، https://bit.ly/3tMIvcd

دون تعديل بنود الاتفاق على نحو يكبح جماح مشروعها النووي فمعنى ذلك أنها ستصبح قوة نووية بشكل قانوني قبل نهاية 2025.

ومع ذلك من المتوقع أن تشهد المنطقة مزيدا من الانفتاح الخليجي على إيران بل وتلبية بعض مطالب طهران نوعا ما في الفترة المقبلة إذا نجحت إيران في الحصول على مكاسب استراتيجية من مفاوضات فيينا، ولذلك تنصب جهود الإدارة الأمريكية على تعديل بنود الاتفاق وإدراج الدور الإيراني الإقليمي في أي تسوية تلبية للرغبة الخليجية.

## العلاقات الخليجية الإسرائيلية

على مدار سنوات عدّة، الْتزمت دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات وعمان والكويت وقطر والبحرين) الموقفَ العربي المنادي بمقاطعة إسرائيل وتجريم التطبيع معها، حتى بعد أن وقّعت مصر معاهدة السلام عام 1979، ضمن ما بات يُعرف بالالتزام العربي للّاءات الثلاث الصادرة عن مؤتمر الخرطوم عام 1967 عقب الهزيمة العربية (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بإسرائيل).[1]

كسر هذا الالتزام على مدار سنوات عدة بشكل سري حتى خرج للعلن على نحو لافت عبر اتفاق «أبراهام» حيث يُعَدُّ الاتفاق الثالث من نوعه بين إسرائيل والدول العربية منذ إعلان دولة إسرائيل عام 1948؛ حيث افتتحت مصر طريق التطبيع بتوقيع معاهدة السلام مُنفَرِدَةً مع إسرائيل، عام 1979، دون ربط السلام بحل القضية الفلسطينية أساس الصراع مع الصهيونية. كما وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل، عام 1993، ووقّع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل، عام 1994. انطلق قطار التطبيع الخليجي الإسرائيلي في منتصف سبتمبر2020 بقيادة إماراتية بحرينية ورعاية أمريكية، وأصدر البيت الأبيض ثلاثة نصوص تتضمن نص إعلان «اتفاقات إبراهام» بين تل أبيب وأبو ظبي والمنامة، ونص اتفاقية التطبيع الثنائية بين الإمارات وإسرائيل، ويتألف من أربع صفحات، وملحق من 3 صفحات، ونسخة من اتفاقية البحرين مع إسرائيل.[2]

وارتكزت الاتفاقات على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، والتعاون المشترك في عدة مجالات مع إسرائيل، غير أنها لم تذكر أن إسرائيل ملزمة بوقف ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو حتى تأجيلها.

وسار قطار التطبيع بشكل متسارع وصادم للكثير من المراقبين وشهد العام 2021 تطورًا نوعيًا غير مسبوق في العلاقات الخليجية الإسرائيلية عبر محطات أبرزها افتتاح أول سفارات بين تل أبيب وأبو ظبي والمنامة وتدشين رحلات مباشرة وتوقيع اتفاقيات في عدة مجالات والزيارات «التاريخية» لوزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد ورئيس الوزراء نفتالي بينيت للبحرين والإمارات على التوالي.

(1) Al-Watan, 19 October 2000.

(2) «اتفاقات أبراهام».. تأسيس لحقبة جديدة في الشرق الأوسط، الألمانية، https://p.dw.com/p/3iRDw

اختتم العام 2021 دون أن تعلن أي من السعودية أو قطر أو سلطنة عمان عن الانضمام لقطار التطبيع رغم تواتر تصريحات أمريكية وصهيونية عن احتمالية انضمام دول خليجية أخرى لاتفاقية إبراهام والتطبيع مع إسرائيل.

## التقييم العام

غم التطور اللافت في مظاهر التطبيع بين الإمارات والبحرين مع إسرائيل إلا هذا التطور لم يحفز بقية دول الخليج للانضمام، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الخطط الاستراتيجية لإسرائيل، فإنَّ هذا التطبيع لا يمثل سوى محطة في مسار مستمر تطلَّبَ إنجازه عقودًا من الزمن؛ إذ انطلق مع معاهدة التطبيع الأولى، سنة 1978، مع مصر، ثم بعد ستٍّ وعشرين سنة مع الأردن، وبعد ستٍّ وعشرين سنة أخرى مع الإمارات التي اتَّخذت حُجَّةً لذلك إنقاذ الأراضي الفلسطينية من الضم.[1]

كما أنَّ انضمام البحرين لم يكن سوى رسالة للمترددين من بقية الدول العربية؛ بأنَّ الإمارات ليست الوحيدة التي تسير في هذا المسار، وأنَّ البحرين لم يكن لها أن تُقْدِمَ على هذه الخطوة لولا نَيْلها الضوء الأخضر من السعودية.

وهناك دوافع لهذه التحولات الإقليمية الجديدة، على رأسها إدراك أن العلاقة مع واشنطن تمر عبر إسرائيل، فضلاً عن تطلع دول الخليج للبحث عن حليف قوي يوفر لها الحماية في ظل تراجع الالتزام الأمريكي تجاه الخليج، والرغبة في تشكيل تحالف استراتيجي جديد في المنطقة يواجه إيران وأنشطتها النووية والتوسعية ممثلًا في إسرائيل كقوة إقليمية قادرة على مواجهة التهديدات الإيرانية في المنطقة.

## التوقعات

شهد العام 2021 تطورًا نوعيًا في تقدم مسار التطبيع مع إسرائيل من قبل الإمارات والبحرين، هناك احتمال ضعيف أن يشجع هذا التطور دولًا عربية وخليجية أخرى على اللحاق بقطار التطبيع، لكن الأرجح ألا تنضم السعودية أو قطر فلكل منهما مبرراته لعدم التطبيع مع إسرائيل إلا بشروط التي فالسعودية ما تزال رافضة لأي تعامل مع إسرائيل مالم تلتزم الأخيرة بمبادرة السلام العربية.

أما قطر ونظراً إلى مواقفها الإقليمية المستقلة بها عن الاجماع الخليجي والتنافس بينها وبين السعودية والإمارات، على الرغم من تقاربهما في العام 2021، من المستبعد أن تجعل العلاقات مع إسرائيل رسمية على المدى القريب.

أمّا عُمان، فمع أنّها لم تطبّع العلاقات مع إسرائيل، لطالما انتهجت مقاربة غير تقليدية بين الدول

(1) المُعلَنُ والمَخفيُّ في اتفاق «أبراهام»، مكرم المسعدي، مركز الجزيرة للدراسات، https://bit.ly/3FGAx6L

الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وعلى عكس الدول الأخرى في المنطقة، لا تتبع علاقة عمان بإسرائيل من رغبة في مواجهة قوى إقليمية خصمة بل من موقف عمان القديم بالحياد والدبلوماسية ومن رغبتها في المحافظة على علاقات إيجابية مع كل الدول في المنطقة، من بينها إسرائيل وإيران

أما الكويت فقد تميّزت بين دول مجلس التعاون الخليجي في أنّها تُعارض علناً إقامة علاقات مع إسرائيل طالما الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وقال أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قبل وفاته بفترة قصيرة في سبتمبر 2020إنّ لا رغبة لدى الكويت في تغيير سياساتها الإقليمية وستكون آخر مَن يطبّع العلاقات.[1]

ومن المتوقع أن تشهد العلاقات الخليجية الإسرائيلية في 2022تقارباً وشراكات في مختلف المجالات بشكل أكبر إلا إذا حدثت مواجهة إسرائيلية إيرانية فسيكون لها تأثيراتها السلبية على الأمن الإقليمي وبالتالي ستتأثر العلاقات الخليجية الإسرائيلية.

ختاماً، ليست العلاقات بين معظم الدول الخليجية وإسرائيل جديدة أو متجانسة، لكنّ التغيّرات في الديناميات الإقليمية منحَ بعض دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة استراتيجية جديدة تقضي بالانخراط في عملية التطبيع.

تدرك الدول الخليجية المنخرطة في عملية التطبيع المخاطر والتكاليف المترتبة على ذلك سواء تجاه القضية الفلسطينية أو تجاه شعوبها لكن ضرورات الحكومات غير خيارات الشعوب، ومع ذلك لا يمكن التراجع عن ذلك فهو قرار استراتيجي مدفوع بمصالح وشراكات اقتصادية وباستمرار التهديدات الإقليمية وحاجتها الماسة إلى إبقاء الولايات المتّحدة كحليف استراتيجي في مواجهة التهديد الإيراني.

## الاقتصاد الخليجي

منذ بدء التعافي الجزئي من جائحة كورونا، وارتفاع أسعار النفط بعد انهيارها جراء الجائحة، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بقوة من أجل استعادة اقتصاداتها وتنميتها من جديد بعد خسائر كبيرة تكبدتها خلال العامين الماضيين.

وفي تقرير نشره في أكتوبر 2021، توقع البنك الدولي أن تكون هناك نقلة إيجابية كلية لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، لتحقق متوسط نمو سنوي 3.3 ٪، خلال العام المقبل 2022.[2]

وفي 15 ديسمبر 2021، أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً توقع فيه أن تحقق دول الخليج نمواً اقتصادياً متبايناً خلال 2022.وذكر أن صعود أسعار النفط سيدعم موازنات دول الخليج بصفة عامة،

(1) 10«Kuwait says it'll be 'last to normalize' with Israel, will stand by Palestinians,» The Times of Israel, August 16, 2020, www.timesofisrael.com/kuwaiti-officials-reject-israel-normalization-reaffirm-support-for-palestinians/.

(2) انظر: آفاق الاقتصاد الإقليمي، موقع صندوق النقد الدولي، https://bit.ly/3KWbIHx

رغم أنه قد يؤدي لظهور سياسات مالية تتكيف مع أي تقلبات قد تحدث في 2022.[1]

ولفت الصندوق إلى أن متابعة الإصلاحات المالية والاقتصادية الهيكلية ستعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي لدول المنطقة، وترفع نسب النمو المحتملة.

وأوضح أن نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي لدول الخليج يتعافى في أعقاب ارتفاع الطلب العالمي.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي للمنطقة بنسبة 0.3 ٪ خلال العام الجاري، قبل أن يرتفع إلى 5.3 ٪ في 2022.

وحثّ صندوق النقد الدولي دول الخليج على تعجيل الإصلاحات الجارية؛ لدفع الإنتاجية وتنويع النشاط الاقتصادي.

وأضاف: «يجب توجيه سياسة المالية العامة نحو تحقيق الضبط المالي المواتي للنمو، بهدف ضمان استدامة المالية العامة والمركز الخارجي على المدى الطويل».

ولتحقيق ذلك أضاف التقرير: «ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز أطر المالية العامة ومواصلة تنمية الإيرادات غير النفطية، وزيادة كفاءة الإنفاق».

ومع ارتفاع أسعار النفط «ينبغي تجنب الإنفاق المساير للاتجاهات الدورية، واستخدام الإيرادات الاستثنائية في إعادة بناء الحيز المتاح أمام السياسات»، بحسب التقرير.

وتتزامن هذه المؤشرات مع توقعات بارتفاع الطلب على النفط وارتفاع أسعاره في العام المقبل لتتجاوز الـ100 دولار.

## التوقعات

كانت أبرز التوقعات المتعلقة بنمو الاقتصاد الخليجي في 2022في تقرير لبنك «جولدمان ساكس» الأمريكي، الذي توقع ارتفاع أسعار النفط العام المقبل في المتوسط إلى 85 دولاراً للبرميل.[2]

ولم يستبعد أن يخترق سعر الخام الـ 100 دولار في حال نمو الطلب إلى مستوى قياس، وتراجع الاستثمار في الصناعة النفطية.

وكانت وكالة الطاقة الدولية توقعت أن يصل استهلاك النفط الخام في 2022 إلى 99.53 مليون برميل يومياً، ارتفاعاً من 96.2 مليون برميل يومياً هذا العام.

---

(1) المصدر السابق، نشرة الصندوق عن الشرق الأوسط، آفاق الاقتصاد الإقليمي، https://bit.ly/3AHOMqX

(2) Goldman Sachs Conference Call on 2021 Full Year and Fourth Quarter Results https://bit.ly/3r8PdqW

وفيما يلي أبرز التوقعات المتعلقة باقتصاديات دول الخليج في 2022:

### السعودية:

من المتوقع أن يكون الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاد في المنطقة، فجميع المؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية تؤكد أن السعودية ستشهد نمواً كبيراً مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط وزيادة ناتج الاقتصاد غير النفطي.

وتوقعت وزارة المالية السعودية، في تقرير نشرته بـ 27 ديسمبر 2021، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7.4% العام 2022، مدفوعاً بارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي النفطي، إضافة إلى التحسن المتوقع في الناتج المحلي غير النفطي بافتراض استمرار التعافي التدريجي من آثار جائحة كورونا.[1]

كما توقعت الوزارة أن تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للمملكة 3.162 تريليونات ريال في عام 2022 (نحو 804 مليارات دولار)، مقابل توقعات ببلوغه 3.102 تريليونات ريال في 2021 (نحو 803 مليارات دولار)، و2.625 تريليون ريال (قرابة 700 مليار دولار) في 2020.[2]

وقدر تقرير لصندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سينمو بالسعودية خلال العام الجاري، بنسبة 4.7%. ورجح الصندوق تعادل ميزانية السعودية خلال 2022 (تساوي قيمة الإيرادات والنفقات)، إذا تواصل ارتفاع سعر برميل النفط واستقر عند 85 دولاراً.

### الكويت:

احتلت الكويت المرتبة الثانية خليجيا من حيث توقعات نمو الناتج المحلي الحقيقي، وذلك بعد السعودية التي احتلت المرتبة الأولى بمعدل نمو متوقع 6.8%، وفقا لتوقعات التقرير الصادر حديثا عن ثاني أكبر البنوك اليابانية «MFUG»، والذي توقع أن يصل نمو الناتج المحلي الحقيقي للكويت الى 4.5% خلال 2022، بزيادة تفوق الضعف عن مستويات العام الحالي البالغة 2%.

وتوقع التقرير أن يواصل الاقتصاد الكويتي النمو في العام 2023 ولكن بوتيرة أقل من المتوقع أن يصل إليها العام المقبل بمعدل نمو متوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ 3.3%.[3]

وتتزامن تلك التوقعات الإيجابية مع تسارع وتيرة التطعيم في الكويت التي تخطت المستوى المستهدف

(1) انظر : البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة 2021، موقع وزارة المالية السعودية، https://bit.ly/33UaKev

(2) ميزانية السعودية 2021 تسجيل أعلى إيرادات غير نفطية على الإطلاق، العربية نت، https://bit.ly/33S3gbX

(3) توقعات بنمو اقتصاد الكويت بنسبة 4% في 2022، الخليج أونلاين ، https://bit.ly/3IPKwbR

البالغ 70% مع التأكيد على قرب الوصول إلى التطعيم الكامل وهو ما تزامن مع إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية والعودة التدريجية الى الحياة الطبيعية.[1]

وقد أعلنت الحكومة الكويتية عن زيادة تقارب 20% لإنفاقها الاستثماري للعام المالي الحالي بما يصل إلى 3.5 مليارات دينار وسط توقعات بتسارع وتيرة ترسية المشروعات لتعويض التوقف الذي أصابها طوال فترة انتشار جائحة كورونا وما تم فرضه من إغلاقات وتداعيات.

### الإمارات:

في تقرير له في أكتوبر 2021، أفاد «المعهد الدولي للتمويل» بأن نمو اقتصاد الإمارات قد يبلغ 4.9% في 2022. وذكر تقرير المعهد أن اقتصاد الإمارات يتعافى سريعاً من التراجع الناتج عن تداعيات جائحة كورونا.

وحسب التقرير نفسه، قال جابريس إيراديان، كبير المحللين الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى المعهد: «توقعات نمو الاقتصاد الإماراتي ستكون مدعومة بأعلى معدلات التطعيم باللقاحات المُضادة للجائحة على مستوى العالم، والانتعاش في إنتاج النفط، وتعافي قطاع السياحة، إضافة للأنشطة المُتعلقة بإكسبو 2020 دبي، والرؤية الاستراتيجية للبلاد لتحفيز الاقتصاد».

وتوقع تقرير المعهد أن يبقى الوضع المالي للإمارات في تعاملاتها الخارجية بالغ القوة، وذلك بظل اتساع فائض الحساب الجاري المُتكرر بالدولة وارتفاع نسبته إلى ناتجها المحلي الإجمالي إلى 10% في 2022.

وفي السياق توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارات 3% في 2022. وقدر الصندوق أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سينمو بالإمارات خلال العام المقبل بنسبة 3%.[2]

من جانبها توقعت وكالة التقييم الائتماني العالمية (فيتش)، في تقرير أصدرته بشهر نوفمبر 2021، أن يتواصل زخم التعافي والنمو القوي لاقتصاد الإمارات لينمو بمعدل 5.4% في العام المقبل، وبنحو 2.9% في 2023.[3]

وترجح الوكالة أن يقفز فائض الحسابات الجارية للإمارات من 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 إلى 9.8% هذا العام، ويرتفع إلى 10.9 ٪ في العام 2022، و10.2% من الناتج المحلي بحلول عام 2023.

---

(1) تحديات فرضتها كورونا.. ما فرص تعافي اقتصاد الكويت وما الحلول المطروحة؟،الخليج أونلاين ، https://bit.ly/3G3j08U

(2) آفاق الاقتصاد الإقليمي، صندوق النقد الدولي، https://bit.ly/3g8feQW

(3) فيتش تثبّت تصنيف أبوظبي عند مستوى «AA» ؛ مع نظرة مستقبلية ، وكالة فيتشر للتصنيف الائتماني ، https://bit.ly/3Hb2DZj

وتوقعت أن يرتفع معدل الدين الحكومي للإمارات كنسبة من الناتج المحلي إلى 37.1% من 36.7% هذا العام، وأن تواصل الارتفاع إلى 39% بحلول عام 2024.

كما رأت أن الاقتصاد سيسجل فائضاً في الموازنة يصل إلى 1.4% من الناتج المحلي في العام الجاري، ونحو 1.2% في المقبل، و0.5% بحلول عام 2023.

## قطر

في 10 ديسمبر 2021، نشرت مجلة «GLOBAL FINANCE» الاقتصادية العالمية تقريراً أكدت فيه انتعاش الاقتصاد القطري في المرحلة الحالية، متوقعة تحقيقه للمزيد من التقدم في السنة القادمة.

وقالت المجلة: إن «الجهود الحكومية الكبيرة لمواجهة جائحة كورونا وارتفاع أسعار النفط واستضافة الدوحة للأحداث الدولية، وفي مقدمتها مونديال 2022، ساهموا في تعزيز اقتصادها، ويتوقع أن ينمو بنسبة 3.6% في العام المقبل».

وذكرت أن عائدات المونديال ستصل إلى 20 مليار دولار أمريكي على الأقل؛ ما سيشكل نقلة نوعية لقطر في جميع المجالات، وفي مقدمتها الاقتصاد الذي سيجذب المزيد من المستثمرين الأجانب.[1]

أما صندوق النقد الدولي فتوقع، في أكتوبر الماضي، أن تسجل دولة قطر نمواً اقتصادياً بواقع 4% في عام 2022، مع تحسن في فائض الحساب الجاري للدولة ليقفز إلى مستوى 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل. أما معدلات التضخم فتشير تقديرات الصندوق الدولي إلى بلوغها مستوى 3.2% في عام 2022.

## سلطنة عمان

صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له، توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة بنسبة 7.4% العام المقبل، مقابل 1.8%.

كما توقع تراجع معدل التضخم في السلطنة إلى 2.4% في 2022، مقابل 3.8% في 2022، وأشار الصندوق في بيان سابق إلى أنه مع زيادة عدد الحاصلين على اللقاح بالسلطنة من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد المحلي نشاطه إلى جانب انتعاش الصادرات، حيث من المتوقع أن يزداد إنتاج النفط بعد انتهاء اتفاقية (أوبك+) الحالية في أبريل 2022.

وتستهدف عمان في الخطة المالية متوسطة الأجل التي نشرتها بداية ديسمبر الحالي، خفض عجز الموازنة مما يقدر بنحو 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، إلى 8.8% العام 2022. كما توقعت أن تبلغ نسبة الدين العام 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي العام المقبل، أي أقل من تقديرات سابقه بأن

(1) World›s Highest And Lowest Inflation Rates 2021. https://bit.ly/34dYh4X

تبلغ النسبة 86%، وذلك بفضل الإصلاح المالي الذي شمل فرض ضريبة قيمة مضافة.

## البحرين

وفي البحرين، توقع بنك الكويت الوطني نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العام المقبل بمعدل يقارب 3.9%.

ورجح البنك في تقرير حديث له أن يتقلص عجز المالية العامة إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي خلال عامي 2022–2023 بانخفاض عن نسبته التقديرية البالغة 13% لعام 2020. وأشار التقرير إلى أن معدلات الدين ستبقى مرتفعة لتفوق 100% من إجمالي الناتج المحلي خلال 2022.[1]

فيما توقع البنك الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمملكة البحرين بنسبة 2.3% بالعام 2022. وبحسب تقرير حديث للبنك الدولي فإنه من المتوقع أن ترتفع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين إلى 1.1% خلال العام 2022، مقارنة مع 8.8-% في عام الجائحة 2020.وتشير تقديرات البنك، إلى أن عجز الحساب الجاري سينخفض من 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الحالي، إلى ما نسبته 6.4% في العام المقبل 2022.

فيما من المتوقع أن يبلغ عجز الميزان المالي بالنسبة للناتج المحلي 4.9% في العام المقبل، مقابل 5.17% في 2020.

(1) صندوق النقد الدولي: الاقتصاد البحريني الأسرع نمواً في الخليج 204 022 ، https://bit.ly/3g8hlyl

# اليمن 2021
# تصعيد عسكري
# ومراوحة سياسية

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية

أ.مطهر الصفاري - كاتب وباحث سياسي

## ملخص

في بداية 2021 سادت الضغوط الدولية لوقف الحرب، مع مباشرة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» ممارسة صلاحياته الرئاسية، وإلغاءه تصنيف سلفه «دونالد ترامب» لجماعة الحوثي كمنظمة إرهابية، إلا إنه وبعد عدة أشهر من محاولات وقف الحرب وإصرار جماعة الحوثي على اقتحام مدينة مأرب وقصفها للمناطق السعودية، عاد التصعيد العسكري مجدداً.

التصعيد العسكري وصمود «مأرب» أمام هجمات مليشيا جماعة الحوثي طغى على عام 2021 محلياً وإلى حد ما إقليمياً، فقد مثلت «مأرب» حجر الزاوية في المحافظة على مكانة الحكومة الشرعية وبقاء موازين القوى الداعمة لها، وحتى دور التحالف في اليمن، وكما أوقفت المآلات التي قد تترتب عليها في حال اجتاحتها مليشيات جماعة الحوثي، فقد مكن صمودها استعادة مبادرة الهجوم ضدها.

تعرضت الحكومة اليمنية للإبعاد من العاصمة المؤقتة «عدن» وغابت عنها لعدة أشهر كما في السنوات الماضية، واقتصرت عودتها على ضغوط دولية مع استمرار التغاضي عن عدم استكمال تنفيذ اتفاق الرياض الموقع في 5 نوفمبر (تشرين الثاني) 2019 بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي وخاصة البنود المتعلقة بالشق الأمني.

تعاملت دول التحالف (السعودية والإمارات) مع الحكومة اليمنية بسياسة الابتزاز والمقايضة، سواء في تقديم الاسناد العسكري المحدود أو المساعدات الاقتصادية الموعودة مقابل الحصول على تنازلات سيادية من الحكومة اليمنية، مستغلة استمرار منعها الحكومة اليمنية من إعادة تشغيل منشئاتها الاقتصادية وتحصيل مواردها. مثال[1] برر التحالف إقامة قاعدة عسكرية بجزيرة ميون في باب المندب دون علم الحكومة اليمنية من أجل اسناد الجيش بـ مأرب، في استغلال لهجوم مليشيات الحوثي عليها. 2 قرار إقالة محافظ شبوة «محمد صالح بن عديو» مقابل وعود بالمساندة..

انسحاب القوات المشتركة من محيط مدينة الحديدة وبمساحات كبيرة تحت عنوان إعادة التموضع دون علم الحكومة؛ شكل مفاجئة العام 2021.

اقتصاديا شهدت الأسعار ارتفاعات مضاعفة العملة وانهار سعر العملة الوطنية «الريال» فقد وصل سعر الدولار الواحد مقابل الريال إلى 1،700 ريال، ثم تراجع إلى حوالي 830 ريال بعد اجراء بعض الإصلاحات كقرارات تعيين محافظ جديد للبنك المركزي ونائبا له وعدد من الأعضاء، ووعود بوديعة سعودية لم تنفذ حتى نهاية العام، ولا يزال سعر الريال يعاني من عدم الاستقرار.

دلت التطورات العسكرية والسياسية إلى استمرار حالة السيولة في خارطة التفاعلات والموقف وموازين القوى في الساحة اليمنية والمراوحة السياسية، ولا تزال المواجهات العسكرية ونتائجها على الأرض هي المؤثرة على مختلف الصعد وأبرزها مفاوضات التسوية السياسية وموازين القوى المحلية.

## مقدمة

خلال 2021 أخذت تطورات الصراع في اليمن بين الحكومة ومليشيات «جماعة الحوثي» الانقلابية بعداً خارجياً مؤثراً على كثير من ملفات المفاوضات بين دول المنطقة، وبين الدول الغربية وإيران. وقد ظل الترقب لما ستفسر عنه هجمات مليشيا جماعة الحوثي في محافظة «مأرب» التي تعتبر محور الاحداث خلال 2021، على الصعيد المحلي وإلى حد ما الإقليمي.

يستعرض التقرير أبرز التطورات التي شهدها اليمن خلال 2021 في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، ويتناول التقرير تلك التطورات بتحليل موجز في بيئة تتصف بالتعقيد والسيولة في ذات الوقت، مع بيان التفاعلات المحلية والإقليمية.

ويتناول التقرير أداء مؤسسات الدولة اليمنية والكيانات التي تنازعها اختصاصاتها. وانعكاس التحولات الإقليمية على سياسات تلك الدول، في اليمن، وكذلك المحاولات التي بذلت على صعد مفاوضات التسوية السياسية، ويختتم التقرير بالسيناريوهات المتوقعة خلال 2022.

## أولاً: التطورات العسكرية والأمنية

منذ بداية 2021 راهنت مليشيا جماعة الحوثي الانقلابية ومن خلفها إيران وحزب الله اللبناني على استكمال اسقاط محافظة مأرب إدراكا منها لأهميتها الجيوستراتيجية والعسكرية والاقتصادية في معادلة الصراع في اليمن والمنطقة عموما، حيث حشدت جل مقدراتها البشرية والعسكرية، ودفعت بالكثير من الانساق العسكرية للتقدم لمحاصرة المدينة والمناطق النفطية واقتحامها، بهدف حسم الصراع.

وكانت المواجهات العسكرية تركزت في النصف الأول لعام 2021 غرب محافظة مأرب وتحديدا في مديرية صرواح والمناطق المجاورة لها بما فيها التابعة إداريا لمحافظة الجوف، ومن ثم انتقلت المواجهات في الأشهر الأخيرة إلى الجهة الجنوبية لمحافظة مأرب بعد التقدم الذي أحرزته المليشيا الحوثية القادمة من جهة محافظة البيضاء، وقد تفاوتت نسبة صمود تلك المناطق وفقا لتواجد الجيش اليمني وحجم إمكانيات قبائل تلك المناطق.

بعد أن تمكنت المليشيات الحوثية من التوغل في مديريات (بيحان وعين وعسيلان) بمحافظة شبوة المجاورة لمأرب، وكذلك المديريات الجنوبية لمحافظة مأرب (جبل مراد وحريب والعبدية وصولاً إلى مديرية الجوبة القريبة من مدينة مأرب.

ومثل انسحاب القوات المشتركة1 من محيط مدينة الحديدة مفاجئة العام، ويقدر طول المناطق

المتروكة بـ (100كم) في عملية أسمتها إعادة التموضع بما يساهم في تصحيح المعركة. وقد تبع تلك العملية تقدم في مديرية الجراحي وكذلك مديرية مقبنة بمحافظة تعز. كما جرت في محافظة تعز مواجهات متعددة (بين الجيش اليمني –منفرد– وكذلك القوات المشتركة في ساحل تعز –الساحل الغربي– من جهة والمليشيات الحوثية من جهة أخرى، تمكنت تلك القوات من استعادة السيطرة على العديد من المناطق من المليشيات الحوثية.

في جبهات محافظة تعز تجددت المواجهات بين الجيش اليمني ومليشيا جماعة الحوثي، وتمكن الجيش من استعادة العديد من المناطق بريف تعز. وشهدت محافظة تعز تغير ملموس ولو محدود في علاقة محور تعز التابع للجيش اليمني وألوية المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح، ومن خلفهم القوى السياسية المؤيدة للطرفين مع عدم اغفال وجود من لا يرغب بتطبيع العلاقات والتنسيق بين الطرفين واستمرار تأثير الماضي وحالة التوجس من الأجندات، خاصة للقوى الداعمة للعميد طارق صالح.

من جهة أخرى استمرت الاشتباكات المتقطعة والمحدودة بين القوات الحكومية وفصائل المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبين.

تفاوتت فترات التصعيد العسكري بين التحالف العربي –السعودية– وجماعة الحوثي وفقا لطبيعة المفاوضات السياسية والأمنية بما فيها الجارية بين السعودية وإيران في بغداد والأردن، وبعد شبه هدوء في الأشهر الأولى 2021 عاود التحالف قصف صنعاء.

## جبهات محافظات مأرب وشبوة والبيضاء

منذ 7 شباط/ فبراير 2021 وجماعة الحوثي تشن هجمات مكثفة من عدة محاور على مدينة مأرب بهدف السيطرة عليها، غير مبالية بالتداعيات الإنسانية والتحذيرات الدولية المنددة بالهجمات والمطالبة بوقفها حفاظاً على السكان وتجنباً لكارثة إنسانية.[2]

تحظى «مأرب» بمزايا اقتصادية وعسكرية ورمزية تاريخية وسياسية خاصة في هذه المرحلة، ولذلك تدرك مختلف الأطراف المحلية والإقليمية بأن سيطرة مليشيا جماعة الحوثي على مأرب في حالة لو نجحت فإنها كانت ستحدث تحولاً في المقاربات السياسية للتسوية، وستعيد رسم خارطة السيطرة على الأرض وصياغة التحالفات.[3] لذلك سخرت جماعة الحوثي ومن خلفها إيران وحزب الله اللبناني إمكانيات كبيرة طول 2021 وراهنت على المكاسب المتوقعة لاقتحام مأرب والسيطرة على المناطق النفطية رغم الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها وقد انعكس صمود مارب رغم الضربات التي تعرضت لها على تماسك بقية المحافظات والمكونات الرافضة لجماعة الحوثي.

في أواخر فبراير تسللت مجموعات من مليشيا جماعة الحوثي إلى جبل البلق المشرف على مدينة مأرب في محاولة لإحداث اختراق في دفاعات المدينة متجاوز خطوط المواجهات في جبهات صرواح

والكسارة، وقد اسفرت المعارك عن دحر المليشيا الحوثية ومصرع العديد منها، وكذلك استشهاد قائد قوات الأمن الخاصة العميد عبدالغني شعلان وقائد عملياته العميد نوفل الحوري وقائد كتيبة الحماية المقدم أمجد الصلوي وآخرين يوم الجمعة 26 فبراير، وقد افشل الانتصار رهانات جماعة الحوثي في ارباك القوات الحكومية وتهديد خطوط امداداته وتهديد مدينة مأرب كمركز إدارة وإمداد بشكل عام.

واستمرت المواجهات خلال الأشهر التالية مارس وابريل ومايو، في غرب محافظة مأرب مديرية صرواح الكسارة والمشجح هيلان والمناطق المجاورة لها بما فيها التابعة لمحافظة الجوف، وقد خلفت تلك المواجهات مئات القتلى والجرحى من الطرفين، فقد استشهد قائد المنطقة العسكرية السادسة اللواء الركن أمين الوائلي ورئيس النيابة العسكرية اللواء عبدالله الحاضري والعديد من قادة الألوية والكتائب التابعة للجيش اليمني فيما شيعت مليشيا جماعة الحوثي الآلاف خلال 2021.

في 27 أبريل أعلن محافظ مأرب اللواء «سلطان العرادة» التعبئة العامة خلال لقاء موسع للسلطة المحلية، على وقع تكثيف مليشيا جماعة الحوثي لهجماتها العسكرية، حيث دعا محافظ مأرب شباب اليمن إلى أن يهبوا للدفاع عن وطنهم والانخراط في صفوف الجيش الوطني والمقاومة الشعبية ورفد الجبهات لمواجهة مليشيات الحوثي الإرهابية التي جاءت بمبادئ مغايرة لمبادئ الشعب اليمني وقيمه وهويته.. ولاستعادة دولتهم وحماية مستقبلهم وضمان العيش في ظل دولة تكفل حقهم في الحياة الكريمة[4].

مع تكثيف الهجمات على الأرض عمدت جماعة الحوثي على الدعاية الإعلامية بالاشتراك مع وسائل الاعلام التابعة لإيران وأدواتها العربية، وكذلك استغلت بعض وسائل الإعلام الدولية للترويج لدعايتها، في محاولة لإحداث ارتباكات وانسحابات لمقاتلي الجيش والمقاومة في الجبهات المتقدمة، فقد نشرت وكالة الأنباء الفرنسية أن المليشيا الحوثية اسقطت جبهة الكسارة بالكامل وحققوا اختراق نحو مدينة مأرب.

ومع بداية شهر سبتمبر انتقلت المعارك إلى الجبهات الجنوبية إثر اختراق حققته ميليشيا جماعة الحوثي في محافظة شبوة سيطرت فيها على المديريات الغربية الثلاث (بيحان وعين وعسيلان) فتحت الطريق منها نحو مدينة مارب من الجهة الجنوبية بالسيطرة على مديرية حريب.

وفي (21 سبتمبر) فرضت مليشيا جماعة الحوثي حصاراً على مديرية العبدية وقصفت قراها والمستشفى بمختلف الأسلحة تمهيداً لاقتحام المديرية التي ينحدر منها العديد من القيادات العسكرية والاجتماعية المقاومة لانقلاب جماعة الحوثي، وقد تمكنت مديرية العبدية من الصمود لثلاثة أسابيع رغم المواجهات والحصار المطبق، وبعد أن تمكنت المليشيات الحوثية من اقتحام المديرية اختطفت المئات من الجرحى وأبناء المديرية. حيث تلقت رابطة أمَّهات المختطفين: بلاغات مِن أهالي مديريَّة العبديَّة في مأرب بقيام مليشيا الحوثي بعمليَّات اختطاف واقتحام للمنازل، واحتجاز أطفال والتَّحقيق معهم،

للضَّغط عليهم للكشف عن أماكن وجود آبائهم.[5]

واستمر الجيش الوطني والمقاومة التصدي لهجمات مليشيات جماعة الحوثي على مدى الأشهر الأخيرة من عام 2021، على امتداد جبهات البلق والعمود والجوبة وملعاء دون أن تتمكن المليشيات الحوثية من تحقيق هدفها الذي ظلت تمني نفسها ومن خلفها إيران وحزب اللّٰه اللبناني بإسقاط مدينة مارب.

وفي (13 ديسمبر) استشهد اللواء «ناصر الذيباني» رئيس العمليات الحربية في وزارة الدفاع اليمنية خلال المعارك. وفي النصف الأخير لشهر ديسمبر بدأ الجيش يستعيد زمام المبادرة في الهجوم على المواقع التي اسقطتها المليشيات الحوثية مستفيداً من التغطية الجوية لطيران التحالف والمواجهات، حيث حقق الجيش والمقاومة تقدماً في بعض المواقع الحاكمة.

واعتمدت مليشيات جماعة الحوثي على القصف الصاروخي للمنشآت والمساكن المدنية فيما يلي بعضها:

(منتصف فبراير) قصفت مليشيا جماعة الحوثي مخيم الزور بمديرية صرواح حيث قصفته المليشيا، بصواريخ باليستية وكاتيوشا، ما تسبب بنزوح سكان المخيم الذي اقتحمته المليشيا بعد ذلك وأحرقت الخيام.

في شهر مايو، قصفت جماعة الحوثي مدينة مأرب بسبعة صواريخ باليستية، سقطت أغلبها في مناطق مأهولة بالسكان.

(26 سبتمبر) مليشيات جماعة الحوثي تقصف منزل محافظ مأرب «سلطان العرادة» بصاروخين باليستيين، خلفا أضراراً مادية جسيمة في المنزل والمنازل المجاورة.

(أكتوبر) قصف صاروخي باليستي لمليشيات الحوثي استهدف منزل الشيخ عبداللطيف القبلي نمران في منطقة العمود بالجوبة، وأسفر عن استشهاد 12 مدنياً وإصابة آخرين، وصاروخين باليستيين استهدافا مسجداً ومركزاً للسلفيين في ذات المنطقة أدى لاستشهاد وإصابة 39 مدنياً بينهم نساء وأطفال.

(3 أكتوبر) ثلاثة صواريخ «باليستيَّة» استهدفت حيَّ الرَّوضة بمدينة مأرب، في، راح ضحيتها طفلين، وإصابة (33) مدنيًّا.

كذلك كررت مليشات جماعة الحوثي محاولاتها لاختراق مدينة مأرب، حيث كشفت الأجهزة الأمنية بمأرب (1 فبراير) عن ضبط خلية حوثية نسائية كانت تخطط لتنفيذ أعمال تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار بالمحافظة. و(19مايو) استهدفت عناصر تخريبية مقطورات الغاز بمنطقة العرقين شمال مأرب، نتج عنه احراق العديد من المقطورات.

في (1) أغسطس نشبت اشتباكات بالقرب من الخط الدولي بمنطقة العرقين بين الجيش وعناصر تخريبية، انتهت بالقضاء على العناصر التخريبية، واستشهاد قائد اللواء الثاني حماية طرق العميد عبدالواحد دوكر الحداد وعدد من أفراده.

محافظة البيضاء في 2021 خسر الجيش اليمني سيطرته على مديريات نعمان وذي ناعم مما فتح المجال لمليشيات الحوثية مهاجمة محافظتي مأرب وشبوة من المناطق المحادة لمحافظة البيضاء مستفيدة من سيطرتها على المرتفعات الجبلية كما سبق الإشارة.

وكان وزير الإعلام اليمني أعلن مطلع (يوليو)، عن انطلاق عملية عسكرية «النجم الثاقب» لتحرير محافظة البيضاء، وخلال بضعت أيام تمكن الجيش والمقاومة من تحرير مديرية الزاهر القريبة من عاصمة المحافظة، وكما كان التقدم والانتصار سريعا فقد حدث تراجع مفاجئ للجيش وللمقاومة منتصف الشهر ذاته «يوليو»، حيث استطاعت جماعة الحوثي العودة إلى المناطق التي خسرتها خلال العملية العسكرية، بل واسقاط مناطق للمقاومة لأول مرة من بداية انقلابها على السلطة 2014. وقد عزى ذلك التراجع المفاجئ والغامض إلى قطع خطوط امداد قوات الجيش والمقاومة. حيث كشف قائد عسكري في ألوية العمالقة -العقيد حسن فضل بن شيخ الصلاحي-، عن تورط قيادات في المجلس الانتقالي المدعوم إماراتياً بمنع وصول الإمدادات والتعزيزات العسكرية إلى جبهات البيضاء، الأمر الذي أدى إلى تراجع المقاومة هناك بعد تحقيق انتصارات كبيرة[6]. إضافة إلى دفع جماعة الحوثي للحشد للمواجهات في محاولة لعرقلة استعادة القوات الحكومة اليمنية عاصمة المحافظة البيضاء التي لم تكن تفصل القوات عنها سوى بضع كيلومترات، ونتيجة أيضاً لمبالغة تخوفها من العملية العسكرية التي أعلنها وزير الإعلام.

## محافظة شبوة

شكلت محافظة شبوة بموقعها الذي يربط المحافظات الشرقية والجنوبية خلال تولي محمد صالح بن عديو» منصب المحافظ -حتى ديسمبر -2021 محور ارتكاز للحكومة الشرعية وعامل وازن في تنفيذ اتفاق الرياض الموقع مع المجلس الانتقالي، ونموذج ملهم لاستعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وأهمية تفعيلها، حيث أوقفت «شبوة» تمدد مليشيات المجلس الانتقالي من منتصف محافظة أبين واخمدت محاولات تمرد مليشيات الانتقالي في بعض مديريات شبوة، وأيضاً واجهت هجمات مليشيات جماعة الحوثي، إضافة إلى مطالباته المستمرة بخروج القوات الإماراتية من ميناء تصدير الغاز المسال «بلحاف»، والتي كانت الدافع الأبرز للتحالف للضغط على الرئاسة اليمنية لتغييره. رغم تمكن المحافظ «بن عديو» من العمل والانجاز في بيئة معقدة، مزاوجاً بين إعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وإصلاح ما دمرته الحرب وتحسين الخدمات ومشاريع التنمية.

كثيرة هي الحالات التي ضبطت قوات الأمن بـ «شبوة» شحنات اسلحة مهربة بواسطة قوافل مؤن القوات الإماراتية المتنقلة بين محافظة حضرموت وميناء بلحاف بشبوة، أو مهربة بوسائل النقل.

وبعد احتشاد القبائل واقتراب القوات الحكومية من ميناء بلحاف وصلت إلى المنطقة (30 أغسطس) لجنة وساطة سعودية بين سلطة المحافظة والقوات الإماراتية برئاسة قائد قوة الدعم والإسناد لقوات التحالف في اليمن اللواء الركن يوسف الشهراني، وخلصت الوساطة إلى مهلة من شهرين إلى ثلاثة لمغادرة القوات الإماراتية[7] وبانتهاء المدة (25 ديسمبر) صدر قرار تغيير محافظ شبوة محمد صالح بن عديو.

وكانت القوات الإماراتية في (نهاية أكتوبر) أخلت تواجدها العسكري في معسكر «العلم» شرقي مدينة عتق، وسلمته لفصائل موالية لها، فحاصرته القوات الحكومية المعسكر وسيطرة عليه.

ومثل سقوط مديريات (بيحان وعين وعسيلان) المحادة لمحافظتي البيضاء ومأرب خلال فترة محدودة مفاجئة. وعلى الرغم من محاولة محافظ شبوة حينها «محمد صالح بن عديو» تلافي الاختراق من خلاله ذهابه للجبهات والمشاركة في استعادة ترتيب القوات والمناطق التي اسقطت إلا أنه خذل كما بينت الأحداث التالية وجرى توظيف الأحداث ضده

(نوفمبر) وصل عضو مجلس النواب عوض محمد عبدالله العولقي إلى محافظة شبوة، عبر مطار عدن قادما من الإمارات المقيم فيها منذ سنوات، وفور وصوله عمل على تحشيد القبائل ضد محافظ المحافظة محمد صالح بن عديو.

وبعد انتشار تسريبات بوجود ضغوط من التحالف بقيادة السعودية[8] على الرئاسة اليمنية بتغيير المحافظ «بن عديو» على خلفية مطالبته المتكررة بإخلاء منشأة بلحاف الغازية من القوات الإماراتية والبدء في تشغيلها؛ شهدت مدينة «عتق» عاصمة المحافظة تظاهرة شعبية حاشدة رافضة لتغيير المحافظ.

(25 ديسمبر) صدر قرار جمهوري بتعيين عوض محمد عبدالله العولقي محافظاً لشبوة.[9] قوبل القرار باستياء كثير من اليمنيين نتيجة فرض التحالف شخص المحافظ الجديد، وإقالة «بن عديو» رغم ما احدثه من إنجازات ملموسة على صعد التنمية والتأييد الشعبي له.

(27 ديسمبر) وصلت ألوية من قوات العمالقة إلى محافظة شبوة، بهدف المشاركة بتحرير مديريات بيحان وعين وعسيلان من قبضة مليشيات الحوثي وكان في استقبالهم قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية وفيما اتجهت بعض ألوية العمالقة إلى جبهات المواجهة استقرت البعض في ومعسكر العلم ومطار عتق، وقد قامت مليشيا الحوثي باستهداف مطار عتق بصاروخ باليستي أدى إلى سقوط قتلى وجرحى.

من جهته يحاول المجلس الانتقالي استثمار تغيير محافظ شبوة السابق الذي ساهم بإخراج مليشيات الانتقالي من المحافظة، ونقل الانتقالي فصائل من النخبة الشبوانية التابعة له إلى معسكرات بالحاف

وبارشيد وعاصمة المحافظة عتق..

من المرجح أن يكون لتغيير محافظ شبوة محمد صالح بن عديو وشخصية بديله «عوض العولقي» تحولات محورية على الخارطة العسكرية والسياسية وموازين القوى بمحافظة شبوة وبعض المحافظات المجاورة، فإما أن يعمل المحافظ الجديد على تجسيد نموذج للتفاهم والشراكة بين مختلف المكونات، أو أن يحاول يعزز حضور المؤتمر الشعبي العام والتواجد الإماراتي على حساب القوى الداعمة للحكومة اليمنية، وحتى ربما على حساب المجلس الانتقالي الجنوبي المتفائل بالتغيير.

## جبهات الحديدة وتعز الساحل الغربي

خلال اغلب اشهر 2021 حافظت جبهات الحديدة على الهدوء رغم حدوث اشتباكات متقطعة ومحدودة، وفي (10 نوفمبر) حدث تحول كبير تمثل بانسحاب القوات المشتركة[10] بشكل مفاجئ من محيط مدينة الحديدة ومن مساحات كبيرة يزيد طولها عن 100كم، كانت تتمركز فيها حوالي عشرة ألوية بحسب مصدر في القوات المشتركة[11].

وأكدت بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاقية الحديدة (أونمها) انسحاب القوات المشتركة من مدينة الحديدة ومن مديرية الدريهمي وبيت الفقيه وأجزاء من مديرية التحيتا وسيطرة جماعة الحوثي عليها، وما ترتب من تغيرات كبيرة في خطوط التماس في المحافظة[12].

وقد أكدت القوات المشتركة عملية الانسحاب كإعادة تموضع وتأمين القوات والتوسع في مناطق أخرى لم يشملها اتفاق استكهولم، وأنها «اتخذت هذا القرار في ضوء خطة إعادة الانتشار المحددة في اتفاق ستوكهولم. لكن هذه الرواية شابها الكثير من الشكوك خصوصا بعد وضع اسلاك شائكة تفصل خطوط السيطرة وتوقف المعارك لاحقا. وكان مصدر حكومي قال إن الانسحابات تمت بدون علم الحكومة اليمنية، وهو ما جعلها تبدو كنتيجة لتنسيق اماراتي إيراني بحسب مل تم تداوله. من جهتها ذكرت صحيفة العرب المحسوبة على دولة الإمارات، أن قوات طارق صالح تركت الحديدة للتفرغ لحماية شبوة ومأرب[13] ولاحقاً أكد التحالف العربي الانسحابات تمت بعلمه ووفق إعادة الانتشار.

وخلال الأيام التالية للانسحاب، هاجمت القوات المشتركة مديرية «حيس» وسيطرة عليها وأمنة «الخوخة» وتوغلت في مناطق متاخمة لمديريات «الجراحي وجبل رأس» بالحديدة و«مقبنة» بمحافظة تعز، قبل أن تتوقف العمليات العسكرية.

من ناحية أخرى اعتبرت الحكومة اليمنية قرار مجلس الأمن الدولي، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق «استوكهولم» لسنة إضافية، بأنه تمديدا للفشل. وفي ديسمبر عين الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش» (ضابط إيرلندي متقاعد) رئيس لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق «استوكهولم».

## جبهات تعز

تركزت المواجهات العسكرية بين الجيش اليمني ومليشيا جماعة الحوثي في المناطق الريفية لمحافظة تعز، وفي خطوط التماس التي تفصل بين المقاتلين بالمدينة عاصمة المحافظة.

مطلع مارس نفذ الجيش اليمني عملية واسعة في محافظة تعز، عدت دعما وتخفيفا عن جبهة مأرب؛ استهدفت مواقع لجماعة الحوثيين في مديريات مَقبنة وجبل حَبشي والمَعافِر غرب تعز، أعلن خلالها السيطرة على جبال الزهيب وغباري وعلقة والدرب والممطار الاستراتيجية، ومنطقتي الكدحة والطُوير وقرى الغليل والسحيحة ودرخاف والعنصاب والمنبهة والمدهافة والمنظافة والرحبة وغيرها في ريف تعز الغربي.[14] وقد اسفرت خسائر مليشيا الحوثي من 12–18 مارس (112 قتيل و158 جريح)[15].

(مارس) دعت السلطة المحلية بتعز، القوات المرابطة في الساحل للمشاركة في استكمال تحرير المحافظة وفك حصار ميليشيات الحوثي المدعومة من إيران.

مطلع (مايو) اندلعت مواجهات عنيفة بالتزامن بين قوات الجيش اليمني ومليشيا الحوثي في جبهتي مقبنة، والصلو بالريف الغربي والجنوبي للمحافظة». و«اندلعت المواجهات إثر تنفيذ الحوثيين هجمات على مواقع الجيش في الجبهتين، غير أنه تم صدها من الجيش». ووفق بيان للجيش، فقد قتل وأصيب «68 حوثيا» في هذه المواجهات، دون مزيد تفصيل أو ذكر لحجم خسائر القوات الحكومية[16].

(7 مايو) وفي سابقة تعد الأولى في التواصل المباشر بين قيادات السلطة المحلية والعسكرية بمحافظة تعز والمقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح؛ زار المحافظ، نبيل شمسان، برفقة مسؤولين مديرية المخا، غربي المحافظة. ورافق المحافظ قادة عسكريين في محور تعز العسكري، أبرزهم أركان حرب المحور العميد عبدالعزيز المجيدي، وقائد اللواء الخامس حماية رئاسية عدنان رزيق، بالإضافة إلى وكيل المحافظة عارف جامل، وعدد من مدراء المكاتب التنفيذية في المحافظة[17]. وقد أسفر التواصل بين الطرفين على التخفيف من مستوى الشكوك المتبادلة بين الطرفين وساهمت في بعض التنسيق لمسرح القوات والدعوة لتخصيص جبهات خاصة للقوات المشتركة في أجزاء من محافظة تعز.

(أكتوبر) تجددت المواجهات في الربيعي ووادي حذران بمديرية التعزية وجبهة العنين بمديرية جبل جبشي، واسفرت عن العشرات بين قتيل وجريح.

كما جرت في «تعز» مواجهات متعددة بين الجيش اليمني وكذلك القوات المشتركة في ساحل تعز –الساحل الغربي– والمليشيات الحوثية، تمكنت تلك القوات من استعادة السيطرة على العديد من المناطق من المليشيات الحوثية.

في (23 أكتوبر) اغتال مسلحون مجهولون، «ضياء الحق الأهدل» القيادي في التجمع اليمني للإصلاح

بمحافظة تعز عقب خروجه من منزله، في شارع جمال، حيث أطلق مسلحا مجهولا وابلا من الرصاص وأرداه قتيلا على الفور[18].

## محافظات: حضرموت، المهرة، وجزر أرخبيل سقطرى

رغم بعد هذه المحافظات عن الحرب الجارية بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي الانقلابية، إلا أنها تمثل صراعاً آخر، يتداخل فيه المحلي مع الإقليمي، الاقتصادي مع الأمني السياسي. ووفقا لتطورات أحداث 2021 يتوقع خلال الأشهر القادمة أن تزداد محاولات المجلس الانتقالي وداعميه اقلاق الاستقرار في محافظتي حضرموت والمهرة، ونقل الصراع إليها، ما لم يتم التوصل إلى اتفاق أو حسم الصراع فيها. أما محافظة أرخبيل سقطرى فقد تمكن استقر حتى اللحظة وجود المجلس الانتقالي والامارات والسعودية.

وتقع المحافظات الثلاث من الناحية العسكرية، ضمن نطاق المنطقتين العسكرية الأولى والثانية من سبع مناطق تشكل مسرح العمليات في اليمن، فالأولى مقرها مدينة «سيئون» ونطاقها (وادي حضرموت والصحراء)، وتعد المنطقة الوحيدة التي حافظت على مؤسساتها كما كانت قبل الحرب، ومقر المنطقة الثانية مدينة «المكلا» ونطاقها (حضرموت الساحل والمهرة وجز أرخبيل سقطرى).

تعد «حضرموت» الغنية بالموارد، أكبر المحافظات اليمنية من حيث المساحة، فبينما تركزت دوافع الاحتجاجات في أغلب أشهر 2021 على تدهور الخدمات وسعر العملة وارتفاع أسعار المشتقات النفطية والمطالبات بتغيير «فرج البحسني» المحافظ و-قائد المنطقة العسكرية الثانية؛ تصاعدت محاولات عسكرة الاحتجاجات من قبل المجلس الانتقالي وداعميه الاقليميين خاصة في (نوفمبر وديسمبر)، إضافة إلى تشكيل مكونات جديدة لمنافسات المكونات المرجعية.

في (3 فبراير) طالبت مرجعية حلف قبائل حضرموت الوادي والصحراء، (تكتل يضم كبرى القبائل)، من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، بسرعة إعلان إقليم حضرموت.

(8 سبتمبر) قائد المنطقة العسكرية الأولى اللواء الركن صالح طيمس «المنطقة العسكرية الأولى والوحدات الأمنية ستظل عند مستوى ثقة القيادة السياسية والعسكرية كالصخرة التي تتحطم عليها كل المؤامرات». وقال «سندافع عن اليمن الاتحادي وسنبذل أغلى ما نملك وهي دماءنا للحفاظ على الاستقرار في وادي وصحراء حضرموت»، وفقا لما أوردته وكالة «سبأ» الرسمية[19].

(أغسطس) مقتل ثلاثة من ضباط وزارة الداخلية بتفجير عبوة ناسفة في مديرية سيئون بوادي حضرموت

(12 أكتوبر) قوات أمريكية تنتشر وسط مدينة «غيل باوزير» مصحوبة بمدرعات وكلاب تفتيش

بوليسيَّة، وقامت بنصب حواجز أمنيَّة ونقاط تفتيش حول مستشفى المدينة.

(17 أكتوبر) محافظ حضرموت يعلن القبض على خلية إرهابية مكونة من 5 أفراد، كانت تخطط لتدمير البنك المركزي، ومقر الأمن والشرطة، ومعسكرات الجيش، ومقر السلطة المحلية.

(15 ديسمبر) انعقاد مؤتمر علماء ودعاة ومشايخ ووجهاء قبائل محافظات «حضرموت والمهرة وشبوة وسقطرى»، بمدينة سيئون تحت شعار «معا صفا واحدا ضد المليشيات الحوثية الانقلابية للوقوف على الأوضاع المعيشية والاقتصادية». وأكد المجتمعون على ضرورة التصدي لمشروع الحوثي وفكره.

(ديسمبر) تدشين اللهبة الحضرمية، وقد استمرت مطالبها بالتغيير التصعيدي ومحاولة توظيف المجلس الانتقالي المدعوم اماراتيا لحالة الاستياء من ضعف الخدمات وأداء السلطة المحلية، لأهدافه السياسية، حيث تفاوتت المطالب في البداية بتحسين الأوضاع المعيشية ومن ثم بأحقية حضرموت بثرواتها وحصولها على 80% من عائدات مبيعات النفط بدلاً عن 20% المعمول بها، وتم عسكرت الاحتجاجات وإقامة النقاط المسلحة بهدف التحكم بالطرق ووقف مرور شاحنات الوقود والبضائع في اتجاه المحافظات الشمالية. وشمل التصعيد من وادي حضرموت -حقول النفط- حتى ساحل حضرموت وموانئ تصدير النفط.

## محافظة المهرة

استمر التوتر في محافظة المهرة بين قبائل المهرة الرافضة لتواجد القوات السعودية فيها، وكذلك للتواجد المسلح للمجلس الانتقالي. وترددت اخبار خلال السنوات الماضية عن استخدام المهرة كممر لتهريب السلاح إلى جماعة الحوثي. و(31 يوليو) زار رئيس مجلس النواب «سلطان البركاني» المهرة ومعه «محسن باصرة» نائب رئيس المجلس، وكان يعتقد أن الهدف ترتيب لعودة انعقاد جلسات مجلس النواب وهو ما لم يتم.

(7 أغسطس) وصلت قوات بريطانية جديدة إلى المهرة قوامها 40 جندياً مدعمين بوحدة حرب إلكترونية تحت ذريعة تعقب عناصر موالية لإيران يعتقد أنها وراء الهجوم الذي تم (30 يوليو) ضد ناقلة نفط تبع الاحتلال الإسرائيلي في خليج عمان وتسببت في مقتل اثنين من الطاقم أحدهما بريطاني بحسب تقرير لصحيفة «ديلي إكسبرس » البريطانية.

مطلع (ديسمبر) ظهرت معلومات جديدة عبر موقع « انتليجنس » الاستخباري الفرنسي، كشفت عن حضور إسرائيلي في المهرة إلى جانب كل من السعودية، والإمارات وأميركا وبريطانيا.[20]

## ثانياً: التطورات السياسية

شهد 2021 العديد من التطورات السياسية ومحاولات وقف الحرب وتنشيط المفاوضات السياسية إلى أنها لم تحرز أي تقدم.

عادة ما وضعت دول التحالف الحكومة الشرعية والرئيس عبدربه منصور هادي في مواقف صعبة مكشوفة أمام الشعب اليمني، سواء على المستوى العسكري أو السياسي، حيث تتأزم الأوضاع وتبدو الحكومة بلا حيلة، وأخرى يقوم التحالف بخطوات مفاجئة للحكومة دون أن يكون لها دور وربما مجرد العلم المسبق، سواء في إعلانات الهدن العسكرية والمبادرات السياسية كالمبادرة السعودية أو الإعلان عن تشكيلات عسكرية في الجيش اليمني كما حدث من قبل ناطق التحالف تركي المالكي عندما اعلن عن قوات اليمن السعيد ودمج قوات العمالقة بالجيش اليمني وغيرها.

في مطلع العام جرى تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية من قبل الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ومن ثم ألغي التصنيف بعد تولي الرئيس جو بايدن مهامه، الذي أوقف دعم بلاده للحرب ومارس الضغوط لوقفها، كما قدمت السعودية مبادرة لوقف الحرب، وجرى تعيين مبعوث أممي جديد.

وفي حين تراجع التنسيق بين الأحزاب المؤيدة للشرعية، وفشل اعلان جبهة الإنقاذ الوطني، تأسس مكتب سياسي للمقاومة الوطنية، وبدا التنسيق مع المجلس الانتقالي الجنوبي، فيما استمر حزب التجمع اليمني للإصلاح في خطه السياسي المساند لمؤسسات الدولة اليمنية وعلاقاتها بدول التحالف وقضايا الصراع.

تكررت المطالبات بعودة مسؤولي مؤسسات الدولة إلى داخل اليمن، وتعرض أدائهم ودور التحالف بقيادة السعودية لانتقادات شعبية ومن بعض المسؤولين، وصلت حد المطالبة بوقف الحرب وإعلان فشل التحالف، وفي (1 نوفمبر) عبرت الأحزاب والقوى السياسية في محافظة مارب في بيان مشترك، عن استيائها من «خذلان الحكومة الشرعية» للمحافظة وهي تخوض حرباً مصيرية، واستغرابها الشديد «لأداء التحالف العربي ولسوء إدارته للمهمة التي أنيطت به»[21].

## رئيس الجمهورية ونائبه

اقتصرت مهام رئيس الجمهورية ونائبة المقيمين في العاصمة السعودية الرياض، على المهام البروتوكولية، المتمثلة بإصدار القرارات واستقبال الوفود والاتصالات من وقت لآخر بالمسؤولين المتواجدين داخل اليمن.

في (15 يناير) أصدر الرئيس عبدربه منصور هادي قراراً جمهوريا قضى بتعيين الدكتور أحمد عبيد

بن دغر رئيساً لمجلس الشورى، وعبدالله محمد أبو الغيث نائباً، والمهندس وحي جعفر أمان نائباً أيضا لرئيس مجلس الشورى. وكذلك أصدر رئيس الجمهورية قرارا عين «أحمد صالح الموساي» نائبا العام. وقد رفض المجلس الانتقالي الجنوبي قرارات التعيين لرئيس مجلس الشورى واعتبر المتحدث باسم الانتقالي، «علي الكثيري»، إن القرارات تعد تصعيدا خطيرا، وخروجا واضحا عما تم التوافق عليه في اتفاق الرياض، وفق تعبيره.

وفي ديسمبر، الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، سلم – في مقر إقامته بالرياض- السفير السعودي لدى اليمن، رسالة لولي عهد السعودية، الأمير محمد بن سلمان، وبعدها بأيام استقبل نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خال بن سلمان، وتناول اللقاء تقديم السعودية وديعة مالية للحكومة اليمنية، ومطالبة سعودية بتغيير محافظ شبوة محمد صالح بن عديو، وتعيين عضو مجلس النواب «عوض العولقي» المقيم في الامارات بديلاً له.

كما صدر القرار الجمهوري رقم (14) لسنة 2021م، بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني[22].

احمد بن احمد غالب المعبقي محافظ للبنك المركزي اليمني رئيساً.

أ. د. محمد عمر باناجة نائب محافظ البنك المركزي اليمني نائباً للرئيس.

إضافة إلى تعيين خمسة أعضاء. ووكيل لقطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي اليمني، وكذلك تعيين نائباً لوزير المالية.

من ناحية أخرى زار الفريق علي محسن الأحمر نائب رئيس الجمهورية، دولة قطر وحضر افتتاح كأس العرب والتقى الأمير تميم بن حمد آل ثاني، وبحثا التطورات في اليمن.

## مجلس الوزراء

في 30 ديسمبر 2020 استهدفت الطائرة التي تقل الحكومة اليمنية[23] أثناء هبوطها في مطار عدن بعدة صواريخ كادت تودي بأعضاء الحكومة، وقد خلف القصف عدد من القتلى والجرحى. واتهمت الحكومة اليمنية جماعة الحوثي، ورغم الادانات الدولية للحادثة ولجان التحقيق لم يتم اتخاذ إي إجراءات عقابية.

وعلى الرغم من رفع الحكومة شعار «التعافي» خلال 2021 إلا أنها لم تقدم موازنة عامة.

في 7 مارس، أعلنت الحكومة اليمنية، استئناف العلاقات بين اليمن ودولة قطر، بعد قطيعة استمرت أربع سنوات منذ الأزمة الخليجية منتصف عام 2017.

في (16 مارس) اقتحم متظاهرون مدنيون وعسكريون بعد مكوث الحكومة وبدء تفعيل حضورها في

العاصمة المؤقتة «عدن» حرضت قيادات ووسائل إعلام المجلس الانتقالي على وجود الحكومة ونظمت احتجاجات وصلت إلى اقتحام مقر الحكومة بقصر «المعاشيق» الرئاسي.

في 4 مايو/ أيار 2021، زار رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك محافظة مأرب والتقى وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان وعدد من المسؤولين العسكريين والأمنين ومحافظ مأرب، وتعد الزيارة النادرة له في 2021.

خلال تواجد الحكومة بالعاصمة المؤقتة «عدن» استمرت اجتماعاتها المباشرة باستثناء وزيري الدفاع والداخلية اللذين لم يحضرا حتى اجتماع واحد مباشر، وإنما عن بعد بواسطة تقنية الدائرة التلفزيونية، لأسباب تتعلق بعدم سيطرتهما على الأجهزة الأمنية والعسكرية بـ «عدن» ولا يمكن فصلها عن اعتراضات المجلس الانتقالي على شخصيهما وخشية من تفعيل دور الوزارتين -الدفاع والداخلية-.

ومن جهة أخرى حافظت كتلة المجلس الانتقالي في الحكومة على بقائها ومزاولة مهامها في حين كان بقية الوزراء ورئيس المجلس يضطرون لمغادرة العاصمة المؤقتة «عدن» جراء تصعيد الانتقالي ضدهم.

وفي المجمل يمكن القول بوجود انسجام إلى حد ما بين أعضاء الحكومة بما فيهم كتلة المجلس الانتقالي باستثناء بعض الاعتراضات والبيانات المحدودة من قبل كتلة الانتقالي، ويبدوا الانسجام نتيجة لعلاقة رئيس مجلس الوزراء معين عبدالملك بدول التحالف والحرص على عدم اثارة الإشكالات فيما بين أعضاء الحكومة أو مع أي من الدول التي تتهم بعرقلة تفعيل دور الحكومة ومواردها الاقتصادية خصوصا الامارات العربية المتحدة التي تتهم أيضاً بدعم المجلس الانتقالي ومليشيات مسلحة أخرى.

استمرت مشكلة انقطاع الرواتب للعسكريين والمدنيين ولأشهر طويلة، وفي الأشهر الأخير من 2021 حاولت الحكومة العمل على تحسين أداء مهامها وخاصة في المجال الاقتصادي واجراء بعض التغييرات وضبط الأسعار واليات استيراد النفط، كما سيوضح في المحور الاقتصادي.

## مجلسي النواب

على مدى عام 2021 فشل مجلس النواب في عودة انعقاد جلساته، وممارسة مهامه، واقتصرت أنشطة المجلس على اجتماعات محدودة لهيئة رئاسة المجلس وإصدار البيانات واجراء بعض اللقاءات وتمثيل المجلس في الفعاليات الدولية، وتكررت البيانات الجماعية الموقعة من أعضاء مجلس النواب حول القضايا والمستجدات، وكذلك مذكرات بعض النواب لاستدعاء واستجواب رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء، ولم تستطع تلك البيانات أن تحقق مطالباتها.. مثل: تقديم 16 عضوا من أعضاء مجلس النواب استجواب لرئيس الحكومة اليمنية، الدكتور معين عبدالملك، بشأن تدهور سعر العملة والآثار المترتبة عليها في زيادة الأسعار، واستجواب سابق حول بناء الامارات قاعدة عسكرية في جزيرة ميون.

من جهتها جماعة الحوثي واصلت إجراءاتها الانقلابية بحق أعضاء مجلس النواب الرافضين لانقلابها والمؤيدين للحكومة الشرعية، حيث فصلت الجماعة (3 ابريل 2021) عبر من تبقى من نواب مجلس النواب بصنعاء (44 نائباً) بتهمة تأييد عمليات التحالف العربي، وفي (10 يوليو 2021) أسقطت عضوية 39 نائباً، وسبق ذلك إجراء مماثل (5ديسمبر 2020)، طال 11 من أعضاء المجلس البالغ قوامه 301 عضو.[24]

ووقّع عدد من أعضاء مجلس النواب في شباط/ فبراير 2021، منهم أعضاء شاركوا في احتجاجات 2011، عريضة تطالب مجلس الأمن الدولي بإلغاء العقوبات المفروضة على الرئيس السابق علي عبدالله صالح وابنه أحمد السفير السابق في الإمارات والمقيم فيها حاليا.[25]

## المبادرات السياسية المحلية

شهد عام 2021 عدد من المبادرات السياسية المحلية بدوافع متعددة، نظراً لطول سنوات الحرب وغياب أفق حسم الصراع، إلى تفعيل أداء مؤسسات الدول اليمنية وتصحيح أداء التحالف بما يحقق أهدافه المعلنة المتمثلة بإنهاء الانقلاب والمحافظة على كيان وسيادة الدولة اليمنية تمثلت في تأسيس بعض الكيانات وفشل التوافق على أخرى، والإعلان عن تنسيق مشترك بين بعض المكونات والاحتجاجات

منها إعلان تأسيس المكتب السياسي للمقاومة الوطنية ومحاولة تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني إضافة إلى بعض التكتلات التي جرى الإعلان عنها في خارج اليمن.

ومن جهة أخرى صدر بيان مشترك (30 نوفمبر) عن رئيس مجلس الشورى، أحمد بن دغر – بصفته رئيس حكومة سابق وأمين عام المؤتمر–، ونائب رئيس مجلس النواب، عبدالعزيز جباري، بعنوان «دعوة للإنقاذ الوطني»، تضمن البيان المؤشرات السلبية التي انتهت إليها محاولة استعادة الدولة يمنيًا وعربيًا، نحن أمام وطن ممزق، ينزف دمًا، وطن دمرته الحرب، وهي تكاد أن تقسمه إلى دول ومجتمعات، وتصنع في قلبه هويات على حساب الهوية الوطنية اليمنية الواحدة،، أن السياسات التي قادت المعركة مع الحوثيين، قد ذهبت باليمن إلى أهداف مختلفة عن تلك التي أعلنت عنها عاصفة الحزم. واعتبر البيان أن الخيار العسكري انتهى، ودعا إلى وقف فوري للحرب، وإجراء حوار عاجل بين المكونات اليمنية بإشراف الأمم المتحدة.[26]

وكان الشيخ حميد الأحمر (17 فبراير) حمل التحالف مسؤولية الانحرافات التي شهدتها الحرب في اليمن طيلة السنوات الست بوعي منه، باعتباره الذي يدير الحرب، معتبراً الشرعية مجرد واجهة، ولكنّها تتحمل مسؤولية عدم مقاومة هذا الانحراف[27].

ويحرص كل من المكتب السياسي للمقاومة الوطنية والمجلس الانتقالي الجنوبي في خطابهم الإعلامي وبياناتهم على المبالغة في تقديم مكوناتهم كحلفاء لدول التحالف –السعودية والإمارات– ويمكن اعتبار

انسحاب ألوية المقاومة الوطني -ضمن القوات المشتركة- من محيط مدينة الحديدة رغم التضحيات التي قدمتها والاستعداد للانتقال إلى شبوة كأثبات على التجاوب مع سياسات التحالف.

تقارب المجلس الانتقالي الجنوبي مع المقاومة الوطنية يعتمد بدرجة رئيسية على دور الامارات التي تدعم الطرفين ووجود بعض المصالح المؤقتة في التقارب والتي تتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للطرفين وتحديداً حول الوحدة اليمنية، ولذلك فإن تثبيت تواجد المقاومة الوطنية في بعض المحافظات الجنوبية واستعادة تفعيل دور حزب المؤتمر الشعبي العام في المحافظات الجنوبية قد تشكل محطة فراق بين الطرفين، وستكون محافظة شبوة مؤشر على طبيعة العلاقة الثنائية.

## المكتب السياسي للمقاومة الوطنية

في (25 مارس) أعلن عن تأسيس المكتب السياسي[28] للمقاومة الوطنية، كحامل سياسي لقوات المقاومة الوطنية التي يقودها العميد طارق صالح -ابن شقيق الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح- وتزامن اشهار المكتب السياسي مع تصاعد هجمات مليشيا جماعة الحوثي على مأرب وفي سياق التحضيرات لمفاوضات التسوية السياسية، وربما المشاركة في الحكومة مقابل دعوات دمج قوات المقاومة الوطنية -حراس الجمهورية- في الجيش اليمني ، وقد اثار تأسيس المكتب السياسي وتواصل رئيسه مع المبعوث الأممي والسفراء المعتمدين لدى اليمن، مخاوف المكونات السياسية الداعمة للحكومة اليمنية، من تحول المكتب السياسي إلى قوة منافسة على غرار المجلس الانتقالي الجنوبي ضمن استراتيجية الإمارات.

ومن جهة أخرى تباينت مواقف منتسبي حزب المؤتمر الشعبي العام تجاه المكتب السياسي، فبينما رأى فيه البعض جناح عسكري يحافظ على مصالح الحزب، رأى آخرون أن المكتب السياسي يبقي مصير حزب المؤتمر بأسرة الرئيس السابق علي عبدالله صالح، بل أعتبر البعض المكتب تصدير لرئيسه طارق على حساب نجل ابن الرئيس السابق أحمد علي عبدالله صالح.

وفي المجمل فإعلان المكتب السياسي للمقاومة الوطنية يأتي ضمن مقاربات التسوية السياسية التي تحاول البناء على موازين الفصائل المسلحة المحلية ومصالح القوى الإقليمية.

## المجلس الانتقالي الجنوبي

خلال 2021 عمل المجلس الانتقالي على عدد من المسارات بهدف تثبيت مكاسبه خاصة مشاركته في الحكومة، وتعزيز سيطرة رئيسه عيدروس الزبيدي على فصائله المسلحة ومحاولة التحكم بالصراعات المناطقية التي تعاني منها قياداته، فبينما وظف المجلس الانتقالي مشاركته في الحكومة على تسويق

ذاته وشرعنة استغلاله للإمكانيات، استمر بخطاب التحريض والتصعيد تجاه والقوى السياسية التي يراها تقف حاجز امام تحقيق مشروعه الانفصالي وأبرزها حزب التجمع اليمني للإصلاح وحرض على الحكومة وبقاءها في العاصمة المؤقتة عدن، وتوج التحريض بدفع متظاهرين مدنيون وعسكريون[29] موالون له (16 مارس) لاقتحام مقر الحكومة وسكن أعضاءها أيضاً بقصر المعاشيق الرئاسي، تحت لافتة المطالبة بتحسين الخدمات المتدهورة وصرف المرتبات، وهو ما أجبر رئيس الحكومة والوزراء غير المنتمين للانتقالي على مغادرة عدن، وبقاء وزراء الانتقالي فيها..

ومن جهة أخرى استمر المجلس الانتقالي في اجراءاته الأحادية في مخالفة لاتفاق الرياض، ومنها أصدر رئيس المجلس، عيدروس قاسم الزبيدي، سلسلة من قرارات التعيين لقيادات جديدة للحزام الأمني وألوية الدعم والإسناد المفترض دمجهم بوزارة الداخلية، كما عين ممثلين للمجلس في الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا وأثيوبيا والكويت، إضافة إلى تشكيل المجلس الانتقالي فريقا للحوار مع المكونات الجنوبية في الخارج.

كما اقتحمت فصائل المجلس الانتقالي مقر وكالة الأنباء اليمنية الحكومية «سبأ» في «عدن» وغيرت اسمها إلى «وكالة أنباء عدن».

وعلى الرغم من أن خطوات الانتقالي التصعيدية قوبلت بالرفض من قب الحكومة اليمنية والسعودية والولايات المتحدة وأخرى إلا أنه لم يتم إلغاؤها.

المسار الثالث الذي عمل عليه الانتقالي محاولة جر المحافظات الشرقية حضرموت والمهرة إلى الصراع، تحت ذرائع اخراج قوات الجيش اليمني باعتبارها قوات شمالية، وكذلك احقية تلك المحافظات بمواردها الاقتصادية، والتحول الأبرز عسكرة الاحتجاجات وإقامة النقاط المسلحة، ومع الإقرار بوجود مطالب موضوعية للمواطنين في المحافظتين إلا أن الانتقالي سعى لاستغلالها والتحريض ضد مواطني المحافظتين المنتمين لتيارات سياسية واجتماعية تحظى بحضور قوي وتعارض اجندة الانتقالي.

## التطبيع

من جهة أخرى أبدى المجلس الانتقالي الجنوبي عن استعداه للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث صرح رئيس المجلس «عيدروس الزبيدي» خلال لقاء مع تلفزيون روسيا اليوم، أنه من الممكن تطبيع العلاقات مع إسرائيل30 وقد أعلن المجلس الانتقالي تأييده لإعلان بعض الدول العربية وفي مقدمتها دولة الامارات الداعمة له؛ تطبيع علاقتها مع الاحتلال الإسرائيلي.

## جماعة الحوثي الانقلابية

على مدى 2021 ماطلت جماعة الحوثي في التعامل مع مبادرات التسوية السياسية على أمل ان تتمكن من السيطرة على محافظة «مأرب»، وهو ما لم يتحقق لها.

سخرت مجهودها في حشد المقاتلين للجبهات وتعزيز سيطرتها على المناطق التي تحت قبضتها من خلال القبضة الأمنية ودورات التعبئة الثقافية ووظفت مناسباتها الخاصة وحتى الدينية والوطنية لغسيل أدمغة موظفي الدولة والمواطنين والطلاب، وكذلك تواصلها مع بعض مشائخ السلفية من خلال استغلال تصريحاتهم وظهورهم مع قادتها.

وكشف تقرير لمركز صنعاء للدراسات عن أن جماعة الحوثي أفرجت عن أكثر من نصف عدد معتقلي تنظيم القاعدة في صفقات تبادل أُبرمت منذ عام 2016. ووفقًا لأحد المصادر المقربة من تنظيم القاعدة، قد تبلغ النسبة 70%، وتجري محادثات لإطلاق سراح المتبقين. أُطلق سراح معظم كبار عناصر التنظيم، ويبدو أن المتبقين من الشخصيات الأدنى رتبة في التسلسل القيادي للتنظيم[31].

فريق الخبراء الدوليين كشف عن تحصيل الحوثيين لأكثر من مليار و800 مليون دولار، بما يعادل أكثر من ترليون ريال يمني (الدولار يساوي 600 ريال بمناطق سيطرة الحوثيين)، معظمها من تحصيل الإيرادات الضريبة ومن موارد أخرى، وهذه كانت مخصصة لدفع رواتب الموظفين المتوقفة منذ سبتمبر 2016.[32]

وفي إبريل 2021 اتهمت الحكومة اليمنية، جماعة الحوثي بـ«الاستيلاء» على 70 مليار ريال يمني (ما يقرب من 90 مليون دولار) من إيرادات الوقود الداخل إلى ميناء الحديدة، واعترف الحوثيون بذلك والتي كانت مخصصة من أجل صرف رواتب الموظفين في مناطق سيطرة الحوثيين، وفقا لاتفاق ستوكهولم ديسمبر 2018.[33]

والتحول الأبرز خلال 2021 هو بروز الدور الإيراني المؤثر على جماعة الحوثي بواسطة المبعوث الإيراني «حسن ايرلو» الذي كثرت زياراته العلنية للمؤسسات الحكومية بصنعاء، والاخبار المتداولة عن وجود قتلى إيرانيين ومقاتلي حزب الله اللبناني، وهو ما اعتبر ضربة للخطاب الإعلامي عن السيادة واستقلال القرار الوطني الذي تتهم به الحكومة الشرعية. ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقد جاهرت قياداتها كـ «يوسف الفيشي» بضرورة الاشتراك العلني لمحور المقاومة في معركتهم ضد الحكومتين اليمنية والسعودية. وقد أثرت الخسائر التي تكبدتها المليشيات الحوثية على قدرتها في الحشد للجبهات في ظل إحجام المواطنين عن المشاركة.

من ناحية أخرى تصاعدت مؤشرات صراعات القيادات الحوثية بين «أحمد حامد» مدير مكتب رئاسة المجلس السياسي الأعلى -توازي مؤسسة الرئاسة- وعدد من القيادات بينهم «مهدي المشاط» رئيس المجلس السياسي الأعلى، ووزراء ومسؤولون في «المؤسسات الإيرادية» (المؤسسات الرسمية الخاضعة

لسيطرة الحوثيين التي تتحصل منها على إيرادات)؛ و «محمد علي الحوثي» القيادي الحوثي النافذ وأحد أقارب «عبدالملك الحوثي»، و «عبدالكريم الحوثي» عمّ عبدالملك الحوثي ووزير الداخلية في إدارة الحوثيين (غير المعترف بها) وأحد أبرز القيادات التي ظلت تدير الجماعة ومناطق سيطرة الجماعة منذ 2014م.، و«يحي الحوثي» شقيق زعيم الجماعة ووزير التعليم في إدارة الحوثيين، و«عبدالخالق الحوثي» شقيق زعيم الجماعة وأحد أبرز القادة العسكريين والمشمول بقرار عقوبات من مجلس الأمن الدولي[34].

وكان وزير الإعلام في الحكومة اليمنية صرح (25 مايو)، بمقتل أحد قيادات حزب الله اللبناني خلال المعارك في محافظة مأرب، بغارة جوية شنّها طيران التحالف العربي.

من جهة أخرى كما تعمدت جماعة الحوثي سياسة الترهيب والتعذيب للمعارضين لها، كللتها بإعدام عشرة من أبناء تهامة في ميدان التحرير بصنعاء؛ بتهمة المشاركة بقتل صالح الصماد رئيس المجلس السياسي، وقد قوبلت الاعدامات بحملات رفض واستنكار كثير من شرائح المجتمع اليمني.

وخلال عام 2021 اعترفت مليشيات جماعة الحوثي بمقتل الالاف خلال المواجهات في محافظة مارب بينهم العشرات من الذين ينتحلون رتب عسكرية عليا، وكمؤشر فقد اعترفت جماعة الحوثي في محافظة ذمار تقر بمقتل (4) آلاف من عناصرها في المعارك ضد القوات الحكومية، خلال العام الجاري (2021م)، و(9) ألف مسلح، قتلوا منذ بداية الحرب من المحافظة ذاتها، فيما عدد القتلى للجماعة، وصل خلال هذا العام إلى 14.700.

## ثالثاً: التطورات الاقتصادية

بلغ عدد سكان اليمن 30.4 مليون نسمة في عام 2021، يعيش أغلبهم في المناطق الريفية، حيث بلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية 38.5%، ويبلغ معدل نمو الناتج المحلي السنوي 1%، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد اليمني بنسبة 2% خلال 2021 مقارنة بنسبة 8.5% في 2020.[35]

ويعيش أكثر من نصف السكان باليمن على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم، ووفق تقديرات الأمم المتحدة فأن 24.3 مليون شخص في عام 2021 كانوا معرضين لخطر الجوع والمرض، منهم ما يقرب من 14.4 مليون بحاجة ماسة للمساعدة، ويتفاقم الفقر في اليمن ويؤثر على ثلاثة ارباع السكان.[36]

وقد تسارعت وتيرة التضخم في 2021، حيث زاد متوسط تكلفة الاعاشة الدنيا في يونيو/ حزيران بنسبة 52% في مناطق سيطرة الحكومة (جنوب) و19% في مناطق سيطرة الحوثيين (شمال)، وتشير التقديرات ان التضخم في 2021 معدله بنحو 45% مقارنة بمعدل 35% في 2020.[37]

### ارتفاع الأسعار

في ديسمبر 2020 ارتفع سعر الدقيق 32%، وفي مارس 2021 ارتفع بنحو 25.5%، وارتفعت أسعار زيت الطبخ بنسبة متزايدة لتصل إلى زيادة في مايو 2021 بنسبة 31.4%.[38] وارتفع سعر تكلفة السلة الغذائية (شخص/ شهر) من 5،993 ريال في يونيو 2020 إلى 7،457 ريال في مايو 2021، وهذا يعني ان تكلفة الحد الأدنى للسلة الغذائية لأسرة مكونة من 7 أفراد ازداد من 41،950 ريال في يونيو 2020 بنسبة 12.6% مقارنة من نفس الشهر عام 2019، لتصل الى 52.199 ريال في مايو 2021، بزيادة بلغت نحو 29.6%.

وقد اتسم الوضع الاقتصادي في اليمن 2021 بالكارثي على كافة المستويات، فمنذ أواخر عام 2019 انقسمت السياسية النقدية في اليمن إلى بنكين، بعد نقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة «عدن»، فيما استمرت جماعة الحوثي الانقلابية تدير البنك المركزي بصنعاء، وزاد من مضاعفة تداعيت الانقسام الاقتصادي؛ انهيار سعر العملة الوطنية «الريال»، فقد ووصول الدولار الواحد إلى 1.700 ريال يمني في شهر ديسمبر في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية ، وارتفعت نسبة عمولة التحويل إلى 120%.

في الوقت نفسه لا زال الاقتصاد اليمني يعاني من تأثيرات جائحة كورنا كوفيد19، والحرب المستمرة منذ سبع سنوات، فانخفض تدفق التحويلات من العمالة اليمنية في الخارج، وارتفعت أسعار المواد الغذائية عالمياً

وعلى وقع انهيار سعر الريال وارتفاع الأسعار وخروج مظاهرات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية، حمل الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي السفير السعودي لدى اليمن رسالة لولي

العهد السعودي محمد بن سلمان حول معالجات عاجلة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، لم تسفر تلمس نتائج عنها حتى نهاية 2021.

بدورها الحكومة اتخذت والبنك المركزي سلسلة من الإجراءات خلال العام 2021، أبرزها:

– أواخر يوليو أعلن البنك المركزي اليمني، قرارات لمعالجة التشوهات السعرية بالعملة الوطنية، ومنها ضخ العملة المحلية فئة الألف ريال ذات الحجم الكبير إلى السوق، اتخاذ إجراءات منظمة لخفض حجم المعروض النقدي وابقاءه في المستويات المقبولة والمتوافقة كمياً مع حاجة السوق له.[39]

– إشهار الاجتماع التأسيسي لشركة الشبكة الموحدة للأموال كشركة مساهم يمنية مقفلة، تحت إشراف البنك المركزي اليمني، وتضم 47 مؤسس من مُلاك شركات الصرافة المرخصة، وتهدف إلى القضاء على عمليات التحويل غير القانونية التي تتم عبر الشبكات والمضاربات غير المشروعة[40].

– في 26 يوليو، قررت الحكومة اليمنية رفع سعر الدولار الجمركي للسلع المستوردة بنسبة 100%، باستثناء سلع أساسية، مثل الدقيق والسكر وزيت الطهي والوقود والقمح والأرز والحليب والأدوية، وقوبل القرار برفض من قبل الغرفة التجارية والصناعية في العاصمة المؤقتة عدن.[41]

– في 10 نوفمبر، بدأ البنك المركزي المزادات لبيع وشراء العملات الأجنبية بشكل أسبوعي، بهدف مواجهة اضطرابات آليات العمل بسوق النقد وتخفيف الضغط على شراء العملات الصعبة من السوق، وأعلن عن تسعة مزادات حتى نهاية العام، وعرض 135 مليون دولار للبيع، في كل مزاد 15 مليون دولار، وكان يعلن نتائجها تباعاً في الموقع الالكتروني للبنك[42].

– في 24 ديسمبر، أصدر ت الحكومة اليمنية قرارا قضى بحصر شراء وتوزيع المشتقات النفطية عبر شركة النفط الحكومية في جميع محافظات البلاد، لتغطية احتياج السوق المحلية من قبل الشركات والتجار المؤهلين والمعتمدين وفقا للآلية المقرة[43].

وبالنظر إلى مسار هبوط الريال اليمني (19) خلال العام 2021، ففي الثلث الأول مع العام كان سعر الدولار ما بين 720 – 880 ريال، وفي الثلث الثاني بدأ بتخطي حاجز 900 إلى 1036، وفي الثلث الأخير من العام تجاوز 1720 مع بداية ديسمبر، وهو الرقم القياسي الأعلى في الهبوط، قبل أن يتحسن مع نهاية العام بعد صدور قرار جمهور بتعيين إدارة جديدة للبنك ووعود إقليمه بالدعم الاقتصادي.[44] إذ تراجعت قيمة الدولار الواحد من (1700) إلى حوالي (870 ريال) عقب تقارير تحدثت عن فساد بعمليات مصارفة الوديعة السعودية السابقة.

تستلزم المعالجات الاقتصادية إعادة تفعيل مؤسسات وموارد الإيرادات المختلفة وفي مقدمتها النفط واستعادت تشغيل المنشئات الاقتصادية واعتماد الشفافية وضبط المتاجرة بالعملة وآليات الاستيراد واصلاحات إدارية واقتصادية وتفعيل دور المؤسسات.

## الثقافي والتعليمي

طال الصراع المجال الثقافي والمؤسسات التعليمية، بتدمير مؤسساته جراء الحرب، وضعف أو انعدام مخصصات تشغيله من رواتب المعلمين إلى طباعة المناهج، التي أخلت فيها جماعة الحوثي العديد من التغييرات بما يتوافق مع إدلوجيتها الطائفية.

وتشير التقارير الدولية إلى حجم الاضرار التي لحقت بالأطفال اليمنيين في سن الدراسة، حيث يوجد هناك ما يزيد من مليون فتاة وفتى خارج المدارس بسبب الصراع والفقر ونقص الفرص التعليمية. ويقدر احتياج (8،1 مليون) طفل للمساعدات تعليمية طارئة في جميع انحاء اليمن. وما يزيد عن (170،000) معلم لم يتقاضوا رواتبهم بصفة منتظمة منذ أربع سنوات.45 وكشف تقرير للمركز الأمريكي للعدالة –ACJ– تحت عنوان «الجريمة المنسية»؛ عن (5،938) انتهاك طال العملية التعليمة وما يتصل بها، منذ اندلاع الصراع[46].

سعت جماعة الحوثي للسيطرة على المنابر والفضاء العام التوعوي من المؤسسات إلى المدارس والمناسبات العامة، شملت تغيير المناهج التعليمية الرسمية، واستمرت بتنظيم دورات الأدلجة الطائفية الاجبارية على الموظفين، ومن جهة أخرى المنع والتضييق على المختلفين مذهبيا من ممارسة شعائرهم، مثل منع صلاة التراويح والتهجد في رمضان وفرض خطب نصية يلزم خطباء المساجد بقراءتها أو اتحدث وفق موجهاتها التي تستهدف مقاومي جماعة الحوثي.

وقد لاقت تلك الممارسات التعسفية انتقادات محلية وإقليمية، حيث أدان الأزهر الشريف (1 مايو) منع إقامة صلاة التراويح في بعض المساجد بقوة السلاح دون اكتراث لحرمة الشعائر الدينية في شهر رمضان المبارك، أو احترام للمبادئ الشرعية التي تنص على احترام حق العبادة وحق حماية دور العبادة، وممارسة الشعائر الدينية، ونبذ كل عمل يفرض على الناس مذهبًا دينيًّا معينًا أو فكرًا محددًا أو مظهرًا واحدًا للعبادة».

كذلك البرلمان العربي أدان تصرف جماعة الحوثي، معتبره» بالبغيض الذي يتناقض مع مبادئ الأديان ويخالف المواثيق الدولية التي تؤكد على احترام حرية العقيدة وحماية دور العبادة، يضاف إلى سجل ميليشيا الحوثي الانقلابية المليء بالعديد من الجرائم ضد الإنسانية».

## الحقوقي والإنساني

قدرت الأمم المتحدة عدد ضحايا الحرب في اليمن (نوفمبر) سيصل بنهاية العام (2021) إلى «377 ألف شخص»[47]. ودعت أكثر من 60 منظمة لحقوق الإنسان، «الجمعية العامة للأمم المتحدة» أن تتحرك

على وجه السرعة لإنشاء آلية تحقيق لجمع وحفظ الأدلة على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ولقوانين الحرب في اليمن.[48]

وفيما اعتبرت «مراسلون بلا حدود» اليمن ثالث أخطر بلد في العالم على حياة الصحفيين. وثقت منظمة «رايتس رادار» خلال الفترة (1 يناير/كانون الثاني 2021 حتى 1 ديسمبر/كانون الأول 2021) ارتكاب 565 حالة قتل في أوساط المدنيين، منهم 401 رجال و 23 نساء و 141 أطفال، بالإضافة الى 624 حالة إصابة، منهم 428 رجال و61 امرأة و 135 طفل.[49] وفي مأرب سجل عدد الضحايا المدنيين 70 حالة، تلتها صنعاء بـ 65 حالة، ثم تعز بـ 57 حالة، فالحديدة بـ 49 حالة، وعدن بـ 38 حالة قتل. وفيما يلي بعض الانتهاكات التي جرى توثيقها، وغيرها كثير مع الأسف.

## العاصمة المؤقتة «عدن»

بلغ إجمالي حالات الانتهاك 461، ما بين يناير وديسمبر، وتنوّعت الانتهاكات ما بين 228 حالة اعتقال و27 حالة إخفاء قسري و63 اغتيال وقتل،103 مداهمات و19 اعتداء متنوعا، و21 نهب ممتلكات حكومية وخاصة.[50] وطالت عمليات الاغتيالات قيادات سياسية وعسكرية وأمنية ومسؤولين محليين وأكاديميين وصحفيين ورجال أعمال.

(30 يونيو) اغتيال «بلال منصور» أحد كوادر حزب الإصلاح، في العاصمة المؤقتة عدن، أثناء خروجه من منزله متوجها إلى مقر عمله.

(أغسطس) استهدف موكب وزير الزِّراعة، عوض السُّقطري، ومحافظ العاصمة المؤقتة «عدن» أحمد لملس، بواسطة سيارة مفخخة في مدينة عدن وتسبب بمقتل (7) وجرح (7) آخرين.

(2 أكتوبر) مواجهات شهدتها مديرية كريتر بالعاصمة المؤقتة لليمن «عدن»، بين فصائل مسلحة تابعة للمجلس الانتقالي، اسفرت عن سبعة قتلى تقريبا وتضررت العديد من منازل واملاك المواطنين

وعقب تلك المواجهات عزل عيدروس الزَّبيدي، رئيس «المجلس الانتقالي» مختار النُّوبي مِن منصبه في قوَّات الحزام الأمني، وعيين العميد جلال ناصر زين الرُّبيعي بديلا له، ضمن سلسلة من التغييرات التي استهدفت العديد من الشخصيات المتنافسة، وهو ما يشير إلى غياب التجانس وتقاطع المصالح بين فصائل المجلس الانتقالي المدعومة من الامارات وحالات الصراعات البينية، إضافة إلى العصبيات القبلية والمناطقية الجهوية.

(10 أكتوبر) تفجير يستهدف موكب محافظ العاصمة عدن ووزير الزراعة والري والثروة السمكية العاصمة المؤقتة عدن، أسفر عن خمسة قتلى من مرافقي المحافظ.

(10أكتوبر) وفاة الشاب عبدالله علي الحيي، في قسم شرطة البساتين، بمديرية دار سعد بمدينة

عدن، بعد ثلاثة أيام مِن اعتقاله وتعرضه للتعذيب مِن قبل قوات «المجلس الانتقالي».

(30 أكتوبر) تفجير استهدف عددا من المدنيين في محاذاة بوابة مطار عدن، وسقط على إثره خمسة قتلى وأكثر من 30 جريحا.

(ديسمبر) اغتيال مدير إدارة تحفيظ القران الكريم بمكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن، إيهاب باوزير، من قبل مسلحين مجهولين، أثناء خروجه من مكتب التربية في مديرية «خور مكسر».

(ديسمبر) اغتيال الضابط في قوات الشرطة، أحمد ياسر المصوري، في حي السيلة التجاري، التابع لمديرية الشيخ عثمان، شمالي العاصمة المؤقَّتة عدن.

محافظة لحج: (9 سبتمبر) مقتل الشاب المغترب «عبدالملك السنباني» تحت التعذيب على أيدي مليشيا الانتقالي، فقد جرى اعتقاله اثناء عودته من أمريكا لزيارة أهله، في نقطة طور الباحة من قبل اللواء التاسع صاعقة. وكانت صحيفة الأيام قد نشرت خبر اعتقاله بتهمة حمله دولارات وانتمائه لجماعة الحوثي، وأكدت الصحيفة ايداعه السجن بعد محاولة فراره[51]. وقتل أيضاً، الطَّبيب محمد الحرازي (35) عامًا، على يد مسلَّحين، في مديريَّة طور الباحة بمحافظة لحج. وكذلك قتل محمد عبدربِّه الملجمي (30) عامًا، برصاص جنود في قوَّات الحزام الأمني، في حاجز تفتيش في مديريَّة الحدِّ بيافع.

## رابعاً: الدور الإقليمي والدولي

تباين تفاعل وتأثير دور الدول الإقليمية وفق مستويات ثلاثة: الأول دور كل دولة إقليمية بمفردها بالاعتماد على ادواتها وامكانياتها الخاصة، والثاني مستوى العلاقات الثنائية بين دولتين مثل (السعودية والامارات) و (سلطنة عمان وقطر)، وتزاوج إيران لممارسة نفوذها بين علاقتها ببعض الدول الإقليمية وأذرعها المليشاوية، والمستوى الثالث، يتمثل في تنسيق الدول الإقليمية مع الدول الدولية، كاللجنة الرباعية التي تضم دولتين إقليمية ومثلها دولية (السعودية والامارات وبريطانيا وامريكا) مع الإشارة إلى وجود دور محدود لدول الإقليم الأخرى، والمؤشر الأبرز قد يكون تصاعد الدور المصري في حالة استمر الاستقرار والتنمية فيها.

كان للمصالحة الخليجية تأثير على العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي وسياساتها تجاه الصراع في اليمن، وخاصة مواقف سلطنة عمان وقطر، حيث لوحظ تطور في الخطاب الإعلامي والدبلوماسي المتفهم لسياسات السعودية، وبالذات بعد إعلان السعودية تقديم مبادرة لوقف الحرب، وبدء السعودية مفاوضات مع إيران في بغداد.

في (14 ديسمبر) انعقدت القمة الخليجية في الرياض وصدر عنها بياناً أكد على المرجعيات الثلاث كأساس للحل السياسي في اليمن، وهو موقف معبر عن جميع دول المجلس كما أفرد البيان تسع نقاط خاصة باليمن كدلالة على أهمية الملف اليمني.

وقبل انعقاد القمة الخليجية أجرى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان جولة إلى جميع دول مجلس التعاون خرجت الزيارات ببيانات مشتركة مع كل دولة على حدة أكدت على تطابق الرؤى حول الحل السياسي في اليمن وفق المرجعيات المعتمدة (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2216) ومبادرة السعودية لإنهاء الازمة اليمنية، ورفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني).

من جهته حذر الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، إيران من مساعيها المتكررة في السيطرة على مضيق باب المندب، عبر جماعة الحوثي الموالية لها، ما يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الملاحة في البحر الأحمر.

### السعودية والإمارات

ساد انطباع بتوتر العلاقات السعودية الإماراتية وبتراجع الدور الاماراتي في اليمن خلال النصف الأول من 2021 وهو كان ملحوظ جزئياً مع البيانات المنفردة للدولتين، وتحولات السياسة الإمارتية

إقليميا كانعكاس لسياسة أدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، لكن في الأشهر الأخيرة عاد بروز التنسيق السعودي الاماراتي وكذلك الدور الاماراتي مجددا في اليمن.

وكانت تصاعدت انتقادات عدد من السعوديين (يوليو) للدور الإماراتي في اليمن بمستوى غير معهود من قبل. ووصف وكالة رويترز تلك التعليقات بأنها تحرك نادر يعكس التوتر السياسي والاقتصادي الجاري بين الحليفين الخليجيين.

في 24 مايو/ أيار نشرت وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية، تقريرا عن تشييد الإمارات قاعدة جوية سرية في جزيرة «ميون» الاستراتيجية في مضيق «باب المندب»؛ دون علم الحكومة الشرعية، على الرغم من ادعاء الإمارات بسحب قواتها من اليمن. وكشف التقرير أن القاعدة الجوية، مكونات وخصائص القاعدة المكونة من 3 حظائر للطائرات، ومدرج للطائرات..[52]

وبعد عدة حملات مطالبات شعبية ورسمية ومطالبة بعض أعضاء مجلس النواب باستجواب الحكومة، حول إنشاء القاعدة الإماراتية في جزيرة «ميون»، أصدر التحالف العربي بقيادة السعودية بيان أقر بإنشاء القاعدة في الجزيرة، مدعيا كعادته إنها لدعم تمكين الشرعية، ودعم حماية مأرب[53]، في محاولة ابتزازية لاستغلال ضغط هجوم مليشيا جماعة الحوثي على مأرب. وقد سعت السعودية وبتواطؤ دولي إلى اطباق حصار شامل على اليمن بذريعة تطبيق قرارات مجلس الأمن ومنع جماعة الحوثي من الحصول على الأسلحة والدعم اللوجستي من قبل إيران وحلفائها في المنطقة.[54]

وعادة ما تعتمد السعودية والامارات على اللجنة الرباعية التي تضمهما وبريطانيا وامريكا، لممارسة الغط أو توفير الغطاء السياسي أو لضبط التباينات أو ممارسة بريطانيا وأمريكا لنفوذهما بواسطة الدولتين.

بعد الخطوات التصعيدية التي مارسها المجلس الانتقالي سببت بإخراج الحكومة اليمنية من «عدن» مارست اللجنة الرباعية ضغوطها، وفي (30 سبتمبر) رحبت بعودة رئيس الوزراء والحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن. وأكدت اللجنة الرباعية في بيانها، على دعم الحكومة لتحقيق الأمن والاستقرار، وتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية، التي يحتاجها الشعب اليمني في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور، والتي من المهم استئناف عمل الحكومة من عدن. وحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها والعمل معًا بشكل بناء لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض.[55]

## المبادرة السعودية

في (مارس) قدمت السعودية مبادرة لوقف شامل لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة ضمن سلسلة مقترحات تهدف إلى إنهاء الصراع المستمر منذ سنوات. وقال وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان بن عبد الله أن بلاده اقترحت أيضاً إعادة فتح مطار صنعاء، في العاصمة

التي يسيطر عليها الحوثيون، واستئناف المفاوضات السياسية بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي[56].

وقد رحبت الدول الخليجية بمبادرة السعودية، ووصل وفد من سلطنة عمان إلى «صنعاء» -يونيو- بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك إلى مسقط؛ بهدف اقناع جماعة الحوثي بوقف الحرب والحل السياسي. وبعد حراك دولي داعم، امتنعت جماعة الحوثي بذريعة رفضها لربط الملف الإنساني بقضايا سياسية وعسكرية.

وفي شهر يوليو، دعت السعودية في بيان، الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي إلى خفض التصعيد السياسي والإعلامي، ووقف القرارات الأحادية، وأن عودة الحكومة إلى الداخل أولوية قصوى.[57]

من ناحية أخرى ورغم التواجد السعودي في محافظة أرخبيل سقطرى اليمنية، واصلت الإمارات مساعيها لربط الأرخبيل اليمني بها حيث ضخت كمية من «الدرهم الإماراتي» للتعامل بها، على حساب العملة الوطنية «اليمنية»، ويأتي هذا الاجراء ضمن سابقاته، كشبكة الاتصالات التي ربطتها بمنظومة الاتصالات الاماراتية، ومنح وثائق سفر إماراتية مؤقتة، لأبناء الأرخبيل، إضافة إلى تنظيم جولات سياحية حصرية منها بعيدا عن أي تنسيق مع السلطات اليمنية.

## سلطنة عمان وقطر

اعتادت الدولتين على تنسيق مواقفهما خلال السنوات الأخيرة تجاه أطراف الصراع في اليمن، حيث تتشاطر الدولتان المخاوف من أن يتحول نفوذ الامارات على حساب أمنهما القومي، لكن المصالحة الخليجية بعد القمة الخليجية بـ (العلا) وسياسة الانفتاح السعودية تجاه الدولتين، قد أثرت على سياسة الدولتين، وإن بنسب متفاوتة بحسب أولوية القضايا، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال بيانات وزارات الخارجية التضامنية مع السعودية وتغطية قناة الجزيرة لأخبار اليمن.

حرصت الدولتين على تقديم دعم مادي لبعض الشخصيات المحسوبة على مقاومة انقلاب جماعة الحوثي، تجنبا لتهمة الانحياز للجماعة، وإبقاء قنوات تواصلها مع المكونات الممثلة للأغلبية المجتمعية.

ولا تزال سياسات سلطنة عمان وقطر تتعامل في اليمن، مع الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، ووفق منظورها لعلاقتهما مع جيرانها الخليجيين وكذلك مع إيران.

تحولات السياسات السعودية والإماراتية تجاه سلطنة عمان وقطر، قد تدفع الدول لطي صفحة الماضي أو تزيد قناعة الأخيرتين بفاعلية سياساتها المضادة للأولى، لكنها ستخفف من سقفها وممارساتها العلنية بما يتناسب مع مرحلة اختبار الدوافع واستعادة المصالح، لتخوف سلطنة عمان وقطر، بتثبت السعودية والامارات بنفوذهما في اليمن على حساب أمنها الإقليمي، وتحويل التقارب إلى مجرد تبييض سمعتها والاضرار بتحالفاتها.

## جمهورية مصر

برز الاهتمام المصري باليمن خلال 2021، حيث استقبال الرئيس عبدالفتاح السيسي، وزير الدفاع اليمني محمد المقدشي بحضور الفريق أول محمد زكي وزير الدفاع والإنتاج الحربي المصري، وأكد الرئيس المصري على موقف مصر الثابت بدعم كافة الجهود للتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية ويلبي طموحات الشعب اليمني وإنفاذ إرادته الحرة، وينهي التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي اليمني. مشددا على أن تلك هي مبادئ وثوابت السياسة المصرية، وأن مصر لن تدخر جهدا لمساعدة اليمن الشقيق في بلوغ تلك الأهداف[58].

وفي أكتوبر زيارة رئيس مجلس الوزراء اليمني د. معين عبدالملك، مصر بدعوة رسمية من نظيره المصري، مصطفى مدبولي، وترأسا جلسة مباحثات موسعة لبحث سبل تعزيز علاقات التعاون بين البلدين، بحضور وزراء البترول والثروة المعدنية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي، والصحة والسكان، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وضم الوفد اليمني كل من وزراء التخطيط والتعاون الدولي، والاتصالات وتقنية المعلومات، والنفط والمعادن، والنقل، والصحة العامة، والسكان. كما حضر المباحثات عدد من مسئولي البلدين.

وفي (17 ديسمبر) عقد اجتماع للجنة المتابعة والتشاور السياسي بين مصر والسعودية برئاسة وزيري خارجية البلدين، وقد أكد البيان الصادر عن الاجتماع التزام الدولتين بتصديهما لأي محاولات مساس بأمن وسلامة الملاحة في باب المندب والخليج العربي والبحر الأحمر.

## إيران وحزب الله اللبناني

سخرت إيران امكانياتها لتقديم الدعم اللوجستي مليشيات «جماعة الحوثي» مراهنة على تمكنها من اجتياح مدينة «مأرب» والسيطرة على مناطق النفط، وافتتاح الطريق أمامها للسيطرة على بقية المحافظات الشرقية والجنوبية، وكانت تهدف إلى تعزيز نفوذها في اليمن وتثبيته، إضافة إلى توظيف ذلك الإنجاز في حال تحقق في مفاوضات برنامجها النووي مع الدول الغربية، ومكانتها الجيوستراتيجية بالمنطقة.

لعب مبعوثها لدى جماعة الحوثي بصنعاء «حسن إيرلو»، بخبرته العسكرية بالحرس الثوري ومعرفته بالمنطقة، دوراً رئيسياً في إدارة الاستراتيجية الإيرانية خاصة بعد مقتل «قاسم سليماني» قائد الحرس الثوري الإيراني والاعتماد على اللامركزية مع الفريق المتواجد بمناطق سيطرة جماعة الحوثي، دون الحاجة إلى الرجوع الدوري لتزود بالتفاصيل في ظل تحديات الحصار وإمكانية الاختراق في حال لم تكن.

جمع «حسن إيرلو» بين نشاطه والعلني وعقده اللقاءات مع بعض المسؤولين وزيارة المرافق الحكومية وبين نشاطه السري في أداء مهامه العسكرية والمشاركة في إدارة المواجهات العسكرية. وانعكست رهانات إيران على دوره في اليمن، تغطية وسائل اعلامها لهجمات المليشيا الحوثي على «مأرب» متوعدة بصيام شهر رمضان فيها والافطار من تمر«مأرب»[59].

وكشف المساعد الاقتصادي لقائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال رستم قاسمي، عن تقديم أسلحة ووجود مستشارين عسكريين إيرانيين في اليمن دعما للحوثيين في الحرب مع السعودية، رافضاً انتقادات وزارة خارجية بلاده.[60]

ترددت اخبار موثقة بالصور عن ضبط عدة شحنات أسلحة إيرانية في طريق تهريبها لجماعة الحوثي، سواء تلك التي تعلن عنها القوات البحرية الامريكية أو النقاط العسكرية والأمنية اليمنية. وفي ديسمبر تكررت التقارير الامريكية عن كشف ومصادرة شحنات أسلحة مهربة عبر البحر، حيث أعلنت وزارة العدل الأميركية، عن تفاصيل مصادرة أسلحة إيرانية، تبين أنها مرسلة من الحرس الثوري الإيراني إلى الحوثيين في اليمن صادرتها البحرية الأميركية من سفينتين في بحر العرب، بما في ذلك 171 صاروخ أرض جو، وثمانية صواريخ مضادة للدبابات، بالإضافة إلى ما يقرب من 1.1 مليون برميل من المنتجات البترولية الإيرانية.

وأوضحت القيادة المركزية للبحرية الأميركية (NAVCENT)، أن الأسلحة صودرت من سفينتين بلا علم في بحر العرب، وذلك في 25 نوفمبر 2019، و9 فبراير2020.[61]

وكذلك الإعلان عن مقتل خبراء عسكريين إيرانيين، ففي (21 أغسطس) أورد وزير الإعلام والثقافة اليمني معمر الإرياني، في بيان على «تويتر»، أن الخبير الإيراني حيدر سيرجان، و9 آخرين (لم يحدد هويتهم) قُتلوا إثر غارة لطيران التحالف العربي على أحد مواقع الحوثيين في جبهة صرواح غربي مأرب (وسط).

ومع إعلان إيران (21 ديسمبر) موت مبعوثها لدى جماعة الحوثي بصنعاء «حسن إيرلو»، تعددت الروايات عن سبب الوفاة، فإيران أعزت سبب الوفاة للإصابة بفيروس كورونا، في ظل تردد أنباء عن مقتله بضربة جوية وأخرى اثناء زيارته لجهات المواجهات في مأرب. وكشف الناطق باسم التحالف العربي المالكي عن استجابة التحالف العربي لطلب الوساطة العُمانية والعراقية لنقل الإيراني «حسن ايرلو» كاستجابة إنسانية بعد 48 ساعة من تلقي الطلب.

وكانت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية (17 ديسمبر)، قالت أن جماعة الحوثي طلبت من السعودية السماح بمغادرة سفير إيران عبر أجواء اليمن»، في خطوة اعتُبرت في الرياض علامة على خلاف بين الحوثيين وطهران[62].

وعلى هامش مراسم عزاء «حسن ايرلو» أعلنت إيران (28 ديسمبر) على لسان وزير خارجيتها حسين

امير عبداللهيان اعتزامها تعيين مبعوث جديد تسميه –سفير– لدى جماعة الحوثي.[63]

## حزب الله اللبناني

تفاخر حزب الله اللبناني على لسان أمينه العام «حسن نصر الله» بدوره في اليمن، معتبراً ذلك الدور أنه يفوق مواجهته للاحتلال الإسرائيلي، وأقر بإرساله مقاتلين إلى اليمن، وقد نشرت وسائل إعلام بعض الفيديوهات المسربة لخبراء وعناصر حزب الله في اليمن.

واعتبر أمين عام الحزب، في حال سيطرة جماعة الحوثي على مأرب تداعيات كبيرة على الحل السياسي، حسبما قال[64].

## الدور الدولي

حافظ الموقف الدولي بشكل عام على واحدية موقف دوله من القضية اليمنية ، على الرغم من تردد بعض الأصوات (روسية وبريطانية) بشكل متقطع ترى ضعف قابلية قرار مجلس الأمن الدولي 2216 للتطبيق كمرجعية والذي يعد أحد مرجعيات التسوية السياسية للصراع الدائر في اليمن. وقد تكون سبب تلك الأصوات انعكاس للانقسامات والتقاطعات فيما بين القوى الدولية الدولي وتفاوضها على القضايا الإقليمية.

وكان البرلمان الأوروبي (فبراير) صوّت بالأغلبية على مشروع قرار يدعو لانسحاب جميع القوات الأجنبية من اليمن لتسهيل الحوار السياسي بين أطراف النزاع. وشدد مشروع القرار على دعم جهود المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن «مارتن غريفيث» لدفع العملية السياسية، كما يطالب الاتحادَ الأوروبي باتخاذ إجراءات حازمة تجاه مجلس الأمن الدولي لإحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتوسيع قائمة الأشخاص الخاضعين لعقوبات مجلس الأمن.

وفي الأول من مارس/ آذار عُقد مؤتمر المانحين من أجل اليمن، والذي نظم بالشراكة بين كل من السويد وسويسرا والأمم المتحدة.

وعلى مدى معظم أشهر 2021 استمرت المحاولات الدولية في تقديم اغراءاتها لجماعة الحوثي بالموافقة على وقف الحرب والمشاركة بالتسوية السياسية، وفي الأشهر الأخيرة تصاعد الخطاب الإعلامي ظل تصعيد الخطاب الإعلامي للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ضد جماعة الحوثية وعلاقتها مع إيران وحزب الله

وفي 21 أكتوبر، التقى محافظ مأرب اللواء «سلطان العرادة» مع سفراء الدول الخمس دائمة العضوية لدى مجلس الأمن، عبر تقنية الاتصال المرئي، وأكد المحافظ خلال حديثه على أن مأرب «لم تفقد أي

من عوامل صمودها وتماسكها ووقوف مجتمعها المحلي والقبلي إلى جانب الجيش الوطني للتصدي للمليشيا الارهابية الحوثية». وأطلع المحافظ السفراء على «مجمل الأوضاع في المحافظة والتبعات الإنسانية المترتبة على الأعمال الإرهابية لمليشيا الحوثي التابعة لإيران وجهود السلطة المحلية في الاستجابة لهذه التطورات وتوفير الاحتياجات الإنسانية الطارئة للمدنيين والنازحين»[65].

## المبعوث الدولي

شهد عام 2021 تعيين مبعوث جديد للأمم المتحدة إلى اليمن، ففي (يوليو) عين الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش»، السفير السويدي لدى اليمن «هانس جراندبيرج» مبعوثا خاصا خلفا للبريطاني «مارتن غريفيث، وقد حضي بموافقة اربع دول من دول مجلس الأمن الخمس حيث توقفت الصين لأسبوعين تقريبا قبل أن توافق على تعيينه.

وكان المبعوث الأممي حينها «مارتن غريفيث» عانا في الأشهر الأخيرة له، من رفض جماعة الحوثي اللقاء به لمرات عدة. وفي مطلع مايو أعلن عن اسفه لفشل لقاءات مسقط العمانية في عدم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في اليمن، وذلك بعد رفض وفد جماعة الحوثيين اللقاء به.[66]

في (5 أيلول/سبتمبر 2021) باشر الدبلوماسي السويدي «هانس غروندبرغ» مهامه كمبعوث خاص للأمم المتحدة إلى اليمن وقد أجرى العديد من اللقاءات مع مختلف الأطراف وقام بعدت زيارات، شملت العاصمة المؤقتة «عدن» ومحافظة «تعز» كأول مبعوث أممي يزو المدينة التي تحاصرها جماعة الحوثي.

في سبتمبر قدم المبعوث الأممي الخاص لليمن، «هانس جرندبيرج»، إحاطة في مجلس الأمن، ركزت على ضرورة إيقاف الحوثيِّين للتَّصعيد العسكري في محافظة مأرب، وفتح ممرَّات آمنة أمام النَّازحين، والدُّخول في مفاوضات دون شروط.

وبهدف بحث طرق لخفض التصعيد وبدء حوار سياسي جامع يهدف إلى إنهاء النزاع بشكل شامل ومستدام؛ بدأ المبعوث الأممي «هانس غروندبرغ» محادثات مع الجهات الإقليمية مثل السعودية والإمارات وإيران وعُمان والكويت ومصر. وكذلك أعلن أن على تواصل منتظم مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

من خلال المشاورات التي جرت في الأشهر الثلاثة (سبتمبر-ديسمبر)، وعلى عكس سلفه الذي اعتمد على الحلول الجزئية المؤقتة، حدد المبعوث الأممي ثلاث خلاصات حول طريق المضي قدمًا. الخلاصة الأولى هي أن الحلول الجزئية لن تؤدي إلى سلام مستدام أن وهناك حاجة إلى تسوية سياسية شاملة. مؤكداً أن الوقت قد حان لتنخرط أطراف النزاع في حوار سلمي مع بعضها البعض بتيسير من الأمم المتحدة بشأن بنود تسوية شاملة، بحسن نية ودون شروط مسبقة.. ثانيًا، لن يكون الحل مستدامًا إذا لم يمثل مصالح مختلف اليمنيين سواء كانوا مشاركين في القتال أم غير مشاركين.

ثالثًا، الدعم الدولي المنظم والمنسق ضرورة أساسية لهذه العملية.[67]

## إنهاء مهمة فريق الخبراء المعني باليمن

في تشرين الأول/أكتوبر 2021 رفض مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة اعتماد القرار بشأن تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، بعد تصويت بنداء الأسماء، حيث صوتت 21 دولة ضد القرار و18 دولة لصالحه، فيما امتنعت 7 دول عن التصويت. من جهته وصف الفريق ذلك بأنه «نكسة» للضحايا[68].

## الولايات المتحدة الامريكية

مع تسلم الرئيس الأمريكي جون بايدن مهامه الرئاسية مطلع 2021 شرعت إدارته بسلسلة من الإجراءات والمضادة في مجملها لسياسات سلفه الرئيس السابق دونالد ترامب، تمثلت بممارسة الضغوط ضد التحالف الذي تقوده السعودية وتقديم الإغراءات لجماعة الحوثي، ففي 4 فبراير أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن –خلال زيارته إلى مقر وزارة الخارجية في واشنطن– وقف الدعم الأمريكي للعمليات القتالية في الحرب التي تقودها السعودية في اليمن، قائلا إن هذه الحرب يجب «أن تنتهي»[69]. ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً إعلامية ودبلوماسية على التحالف وخاصة السعودية التي تقوده بعد أن أعلنت الامارات سحب قواتها وأوقفت بعض صفقات أسلحة لها، ولدلالة اهتمام إدارة الرئيس جون بايدن بملف حرب اليمن عينت «تيموثي ليندركينغ» مبعوثا خاصا لها إلى اليمن، وفي 16 فبراير بدا تطبيق قرار إلغاء تصنيف الولايات المتحدة لجماعة الحوثي كمنظمة إرهابية[70] وكانت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب فرضت التصنيف في آخر يوم لها في السلطة.

ووصفت الخارجية الأمريكية هجوم الحوثيين على مأرب بالوحشي، واستمرار الهجوم يزيد من تعقيد الأزمة الاقتصادية ويضاعف من خطر المجاعة، وبأن جماعة الحوثي تفوت الفرص. كما فرضت عقوبات على عدد من القيادات الحوثية.

## المملكة المتحدة البريطانية

استمرت فاعلية بريطانيا خلال 2021 من خلال عضويتها في اللجنة الرباعية ودعمها للمبعوث الدولي البريطاني «مارتن جريفت» حتى شهر سبتمبر، وعلى نفوذها في اليمن ودول الخليج الموروثة من ماضي احتلالها لدول المنطقة بما فيها جنوب اليمن.

في أغسطس السفير البريطاني لدى اليمن يرى ضرورة صدور قرار جديد مِن مجلس الأمن لدعم

التسوية السياسية الشاملة في اليمن لوجود فجوة في مضمون القرار (2216)، والوضع المتغير على الأرض يوميًّا.[71]

## جمهورية روسيا الاتحادية

زارت العديد من الوفود اليمنية روسيا خلال 2021 بهدف التعريف بمكوناتهم وأهدافها إدراكاً منها لأهمية دور روسيا في مقابل ما يثار عن تراجع الدور الأمريكي، فقد زار عيدروس الزبيدي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي (المطالب بفصل جنوب اليمن عن شماله) مع وفد مرافق، كما زار روسيا

الشيخ أحمد صالح العيسي نائب مدير مكتب رئاسة الجمهورية ورئيس الائتلاف الوطني الجنوبي. وفي (مايو) زار وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك روسيا والتقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الذ أكد على دعم بلاده للدور المحوري الذي تلعبه الأمم المتحدة في التسوية اليمنية. وأشار إلى أن موسكو على اتصال مع جميع الأطراف المعنية في النزاع[72].

وفي (يونيو) زارها العميد طارق عبدالله صالح قائد «المقاومة الوطنية» ورئيس مكتبها السياسي (نجل شقيق الرئيس السابق)، وكان الرئيس الأسبق علي ناصر محمد قد زار روسيا من قبل.

وشكلت زيارات ممثلي المكونات اليمنية فرصة أيضاً للروس في إضفاء حضور في الساحة اليمنية وإن كانوا في مرحلة الاستماع والاستكشاف، وتبني مقاربات توازن وتوافق بين مصالح روسيا في اليمن وبين علاقاتها ومصالحها مع الدول الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن اليمني.

وفي منتصف ديسمبر صرح النائب الأول لمندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة دميتري بوليانسكي بأنه لم يعد من الممكن المضي قدما بالتسوية في اليمن على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، ودعا المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالواقع..[73]

## الجمهورية الفرنسية

أثنت فرنسا على المبادرة السعودية من أجل إحلال السلام في اليمن. وأشاده بقرار الحكومة اليمنية الانضمام إليها. وقالت يجب على الحوثيين الموافقة على هذا الاقتراح، لإتاحة استهلال عملية تفضي إلى تسوية الأزمة الراهنة وإلى وضع حد لمعاناة الشعب اليمني.

وشاركت فرنسا في مؤتمر المانحين من أجل اليمن الذي عُقد اليوم في مارس 2021، وأعلنت تقديم مساهمةً بقيمة تفوق 11 ملايين يورو.

وفي شهر مايو أدان السفير الفرنسي «جان ماري»، هجوم جماعة الحوثي على مأرب وأعتبره أنه أسقط كل الأقنعة، ووجه انتقادا لجماعة الحوثي وصف خطابها عن السلام بـ «العبارات الجوفاء».

وكررت فرنسا الإدانة بأشد العبارات للصواريخ والطائرات المسيّرة التي أطلقها الحوثيون على العديد من المدن السعودية، ومنها العاصمة الرياض، في 27 فبراير، وكذلك باتجاه جنوب السعودية، وتحديدا مدينة خميس مشيط في 19 يونيو، كما ادانت فرنسا الهجمات التي نفذتها جماعة الحوثي يومَي 7 و8 أكتوبر واستهدفت مطارَي أبها وجازان.

## جمهورية الصين الشعبية

أبدت الصين حرصها على التواصل مع مختلف الأطراف اليمنية بما فيها جماعة الحوثي، عن طريق سفيرها الذي يعد من أنشط السفراء ويبدي تفاعله مع الجمهور اليمني، وعادة ما يوجه الحزب الحاكم بالصين دعوات للأحزاب اليمنية وتشكل علاقة التجمع اليمني للإصلاح بالحزب الحاكم حالة فريدة من التواصل.

من جهة أخرى يبدوا أن الصين لديها حساسية مع دعوات الانفصال والجماعات المتمردة، وكانت الصين صوتت لصالح قرار مجلس الأمن 2216 الذي أكد الاعتراف بشرعية حكومة الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وطالب بانسحاب جماعة الحوثي ونزع سلاحها،،.

من جهتها دعت الحكومة اليمنية، الصين إلى الضغط على جماعة الحوثي، من أجل الحل السياسي للصراع. خلال لقاء رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك بالسفير الصيني لدى اليمن، الذي عبر عن بلاده بعودة الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن، ودعم جهودها لاستكمال تنفيذ اتفاق الرياض «الموقع بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019»[74].

## ملامح 2022

تشير التطورات في الساحة اليمنية في 2021 ، إلى استمرار حالة السيولة في العام القادم 2022، سواء على صعيد موازين القوى المحلية والعلاقات البينية فيما بينها أو تأثير الدول الإقليمية وتقاطع اجندتها في خارطة التفاعلات، وكذلك حدود السيطرة المتغيرة على الأرض، إضافة إلى بروز المصالح الخاصة لأغلب الدول وفي المقدمة دول التحالف على حساب مصالح الدولة اليمنية.

في اليمن يوجد العديد من الأطراف المحلية والدولية تتصارع في بيئة صراعية معقدة ومركبة وسريعة التحولات دون سياقات زمنية أو معادلات موضوعية. فمنذ السنة الأولى والسيناريوهات تدور حول إمكانية توقف الحرب بشكل كلي أو جزئي بمعنى خروج قوات التحالف من اليمن وبقاء الأطراف المحلية تتصارع، سواء كان ذلك باتفاق سياسي أو قرار دولي أو بدونه، وفي حال تم الاتفاق على وقف الحرب هل سيعني ذلك انتهاء الصراع أم توقف مؤقت للحرب وعودتها مجدداً. وسيناريوها أخرى تتعلق بمستقبل الدولة اليمنية موحدة أم قد تجزأ، وهل يمكن للحكومة اليمنية أن تنتصر، ومدى احتمالية حدوث فراغ دستوري وتمثيل معترف به دولياً أم لا وهل يمكن يعترف المجتمع الدولي بأي من الجماعات المتمردة في حال سيطرتها على الأرض عسكرياً، وسيناريوهات أخرى تتعلق بمدى بقاء المكونات اليمنية صامدة في الصراع وموحدة أم ستعاني من الانهزام والتفكك، وغيرها من السيناريوهات التي تتوفر لها محددات حاكمة وعوامل نجاح وأخرى فشل.

ومع التوقع الفرضي بقرب توقف الحرب والبحث في التسوية السياسية وحرص الأطراف على تعزيز مكتسباتها على الأرض في مؤشر يوحي لتوقع تصاعد القتال في سبيل زيادة حصتها إلا أن غياب الشروط الموضوعية لتسوية سلمية تحقق رضى الغالبية وغياب القوى الضامنة والرادعة للأطراف في حال عاودت الحرب يجعل توقع انتهاء الحرب دون تحقيق نصر حاسم أمنية قد لا تتحقق رغم أفضليتها.

وبالعودة للتفاصيل يلاحظ، أن القوى المحلية اليمنية التي برزت أثناء الحرب لا تزال تتشكل، وتعاني من عدم الثبات والاعتماد على الدعم الخارجي، إضافة إلى أن خطوط سيطرتها على الأرض تتصف بالتغير، ولا تعبر عن هويات سياسية أو طائفية أو حتى جهوية.[75]

كما أن جماعة الحوثي الانقلابية لا تزال تشكل طرفاً مهدداً لمختلف المكونات المحلية إلا أن بعض المكونات المضادة لها تعاني من صراعات بينية حادة، وخاصة المجلس الانتقالي الذي يرى في المكونات الداعمة لمؤسسات الدولة اليمنية وفي مقدمتها حزب التجمع اليمني للإصلاح خصماً يهدد مشروعه بتقسيم اليمن أو ما يسميه استعادة دولة الجنوب، ومن جهة أخرى يتوقع مضاعفة التنسيق بين المكونات التي تدعمها الامارات وربما بالتوافق مع السعودية في بعض الملفات، وتحديداً بين المجلس الانتقالي

الجنوبي والمقاومة الوطنية ومكتبها السياسي بقيادة العميد طارق صالح ابن شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح والمحسوب أغلبيتها على الشمال.

ويتوقع أيضاً خلال 2022 استمرار هيكلة مؤسسات الحكومة وربما الرئاسة اليمنية ومناطق سيطرتها، ومحاولة اخراج الجيش اليمني من المحافظات الشرقية (حضرموت والمهرة) المنتمين للمحافظات الشمالية، وتمكين مكونات مليشياوية يدعمها التحالف بمؤسسات الدولة، وتعمل تلك المكونات جاهدة على اثبات مطاوعتها لأهداف التحالف كما يصرح قادتها وتنقل مليشياتها من منطقة لأخرى. وبالمقابل ستستمر محاولات تكوين تكتل أو تكتلات تتبنى تفعيل مؤسسات الدولة اليمنية، كمحاولة للحد من تبعات سياسات السعودية والامارات.

التحولات السياسية الحديثة في علاقات الدول الخليجية والإقليمية (مصر وتركيا)، على الرغم من أنها قد قطعت شوطا جيدا في إعادة تطبيع علاقاتها، رغم مرافقة هاجس التكتيك والتشكيك في الدوافع وتأثير الدول الغربية يحول دون استعادة مستوى العلاقات إلى سابق عهدها، ومع ذلك تجد هذه الدول مصلحتها في التفاعل الإيجابي مع مبادرات التفاهمات كاستجابة للتهديدات والتغيرات التي تمر بها دول المنطقة وجوارها وكذلك على الصعيد العالمي.

ويستوجب على الأطراف «اليمنية» قراءة التحولات المستجدة بوعي والمبادرة إلى إعادة تعريف علاقاتها البينية كشركاء وطن واكتشاف المصالح المشتركة فيما بينها قبل أن تجد ذواتها مضطرة تُنفذ أو تعاني من تفاهمات تلك الدول الداعمة لها.

# مراجع

(1) تتكون من ألوية المقاومة الوطنية –حراس الجمهوري– والتي يقودها العميد طارق محمد عبدالله صالح ابن شقيق الرئيس اليمني السباق علي عبدالله صالح وألوية العمالقة وقياداتها سلفية وأغلب عناصرها من المحافظات الجنوبية وكذلك الألوية التهامية المكونة من أبناء تهامة محافظة الحديدة

(2) الأمم المتحدة: هجوم الحوثيين على مأرب يهدد بتشريد مئات الآلاف، وكالة رويترز، 16 فبراير 2021.
https://www.reuters.com/article/un-yemen-as4-idARAKBN2AG1YS

(3) مطهر الصفاري، معركة مأرب: دلالات ورهانات، مركز كارنيغي للشرق الأوسط «صدى»، 20 أيار/مايو 2021.
https://carnegieendowment.org/sada/84572

(4) العرادة يترأس لقاء موسعاً بمأرب لمناقشة المستجدات وإسناد الجيش الوطني، وكالة سبأ للأنباء، 27 إبريل 2021.
https://www.sabanew.net/story/ar/74982

(5) رابطة حقوقية تعلن توثيق 47 حالة اختطاف حوثية بحق سكان العبدية بمأرب، يمن شباب.
https://yemenshabab.net/news/70617

(6) قيادي في العمالقة: الانتقالي منع الذخيرة والتعزيزات عن مقاومة البيضاء، يمن شباب، 15 يوليو، 2021.
https://yemenshabab.net/news/67885

(7) مصادر يمنية: الإمارات تطلب مهلة للانسحاب من منشأة بلحاف، العربي الجديد، 31 أغسطس 2021. https://2u.pw/Faz2g

(8) مصدر لعربي21: هادي يرضخ لضغوط الرياض بإبعاد محافظ شبوة، عربي 21، 23 ديسمبر 2021.
https://2u.pw/TmfcM

(9) تعيين عوض محمد عبدالله العولقي محافظاً لمحافظة شبوة، وكالة سبأ، 25 ديسمبر 2021.
http://www.sabanew.net/story/ar/82346

(10) تتكون من ألوية المقاومة الوطنية –حراس الجمهوري– والتي يقودها العميد طارق محمد عبدالله صالح ابن شقيق الرئيس اليمني السباق علي عبدالله صالح وألوية العمالقة وقياداتها سلفية وأغلب عناصرها من المحافظات الجنوبية وكذلك الألوية التهامية المكونة من أبناء تهامة محافظة الحديدة

(11) الحوثيون يسيطرون على مناطق واسعة بالحديدة بعد انسحاب القوات المشتركة، وكالة شينخو، 12 نوفمبر 2021.
http://arabic.news.cn/202113/11-/c__1310307739.htm

(12) أونمها تؤكد أنها لاحظت انسحاب القوات المشتركة من مدينة الحديدة حتى مديرية التحيتا وسيطرة أنصار الله عليها، اخبار الأمم المتحدة، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. https://news.un.org/ar/story/2021/11/1087482

(13) قوات طارق صالح تترك الحديدة للتفرغ لحماية شبوة ومأرب، صحيفة العرب، 14 نوفمبر. https://2u.pw/GYyJ6

(14) تجدد المواجهات بين الجيش اليمني و«الحوثيين» في تعز، سبوتنيك. https://2u.pw/XEV8p

(15) حصاد نصف شهر من معارك تعز (تقرير خاص + أنفوجرافك + خريطة السيطرة)، يمن شباب، 22 مارس 2021.
https://yemenshabab.net/reports/64849

(16) اليمن.. عشرات القتلى والمصابين بتجدد المواجهات في تعز، القدس العربي، 13 – مايو – 2021. https://2u.pw/ka0yS

(17) محافظ تعز برفقة مسؤولين وقادة عسكريين يصلون مديرية المخا، صحيفة الشارع، 7 مايو 2021.
https://alsharaeanews.com/2021/05/07/60999/

(18) اغتيال القيادي في حزب الإصلاح الأستاذ ضياء الحق الأهدل برصاص مسلحين في تعز، الصحوة نت، 23 أكتوبر 2021.

(19) طيمس: المنطقة العسكرية الأولى ستظل كالصخرة ضد كل المؤامرات، الموقع بوست. https://almawqeapost.net/news/63248

(20) العام 2021 في المهرة.. من عباءة الاستعمار السعودي تقاطر المستعمرون (تقرير خاص)، المهرة نت، 27 ديسمبر 2021.
https://almahriah.net/reports/15994

(21) استغربت سوء إدارة التحالف وخذلان الشرعية.. أحزاب مارب تدين صمت المجتمع الدولي إزاء جرائم الحوثيين بالمحافظة، 1 فبراير 2021. https://almasdaronline.com/articles/239898

(22) صدور قرار جمهوري بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة البنك المركزي اليمني، وكالة الانباء اليمنية (سبأ)، 2 ديسمبر 2021.
https://www.sabanew.net/story/ar/81751

(23) (18 ديسمبر 2020) شكلت الحكومة اليمنية بمشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي لأول مرة، وأدت اليمين الدستورية في (26 ديسمبر 2020) بالعاصمة السعودية الرياض بعد أن كان الاتفاق ينص على أن تؤدي اليمين الدستورية بالعاصمة المؤقتة لليمن «عدن» بحضور رئيس الجمهورية، وكان وزير الإدارة المحلية حسين عبد الرحمن الأغبري، رفض التوجه إلى الرياض وتمسك بأداء اليمين الدستورية بالعاصمة المؤقتة.

(24) الحكومة اليمنية: إسقاط عضوية 39 برلمانيا خطوة تصعيدية تكشف موقف الحوثيين من السلام، سبوتنيك، 10 يوليو 2021.
https://2u.pw/KzASK

(25) جدل واسع حول إعلان برلماني إصلاحي توقيعه «عريضة» مطالبة برفع العقوبات عن «صالح» ونجله «أحمد»، الموقع بوست، 24 فبراير 2021. https://almawqeapost.net/news/58182

(26) بن دغر وجباري في بيان مشترك: دعوة إلى تحالف منقذ، نشوان نيوز، 30 نوفمبر 2021. https://2u.pw/6UEfC

(27) حميد الأحمر: شرعية هادي تتآكل والحرب في اليمن تحولت لحرب استنزاف، الجزيرة نت، 17 فبراير 2021.
https://2u.pw/XWHrv

(28) المقاومة الوطنية بقيادة العميد طارق صالح تعلن مشروعها السياسي، موقع صحيفة العرب، 25 مارس 2021. https://2u.pw/0SKJE

(29) متظاهرون يقتحمون القصر الرئاسي في عدن: رسالة جديدة من الانفصاليين للشرعية، العربي الجديد 16 مارس 2021.
https://2u.pw/k9mAq

(30) عيدروس الزبيدي: لا مانع من التطبيع مع إسرائيل، تلفزيون روسيا اليوم، 2 فبراير 2021.
https://2u.pw/Txe1N /

(31) القاعدة في اليمن: كيف خرج معتقلو التنظيم من سجون الحوثيين؟، مركز صنعاء للدراسات، 22 ديسمبر 2021.
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/16098

(32) تقرير فريق الخبراء الدوليين بشأن اليمن، يناير 2021 – https://undocs.org/ar/S/2021/79

(33) اتهام للحوثي بـ«الاستيلاء» على 70 مليار ريال 15 ابريل 2021 – https://bit.ly/3rkJzRx

(34) للمزيد الاطلاع: (تحقيق حصري) كيف تحوّلت مؤسسات صنعاء إلى «فقّاسة صراع» الأجنحة داخل جماعة الحوثي؟، يمن منتور، 29 أغسطس، 2021. https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/59373

(35) البوابة العربية للتنمية. https://bit.ly/3nOO9qv

(36) البنك الدولي. https://bit.ly/3quTXan

(37) البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2021 https://bit.ly/33FflRf

(38) تحليل الآثار الاقتصادية الاجتماعية لجائحة كورونا في اليمن – أكتوبر 2021
(file:///C:/Users/Dell/Desktop/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D982%:%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/Analytical__Paper__(1)-COVID__19&Yemen-Ar..pdf)

(39) بيان بشأن معالجة التشوهات السعرية بالعملة الوطنية – البنك المركزي https://bit.ly/3K7cLnP

(40) الاجتماع التأسيسي لشركة الشبكة الموحدة للأموال – البنك المركزي https://bit.ly/3Gy2EWL

(41) رفع رسوم الجمارك باليمن https://bit.ly/3fsyAA8

(42) نتائج المزادات اللي أعلنها البنك المركزي https://bit.ly/3FBLjLy

(43) الحكومة تحصر شراء وتوزيع المشتقات النفطية https://bit.ly/3rh0QLz

(44) تعافٍ نسبي للريال اليمني بعد آمال بدعم إقليمي ودولي، الشرق الأوسط. https://bit.ly/3quFvPv

(45) يونسف منظمة الطفولة، تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن، يوليو 2021.
https://www.unicef.org/yemen/media/5551/file/EDUCATION%20DISRUPTED%20Report%20-Ar.pdf

(46) تقرير حقوقي: قرية 6 آلاف انتهاك ضد العملية التعليمية في اليمن، المصدر أونلاين. https://almasdaronline.com/articles/226076

(47) عدد ضحايا الحرب في اليمن سيصل بنهاية العام الجاري إلى «377 ألف شخص»، بي بي سي، 23 نوفمبر 2021.
https://www.bbc.com/arabic/live/59386653

(48) منظمات من المجتمع المدني تطالب بتحرك عاجل من الأمم المتحدة بشأن اليمن، هيومن رايتس، سبتمبر 2021.
https://www.hrw.org/ar/news/2021380541/02/12/

(49) اليمن: رايتس رادار ترصد 565 حالة قتل و 624 حالة إصابة و 410 حالة اختطاف خلال العام الجاري من قبل أطراف الصراع، موقع منظمة رايس رادار، 10 ديسمبر 2021. https://www.rightsradar.org/ar/latest__details.php?id=130

(50) الحصاد المُر في عدن.. عام بلون الدّم وطعم الحنظل، موقع «قناة بلقيس»، 1 يناير 2022.
https://2u.pw/eYlBz

(51) (تحديث) لحج اللواء التاسع صاعقة يقبض على متهم حوثي يحمل دولارات، 9 سبتمبر 2021.
https://www.alayyam.info/news/8QFGLFRV-K178E111-D7

(52)JON GAMBRELL، Mysterious air base being built on volcanic island off Yemen، Associated Press، May 25، 2021.
https://2u.pw/BvycH

(53) التحالف بقيادة السعودية يقول إنه وراء الوجود العسكري في جزيرة بالبحر الأحمر، رويتر، 27 مايو 2021.

https://www.reuters.com/article/yemen-security-islands-ia6-idARAKCN2D81SE

(54) السياسات الاقتصادية السعودية تجاه اليمن في ظل الحرب الراهنة (2015-2021)، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2021. ص 34. https://mokhacenter.org/pdf/4071Ec.pdf

(55) «الرباعية» ترحب بعودة الحكومة اليمنية إلى عدن، صحيفة الشرق الأوسط، 30 سبتمبر 2021.
https://2u.pw/Yakxx

(56) الحرب في اليمن: السعودية تعرض على الحوثيين «وقفا شاملا» لإطلاق النار، بي بي سي، 22 مارس/ آذار 2021.
https://www.bbc.com/arabic/56486096
(57) السعودية: أولوية قصوى لعودة الحكومة اليمنية إلى عدن، صحيفة الشرق الأوسط، 03 يوليو 2021.
https://2u.pw/03KNA
(58)الرئيس السيسي يؤكد موقف مصر الثابت في دعم جهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية، بوابة الأهرام، 20 ديسمبر2021.
https://gate.ahram.org.eg/News/2961183.aspx
(59) لنصومن غداً في مأرب ولنفطرن بتمرها، وكالة مهر الإيرانية، 12 إبريل 2021. https://2u.pw/CK8b9
(60) رستم قاسمي يدافع عن تصريحاته لـRT ويرد على بيان الخارجية الإيرانية، روسيا اليوم، 23 إبريل 2021. https://2u.pw/dBZ4s
(61) United States Prevails in Actions to Seize and Forfeit Iranian Terror Group's Missiles and Petroleum. December 7، 2021. https://www.justice.gov/opa/pr/united-states-prevails-actions-seize-and-forfeit-iranian-terror-group-s-missiles-and
(62) Dion Nissenbaum. Yemen's Houthis Seek Departure of Top Iranian Diplomat. The Wall Street Journal. Dec. 17، 2021. https://www.wsj.com/articles/yemens-houthis-seek-departure-of-top-iranian-diplomat-11639752398?mod=Searchresults__pos1&page=1
(63) أمير عبداللهيان: سيتم تعيين سفير إيران الجديد في اليمن قريباً، وكالة أنباء فارس، 28 ديسمبر كانون الأول 2021.
https://ar.farsnews.ir/iran/news/14001007000475
(64) معركة مارب بعيون الفرس.. هكذا تناولها إعلام إيران وميليشياتها في المنطقة، المصدر أنلاين، 8 مارس 2021.
https://almasdaronline.com/articles/217828
(65) العرادة لسفراء الدول الخمس: مأرب لم تفقد أي من عوامل صمودها والمليشيا تستهدف المدنيين بالصواريخ الباليستية، المصدر أونلاين، 21 أكتوبر 2021. https://almasdaronline.com/articles/239091
(66) فشل مفاوضات مسقط.. غريفيث يأسف لعدم التوصل لاتفاق يوقف إطلاق النار في اليمن، المصدر أونلاين، 5 مايو 2021.
https://almasdaronline.com/articles/223972
(67) النشرة الإخبارية لـ مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، العدد الخامس (أيلول/ سبتمبر – كانون الأول/ ديسمبر 2021).
https://sites.google.com/view/issue5-arabic/homeh.xit1f0kytk8k
(68) مجلس حقوق الإنسان يرفض تجديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن، والفريق يصف ذلك بأنه «نكسة» للضحايا، موقع الأمم المتحدة، 8 أكتوبر 2021. https://news.un.org/ar/story/2021/10/1084742
(69) بايدن ينهي الدعم الأمريكي للسعودية في اليمن ويقول «يجب أن تنتهي الحرب»، SWI swissinfo.ch، 5 فبراير 2021.
https://2u.pw/GojZZ
(70) بلينكن: أمريكا تلغي تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية في 16 فبراير، وكالة رويترز، 12 فبراير 2021.
https://www.reuters.com/article/usa-yemen-mn7-idARAKBN2AC1WD
(71) لندن: التسوية في اليمن بحاجة إلى قرار أممي جديد، الشرق الأوسط، 22 أكتوبر 2021.
https://2u.pw/Dejgw
(72) لافروف: ندعم الدور الأممي المحوري في تسوية الأزمة اليمنية، وكالة الأناضول، 26 مايو 2021. https://2u.pw/x0zZc
(73) موسكو تدعو لإعادة النظر في الأسس السياسية للتسوية في اليمن، موقع روسيا اليوم، 14 ديسمبر 2021. https://2u.pw/sHG4P
(74) الحكومة اليمنية تطلب ضغطا صينيا على جماعة الحوثي للدفع بجهود السلام، ستوبنك عربي، 18 أكتوبر 2021.
https://2u.pw/5zatm
(75) مطهر الصفاري، معركة مأرب: دلالات ورهانات، مرجع سابق. https://carnegieendowment.org/sada/84572

# العراق 2021
# حكومة انتقالية وانتخابات مفصلية

إعداد:
مركز افكار المستقبل
للدراسات والتدريب والاستشارات

## المقدمة:

يشهد الواقع السياسي العراقي في العام 2021 تحولات على مختلف المستويات بعضها يتعلق بالتحديات التي واجهت حكومة الكاظمي التي تشكلت في ايار من العام 2020 وقد ورثت تركة ثقيلة من الازمات، اذ لم يسلم العراق من التداعيات الخطيرة لاستمرار جائحة كورونا الى جانب تواصل التحدي الاقتصادي المتمثل بانخفاض اسعار النفط، فضلاً عن التحديات السياسية المرتبطة بالأداء السياسي لحكومة الكاظمي التي تواجه صعوبات مختلفة في مقدمتها عدم وجود كتلة برلمانية داعمة لها، وقد مثل تهديد انتشار المجاميع المسلحة تواصلاً للتحديات الامنية – الاستراتيجية التي يواجها الواقع العراقي في العام 2021.

وقد كان اجراء الانتخابات البرلمانية العراقية في العاشر من تشرين الاول الحدث السياسي الأكثر أهمية في اطار الواقع السياسي العراقي، اذ كما هو معلوم فإن تشكيل حكومة الكاظمي اقترن بمجموعة أولويات تمثلت الانتخابات البرلمانية في مقدمتها، وقد كانت هناك اختلافات حول الموعد المقرر لإجرائها، بين رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي والقوى السياسية العراقية، وبعد سلسلة مشاورات ومباحثات تم الاتفاق على أن تكون في العاشر من تشرين الأول من العام 2021، وقد أسهمت نتائج الانتخابات بتحولات كبرى اقترنت بتغيير المعادلة السياسية العراقية في ضوء اكتساح بعض القوى السياسية وخسارة قوى رئيسة اخرى، مما دفع القوى الخاسرة للاحتجاج بوجود عمليات تزوير رافقت العملية الانتخابية.

يسعى التقرير الاستراتيجي العراقي للعام 2021 الذي يناقش الواقع العراقي في ضوء حكومة انتقالية وانتخابات مفصلية، الى مناقشة ثلاث محاور، يدرس المحور الاول الواقع العراقي للعام 2021 في ضوء دراسة المجال السياسي والمجال الاقتصادي، الى جانب المجال الامني، فضلاً عن المجال الاجتماعي والتعليمي والديني، اما المحور الثاني يناقش الانتخابات البرلمانية العراقية، في حين يتناول المحور الثالث سيناريوهات المشهد السياسي العراقي ما بعد الانتخابات.

## المحور الأول

### الواقع العراقي في العام 2021

#### اولاً : المجال السياسي

لا زال الوضع السياسي في العراق يتميز بتعقيده على جميع المستويات ولا زال عامل كثرة الفاعلين السياسيين ومصالحهم المتضاربة عاملاً اساسياً يبعد الساحة السياسية العراقية عن الاستقرار ويجعلها ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات بين اولئك الفاعلين مما يجعل العراق اقرب ما يكون الى وضع

اللادولة، اذ لا يزال انتشار السلاح خارج نطاق الدولة عاملاً يساهم في عدم الحفاظ على الامن والاستقرار، لذا يبدو ان العراق بحاجة الى وقت اطول لتخليص الساحة السياسية من كل الشوائب وتغليب مصلحة الدولة على مصلحة الميليشيات والاحزاب السياسية وما الى ذلك من العناصر التي تقوض مقومات الدولة العراقية.

## الحكومة العراقية : اداء سياسي مختلف عليه

من المعروف ان حكومة مصطفى الكاظمي جاءت بعد مخاض عسير اثر الاحتجاجات التي اندلعت في الاول من تشرين الاول 2019 والاطاحة برئيس الوزراء العراقي الاسبق عادل عبد المهدي الذي قدم استقالته في 2019/11/29 بعد ان قتلت قواته الامنية ما يقرب من 800 متظاهر وأصابت ما يقرب من 30000 اخرين بإصابات مختلفة، وعند ذاك حاولت القوى السياسية الشيعية تكليف رئيس وزراء جديد مقبول من قبل المحتجين ومقبول كذلك من قبل الاوساط الدولية وخصوصا ايران والولايات المتحدة، واستغرقت هذه العملية اشهر عديدة من المساومات والمفاوضات والمباحثات، حيث فشل رئيس الوزراء المكلف محمد توفيق علاوي في الوصول الى تفاهم مع هذه القوى السياسية التي كانت تريد ضمان الحفاظ على مصالحها في الحكومة الجديدة، مما اجبره على التخلي عن القبول بهذا المنصب وانسحب من ساحة الترشيحات ، وبذلك فتح الطريق امام المرشح الاخر وهو عدنان الزرفي ليكون رئيس الوزراء المكلف ونتيجة للفيتو الذي وضعته اطراف الحشد الشعبي عليه خشية من ان يقوم باستهدافها عند تسلمه المنصب، اضطر الاخير ايضا الى التخلي عن ترشيحه لهذا المنصب وبعد مفاوضات عسيرة اخرى تم الاتفاق على ترشيح مصطفى الكاظمي لهذا المنصب ، واستطاع الكاظمي ان يشكل حكومته في السابع من آيار 2020 ، حيث كانت اولويات هذه الحكومة كما عبر عنها الكاظمي تتلخص في :

اجراء انتخابات مبكرة استجابة لمطالب المتظاهرين.

فتح حوار مع المتظاهرين والعمل على تنفيذ برنامج لإصلاح الاوضاع في العراق.

محاربة الفساد وتحقيق الشفافية في مؤسسات الدولة.

حصر السلاح بيد الدولة واعادة هيبتها وتجنيب البلاد من ان تكون ساحة لتصفية الحسابات.

الكشف عن قتلة المتظاهرين.

وفي مراجعة سريعة لأداء حكومة الكاظمي يمكن ان نؤشر النقاط الآتية :

(سياسة النفس الطويل) إذ أدرك الكاظمي منذ اليوم الاول لتبوئه منصب رئيس الوزراء انه يعمل في حقل الغام كثيف شديد الخطورة ، لذلك كان عليه ان لا يتعجل في اية خطوة يخطوها وان يتجنب الاستفزازات من اي طرف سياسي وهو ما حصل في اكثر من مرة عندما قامت الفصائل المسلحة المقربة

من ايران بقصف السفارة الامريكية بالكاتيوشا و ضرب القواعد الامريكية في منطقة البغدادي وبلد واربيل بالصواريخ ، حيث كان الكاظمي في كل مرة يتبع سياسة النفس الطويل في التعامل مع هذه الاحداث و يقتصر في تعامله معها على تجميع النقاط ضد هذه الاطراف التي تتحدى سلطته كقائد عام للقوات المسلحة العراقية .

كان هناك دعما شعبيا للكاظمي حال مجيئه للسلطة بسبب عدم وجود فيتو عليه من قبل المتظاهرين في ساحات الاحتجاج ، بيد أن هذا الدعم الشعبي تناقص مع مرور الايام إذ حدثت اشكالات ومصادمات متعددة في الناصرية وغيرها من المناطق بين القوات الأمنية والمتظاهرين .

من المهام الاساسية التي تعهد بها الكاظمي هي الكشف عن قتلة المتظاهرين وقد قامت حكومته بالكشف عن قسم من هؤلاء القتلة، حيث كشفت الحكومة عن قتلة الصحفي احمد عبد الصمد وزميله في البصرة، لكنها لم تستطع ان تكشف كل قتلة المتظاهرين لارتباطهم بأطراف قوية ونافذة داخليا وخارجيا.

**حكومة تصريف اعمال:** في 7 تشرين الاول 2021 حل البرلمان العراقي نفسه تنفيذا لقرار سابق اتخذه لفسح المجال لإجراء الانتخابات المبكرة في العاشر من تشرين الاول 2021 وبذلك تحولت حكومة الكاظمي الى حكومة تصريف اعمال وبذلك فقدت قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية بسبب ذلك.

الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة: بعد مجيء الكاظمي الى رئاسة الوزراء و قيام القوى الشيعية الموالية لإيران الضغط عليه، اتفق الكاظمي مع الولايات المتحدة لبدء حوار يخص الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة التي عقدت بين طرفين عام 2008 والتي تخص انسحاب القوات القتالية للولايات المتحدة من العراق، وقد عقدت عدة جولات من هذا الحوار الاستراتيجي، فقد عقدت الجولة الاولى في الاول من حزيران عام 2020 والجولة الثانية في الثاني من آب من نفس العام، اما الجولة الثالثة فقد عقدت في الثالث من نيسان 2021، وقد عقدت الجولة الرابعة في الخامس والعشرين من تموز 2021 حيث أعقب هذه الجولة زيارة الكاظمي للولايات المتحدة في السادس والعشرين من تموز 2021.

زيارة الكاظمي للولايات المتحدة : في السادس والعشرين من تموز 2021 قام رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بزيارته الاولى للولايات المتحدة خلال عهد الرئيس الامريكي جو بايدن ، حيث كان قد اجرى زيارته الاولى للولايات المتحدة في آب 2020 والتقى حينها الرئيس دونالد ترامب، والتي كان هدفها الاول هو ارسال رسائل طمأنة للولايات المتحدة في ذلك الوقت بعد تعرض سفارتها وقواعدها الى هجمات صاروخية من قبل الفصائل المسلحة المقربة من ايران ، كما كان من ضمن اهدافها استحصال دعم مالي للعراق بعد تعرضه لأزمة مالية حادة عقب انتشار فايروس كورونا وهبوط اسعار النفط الى مستويات قياسية اقل من 30$ للبرميل الواحد، اما زيارة الكاظمي للولايات المتحدة في عهد بايدن فقد كانت في

الدرجة الاساس لدعم موقفه مقابل باقي الاطراف السياسية وخصوصاً الاطراف السياسية الموالية لإيران ودعم موقفه كذلك تجاه الميليشيات الموالية لإيران والتي سببت له صداعا مزمنا بتحديها للدولة وكسر هيبتها واستعراض قوتها في مقابل قوى الدولة الامنية، وقد اعتبر بعض المحللين السياسيين ومنهم الدكتور اياد العنبر استاذ العلوم السياسية في جامعة الكوفة زيارة الكاظمي للولايات المتحدة زيارة استعراضية وذلك بسبب عدم حسم الوفد العراقي لموقفه من مفاوضات الحوار الستراتيجي[1]، ففي حين تضغط الميليشيات والأحزاب الموالية لإيران الى تحقيق انسحاب كامل لقوات الولايات المتحدة من العراق ترغب الحكومة ببقاء مستشارين امريكان وقوات امريكية لتدريب القوات المسلحة العراقية ، كما تخشى الحكومة ان انسحاب القوات الامريكية بالكامل من العراق يمكن ان يجعل العراق صيدا سهلا لهجمات داعش الارهابية بسبب امكانية غياب الاسناد الجوي من القوات الامريكية للقوات المسلحة العراقية في تصديها لهجمات داعش الارهابي .

ويقول المحلل السياسي صلاح حسن بابان في مقال بعنوان (ما اجندة زيارة الكاظمي الى واشنطن) على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2021/7/26 ان في مقدمة اولويات زيارة الكاظمي الى واشنطن هو موضوع حلحلة الخلافات الامريكية الايرانية وبذلك يحاول الكاظمي ان يكون وسيطا بين الطرفين.

التعاطي مع الحشد الشعبي : من اصعب المهمات التي واجهها رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي خلال فترة حكمه موضوع السيطرة على الحشد الشعبي الذي تغول بشكل كبير من خلال دخوله بعدد كبير من النواب في البرلمان العراقي عقب الانتخابات البرلمانية التي شابها تزوير كبير في عام 2018، حيث سمح رئيس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي للفصائل الموالية لإيران بالاستيلاء على مقدرات الدولة العراقية سياسيا واقتصاديا وامنيا، مما جعلها عقبة كأداء امام الكاظمي .

يمكن تقسيم الحشد الشعبي الى :

**حشد العتبات المقدسة:** وهذه فصائل شكلتها مرجعية السيد السيستاني وتخضع لتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي .

**الحشد الولائي:** وهو عبارة عن فصائل مسلحة تشكلت بدعم وتوجه ايراني وترتهن في سياستها الى التوجيهات الايرانية.

**الحشد العشائري:** وهي حشود شكلتها بعض العشائر وتهيمن عليها فصائل الحشد الولائي .

**فصائل اخرى:** وهذه الفصائل لا تتبع حشد المرجعية ولا الحشد الولائي مثل سرايا السلام التابعة للتيار الصدري وغيرها من الفصائل الاخرى التي تعمل بشكل منفرد ولا سلطة عليها الا لقادتها فقط .

(1) موقع الجزيرة نت في 2021/7/26.

## العلاقات الخارجية في عهد حكومة الكاظمي:

حال تسلم الكاظمي لمنصبه في رئاسة الوزراء، وجد امام العراق مشكلات عديدة على مستوى العلاقات الاقليمية والدولية، لذلك استند الى دبلوماسية (ضبط التوازنات الدولية) فقد قام بالعديد من الزيارات لدول الاقليم ودول العالم الاخرى لتحقيق توازن دولي للدولة العراقية وتعزيز مكانتها بين دول العالم، ومن ذلك زيارته الى ايران والسعودية ومصر والاردن وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا وغيرها من دول العالم، وفي محاولة للكاظمي لإنشاء تحالفات اقليمية تدعم مشروعه السياسي في قيادة الحكومة العراقية، والتي تبلورت في ضوء الاتي:

فكرة (الشام الجديد) او (المشرق الجديد): إذ طرح الكاظمي هذه الفكرة على غرار فكرة الاتحاد الاوربي وهذه الفكرة هي عبارة عن مشروع اقتصادي بين (مصر والاردن والعراق)، حيث تسهم مصر بالطاقة البشرية والعراق بالنفط والاردن بموقعها الجغرافي الذي تساعد من خلاله على تصدير النفط العراقي عبر ميناء العقبة، وقد سبق هذا المشروع اجتماعات ثلاثية بين هذه البلدان قبل مجيء الكاظمي الى رئاسة الوزراء، وكان الاجتماع الاول في آذار 2019 حيث شكلت الاطراف الثلاثة مجلسا مشتركا وعقد الاجتماع الثاني بينها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام 2019 وعقد الاجتماع الثالث في آب 2020 في عمان في عهد حكومة الكاظمي، ويختص المجلس المشترك في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار، اما الاجتماع الاخير وهو الاجتماع الرابع فقد عقدت القمة الثلاثية في بغداد في 27 حزيران 2021 بعد ان تأجلت مرتين، الاولى بسبب حادثة اصطدام احد قطارات السكك الحديد المصرية والتأجيل الثاني بسبب موضوع زعزعة الاستقرار في الاردن وقضية الامير حمزة بن الحسين شقيق ملك الاردن.

وقد نتج عن هذه القمة الثلاثية توقيع (15) اتفاقية بين العراق ومصر والاردن بضمنها تصدير 12 مليون برميل نفط الى مصر خلال عام 2021 بأسعار تفضيلية.

2 – مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة : قد عقد هذا المؤتمر في بغداد في 28 آب 2021 وشاركت فيه دول جوار العراق وهي (تركيا– ايران – الاردن – السعودية –الكويت – الامارات –قطر – فرنسا وكذلك ممثلين عن بريطانيا ودول اخرى وقد شاركت الولايات المتحدة بوفد في هذا المؤتمر اضافة الى مشاركة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي فيه، وفي هذا الصدد تقول صافيناز محمد احمد الباحثة في مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية في مقال لها في جريدة الاهرام بتاريخ 2021/9/3 ان هذا المؤتمر قصدت منه الدولة العراقية استعادة توازنها على الساحة الدولية[1]، وقد اشار حارث حسن الباحث في مركز كارنيغي للشرق الاوسط في دراسته المعنونة (العراق: تشابك الاقليم والداخل) الى ان هذا التجمع

(1) جريدة الاهرام المصرية عدد 2021/9/3.

كان تجمعا فريدا من نوعه لدول جوار العراق اضافة الى دول الاقليم ودول الاتحاد الاوربي والعالم، ويؤشر حارث حسن ان العراق حقق ثلاثة اهداف من هذا المؤتمر، وهي:

1 – رسخ مفهوم ان العراق يمكن ان يؤدي دور الجسر بين بلدان المنطقة ويحقق منهج (صفر اعداء) ويبتعد كليا عن المحاور الاقليمية .

2 – من خلال هذا المؤتمر كان العراق يعمل على احتواء ايران وتقليص نفوذها داخل الساحة العراقية.

تعزيز حظوظ مصطفى الكاظمي في ولاية ثانية لرئاسة الوزراء كمرشح تسوية بين الاطراف السياسية العراقية التي يصعب عليها الاتفاق على مرشح من بينها .

يدرج الباحث السياسي عمر الشمري في دراسة له على موقع الجزيرة نت بتاريخ 6 ايلول 2021 بعنوان (قراءة عراقية في اداء حكومة الكاظمي مع انتهاء مهامها) تقييما لإنجازات حكومة الكاظمي جاء على لسان الباحث السياسي الدكتور احسان الشمري رئيس مركز التفكير السياسي في العراق ان حكومة الكاظمي حققت انجازات مهمة على صعيدين :

أ– على صعيد مكافحة الفساد.

ب– على صعيد العلاقات الخارجية للعراق.

## ثانيا : المجال الاقتصادي:

واجهت حكومة مصطفى الكاظمي في بدء تسلمها لمهامها معوقات كبيرة تمثلت في انتشار وباء فايروس كورونا الذي سبب نزولاً كبيراً في اسعار النفط مما وضع الاقتصاد العراقي في محنة خطيرة بسبب اعتماد هذا الاقتصاد كليا على صادرات النفط، حيث يعتمد تمويل الموازنة العراقية على الصادرات النفطية بنسبة 99% من الصادرات و85% من الميزانية الحكومية و 42% من الناتج المحلي الاجمالي، كما جاء في تقرير البنك الدولي لعام 2021 [1]، الصادر في 21 تشرين الاول 2021، ويعد العام 2020 عاماً صعباً جدا على الاقتصاد العراقي الذي وصل الى مستوى العجز في تسديد رواتب موظفي الدولة، فأضطر الى الاستدانة من البنوك المحلية ومفاتحة صندوق النقد الدولي لتمويل هذا العجز، الا ان انتعاش اسعار النفط في سنة 2021 اعاد للاقتصاد العراقي جزءا من عافيته، وقد بين تقرير صندوق البنك الدولي لعام 2021 مؤشرات تبين عودة التعافي التدريجي للاقتصاد العراقي لكننا لا نستطيع القطع بالتعافي الكامل لهذا الاقتصاد الان، ويقول في هذا الإطار الخبير الاقتصادي فضل المعموري لموقع الحرة في واشنطن ان (الدين العراقي العام تراجع بشكل واضح حسب بيانات الحكومة العراقية وهذا ناتج مكن تحقيق وفرة من العائدات النفطية خلال عام 2021 بعد تحسن اسعار النفط)[2].

(1) تقرير البنك الدولي الصادر في 21 /10/2021 صفحة 156 و157 من التقرير.

(2) موقع الحرة. نت / واشنطن بتاريخ 14/11/2021.

كما صرح الدكتور مظهر محمد صالح المستشار الاقتصادي في الحكومة العراقية ان الدين العام الخارجي العراقي مستمر في الانخفاض هو الان بحدود 20 مليار دولار كما توقع ان يكون عام 2022 خاليا من الضائقات المالية، وهذا بسبب انتعاش سوق الطاقة وازدهار الطلب على النفط فضلاً عن ارتفاع انتاج العراق من النفط بمقدار 400000 برميل يوميا، ولكن الاعتماد الكبير للعراق على الموارد النفطية يجعل هذا التعافي الاقتصادي التدريجي معرضا للخطر بسبب التقلبات في اسعار النفط في سوق النفط العالمية، إذ ان العالم يتجه الى الاعتماد على بدائل جديدة للطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه مما يجعل الاعتماد على النفط فقط امرا غير مأمون العواقب، لذلك على العراق التفكير في تلك البدائل والبدء في وضع الخطط التي تتوصل الى تنويع اقتصاده وتنشيط القطاعات المختلفة للاقتصاد كالصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من القطاعات وهو ما طالبت به الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي التي اطلقتها وزارة المالية في تشرين الاول 2020 .

## الورقة البيضاء لإصلاح الاقتصاد العراقي :

في أعقاب الازمة المالية الخانقة التي عانى منها الاقتصاد العراقي عقب تفشي وباء كورونا وانخفاض اسعار النفط الى مستويات قياسية، شكل مجلس الوزراء العراقي خلية الطوارئ للإصلاح المالي والاقتصادي في تشرين الاول 2020، وهذا المشروع كان بمثابة برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي وقد اشرف على كتابته نائب رئيس الوزراء ووزير المالية علي عبد الامير علاوي ومجموعة من الخبراء وتتكون الورقة من 100 صفحة وتحتاج الى 3–5 سنوات لتطبيقها ، وتهدف هذه الورقة الى تحقيق هدفين استراتيجيين:

1 – الشروع في برنامج اصلاح عاجل لمعالجة العجز المالي في الموازنة العامة وهو مما يساعد في توفير فسحة زمنية ومالية تساعد في تطبيق خطط اصلاحية على المدى المتوسط .

اما الهدف الثاني فهو رسم مسار صحيح للاقتصاد العراقي والموازنة العامة في العراق يضمن الاستدامة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة وهذا يستلزم 3–5 سنوات لجني ثمرات هذا الاصلاح،

وقد تعرضت الورقة البيضاء الى انتقادات كثيرة فقد وصفها البعض بالورقة السوداء او الورقة الرمادية ،كما وصفها المحلل السياسي يحيى الكبيسي في مقال له على صحيفة القدس العربي بأنها نصوص انشائية ، وانتقدت بعض مؤسسات القطاع الخاص كغرفة تجارة بغداد واتحاد الصناعات وبعض النقابات هذه الورقة واتهمتها بأنها غير واقعية، اما اهم ما وجه لهذه الورقة من انتقادات فهي :

1 – المدة الطويلة لتنفيذها 3–5 سنوات .

2 – عدم قدرتها على محاسبة الفساد.

3 – تستعمل القروض لتنفيذ بعض فقراتها .

4 – خفضت سعر صرف الدينار العراقي .

دعت الى التقشف في مصاريف الدولة .

وقد شخصت الورقة البيضاء العوامل التي شوهت الاقتصاد العراقي بما يأتي:

1 – توسع دور الدولة في الاقتصاد.

2 – اضمحلال دور القطاع الخاص.

## انهيار واردات النفط وتفشي وباء كورونا

وقد حصلت الورقة البيضاء على دعم دولي واسع تمثل بتقديم حزم من برامج الدعم المادي واستشارات فنية تساعد العراق على كسب ثقة الشركات الاجنبية مما يقوي الاستثمار الاجنبي ويساهم بتحسين التصنيف المالي للعراق الذي يؤدي للحصول على قروض في المستقبل عند الحاجة، لذلك انطلقت مبادرة مجموعة الاتصال الاقتصادي للعراق في 2020/10/22 في لندن، وهي مبادرة تمثل تحالفا دوليا يضم 7 مؤسسات مالية اجنبية وعراقية لدعم جهود الحكومة العراقية لتنفيذ الاصلاحات العراقية، وتضم المجموعة كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان وايطاليا والاتحاد الاوربي وكندا والسعودية والبنك الدولي، فضلاً عن مجموعة الدول الكبرى السبع وصندوق النقد الدولي، وقد عقد في 22حزيران 2021 اجتماعا في لوكسمبورج ضم 27 وزير خارجية لمناقشة دور العراق السياسي والاقتصادي بحضور وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، حيث ناقش الاجتماع سبل دعم الحكومة العراقية و مراقبة الانتخابات البرلمانية والتأكيد على دعم الورقة البيضاء.

وفي تصريح لنائب رئيس الوزراء ووزير المالية علي عبد الامير علاوي في معرض اكسبو دبي 2020 في دولة الامارات العربية المتحدة وبمناسبة اليوم الوطني الاماراتي، قال ان الورقة البيضاء جاءت لتصحيح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وانها حققت نجاحات باهرة في عامها الثاني حيث تم تجاوز الانهيار المالي والمديونية الدولية وتحقق فائض نقدي ساعد على دعم الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي العراقي.

## تقرير آفاق الاقتصاد العربي:

يدرج تقرير آفاق الاقتصاد العربي الاصدار الثالث عشر الصادر في نيسان 2021 عن صندوق النقد العربي 4 تحديات تواجه الاقتصاد العراقي وهي :

1 – ايجاد مصادر جديدة للتمويل غير النفط .

2 – زيادة الاحتياطات الاجنبية وتعزيز جاذبية الدينار العراقي .

3 – تخفيض كلفة الاقتراض للقطاعات الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي .

تطوير قطاع المصرف العراقي لجعله شريكا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، وتوقع التقرير ان ينمو الاقتصاد العراقي بنسبة 2.6% خلال عام 2021 و5.1% في عام 2022.

## الموازنة المالية الاتحادية العراقية لعام 2021:

بعد سلسلة طويلة من المفاوضات والمباحثات بين حكومة الكاظمي واللجنة المالية في البرلمان العراقي، صوت مجلس النواب العراقي في 2021/3/31 على الموازنة العامة الاتحادية للعراق لعام 2021 وبلغت قيمة الموازنة 89.7 مليار دولار بنسبة اقل 30% تقريبا من اخر موازنة اقرت عام 2019 ، حيث لم يقر البرلمان العراقي موازنة لسنة 2020 بسبب التوترات السياسية وانخفاض ايرادات النفط الى مستويات قياسية، وبلغت الايرادات في موازنة 2021 69.9 مليار دولار اكتسبت بناء على سعر تصدير النفط بمقدار 45$ للبرميل الواحد ومعدل تصدير يبلغ 3 ملايين و250 الف برميل في اليوم ، ومن المعروف ان سعر النفط في الاسواق العالمية الان اعلى بكثير من ذلك ، ويتراوح ب70–80 $ للبرميل الواحد، مما يوفر فائضا ماليا تستطيع الحكومة من خلاله سد عجز الموازنة وتعزيز الاحتياطي النقدي للبنك المركزي العراقي والاتجاه نحو تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية .

وقد بلغت قيمة العجز في موازنة 2021 الى 19.8 مليار دولار مقابل 23.1 مليار دولار في موازنة عام 2019، والجدير بالذكر ان قيمة العجز في مقترح قانون الموازنة لسنة 2021 والذي رفعته الحكومة للبرلمان بلغت 49 مليار دولار، لكن البرلمان قام بسد الفارق عبر الغاء ديون ومستحقات على الدولة مقابل مصادر الطاقة من الحساب وخصوصا مستحقات الغاز الايراني ودفوعات اخرى للبنى التحتية، وقد بلغت قيمة الاستثمارات في موازنة عام 2021 نحو 19.6 مليار دولار مقابل 27.8 مليار دولار في موازنة عام 2019 .

كما ارتفعت حصة اقليم كردستان في موازنة 2021 من 12.67% الى 13.9% وتضاعف معدل الفقر في العراق في عام 2020 حيث بلغ 40% من السكان البالغ عددهم ما يقرب 40 مليون نسمة، ويشكل الفساد الذي كلف العراق ضعفي اجمالي ناتجه المحلي اي اكثر من 450 مليار دولار، أبرز هموم العراقيين الذين يعانون من نقص في الكهرباء والمستشفيات والمدارس، ففي جلسة البرلمان المنعقدة في 9 ايلول 2020 تبين ان هناك 6250 مشروعاً متوقفاً يتطلب 126 ترليون دينار عراقي لإكمالها، لذا لم يدرج أي مشروع استثماري في موازنة 2021، كما تبين ان الاموال المهدورة لغاية عام 2019 تساوي 360 مليار دولار، وان هناك 9000 مشروعاً وهمياً استنزف 300 مليار دولار ذهبت الى جيوب الفاسدين، دون ان يتحقق منها اي شيء، ونقل موقع العربي الجديد في 18 تشرين الثاني عام 2020 تصريحا لعضو اللجنة المالية في

البرلمان العراقي النائب ثامر ذيبان قال فيه انه بين عام 2010–2012 تم هدم 1000 مدرسة لبناء بدائل عنها وكذلك تم تخصيص 800 مليون دولار لبناء خمس مستشفيات لكن كل ذلك كان على الورق فقط وتبين ان مشاريع المدارس والمستشفيات هذه ماهي الا مشاريع وهمية .

## مؤشرات الاقتصاد العراقي :

في تقرير البنك الدولي الصادر في 21 تشرين الاول 2021 كانت مؤشرات الاقتصاد العراقي كالآتي :

عدد السكان 40.2 مليون نسمة.

الناتج المحلي الاجمالي 153.7 مليار دولار.

حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 3823.4 دولار.

نسبة الفقر الوطنية 22.5%

نسبة التضخم بمؤشر اسعار المستهلك 7.5%

نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2.5%

نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي 1.7%

نسبة بطالة الايدي العاملة 22.7% وهي اعلى بـ 10% من هذه النسبة قبل وباء كورونا .

مقدار الزيادة في احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية يساوي 5 مليار دولار ، حيث بلغ في نهاية الربع الاول من عام 2021 58.5 مليار دولار مقارنة بـ 54 مليار دولار في نهاية عام 2020

## خروج العراق من الفصل السابع :

بعد معاناة طويلة منذ عام 1990 وبعد رحلة شاقة في دفع التعويضات للكويت منذ عام 1996 عند توقيع مذكرة تفاهم بين العراق والامم المتحدة في برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ظل العراق يدفع الى لجنة التعويضات التابعة الى الامم المتحدة حسب قراري مجلس الامن 629 و687 لعام 1991 نسبة 5% من عائدات نفطه الى الكويت حتى بلغ مقدار ما دفعه لحد الان 52.4 مليار دولار وقد دفع العراق اخر دفعة بمقدار 490 مليون دولار من هذه التعويضات في الشهر الماضي وبذلك سيكون العراق قد اوفى بالتزاماته بموجب هذين القرارين و ينتظر ان يقوم مجلس الامن باخراج العراق من طائلة عقوبات الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة ، ويبدأ مرحلة جديدة في استخدام موارده لصالح ابناء شعبه[1].

(1) موقع قناة العين الاخبارية في 5/11/2021.

## ثالثاً: المجال الامني:

**وضع أمني معقد وتصفية حسابات دولية :**

منذ هزيمة داعش في الموصل في حزيران عام 2017 و تضاؤل تأثيره على الساحة العراقية بدا ان هذا التضاؤل مؤقت حيث اعاد التنظيم هيكلة القوى المتبقية منه وبدأت خلاياه النائمة بالعمل وبشكل خاص في مناطق شمال شرق وجنوب ديالى واقصى غرب الانبار، وتمثلت هذه العمليات في هجمات متفرقة على قوات الامن العراقية المتقدمة باستغلال المساحات الشاسعة التي لا تستطيع القوات الامنية العراقية ضبط تحركات عصابات داعش الارهابية على كامل مساحاتها، لذلك تشهد هذا الساحات عودة لهذه العمليات التي تشكل ارقا دائما للقوات المسلحة والقوات الامنية وللحكومة العراقية، وفي هذه المواجهة ظلت الحكومة العراقية بحاجة الى الدعم والاسناد الجوي من قبل سلاح الجو الامريكي الذي يحسم هذه الهجمات في كثير من الاحيان، في المقابل تشكل الميليشيات الموالية لإيران قلقا اخر للحكومة العراقية من خلال قيامها باستهداف السفارة والقواعد الجوية الامريكية بصواريخها، حيث نفذت هذه الميليشيات هجمات متعددة ضد السفارة الامريكية في بغداد وقاعدة البغدادي في الانبار وقاعدة بلد في صلاح الدين والقاعدة الامريكية قرب مطار اربيل الدولي، ولقد تطورت هذه الهجمات بالتحول باستخدام الطائرات المسيرة ضد هذه المواقع مما ادخل المواجهة الى مستويات خطيرة تمس سيادة الدولة العراقية وتضع الحكومة العراقية في موقع حرج امام المجتمع الدولي ودول العالم التي لها علاقات طيبة مع الحكومة العراقية .

وبعد اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس هيأة الحشد الشعبي ابي مهدي المهندس في الثالث من كانون الثاني 2020 بواسطة صواريخ امريكية من طائرة مسيرة احتد هذا الصراع بين الميليشيات الموالية لإيران والقوات الامريكية الموجودة في العراق، وفي الخامس من كانون الثاني 2020 اي بعد مقتل سليماني وابي مهدي المهندس بيومين صوتت الاطراف الشيعية الموالية لإيران في البرلمان العراقي على قانون يقضي بإخراج القوات الامريكية من العراق، وكان هذا القانون ايذانا بتصعيد الصراع مع الميليشيات الموالية لإيران الى اعلى درجات التصعيد، كما ان ايران استخدمت هذه المليشيات في التصعيد لكسب مواقف سياسية في المفاوضات النووية في جنيف بعد مجيء جو بايدن الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية واعادته للمفاوضات التي خرج منها الرئيس السابق دونالد ترامب، ففي كل مرة تريد ايران الحصول على تنازل ما من الولايات المتحدة تقوم بالإيعاز الى الفصائل المقربة منها للتصعيد في هذا الباب كما كانت هذه الميليشيات تستخدم هذا التصعيد للضغط على رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي لإخضاعه لرغباتها السياسية.

وفي السادس عشر من شباط 2021 تعرضت القوات الامريكية في مطار اربيل الدولي الى هجوم

بطائرة مسيرة في تطور مثير للقلق في طريقة استهداف الاهداف الامريكية في اقليم كردستان وكانت الرسالة من هذا الهجوم ان الميليشيات الموالية لإيران باستطاعتها اختيار الوقت والمكان الذي تختاره هي ولا يستطيع احد ايقافها ، وفي تحليل لهذا الهجوم قال ضابط في الجيش العراقي ان الفصائل المقربة من ايران قامت به ردا على الهجوم الذي يعتقد ان اسرائيل نفذته على منشأة (نطنز) الايرانية وضغطاً على الولايات المتحدة الامريكية في ملف المفاوضات النووية.

ومن جانب اخر يستغل حزب العمال الكردستاني الاوضاع الامنية الهشة في العراق وفي الموصل تحديداً لتجميع قواته واستخدام الاراضي العراقية كمنطلق في شن الهجمات على القوات التركية في جنوب تركيا، حيث ان هناك حلفاء عراقيون لحزب العمال الكردستاني بفصائل مسلحة مدعومة من ايران، وقد حاولت الفصائل المسلحة الموالية لإيران ان تفتح جبهة مواجهة مع تركيا الا انها كانت تخضع للأوامر الايرانية لتأجيل هذه المواجهة لأنها ليست في صالح ايران في صراعها الدائم مع الولايات المتحدة الامريكية، وفي ضوء ما تقدم يبدو رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وحكومته في وضع لا يحسد عليه امنيا فهو محاصر بكل هذه الاطراف المتصارعة فيما بينها والتي لا تعبأ بمصلحة الشعب العراقي بل تبحث عن مصالحها فقط على حساب الوضع الامني السيء الذي يعاني منه العراقيون منذ اكثر من 20 عاما.

إذ برزت خطورة التحدي الأمني الذي يشهده الواقع العراقي في السابع من تشرين الثاني 2021 حينما نجى رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي من محاولة اغتيال بطائرة مسيرة مفخخة استهدفت مقر اقامته في المنطقة الخضراء في بغداد مما اوقع بعض الاصابات في افراد الحماية الخاصة في منزله، وهذا الحادث جعل المواجهة مع الفصائل الموالية لإيران في موقع متقدم جديد جعلها تقوم بمحاولة الاغتيال هذه بالرغم من خطورتها وقد كان رد فعل المجتمع الدولي سريعا وداعما لرئيس الوزراء ومنددا بالعملية مما جعل هذه الفصائل في موضع المتهم واضعف من نفوذها على الساحة السياسية العراقية، وفي اكثر من مرة يعلن الكاظمي معرفته بهذه الجهات وتوجه نحو محاسبتهم قضائياً، بيد انه بعد مرور أكثر من شهر على هذه العملية لم تقدم لجنة التحقيق التي شكلها الكاظمي الا بعرض معلومات بسيطة عن حادثة الاغتيال وهو مما يؤكد ان الكاظمي لا يفضل المواجهة مع هذه الفصائل في الوقت الحاضر.

خلاصة القول انه لن يستتب الامن ولن يتحقق الاستقرار الامني في العراق الا اذا تم ضبط السلاح في نطاق الاجهزة الأمنية والعسكرية العراقية، وهذا يتطلب نزع سلاح الفصائل والمجاميع المسلحة ليكون السلاح بيد القوات الامنية الحكومية فحسب [1].

(1) موقع قناة دي دبليو الالمانية في 2021/4/16.

## رابعاً: المجال الاجتماعي والتعليمي والديني :

في تقرير لمفوضية حقوق الانسان في العراق بينت مؤشرات حقوق الانسان في العراق لعام 2021 ارقام صادمة ومأساوية ، ففي مجال النقل تحدث التقرير عن حدوث 8286 حادث مروري توفي فيها 2152 شخصا وفي مجال الحياة والامن والحرية تحدث التقرير عن 596 قتيل بسبب العنف واعتقال 10 ناشطين وصحفيين وتقديم 900 شكوى بلا تحقيق حول تعذيب وسوء معاملة في السجون مع بلوغ شكاوى العنف الاسري 5000 شكوى مع 8000 مفقود منذ عام 2014 من دون تحقيق ومسائلة وتعويض ، وفي مجال الصحة قتل 175 عراقيا واصيب 150 اخرون في احتراق مستشفى ابن الخطيب في بغداد ومستشفى الحسين في الناصرية .

وفي مجال الطفولة يوجد 5 مليون يتيم في العراق يمثلون 5% من ايتام العالم، كما ان هناك 1 مليون طفل يعملون في اعمال لا تناسب مستواهم العمري، اما في مجال السكن فيحتاج العراق الى 3.5 مليون وحدة سكنية لتخطيط النقص في هذا المجال، وهناك 4000 مجمع عشوائي يسكنها نصف مليون اسرة وهذه المجمعات تتوزع 1000 مجمع منها في بغداد و 700 مجمع في البصرة ، اما في مجال التعليم فقد بلغ النقص في عدد المدارس في العراق مقدار 8000 مدرسة كما ان هناك 1000 مدرسة طينية في العراق لا تحتوي على ابسط مستلزمات لتعليم الطلبة، اما نسب الالتحاق بالتعليم فبلغت 91% في المدارس الابتدائية و 36% في المدارس المتوسطة و 18% في المدارس الثانوية و 14% في الجامعات العراقية، كما بلغت نسبة التسرب من الدراسة 73% من المشمولين بها من الطلبة[1].

أما في المجال الاجتماعي لازال الانقسام الطائفي سائدا في المجتمع العراقي مع غياب لمبدأ المواطنة الحقيقي في العراق بالرغم من وجود رئيس وزراء اقل طائفية ممن سبقوه من الوزراء الا انه لم يجرأ لحد الان على معاملة المواطنين على قدم المساواة، فلا يزال التمثيل السني لكبار موظفي الدولة في مجالات الامن والدفاع والسياسة الخارجية محدود بالقياس مع الاطراف الاخرى، وبالرغم من تثبيت مبدأ التوازن بين المكونات في مناصب الدولة في الدستور العراقي المصوت عليه عام 2005 فإن الحكومات العراقية لم تلتزم به منذ ذلك التاريخ ، كما ان هناك غيابا للالتزام بأبواب الحقوق والحريات الاساسية ووجود انتهاك صارخ لها وخصوصا لأهل السنة في العراق الذين يقبع عشرات الالاف منهم بتهم كيدية في السجون، اما حالات الاختفاء القسري للعراقيين كما حدث في منطقتي الرزازة والصقلاوية في محافظة الانبار فقد ذكر تقرير مفوضية حقوق الانسان للأمم المتحدة وجود اكثر من 5000 حالة اختفاء قسري للعراقيين، اما الاوقاف السنية فقد تعرضت منذ عام 2003 الى عمليات استيلاء من قبل اطراف شيعية بشكل سافر بعيداً عن القانون وبعلم بعض مؤسسات الدولة، بل

(1) موقع المفوضية العليا لحقوق الانسان العراقية.

بمشاركة هذه المؤسسات في القيام بالاستيلاء على هذه الاوقاف.

في إطار المجال الديني فبالرغم من سيطرة الاحزاب الاسلامية الشيعية على مقاليد السلطة في العراق ، فهناك انتشار غريب لصالات القمار والروليت والمراقص الليلية ومحلات بيع الخمور، وقد ثبت تورط قسم من كوادر هذه الاحزاب في هذه الممارسات المستهجنة، وبسبب ممارسات بعض الاحزاب السياسية الشيعية واشتراكها في الفساد المالي والإداري والمحسوبية والمحاصصة الحزبية اتجه بعض الشباب الى ظاهرة غريبة عن الشباب العراقي وهي ظاهرة الالحاد نتيجة الاحباط وخيبة الامل في هذه الاحزاب.

## المحور الثاني

### الانتخابات البرلمانية العراقية

ليس ثمة شك في ان الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021 أحدثت متغيرات كبرى في الواقع السياسي العراقي بالنظر لطبيعة التحولات التي رافقتها، في ضوء تغيير القانون الانتخابي والذي أسهم في تغيير قواعد اللعبة الانتخابية، الى جانب المتغيرات التي شهدتها التحالفات الانتخابية بين القوى السياسية، وظهور فئة المرشحين المستقلين كأول تجربة في السباق الانتخابي العراقي ما بعد العام 2005، فضلاً عن التحولات الكبرى المتمثلة بنتائج الممارسة الانتخابية وما نتج عنها من مواقف سياسية متعارضة لا سيما من القوى الخاسرة في الانتخابات، التي لجأت للتصعيد السياسي والشعبي في رفضها لنتائج الانتخابات، ثم التطورات التي شهدها المشهد السياسي العراقي في ضوء تصاعد الخلافات بين قوى الإطار التنسيقي (الكتل السياسية الشيعية الخاسرة في الانتخابات) والجهات الحكومية الأخرى وفي مقدمتها رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

### اولاً : متغيرات الانتخابات

كان اجراء الانتخابات البرلمانية العراقية في العاشر من تشرين الأول العام 2021 في غير موعدها الدستوري بالنظر لتداعيات انتفاضة تشرين التي انطلقت في تشرين الاول من العام 2019، وأدت الى اسقاط حكومة عادل عبد المهدي[1] وتشكيل حكومة مصطفى الكاظمي منتصف العام الماضي، وقد كان اجراء انتخابات مبكرة هذا العام من أولويات حكومة الكاظمي في البرنامج الوزاري الذي صوت عليه البرلمان العراقي[2]، ويمكن القول ان أبرز المتغيرات التي شهدتها هذه الانتخابات على سبيل المثال لا الحصر هي الاتي:

تغيير القانون الانتخابي لصالح نظام الدوائر المتعددة كأول مرة يتم اللجوء اليه في التجربة الانتخابية العراقية.

الغاء انتخابات العراقيين المقيمين في خارج العراق، بخلاف الانتخابات السابقة منذ العام[3]2003.

---

(1) استقالة حكومة عادل عبد المهدي في العراق، موقع بي بي سي عربي، منشور بتاريخ 1/12/2019، ينظر الرابط الاتي:
https://www.bbc.com/arabic/interactivity-50623018

(2) البرلمان يصوت على منح الثقة لحكومة الكاظمي، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 6/5/2021، ينظر الرابط الاتي:
https://www.aljazeera.net/news

(3) الغاء انتخابات الخارج في العراق، موقع العربي الجديد، منشور بتاريخ 10/4/2021، ينظر الرابط الاتي:
https://www.alaraby.co.uk/politics AA

عدم مشاركة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي في الانتخابات البرلمانية بالنظر للاتفاقات السياسية التي تم توقيعها مع القوى السياسية الشيعية.

السماح بمشاركة المرشحين المستقلين وفق ضوابط القانون الانتخابي الجديد.

مشاركة الأحزاب والحركات التي تشكلت على أثر انتفاضة تشرين وهي من التيارات المدنية والليبرالية المنافسة للقوى الاسلامية التقليدية.

وجود أسباب فنية متعلقة بالأعداد الحقيقية للحشد الشعبي أدت الى عدم السماح بمشاركة الحشد الشعبي في التصويت الخاص بالانتخابات[1].

تغيير قواعد اللعبة الانتخابية بالنظر لتغيير القانون الانتخابي.

## ثانياً: نتائج الانتخابات

أظهرت نتائج الانتخابات العراقية مفاجآت غير متوقعة على مختلف المستويات، منها في إطار توزيع المقاعد البرلمانية بين القوى السياسية ومنها ما يتعلق بخسارة شخصيات سياسية بارزة، غير أن ابرز المتغيرات في الجانب الشيعي تمثلت في انفراد الكتلة الصدرية بـ73 مقعد مقابل 17 مقعد للمنافس المباشر المتمثل تحالف الفتح الذي يضم القوى والفصائل المسلحة في العراق، الى جانب خسارة كبيرة لتحالف قوى الدولة الذي يضم رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي وزعيم تيار الحكمة السيد عمار الحكيم، فضلاً عن خسارة تيارات سياسية اخرى مثل العقد الوطني بزعامة رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض وشخصيات شيعية مثل بهاء الاعرجي وعدنان الزرفي وعبد الحسين عبطان.

أما على المستوى السياسي السُني فكانت المتغيرات تتمثل في حصول تحالف تقدم برئاسة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي على 37 مقعد مقابل 12 مقعد لتحالف عزم بزعامة الشيخ خميس الخنجر، فضلاً عن خسارة عدد كبير من الشخصيات السياسية السُنية مثل رئيسي البرلمان السابقين اسامة النجيفي وسليم الجبوري الى جانب وزراء ونواب اخرين مثل سلمان الجميلي وقاسم الفهداوي وظافر العاني ومحمد الكربولي واحمد المساري ورشيد العزاوي وأخرين.

ولم تشهد الساحة الكردية متغيرات كبرى باستثناء تفوق الحزب الديمقراطي الكردستاني بـ32 مقعد ليعزز قبضته على السلطة الكردية في العراق، فضلاً عن ذلك شهدت نتائج الانتخابات مفاجآت كبرى تمثل بفوز عدد كبير من المرشحين المستقلين في مختلف المحافظات العراقية.

والجدول ادناه يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية بالمقارنة مع نتائج الانتخابات السابقة، على

(1) الحشد الشعبي يندد بعدم مساواته مع القوات الأمنية في التصويت الخاص في الانتخابات العراقية، موقع فرانس 24، منشور بتاريخ 3/10/2021، ينظر الرابط الاتي: https://www.france24.com

الرغم من وجود بعض التغييرات في التحالفات السياسية[1].

| التسلسل | اسم التحالف الانتخابي | عدد المقاعد ٢٠١٨ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|
| 1 | الكتلة الصدرية | 54 | 73 |
| 2 | تحالف الفتح | 47 | 17 |
| 3 | ائتلاف النصر | 42 | 2 |
| 4 | ائتلاف دولة القانون | 26 | 34 |
| 5 | الحزب الديمقراطي الكردستاني | 25 | 32 |
| 6 | ائتلاف الوطنية | 21 | |
| 7 | تيار الحكمة | 19 | 2 |
| 8 | الاتحاد الوطني الكردستاني | 18 | 16 |
| 9 | تحالف القرار العراقي | 14 | |
| 10 | تقدم | | 37 |
| 11 | عزم | | 12 |
| 12 | المستقلون | | 40 |
| 13 | التشرينيون | | 15 |

## ثالثاً: رؤية تحليلية:

لا جرم ان نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية أظهرت متغيرات كبيرة بالنظر لمجموعة اعتبارات منها طبيعة توظيف قانون الانتخابات، الى جانب استفادة القوى الحكومية من مقدرات وإمكانيات الدولة، فضلاً عن تأثيرات انتفاضة تشرين وضغوطات البيئة الخارجية في المشهد السياسي العراقي، وفي هذا الصدد يمكن تقديم مجموعة من الرؤى التحليلية حول نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية منها الاتي:

بالنظر لدور التيار الصدري في تقسيم الدوائر الانتخابية بما يتناسب مع طبيعة انتشاره المجتمعي فقد حصل على 73 مقعد في الوقت الذي يبلغ مجموع اصواته حوالي 885 الف صوت، في حين تحالف قوى الدولة الذي يجمع العبادي والحكيم حصل على 4 مقاعد في حين ان مجموع اصواته قاربت 235 الف صوت، وهو ما يوضح التباين الكبير في معدل الفوز بالمقعد في مختلف المحافظات العراقية.

كان لحرمان قوات الحشد الشعبي من المشاركة في التصويت الخاص للأجهزة الامنية دور كبير في خسارة تحالف الفتح الذي يضم القوى والفصائل المسلحة في العراق.

ضعف المشاركة العامة للمكون السُني لا سيما في محافظة بغداد تسبب في خسارة ممثلي السنة عدد من المقاعد منها (4 مقاعد في دائرة المنصور و3 مقاعد في دائرة الأعظمية).

تأثير انتفاضة تشرين في السباق الانتخابي تحقق في محافظتي ذي قار والنجف اذ حصلت الحركات

(1) ينظر الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انتخابات مجلس النواب العراقي 2021، على الرابط الاتي:
https://app.powerbi.com

التشرينية على حوالي 15 مقعد وقد شهدت محافظة ذي قار أعلى نسبة تصويت في العراق، مما يؤشر لأهمية المشاركة في الانتخابات بخلاف ما تدعو اليه القوى الرافضة للانتخابات.

فوز عدد كبير من المستقلين الذي وصل الى حوالي 40 شخص في مختلف المناطق يؤشر دور قانون الانتخابات الجديد في تغيير الواقع السياسي العراقي.

تراجع عدد مقاعد القوى السياسية الشيعية التقليدية في انتخابات عام 2021 بالقياس مع انتخابات عام 2018 يؤشر الى تغييرات جديدة في الواقع السياسي العراقي لا سيما في ظل صعود تيارات علمانية وشخصيات مستقلة وهو ما يمثل تحدي سياسي لنفوذ البيت السياسي الشيعي.

كما يؤدي تراجع مقاعد القوى الشيعية التقليدية الى امكانية ظهور طبقة سياسية شيعية (جديدة) متناغمة مع القوى الغربية والدول الاقليمية بمواجهة المشروع الايراني في العراق.

اعلان القوى الخسارة في الانتخابات عن وجود مؤامرة تشترك فيها عدة اطراف داخلية وخارجية لتزوير الانتخابات، وتغيير النتائج دون الافصاح عن الأدلة التي تمتلكها تجاه هذه المؤامرة، يضعف موقف هذه الاطراف لحساب موقف المفوضية والحكومة العراقية والجهات الداعمة لها.

## المحور الثالث:

### سيناريوهات المشهد السياسي العراقي ما بعد الانتخابات

تبرز عدة سيناريوهات في اطار دراسة وتحليل المشهد السياسي العراقي في مرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2021 وذلك في ضوء الاتي:

#### السيناريو الأول: تشكيل حكومة الأغلبية السياسية

لا يزال الموقف السياسي للسيد مقتدى الصدر يؤكد على سعي التيار الصدري لتشكيل حكومة الاغلبية السياسية، ورفض المشاركة بحكومة توافقية كما جرت العادة في الحكومات السابقة، ويمكن دراسة الفرص والتحديات الكامنة في اطار هذا السيناريو في ضوء الاتي:

| الفرص | التحديات |
|---|---|
| اصرار السيد الصدر على رفض تشكيل حكومة توافقية مع القوى الشيعية الاخرى | عدم امكانية تحقيق النصاب القانوني لانتخاب الرئاسات الثلاث |
| الدعم الخارجي الذي يحظى به مشروع الاغلبية السياسية لاسيما من القوى الاقليمية والدولية المناهضة للقوى السياسية المقربة من ايران | رفض ايران لتشكيل حكومة اغلبية سياسية دون مشاركة القوى السياسية الحليفة لها |
| التأييد الداخلي والخارجي لنتائج الانتخابات لا سيما من قبل بعثة الامم المتحدة الذي يشكل عامل دعم لطموحات التيار الصدري في تشكيل حكومة الاغلبية السياسية | لجوء القوى الشيعية الى توظيف امكانياتها العسكرية لتهديد الامن المجتمعي في حال ابعادها عن تشكيل الحكومة |

#### السيناريو الثاني: تشكيل حكومة توافقية:

من المحتمل ان يبرز هذا السيناريو في ضوء توافق القوى السياسية الشيعية على ترشيح شخصية متفق عليها لتشكل الحكومة الجديدة، سواء كان وفق توافق القوى الشيعية على مرشح للتيار الصدري أو مرشح اخر يمثل توافق البيت السياسي الشيعي أو حتى الابقاء على السيد مصطفى الكاظمي، بمقابل ذلك لا توجد فرص مؤكدة لغاية الوقت الحاضر نحو تشكيل حكومية الاغلبية السياسية كما يدعو لها التيار الصدري بالنظر لتعقيدات الواقع السياسي العراقي.

وتتمثل الفرص والتحديات أمام تبلور سيناريو الحكومة التوافقية في ضوء الاتي:

| الفرص | التحديات |
|---|---|
| سعي القوى الشيعية للحفاظ على السلطة وعدم تفريق وحدة القرار السياسي الشيعي | عدم قابلية تفاهم السيد الصدر مع المالكي بعدهما قطبي القوة السياسية الشيعية بعد الانتخابات |
| المخاوف من افشال تشكيل الحكومة وفسح المجال لتيارات المعارضة باستثمار الموقف لبدء حركة احتجاجية جديدة | عدم امكانية جمع التيار الصدري مع تحالف الفتح في محور واحد |
| فاعلية الدور الإيراني جمع القوى السياسية الشيعية | عدم قدرة ايران على اجبار الصدر على تشكيل حكومة توافقية بعكس دورها إزاء تحالف الفتح ودولة القانون |
| دور مرجعية السيد السيستاني في تقرير المصالح الشيعية | رفض قوى الإطار التنسيقي القبول بنتائج الانتخابات واللجوء الى التهديد باستعمال القوة المسلحة لتحقيق الاهداف السياسية |
| المخاوف من الاقتتال الشيعي الشيعي واندلاع الفوضى في البلاد | فشل الدور الإيراني في توحيد البيت السياسي الشيعي |

## السيناريو الثالث: فشل تشكيل الحكومة الجديدة واستمرار حكومة الكاظمي :

يمكن تصور تحقق هذا السيناريو في ضوء فشل القوى السياسية الشيعية على اختيار رئيس للحكومة الجديدة واستمرار حكومة الكاظمي كحكومة تصريف أعمال لمدة غير محددة، وتكمن الفرص والتحديات امام تحقق هذا السيناريو في ضوء الاتي:

| الفرص | التحديات |
|---|---|
| عدم قدرة الكتلة الاكثر عدداً بتشكيل حكومة الأغلبية السياسية | سعي القوى الشيعية الحفاظ على وحدة البيت الشيعي |
| عدم توافق البيت السياسي الشيعي على شخصية توافقية لتشكيل الحكومة الجديدة | قدرة مرجعية السيستاني على جميع القوى الشيعية في مشروع واحد |
| فشل الدور الإيراني في توحيد القرار السياسي الشيعي | نجاح الدور الايراني في توحيد الموقف السياسي الشيعي |
| دور القوى الخارجية لا سيما الغربية منها الرافضة لتشكيل حكومة بعيدة عن مصالحها الاستراتيجية | نجاح التفاهمات الايرانية – الامريكية والايرانية- السعودية وتأثيرها على المشهد السياسي العراقي |

## السيناريو الرابع: تصاعد الأزمة السياسية واندلاع الفوضى:

يمكن تصور تحقق هذا السيناريو في ضوء فشل القوى السياسية الشيعية على تشكيل حكومة جديدة ورفض استمرار حكومة الكاظمي كحكومة تصريف اعمال، مما يؤدي الى اندلاع الفوضى وحصول اقتتال بين القوى الشيعية لا سيما في ضوء امتلاكها للفصائل والمجاميع المسلحة، وتبرز فرص وتحديات تحقق هذا السيناريو في ضوء الاتي:

| الفرص | التحديات |
|---|---|
| فشل القوى السياسية الشيعية في تشكيل حكومة توافقية | دور مرجعية السيستاني في رفض اندلاع الاقتتال الداخلي |
| عدم امكانية جمع السيد الصدر مع قوى الإطار التنسيقي في مشروع موحد | ادراك القوى الشيعية خطورة الاقتتال الداخلي وانعكاساته على مستقبل البيت السياسي الشيعي |
| عدم القبول في التنازل عن المصالح المتحققة في المرحلة الماضية وتوظيف القوة المسلحة للدفاع عن ذلك | السعي الايراني لإنجاح التفاهمات الايرانية- الامريكية والايرانية- السعودية والسعي في فرض السيطرة على المشهد العراقي |
| رفض القوى الشيعية لا سيما تحالف الفتح باستمرار حكومة الكاظمي | رفض القوى الخارجية لفتح ساحة صراع جديدة نتيجة خطورة ذلك على الأمن الإقليمي |
| ضعف الأجهزة الامنية والعسكرية العراقية بالمقارنة مع قوة الفصائل المسلحة | موافقة القوى السياسية التنازل عن المصالح الجزئية من أجل حماية المصلحة العامة المتمثلة ببقاء السلطة داخل البيت السياسي الشيعي في العراق |

لاجرم ان مستقبل المشهد السياسي العراقي يمكن ان يتضمن سيناريوهات عديدة، في ظل عدم ثبات مواقف القوى السياسية على مختلف انتماءاتها، الى جانب تطورات الاحداث السياسية والمجتمعية، فضلاً عن ذلك تؤدي التدخلات الخارجية دوراً كبيراً غي تغيير الخارطة السياسية بالنظر لتقاطع او تلاقي مصالح القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في المشهد السياسي العراقي

## الخاتمة:

تتواصل حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعاني منها العراق منذ العام 2003 على الرغم من مرور أربع دورات انتخابية، فمع كل تقدم في الممارسة الانتخابية الديمقراطية تتضاعف الازمات السياسية في العراق والتي تنعكس على المجالات الاقتصادية والامنية والاجتماعية وغيرها، وتعبر هذه الازمات عن تحديات داخلية واخرى تفرضها البيئة الخارجية.

وقد اوضحت دراسة وتحليل نتائج الانتخابات في العراق وجود متغيرات كبيرة شهدتها العملية الانتخابية، بعضها يتعلق بتغيير القانون الانتخابي، واخرى تتعلق بدور القوى المسيطرة على المؤسسات الحكومية، الى جانب دور المال السياسي في عملية الحصول على الأصوات، فضلاً عن تأثيرات انتفاضة تشرين ومتغيرات البيئة الخارجية على المشهد السياسي العراقي.

كما توضح طبيعة تطورات المشهد السياسي العراقي وجود احتمالات مختلفة لإمكانية تشكل الحكومة الجديدة، او استمرار حكومة الكاظمي، او اندلاع الفوضى لا سيما بعد اعتصام جماهير تحالف الفتح وبدء المواجهات مع الاجهزة الأمنية العراقية، فضلاً عن محاولة اغتيال رئيس الحكومية مصطفى الكاظمي التي اسهمت بتصاعد الازمة السياسية بين الحكومة من جهة وبين القوى والمجاميع المسلحة الشيعية من جهة اخرى.

# التقرير السوري الاستراتيجي (2021)

**أ.عبد الوهاب عاصي**
مدير وحدة الدراسات
في مركز جسور للدراسات

## أولاً: توصيف الواقع السوري

### 1. سياسياً

### المتغيّرات السياسية

### الموقف من العملية السياسية

في عام 2021 انعقدت جولتان من مباحثات اللجنة الدستورية السورية وهما الخامسة بين 25 و29 كانون الثاني/ يناير، والسادسة بين 18 و22 تشرين الثاني/ نوفمبر.

خلال تلك الفترة كان اهتمام الأمم المتحدة منصب على دفع العملية السياسية قدماً عبر الانتقال من الإعداد للإصلاح الدستوري إلى البدء بصياغة هذا الإصلاح. لكنّ حال دون ذلك عدم توصّل النظام والمعارضة لتوافق حول جدول أعمال ومنهجية وتفاصيل المباحثات.

في الجولة الخامسة أصرّ وفد النظام إلى على ضرورة استكشاف نقاط التوافق والخلاف قبل البدء بصياغة الدستور، وذلك من خلال مناقشة وثيقة مقدمة من قبله تحت عنوان «عناصر أساسية في سياق الإعداد للمبادئ الدستورية» وهي ذاتها الوثيقة التي تم تقديمها من طرفه في الجولة الرابعة من المباحثات بعنوان «الأسس والمبادئ الوطنية». بينما تمسّك وفد المعارضة السورية بمناقشة المضامين أو المبادئ الدستورية واقترح 35 بنداً في هذا الصدد.

انعقدت الجولة السادسة بعد الاتفاق على مناقشة المضامين الدستورية، ضمن جدول أعمال يناقش 4 عناوين وهي: الجيش والأمن والاستخبارات، وهو بند قدمه وفد المعارضة، إلى جانب بند سيادة القانون، الذي تم تقديمه من قبل أعضاء من وفد المجتمع المدني المقرّبين من وفد المعارضة، بينما طرح وفد النظام ومعه أعضاء من وفد المجتمع المدني المقرّبين منه بندين للنقاش وهما سيادة الدولة والإرهاب والتطرّف.

وعلى غرار جميع الجولات السابقة انتهت المباحثات في الجولتين الخامسة والسادسة إلى الفشل؛ حيث لم تحقق الوفود المشاركة أي تقدم أو اختراق في عملية صياغة الإصلاح الدستوري.

من الواضح، أنّ النظام لم يغيّر من موقفه تجاه العملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية؛ حيث استمرّ في فرض تعطيل ممنهج على سير المباحثات؛ عبر هدر الوقت وإخلاء المسؤولية بوصف وفده بالمدعوم من الحكومة وليس ممثلاً عنها، والامتناع عن تقديم تنازلات كبيرة، والحرص على تعريف الإصلاح الدستوري بمجرّد تعديل على الصياغة. عموماً، يستمد النظام موقفه من المباحثات من دعم إيران له وعدم وجود ضغوط كبيرة من قبل روسيا تحمله على تقديم تنازلات مجدية.

بالمقابل، أظهر أداء المعارضة السورية أنّها أكثر تمسّكاً بمسار الإصلاح الدستوري من النظام نفسه،

مع إبداء رغبة كبيرة باستمرار المباحثات رغم حالة التعطيل المنهج وعدم تنفيذه أي إجراءات تدعو لبناء الثقة، وغياب أي رؤية لسير العملية السياسية ونتائجها مستقبلاً، أو حتى الضمانات للخروج بمكاسب مرضية لا كبيرة.

### الموقف من المعارضة الداخلية

في 28 آب/ أغسطس، عقدت مجموعة من الأحزاب مؤتمراً للحوار الوطني في العاصمة دمشق، واقتصر الحضور على حزب الشعب، وحزب التضامن العربي الديمقراطي، وحزب التنمية الوطنية، وحزب التضامن، وحزب الشباب للبناء والتغيير.

كان هذا المؤتمر هو الوحيد الذي سمح النظام السوري بعقده في مناطق سيطرته خلال عام 2021، إذ سبق أن حاولت عدّة أحزاب عقد مؤتمر لتأسيس الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) في 27 آذار/ مارس، لكنّ قوى الأمن منعتها من ذلك، وكان الحضور يشتمل على هيئة التنسيق الوطنية والتي تضم 9 مكونات، وحزب التضامن، وكوادر من الشيوعيين، والمبادرة الوطنية في جبل العرب، والحركة التركمانية الديموقراطية السورية، وتجمع الشباب الوطني، وتجمع بناء الوطن، وتكتل السوريين.

وأرجع النظام سبب المنع إلى عدم تقديم المؤتمرين إلى لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الداخلية للحصول على موافقة رسمية.

لقد اضطرت الجبهة الوطنية الديمقراطية لعقد مؤتمرها التأسيسي بشكل افتراضي في 18 أيار/ مايو، وذلك بسبب قرار النظام الذي لا يبدو أنّ لديه أدنى استعداد لتغيير سلوكه الأمني في التعامل مع المعارضة من ناحية التصنيف والقبول. على سبيل المثال، الترخيص من وزارة الداخلية لا يكفي لممارسة الأنشطة الحزبية أو المعارضة، بل لا بد من الحصول على موافقات أمنية أيضاً.

### الموقف من المعارضة الخارجية

رسمياً، قلّل النظام السوري من المواقف التي يتهجم فيها على المعارضة الخارجية خلال عام 2021، بل يُلاحظ استخدم الإعلام الرسمي وصف هذه الأخيرة بدون أي انحياز بالتسمية خلال انطلاق أعمال الجولة السادسة من مباحثات اللجنة الدستورية في 17 تشرين الأوّل/ أكتوبر، وذلك على خلاف ما كان يتم استخدامه سابقاً.

لكنّ ذلك لا يعتبر مؤشراً كافياً للقول إنّ هناك إمكانية لتغيير الخطاب الرسمي من قبل النظام تجاه المعارضة، لا سيما وأنّ الرئيس المشترك اللجنة الدستورية عاد ووصف وفد هذه الأخيرة بالعميل للإخوان المسلمين وتركيا أثناء انعقاد الجولة السادسة.

على أيّة حال، إنّ أي تغيّر في خطاب ومن ثم موقف النظام تجاه المعارضة، قد يكون مرتبطاً بوجود ضغوط من قبل روسيا، لإظهار وجود إمكانية لتحقيق تقدّم في العملية السياسية وإن كان شكلياً. على سبيل المثال، تزامن التعديل في السياسات التحريرية مع أوّل اجتماع مباشر بين الرئيسين المشتركين للجنة عن النظام والمعارضة، مما قد يستدعي تخفيف حدّة الاستقطاب في الخطاب، وهو طلب ربمّا وجّهه المبعوث الأممي غير بديرسون إلى روسيا من أجل حث الأطراف على الالتزام به.

### الموقف من الحوار مع الأكراد:

في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، توعّد وزير خارجية النظام فصيل المقداد قوات سورية الديمقراطية بدفع الثمن على مساعدة الولايات المتحدة لنقل النفط خارج البلاد، ويبدو هذا التصريح جاء على خلفية تعثّر الطرفين في التوصّل لأرضية مشتركة من أجل عقد جولة مفاوضات رابعة كانت الإدارة الذاتية تدعو لها منذ شباط/ فبراير، وجددت ذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر، على خلفية التهديدات التركية باستئناف العمليات العسكرية ضدها.

وعلى الأقل، عقد الطرفان جولتين استكشافيتين خلال عام 2021 في العاصمة دمشق، ويبدو أنّ النظام كان يشترط على الأكراد قبل بدء أي مفاوضات تبني موقف مشترك إزاء وجود القوات الأجنبية بما في ذلك الولايات المتحدة والتحالف الدولي، واعتبار النفط والمعابر والقمح كثروات وطنية وملفات سيادية فوق أي تفاوض. بالمقابل، تمسّكت قسد غالباً بتحديد مصيرها كقوة عسكرية في الجيش قبل الانخراط في أي مباحثات.

وسبق أن أجرى الطرفان 3 جولات مفاوضات الأولى نهاية 2017، والثانية منتصف 2018، والثالثة أواخر 2019، وتوقّفت نتيجة عدم القدرة على التوصّل لصيغة مشتركة حول مصير الإدارة الذاتية وقوات سورية الديمقراطية أو وحدات الحماية الكردية.

يُمكن القول إنّ موقف النظام دفع الأكراد لطلب الوساطة من روسيا التي استقبلت وفداً من (مسد) في موسكو منتصف أيلول/ سبتمبر 2021، على أمل أن يُساهم ذلك في ضمان الحماية لمصالحهم عبر رعاية المفاوضات بين الطرفين، لا سيما وأنّ قسد قد اختبرت إمكانية ذلك خلال اتفاق حي طي الذي رعته روسيا أواخر نيسان/ أبريل، وقضى بتسليم الحي لها وانسحاب قوات النظام منه.

## التطورات السياسية

### التطبيع العربي

شهد عام 2021 تطوراً غير مسبوق إزاء العلاقات العربية – السورية، حيث أجرى ولي عهد أبو ظبي

اتصالاً ببشار الأسد في 20 تشرين الأوّل/ أكتوبر، هو الثاني منذ الاتصال الأول في آذار/ مارس 2020، وقام وزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد بزيارة غير مسبوقة إلى دمشق في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، والتقى الأسد أيضاً.

كما أجرى ملك الأردن عبد الله بن الحسين الثاني اتصالاً بالأسد هو الأوّل بين الطرفين منذ عام 2011، وسبق ذلك، زيارة وزير دفاع النظام السوري علي أيوب إلى عمّان والتقى رئيس هيئة الأركان الأردنية يوسف الحنيطي في 20 أيلول/ سبتمبر، وناقشا عدداً من القضايا الأمنية.

من جانب آخر، التقى وزير خارجية النظام فيصل المقداد على هامش أعمال الدورة 76 للجمعية العمومية للأمم المتحدة، التي انعقدت في 20 أيلول/ سبتمبر، 7 وزراء خارجية عرب على الأقل وهم المصري سامح شكري، والعراقي فؤاد حسين، والأردني أيمن الصفدي، والموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والعماني بدر البوسعيدي، والجزائري رمضان لعمامرة، والتونسي عثمان الجرندي. إضافة للقاء وزير الدولة الإماراتي خليفة شاهين المرر.

من الواضح، أنّ النظام يتطلّع لإعادة تطبيع العلاقات مع الدول العربية بما في ذلك استعادة مقعد سورية بالجامعة العربية وحضور القمة بدورتها 34، مستفيداً من وجود رغبة لدى الدول العربية نفسها في ذلك، والتي تختلف أسبابها من دولة لأخرى بين المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية.

كما أنّ النظام يستفيد من دعم روسيا لجهود فك العزلة الدولية عنه والعربية على وجه الخصوص، والتي بدأتها منذ الدعوة الرسمية لذلك خلال أعمال الدورة الرابعة لمنتدى التعاون الروسي – العربي في 1 شباط/ فبراير 2017.

عموماً، ورغم أنّ الظروف التي دفعت معظم الدول العربية لتعليق عضوية النظام في الجامعة العربية أواخر عام 2011، تغيّرت وبات من الممكن إعادة النظر بجدوى استمرار سياسات العزل، إلّا أنّه ما يزال هناك ما يحدّ أو يعيق اتخاذ قرارات مشتركة وأكثر جرأة، وما يُدلّل على ذلك تأكيد الجامعة العربية نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، عدم تلقيها أي طلب رسمي أو غير رسمي بشأن عودة النظام لشغل مقعد سورية لديها.

### العلاقة مع الصين

في 17 تموز/ يوليو، أجرى وزير الخارجية الصيني وانغ يي، زيارة إلى العاصمة دمشق، التقى فيها رئيس النظام السوري بشار الأسد ووزير خارجيته فيصل المقداد وعدداً من المسؤولين الحكوميين. وهذه المرّة الأولى التي يصل فيها مسؤول صيني رفيع المستوى إلى سورية منذ 10 سنوات.

وخلال الزيارة اقترح وانغ يي مقترحاً لحل النزاع في سورية من 4 نقاط وهي: احترام سيادة

ووحدة الأراضي السورية بعد التخلي عن وهم تغيير نظام الحكم، وتسريع عملية إعادة الإعمار مع رفع العقوبات الاقتصادية لحل الأزمة الإنسانية، ومكافحة التنظيمات الإرهابية المصنّفة على قوائم مجلس الأمن الدولي مع احترام دور النظام الرائد في مكافحة الإرهاب ورفض الانقسامات العرقية تحت ذريعة ذلك، ودعم حل سياسي شامل وتصالحي للنزاع.

وقد مهّدت هذه الزيارة لإجراء الرئيس الصيني شي جين بينغ اتصالاً غير مسبوق منذ عقد مع بشار الأسد في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، وتم التأكيد على حرص الطرفين على تعزيز التعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب وفايروس كورونا والتنمية وانضمام سورية إلى مبادرة الحزام والطريق.

والصين منذ عام 2011 دعمت النظام دبلوماسياً حيث استخدمت حق النقض الفيتو 10 مرات على نحو مشترك مع روسيا لمنع إدانته في مجلس الأمن الدولي أو لتقويض آلية المساعدات الإنسانية عبر الحدود وإعادة تدفقها عبر خطوط التماس.

واهتمام الصين بسورية ينبع من الرغبة في جعلها جزءاً من مبادرة الحزام والطريق، وتأمين طرق النقل عبر العراق وسورية إلى البحر المتوسط، ولا يبدو ذلك ممكناً إلا من خلال دعم بقاء النظام في الحكم الذي يضمن لها تمرير مصالحها الاستراتيجية.

ويبدو أنّ روسيا تشجّع انخراط الصين في تعزيز العلاقة مع النظام؛ على أمل أن يُساهم ذلك في دعمها لعمليات إعادة الإعمار وتسريع هذا المسار.

### العلاقة مع إيران

كثّف النظام السوري وإيران من الاجتماعات الثنائية في عام 2021، حيث أجرى وزير الخارجية حسين أمير عبد الله اللهيان زيارة إلى دمشق التقى فيها نظيره فيصل المقداد، في 29 آب/ أغسطس، والتي جاءت بعد يوم واحد من انعقاد مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة والذي لم يدع له النظام، فيما يبدو أنّ طهران كانت حريصة على نقل مخرجات المؤتمر للنظام إضافة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لإدارة انهيار الاقتصاد السوري من قبيل استمرار إيصال شحنات النفط إلى سواحل بانياس وآليات تجاوز العقوبات وغير ذلك من الأدوات.

وعاد عبد اللهيان ليجري اتصالاً ببشار الأسد في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث تركّز النقاش على سبل تطوير التعاون الاقتصادي والسياحي بين إيران وسورية.

وقبل ذلك، كان رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف، قد زار دمشق أيضاً والتقى بشار الأسد في 28 تموز/ يوليو، بهدف تعزيز التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي.

وفي 22 أيلول/ سبتمبر، أجرى وفد إيراني زيارة إلى سورية برئاسة مستشار وزير الدفاع ورئيس

مجلس التعاون الاقتصادي مصطفى إثباتي، والذي رفض مغادرة دمشق قبل تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة سابقاً مع النظام السوري، والمتعلقة بعدد من الملفات الاقتصادية وغيرها.

هذا يعني أنّ النظام يتأخّر في تطبيق التفاهمات المشتركة مع إيران، مما يثير تخوّف هذه الأخيرة من عدم ضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية في سورية مستقبلاً لا سيما مع بدء مرحلة إعادة الإعمار. لذلك، تحاول طهران ممارسة ضغوط شديدة لتسريع تطبيق المذكرات الثنائية، والتي تمت ترجمتها بتدشين مركز إيران التجاري بالمنطقة الحرة في دمشق في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، بحضور وزير الصناعة والتعدين والتجارة الإيراني وعدد من كبار مسؤولي الشؤون الاقتصادية والتجارية.

كما أنّ إيران تريد ضمان عدم تأثير أي جهود لفك العزلة العربية عن النظام على التعاون معها في مجالات الاقتصاد والأمن والجيش. وبالتالي، الحرص على الالتزام بالاتفاقيات المشتركة بما فيها اتفاق التعاون العسكري الشامل الذي تم توقيعه في تموز/ يوليو 2020، بين وزير دفاع النظام علي أيوب ورئيس أركان الجيش الإيراني محمد باقري.

### العلاقة مع روسيا

في 13 أيلول/ سبتمبر، التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برئيس النظام السوري بشار الأسد في موسكو بعدما قام باستدعائه دون أن يتم الإعلان عن المقابلة بشكل مسبق، وسط غياب للإجراءات البروتوكولية المعتمدة.

وهذه هي الزيارة الثالثة للأسد إلى روسيا منذ تدخّل روسيا في سورية؛ حيث تم استدعاؤه في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2015 إلى موسكو، وفي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

وعدا عن أنّ الزيارة الأخيرة للأسد إلى موسكو تتزامن مع مرور 6 سنوات على تدخّل روسيا في سورية، فإنّها تختلف عن سابقاتها من ناحية القضايا التي باتت أكثر أولوية بالنسبة إلى روسيا مثل الوجود الأجنبي غير الشرعي، والحوار مع المعارضة السورية، والمساعدات الإنسانية، وإعادة اللاجئين، والعقوبات الاقتصادية، والعملية السياسية، والاستقرار.

يبدو أنّ روسيا كانت أكثر حذراً خلال عام 2021 من قيام النظام بأنشطة عسكرية أو أمنية أو دبلوماسية تؤدي إلى تعطيل سياساتها، من قبيل عدم القبول بإبداء مزيد من المرونة مع المعارضة الداخلية، وتسهيل إجراءات تنفيذ إعادة تفعيل خط الغاز العربي رغم تعارضه مع سياسات إيران، وإظهار المرونة مع المبعوث الأممي الخاص في حال تم الاتفاق على ضرورة دفع العملية السياسية قدماً.

في الواقع، إنّ علاقة روسيا بالنظام باتت بعد 6 سنوات من تدخّلها أكثر تعقيداً، في ظل عدم امتثاله إلى جهودها الحثيثة في الإصلاح العسكري والسياسي. بما يجعل العلاقة مع النظام من أبرز التحديات

التي قد تواجهها مستقبلاً، وما يترتب على ذلك من الحاجة الملحّة لتقليص حجم هامش المناورة الذي يقوم به مستفيداً من التنافس بينها وإيران.

### 2. اقتصادياً

شهد الاقتصاد السوري في عام 2021 تغيراً ملحوظاً على مستوى سعر صرف الليرة أو البطالة أو عجز الموازنة أو النمو.

وخلال سنة واحدة فقط انخفضت قيمة الليرة من 3000 إلى 3500 للدولار الواحد. ويبدو أنّ المصرف المركزي يُحاول الحفاظ على قيمة الليرة عند عتبة تتراوح بين هذين السعرين وعدم انهيارها إلى سعر 4000 للدولار الواحد مثلما حصل في حزيران/ يونيو 2020.

تعتمد السياسة الحكومية في ذلك على عدد من الأدوات أبرزها تجفيف السيولة، وتعديل نشرة المصارف والصرافة، وتخفيض الواردات غير الضرورية، وترشيد الاستيراد، وغير ذلك من القوانين والمراسيم والقرارات ذات الصيغة الإلزامية مثل قانون بدل الخدمة العسكرية، وبدلات جواز السفر ورسوم دخول المغتربين وغيرها.

كما يُلاحظ وجود اعتماد أيضاً على إمدادات النفط الإيراني عبر البحر إلى سورية في تحسين سعر صرف الليرة، حيث تم تزويده بما لا يقل عن 15 ناقلة نفط منذ مطلع عام 2021 بحمولة وسطية في الشهر 3.5 مليون برميل أو 80 ألف برميل يومياً.

مع العلم أنّ هناك فارق بسيط في سعر الصرف بين مناطق النظام والمعارضة والإدارة الذاتية الكردية، ويُعزى ذلك إلى وفرة الدولار وسهولة التداول. وعلى أيّة حال، يُساهم هذا الفارق في متاجرة النظام بالعملات في نقل الدولار إلى مناطق سيطرته وبالتالي تزويده بالقطع الأجنبي.

من جانب آخر، بلغ حجم العجز في موازنة 2021 والمعلن عنه رسمياً 2.4 ترليون ليرة سورية؛ أي قرابة 30% من إجمالي الموارد المحدّدة، وهي نسبة لا يبدو أنّ الاقتصاد السوري كان قادراً على تحقيقها أو حتى نصفها، نظراً لطبيعتها الاستثمارية والتي تقترن بظروف الاستقرار لا غيابه.

وكذلك، تم تقدير الإيرادات الجارية بـ 3.4 ترليون ليرة، وهو رقم محدّد على أساس تعافٍ كبير للاقتصاد السوري أيضاً، ومقارنة مع عام 2020 فإن ما تم تحقيقه لم يصل إلى ترليون ليرة، ولا يبدو أنّ إيرادات عام 2021 وصلت بعد إلى 2 ترليون ليرة. لذلك، فإنّ العجز الحقيقي في عام 2021 يُمكن تقديره بـ 4.8 ترليون ليرة، أي قرابة نصف الموازنة أو 50% عجز.

وبالفعل، يُمكن ملاحظة عجز الموازنة الكبير بعدم قدرة الحكومة على ضمان استمرار تأمين الدعم للسلع الرئيسية وتنفيذ المشاريع؛ حيث اقترح مجلس الشعب رفع الدعم عن المواد الأساسية وطرحها

في الأسواق وإلغاء نظام البطاقات الذكية، وتباعاً بدأ تقليص حجم الدعم الحكومي لعدد من المواد مثل السكر والرز والخبز والكهرباء وغيرها.

على مستوى المعيشة والدخل، ارتفعت نسبة البطالة في سورية إلى 60% مقارنة مع 15% التي تم تسجيلها في عام 2010، ونسبة الفقر ارتفعت من 30% إلى 85%. وقد وصل معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار يومياً إلى حوالي 90% من السكان في مناطق سيطرة النظام، ويبدو أنّ هذه المعطيات جعلت الحياة في الأرياف خياراً أفضل من المدن؛ لانخفاض التكاليف والقدرة على تأمين بعض المواد.

وفي 28 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2021، وقع النظام السوري اتفاقاً مع الأردن ولبنان خلال اجتماع وزاري في عمّان، ينصّ على تبادل الطاقة الكهربائية؛ حيث سيتم تزويد لبنان باحتياجاته من الكهرباء عبر الأردن ومروراً بسورية.

ويأتي هذا الاتفاق بناءً على اتفاق آخر حول توريد الغاز المصري إلى لبنان عبر الأردن وسورية تم توقيعه في 8 أيلول/ سبتمبر 2021، بين وزراء الطاقة للدول الأربعة. وبينما تكفّل النظام بإعادة تأهيل خط الربط الكهربائي بين سورية والأردن بتكلفة 5.5 ملايين دولار فإنّ الفائدة المنتظرة بالنسبة له هي الحصول على كميات من الغاز والكهرباء لسد الفجوة الكبيرة التي بات يعاني منها نتيجة النزاع والعقوبات الاقتصادية.

### 3. أمنياً

حتى مطلع أيلول/ سبتمبر 2021، وهو التاريخ الذي تم فيه إعادة توقيع اتفاق التسوية في درعا بين اللجنة المركزية المعارضة واللجنة الأمنية التابعة للنظام، كان الجنوب السوري يشهد ارتفاعاً كبيراً في العمليات الأمنية، التي شملت محاولات الاغتيال بالأعيرة النارية، والعبوات الناسفة، وتفجير العربات والدراجات النارية، والهجمات المسلّحة وغيرها.

ومع أنّ الاتفاق الجديد لم يؤدِ إلى استقرار المنطقة إلّا أنّه ساهم نسبياً في انخفاض حدّة العمليات الأمنية مقارنة مع السنوات السابقة؛ أي منذ توقيع اتفاقيات التسوية عام 2013؛ بعدما أصبحت المناطق التي دخلت فيها مصدر قلق بالنسبة للنظام، وهو ما ازداد بين عامي 2020 و2021 في جنوب البلاد وبعض مناطق ريف دمشق. كان التحدي الأبرز وما زال هو إعادة السيادة على تلك المناطق؛ أي ضمان عودة مراكز الأمن والاستخبارات للعمل مجدداً.

في الواقع، إنّ بيئة عدم الاستقرار في مناطق النظام لا تقتصر على تفكيك الشبكات المحلية المسلّحة التي خلفت فصائل المعارضة المسلّحة، إنّما باحتكار العنف مجدداً، ولا يبدو ذلك ممكناً مع وجود القوّات الرديفة والحليفة لقوات النظام السوري، والتي تنشط في أعمال تهريب المخدرات والبشر والنهب

وغيرها عبر الحدود وداخل المحافظات والمدن.

من جانب آخر، يبدو أنّ تنظيم داعش عاد ليشكّل مصدر تهديد أمني للنظام وحلفائه، فعدا عن توسيع وتكثيف أنشطته في البادية خلال عام 2021، بدا أكثر قدرة على تشكيل خطوط إمداد وجيوب أمنية لعناصره في مناطق مختلفة من محافظات حمص وحلب والسويداء ودير الزور. يعكس ذلك مدى تعثّر جهود مكافحة الإرهاب التي تقودها روسيا منذ إعلان عملية الصحراء البيضاء في آب/ أغسطس 2020.

### 4. اجتماعياً

رعت روسيا في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، انعقاد الدورة الثانية من المؤتمر الدولي لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين في العاصمة دمشق، وكان من الملاحظ تراجع مستوى الحضور والتمثيل مقارنة مع الدورة الأولى. ولا يبدو أنّ هناك أيّ نتائج ملموسة للمؤتمر؛ بل شهد عام 2021 موجة هجرة جديدة من مناطق سيطرة النظام إلى مصر والإمارات وبيلاروسيا بعد تسهيلات الحصول على الموافقة الأمنية وتأشيرة الدخول.

من جانب آخر، فقد تسبب سوء ظروف المعيشة بلجوء بعض المناطق في محافظات حمص وطرطوس والسويداء إلى التظاهر والاعتصام وقطع الطرقات.

وعلى مستوى التعليم، أعلنت وزارة التربية في حكومة النظام أنّها تعتزم عام 2022 بدء العمل على برنامج يحمل اسم «أسباب الحرب على سورية» لإدخاله على مناهج في عدد من المواد الدراسية كاللغة العربية والتاريخ والاجتماعية والديانة والوطنية، دون تحديد الصفوف المدرسية المستهدفة. تبدو هذه الخطوة بمثابة استعداد لتنشئة اجتماعية للأجيال الجديدة لتبني رواية النظام حول النزاع الذي اندلع في البلاد عام 2012 بعد الاحتجاجات الشعبية التي طالبت بالتغيير وإسقاط الحكم منذ عام 2011.

دينياً، أصدر بشار الأسد مرسوماً تشريعياً غير مسبوق في تاريخ البلاد في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، يقضي بإلغاء المادة 35 من القانون رقم 16 لعام 2018، والتي تعني إنهاء منصب مفتي الجمهورية ليصبح هذا الاختصاص من صلاحيات المجلس العلمي الفقهي، الذي تأسس عام 2018 بموجب القانون سابق الذكر.

## ثانياً: تحليل وتفسير الواقع السوري

### 1. سياسياً

إنّ موقف النظام السوري غير الجاد في التعامل مع العملية السياسية في إطار اللجنة الدستورية، يبدو نابعاً من تخوّفه مما قد تفضي إليه أيّة صياغة لدستور سورية مستقبلاً. لكنّ استمراره فيها مرتبط بالضرورة بحرص روسيا على الإبقاء على مسار الإصلاح الدستوري، والذي بدون تفقد جزءاً كبيراً من قدرتها على التأثير في العملية السياسية.

بالمقابل، يُمكن الاعتقاد أنّ التزام المعارضة بمسار المباحثات مرتبط بالرغبة في تحميل النظام مسؤولية التعثّر وعدم الجدّية. ومع ذلك، فإنّ المعارضة لا تمتلك أو لم تقدّم أيّة خطة بديلة للتعامل مع سياسات هدر الوقت والتعطيل، مما يجعل الالتزام بدون جدوى بمثابة العبء عليها لا سيما أمام الرأي العام وتماسك المعارضة نفسها لاحقاً.

على أيّ حال، يتطلع النظام وبشكل واضح لنقل مباحثات العملية السياسية من جنيف إلى دمشق، وعلى هذا الأساس منح عدداً من أحزاب المعارضة الداخلية إذن إقامة مؤتمر الحوار الوطني، أي للتسويق بأنه أصبح أكثر تقبلاً للمعارضة. لكن، وبالرغم من ذلك لا يبدو أنّ سلوكه يتطابق مع هذه الدعاية؛ لا سيما وأنّه رفض منح الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) ترخيص إقامة اجتماعها الأول؛ والذي يُمثّل تهديداً له.

وبالنسبة للحوار مع الأكراد، لا يبدو أنّ النظام لديه استعداد لتقديم أي تنازلات لحزب الاتحاد الديمقراطي وأجهزته، كونه يعتبر الامتيازات التي حصل عليها هذا الأخير بعد تدخّل الولايات المتحدة في سورية ما كانت لولا التساهل الذي أبداه معه بعد عام 2011. وبالتالي، فإنّ النظام لن يمنح الأكراد أكثر من إدارة محلية بموجب المواد (130) و(131) من دستور 2012، وهو مقترح سبق وأن قدّمه خلال جولات المفاوضات السابقة كبديل عن الإدارة الذاتية.

عربياً، إنّ إعادة تطبيع الدول العربية –ولو جزئياً– العلاقات مع النظام كانت وما زالت بسبب تشجيع روسيا على ذلك وتوافق تلك الدعوات مع السياسات الخارجية لتلك الدول والتي تختلف من واحدة لأخرى مثل الرغبة في التقارب مع روسيا والمشاركة في إعادة الإعمار ومواجهة الإسلام السياسي والمخاوف نجاح نموذج التغيير القائم على القوة، والمخاوف من استمرار بيئة عدم الاستقرار وما يترتب عليها من تنامي تهريب المخدرات والبشر والإرهاب، وغير ذلك.

ويعوّل النظام على التطبيع العربي معه في استكمال جهود فك العزلة الدولية عنه وبالتالي تقليص حجم العقوبات الاقتصادية التي يعاني منها ودعم موقفه في العملية السياسية لاستعادة السيطرة على كامل البلاد وبالتالي تحول العزلة إلى المعارضة.

ومن المعلوم، أنّ النظام يستمدّ القدرة في الحفاظ على مواقفه من دعم حلفائه، وتحديداً روسيا وإيران، وهو ما يزال يبدي رغبة في عدم الالتزام بسياسات كل منها بشكل كامل، سواءً بما يخص تطبيق مذكرات التفاهم الثنائية أو التوصيات كتلك التي تتعلّق بالإصلاح على سبيل المثال. يبدو ذلك بمثابة قدرة على المناورة بين موسكو وطهران نتيجة فهم مصالح كل منهما، بصرف النظر عن الهامش المحدود الذي تحاول كلا الدولتين تقليصه بشكل مستمر.

والنظام يجد أنّ الحفاظ على مصالح السلطة يتطلب منه استمرار المناورة وعدم الالتزام بشكل كامل بسياسات حلفائه بل وحتى إبداء المرونة أو الاستعداد للانخراط في مبادرات أو علاقات مع دول أخرى مثل الصين والإمارات وغيرهم.

### 2. اقتصادياً

إنّ استقرار سعر صرف الليرة نسبياً عند عتبة تتراوح بين 3000 و3500 للدولار الواحد أو على الأقل عدم انهيار السعر إلى 4000 للدولار الواحد، لا يعني أنّ المؤسسات المالية والاقتصادية التابعة للنظام باتت قادرة على فرض استقرار مستدام أو طويل الأمد لسعر الصرف، بل يُمكن القول إنّها باتت قادرة نوعاً ما على إدارة الانهيار على المدى القريب لا أكثر.

وعلى غرار السنوات السابقة، أظهرت مؤسسات النظام مدى العجز على احتواء أو معالجة الأزمات الاقتصادية التي ترم بها مناطق سيطرته؛ مثل توفير المحروقات أو استمرار الدعم للمواد الأساسية أو الاستجابة للكوارث والأوبئة أو إمداد الأسواق بالمواد اللازمة.

بل على العكس كان هناك استعداد وتحيّن للفرص من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستفادة لشبكات المحسوبية، فبدل معالجة أو إيقاف الخلاف بين رامي مخلوف وبشار الأسد، تم اللجوء إلى تصفية الحسابات عبر الإقصاء للمدراء والمسؤولين والتجريد والحجز على الأموال والشركات.

ومع أنّ الخلاف انخفضت وتيرته بين الطرفين في عام 2021 مقارنة مع عام 2020، إلّا أنّ بشار الأسد أظهر رغبة متزايدة في تقويض الشبكات الاقتصادية التقليدية بما فيها تلك التي تستحوذ عليها عائلة خاله محمد مخلوف.

لكنّه بنفس الوقت كان حريصاً على ألا يؤثر ذلك على موقف القواعد الاجتماعية في الساحل من السلطة لا سيما وأنّ رامي مخلوف لم يتوانَ عن حشد الرأي العام لصالحه. وعليه، يُمكن تفسير منح بشار الأسد لعمّه رفعت الأسد إعفاء للعودة إلى سورية بمثابة خطوة لتهدئة الأهالي والحاضنة الاجتماعية وإعادة كسب الثقة به من جديد.

يُفترض أن يكون كسب الثقة بالقواعد الاجتماعية مرتبطاً أيضاً بالقدرة على تقديم الخدمات

الأساسية لها، لكنّ وبخلاف ذلك تتجه حكومة النظام إلى رفع الدعم عن الكثير من المواد بما في الكهرباء ولو كان بشكل جزئي، وتبدو هذه السياسة نتيجة ضعف القدرة على تحمّل تغطية النفقات، لكن هذه السياسة تنبئ بانتقال كثير من قطاعات الاقتصاد نحو الخصخصة، وهذا يتناسب أصلاً مع مرحلة إعادة الإعمار.

### 3. أمنياً

إنّ أولوية النظام السوري في قضايا الأمن تتركّز على حسم ملف التسويات مقارنة مع أهمية إعادة تنظيم وتجميع قواته المسلّحة. يبدو ذلك نتيجة عدم القدرة لا الرغبة؛ فإيران على سبيل المثال تعتبر أيّة دعوات أو جهود لحل القوات الرديفة وإعادة دمجها في القوات المسلّحة.

ورغم أهمية إعادة احتكار العنف المسلّح ضمن قوات النظام؛ من ناحية تقليص حجم الفوضى الأمنية والقدرة على مكافحة التهريب والإتجار بالبشر والنهب وغير ذلك، إلّا أنّ إعطاء الأولوية لاحتكار العنف خارج تلك القوات يبدو مرتبطاً بمخاوف من عودة التهديد مجدداً للمناطق التي تمت استعادة السيطرة عليها وتفكيك فصائل المعارضة فيها بموجب اتفاقيات التسوية.

من جانب آخر، فإنّ استمرار أنشطة تنظيم داعش في البادية وما يترتب عليها من تهديد لمصالح وأمن النظام لا يُمكن تفسيره بمجرّد عجز هذا الأخير على مكافحة الإرهاب بل لعدم استعداد روسيا لتحمّل تكلفة الحرب على التنظيم بمفردها لا سيما بعد التجربة المتعثّرة بعملية الصحراء البيضاء؛ والتي بدا فيها مدى تطوير أدوات الحرب الهجينة التي تقوم بها خلايا داعش. عدا عن أنّ القضاء على هذه الأخيرة بشكل كامل لا يبدو أولوية بالنسبة لروسيا بقدر ما تركّز على تقليص مستوى التهديد الأمني الذي تشكّله أنشطتها المتصاعدة.

### 4. اجتماعياً

إنّ تردي الأوضاع المعيشية وازدياد معدلات الفقر والبطالة مع غياب قدرة حكومة النظام على دعم الفئات الأكثر احتياجاً والتي باتت تتسع باستمرار، كل ذلك تسبب بلجوء السكان المحليين إلى التظاهر كوسيلة للتعبير عن الاستياء، بما في ذلك أولئك الذين فضّلوا سابقاً عام 2011 اللجوء إلى مظاهر الاحتجاج لانتقاد أداء وبنية النظام.

ومع ذلك، هناك من لا يدعم اللجوء إلى الاحتجاجات وفضّل خيار الهجرة الشرعية وغير الشرعية، وباتت نسبة هذه الفئة من المجتمع بازدياد في عام 2021.

في الواقع، لا يُمكن إرجاع جميع مظاهر الاحتجاج إلى مجرّد سوء الأوضاع المعيشية وتردي الخدمات

فقد ارتبطت أيضاً بتردي الأوضاع الأمنية وغياب الاستقرار وتراجع قدرة السلطة على فرض السيادة على كامل المناطق التي تسيطر عليها. على سبيل المثال؛ شهدت مدينة مصياف بريف حماة مطلع آب/ أغسطس 2021، احتجاجات نتيجة انتشار الفساد والنهب والاعتداء المسلّح وغير ذلك من الأعمال التي تقوم بها القوات الرديفة التابعة للنظام.

دينياً؛ يُمكن إرجاع سبب إلغاء منصب مفتي الجمهورية إلى محاولة من قبل النظام لمحاكاة تجربة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان والذي أسسّه موسى الصدر بين عامي 1967 و1969. أمّا هدف المعارضة من انتخاب المجلس الإسلامي السوري للشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عاماً لسورية فهو غالباً ملء الفراغ الذي تركه النظام مع محاولة كسر احتكاره لهذا المنصب.

## ثالثاً: استشراف الواقع السوري

### 1. سياسياً

خلال عام 2021 انعقدت جولتان من مباحثات اللجنة الدستورية واقتصر التقدم فيها على اتفاق الوفود المشاركة من المعارضة والنظام والمجتمع المدني على جدول الأعمال. الذي لطالما كان عثرة في الجولات السابقة. لكن، لا يبدو ذلك كافياً للقول إنّ إحراز مزيد من التقدم في العملية السياسية خلال عام 2022 ممكناً أو قابلاً للتحقق.

ولا يوجد ما يدعو للاعتقاد بتعليق مسار الإصلاح الدستوري؛ مع حرص كل من روسيا وتركيا على استمرار مباحثات اللجنة الدستورية. لكن، وفي حال انعقاد جولتين جديدتين من هذه الأخيرة خلال عام 2022؛ فإنّ أقصى ما يُمكن تحقيقه من تقدّم قد يقتصر على صياغة بعض المواد التي يُمكن للنظام قبول الموافقة عليها بعد ضمان فرض المبادئ والثوابت الوطنية كمقدّمة للدستور. ومع ذلك، هناك احتمال استمرار التعطيل دون إحراز أي تقدم في الصياغة؛ وهذا يرتبط بطبيعة العلاقة بين الفاعلين الدوليين وتحديداً روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران.

وبالنسبة لمستقبل العلاقات العربية – السورية؛ قد يحمل الظن بمشاركة بشار الأسد بالدورة 34 للجامعة العربية في آذار/ مارس 2022 الكثير من التفاؤل، لكن هذا لا ينفي احتمال استقبال وفد دبلوماسي ضمن تمثيل منخفض بداعي ضرورة التنسيق المشترك في القضايا الإنسانية والتنموية والأمنية، وهي ذرائع سبق أن لجأت إليها بعض الدول لتفسير سبب إعادة تفعيل بعثاتها الدبلوماسية في سورية بعد انقطاع دام 10 سنوات تقريباً.

وبما يخصّ علاقة النظام السوري بروسيا وإيران؛ فإنّ حظوظه بدأت تتراجع إذا ما أراد الاستمرار

في سياسة المناورة؛ لا سيما مع حرص كلا الطرفين على ممارسة مزيد من الضغوط الدبلوماسية والأمنية وربما الاقتصادية لضمان تنفيذ التفاهمات الثنائية أو التعهدات والتوصيات المتفق عليها ضمن قطاعات الاقتصاد والأمن والجيش وغيرها.

لذلك؛ قد يشهد عام 2022 افتتاح إيران المزيد من الشركات في سورية وبدء تنفيذ العديد من المشروعات التي سبق وتم الاتفاق عليها، إضافة إلى اضطرار النظام إبداء انسجام وإن كان جزئياً مع استراتيجية الإصلاح التي تدعو لها روسيا باستمرار، إلّا في حال انشغال هذه الأخيرة بقضايا دولية أخرى.

### 2. اقتصادياً

من المبكّر القول إنّ النظام سيكون قادراً عام 2022 على استعادة جزء من القدرة على توفير الخدمات مثل الكهرباء والغاز؛ لأنّ ذلك مرتبط بالضرورة بتفعيل خط الغاز العربي والذي رغم الحصول على استثناء له من الولايات المتحدة إلّا أنّ هذه الأخيرة يُمكن أن تعرقل تنفيذ المشروع في أيّ لحظة أو تقلّص من حجم استفادة النظام منه على أقل تقدير.

طبعاً، إنّ قدرة النظام على توفير بعض الخدمات وربما المواد لا يعني أنّه سيتخلى عن سياسة رفع الدعم الحكومي التي تبدو بمثابة سياسة ممنهجة لخصخصة الاقتصاد تمهيداً لمرحلة إعادة الإعمار.

وبالنسبة لسعر صرف الليرة فالمؤشرات تظهر قدرة نسبية للنظام على الحفاظ على استقرار نسبي لها حتى في عام 2022، وفي أسوأ الأحوال يُمكن أن تُلامس عتبة 4000 للدولار الواحد وهذا مرتبط بتعثّر إمدادات النفط الإيرانية وعودة التهديد العسكري والأمني إلى مناطق سيطرته بعدما شهد عام 2021 استقراراً جزئياً في هذا الصدد.

كما من المتوقع أن يستمر العجز الحقيقي في الموازنة لعام 2022 لأكثر من 50 ٪، مع ارتفاع مستمر في الأسعار وبالتالي تراجع الأوضاع المعيشية والقدرة الشرائية لدى المواطنين.

### 3. أمنياً

من غير المتوقّع أن يلجأ النظام في عام 2022 إلى إعادة دمج وتنظيم القوات الرديفة في المؤسسة العسكرية حتى في حال إبدائه مرونة مع خطة روسيا للإصلاح. لكن، من الواضح أنّه سيستمر في فرض اتفاقيات إعادة التسوية ضمن معظم المناطق التي استعاد السيطرة عليها على أمل أن يُساهم ذلك في فرض مزيد من السيادة وإعادة احتكار العنف عبر مصادرة القطع المسلّحة التي بات يمتلكها الأفراد وتفكيك الشبكات المحلية المسلّحة التي ما تزال تسبب مصدر تهديد له.

وبالنسبة لتنظيم داعش فإنّ معدّل الهجمات التي ينفذها لا يبدو أنّها آخذة بالتراجع لا سيما مع توفّر الظروف الأمنية والجغرافية لذلك في مناطق سيطرة النظام، وقد يُكثّف من عملياته الخاطفة ضمن المدن الاستراتيجية مثل السخنة ودير الزور وتدمر واستهداف طرق الإمداد العسكري. ومن شأن ذلك أن يدفع بالنظام وحلفائه إلى تعزيز التعاون والتنسيق لتقويض أنشطة التنظيم عبر شنّ المزيد من الحملات على البادية لتأمين خطوط التماس وخطوط الإمداد.

### 4. اجتماعياً

إنّ الواقع الاقتصادي والأمني المتردي وعدم وجود ما ينبئ بتحسّنه عام 2022 يدعو للاعتقاد بتنامي رغبة السكّان المحليين في مناطق النظام إلى الاحتجاج للتعبير عن الاستياء مما يشكّل المزيد من الأعباء على هذا الأخير.

ومن المتوقع أيضاً استمرار مظاهر الهجرة من مناطق النظام، فيما لا يبدو أنّ هذا الأخير قد يتبنى استراتيجية أو برامج واضحة وجادة لإعادة اللاجئين باستثناء القيام ببعض الخطوات التي من شأنها الاستجابة لضغوط روسيا في هذا الصدد لا أكثر.

# التقرير السنوي اللبناني

**د. عماد الحوت**

**نائب سابق ورئيس مجلس إدارة**
**المركز اللبناني للتنمية والتطوير**

## مقدمة

يمرّ لبنان اليوم بظروف صعبة تهدّد إستقراره السياسي والاجتماعي نتيجة ازدياد حدة الصراع السياسي الداخلي، وانشغال دول المنطقة بحلحلة أزماتهم المتتالية، وترقّب نتائج جولات التوافق والتنافر الأمريكي – الإيراني، والمخاوف المشروعة لانعكاسات تنامي التنافس الأمريكي – الصيني على العديد من قضايا دول الإقليم.

ولبنان يعاني منذ أواخر 2019 استقطاباً سياسياً حاداً وأزمة اقتصادية هي الاسوء منذ انتهاء الحرب الأهلية، في مشهدٍ تتصارع فيه مصالح دول اقليمية وغربية. ولقد بات الواقع اللبناني يعاني من تفاقم في الأزمات الاقتصادية والسياسية، وحالة من عدم الاستقرار تغذيها الانقسامات الداخلية بين مختلف القوى السياسية وتقاطع المصالح الخارجية مما أعاد الاهتمام من جديد بهذا الواقع. ولا يكاد لبنان يخرج من أزمة حتى يدخل في أخرى أشد وأعتى، مما يجعل أنّ التفاؤل ليس هو سيد الموقف، كون أغلب المؤشرات يشير إلى أن التحديات والمعوقات تتجاوز بكثير حجم الحلول المطروحة، وأن تشعّب الازمة يجعل لبنان يتأرجح بين حدين: الفدرالية والاحتراب الداخلي وبينهما إحتمالات متعددة بعضها يصل الى تعديل في بنية النظام.

## أولاً: أهم التطورات والمتغيرات

### انسداد الأفق السياسي

### أزمة تشكيل الحكومة الجديدة بين التنافس والتعطيل

تشكّلت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في العاشر من سبتمبر 2021، وذلك بعد فراغ حكومي طويل وحالة من الجمود السياسي، تخللها العديد من مراحل التكليف والاعتذار، بدأت منذ استقالة حكومة حسان دياب في أغسطس 2020، عقب انفجار مرفأ بيروت، واعتذار كل من مصطفى أديب وسعد الحريري عن عدم تشكيل الحكومة بعد أشهر من التعطيل. ويرجع الاختراق الذي نجح بموجبه نجيب ميقاتي في تشكيل الحكومة اللبنانية بالدرجة الأولى إلى عنصرين أساسيين:

التوافق الخارجي حول تشكيل الحكومة اللبنانية، فالخلافات بين القوى السياسية اللبنانية ليست هي المسبِّب الوحيد لحالة الجمود التي سبقت تشكيل الحكومة، بقدر ما كان إنتظار هذه القوى لما ستسفر عنه التفاهمات بين القوى الدولية وانعكاساتها على المشهد اللبناني. لذلك فإن الحكومة الجديدة جاءت نتيجة تفاهمات بين الولايات المتحدة وروسيا في خلفية المشهد، وفرنسا وإيران في صدارته وهو ما عكسه الإتصال الذي جرى بين الرئيس الفرنسي ماكرون ونظيره الإيراني رئيسي وما تضمّنه من اتفاق

على تشكيل الحكومة اللبنانية.

حدوث تفاهمات داخلية مع الفاعلين الرئيسيين في تعطيل تشكيل الحكومة اللبنانية، حيث أن حزب الله بدا كمن اقتنع أنه من خلال الحكومة يستطيع من ناحية أن يتخلّص من جزء من العبء الاجتماعي لحاضنته الشعبية من خلال الحكومة وخدماتها على قلّتها، ومن ناحية أخرى تعزيز نفوذه على المنافذ البرية والبحرية والجوية من خلال وزارة الأشغال والنقل، وتعزيز النفوذ الذي يتمتع به على مطار بيروت، فضلًا عن المعابر الحدودية الرسمية، بعد أن ضمن السيطرة على المعابر غير الرسمية.

هذا وتواجه حكومة الرئيس ميقاتي مجموعة من التحديات والعراقيل أهمها قصر مدة الحكومة قبل الانتخابات مما يحد من قدرتها على الشروع في إصلاحات هيكلية قوية، وتصاعد التوتر الأمني والسياسي لا سيما أزمتي تحقيق المرفأ وحادثة الطيونة ودخول لبنان في مأزق سياسي قد يصل إلى أزمة حكم، لا أزمة حكومة فقط.

## الانتخابات النيابية

لقد بات استحقاق الانتخابات النيابية، بعد الإعلان الرسمي باعتبار 27 مارس موعداً رسمياً لإجراء الإنتخابات، يحظى بحيّز واسع من الاهتمام الداخلي والخارجي كمدخل لحلحلة الأزمة الاقتصادية والسياسية الضاغطة، ونقطة انطلاق نحو تغيير أو إعادة تكوين السلطة في لبنان. إلا أن الواقع لا يبدو مطمئنًا في ظل طروحات التأجيل أو التعطيل وسط تخوف متباين بين جميع الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية.

ويأتي في مقدمة طروحات التأجيل ما يمكن أن يعكسه الصراع الدستوري الراهن حول التعديلات التي أقرّها مجلس النواب على قانون الانتخابات، بالإضافة الى التخوف الذي قد يعتري «حزب الله» من نتائج الانتخابات النيابية على حلفائه، مما يضعف الجبهة السياسية التي نشأت بعد الانتخابات النيابية السابقة عام 2018 والتي أتاحت لهذا التحالف أن يمرر الكثير مما يريد سياسياً دون الإضطرار لاستخدام فائض القوة التي يتمتع بها، خاصةً وأن المثال العراقي لا بد أن يكون حاضرًا في حسابات الانتخابات النيابية القادمة بشكلٍ أو بآخر لجهة الجهد الأمريكي للتاثير في النتائج.

## معركة القضاء والتحقيق بانفجار المرفأ وحادثة الطيونة.

لا بد من النظر لهذه المعركة بعين المراقب لسياسة حزب الله لقضم بطيء وتدريجي لمساحات القرار في الواقع اللبناني، ويبدو أن الوقت قد حان لمعركة قضم النفوذ على آخر ساحتين من ساحات قوة الدولة ووجودها: القضاء والجيش.

بدأت هذه المعركة من خلال كف محكمة التمييز الجزائية في 18 فبراير 2021 يد القاضي صوان المكلّف بالتحقيق في انفجار المرفأ، على خلفية دعاوى ارتياب بحقه، بعد أن ادعى في ديسمبر 2020 على رئيس الحكومة حسان دياب وثلاث وزراء سابقين هم: علي حسن خليل وغازي زعيتر من حركة أمل ويوسف فنيانوس من فريق الوزير سليمان فرنجية، ولم يمثلوا أمامه. ولقد تم استبدال القاضي صوان بالقاضي طارق البيطار.

وفي الحادي عشر من أكتوبر2021 ، وجه أمين عام حزب اللّه انتقادات لاذعة للقاضي بيطار، واتهمه بالانحياز وتسييس الملف، وطالب الحكومة بعزله، ثم تم إرجاء جلسة الحكومة بعد يومين بعد رفض الوزراء المحسوبين على حركة أمل وحزب اللّه حضورها إلا إذا تدخلت لإقالة القاضي البيطار، وفي اليوم عينه دعا أنصار الثنائي الناس للنزول إلى الشارع ضد القاضي.

وفي الرابع عشر من اكتوبر، توافد أنصار حزب اللّه وحركة أمل لمحيط قصر العدل للمطالبة بعزل البيطار، وسرعان ما وقعت مواجهات مسلحة، استخدمت فيها الرشاشات الخفيفة وقذائف «آر بي جي» في منطقة الطيونة الواقعة بين الشياح ذات الأغلبية الشيعية وعين الرمانة ذات الغالبية المسيحية، واستمرت نحو 5 ساعات، وأسفرت عن مقتل 6 أشخاص و33 جريحاً.

هذا ولقد بلغت عدد الطلبات المقدّمة أمام الهيئات القضائية العليا لرد القاضي بيطار ووقف صلاحيته في متابعة التحقيق بانفجار المرفأ حتى تاريخ إعداد هذا التقرير ست وعشرون طلباً تم ردها جميعاً.

## توترات أمنية متزايدة مع حزب اللّه

في الأول من أغسطس، شهدت منطقة خلدة اللبنانية، اشتباكات مسلحة عنيفة بين «عشائر عرب خلدة» وعناصر من حزب اللّه، عقب نصب كمين مسلح لموكب تشييع جثمان علي شبلي، المسؤول في حزب اللّه، الذي قُتل السبت بجريمة ثأر في حفل زفاف بالجية جنوبي بيروت.

وفي السادس من أغسطس حصل تصعيد عسكري على حدود لبنان الجنوبية مع فلسطين المحتلة حيث وقع إطلاق تبادل القصف على جانبي الحدود. الجديد في الأمر هو قيام عدد من سكان إحدى القرى الجنوبية على حدود لبنان برفض تحويل مناطقهم إلى مسرح تصعيد وإيقاف مطلقي الصواريخ تجاه «إسرائيل» ومصادرة راجمة صواريخ تابعة لحزب اللّه.

وفي الرابع عشر من اكتوبر 2021، حاول عدد من المتظاهرين المعترضين على أداء المحقق العدلي في جريمة انفجار المرفأ من أنصار حركة أمل وحزب اللّه، دخول حي مسيحي في منطقة شهدت حساسية طائفية عالية في الحرب الأهلية مما نتج عنه ردة فعل من أهالي الحي لمنع عملية الدخول، وحصل إطلاق نار نتج عنه ستة قتلى وعدد من الجرحى.

## أزمات اقتصادية مركبة

إن الأزمة الاقتصادية في لبنان هي أزمة مركّبة نتيجة عدة عوامل منها ضعف في البنية الاقتصادية وسياسات اقتصادية ومالية غلّبت الاقتصاد الريعي غير الإنتاجي على الإهتمام بالقطاعات المنتجة، والقطاعات الريعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوضعين السياسي والأمني وتقلباتهما، وسوء إدارة وفساد منظّمين ومتراكمين تحت عنوان المحاصصة وحقوق الطوائف، وجود طرف أولويته كيف يمكن أن يتحول لبنان الى ساحة تخدم في صراعات المحاور فاعتمد على مدى مراحل على شراء سكوت المكونات اللبنانية بتغطية فسادها وإنهاكها للدولة ومنظومتها الاقتصادية، انتقال الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأميركية إلى الجبهة المصرفية اللبنانية مما ترتّب عليه حظر قدوم الدولار إلى لبنان بحكم العقوبات الاقتصادية التي فرضتها واشنطن على النظام السوري وعلى حزب الله، واتهام بعض المصارف اللبنانية بخرق تلك العقوبات، وقف دول الخليج الدعم المالي والاستثمارات في لبنان مع تنامي نفوذ إيران في البلاد، التهريب، وخصوصاً الدولار والمواد الغذائية المدعومة إلى الخارج، إضافة إلى جشع التجّار، بالإضافة الى جائحة كورونا، وانفجار مرفأ بيروت.

## أرقام ومؤشرات اقتصادية – اجتماعية

قدّر صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي في لبنان تراجع من 53.4 مليار دولار عام 2019 الى 20 مليار دولار في العام 2020 وتوقع الانحدار الى 18 مليار دولار في العام 2021.

بلغ التضخّم 2.9% عام 2019، و84.3% عام 2020، وتشير التقديرات الى بلوغه 100% في العام 2021.

من جهة أخرى خسر المواطن اللبناني ما قيمته 90% تقريبًا من قدرته الشرائية، وارتفعت أسعار المواد الاساسية بأكثر من 900%، و77% من العائلات اللبنانية لم تعد تجد ما يكفي من المال لشراء غذائها في شهر يوليو 2021 حسب تقرير اليونيسف.

كما أدّت الأزمة الإقتصاديّة – الماليّة الّتي يمرّ بها لبنان إلى إغلاق عشرات المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة والكبيرة وتقليص أعمال عشرات آلاف المؤسّسات الأخرى، وبالتّالي صرف عشرات آلاف العمّال والأجراء. وهكذا ارتفعت نسبة البطالة الّتي أصبحت تقارب نحو 35% من حجم القوى العاملة المقدّر عددها بنحو 1،340 مليون عامل أي أنّ عدد العاطلين عن العمل يتراوح بين 470 الفًا و500 الفاً.

ولقد أشار تقرير شركة موديز العالمية الى أن معدل الفقر الفعلي ارتفع من 42 ٪ في العام 2019 الى 82% في العام 2021.

ولقد أوردت مؤسسة «الدولية للمعلومات» في دراسة لها أن نسبة الجريمة ارتفعت بنسبة 137% للسرقة، و2.6% للقتل مقارنةً بالعام 2020.

## أزمة الطاقة وانعكاساتها على باقي قطاعات الخدمات العامة

تشابكت الأزمة الاقتصادية مع أزمة الطاقة وتفاقمها خلال الأشهر القليلة الماضية، وما حملته من تأثير في باقي قطاعات الخدمات العامة، إذ تراجعت تدريجيًّا قدرة المؤسسات اللبنانية على توفير التغذية اللازمة لكل المناطق، ما انعكس بالتالي على عدم وصول خدمات الرعاية الصحية وإمدادات المياه إلى ملايين اللبنانيين، وهو ما يشكل خطرًا محدقًا بالصحة العامة، بالتزامن مع أزمة فيروس كورونا المستجد.

ولم تعد شركة كهرباء لبنان، أمام انعدام السيولة الكافية، قادرة على تأمين أكثر من 4.5 ساعات تغذية في اليوم، وأصبحت المولدات الخاصة تنتج بمعدل 12 ساعة في اليوم. وشهد شهرا آب وأيلول توقّف مؤسسة كهرباء لبنان عن العمل بشكل كلّي مرّات عدّة بسبب عدم توفر مادة الفيول. ولم يكن إنتاجها يتجاوز أحياناً ساعة تغذية في اليوم.

وفي 19 أغسطس 2021 أعلن الأمين العام لحزب الله عن بدء استيراد المحروقات من إيران. وسارعت السفيرة الأميركية إثر ذلك للإعلان عن موافقة بلدها على استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن على أن تجري مفاوضات مع البنك الدولي لتمويل ثمن الغاز المصري.

## تراجع التبادل التجاري للبنان مع محيطه الإقليمي والدولي

انخفض حجم التبادل التجاري مع دول الخليج خلال السنوات العشر الماضية بشكل كبير، من نحو 450 مليون دولار سنويًّا قبل الأزمة إلى نحو 50 مليون دولار عام 2020، وقلّ حجم الاستثمار الخليجي تدريجيًّا. ويعود هذا التراجع في العلاقات الاقتصادية البينية بين لبنان وباقي الدول العربية بالأساس إلى اعتراض الدول المحيطة بلبنان على دور «حزب الله» وممارساته سواء خارج لبنان، وارتباط مسألة الدعم الدولي والإقليمي للبنان للخروج من أزمته أو التخفيف من حدّتها بمسألة نزع سلاح «حزب الله»، والضرر الناتج عن عمليات تهريب المخدرات.

وكمتوسط سنوي في عامي 2019 و2020 يمكننا أن نقول إن لبنان استورد من دول الخليج سلعًا وبضائع بقيمة 1.546 مليار دولار وصدّر سلعًا وبضائع بقيمة 923 مليون دولار.

## القطاع المصرفي وسعر الصرف

لقد دفع التخوّف من تحوّل الأزمة المصرفية إلى انهيار اقتصادي كبير وما يترتب على ذلك من بطالة إضافية، مصرف لبنان الإشراف على هذه الأزمة وذلك من خلال توفير ضمانات بعدم إشهار أي إفلاسات، وتأمين سيولة بالليرة للمصارف لتمكينها من الاستجابة لطلبات المودعين لسحب ودائعهم مما أتاح لها تحويل جزء من الودائع بالدولار إلى ليرة والتخلّص من جزء مهم منها. ولجأ المصرف

المركزي إلى طبع آلاف مليارات الليرات. وكان حجم الكتلة النقدية الورقية بحسب إحصاءات مصرف لبنان يساوي نحو 5200 مليار ليرة لبنانية في آب 2019، وأصبحت تساوي 40.561 في نهاية تموز 2021 بزيادة نحو ثماني مرّات.

ولقد كانت نتيجة سياسات التدخل هذه وجود أسعار صرف متعددة للدولار في السوق:

1500 ليرة: السعر الرسمي للمعاملات الرسمية لدى الدولة.

3900 ليرة للسحوبات من حسابات المودعين بالدولار (أصبحت 8000 ليرة قبل يومين من كتابة هذا التقرير).

12000 ليرة للسحوبات حسب تعميم رقم 185.

19000 ليرة لمنصة صيرفة الرسمية للتعامل بالدولار في سوق الصرافة

29000 ليرة للدولار في السوق السوداء الفعلية والتي تنعكس على أسعار السلع.

ولقد كانت نتيجة تعاميم تسهيل سحب الأموال المودعة بالدولار بالعملة اللبنانية بسعر 3900 ليرة و12.000 ليرة للدولار (تعميمي مصرف لبنان رقم 151 و 158) الى عملية Haircut مقنّع بالإضافة الى إقفال 1.2 مليون حساب لمودعين صغار ومتوسطين.

## الهجرة

أظهرت دراسة لمؤسسة «المعلومات الدولية» أن نحو 78 ألف لبناني غادروا بلدهم خلال عام 2021، على خلفية الأزمة الاقتصادية، التي تعصف به منذ أكثر من عامين وذلك مقارنة بـ17 ألفاً و721 شخصاً في عام 2020.

وأورد التقرير أن السعي للهجرة عند الأكثرية الساحقة من الشباب اللبناني يشكل نتيجة طبيعية لانحسار فرص العمل الكريم، حيث يقدر البنك الدولي أن شخصاً من كل 5 في البلاد فقد وظيفته منذ خريف 2019، كما أن 61% من الشركات في لبنان قلّصت موظفيها الثابتين بمعدل 43%.

وذكر التقرير وجود مؤشرات الهجرة الكثيفة للمتخصصين والمهنيين، خاصة من العاملين والعاملات في القطاع الصحي كأطباء وممرضين، وفي القطاع التعليمي من أساتذة جامعيين ومدرسين، بحثا عن ظروف عمل ودخل أفضل. ولقد أشارت نقابة الممرضات والممرضين إلى هجرة 1600 ممرض وممرضة منذ 2019، وكذلك أفراد الجسم التعليمي الذين هاجر المئات منهم إلى دول الخليج وشمال إميركا، ففي الجامعة الأمريكية في بيروت وحدها، سُجل خلال عام رحيل 190 أستاذا يشكلون حوالي 15 في المئة من الجسم التعليمي.

## إجراءات على وقع الكارثة

رفع الدعم وتراجع القدرة الشرائية: واصل سعر صرف الدولار ارتفاعه أمام الليرة اللبنانية في السوق السوداء حيث وصل الى 29000 ليرة للدولار الواحد. وأمام فقدان السيولة بالدولار لدى مصرف لبنان لتأمين التحويلات للخارج لشراء البضائع والمستلزمات، قام هذا الأخير برفع سريع للدعم عن الدولار المعد للإستيراد عن مختلف المواد كالمحروقات والأدوية والمواد الغذائية وغيرها مما رفع الأسعار بشكل حاد جداً، وقد ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك العام الذي يصدر عن إدارة الإحصاء المركزي بنسبة 473% من بداية 2019 إلى أيلول 2021، أي خمس مرّات. أما تفاصيل المؤشر فهي تُظهر ارتفاع أسعار المواد الغذائية بين هذين التاريخين بنسبة 1819%، أو 18 مرّة، وأسعار النقل بنسبة 1034%، أو عشر مرّات.

نظام اجتماعي واقتصادي موازي للدولة: وعلى وقع هذه الأزمات الاقتصادية المتنامية، وتراجع قدرات الحكومة الذاتية على إيجاد حلول مناسبة تقلل من انعكاسها على الداخل اللبناني، أطلقت العديد من المبادرات وصلت الى حد العمل على توفير العملة الصعبة من خلال نظام مصرفي موازي معروف باسم «جمعية القرض الحسن»، وهي إحدة مؤسسات حزب الله التي تدار كمؤسسة خيرية ولكنها تقدّم خدمات شبه المصرفية، وإصدار بطاقات تموينية وتنفيذ برامج زراعية، وهذا كله أدى الى زيادة تحجيم مهامّ الدولة بطريقة ما وبناء اقتصاد جديد بديل، وهو ما سيجلب بكل تأكيد مخاطر جدية على صعيد إقامة سلطة الدولة في لبنان.

الوقود الإيراني ودفع البلاد شرقاً: مع استمرار أزمتَي الاقتصاد والطاقة في لبنان في التفاقم، بادر «حزب الله» الى استجلاب الوقود الإيراني إلى لبنان دون المرور بالدولة اللبنانية ومؤسساتها. وفي حين أن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يساعد في تخفيف بعض مشكلات الوقود في لبنان، فإنه بالمقابل سيفتح فصلًا جديدًا من فصول الأزمة المالية للبنان، فبجانب ما سيجنيه الحزب وإيران من مكاسب وأرباح مالية من بيع الوقود للبنان، فثمة خطر أكبر يكمن في التعامل المالي خارج إطار الأجهزة الرسمية، وفي ظل ضبابية حيال طريقة الدفع، والأقرب أنها ستجري بالعملة اللبنانية، وذلك بفعل موانع العقوبات الأمريكية، فإنها ستخضع في نهاية المطاف إلى تبديل وتحويل من أجل الوصول إلى الدولار، وبالتالي كل ذلك سيحصل خارج النطاق الرسمي للدولة اللبنانية.

وتتماشى عملية استيراد الوقود الإيراني مع فكرة سبق أن طُرحت قبل نحو عام تقريبًا، للنظر شرقًا وتعزيز التعاون الاقتصادي مع إيران من أجل تجاوز الأزمات الاقتصادية.

مبادرة تمرير الغاز والكهرباء: تلا إعلان «حزب الله» عن استقدام سفن إيرانيّة محمّلة بالوقود إلى لبنان إعلان آخر من واشنطن عن خطة تقضي بتوفير الغاز والكهرباء عبر كل من الأردن ومصر مرورًا بسوريا ووصولًا إلى لبنان. ويأتي هذا المقترح من أجل إيجاد نوع من الاستقرار المعقول لتلك الدول،

وإعطاء توازن مقبول تجاه النفوذ الايراني المتمدد في عدد من دول الإقليم، ومنها لبنان.

## رابعاً: اعتبارات جيوسياسية تتجاوز العوامل الداخلية

### الولايات المتحدة واعتبارات الاتفاق النووي مع إيران.

إنطلاقاً من قمة بغداد ومحاولة جميع الأطراف إبراز موقعها في مستقبل ترتيبات المنطقة، بالإضافة إلى استضافة بغداد لعدد من المحادثات السرية بين عدد من الدول، وصولًا إلى القمة الأمريكية – الروسية – الإماراتية التي لم يغب لبنان عن مباحثاتها، يمكن القول بأن لبنان يتموضع في قلب صراع السعي للوصول الى تسوية اقليمية – دولية، وأن بين الأطراف سباقًا محمومًا لاستجماع الأوراق الممكنة للإستفادة منها في مفاوضات فيينا النووية التي وفق نتائجها ستتشكل توازنات القوة والنفوذ في المنطقة، وستنعكس بالتالي إما تحجيماً لأزمات لبنان الراهنة وإما تعظيماً لها، وبالتالي تكوين المشهد العام لمستقبل لبنان خلال الفترات القادمة.

### المبادرة الفرنسية وتقاطع مصالحها مع إيران في لبنان

سعت فرنسا إلى استباق الحسابات المتعلقة بالنجاح المرجح للمفاوضات الأمريكية الإيرانية بشأن الملف النووي، عبر إبداء بعض الليونة الدبلوماسية في التعامل مع إيران في بعض الملفات الإقليمية، وتحقيق نقاط توافقية ومكتسبات سياسية واقتصادية لفرنسا مع بعض الفواعل الداخلية في العراق، وصولًا إلى التوافق الفرنسي-الإيراني الذي أفرز تشكيل الحكومة اللبنانية بعد عديد من جولات الرد والرفض الداخلي. ويهدف مجمل هذه الليونة الفرنسية إلى ضمان المصالح الفرنسية مع إيران في مناطق نفوذها الرئيسية من العراق إلى لبنان، ومن جهةٍ أخرى يهدف إلى الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع القوى السياسية التقليدية في لبنان، وبالتالي احتفاظ باريس بمكانة جيدة لها في معادلة الشرق الأوسط الجديدة.

### عودة عربية للبنان مرهونة باعتبارات أمنية.

يتجه المناخ الإقليمي إلى مزيد من التبريد والتهدئة المتبادلة، وجمع أوراق التفاوض بين دول الإقليم، التي بكل تأكيد تضمّ لبنان بين طياتها. ومن نماذج ذلك مشروعَي إمداد لبنان بالكهرباء والوقود، وتحجيم النفوذ الإيراني ما أمكن، لكن يبقى السؤال الرئيسي هنا حول القدرة الفعلية للمشاريع المقدمة للبنان في تقليم الدور الإيراني في المنطقة، على وقع حدود نجاح مشروعَي إمداد الغاز والكهرباء للبنان،

وفي ظل تصاعد توتر العلاقات اللبنانية – الخليجية في الآونة الأخيرة وهو ما يضعف آمال الحكومة الضئيلة أصلًا في تلقي دعمٍ ماليّ عربيّ يوقف انهيارها الاقتصادي.

## تعزيز إيران عملية ربط الوضع اللبناني بمشروعها الإقليمي

برز خلال المعطيات السابقة الدور الأساسي لـ «حزب الله» في المشهد اللبناني، ومن ذلك توازنات تشكيل الحكومة اللبنانية، ومسار الانفتاح على دمشق، ووصول المحروقات الإيرانية إلى لبنان، وأزمة عدم اجتماع الحكومة. ومن المتوقع أن يشهد لبنان مزيدًا من محاولات الإطباق الإيراني على مستقبل الوضع في لبنان، في إطار إستراتيجية إيران المحتملة لمستقبل لبنان والمنطقة ككل، عبر زيادة الترابط الاقتصادي الإقليمي والاعتماد المتبادل مع إيران، خاصةً مع وجود التباس دوليّ بشأن الموقف الأمريكي من إعفاءات مُهندَسة لكل من لبنان ومصر والأردن، بالإضافة إلى سوريا، من عقوبات قانون قيصر لتمرير الكهرباء الأردنية والغاز المصري إلى لبنان عبر الأراضي السورية.

## ثانياً: التحليل والاستشراف:

من الواضح أن الأطراف المحلية المنتظرة للتسوية الخارجية وانعكاساتها على الواقع اللبناني تسعى للإستفادة من الوقت الضائع لمحاولة تكريس مكتسبات جديدة لها، ولتثبيت أو تعديل موازين القوى للتأثير بشكل التسوية القادمة.

كما تظهر الاشتباكات السياسية والأمنية بأن واقعاً جديداً بدأت معالمه ترتسم في لبنان، أبرز معالمه أن الساحة اللبنانية قد دخلت فعلياً منذ انفجار مرفأ بيروت مرحلة تعاظم الخلافات والانقسامات، ودخول العلاقة بين عدد من الأطراف والأحزاب اللبنانية مرحلة من التجاذبات وإدارة للزوايا بما يخدم مصالحهم الخاصة، فضلًا عن اللعب المحظور على وتر الطائفية واختبار المشاعر والحساسيات المذهبية داخل لبنان، واستجرار الدولة نحو حافة التوترات الأمنية، دون سقف الحرب الأهلية، من أجل الوصول إلى تفاهمات وتوافقات في ظل الأجواء العامة المحيطة بلبنان.

وهكذا فإن طبيعة التحديات تصل الى المستوى الوجودي للبنان وشكل النظام فيه، وهي على مستويان:

تحديات داخلية: على مستوى تحول الدولة اللبنانية لغنيمة للطرف الأقوى، تلاعب بالنظام وفرض نظام سياسي جديد بالممارسة أو بالتعطيل، وتزايد الشعور بصعوبة التعايش بين المكونات اللبنانية نتيجة ممارسات متراكمة وظهور طرح الفدرالية.

تحديات خارجية بين صفقة القرن والتطبيع وبين المشروع العقائدي التوسعي.

ومن هنا تأتي أهمية الاستحقاق الانتخابي المقبل كساحة من ساحات الصراع في هذه المرحلة، وتأتي

معه مراهنة كل طرف على الفوز به، لذلك فخلط الأوراق بعد الانتخابات حتمي: إن أتت لصالح فريق «حزب الله» فالنتيجة غياب الدعم الدولي مع نفور الدول العربية وهيمنة الولايات المتحدة على قرارات المنظمات المالية الدولية، وإن أتت لغير صالحه فالعودة إلى وتر التهديد الأمني والسياسي واقع لا يمكن تفاديه في حال حدوث هذا الاحتمال.

وفي إطار تقدير مجمل هذه التطورات والاعتبارات المذكورة سابقًا، يمكن القول إنّ مستقبل لبنان بات قاتمًا وسيبقى وضعه معلقاً ما دام التعامل معه يجري على أنه ورقة من أوراق الصراع والنفوذ والضغط والمساومة في المواجهة المتعددة الأضلع والأوجه، التي لن تتبلور نهاياتها قريبًا، بل إنها ستبقى مفتوحة على مرحلة من الانتظار الطويل في ظل حجم التعقيدات التي تحيط بها، سواء الداخلية منها والخارجية. فداخلياً، أتت الحكومة مرآة لموازين القوى الداخلية والخارجية في الوقت الراهن، وهي لا تعدو كونها مُسَكِّناً موضعياً من المتوقع أن يعالج جزءاً من مظاهر الأزمة اللبنانية، لكنه بكل تأكيد لن يعالج مشكلات لبنان الأساسية.

وبين حاجة لبنان إلى مساعدات دولية مالية عاجلة لبدء وقف الانهيار وإنقاذ لبنان، وبين أشهر فاصلة عن الانتخابات النيابية، قد لا تتمكن حكومة ميقاتي من إنجاز هذه المهمة التي ستستغرق أشهُرًا من المفاوضات، فضلًا عن ارتباط المساعدات المالية الدولية الأخرى بإصلاحات داخلية سياسية واقتصادية، وارتباطها بتحدي إعادة علاقات لبنان الخارجية مع محيطها الإقليمي والدولي، ورسم سياسات خارجية تتوافق مع الفاعلين الإقليميين والدوليين.

ومن المتوقع أن تؤسّس التوترات والأحداث الأخيرة لمأزق كبير عنوانه التحريض والاحتقان بالشارع اللبناني، مقابل خلل كبير في موازين القوى وغياب الدولة لصالح بسط نفوذ «حزب الله» بالسياسة والسلاح، وبالتالي فكل رهان على دور حكومة فعّال في ظل هذه المعطيات يبدو بعيدًا، على الأقل في الأفق المنظور.

أما على المستوى الخارجي، فإن احتمالية حصول عدوان عسكري إسرائيلي على لبنان يؤدي تغيير الوضع السياسي الداخلي بما يشبه ما جرى بعد عدوان حزيران من العام 1982 يبدو صعباً جداً بسبب عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على حسم المعركة وعدم توفر أوضاع داخلية وإقليمية ودولية اليوم لحصوله، وهذا ما تظهره دراسات العديد من مراكز الاستشراف في الكيان الصهيوني.

من جهة أخرى، فإن تطور المفاوضات الأميركية – الإيرانية وما يرتبط بها من ملفات متعلقة بالدور الإيراني في المنطقة غير واضح المآلات والمدى الزمني الذي يحتاجه، كما أن انتظار إسقاطات هذا المفاوضات على الواقع اللبناني يتضمّن مخاطر تحول الدولة اللبنانية لغنيمة للطرف الأقوى والأكثر تماسكاً على حساب المكونات الأقل حضوراً.

يبقى أنه بالإنتظار، ستتزايد الضغوط الأمريكية المالية على لبنان لإضعاف الورقة اللبنانية التي

يسعى المفاوض الإيراني لاستخدامها، وللضغط في ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، ولمحاولة تغيير ميزان القوى السياسي من خلال الانتخابات النيابية القادمة.

وبناءً على ما تقدّم فإن المرجح أن يكون المشهد اللبناني في السنة القادمة على الشكل التالي:

استمرار الوضع الراهن مع مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية، مع بعض الإجراءات التخفيفية على شكل مساعدات عبر المؤسسات الدولية والأهلية لتخفيف الاختناقات المعيشية بما يمنع الانهيار الكامل والفوضى الشاملة لما لها من انعكاسات على أمن الكيان الصهيوني والأمن الاجتماعي الأوروبي.،

استمرار سعي الإدراة الأمريكية لتغيير موازين القوى السياسية من خلال الانتخابات النيابية القادمة وتحشيد رأي عام رافض لممارسات حزب الله، والدفع لترسيم الحدود البحرية الجنوبية وفق الرؤية والمصالح «الاسرائيلية».

انتظار تطوّر مباحثات فيينا حول الملف النووي والدور الإيراني في المنطقة، مما قد يساعد في الوصول الى تسويات سياسية في لبنان ودول أخرى في المنطقة.

أمام هذا الواقع، يصبح من الضروري أمام اللبنانيين عدم انتظار التسويات الخارجية التي قد يطول انتظارها والتي قد تأتي بالكامل على حساب الشعب اللبناني المنقسم، وإطلاق مبادرة إنشاء «إئتلاف بناء دولة المواطنة والمؤسسات»، يتوسع تدريجياً ليشكل كتلة حرجة تتيح الخروج من خطاب شد العصب الطائفي الذي تعتمده النخب الحاكمة لضمان استمراريتها، والدخول في مناخ شعبي ضاغط باتجاه الإصلاح، والاجتماع الأوسع على عناوين جامعة أهمها بناء الهوية الوطنية، رفض ظاهرة الخروج المسلح على المجتمع، محاربة الفساد وإصلاح المؤسسات، وتحييد لبنان عن صراعات المحاور.

# المشهد الأردني

## بين التفاؤُل بمُخْرَجاتِ تَحديثِ المنْظومةِ السياسية والتشاؤُمِ بمُقرَّرات التعديلات الدستورية

**أ. فايز الجولاني**

جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي

مستشار إعلامي ومحلل استراتيجي - مختص بتأسيس وإعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية والبحثية والأكاديمية

## تمهيد

على صفيح اقتصادي-صحي ساخن .. تزاحمت المتغيرات الداخلية في المشهد الأردني عام 2021 ...

متغيرات داخلية نوعية، تسيّدها .. دونما شك .. متغيران متناقضان ..

«قضية الفتنة» .. و «اللجنة الملكية لإصلاح المنظومة السياسية» ..

فيما نشأت أزمات صغرى من رحم الأزمة الاقتصادية-الصحية .. تجلت أبرزها في أزمة مشفى السلط الحكومي ..

❖ ❖ ❖

أما إقليمياً، فقد أسهم رحيل حكومة «نتنياهو» في انكسار حالة الجمود في علاقة الأردن بـ«إسرائيل»، تكلل بإعلان النوايا الثلاثي: الأردن-الإمارات-«إسرائيل، الذي قوبل بغضب شعبي واسع، ودعوات إلى تظاهرات احتجاجية ضد اتفاقية (تحلية المياه في «إسرائيل» لصالح الأردن مقابل توليد الكهرباء في الأردن لصالح إسرائيل).

كما شهد النصف الثاني من العام لقاءات وتحولات كبيرة، تضمنت اجتماع الملك عبد الله مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جو بايدن، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتطبيعاً متسارعاً في العلاقات مع سوريا، وتعزيزاً للعلاقات مع قطر.

## المتغيرات الفاعلة والمؤثرة
## وانعكاساتها (المحلية والإقليمية والدولية)

### الحقل السياسي:

### لجنة الإصلاح:

صدرت إرادة ملكية في العاشر من حزيران/يونيو 2021 عبر رسالة وجهها الملك عبد الله الثاني إلى رئيس الوزاء الأسبق سمير الرفاعي لرئاسة لجنة إصلاح سياسي أطلق عليها: «اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية»، وتتألف من (92) عضواً يمثلون مختلف الأطياف السياسية والفكرية ومختلف القطاعات، وحُدّدت مهماتها فيما يلي:

وضع مشروع قانون جديد للانتخابات البرلمانية.

وضع مشروع قانون جديد للأحزاب السياسية.

اقتراح التعديلات الدستورية المتصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي.

وضع توصيات للتشريعات المرتبطة بتطوير الإدارة المحلية.

وضع توصيات لتمكين الشباب والمرأة، والبحث في السبل الكفيلة بتحفيز مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية [1].

وبالفعل، باشرت اللجنة عملها ورفعت مقترحاتها للملك مطلع شهر أيلول/سبتمبر 2021 ضمن الفترة التي حددت لإنهاء أعمالها. وفي مطلع الأسبوع الرابع من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أحال مجلس النواب مشروع «اللجنة الملكية» إلى لجنته القانونية [2].

(1) الديوان الملكي الهاشمي، الملك يعهد للرفاعي برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، 10 حزيران/ يونيو، 2021.

(2) النواب يحيل مخرجات الملكية للتحديث، جهاد المنسي، صحيفة الغد، 22 تشرين ثاني/ نوفمبر 2021.

وفيما يخص مشروع قانون الانتخاب، ناقشت «اللجنة الملكية» (31) سيناريوهاً ترتبط بالمنظومة الانتخابية، وتم اعتماد مجموعة من المعايير للوصول إلى سيناريو توافقيّ. أما مبادئ ومرتكزات تحديث المنظومة الانتخابية، فقد شملت:

- تعزيز الهوية الوطنية الأردنية الجامعة.
- الحفاظ على التماسُك المجتمعي.
- الحفاظ على تمثيل المجتمع بفئاته كافّة.
- التمهيد لكُتَل برلمانية برامجية نتيجةً للمقترح المعتمَد.
- التمهيد لكُتَل برلمانية متماسكة قادرة على أداء رقابيّ وتشريعيّ منسجم.
- تعزيز منظومة النزاهة الانتخابية.
- تطوير العدالة الانتخابية.
- تكريس الشفافية الانتخابية.
- ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتفعيله في جميع مراحل العملية الانتخابية.
- تعزيز مشاركة الشباب وتوسيعها انتخاباً وترشُّحاً.
- تعزيز مشاركة المرأة وتوسيعها انتخاباً وترشُّحاً.
- تعزيز استقلالية الهيئة المستقلّة للانتخاب.
- المحافظة على نسبة تمثيل المحافظات في مجلس النواب كما كانت في قانون انتخاب المجلس لسنة 2016.

والرسم التوضيحي التالي يبرز أهم محاور تعديلات اللجنة الملكية:

أبرز المحاور التي شملتها التعديلات والإضافات على قانون الانتخاب لمجلس النواب

أما أبرز ما تضمنه النظام الانتخابي المقترح، فيمكن إجماله بالرسم التوضيحي التالي:

أبرز ما يتضمنه النظام الانتخابي المقترح

| | | | |
|---|---|---|---|
| عدد أعضاء مجلس النواب: ١٣٨ | عدد الدوائر الانتخابية: ١٨ | عدد المقاعد المخصصة للمرأة لا يقل عن: ١٨ | عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين لا يقل عن: ٩ |
| عدد المقاعد المخصصة للشركس والشيشان لا يقل عن: ٣ | عدد مقاعد الدائرة العامة (الدائرة الوطنية): ٤١ | عدد مقاعد الدوائر المحلية: ٩٧ | لأبناء البادية الحق في الترشح خارج دوائرهم |
| المترشحون الثلاثة الأوائل من القائمة الوطنية بينهم امرأة واحدة على الأقل | المترشحون الثلاثة التالون من القائمة الوطنية بينهم امرأة واحدة على الأقل | المترشحون الخمسة الأوائل في القائمة الوطنية بينهم على الأقل شاب أو شابة بعمر أقل من ٣٥ عامًا | |
| نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان العشرين لا تقل عن: ٣٠٪ | نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان الحادي والعشرين لا تقل عن: ٥٠٪ | نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان الثاني والعشرين لا تقل عن: ٦٥٪ | |

وقد وُضعت معايير لنزاهة النظام الانتخابي وعدالته وشفافيته؛ وحددت مراحل تطويره [1].

أما أبرز تعديلات مشروع قانون الأحزاب، وأبرز ما تضمنه من بنود، فنلخصهما في الرسمين التوضيحيين التاليين:

أبرز المحاور التي شملتها التعديلات والإضافات على قانون الأحزاب السياسية

(1) للاستزادة، أنظر: الموقع الرسمي للجنة الوطنية لتحديث القانون الانتخابي، الرابط الإلكتروني:

https://tahdeeth.jo/Home/CommRecomm1

أبرز ما تضمنته مسوّدة مشروع قانون الأحزاب السياسية

**أبرز التعديلات الدستورية المقترحة والمتعلقة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي[1]:**

شملت التعديلات الدستورية المقترحة، إضافة فقرتين حول تمكين الشباب والمرأة للمادة السادسة من الدستور، وتعديل الفقرة الخامسة من المادة السادسة منه بهدف تعزيز الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مشاركتهم في نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، باعتبارهم جزءاً أصيلاً فاعلاً في المجتمع، وتعديل عدد النواب المطلوب لعقد جلسة الثقة (10 نواب حاليّاً)، لتصبح نسبة (25%) من أعضاء المجلس، واستحداث حكم دستوري يوجب على أيّ حكومة أن تتقدم ببيان وزاري وتطلب الثقة عليه إلى أيّ مجلس نواب جديد.

كما شملت التعديلات المقترحة حصرَ إحالة الوزراء من قبل مجلس النواب بالوزراء العاملين، وذلك للحد من تحصين الوزراء السابقين ولزوم محاكمتهم أمام القضاء شأنهم في ذلك شأن أي شخص، والنص على عدم جواز تكليف رئيس الحكومة التي تفقد ثقة مجلس النواب بتشكيل الوزارة التي تليها، ومنح الحق باللجوء إلى المحكمة الدستورية لطلبِ تفسيرٍ أو الطعن المباشر بعدم دستورية القوانين والأنظمة من قبل (25%) من أعضاء مجلس الأعيان أو أعضاء مجلس النواب، عوضاً عن الأغلبية، وذلك لتمكين الأقلية البرلمانية والأحزاب الممثلة في البرلمان والكتل النيابية من القيام بدورها الرقابي والتشريعي عبر اللجوء إلى المحكمة الدستورية [2].

وتضمنت التعديلات الدستورية استحداث حكم دستوري يتيح إضافة شروط للعضوية في مجلس

(1) لجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية تنشر أبرز النتائج والتوصيات، ، .

(2) المرجع السابق.

النواب بموجب قانون الانتخاب زيادةً على ما ورد في الدستور، تسمح للأحزاب بالمشاركة في الانتخابات النيابية عبر قوائم تقتصر على مرشحين حزبيين؛ الأمر الذي يساهم في تطوير العمل البرلماني وتعزيز منظومة العمل الحزبي والحياة السياسية بشكلٍ عام. وكذلك اعتبار استقالة عضو مجلس النواب نافذة حكماً من تاريخ تقديمها، دون الحاجة لموافقة المجلس عليها، وتعديل مدة رئاسة مجلس النواب لتصبح سنة واحدة بدلاً من سنتين، لمنح أعضاء المجلس الحق باختيار وتقييم أداء رئيس المجلس سنويّاً، ومنح أعضاء مجلس النواب الحق في التصويت بنسبة ثلثي الأعضاء على إقالة رئيس المجلس.

كما تضمنت التعديلات تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، عبر منع الجمع بين عضوية مجلسي الأعيان والنواب وبين منصب الوزارة، وتحديد مخصصات عضوية مجلس الأعيان ومجلس النواب بقانون، وتضمين قانون موازنات الوحدات الحكومية بقانون الموازنة العامة لتوحيد المرجعية القانونية المالية في قانون موازنة واحدة عوضاً عن قانونين، وإناطة صلاحية الإشراف على تأسيس الأحزاب السياسية ومتابعة شؤونها للهيئة المستقلة للانتخاب، كجهة محايدة ومستقلة عن الحكومة، وإضافة مادة للتشديد على التصرفات التي يُمنَع على عضو مجلس الأعيان والنواب القيام بها مع الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة أو الشركات المملوكة من الحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة.

وأما عن قانون الأحزاب، فلقد نص القانون على ألا يقل عدد المتقدمين لتأسيس الحزب عن ثلاثمئة عضو، كما اشترط القانون ألا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة عن 20% من عدد المؤسسين، وألا تقل نسبة المرأة عن 20% من عدد المؤسسين، وأن يكون من بين المؤسسين واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى أن يكون عدد المؤسسين الحاضرين في المؤتمر التأسيسي ما لا يقل عن أغلبية أعضائه المؤسسين.

وأنشأ القانون دائرة تسمى «سجل الأحزاب» في الهيئة المستقلة للانتخاب، لتحقيق المزيد من الشفافية والاستقلالية بما يخص شؤون الأحزاب.

كما أجاز القانون للحزب إقامة علاقات سياسية مع أحزاب أخرى داخلية أو خارجية أو مع اتحادات أحزاب سياسية دولية، وذلك ضمن إطار المصلحة الوطنية والسياسية العامة للدولة ومع الالتزام بأحكام الدستور والقانون، وعلى ألا تشكل تلك العلاقة ارتباطا تنظيميا للحزب بتلك الأحزاب أو الاتحادات [1].

وفيما يتعلق بقانون الانتخاب فلقد اعتمد نظام انتخاب مختلطاً يشتمل على مستويين من التمثيل؛ الأول وطني ويسمى: الدائرة العامة، والثاني محلي ويسمى: الدوائر المحلية.

وتقسم المملكة إلى 18 دائرة انتخابية محلية ودائرة عامة واحدة، ويتشكل مجلس النواب من 138 مقعداً. أما الدائرة العامة أو القوائم الوطنية فمحصورة بالأحزاب السياسية، ويخصص لها 41 مقعدا، وتعتمد نظام القوائم النسبية المغلقة مع وجود نسبة حسم (عتبة) مقدارها 2.5% من مجموع المقترعين

(1) المرجع السابق.

على مستوى الدائرة الانتخابية العامة.

ولتعزيز إشراك الشباب والمرأة في الحياة السياسية، خفض القانون سن الترشح إلى 25 عاماً، ونص على أن تلتزم القائمة بوجود شاب (أو شابة) على الأقل بعمر لا يتجاوز 35 عاماً، ترتيبه (أو ترتيبها) ضمن المترشحين الخمسة الأوائل، وأن تلتزم القائمة المترشحة على مستوى الدائرة العامة بوجود امرأة مترشحة واحدة على الأقل ترتيبها ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، ووجود امرأة مترشحة واحدة على الأقل ترتيبها ضمن المترشحين الثلاثة التالين.

ولضمان التمثيل العادل، اشترط القانون على القائمة المترشحة في مستوى الدائرة العامة وجود مترشحين فيها موزعين على نصف الدوائر الانتخابية المحلية على مستوى المملكة [1].

وشهدت اللجنة استقالات جعلت بعض المراقبين والمواطنين يتشككون بأعضائها ومخرجاتها المرتقبة، ومن أبرزها استقالة الصحفي «عريب الرينتاوي» عقب نشر مقال له عن معركة الكرامة ودور الجيش الأردني فيها، واجَهَ جدلاً واسعاً؛ بالإضافة الى استقالة وفاء خضرا بعد بث منشورٍ يتعلق بموقفها من «الأضاحي» أحدث ضجة اجتماعية كبيرة اضطرتها إلى تقديم استقالتها، واستقالة الدكتور حسن براري التي عزاها إلى «عدم توافق قناعاته السياسية وقيمه مع المقترحات التي تتجه إليها اللجنة بشأن قانون الانتخاب، قائلا بأنها مقترحات ستبعد الأردن عن الإصلاح السياسي المنشود المستند لقيم المواطنة والعدالة الاجتماعية، وأنها ستكرس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، كما جاء في نص الاستقالة المتداول حسب وثيقة نُشرت باسمه [2]. مما حدا بالدكتور محمد أبو رمان رئيس لجنة الشباب في اللجنة، إلى الدفاع عن اللجنة الإصلاحية متسائلاً: «هل هي مصادفةٌ أم سوء طالع أم أمر مقصود أن يتم تفجير حقول ألغام في طريق اللجنة الملكية للإصلاح، بمجرّد أن تبدأ أعمالها». كما اعتبر أن استقالات لجنة الإصلاح «محبطة».

ويبدو أن التفاعلات الحادة دفعت بوزير الخارجية الأسبق الدكتور مروان المعشر إلى الاشتباك لصالح اللجنة وبصورة علنية، داعيا إلى دعم جهود الإصلاح، ومحذرا من «الاستسلام للوضع القائم»، لأنه يشكل خطراً داهماً على مستقبل الأردن، و«أن مجرد تشكيل اللجان الإصلاحية هو إقرار من الدولة بأن الأزمات المتتالية التي تمرّ على الأردن لا يمكن حلها دون الولوج في عملية إصلاح شامل ومتكامل طال انتظاره». ويرى المعشر بأن الخلل في المحاولات السابقة يتلخص «في أنها تبلورت في غياب إطار شامل للإصلاح السياسي يُحدد الأهداف النهائية، ومن ثم يُترجمها لقوانين»، واقترح «تحديد الأهداف قبل الولوج في مناقشة وطرح تفاصيل أي قوانين جديدة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد، وَعَزا مشكلة المحاولات الإصلاحية السابقة إلى غياب الاتفاق على الأهداف، وبالتالي غياب القوانين

(1) المرجع السابق.

(2) البراري يقدم استقالته من اللجنة الملكية، الغد، 16 آب/ أغسطس، 2021.

والتعديلات التي تعمل من أجل تحقيقها، مما يعني غياب منظومة الإصلاح الشامل برمتها [1].

فيما صرح مراد العضايلة، الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين)، لوكالة «الأناضول» بأن: «هذه اللجنة تعد آخر الفرص لتقديم نتائج ترضي الشارع؛ في ظل حالة الاحتقان التي يمرّ بها، وفي ظل الأزمات السياسية والاقتصادية». وشدد على أن «لا مخرج إلا بالإصلاح، وتأخيره مكلف على الدولة والمجتمع». وأوضح أن «قوى الشد العكسي لا تريد الإصلاح ولا ترغب فيه، وتسعى إلى ترويج مشكلات تعيق مسيرته؛ خوفاً على تأثر مصالحها والفساد الذي ترعاه». وعما هو مطلوب من اللجنة، أكد العضايلة أن «الحد الأدنى الذي يقبله الشارع هو تحقيق حكومات برلمانية، كما ورد في الأوراق النقاشية للملك» [2].

وفي مؤشر على الترحيب بمخرجات عمل اللجنة، أعلنت جبهة العمل الإسلامي أنها تعدُّ مخرجات اللجنة بصيغتها النهائية، فيما يخص قانوني الأحزاب والانتخاب، «خطوة في الاتجاه الإيجابي يجب البناء عليها، وإكمال كافة مراحلها للوصول إلى حكومات برلمانية»، كما أكدت على المطالبة برفع التدخل الأمني عن الحياة السياسية والعامة، لا سيما فيما يتعلق بالعمل الحزبي والنقابي كما جاء في مشروع قانون الأحزاب الذي وضعته اللجنة. وفيما يتعلق بالانتخابات فقد أكدت الجبهة على «ضرورة توفير منظومة النزاهة المتعلقة بضمان سلامة الانتخابات وعدم العبث بها أو هندستها، مما يتطلب إعادة بناء الثقة لدى المواطن الأردني بإجراءات الهيئة المستقلة للانتخابات والإجراءات الحكومية»، كما ذكرت الجبهة في بيانها توصيات حول إعادة صياغة المادة السادسة من الدستور وعنوانها، وذكر التمييز بين الأردنيين والأردنيات بسبب ما وصفوه بأنه «قد يفتح الباب لمراجعات خطيرة تخالف القوانين المستندة الى الشريعة، وخاصة قانون الأحوال الشخصية، وتضعها في مواجهة المعاهدات الدولية التي تسمو على القوانين المحلية وخصوصيتها». كما أكدت الجبهة أن الحل السياسي يأتي بعد «توفير مناخ إيجابي لتفكيك الأزمات السياسية التي حدثت خلال السنوات الماضية، ومن ذلك الإفراج عن جميع معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين»، وشددت على أن «تحقيق الإصلاح السياسي هو المدخل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المطلوب»[3].

الموقف الشعبي: انقسم النشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي بين مؤيد وداعم للجنة، ومشكك ورافض لها، ولكل طرف مبرراته. فالداعمون لها، يعُدّونها خطوة مهمة على طريق إصلاح التشريعات السياسية، وبخاصة قانون الانتخاب، إضافة إلى أن برنامج اللجنة استند على الأوراق النقاشية للملك الأردني، وتحظى برعايته ودعمه. أما المعارضون لتشكيل اللجنة، فيرون أن تجارب الأردنيين السابقة مع

(1) غايات الإصلاح قبل الآليات، مروان المشعر، كارنيجي للشرق الأوسط، 17 حزيران/يونيو، 2021.

(2) تحديث المنظومة السياسية بالأردن.. ترقب شعبي لتغييرات مفترضة، وكالة الأناضول، 9 تموز/ يوليو، 2021.

(3) «العمل الإسلامي» يوضح موقفه من مخرجات اللجنة الملكية – بيان، المدينة الإخبارية، 05 تشرين أوّل/ أكتوبر، 2021.

اللجان الوطنية المشكّلة لم تصل إلى أي نتائج ملموسة على أرض الواقع. فيما اعتبر نشطاء أن تشكيلها قد جاء استجابة لتوجهات الإدارة الأمريكية الديمقراطية الجديدة، في إطار محاولة رسمية لامتصاص الأزمات المحلية الناشئة عن غياب الإصلاح الحقيقي.

ومنذ تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية في 1999 تشكل ما يقرب من عشرة لجان للإصلاح، أبرزها: لجنة الأردن أولاً، ولجنة الأجندة الوطنية، ولجنة «كلنا الأردن»، وكذلك لجنة الحوار الوطني، ولجنة تعديل الدستور، ولجنة الحوار الاقتصادي، فضلا عن لجنة تطوير الجهاز القضائي[1].

وقد أجريت عدة استطلاعات للرأي حول رأي الشارع الأردني باللجنة الملكية ومقترحاتها، أبرزها استطلاع مركز الدراسات الاستراتيجية (CSS)، الذي عَكَسَ حالةً من الإحباط على أرضية الواقع الاقتصادي القاسي، والتشكُّك على خلفية نتائج اللجان السابقة؛ فنسبة (49%) فقط تنظر بعين الثقة للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، بعد تسليم مخرجاتها للملك، بارتفاع مقداره (17) نقطة عن الاستطلاع الذي أجري في 19 أيلول/سبتمبر، 2021، والذي أظهر أن (32%) من الأردنيين يثقون باللجنة الملكية، وبارتفاع قدره (11) نقطة عن الاستطلاع الذي أجري في 26 تموز/يوليو، 2021. وأظهرت النتائج أن (51%) من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين (18–34) يثقون باللجنة الملكية [2]. كما لا يثق ثلثا الشعب الأردني بحكومة بشر الخصاونة، بعد مرور أكثر من عام على تشكيلها[3].

(1) في ظل فشل تجارب سابقة.. هل تحقق لجنة الإصلاح السياسي بالأردن نتائج ملموسة؟، أيمن فضيلات، الجزيرة.نت، 15 حزيران/ كانون أول، 2021. وللمزيد حول اللجنة الملكية، أنظر: قراءة أولى في اللجنة الملكية لتحديث منظومة التشريعات السياسية، محمد فخري صويلح، عمون نيوز، 28 حزيران/ كانون أول، 2021.

(2) استطلاع للرأي العام حول مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية، 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 2021.

(3) استطلاع للرأي العام حول حكومة الدكتور بشر الخصاونة بعد مرور عام على التشكيل وبعض القضايا الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، 26 تشرين الأول/ أكتوبر، 2021..

## أزمة الأمير حمزة:

تفاجأ الأردنيون يوم السبت الموافق 3 نيسان/ آبريل 2021، بخبر غير معهود أفادته صحيفة الواشنطن بوست يورد أن الأمير حمزة بن الحسين و20 آخرون قد اعتقلوا بتهمة «تهديد استقرار البلاد»[1]. وأوضحت الصحيفة نقلاً عن مسؤول مطلع أن الأمير حمزة بن الحسين وضع تحت الإقامة الجبرية في قصره بعمان فيما يستمر التحقيق في «مؤامرة مزعومة للإطاحة بأخيه الأكبر غير الشقيق الملك عبد الله الثاني». ووفقا للصحيفة، فإن قرار الاعتقال جاء بعد اكتشاف «مؤامرة معقدة وبعيدة المدى ضمّت أحد أفراد العائلة المالكة وزعماء قبائل ومسؤولين بأجهزة أمنية». ونقلت الصحيفة عن مسؤول في المخابرات قوله إن «من المتوقع حدوث اعتقالات إضافية».

فيما نقلت وكالة الأنباء الرسمية (بترا) عن مصدر أمني لم تسمه، اعتقال باسم عوض الله الرئيس السابق للديوان الملكي، والشريف حسن بن زيد المبعوث السابق للملك عبد الله في السعودية، وهما حاصلان على الجنسية السعودية بالإضافة للأردنية، واعتقال آخرين شاركوا بالتخطيط أيضاً، وأن التحقيق جار في الموضوع دون أن يحدد أسباب الاعتقال وتفاصيل المتابعة الأمنية التي قادت إلى ذلك.

وعقد وزير الخارجية بعدها بيوم مؤتمراً صحفياً في مقر رئاسة الوزراء أوضح فيه أن اتصالات ومحادثات للأمير حمزة والوسط الذي يحيط به «وصلت لمرحلة تمس بشكل مباشر بأمن الوطن واستقراره». كما أشار إلى أن التحقيقات أظهرت تواصلاً مع ما أطلق عليه «المعارضة الخارجية»؛ لتنفيذ مخططات تُزعزع الاستقرار، وتحقيق أهداف «تتعلق بإضعاف موقف الأردن الثابت من قضايا رئيسة». وأكد على أن عدد الأشخاص الذين اعتقلوا في هذه العملية يتراوح ما بين 14–16 شخصاً، بالإضافة إلى باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد. وفيما يتعلق بالأمير حمزة أشار الصفدي إلى أن هناك جهداً يتم لمحاولة التعامل مع الموضوع «في إطار الأسرة الهاشمية». وأكد أن الملك ارتأى اسناد مهمة حل الموضوع والتكلم مع الأمير حمزة إلى عمه الأمير الحسن في إطار حل المشكلة داخل الأسرة الحاكمة. وأصدر النائب العام الأردني قراراً بحظر النشر في القضية المرتبطة بالأمير حمزة بن الحسين وآخرين حتى يصدر قرار بخلاف ذلك.

وقد أعلنت معظم الدول العربية والعديد من الدول الأجنبية تأييدها لإجراءات الملك عبد الله ضد ما وصفته الحكومة الأردنية بـ «الفتنة».

وفي الثاني والعشرين من نيسان/أبريل أمرت السلطات الأردنية بإطلاق سراح 16 شخصاً من الموقوفين بالقضية. ولكن لم تطلق السلطات سراح كل من باسم عوض الله والشريف حسن. وأيّدت محكمة التمييز في الأردن، في التاسع من أيلول/سبتمبر قرار محكمة أمن الدولة بحق المتهمين في

(1) Nearly 20 arrested in alleged plot against Jordan's King Abdullah II, 3 April, Washington Post.

«قضية الفتنة» الذي عاقب رئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض الله والشريف حسن بن زيد بالسجن 15 عاماً، مع غرامة وسنة حبس إضافية للأخير في اتهامه بحيازة مخدرات. ولم تُوَجّه أيّ تهم للأمير حمزة الذي نشر في وقت سابق إعلانه وضع نفسه تحت تصرف أخيه الملك عبد الله بعد وساطة من عمه الحسن. وأكد الملك عبد الله وجود الأمير حمزة وعائلته في قصره و«تحت رعايته»، كما أشار إلى أنها ليست الحادثة الأشد خطراً على سلامة المملكة، لكنها «الأشد إيلاماً» بالنسبة له، لأن الفتنة كانت «من داخل بيتنا وخارجه».

## وثائق باندورا:

أشار التحقيق الذي قام به الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) والذي يعرف باسم «وثائق باندورا»[1]، في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر، إلى أن الملك عبد الله استخدم أكثر من 30 شركة خارجية (أوفشور) بُغية شراء عقارات وصلت قيمتها نحو 100 مليون دولار في الفترة التي أعقبت احتجاجات الربيع العربي [2].

فيما نفى محاموه ارتكابه مخالفات وقالوا إن البيانات التي جمعها التحقيق قديمة. وأكدوا أن «الملك غير ملزم بدفع الضرائب بموجب القانون الأردني» وفق ما جاء في تقرير المنظمة حول الوثائق. وأوردوا أن العاهل الأردني «لديه أسباب هامة تتعلق بالأمن والخصوصية المشروعة لحيازة الممتلكات في الشركات الخارجية التي لا علاقة لها بالتهرب الضريبي أو أي غرض آخر غير لائق». وأضافوا أن «الملك لم يسئ استخدام الأموال العامة أو المساعدات الخارجية» وأن «ثروته تأتي من مصادر شخصية». وأن معظم شركات (الأوفشور) «إما لم تعد موجودة أو لا علاقة لها بالملك، وأن بعض الممتلكات، التي حددها الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين على أنها تخصه، لم تعد موجودة» [3].

## العلاقات الخارجية:

وثيقة إعلان النوايا: نشرت الحكومة الأردنية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وثيقة إعلان النوايا التي وُقّعت في دبي مع حكومتي «إسرائيل» والإمارات العربية المتحدة، والمتعلقة بدراسة جدوى لإنشاء مشروع لإنتاج الطاقة المتجددة في المملكة، مؤكدة أنه لا يترتب عليها أي «التزامات» أو حقوق قانونية على الأطراف الموقّعة. وستقوم شركة «مصدر» الإماراتية ببناء منشأة كبيرة للطاقة الشمسية

(1) وثائق باندورا: هي تسريب لما يقرب من 12 مليون وثيقة (6,4 مليون مستند، وحوالي ثلاثة ملايين صورة، وأكثر من مليون رسالة بريد إلكتروني، وما يقرب من نصف مليون جدول بيانات)، تكشف عن ثروات سرية، وتهرب ضريبي، وفي بعض الحالات، غسيل أموال من قبل بعض زعماء العالم وأثريائه. وتم الحصول على البيانات من الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) في واشنطن العاصمة، الذي عمل مع أكثر من 140 مؤسسة إعلامية في أكبر تحقيق عالمي من نوعه على الإطلاق.

(2) بي بي سي، وثائق باندورا: ما هي وما الذي كشفت النقاب عنه؟، الـ 4 من أكتوبر/تشرين الأول، 2021.

(3) «وثائق باندورا» تكشف «شراء ملك الأردن عقارات عبر شركات سرية» .. ومحاموه يعلقون، الحرة، 4 تشرين ثاني/ أكتوبر، 2021.

في الأردن، يفترض أن تبدأ بإنتاج الكهرباء بحلول العام 2026. وبموجب الوثيقة، سيُصدِّر الأردن 600 ميغاوات من الطاقة الشمسية إلى «إسرائيل»، بالإضافة إلى سعة تخزين إضافية، وفقاً لبيان صادر عن وزارة الطاقة الإسرائيلية في 22 تشرين الثاني/نوفمبر. وسُتباع الكهرباء المنتجة إلى «إسرائيل» مقابل 180 مليون دولار سنوياً. وفي المقابل، التزمت «إسرائيل» بتوفير المياه المحلاة من ساحلها المتوسطي، ربما عبر منشأة تحلية منفصلة جديدة، لإنتاج 200 مليون متر مكعب من المياه للأردن (29). والوثيقة نتاج مفاوضات ثلاثية مكثفة، بدأت بفكرة اقترحتها منظمة (EcoPeace Middle East)، وهي منظمة «إسرائيلية» أردنية فلسطينية غير حكومية، والفكرة جزء من اقتراح يسمى: «الصفقة الخضراء الزرقاء للشرق الأوسط».

اتفاق لشراء مياه من «إسرائيل»: كشف موقع «واللا» الإسرائيلي، في 8 تموز/يوليو 2021، أن العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، استقبل في قصره بعمان رئيس الوزراء «الإسرائيلي» نفتالي بينيت، ونقل الموقع عن مسؤول إسرائيلي سابق قوله إن اللقاء الذي جرى «كان إيجابياً جداً»، حيث اتفق الجانبان على «فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين». وأضاف المسؤول، الذي لم يكشف الموقع عن اسمه، أن بينيت أبلغ الملك في الاجتماع عن استعداده للموافقة على بيع إمدادات مياه أخرى من «إسرائيل» لفائدة الأردن. وكانت المملكة الأردنية أعلنت أن وزير خارجيتها، أيمن الصفدي، عقد لقاء مع نظيره «الإسرائيلي»، يائير لابيد، على جسر الملك حسين الحدودي بين الدولتين. وذكرت الخارجية أن الصفدي ولابيد توصلا إلى اتفاق ستزود «إسرائيل» بموجبه المملكة بـ 50 مليون متر مكعب من المياه الإضافية المشتراة. ووقع الأردن الاتفاق مع إسرائيل في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وكانت العلاقات بين الجانب الأردني والإسرائيلي قد عانت من حالة فتور خلال فترة وجود نتنياهو على رأس الحكومة الإسرائيلية بسبب صفقة القرن والاعتداءات المتكررة المسجد الأقصى، وعدم احترام نتنياهو للجانب الأردني والاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين، إلى درجة تصريح أحد المسؤولين الأردنيين بأن «أي رئيس وزراء إسرائيلي غير نتنياهو سيكون أفضل للأردن» [1]. لكن الملك حافظ على العلاقات الدبلوماسية والأمنية بين الطرفين [2].

## الحقل الصحي:

### فايروس كورونا:

دخل الأردن عام 2021 على أمل تحسين الظروف السيئة التي تعرض لها وأثرت بشدة في قطاعاته جميعها عام 2020 بسبب وباء كورونا (كوفيد19-)، وشهد انفتاحاً على كافة الأصعدة، بعد حظر كلي وآخر جزئي انتهى مع بداية شهر أيلول/سبتمبر 2021، ضمن خطة حكومية أُعلنت مسبقاً تضمن إعادة

(1) العلاقة بين الأردن و«إسرائيل» أكثر دفئاً مما تبدو عليه، أرون مجيد، نون بوست، 31 تموز/ يوليو، 2021.
(2) المرجع السابق.

تشغيل كافة القطاعات الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية الخاصة والعامة، مع مراعاة الالتزام بشروط الصحة العامة، باستثناء صالات الأفراح التي رفعت سعتها المسموح بها إلى مئتي فرد عوضاً عن مائة.

وشهد الأردن موجتي كورونا أدتا إلى ارتفاع كبير في أعداد المصابين بالمرض؛ أولاهما وأشدهما حدثت في نهاية شهر شباط/فبراير واستمرت حتى الأسبوع الأول من شهر نيسان/أبريل، وسجّلت أكثر من (56) ألف إصابة و(673) حالة وفاة بالفيروس، وبلغ متوسط الحالات الأسبوعية نحو (8،343) في الأسبوع الثاني عشر من العام. فيما وقعت الموجة الثانية مع بداية الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر؛ وسجّل في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر إصابة ما يقرب من (35) ألف شخص، ووفاة نحو (250) أسبوعياً جرّاء الفيروس[1]؛ نتيجة الفتح التدريجي للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، واستئناف التعليم الوجاهي بدءا من شهر أيلول/سبتمبر لأكثر من مليوني طالب (على الرغم من تلقيح ما يقارب «80%» من الكوادر التعليمية، فيما لم يتلق سوى (80) ألف شخص المطعوم ممن تتراوح أعمارهم بين 12–17عاماً)، وترافق ذلك مع انتشار المتحور «دلتا» بين السكان بعد منتصف العام. كما شهد الأردن تجاوز أعداد المصابين بفيروس كورونا حاجز المليون إصابة؛ أي ما يزيد عن (10%) من عدد السكان. وبلغت الحصيلة في الأردن مع نهاية العام (8802) وفاة و (768) ألف إصابة بسبب الفيروس[2]؛ أي بنسبة زيادة سنوية تتجاوز الضعفين والربع في الوفيات، والضعفين والنصف في الإصابات. والجداول التالية تختزل أبرز متغيرات فيروس كورونا في الأردن:

| نسب كورونا/ الأردن | 2020 | 2021 | نسبة الزيادة السنوية |
|---|---|---|---|
| الإصابات | 295000 | 768000 | 2.603 |
| الوفيات | 3851 | 8802 | 2.286 |
| نسبة الوفيات/الإصابات | 0.013 | 0.011 | -0.002 |

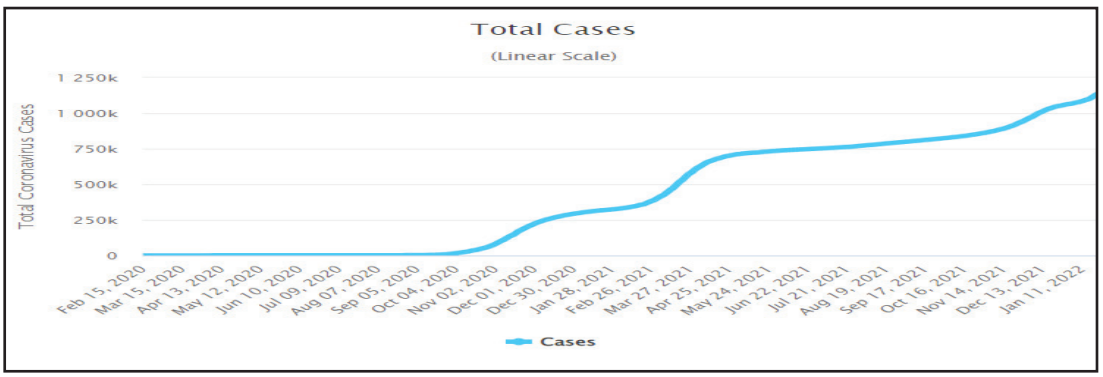


منحنى أعداد الإصابات في الأردن بفايروس كورونا (منذ 15 فبراير–مطلع العام 2022)

(1) وورلدميترز.إنفو، كورونا فايروس، الأردن، تاريخ الزيارة: 31 كانون أول/ ديسمبر، 2021.

(2) المرجع السابق.

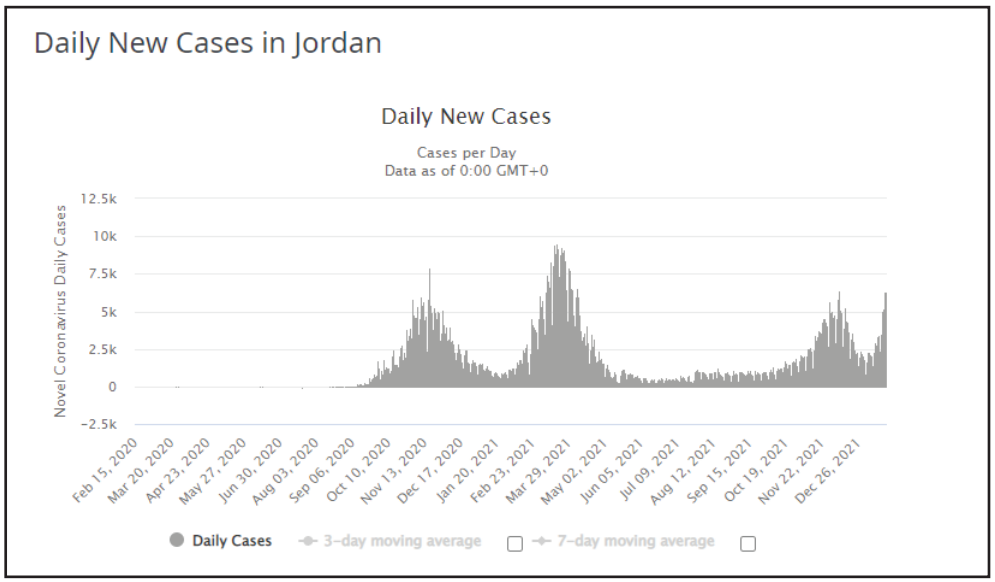


(معدل الإصابات اليومي خلال العامين: 2020؛ 2021 )

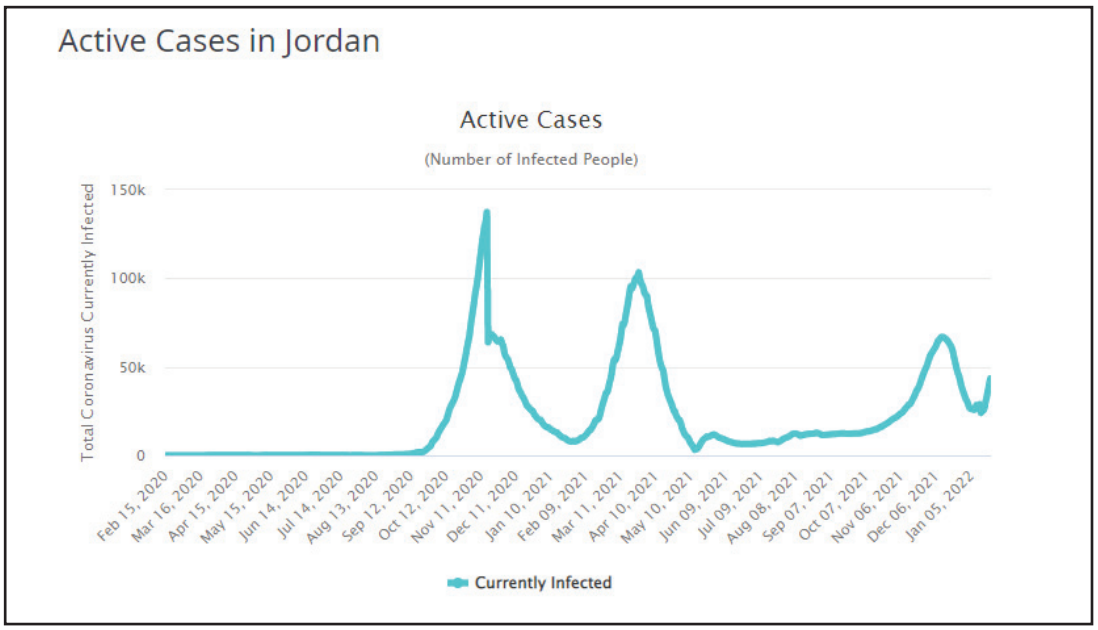


(معدل الحالات النشطة خلال العامين: 2020؛ 2021)

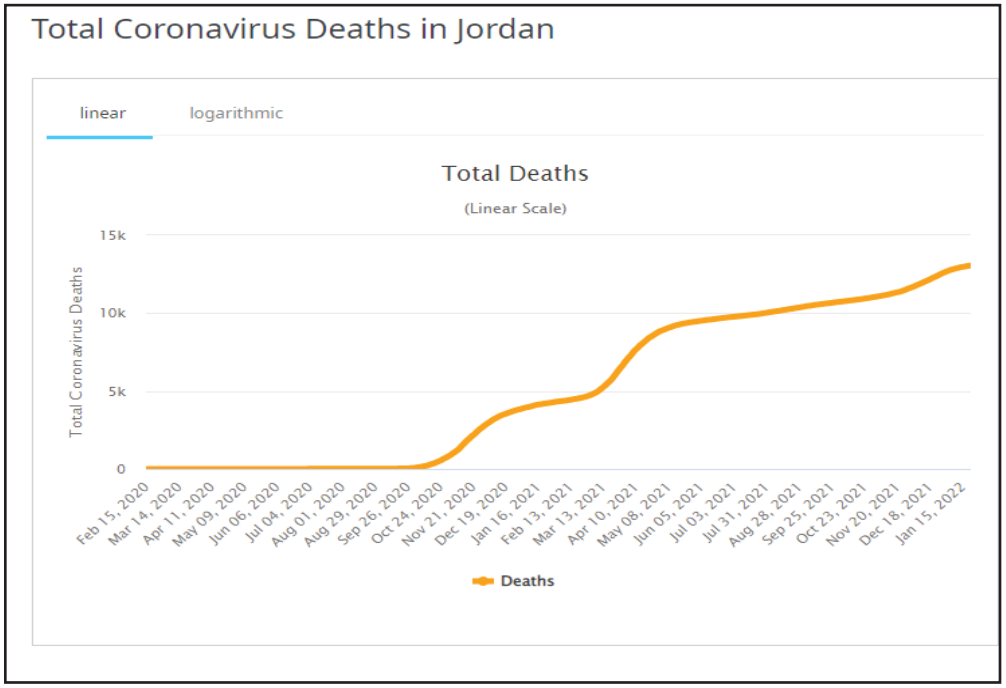


(معدل الوفيات بسبب الجائحة خلال العامين: 2020؛ 2021)

وبدأت وزارة الصحة خطتها العلاجية والوقائية، فافتتحت في العام (2021) رابع مستشفى خاص لعلاج مرضى كورونا، ويتوفر في هذه المستشفيات الأربع: (3500) سرير عزل، و(1200) سرير عناية حثيثة، وألف جهاز تنفس اصطناعي.

وبوصل عدد جرعات اللقاح المتلقاة في الأردن حتى مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى (8005420) جرعة؛ موزعة على (4205348) كجرعة أولى، و(3800072) كجرعة ثانية منذ بدء برنامج التطعيم مطلع العام 2021، إضافة إلى الجرعات المعززة [1]. وبلغ عدد متلقي الجرعة الأولى نحو (65%) من السكان مع نهاية العام، فيما لم يتلق الجرعة الثانية من اللقاح قرابة (400) ألف شخص.

## أزمة مشفى السلط الحكومي:

استيقظ الأردنيون صباح يوم 13 آذار/مارس 2021، على وقع فجيعة راح ضحيتها عشرة أشخاص من المصابين بكورونا بعد انقطاع الأكسجين عنهم ليلاً في مشفى السلط الحكومي في محافظة البلقاء. مما حَدَا بمئات الأردنيين للتظاهر في محيط المشفى الحكومي وطالبوا بمحاسبة المسؤولين (11). وأثارت الحادثة سخطاً وتفاعلاً مجتمعياً واسعاً ضد وزارة الصحة والحكومة وأدائهما بعامةٍ لتردي الرعاية

(1) المملكة، 8 كانون الأول/ ديسمبر، 2021.

الصحية التي تقدمها الوزارة للمرضى، خاصة ممن هم تحت الرعاية الحثيثة. فاضطر الملك عبد الله الثاني، لزيارة مشفى السلط لتفقد الموقف عقب وقوع الحادث. وأمَرَ كلّاً من مدير المشفى ووزير الصحة بتقديم استقالتهما. فأعلن وزير الصحة الأردني نذير عبيدات استقالته مصرحاً بأنه يتحمل «الخلفية الأخلاقية» للحادث، وجاء في بيان صادر عن الديوان الملكي أن «الإرادة الملكية صدرت» بتكليف وزير الداخلية مازن الفراية بإدارة وزارة الصحة [1]. فيما أعلن رئيس الوزراء بشر الخصاونة عن بدء «تحقيق فوري» في الحادثة، وشدد على أن التحقيق سيكون «واضحاً وشفافاً وشاملاً». ثم أعلنت السلطات الأردنية بعدها توقيف ثلاثة عشراً فرداً بتهمة التسبب في وفاة المرضى، منهم أربعة مدراء سابقين وفني الأوكسجين في المشفى، وفقاً لوكالة الأنباء الأردنية «بترا». وأعلنت محكمة صلح عمان في الخامس من كانون أول/ديسمبر حبس خمسة مسؤولين حكوميين ومدير مشفى السلط لثلاث سنوات في القضية، وضمّنتهم مبلغ ثلاثة آلاف و(575) ديناراً لكل واحد منهم عقوبة واجبة النفاذ، وبرأت ثمانيةً آخرين [2].

(1) فرانس 24، الأردن: توقيف مدير مستشفى «السلط» ومساعدين له على خلفية وفاة 7 أشخاص إثر انقطاع الأوكسجين، 13 شباط/ مارس، 2021.

(2) بترا، صلح عمان تقرر تجريم 5 قيادات حكومية سابقة بقضية مستشفى السلط، 5 كانون أول/ ديسمبر، 2021.

## الحقل الاقتصادي:

المؤشرات الاقتصادية: لما يتعاف الأردن من آثار الجائحة الاقتصادية بعدُ. فقد طرأ تحسُّنٌ طفيف على معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ (1.8%) في النصف الأول من العام 2021، مقارنة بانكماش معتدل بلغ (1.6%) عام (2020) [1]. وبلغ عجز الموزانة ما نسبته (2.9%) من الناتج المحلي الإجمالي حتى شهر تموز/يوليو، وعجز الحساب التجاري (15.3 ٪) من الناتج المحلي في النصف الأول من 2021، وبلغ إجمالي الدين العام قرابة (34) ملياراً (حتى شهر تموز/يوليو). وبلغ معدل البطالة في المجتمع الأردني (23%) [2]، ومعدله بين الشباب في الفئة العمرية (15–24) سنة 44.9% للذكور مقابل 63.5% للإناث.

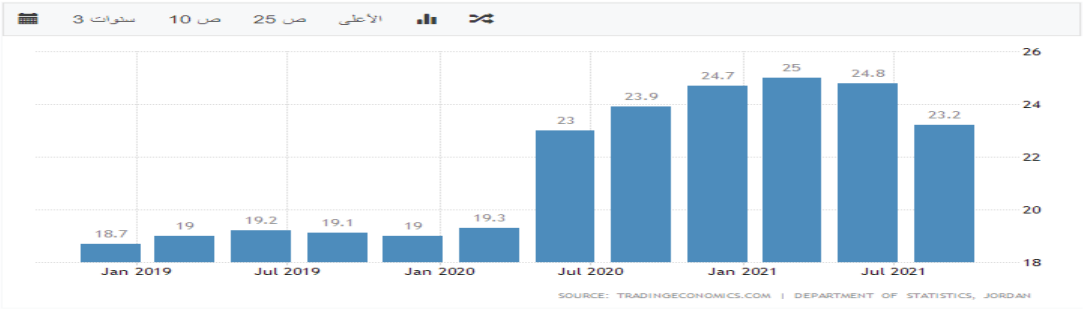


| التقويم | بتوقيت غرينتش | المرجعي | تيار | السابق | إجماع |
|---|---|---|---|---|---|
| 2021-10-26 | 03:30 مساءً | س 2 | 24.8% | 25% | |
| 2021-12-21 | 09:30 صباحًا | Q3 | 23.2% | 24.8% | |
| 2022-03-09 | 01:00 صباحًا | س 4 | | 23.2% | |

(معدل البطالة في الأردن خلال عام 2021، Trading Economics)

وُتعزى هذه الأرقام إلى اعتماد الاقتصاد الأردني على القطاع الخدمي الذي يمثل نحو (65%) من إجمالي الناتج المحلي. وقد تعرض هذا القطاع لصفعةٍ اقتصادية قاسية بسبب ظروف كورونا خلال العامين السابقين، التي أدت إلى انخفاض أعداد العمال في القطاعات الخدمية.

وارتفع الدخل السياحي الأردني إلى 1.9 مليار دينار (2.6 مليار دولار)، حسب بيان أصدرته وزارة السياحة والآثار الأردنية، أوردت فيه أن عدد السياح الإجمالي للقادمين من خارج الأردن العام الماضي، بلغ 2.36 مليون سائح. ويزيد هذا الرقم بنسبة 90 بالمئة مقارنة مع 2020، مشيرة إلى أن عدد السياح لعام

(1) الأردن: الإصلاحات ضرورة ملحة لتحقيق التعافي القادر على الصمود والنمو المستدام، البنك الدولي، 16 كانون أول/ ديسمبر، 2021.
(2) Jordan Unemployment Rate, Trading Economics, Jordan, 20 Dec. 2021.

2021 «تجاوز التوقعات» التي كانت تُشير إلى قدوم 1.9 مليون سائح. وبينت الوزارة أن الدخل السياحي انخفض من 4.1 مليارات دينار (5.7 مليارات دولار) في 2019، إلى مليار دينار (1.41 مليار دولار) في 2020، بعد تأثير تداعيات أزمة كورونا عالمياً ([1]).

صرَّح وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة، أنَّ حجم المساعدات الخارجية الكلية من منح وقروض ميسرة متعاقد عليها للأردن للعام 2021، بلغ 4.6 مليار دولار، تشمل منحاً بقيمة ملياري دولار، وقروضاً ميسرة بقيمة 1.9 مليار دولار، ومنحاً إضافية ضمن خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية بقيمة 667.4 مليون دولار. وحول توزيع المساعدات الخارجية على القطاعات المختلفة، أوضح أن المساعدات الموجهة لدعم الموازنة العامة بلغت قيمتها 2.43 مليار دولار، منها منح بقيمة 1.028 مليار، وقروض ميسرة بقيمة 1.410 مليار دولار؛ أي بنسبة 53 ٪ من إجمالي المساعدات الخارجية. وأشار إلى أن النسبة المتبقية من هذه المساعدات، والبالغة 47 ٪، وُجّهت لدعم برامج ومشاريع ذات أولوية في مجالات وقطاعات الحماية الاجتماعية والقطاعات الرئيسية المحركة للتشغيل والنمو ضمن برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادية للأعوام 2021–2023 ([2]).

(1) الأردن.. ارتفاع الدخل السياحي 90 بالمئة في 2021 إلى 2,6 مليار دولار، وكالة الأناضول، 18 كانون ثاني/ يناير، 2021.
(2) 4,6 مليار دولار مساعدات ملتزم بها للأردن في 2021، الوكيل الإخباري، 18 كانون ثاني/ يناير، 2021.

## الحقل الاجتماعي:

أزمة النائب أسامة العجارمة: شهد الأردن العديد من الأحداث الداخلية في العام 2021، أبرزها على الإطلاق: أزمة النائب أسامة العجارمة.

ففي 21 مايو/ أيار 2021، انقطع التيار الكهربائي بشكل تام في عموم الأردن، وأعلنت شركات توزيع الطاقة أن سبب ذلك يعود إلى عطل في شبكة النقل التابعة لشركة الكهرباء الحكومية. إلا أن النائب أسامة العجارمة، كان له رأي آخر، فقد اعتبر في مداخلة له داخل مجلس النواب بأنه متعمد؛ لمنع مسيرات تضامنية للعشائر مع فلسطين، بالتزامن مع الدعاوى لإقامة احتجاجات تضامنية من أجل فلسطين والحرب التي كانت دائرة في غزة واستمرت (11) يوماً. فطالبه زملائه حينها بإثبات صحة اتهامه. فيما اعتبر رئيس مجلس النواب السابق، عبد المنعم العودات، أن «حديث العجارمة يخالف النظام الداخلي؛ لأنه خارج عن مضمون الجلسة». فسخر العجارمة من البرلمان ومن النظام الداخلي تحت قبة البرلمان. وعقب انتهاء الجلسة، اعتذر العجارمة في مكتب رئيس المجلس عما بدر منه، إلا أن زملاء له وقعوا مذكرة لتحويله إلى لجنة تأديبية، لتصل الأزمة إلى تجميد عضويته. وبعد تجميد عضويته في البرلمان، أعلن استقالته من البرلمان الأردني. وترافقت تلك الحادثة مع شغب واسع في مسقط رأسه بمنطقة «ناعور» التابعة للعاصمة عمان، وحدثت اشتباكات مع قوات الأمن، إلا أن انتشار فيديو مسجل للعجارمة على مواقع التواصل الاجتماعي، أثناء وجوده بين جمع من أقاربه، تهجم فيه على الملك، عجل في فصله (بأغلبية «108» من أصل «119» نائباً)، وعودة الهدوء، ليتم الإعلان فيما بعد عن توقيفه وتحويله للقضاء [1].

(1) الأردن 2021.. أزمات داخلية بنصفه الأول ومحاولات حلها بالثاني، ليث الجنيدي، وكالة الأناضول، 27 كانون أول/ ديسمبر، 2021.

## التفاعل بين المُتغيِّرات

يبدو جلياً مدى التداخل والتشابك والتفاعل بين المتغيرات السابقة، التي شكّل أغلبها أزمة عميقة لدى صانع القرار الأردني على المستويات السياسية والصحية والاقتصادية والاجتماعية؛ مما استدعى تدخلاً جراحيّاً عاجلاً بادر إليه الملك الأردني، وترجمه بتشكيل «اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية»، والتي عكست ذلك التداخل النوعي لمتغيرات الأزمة في الأردن، وأفضت إلى فتح كوة للأمل في واقع سياسي واقتصادي أفضل في العام 2022.

غير أن الجدل الواسع الذي أثارته التعديلات الدستورية التي أقرّها مجلس النواب الأردني بصورة سريعة ، أدّى إلى خفض سقف التوقعات بإمكانية تطوير واقع الحياة السياسية، وأعاد الأمور خطوة إلى الوراء.

المعارضون للتعديلات الدستورية يرون أنها شكّلت تراجعاً عن مسار الإصلاح السياسي، وسحبت صلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية، وأوجدت مرجعية عليا جديدة يتجاوز دورها المؤسسات الدستورية القائمة (الحكومة والبرلمان).

فمن بين التعديلات التي أقرّها مجلس النواب، خلال 60 ساعة من النقاشات على مدى 9 جلسات وخلال أسبوع واحد، إنشاء مجلس للأمن القومي يدعو الملك لانعقاده ويصادق على قراراته. ويتولى المجلس الجديد جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن المملكة، والأمن الوطني، والسياسة الخارجية، والتنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة في عملية صنع القرار، واتخاذ القرارات السيادية، وبناء الاستراتيجيات العليا بين أذرع الدولة السياسية والأمنية، والحفاظ على حياد المؤسسات الأمنية والعسكرية من أي تجاذبات سياسية قد تنعكس على أدائها. فيما ألغى مجلس النواب النص الذي اقترحته الحكومة بأن يكون الملك رئيساً للمجلس، وقرّر أن يجتمع المجلس في حالة الضرورة، وبدعوة من الملك أو من يفوضه [1].

كما شملت التعديلات الدستورية، التي تم إقرارها، توسيع صلاحيات الملك في تعيين مدير الأمن العام، وقاضي القضاة، ورئيس المجلس القضائي الشرعي، والمفتي العام، ورئيس الديوان الملكي، ووزير البلاط، ومستشاري الملك، وقبول استقالاتهم، منفرداً ودون توقيع من رئيس الوزراء أو الوزراء المختصين بذلك، كما هو معمول به في الدستور قبل التعديل الأخير.

وقد بررت الحكومة من جانبها هذه التعديلات الدستورية بأنها تشكّل خارطة طريق للمرحلة السياسية الجديدة التي ستشهدها المملكة خلال الفترة القادمة، والتي سيكون عنوانها حكومات برلمانية تتشكل من الأغلبية النيابية.

(1) للاستزادة، أنظر: «مجلس الأمن القومي» بالأردن.. تحديد للأدوار أم انتزاع لها؟، وكالة الأناضول، 18 كانون ثاني/ يناير، 2022.

ولا يخفى ما للبعد الخارجي من تأثير في صياغة بعض المتغيرات وتفاعلها. فقد طرأ تحوُّلٌ نوعيٌّ في علاقات الأردن بمحيطه الإقليمي، وبخاصة «إسرائيل»، عقب التغيير الحكومي، وأفول نجم نتنياهو السياسي، الذي تزامن نجمه مع صعود ظاهرة دولية نوعية أيضاً تمثلت بالرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي مثّل رحيله منعطفاً في مسيرة مشروعه السياسي الأهم «صفقة القرن»، التي شكلت بدورها الكابوس الأخطر على الأردن وهويته السياسية.

ويمثل إعلان النوايا الثلاثي بين الأردن و«إسرائيل» والإمارات، منعطفاً مهماً في علاقة الأردن بـ«إسرائيل»، كما يمثل ترجمة للدور الإماراتي الذي وُصف بأنه كان كبيراً. فقد أتاحت اتفاقية السلام «الإماراتية-الإسرائيلية» للإمارات القيام بالعديد من الاتفاقيات السرية والوساطات بين الدول. ويمثل هذان الاتفاقان (المياه والطاقة) كسراً لحالة الجمود بين الأردن و«إسرائيل» بعد خسارة نتنياهو للانتخابات لصالح غريمه نفتالي بينيت. وثمة مخاوف في الأوساط الأردنية من أن تؤثر اتفاقية الطاقة الشمسية مقابل المياه المحلاة سلباً في استقلالية القرار الأردني؛ لاعتمادها في تأمين تدفق شريان حيوي هو المياه على «إسرائيل»، عندما تتناقض الأجندات «الوجودية».

ويعكس حجم الاقتصاد الريعي مدى عمق الأزمة الاقتصادية في الأردن وتجذّرها من جهة، ومدى متانة العلاقات مع أميركا-بايدن من جهة أخرى. فيما يُجَذِّر المنحنى الصاعد لعدد الإصابات بفايروس كورونا من عمق الأزمة الاقتصادية، ويعكس عجزاً في التعامل مع إشكالية العلاقة بين المتغيرات الثلاثة: الصحية-الاقتصادية-التعليمية. مما يتطلب مسارعة من صانع القرار في الأردن للمضي قُدُماً في تفعيل مُخرجات تحديث المنظومة السياسية المنبثقة عن اللجنة الملكية. مع تنفيس الاحتقان في الملفات الحقوقية، وبخاصةٍ معتقلي الرأي السياسي؛ لتكريس واقعٍ ذي أُفُقٍ مُنفتحٍ، اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً.

## التوقُّعات

في ضوء المؤشرات التي تحملها المعطيات الراهنة، وتفاعل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، تبرز التوقعات التالية:

يُرجَّح أن تتواصل الجهود الرسمية لتشكيل أحزاب سياسية جديدة، والدفع نحو دمج بعض الأحزاب القائمة خلال الشهور القادمة؛ لمنافسة حزب جبهة العمل الإسلامي وتحجيم فرصه في الحصول على عدد غير مرغوب به من المقاعد البرلمانية في القائمة الحزبية الوطنية، وذلك استعداداً لاستحقاق إجراء الانتخابات البرلمانية وفق القانون الجديد. ولا تلوح مُؤشِّرات واضحة حول موعد إجراء الانتخابات القادمة، حيث تتباين التوقعات بين تبكير موعدها، أو إبقائها في موعدها الطبيعي بعد نحو ثلاث سنوات، لكنّ احتمالات تبكيرها أعلى نسبياً، في ضوء «الفترة القصيرة» التي منحت للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وسرعة إقرار التعديلات الدستورية في المجلس النيابي.

يُتوقّع أن تستمر تداعيات الأزمة الاقتصادية القاسية، في الأشهر الستة الأولى على الأقل، من العام 2021، في ظل استمرار المعطيات الاقتصادية، وتواصل الآثار الضاغطة لفايروس كورونا على الوضع الاقتصادي والمعيشي.

يُرجَّح أن تتواصل العلاقات مع «إسرائيل» والإمارات، وأن تتعزز خلال العام 2022، في ظل رغبة الأطراف الثلاثة بالمضي قُدماً في تنفيذ اتفاقية الماء والكهرباء كمشروع إقليمي تشجعه الإدارة الأمريكية الديمقراطية. ويُتوقع أن يُلقي هذا المشروع بظلال سلبية على علاقة الأردن مع السعودية التي عبّرت صراحة عن عدم رضاها عن الاتفاقية ووجّهت انتقادات علنية لها.

يُتوقّع أن يواصل الأردن، بالتعاون والتنسيق مع مصر والسلطة الفلسطينية، لعب دور في تحريك عجلة «السلام» المجمّد منذ فترة طويلة؛ استثماراً للتحول الطارئ في العلاقة مع «إسرائيل» في حقبة ما بعد نتنياهو، غير أن العقبة الكأداء التي تعترض طريق استئناف مسار التسوية، تتمثل بالموقف الإسرائيلي الرافض لصيغة حل الدولتين، وغير المتحمس لفتح مسار سياسي تفاوضي في المرحلة الراهنة، ويفضّل طرح صيغٍ اقتصادية تُسهم في تحسين أوضاع الفلسطينيين ضمن صيغة ما يُسمّى «السلام الاقتصادي».

# فلسطين
# تطورات الاوضاع الداخلية والخارجية

**إعداد:**

**أ. سليمان بشارات**

**د. إياد أبو زنيط**

مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

رام الله - فلسطين

## الملخص التنفيذي

يُعالج التقرير في أجزاءه المتنوعة، جُملةً من المتغيرات المهمة التي تم طرأت على الساحة الفلسطينية، وفي الجزء الأول من التقرير، تم التعرض للمحور السياسي، فقد تم وصف ورصد وتحليل الأداء السياسي الرسمي، وطبيعة العلاقة بين القوى والحركات والأطراف الفلسطينية، وأبرز مستجدات تلك العلاقة خلال العام 2021م، فضلاً عن التعرض لطبيعة العلاقات الفلسطينية الخارجية، بمحاورها الدولية والعربية والإقليمية، حيث لوحظ في البعد السياسي، تطورات أفضل من العام 2020، بينما بقيت العلاقة الفلسطينية الداخلية تُراوح مكانها دون إحراز تقدم ملموس، فيما عانت العلاقات الفلسطينية العربية من التوتر، وكذا الحال مع بعض العلاقات الخارجيةً، لا سيما العلاقة الأمريكية الفلسطينية، وهي الملاحظات التي جرى بناءً عليها استشراف العام 2022م وما بعد في التقرير.

أمّا في المحور الثاني من الجزء الأول، فتمَّ رصد أبرز المتغيرات الاقتصادية والأمنية، والاجتماعية، في محاولة للوصول إلى بعض التوقعات المستقبلية التي يُمكن حدوثها في العام 2022، أو فهم اتجاه سير تلك المتغيرات، مما يُسهم في إعطاء صورةٍ أوضح عن الحالة الفلسطينية المستقبلية، التي تُمكن المهتمين بوضع بدائل وسيناريوهات محتملة يُمكن من خلالها، تصحيح مسار الحالة الفلسطينية، حيث لوحظ تراجعاً عاماً في الأداء الاقتصادي الفلسطيني، وارتفاعاً لنسب البطالة، وتزايداً لعدم الاستقرار الأمني، فضلاً عن ارتفاع مستويات الجرائم، وتنامي العنف المجتمعي التي انتقلت للعام 2022 من العام 2021، مع تخلخلٍ في الوضع التعليمي، وهي المتغيرات التي حكمت تحليل المشاهد الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

أمّا الجزء الثاني من التقرير، فقد خُصص لتحليل المتغيرات سابقة الذكر على الساحة الفلسطينية في المستقبل للعام 2021، بحيث أظهر التحليل سيناريوهاتٍ متشائمة أو ذات تفاؤل حذر حول وجود تغيرات مهمة يُمكن حدوثها في العام 2021، فقد تم الخلاص إلى استنتاجاتٍ متعددة، تتمثل في بقاء الوضع الساسي معقداً دون حل للمشكلة التي أفرزت تداعياتٍ خطيرة على الساحة الفلسطينية والمتمثلة في الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، فيما توقع التقرير حدوث تغيراتٍ إيجابية بسيطة على مستوى العلاقات الخارجية الفلسطينية، خاصة العلاقة الأمريكية الفلسطينية، وبقاء العلاقة العربية الفلسطينية متوترةً مع الدول العربية التي انخرطت في ملف التطبيع، مع توقعٍ لتنامي العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في العام القادم، واستمرارٍ للاستيطان، وثابت معدلات الجريمة فلسطينياً، وتراجعٍ للوضع التعليمي.

وقد شارك في التقرير الاستراتيجي، باحثين من مؤسسة ييوس للاستشارات والدراسات

الإستراتيجية، حيث قام كل من د. إياد أبو زنيط، المختص في الشؤون السياسية، والأستاذ سليمان بشارات، المختص في الشأن السياسي أيضاً بكتابة التقرير.

## الجزء الأول: التشخيص ورصد المتغيرات والتطورات المهمة

### أولاً: البعد السياسي

#### أ. استمرار تعطل حالة التمثيل السياسي الفلسطيني الجامع

انتقلت إشكالية التمثيل للمؤسسات الفلسطينية والتي تُعد إحدى الإشكاليات المزمنة في التجربة الفلسطينية، الحديثة والمعاصرة، من العام 2020م حاملاً إياها كما هي للعام 2021، حيث تكمن الإشكالية بشكلٍ مختصر في تغول الأطر التنفيذية على التشريعية، أو سيطرة فصيلٍ واحدٍ على الحالة السياسية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود الاحتلال كمستفيدٍ أول من تلك الحالة، والساعي إلى إضعاف القدرة على علاج الخلل في البنى المؤسسية الفلسطينية.

بقي التمثيل السياسي الفلسطيني غير الموحد في الموقف والجامع للرؤية بين طرفي الانقسام في الساحة الفلسطينية، والمتمثل في حركتي فتح وحماس، واستمر في العام 2021م، رغم الوصول إلى حالةٍ من التقارب في رفض ما تعرضت له القضية الفلسطينية من تصفيةٍ واضحة، فيما بدا وكأنه تغليبٌ للمصالح الحزبية على المصلحة الوطنية بين الطرفين،

ولمّا كان طريق التمثيل السياسي الموحد، يمر عبر إنجاز مصالحة فلسطينية حقيقية، فقد حمل العام 2021م مباحثاتٍ وجلساتٍ حواريةٍ هامّة في ملف المصالحة، انعقدت في اسطنبول، حيث انعقدت اجتماعات ثنائية على مدار ثلاثة أيام، تمَّ فيها الاتفاق على «رؤية مشتركة» بينهما وجرى خلالها إنضاج رؤية متفق عليها بين وفدي الحركتين فتح وحماس. ومن ثم جرى عقد لقاءات حوارية في القاهرة للاتفاق على الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، حيث خلصت الرؤية المشتركة للحركتين على ضرورة إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون ستة أشهر». حيث ستجري الانتخابات التشريعية أولا، انتقالاً إلى الرئاسية، وصولاً إلى انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، على أن يتم ذلك في خلال الأشهر الستة المقبلة. وهذا ما أكدَّ عليه كلٌ من جبريل الرجوب وصالح العاروري ممثلي الحركتين، على أن يتم مباشرةً خوض حواراتٍ حول الشراكة في مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، على أن يجري ترتيب آخر مرحلة من الانتخابات والتي هي لكل الشعب الفلسطيني بكافة أماكن تواجده وتجري فيها انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي بدوره ينتخب اللجنة التنفيذية للمنظمة.

وقد صدر مرسوم رئاسي فلسطيني، بتاريخ 2021/1/15 بداية العام، بشأن الدعوة إلى تنظيم

الانتخابات،[1] وعملت الفصائل والأحزاب الفلسطينية، على إعداد قوائمها الانتخابية، واستعدت لإجراء الانتخابات، وجرى تشكيل ما يزيد عن 20 قائمة انتخابية، ما بين حزبية ومستقلة، إلا أن منع إسرائيل لإجراء الانتخابات في مدينة القدس أدى إلى إلغاء الانتخابات الفلسطينية، بقرار من الرئيس الفلسطيني، والذي لاقى معارضة من بعض الفصائل والتنظيمات الفلسطينية.[2]

## استعصاء الحل الديمقراطي فلسطينياً

أدى الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، إلى تراجع في الحالة الفلسطينية على كل المسارات، والتي كانت متراجعةً إلى حد كبير قبيل الانقسام، فقد كان النظام السياسي الفلسطيني يعاني من أزمة تشمل البنية والأداء قبل النتائج التي أفضت إليها الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني (يناير) 2006، وجاء الانقسام لتنتج معهُ مرحلة أخرى في سياق تفاقم الأزمة وشمولها، حيث احتدم الصراع داخل النظام السياسي الفلسطيني ذاته على مقتضيات الشرعية والهوية وأسسها. وصار هنالك حالة من تكريس من الفصل السياسي والإداري بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ونجمت عنها وصاحبتها ممارسات شكّلت اعتداءً صارخاً على الحُريات والحقوق ومكتسبات الشعب الفلسطيني طوال العقود الماضية.[3]

لقد تفسخ النظام السياسي الفلسطيني، على هشاشته وضعفه، ما أدى إلى تعميق ظاهرة الانقسام السياسي والاجتماعي والإداري والجغرافي، وحتى الثقافي والنفسي، بين أبناء المجتمع الواحد، وعلى الأرض التي يناضل من أجل إقامة دولته ذات السيادة عليها.[4] وترَسَّخ الانقسام وامتد أفقيّاً وعموديّاً، فزاد النظام السياسي تَفسُّخاً، وتَفسّخَت الجُغرافيا، وشبّ جيل كامل والصورة في عينيه وذهنه أن التناقض تناقض فلسطيني- فلسطيني يسير بخط موازٍ للتناقض مع المحتل. وشكل الانقسام تهديداً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني في عموم أماكن تواجده، ونشأ واقع أصبحت فيه لكل تجمع فلسطيني قضاياه الخاصة، وتراجع الاهتمام فيه بالقضية المركزية، قضية التحرر والاستقلال والعودة، واندفع كل تجمع للانشغال بهمومه الخاصة.

وقد تفاقمت تداعيات الانقسام ضمن محاورَ متعددة ألقت بثقل ظلالها على الحالة السياسية الفلسطينية برمتها، فكانت أبرز تداعياته تتمثل في:

تداعياتٍ مؤسساتية أفرزت انقسام السلطة إلى سلطتين، واحدة في الضفة وأخرى في غزة، وهذا

(1) لجنة الانتخابات الفلسطينية، مرسوم رئاسي بشأن تنظيم الانتخابات ٢٠٢١/١/١٥، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.elections.ps/Portals/0/PresidentialDecree_PLC_Presid_2021.pdf

(2) الجزيرة، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2021/4/30/%D9%AD%D8%D8%A7%D8%85 %D9%B3-%D9%AC%D8%A7%D8%87%D9%A7%D8%AA-%D8%85%D9%84%-1B%D8%A7%D8%B1%D8%82

(3) بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسات بعنوان «الخروج من الأزمة الراهنة ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل»، غزة، أيلول (سبتمبر)، 2007، ص4.

(4) المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، وثيقة الوحدة الوطنية، فلسطين، رام الله، 2016، ص8-10.

ما شل الحياة الديمقراطية في الضفة وغزة، وأدى لاستئثار كل طرفٍ فلسطيني بما يُحقق مصالحه، فغاب المجلس التشريعي ودوره الضروري في الحياة الفلسطينية، ما انعكس بشكلٍ سلبي على عملية فصل السلطات، وتحكم الأجهزة التنفيذية بالقرارات، وهذا بدوره أدى إلى تراجع العمل الحزبي، وصار على الأرض كيانين تُجسد وجودهما الفعلي مؤسسات متوازية.

انتقاص سيادة القانون، كان أحد النتائج الفعلية التي برزت بعد الانقسام، وخاصةً فيما يتعلق بسن القوانين والتشريعات التي صدرت في غزة دون العودة لرئيس السلطة، وصدرت قرارات بقوة عن الجهاز التنفيذي في السلطة المتمثل في الرئيس الفلسطيني دون العودة للتشريعي المعطل أساساً، وتراجعت وتيرة عمل المنظومة القانونية برمتها، نظراً لكون الحالة السائدة حالة مناقضة لحكم القانون، وهذا ما خلق واقعاً قانونياً مستنداً للأيديولجيات الحاكمة أكثر منه استناداً للمرجعيات القانونية.[1]

اتساع الفجوة بين مكونات المجتمع، كانت أحد المعالم الراسمة للمراحل اللاحقة للانقسام، قد فاقم الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس، والذي ظهر في وجود قوتين متوازنتين تستند كل منهما إلى مصادر لتعزيز شرعيتها في ظل الانقسام؛ حدة الخلافات، وتحول ذلك إلى وسيلة لإبقاء الوضع القائم على حاله، وإلى ميدان للتنافس الداخلي على مواقع القوة والنفوذ تحت الاحتلال. وساهمت الخلافات وتباين المصالح المختلفة للحركتين، في إحداث مزيد من التشظي في صفوف الفلسطينيين.[2] وتحركت ديناميات التقويض الذاتي كالعسكرة، وانعدمت الرؤية الموحدة، وفشلت عمليات الاندماج السياسي والاجتماعي، وانفلتت مختلف أشكال الولاءات العصبية: فئوية وجهوية وعائلية. وأصبح شائعاً استخدام العنف والقوة المفرطة في معالجة التناقضات الداخلية في صفوف الشعب، وانتشرت ثقافة وقيم العنف، وانتهاك حقوق الإنسان، وتعرضت قدرة الإنسان الفلسطيني على الصمود للخطر، وضربت التعددية السياسية وآليات الديمقراطية، وتفاقمت ظواهر الإقصاء والتكفير والتخوين وعدم الاعتراف بالآخر وبحق الاختلاف، وذلك خلافاً لما كانت عليه الهوية الوطنية عندما كان الشعب الفلسطيني يواجه الاحتلال بالثورة والانتفاضة. ولم يعرف الوطنيون الفلسطينيون حينها هويّات فرعية مُتناحرة أو انتماء إلا لفلسطين، الأمر الذي جنبهم الوقوع في متاهات الصراعات العرقية والطائفية والجهوية التي تعاني منها اليوم كثير من الدول العربية والإسلامية، إلا أن توقُف المواجهة الساخنة مع العدو وحالة الانقسام أفرزا تداعيات سلبية على وحدة وتماسك المجتمع والهوية..

إذاً، يُمكن الخلاص بسهولة إلى أنّ الانقسام، وتحولاته الناشئة حالت وبشكل كبير في منعِ أي تغييرٍ ديمقراطي في الساحة الفلسطينية، وهذا بحد ذاته يُعتبر عاملاً من العوامل التي من المهم دراستها في إطار التطرق لتكوين رؤية مستقبلية حول الاستراتيجيات التي من الممكن استخدامها في المراحل

(1) محمد أبو مطر، أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة، في: «أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون: معالجات من منظور القانون، والسياسة والاقتصاد» (بيرزيت: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014)، ص88.

(2) باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 446، نيسان (إبريل)، 2016، ص88.

المستقبلية ما بعد العام 2021، وخاصة فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية والوضع السياسي.

## المواجهة مع إسرائيل

شهد العام 2021 مواجهات مختلفة مع إسرائيل، وشكل تصدي المقدسيين وأهالي حي الشيخ جراح لسياسة الاحتلال وتهجيرهم من بيوتهم، رافعة لانطلاق هبة مقدسية فلسطينية، استطاعت أن تفرض نفسها على أجندة الجميع وتعيد قضية القدس إلى الواجهة. ونتيجة لتلك المواجهة وصمود المقدسيين، وانتشار حالة المناصرة لهم من الكل الفلسطيني، حدثت مواجهات عدة في كافة مناطق التواجد الفلسطيني في القدس والضفة وغزة، كان لكلٍ منها أثارها وتداعياتها، على الوضع الفلسطيني، برمته.

ولعل أبرزها المواجهة بين غزة والاحتلال، والتي عُرفت بسيف القدس،[1] حيث لم تكن تلك المواجهة مشابهة لجولات أخرى من المواجهات بين المقاومة الفلسطينية ودولة الاحتلال في أعوام سابقة، بل جاءت لتشكّل اختبارًا للمقاومة من زوايا متعدّدة وعلى أصعدة مختلفة. وتميّزت هذه الجولة بجملة من الأمور، أوّلها أنّ المقاومة كانت صاحبة المبادرة فيها وهي اختارت توقيتها، وأنّ سبب اندلاعها لم يكن مرتبطًا بتطوّر الأمور في غزة، مثلما كان الحال في الاعتداءات السابقة على القطاع، بل بالقدس والأقصى، وأنّها شهدت ربطًا بين المكوّنات الجغرافية لأماكن انتشار الفلسطينيين، لا سيّما موجة التظاهرات التي قام بها الفلسطينيون في مدن الداخل المحتل عام 1948، والإضراب العام الذي شارك فيه كلّ الفلسطينيين في 2021/5/18، بما عزز القلق لدى الاحتلال والخوف من فقدان السيطرة الأمنية في الداخل خصوصًا. كذلك، فقد كشفت الجولة عجز الاحتلال عن الحسم العسكري في وجه فصائل المقاومة في غزة، التي تعدّ ذات قدرات متواضعة في ظلّ سنوات الحصار والحروب التي كان مسؤولو الاحتلال يقولون عند انتهائها إنّهم أعادوا المقاومة سنوات إلى الوراء وعطّلوا قدراتها الصاروخية.

من حيث التوقيت، جاءت معركة سيف القدس في مرحلة أعقبت التقارب الرسمي العلني بين عدد من الدول العربية ودولة الاحتلال توّجته اتفاقيات أبراهام التطبيعيّة التي رعتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وانضمّت إليها أربع دول عربية هي كلّ من الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والسودان، والمغرب، بعد أعوام من تطبيع كلّ من مصر والأردن، في ظلّ كلام عن دول أخرى تتحضّر لتلحق بقطار التّطبيع.

كذلك، جرت المعركة في أثناء الأشهر الستة الأولى من تسلّم الرئيس الأمريكي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة، وانشغال إدارته بالملف النووي الإيراني كأولوية في السياسة الخارجية بدت أكثر أهمية بالنسبة إلى بايدن من القضية الفلسطينية.

كانت سيف القدس اختبارًا ليس للمقاومة وقدراتها وجهوزيّتها وحسب، بل اختبارًا لمواقف الدول

(1) قراءات في معركة سيف القدس، المشهد الفلسطيني، 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://alquds-city.com/items/1564

المختلفة حيال المقاومة والعدوان على غزة أيضًا، لا سيّما مواقف الدول المطبّعة وأثر تطبيع العلاقات في استمرار العدوان أو وقفه، بل وأثر العدوان في مستقبل التطبيع، إضافة إلى موقف الإدارة الأمريكية التي وجدت نفسها في ميدان لإثبات التزامها بأمن دولة الاحتلال والتحالف معها.

## العلاقات الفلسطينية الخارجية (الإقليمية والدولية)

تنوعت طبيعة العلاقات الفلسطينية الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، فشهدت تطورات سلبية في بعض النواحي وإيجابية في نواحٍ أخرى، وإن غلب عليها طابع التوتر خلال العام 2021 سواءً كانت تلك العلاقات على المستوى الدولي أو العربي.

## العلاقة الأمريكية الفلسطينية

في نهاية العام 2020، وبداية العام 2021 وهي الفترة التي جرت فيها الانتخابات الأمريكية، وتمكن المرشح الديمقراطي بايدن من الفوز على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عاد الأمل الأمل للفلسطينيين، نحو إمكانية إحداث انفراجة في العلاقات الفلسطينية الأمريكية السيئة التي كانت قائمة خلال الفترة السابقة، حيث أشار بيان نشره مكتب الرئاسة الفلسطينية التطلع نحو العمل مع الإدارة الأمريكية لتحقيق السلام للشعب الفلسطيني، واستقرار المنطقة، وتعزيز العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة. وفعلياً وفي عهد إدارة بايدن تم تأجيل البت بصفقة القرن، بالإضافة إلى تحسن طفيف في العلاقة مع الإدارة الأمريكية، وتم بعث موفدين للسلام للمنطقة، لمتابعة ما يجري، وكيفية إحياء عملية السلام، والعودة إلى الحديث عن حل الدولتين، لكن دون تطبيق حقيقي على أرض الواقع.[1]

## العلاقات الفلسطينية الأوروبية

في إطار العلاقات الفلسطينية الأوروبية فقد بقي الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية ثابتًا ولم يتغير، فهو مؤيد لإقامة دولة فلسطينية وفق «حل الدولتين»، وأدن قوانين عنصرية كقانون القومية الإسرائيلي، وكان رافضاً لقرارات الإدارة الأمريكية بشأن القدس.[2]

وقد كرر الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية، من بينها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، معارضتها لتطلع الحكومة الإسرائيلية إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية في ضوء الاتفاق الائتلافي

(1) فرانس 24، إدارة بايدن تعتبر الضفة الغربية أرضاً محتلة من قبل إسرائيل، 2021/4/1 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%A7-83/20210401-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%AF%D9%86-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%B6%D8%A7-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84

(2) إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6. https://goo.gl/ULJ2aT

بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، إذ أشار بوريل عشية اجتماع في الأمم المتحدة للأمن الدولي، بتاريخ 2020/4/23، إلى أن «موقف الاتحاد من وضع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 لم يتغير»، مؤكدًا أن الاتحاد لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة، و«سينظر إلى أي ضم على أنه انتهاك خطير للقانون الدولي». ووافقت 25 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من أصل 27، يوم 2020/5/19، على بيان أصدرته وزارة خارجية الاتحاد، يحثّ الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن ضم أراض فلسطينية في الضفة. ومن جهته، قال جان أسيلبورن، وزير خارجية لوكسمبورغ: «إذا انتقلت إسرائيل إلى التطبيق وضمت غور الأردن، فلا أرى أي اختلاف مع ما فعلته روسيا مع شبه جزيرة القرم» في العام 2014. وتدارك «لكنني لا أريد التحدث عن العقوبات في الوقت الحالي، فأمامنا شهران لإقناع إسرائيل بالتخلي عن هذا المشروع». فيما ذهب نيكولا دي ريفيير، السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة، إلى أبعد من ذلك، وقال إن الضم «لن يمر دون منازع، ولن يتم تجاهله في علاقتنا مع إسرائيل».[1]

تأتي المواقف الأوروبية تجاه الأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية وفق رؤيتها لحل الصراع، التي تقوم على «حل الدولتين»، ولكن اقتصار هذه المواقف على التصريحات والبيانات جعل منها دورًا مكملًا لا يرتقي، وغالبًا، لا يسعى، لمنافسة الدور الأميركي، ولا حتى لمستوى دوره الاقتصادي والتمويلي.

## العلاقات العربية الفلسطينية

شهدت العلاقة العربية الفلسطينية توترات في العلاقة مع بعض الدول كالإمارات والبحرين والسودان بشكلٍ ملحوظ، فيما حافظت على نفس المستوى من العلاقة مع السعودية ومصر والأردن، وتوطدت مع دولة الكويت، وقد أثرت عوامل عدة على العلاقة العربية الفلسطينية، كان من أبرزها ملفات التطبيع العربي الإسرائيلي، حيث ساءت العلاقة مع دولة الإمارات بعد إعلانها عن وتوقيع اتفاقٍ تطبيعي مع إسرائيل، وهي العلاقة المتوترة بشكل ملحوظ منذ العام 2014م، حيث سحبت السلطة الفلسطينية سفيرها من الإمارات احتجاجاً على قرار التطبيع، واعتبرت القرار طعنة في خاصرة القضية الفلسطينية، وكذلك كان موقف الفصائل الفلسطينية المختلفة بما فيها حركة ماس واليسار الفلسطيني، التي اعتبرت التطبيع بمثابة تحالف مع قوى اليمين المتطرف الإسرائيلي.[2] وبنفس الطريقة كان مسار العلاقة مع البحرين التي وقعت هي الأخرى اتفاقاً تطبيعياً للعلاقات مع إسرائيل، في الوقت الذي رأت فيه الإمارات والبحرين أن اتفاق التطبيع جاء أساساً لإنقاذ القضية الفلسطينية، ووقف عمليات الضم التي تقوم بها إسرائيل، وفي نهاية العام 2020م، وبداية ذكرت مصادر فلسطينية أنّ السلطة الفلسطينية بصدد إعادة سفرائها للإمارات والبحرين، وأن استدعاء السفيرين جاء للتشاور.

(1) مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مرجع سابق.

(2) الجزيرة، 2021/8/14 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/14/%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%A9%84%%

أمّا بالنسبة للعلاقة مع السعودية، فقد بقيت العلاقة الفلسطينية السعودية دون تغيرٍ يُذكر على شكل العلاقة، خاصة وأن السعودية أعلنت أنها لن تحذو حذو الإمارات في إقامة علاقاتٍ تطبيعية، حيث أكدت المملكة أنّها ملتزمة بالمبادرة العربية بوصفها السبيل الوحيد للوصول إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ولتطبيع العلاقات بين إسرائيل وجميع الدول العربية. وأوضح الوزير السعودي أن مبادرة السلام العربية –التي وقعت عليها جميع الدول العربية في –2002 تضمنت تصورا كاملا لإقامة علاقات بين إسرائيل وكل الدول العربية، بما فيها السعودية، مشيرا إلى أن الشروط التي تضمنتها المبادرة لم تتحقق، مشددا على أن إقامة علاقات مع إسرائيل ستكون ممكنة إذا تحققت.

وفي إطار العلاقة الأردنية الفلسطينية فقد تزايد المؤشرات الإيجابية فيها، حيث زار رئيس الرئيس الفلسطيني الأردن، والتقى نظيره الأردني وتم التأكيد على أهمية العلاقة الفلسطينية الأردنية، وقد كان الأردن قد أبدى استياءه لطروحات الإدارة الأمريكية تجاه فلسطين، ورفض خطة الضم الإسرائيلية لأراضي الضفة الغربية، وخاصة منطقة الأغوار، حيث يرى الأردن في قرار الضم خطراً إستراتيجياً عليه، ومحاولة إسرائيلية في خلق وطن بديلٍ للفلسطينيين في الأردن، مما جعل العلاقة الأردنية الفلسطينية تزداد قرباً بارتفاع حجم الضغوط الممارسة على الجانبين.

وبخصوص العلاقة مع مصر، فقد شهدت العلاقة توتراً على خلفية استضافة تركيا لمحاورات المصالحة، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقة التركية المصرية توتراً، وعلى إثر ذلك تم استئناف جلسات الحوار في القاهرة، وزار الرئيس الفلسطيني مصر مؤخراً، حيث أكدت مصر أن القضية الفلسطينية تُعتبر أولوية في سياستها الخارجية، واعتبرت الزيارة الأخيرة للرئيس عباس، عودةً للحض العربي.

وفي إطار العلاقة مع الدول العربية الأخرى فقد حافظت فلسطين على الأمان في تلك العلاقات، ووطدتها مع دولٍ أخرى أعربت فلسطين عن شكرها حكومة وشعباً، لا سيما دولة الكويت التي أعلنت أنها تنأى بنفسها عن التطبيع مع إسرائيل.

في المحصلة يُمكن القول أن سنة 2021م طويت على مؤشرات قد لا تبعث على التفاؤل بشكل كبير، فالمشكلة التمثيلية للمؤسسات الفلسطينية ما زالت قائمة، رغم التقدم الحاصل فيها، وملفات المصالحة لم يتم إنجازها، مع وجود تقدمٍ وتحسنٍ في العلاقة مع الإدارة الإمريكية، وحافظة على علاقات ثابتة مع المنظومة العربية كان التطبيع مع إسرائيل اعامل مهم في هزِّ أركان تلك العلاقة، وتوترها إلى حدٍ غير مسبوق.

## العلاقة مع المنظمات الدولية

استطاعت فلسطين والنظام السياسي الفلسطيني أن يحظى ببعض الدعم خلال العام 2020م، حيث تبنت الأمم المتحدة، دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى عقدِ مؤتمرٍ دولي للسلام تُشارك فيه

اللجنة الرباعية الدولية، والأمم المتحدة ومجلس الأمن والأطراف المعنية، وهدفه إقامة سلام في الشرق الأوسط، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث جرت مناقشة الدعوة وأعربت الأمم المتحدةً عن دعمها للرؤية الفلسطينية.[1]

## ثانياً: البعد الاقتصادي

يُعتبر الاقتصاد أحد الركائز الأساسية ذات البعد المؤثر في رسم أيِّ حلول مستقبلية، خاصةً بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي عانت أوضاعاً اقتصاديةً صعبة في السنوات الأخيرة، بدءاً من وصول إدارة ترامب للحكم في أمريكا حتى اللحظة، وإن كانت أسباب الضائقة المالية لا تتعلق فقط بمحاولات الضغط على المستوى السياسي الفلسطيني، وتتعدى ذلك إلى وجود أزمات بنيوية داخل هياكل المنظومة السياسية، يتمثل جزء منها في وجود الفساد، وغياب آليات ترشيد للاستهلاك، وإدراكٍ للأولويات، ولكن؛ قد يكون من المجدي معرفة أنّ الأوضاع الاقتصادية تراجعت بالدرجة الأولى بفعل وجود أدوات تأثير ضاغطة فعلياً تمثلت في قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، فالإدارة الأمريكية قطعت المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية ولأجهزتها الأمنية أيضاً، عقب تمرير قانون مكافحة الإرهاب في الكونجرس الأمريكي، والذي يشترط تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية مقابل وقف مخصصات الأسرى والشهداء وعائلاتهم.

وترافق هذا القطع مع إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) أنّها ستقوم بوقف جميع مشاريعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد قرار إدارة ترامب قطع التمويل عن الفلسطينيين، حيث اعتبر رئس الوكالة في الضفة أن هذا مثال واضح من قبل الإدارة الأمريكية على انتهاء ما يعرف بحل الدولتين، في الوقت الذي اعتبر فيه روبرت ستالوف المدير التنفيذي معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى، أنّه من الصعب بمكان فهم المنطق الأمريكي وراء ذلك، إلا من جانب الانحياز لإسرائيل، لأنَّ ذلك يعني مزيداً من مفاقمة معاناة الفلسطينيين.[2]

وشكلت الخطوات السابقة وسائل ابتزاز للمستوى السياسي الفلسطيني، وهدفت فيما يبدو لمواصلة الضغط نحو القبول بالحلول الإسرائيلية، الراميّة إلى ربطِ أي حل بالسلام الاقتصادي، والذي يبدو ان جزءاً منه صار يتعلق بالتطبيع العربي، وكيفية استغلاله للضغط على الفلسطينيين.

في نفس الإطار ما زالت السلطة تُعاني وضعاً اقتصادياً صعباً في الأشهر الحالية، نتيجة عدم التزام المانحين بتقديم المساعدات لها، مما يجعلها تهتز أمام حالة الضعف الاقتصادي، والمطالب الشعبية بتوفير حياة كريمة، ومطالبتها بالاعتماد على برامج تسمح لها بالانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي

(1) وكالة أنباء الأناضول، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%88%84%D8%AF%D9%88%

(2) واشنطن تقطع كافة المساعدات عن الفلسطينيين، وكالة الأنباء الروسية، 18 RT، 2019/1/ لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/995630-%D9%88%D8%A7%D8%B4%

الخانق لاقتصادها، ورغم تأكيدات السلطة الدائمة بتبني خطط للابتعاد عن الاقتصاد الإسرائيلي إلا أن تلك الخطط لا تزال مثار شك في تنفيذها على الأرض، ففي العام 2018 تم تشكيل لجنة فلسطينية تبحث في الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي، حيث اتخذ المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، خلال دورته 30 والتي عقدت في رام الله، قراراً بتشكيل لجنة لمتابعة العلاقات الرسمية مع الاحتلال، ومن أبرزها موضوع الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال. ومع تولي رئيس الوزراء الفلسطيني محمد شتية رئاسة الوزراء الفلسطينية أعلن تفعيل خطة الانفكاك الاقتصادي، ولكن حتى اللحظة ما زالت الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وإن كانت خطط الانفكاك قد تم تنفيذ بعض بنودها كوقف التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية.

شهد العام 2021 جملة من التطورات على صعيد الوضع الاقتصادي، وكان بعضاً من أثرها قد انسحب عليها من البعد السياسي، فالاقتصاد الفلسطيني يعمل تحت سطوة القيود الشديدة الناجمة أساساً من التشوهات البنيوية التي سبَّبتها إجراءات الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الرغم من عملية السلام الموقَّعة منذ أكثر من 25 عاماً، لا زال الفلسطينيون يفتقرون إلى السيطرة على العديد من المجالات الحيوية كالموارد الطبيعية، وحرية تنقل العمالة ونقل البضائع، والسيطرة على الحدود، وتقسيم وفرز الأراضي إلى مناطق (zoning)، والأدوات الاقتصادية مثل السياسات النقدية. أدى كل ذلك إلى تآكل القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، ويتبيَّن ذلك بوضوح في البنية المتغيرة للناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت حصة قطاع الزراعة والصناعة والبناء انخفاضاً ملحوظاً على مر السنين. فمثلاً في العام 1994، كانت حصة القطاع الزراعي 13% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن خلال العام 2017 أصبحت حصتها فقط 3.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. خلال نفس الفترة (1994–2017)، انخفضت نسبة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي من 25% إلى 20%. من ناحية أخرى، ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات والإدارة العامة من 68% في عام 1994 إلى 76% سنة 2017 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).[1] وقد أدت هذه التغييرات البنيوية غير المواتية لتداعيات خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني بشكل متواصل، ولا سيما في إعاقة قدرة سوق العمل الفلسطيني على خلق فرص العمل واستيعاب العمال حيث قلت معدلات النمو وارتفعت معدلات البطالة والتضخم والفقر، وحجم المديونية وعجز الموازنة، وهي المتغيرات التي سيتم تناولها في هذا المحور.

## الناتج المحلي الإجمالي (الضفة وقطاع غزة)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تقدر بسنة، ولهذا المقياس أهميته لدى الدارسين والباحثين، وللاقتصاديين ولمتخذي القرار، حيث

(1) د. سامية البطمة، أثر فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الفلسطيني، مؤسسة روزا لوكسمبرغ، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
http://www.rosaluxemburg.ps/?p=3568&lang=ar

يتاح من خلاله حصر وتحديد إسهام مختلف الأنشطة والقطاعات في توليد هذا الناتج، وبالتالي يتم الاستفادة منه في قياس التطور الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يشكل حافزاً للاهتمام بإعداد تقديرات هذا الناتج، والتسريع بإصدارها.[1]

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لفلسطين فقد ارتفع بنسبة 2% خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة مع الربع الرابع 2020 بالأسعار الثابتة، حيث بلغت أعلى نسبة ارتفاع لأنشطة (الخدمات، الإنشاءات، النقل والتخزين) بواقع 7% لكل نشاط، تلاها نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية بنسبة 3 ٪، ثم الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 2% .

في المقابل ظهر انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 6% بالمقارنة مع الربع المناظر 2020 والتي تستثني أثر الموسمية، علماً أن سنة الأساس 2015. حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2021 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 2،974 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 634 مليون دولار أمريكي.

ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 738 دولارا أمريكيا خلال الربع الأول من العام 2021 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1% بالمقارنة مع الربع الرابع 2020، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بالأسعار الثابتة 1،060 دولارا أمريكيا خلال الربع الأول من عام 2021، بنسبة ارتفاع بلغت 1% مقارنة مع الربع الرابع 2020، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 304 دولارات أمريكية خلال الربع الأول من عام 2021، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 2 ٪ مقارنة مع الربع الرابع 2020[2]

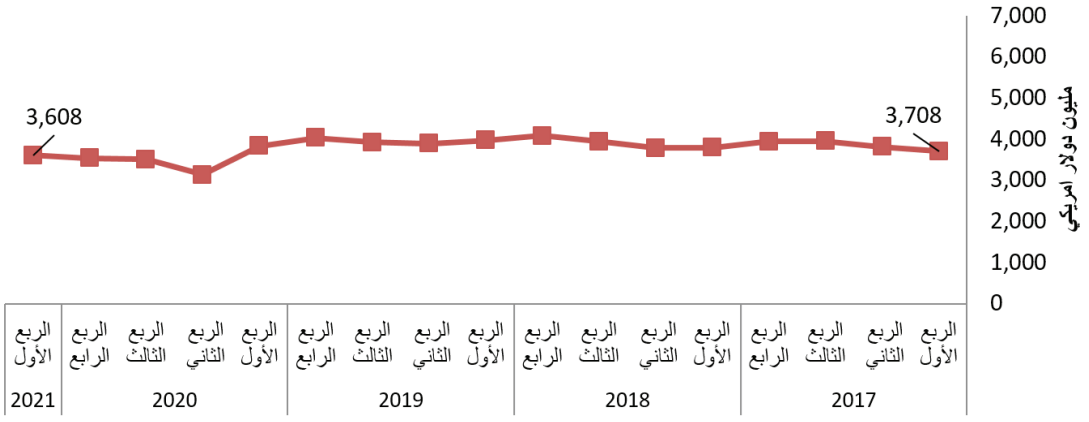


(1) مركز الزيتونة، التقرير الاستراتيجي، المؤشرات الاقتصادية، 2017، ص 101

(2) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: http://www.wafa.ps/Pages/Details/27031

وبدأت الحكومة الفلسطينية تدريجيا، بعودة الحياة الاقتصادية في الضفة الغربية، إلا أن شح السيولة في السوق المحلية وضعف الطلب الحاد، أبطأ من وتيرة تسريع العودة لطبيعتها.

## نسبة البطالة

انخفض معدل البطالة في فلسطين إلى 26.6 الى 26.4 بالمئة خلال الربع الثاني 2021، مقارنة مع 25 بالمئة في الربع الأول، وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخميس، إن عدد العاملين في السوق الفلسطينية، تراجع خلال الربع الثاني من مليون فرد إلى 888.7 ألفا، بنسبة هبوط بلغت 12 بالمئة. وتراجع عدد القوى العاملة الذين هم على رأس عملهم، في سوق الضفة الغربية بنسبة 10 بالمئة، بينما كان التراجع أكبر في قطاع غزة بنسبة 17 بالمئة.[1]

وبلغت نسبة البطالة في قطاع غزة حتى نهاية الربع الثاني الماضي 49 بالمئة بعدد عاطلين عن العمل بلغ 203.2 ألف فرد، بينما بلغت البطالة في الضفة الغربية 14.8 بالمئة بعدد 118.2 ألف فرد .وذكر الإحصاء أن 264.1 ألف فرد تغيبوا عن عملهم في الربع الثاني بسبب جائحة كورونا، والقيود الحكومية على الحركة، والحجر المنزلي الذي تم إقراره في الفترة الممتدة من 23 مارس/ آذار إلى 24 مايو/ أيار.

## معدلات الفقر

بلغت معدلات الفقر حسب الإحصائيات المتوفرة ما يقرب من 14% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة، حسب ما أشار لذلك جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، مما يعني ثباتاً للمعدلات في الربع الأول والثاني من العام 2021م، وتوقعاتٍ بارتفاعها في العام 10م، فيما أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية أن متوسط الفقر في الضفة وغزة قد يصل إلى 50% للعام نفسه، إذا ما استمرت أزمات الاقتصاد الفلسطيني.[2] فيما أشار رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إلى أنّ معدلات الفقر وصلت إلى 62% في قطاع غزة في نهاية العام 2021.[3]

ومع ارتفاع معدّلات البطالة في العام 2021 فانّه من المنطقي ارتفاع مُعدّلات الفقر، وَحِدّة الفقر في الفترة القادمة، مما يُدخل المجتمع الفلسطيني في منزلقٍ خطير جدا، خاصة وانّ آثار الفقر وإفرازاته تطال محاور الحياة كافّة من تعليم وصحة جسدية ونفسية ونماء سويّ وتنمية وعجلة اقتصاد وغيرها،

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الأول والثاني من العام 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3986

(2) وكالة معاً الإخبارية، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.maannews.net/news/2016387.html

(3) القدس العربي، أرقام صادمة جديدة عن الفقر والبطالة في قطاع غزة، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D8%B1%D9%85%D8%A9-%85-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82%D8%A7%D9%85%D9%%85-%D9-8A%D8%AF%D8%A9%%D8%AC%D8%AF%D9

وتأثيرات الفقر لا تقتصر على ناحية واحدة، أو تكون محدودة في إطار معين؛ وإنما تمتدّ تأثيرات الفقر إلى كل ما يمكن أن تتقدم المجتمعات من خلاله وتزدهر، فلا تقتصر تأثيراته مثلاً على الحالة الاقتصادية أو الحالة الاجتماعية؛ وإنما تكون مجموعة متشابكة من التأثيرات، وسببا لمعظم الآفات المجتمعية، قد تكون كافية لتدمير المجتمع بالكامل، فالفقر يُعدّ العائقَ الأكبر أمام تنمية الإنسان والمجتمع؛ كذلك له آثاره الكبيرة على عملية الإبداع في المجتمع، فكلما كان المجتمع فقيرًا، قلت عملية الإبداع، واضمحلّت الابتكارات التي تساعد بدورها على تقدم المجتمع وتطوره.[1]

والأخطر من ذلك أنّ ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتفاوت مستويات الدخل والثروة في المجتمع تخلق شرخاً في مفهوم العدالة الاجتماعية، خاصة إذا كان هذا التفاوت مرتبط بالجغرافية وقضايا النوع الاجتماعي، الأمر الذي يشكل تهديدا للسلم الأهلي على المدى البعيد، ويؤسس لمرحلة لها تبعات مجتمعية خطيرة على النسيج المجتمعي الفلسطيني.

## الموازنة العامة

تأثرت الموازنة العامة الفلسطينية جراء انتشار فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية من حيث انخفاض الإيرادات العامة بسبب توقف النشاط التجاري وانخفاض الواردات، ما يعني انخفاض إيرادات المقاصّة، وانخفاض الإيرادات المحلية بسبب تعطل النشاطات الاقتصادية وتعطل الحركة الاعتيادية والتجارية، وكذلك زيادة الإنفاق العام لاحتواء أزمة كورونا والتي قدرها رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية بنحو 138 مليون دولار يتطلب توفرها لاحتواء تداعيات أزمة كورونا، ما يشكل عبئاً إضافياً على الموازنة العامة يضاف إلى الأعباء المالية على الموازنة العامة في الوضع الطبيعي، في العام 2021.[2]

واستمرت موازنة العام 2021 كما قبلها في عام 2020مع تخفيض كبير للنفقات، وتبنت مبدأ التقنين النقدي، وهو يعني صرف ما توفر من نقد، واعتمدت حالة الطوارئ فيها، وتم وقف التعيينات والترقيات في الوظيفة العمومية ووقف استبدال السيارات الحكومية القديمة بسيارات جديدة، وتعتمد السلطة على ثلاثة مصادر لتمويل نفقاتها أولها الضرائب المختلفة بأنواعها، وضرائب المقاصة وهي الضرائب الواردات السلعية التي تحولها إسرائيل للسلطة وتشكل 50%، والمساعدات الخارجية وتشكل 25 ٪ من الموازنة.

وأوضح رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية بعد إقرار موازنة الطوارئ للعام 2021م أن الحكومة فعلياً خفضت نفقاتها إلى الحد الأدنى، مع الحفاظ على مساعدة الأسر المحتاجة، ودعم القطاع

(1) مؤيد عفانة، دنيا الوطن، أنظر الرابط: https://www.wattan.tv/ar/news/255631.html

(2) رائد حلس، قراءة في موازنة الطوارئ لدولة فلسطين 2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41664

الصحي وتوفير الرواتب واحتياجات الأمن، وارتفع عجز الموازنة إلى 1.7 مليار دولار[1] بفعل انخفاض الإيرادات لأكثر من 50%». وفي السياق ذاته قال اشتية: «إن التقديرات الحكومية لقيمة الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني تبلغ 3.8 مليار دولار، ستتضرر منها مختلف القطاعات، وسيتم تدقيق الأرقام من لجنة مشتركة بين الحكومة والبنك الدولي».[2]

## ثالثاً: البعد الأمني

فيما يتعلق بالبعد الأمني، فقد أثرت مجموعة من العوامل والمتغيرات في حالة الاستقرار الأمني الداخلي، تراوحت حدة هذه المتغيرات ما بين الشدة من عدمها، وتوقيتات الحدوث، واختلفت من حيث طبيعة الجهة المنفذة لها، فقد أثرت علاقة الصراع القائمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على طبيعة الوضع الأمني، من حيث استمرار العدوان على الشعب الفلسطيني، واستغلال حالة عدم التكافؤ بين الطرفين من قبل إسرائيل، واستمرار استخدام إسرائيل لسياساتها المعتادة تجاه الفلسطينيين من أسرٍ وهدمٍ واعتقال ومصادرة للأراضي، فيما احتفظ الفلسطينيون في ثباتهم وصمودهم، وسعيهم الدائم لإفشال المخططات الإسرائيلية، فضلاً عن متغيراتٍ أخرى، وهذا ما يُمكن تناوله من خلال النقاط التالية:

### الانتهاكات الإسرائيلية الرامية لضرب الأمن الفلسطيني

### فيما يتعلق بالأسرى والشهداء

استمرت إسرائيل ورغم جائحة كورونا التي ضربت الأراضي الفلسطينية، بمواصلة حملات اعتقالاتها، حتى في ظل الحجر التي فرضته الحكومة الفلسطينية على السكان كتدبيرٍ احترازي لمواجهة المرض، وقد اعتقلت قوات الاحتلال (2312) فلسطيني/ة من الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ بداية العام الجاري 2021 وحتّى 30 حزيران/ يونيو؛ بازديادٍ عن العام السابق 2019، من بينهم (400) طفلاً، وعدد من النساء[3]. وتشير مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (نادي الأسير الفلسطيني، مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، هيئة شئون الأسرى، مركز المعلومات الفلسطيني)؛ إلى أن عدد الأسرى

(1) هيئة النزاهة والشفافية، أمان، تقرير تحليل الموازنة الفلسطينية العامة، 2021 لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/202124/05//%D8%AA%D982%%D8%B1%D98%A%D8%B1-%D8%A7%D984%%D985%%D988%%D8%A7%D8%B2%D986%%D8%A9%D9%A2%D9%A0%D9%A2%D9%A01621860405-.pdf

(2) بوابة اقتصاد فلسطين، ارتفاع عجز الموازنة الفلسطينية إلى 1,4 مليون دولار، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/f06f3fy15757119Yf06f3f

(3) المركز الفلسطيني للإعلام، أنظر الرابط:
https://www.palinfo.com/news/202019/11//%D8%B3%D984%%D8%B7%D8%A7%D8

والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتّى تاريخ 30 حزيران 2021 بلغ نحو (4500) أسيراً، منهم (40) سيدة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو (170) طفلاً، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو (370).[1]

وقد أكد مدير مركز الأسرى للدراسات الدكتور رأفت حمدونة أن العام 2021 الأكثر انتهاكاً بحق الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية في ظل استشهاد أربعة من الأسرى نتيجة الاستهتار الطبي، وتجاهل توصيات المنظمات الدولية بالافراج عن الأسرى تخوفاً من انتشار فيروس كورنا وتأثيره في ظل الاكتظاظ ، والاعتقالات الإدارية بدون لائحة اتهام، وطالب المؤسسات الحقوقية والدولية بالضغط على سلطات الاحتلال للالتزام بمواد وبنود اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة والقانون الدولي الانساني فيما يتعلق بحقوق الأسرى.

أما بالنسبة للشهداء، فقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الفلسطينيين في العام 10م قرابة 341 شهيداً، من بينهم عددٌ من الإطفال، وقد احتجزت إسرائيل جثامين العديد من الشهداء رافضةً تسليمها للجانب الفلسطيني، كنوعٍ من العقاب الجماعي الذي تمارسه بحق الفلسطينيين.[2]

## هدم المنازل والمباني

هدمت قوات الاحتلال خلال العام 2020م ما يقرب من 107 منشأة ومنزل في القدس الشرقية لوحدها في زيادة واضحة عن العام 2019م،[3] فيما هدمت في الضفة الغربية ما يقرب من214 منزلاً ومنشأة بحجة عدم الترخيص،[4] مما يُشير إلى أن العام 2020 شهد هجمة كبيرة في هدم البيوت والمنازل الفلسطينية الأمر الذي لا يدع مجالاً للشك باعتبار مؤشر الهدم أحد المؤشرات الخطيرة على حالة عدم الاستقرار الأمني.

## تزايد الاستيطان في الضفة الغربية

تحتل الضفة مكانة كبيرة في الفكر العقائدي الصهيوني، وخاصة مدن القدس والخليل ونابلس،

---

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، أنظر الرابط:
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=M19Zz3a27785477082aM19Zz3

(2) جريدة القدس، 341 شهيداً منذ مطلع العام 2021، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https://alquds.com/2021341-%/02/10/D8%B4%D987%%D98%A%D8%AF%D98%B%D8%A7-%D985%%D986%%D8%B0-

(3) بيتسيلم، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/statistics

(4) بيتسيلم، أنظر الرابط: https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/statistics

ويحرم حاخامات اليهود التنازل عن مناطق الضفة، ويرون أن ذلك لا يجوز «شرعًا»، كم لا يجوز إعطاء العرب الموجودين فيها، مواطنة شبيهة بتلك التي يتمتع بها اليهود؛ ما يفسر تركيز الصهيونية الدينية اليوم، على الاستيطان بشكل كبير في مناطق الضفة، مستندة إلى أساس تاريخي وآخر توراتي.

تشكِّل الضفة أيضاً أهمية استراتيجية أمنية وعسكرية واقتصادية للاحتلال، ويستغلها «لسرقة» المياه، وإقامة المشاريع الاقتصادية والصناعات الضخمة، علاوة على أنه يسخِّر بعض هذه المستوطنات كقواعد عسكرية للجيش ومراكز اعتقال للفلسطينيين كل ذلك يجعل من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة استراتيجية دائمة، لا مجرد سياسة عابرة، كما يجعل الاحتلال مشروعًا رابحًا لإسرائيل على كل المستويات والأصعدة[1].

وقد بلغت أعداد المستوطنات التي وافقت إسرائيل على بنائها خلال 2021 إلى أكثر من 7 الاف وحدة، وهو عدد قياسي، وفق ما أفادت به حركة «السلام الآن». وقالت الحركة الإسرائيلية التي تراقب النشاط الاستيطاني؛ إن أحدث دفعة من الموافقات الإسرائيلية تمت من خلال الموافقة على بناء 3144 وحدة استيطانية في مستوطنات الضفة الغربية، رغم معارضة أمريكا والاتحاد الأوروبي، وهو ما جعل العام 2021 عاما قياسيا» في حجم البناء الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما العام 2021.[2]

## الاعتداء على المقدسات

تزايدت الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الفلسطينية في العام 2021 بشكل ملحوظٍ ايضاً، فتواصلت اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى، والاعتداء على المصلين بشكلٍ متواصل، وجرى إبعاد عدد كبير من المصلين والمرابطين عن الأقصى بقراراتٍ حكومية بما فيهم الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد، كما تم أيضاً مواصلة الاعتداءات على الحرم الإبراهيمي، ومواصلة تقسيمه، مثلما تم إحراق مساجد في ضواحي القدس.[3]

## عنف المستوطنين

يُشكل عنف المستوطنين وخاصةً في الضفة الغربية أحد أبرز المتغيرات الضاربة للأمن والاستقرار الفلسطيني، وقد شهد العام 2021م، توسعاً وتغولاً في الاعتداءات التي ارتكبها المستوطنون، ضد المواطنين

(1) هاني المصري، الجزيرة، 2019/3/20، أنظر الرابط: html.190520083222871/05/http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019

(2) الجزيرة، برغم معارضة أمريكا وأوروبا .. إسرائيل تُصادق على بناء 3144 وحدة استيطانية جديدة، 2021/10/27، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/202127/10//%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D98%A%D8%B7%D8%A7%D92-86%

(3) عبد الحميد الهمشري، أبرز وأخطر الانتهاكات في القدس والخليل في العام 2020،الدستور، أنظر الرابط:
https://www.addustour.com/articles/1175678-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-

الفلسطينيين والتي شملت الاعتداء بالضرب والإهانة والعربدة، بالإضافة إلى سرقة الممتلكات، وتدمير الأراضي الزراعية، وإغلاق الشوارع والطرق، وإعاقة حركة المواطنين، ومحاولات اختطاف الأطفال.[1]

في المحصلة تُعطينا المؤشرات الأمنية التي الاستناد لها في هذا المحور وجود سياسة واضحة للاحتلال في إبقاء الوضع الأمني متوتراً، مع الإمساك بزمام ذلك التوتر، مع وجود تحديات داخلية فلسطينية أسهمت في استمرار حالة التوتر الأمني تلك، وعدم قدرة السلطة على التصدي للاحتلال وسياساته، ولعلَّ أبرزها استمرار حالة التنسيق الأمني الراهنة بين الفلسطينيين وإسرائيل والتي انقطعت في فترةٍ سابقة من العام 2021 بعد احتجاج السلطة الفلسطينية على مواصلة إسرائيل لانتهاكاتها، وعزمها تنفيذ صفقة القرن، و وعدم وجود حالة من الردع الكافي لثني إسرائيل عن تطرفها، بالإضافة إلى جملةٍ من التحديات الخارجية التي ألقت بظلالها على الوضع الأمني الفلسطيني بدءاً من الدعم الأمريكي الكبير لإسرائيل، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار في النظام السياسي الإسرائيلي، الذي أبقى إسرائيل في دوامة الانتخابات في عام 2021 مما زاد من تصاعد وتيرة العنف ضد الفلسطينيين.

## رابعاً: الوضع الاجتماعي والتعليمي في فلسطين

ألقت الأوضاع الاقتصادية والسياسية الفلسطينية الداخلية بظلالها الثقيلة على الوضع الأمني الداخلي من حيث ارتفاع نسب الجرائم، وتزعزع منظومة الأمن الداخلي الفلسطيني، والقدرة على إحداث شرخ في النسيج المجتمعي، كانعكاسات لهذه المتغيرات

### تزايد نسب الجريمة والعنف المجتمعي

فبالنسبة لمعدلات الجريمة أكد المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية العقيد لؤي ارزيقات، ان فلسطين سجلت 22 جريمة قتل خلال العام 2021. ارتفعت معدلات الجريمة خلال العام الحالي بنسبة 40 ٪ عما كانت عليه العام الماضي».

وحول اسباب ارتفاع الجرائم، قال ارزيقات:» التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والثقافة السائدة في المجتمع، ونمو ثقافة العنف لدى الشباب، اضافة الى غياب الرادع القانوني بشكل قوي، من العوامل التي ساهمت بارتفاع معدلات الجريمة».

بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات العنف المجتمعي والأسري فلسطينياً في العام 2021م، بزياداتٍ مسبوقة عن الأعوام السابقة، وخاصة في فترة جائحة كورونا، وتحديداً كانت النساء هن الفئة

(1) مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، بيتسيلم، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.btselem.org/arabic/settler_violence_updates/during-corona-crisis

الأكثر تعرضاً للعنف والتهديد.[1]

## الحريات العامة

دفعت جائحة كورنا العديد من الحكومات لتطبيق حالة الطوارئ بما فيها الحكومات الديمقراطية، وكان هذا قرار الحكومة الفلسطينية، التي أعلنت حالة الطوارئ واتخاذ تدابير احترازية لمواجهة الفيروس، وقد تم إعلان حالة الطوارئ في الأراضي الفلسطينية منذ تاريخ 2020/3/5م،[2] بموجب مرسوم رئاسي تم الإيعاز فيه لكافة الجهات الرسمية المكلفة بإعمال الحقوق بوضع الخطط اللازمة لمجابة الفيروس، وحماية الصحة العامة وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية الحريات، وقد تم تجديد حالة الطوارئ حتى لحظة إعداد التقرير سبع مرا.[3] وتم الاستمرار بحالة الطوارئ كاملة خلال العام 2021

وبناءً على ما سبق أعلنت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أن التجديد الحاصل يوحي بهشاشة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، لا سيما وأن هناك قوانين يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الجائحة كبديل عن حالة الطوارئ مثل قانون الصحة العامة رقم 20 من العام 2004، وقانون الدفاع رقم 3 لسنة 1998م، وأعلنت الهيئة أنها رصدت مخالفات وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة إعلان الطوارئ وتمديدها، حيث تم تسجيل 18 انتهاك للحق في التجمع السلمي من شهر كانون أول وحتى أيلول 2020م، وفي سياق احترام حرية الرأي والتعبير رصدت الهيئة من تاريخ 2020/3/5م وحتى تاريخ 2020/11/16 (88) انتهاكاً في الضفة وغزة.[4]

## مكانة المرأة اجتماعياً

تعززت مكانة المرأة اجتماعياً خلال العام 2021 في فلسطين على الرغم من المعيقات الموجودة، فدق انخفضت نسب الزواج المبكر فقد وصلت النسبة إلى 20% بعد أن كانت 40% في العام 2010م، وكذلك قلت نسب الأمية بين النساء عن الأعوام السابقة وتقلصت الفجوة بينها وبين الرجل في هذا الإطار، إلاّ أن نسب البطالة في صفوف النساء الخريجات بقيت أعلى من مثيلاتها من الرجال، على الرغم من تقارب عدد النساء والرجال الإجمالي في فلسطين، وبقيت مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار متواضعة.[5]

## الوضع التعليمي في فلسطين

على الرغم من أنَّ معدلات الأمية في فلسطين تُعتبر من أقل المعدلات في العالم؛ هناك انخفاض

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://wafa.ps/Pages/Details/27794

(2) مرسوم إعلان حالة الطوارئ رقم 1 لسنة 2020 الصادر في 2020/3/5 والمنشور في العدد 165 من جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2020/3/19

(3) تقرير عن الحريات العامة في ظل جائحة كورونا، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2020، ص 1

(4) المرجع السابق نفسه.

(5) أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2020/3/8م، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678

في معدل الأمية بنسبة 80% خلال العقدين الماضيين، حيث بلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) ١٣.٩٪ في العام 1997، ووصل إلى 2.8%.[1] إلاّ أن التعليم بشكل عام تأثر في العام 2020م بشكل كبير وملموس، وذلك نتاجاً لجائحة كورونا التي أعاقت الذهاب لكافة المؤسسات التعليمية، خاصة ما حدث من انقطاع نهائي بداية فترات الإغلاق، وانتهاج سياسة التعليم الإلكتروني التي لم تكن أسسها ومقوماتها جاهزة في فلسطين، مما أحدث ارتباكاً في كافة القطاعات التعليمية، بناءً على كون فكرة التعليم الإلكتروني جديدة وتُستخدم على نطاق واسع لأول مرةٍ في فلسطين.

## ثانياً: التحليل والرؤية المستقبلية

تُشير المعطيات التي وردت في البعد السياسي إلى أن هناك مجموعة من المحددات التي حكمت ذلك البعد يوضحها الشكل التالي:

وباستخدام نموذج عظم السمكة في التحليل حسب الشكل المرفق، يمكن استشراف الوضع المحيط

(1) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، أنظر الرابط: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9145

بالقضية الفلسطينية في العام القادم 2022، حسب الجدول المرفق:

| الرقم | المتغير | التأثير خلال العام 2021 |
|---|---|---|
| 1 | غياب التمثيل السياسي الفلسطيني الموحد | 1. ضعف الموقف الفلسطيني الخارجي<br>2. استغلال إسرائيل بالترويج لعدم وجود ممثل للشعب الفلسطيني<br>3. فقدان القيادة الفلسطينية للثقة الشعبية |
| 2 | بقاء الانقسام وتعثر المصالحة | 1. تنامي الخلافات الداخلية<br>2. ضعف القدرة على مواجهة الاحتلال<br>3. سوء الوضع الاقتصادي |
| 3 | علاقات أمريكية غير واضحة المعالم | 1. القضية الفلسطينية ليست على أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة.<br>2. عودة التنسيق الأمني دون ضمانات حقيقية<br>3. مسار تفاوضي قادم، دون القدرة على إحداث اختراق لصالح الفلسطينيين.<br>4. تعثر مسار المصالحة، والرهان مرة أخرى على أمريكا |
| 4 | علاقات عربية متوترة | 1. استمرار تقلص الدعم المالي<br>2. خسارات متتالية بسبب التطبيع (ضرب الرواية الفلسطينية، خسارات شعبية أحياناً)<br>3. دعم سياسي قليل بسبب الخلافات العربية |

وبالنظر إلى العوامل الواردة في الجدول السابق، يُمكن القول أن الوضع السياسي الفلسطيني في العام 2022 لن يكون جيداً من ناحية تحقيق مكاسب للقضية الفلسطينية، بل ستتوالى الخسائر، فالوضع الداخلي سيراوح مكانه من حيث بقاء الانقسام وعدم التوصل إلى مصالحة حقيقية، بسبب الرهان على عودة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وستعاني القضية الفلسطينية من غياب الدعم العربي المؤثر في ظل قناعة بعض الأنظمة العربية بجدوى التطبيع مع إسرائيل، وبالنسبة لفرص السلام فهي في أحسن حالاتها ستعود إلى المسار التفاوضي برعاية أمريكية جديدة لا رهان عليها، في ظل ما لديها من أولويات أمريكية خالصة، وبالقياس مع تجارب أمريكية أخرى كإدارة أوباما التي كانت الضغوط عليها أقل مقارنة بإدارة بايدن، وفي ظل غياب موقف أوروبي مؤثر في عملية السلام.

لذلك من الممكن للمستوى السياسي الفلسطيني أن يعبر العام 2022 بأقل الخسائر من خلال، العودة خطوة للوراء، والإيمان الحقيقي، بكون نقطة الإصلاح الأولى تتمثل في العودة لملف المصالحة، وإنهاء الانقسام وإن كانت هناك قوى عربية وإقليمية ودولية غير راغبة بهذه العودة، نظراً لأن تكلفة العودة تعتبر أقل مقارنة بما يُحدثه الانقسام من خسائر.

وفي إطار العلاقة مع الدول العربية التي مارست التطبيع العلني مع إسرائيل، يتوجب الذهاب فعلياً باتجاه الدبلوماسية الشعبية، وتفعيلها فلسطينياً وبشكل واضح ومؤثر، ومخاطبة الشعوب العربية،

والتدليل على خطورة التطبيع على الدول التي انخرطت فيه، استناداً لفضح الرؤية الإسرائيلية الهادفة إلى استغلال الدول العربية المطبعة وما يلحقه ذلك من ضرر على أمنها القومي، في ظل تنامي النزعات المتطرفة إسرائيلياً، حيث ستدعم الدبلوماسية الشعبية الرواية السردية الفلسطينية في حال نجحت الأخيرة في إحداث اختراق لصالحها في صفوف الشعوب العربية.

كما، ويُمكن إعادة الثقة ما بين المؤسسة الرسمية الفلسطينية والجمهور الفلسطيني، من خلال إقرار سياسيات داعمة لصمود المواطن الفلسطيني، والانفكاك الفعلي عن الاحتلال والتوجه نحو الإنتاج، الذي يعد ألف باء الحرية بالنسبة للشعوب المحتلة، وهذه العوامل السابقة الذكر تعتبر عوامل مضادة للمحددات الدافعة باتجاه مواجهة عام صعب على الفلسطينيين وقضيتهم سياسياً.

أما بالنسبة للبعد الاقتصادي، فيلاحظ وجود متغيرات خانقة للاقتصاد الفلسطيني يوضحها الشكل التالي:

واستناداً إلى المؤشرات السابقة، فالناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2021 يبدو متراجعاً، ويتوقع أن يستمر ذلك خلال العام 2022م، ومن حيث نسب البطالة فقد زادت في العام 2020 ومن المتوقع أن تبقى ثابتة بداية العام 2021، وربما تتراجع قليلة حال حصول الحكومة الفلسطينية على دعم خارجي، وهو أمر متوقع في حال عودة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر صعب التكهن به في الفترة الحالية، وحال العودة حتى، فهو موضوع مرهون بتغير وتبدل مواقف الإدارة الأمريكية تجاه القضية

الفلسطينية، مما يعني المراهنة عليه مقامرةً غير محسوبة المخاطر بشكلٍ جيد، وقد يكون المال القادم للفلسطينيين مرهون بمدى تقديم مواقف أكثر ليونة تجاه قضايا مصيرية، وإذا ما تم النظر إلى ذلك مع ارتفاع نسب البطالة وتزايد حدة الفقر لاسيما في قطاع غزة، مع ضعفٍ للقطاع الإنتاجي، واعتماد على الخارج، فمن الممكن ملاحظة دخول فلسطين في عام 2022 في منحنيات فقرٍ وبطالةٍ جديدة، مع تزايد عدد الباحثين عن فرص عمل.

أمّا بالنسبة للموازنة العامة، فيلاحظ العمل بموازنة الطوارئ في العام 2021 وهو ما سيستمر العمل به في العام 2021 بسبب عدم الاتفاق على حكومةٍ تمثيليةٍ واحدة، والعجز الذي شهده العام 2021 من المتوقع أن يحمله العام 2022دون المقدرة على سده، بسبب انخفاض التمويل والمساعدات الخارجية.

فيما يتعلق بالوضع الأمني فقد زاد توتراً على صعيد العلاقة مع الاحتلال في العام 2021 ومن المتوقع أن يستمر بزيادة نسبية في العام 2022 على كافة الأصعدة المتعلقة بالاعتقال وهدم المباني ومصادرة الأراضي، نظراً لمواصلة الحكومة الإسرائيلية انزياحها نحو التطرف، ووجود خلافات سياسية حقيقية في داخل النظام السياسي الإسرائيلي، يجري حلها على حساب الفلسطينيين.

على الصعيد الاجتماعي فقد كان هناك مؤشرات سلبية في العام 2021 تتعلق بتصاعد مستويات الجريمة وزيادتها، بشكلٍ واضح وغير مسبوق عن السنوات الماضية، وهو الأمر الذي يُنذر حقيقية بتفتت النسيج المجتمعي الفلسطيني شيئاً فشيئاً، وقد لعبت عوامل عدة أدوراً مؤثرة وبشكلٍ سلبي لصالح تنامي التفتت المجتمعي، كان اهمها غياب القانون الرادع، والأوضاع الاقتصادية السيئة، ودور الاحتلال الإسرائيلي في نشر الجريمة، ومتوقع أن يستمر معدل الجريمة بنفس المستوى أو يقل دون زيادة في العام القادم.

بالنسبة للوضع التعليمي، فمن المتوقع أن يطرأ تغير على نوعية المتلقين في العام المقبل، نظراً لانقطاع التعليم فترات الإغلاق في فلسطين بالإضافة إلى إمكانية استمرار الإغلاق المتقطع في العام المقبل حتى نهاية جائحة كورونا، نظراً لأن التعليم يتم مواصلته بالحد الأدنى من المحاضرات والوسائل التعليمية.

## المصادر والمراجع


- لجنة الانتخابات الفلسطينية، مرسوم رئاسي بشأن تنظيم الانتخابات 2021/1/15، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.elections.ps/Portals/0/PresidentialDecree__PLC__Presid__2021.pdf
- بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، ورقة سياسات بعنوان «الخروج من الأزمة الراهنة ضرورة وطنية لا تحتمل التأجيل»، غزة، أيلول (سبتمبر)، 2007
- المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات والدراسات الاستراتيجية– مسارات، وثيقة الوحدة الوطنية، فلسطين، رام الله، 2016، ص8–10.
- محمد أبو مطر، أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون في قطاع غزة، في: «أثر الانقسام السياسي الفلسطيني على مبدأ سيادة القانون: معالجات من منظور القانون، والسياسة والاقتصاد» (بيرزيت: معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014)، ص88.
- باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي، العدد 446، نيسان (إبريل)، 2016، ص88.
- فرانس 24، إدارة بايدن تعتبر الضفة الغربية أرضاً محتلة من قبل إسرائيل، 2021/4/1 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D8%A7-20210401/83
- إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس 24، 2017/12/6. https://goo.gl/ULJ2aT
- مهند ياسين، الاتحاد الأوروبي وقضية الضم، مرجع سابق.
- الجزيرة، 2021/8/14 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/8/14/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%A3%D9%86%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الأول والثاني من العام 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3986
- وكالة معاً الإخبارية، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://www.maannews.net/news/2016387.html
- القدس العربي، أرقام صادمة جديدة عن الفقر والبطالة في قطاع غزة، لمزيد من المعلومات، انظر الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk/%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9/
- مؤيد عفانة، دنيا الوطن، أنظر الرابط: https://www.wattan.tv/ar/news/255631.html
- رائد حلس، قراءة في موازنة الطوارئ لدولة فلسطين 2020، المركز العربي للبحوث والدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.acrseg.org/41664
- هيئة النزاهة والشفافية، أمان، تقرير تحليل الموازنة الفلسطينية العامة، 2021 لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2021/05/24/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-1621860405-86%D8%A9%D9%A2%D9%A0%D9%A2%D9%A0%88%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.pdf
- جريدة القدس، 341 شهيداً منذ مطلع العام 2021، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط التالي: https://alquds.com/2021/10/02/341-%D8%B4%D9%87%D9%8A%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D9%85%D8%B7%D9%84%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/
- الجزيرة، برغم معارضة أمريكا وأوروبا .. إسرائيل تُصادق على بناء 3144 وحدة استيطانية جديدة، 2021/10/27، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2021/10/27/%D8%A8%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-3144-%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، 2021، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://wafa.ps/Pages/Details/27794
- مرسوم إعلان حالة الطوارئ رقم 1 لسنة 2020 الصادر في 2020/3/5 والمنشور في العدد 165 من جريدة الوقائع الفلسطينية الصادرة بتاريخ 2021/3/19
- أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2021/3/8م، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3678

# ملامح السياسة المصرية في عام 2021

**د. خيري عمر**

**أستاذ العلوم السياسية**

**جامعة سكاريا- تركيا**

## مقدمة

شهدت مصر على مدى العام الماضي العديد من التوجهات الداخلية والخارجية والتي من خلالها يمكن استكشاف الملامح العامة للسياسات في المجالات المختلفة. ونظراً لتعدد واستاع التفاعلات، يحاول التقرير التركيز على موضوعات تعكس المؤشرات المتعلقة بالاقتراب من أداء النظام السياسي.

في العام الماضي، أعلنت الحكومة عن التوجهات السياسية الجديدة تحت شعار الجمهورية الجديدة والذي أطلق في مناسبة تُعد تأسيسية للنظام الحالي، 30 يونيو، وبغض النظر عن المحتوى الراهن لهذا التوجه، فإنها تكشف عن ملامح سياسات المرحلة المقبلة، وخصوصاً ما يتعلق باتجاهات التنمية والتعددية السياسية والنظر للأحزاب والحركات الاجتماعية. كما تناول التقرير السياسة التشريعية من وجهين، انعقاد البرلمان الجديد ودلالته السياسية، وايضاً ملامح التشريعات التي صدرت العام الماضي.

وفيما يتعلق بأداء المعارضة في الخارج، اشار التقرير لتراجع أنشطتها، سواء لعوامل هيكلية أو لتغيرات في السياسة الإقليمية. فمن وجهة التركيب الهيكلي، لم تتمكن المعارضة من تكوين إطار مُوحد يجمع كل أطيافها، كما انحسرت علاقاتها الخارجية، وذلك بجانب استمرار غياب مشروعها السياسي الملائم للتعامل مع السلطة. ومن جهة أخرى، كان للتقارب الإقليمي أثر واضح على أداء معارضة المنفى، وخصوصاً في النطاق الإعلامي والذي يُعد مظهر التعبير الأساسي.

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية، أشار التقرير لبرامج الحكومة على مدى السنوات الماضية وتتابعها في عملية تغييرعميقة، وهي تشمل إعادة هيكلة اقتاصدية شاملة وصولاً للسياسات التنموية القطاعية والمكانية. كما أشار التقرير للسياسات النقدية والمالية والعامة، وذلك بالتركيز على الفرص القيود التي ترتبت على التوسع في إعادة الهيكلة. وعلى الرغم من استقرار السياسة النقدية وارتفاع معدل النمو، تظل مخاطر الديون الخارجية ومحدودية الاستثمار الأجنبي وعجز الموازنة مشكلة هيكلية وتحدياً للحكومة.

وعلى مستوى السياسة الخارجية، أشار التقرير لتغيرات نوعية في التوجهات الإقليمية، حيث بدأت الدولة في مراجعة موقفها تجاه مفاوضات سد النهضة، وأيضاً، في العلاقات الإقليمية. فقد فتحت قمة «العلا»، السعودية، بين الدول الخليجية الطريق لبحث العلاقات الثنائية مع قطر، كما سهلت من بدء الاتصال السياسي مع تركيا. كما أبدت مصر موقفاً مستقراً تجاه القضية الفلسطينية،متمثلاً في إبقاءها قضية مركزية في الشرق الأوسط. ومع نهاية العام، انخفضت التناقضات والخلافات بين مصر هذه الدول وصارت العلاقات على طريق التقارب.

## التوجهات السياسية والتريعية والحزبية

### البحث عن إطار فكري

في النصف الثاني من العام الماضي، طرح لرئيس، عبد الفتاح السيسي، مشروعاً تحت عنوان «الجمهورية الجديدة»، وذلك في سياق الاحتفال بثورة 30 يونيو، وما صاحبها من تدشين الاجتماعات الرسمية بالعاصمة الإدارية.يم وقد تم تعريف «الجمهورية الجديدة» وفق شبكة اتصالات متنوعة تفكك العزلة الاجتماعية وتُسهل الوصول للمناطق المختلفة، وذلك من خلال عدة أبعاد . البعد الأول للجمهورية الجديدة وهو «عاصمة جديدة» متمثلاً فى «الإزاحة المكانية» إلى شرق مدينة القاهرة، بحيث تحمل قيمة رمزية، كما يأتي الفكر الجديد ليمثل البعد الثاني في الجمهورية الجديدة عبر إزاحة جماعة ظلامية، حركة الإخوان المسلمين، ظلت جاثمة على صدور المصريين وتفكيرهم لعدة عقود .

أما البعد الثالث، فيقوم على طرح تصور للعلمانية يراعي منع استغلال الدين فى العمل السياسى، مع ترقية مكانة الدين بما يكافئ تطلعات المصريين. ويظهر البعد الثالث فى «الإنجازات الجديدة» بافتتاح المصانع والمشاريع الجديدة، بحيث صارت أمراً عادياً. ويتمثل البعد الرابع في «الإدارة الجديدة» حيث يتم تشييد العاصمة الجديدة مركزاً للتحديث الإداري بجانب معالجة العشوائيات، وثمة أبعاد أخرى تتعلق بالسياسات العامة وتحسين نوعية الحياة وبرامج تنمية الريف.

وشهد العام 2020 نزاعاً بين الأزهر الشريف ومجلس النواب حول مرشوع قانون يتضمن فص دار الافتاء واعتبارها جهة مستقلة، وبينما تم وقف صدور التشريع، فقد القرار الجمهوري رقم 338 لسنة 2021 لتعريف دار الإفتاء جهة ذات طبيعة خاصة، ولا تسرى عليها أحكام المادتين «17 و20» من قانون الخدمه المدنية، حيث يكون تعيين المفتي بقرار جمهوري ودون التقيد بسن التقاعد في الوظائف القيادية.

يعني هذا القرار، إبعاد دور الأزهر في اختيار المفتي ، حسب قانون الأزهر الصادر في يناير عام 2012 ولائحة هيئة كبار العلماء، وعدم التقيد بسن التقاعد . يأتي صدور القرار الجمهوري بعد جدل بين الأزهر ومجلس النواب في 2020 حول صدور قانون يمنح اختصاصات مماثلة لدار الافتاء.

### الوضع التشريعي

دخلت مصر في العام الماضي بالانعقاد التشريعي الثاني لمجلس النواب للدورة 2020 وحتى 2024، وعلى المستوى المؤسسي، يُعد اكتمال الدورة الأولى مؤشراً على استقرار الجهة التشريعية، كما تمكنت من إصدار العديد من القوانين وتعديلاتها وبطريقة يمكن تصنيفها ثروة تشريعية، سواء لكثرة التشريعات أو

لتبنيها توجهات سياسية جديدة. ويمكن ملاحظة أن السياسة التشريعية، شملت تعديل بعض القوانين، فيما صدرت قوانين جديدة تُعبر عن التوجهات السياسية الجديدة وخصوصاً ما يتعلق بالسياسة المالية المُوحدة والتشريعات الطبية لمواجهة جائحة كوفيد 19، بجانب التشريعات الاجتماعية والتعليم.

وبينما بلغت التشريعات في عام 2020 مائتي تشريعاً، ففي 2021 أصدر مجلس النواب 178 تشريعاً، تعلقت بالاقتصاد والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والنهوض بالشباب ودعم المرأة والحفاظ على أمن الوطن ومقدراته، وجاء في مقدمتها :تعديل قانون إنشاء صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودى ومصابى العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسرهم، بالإضافة لقانون تنظيم عمليات الدم وتجميع البلازما لتصنيع مشتقاتها و قانون إنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبية -قانون بشأن إجراءات مواجهة الأوبئة والجوائح الصحية، وتعديلات قانون العقوبات والتي تضمنت على: تشديد عقوبات بعض الجرائم مثل ختان الإناث، التنمر.

وعلى مستوى الاقتصاد صدر قانون الصكوك السيادية و قانون المالية العامة الموحد وتعديل قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة الصادر بالقانون رقم 67 لسنة 2010، وفي مجال الزراعة، تم تعديل القانون رقم 106 لسنة 1973 في شأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن، وإصدار قانون الموارد المائية والري.

ومع وقف تمديد حالة الطوارئ، 31 أكتوبر 2021، ثارت نقاشات مختلفة، فبينما صدرت أراء إيجابية ترى أنه يشكل تقدماً في نطاق احترام حقوق الإنسان، خلصت أراء أخرى إلى أن إلغاء قانون الطوارئ يظل قليل الأهمية مقارنة بوجود قوانين مكافحة الإرهاب وتصنيف الكيانات إرهابية وتوسيع نطاق القضاء العسكري في شمول حراسة المؤسسات الحيوية حسب قانون حماية المنشآت العامة. ويمكن القول، أن التقدم في هذا الاتجاه يمثل بداية يمكن البناء عليها في ظل تعزيز التسريعات الضامنة لحقوق الإنسان.

تطور قانون حماية المنشآت العامة في يناير 2013، لينص على مساعدة الجيش للشرطة في تأمين المنشآت الحيوية لحين انتهاء الانتخابات التشريعية وكلما طلب رئيس الجمهورية منها ذلك، وأقر اختصاص القضاء العادي بنظر القضايا التي تخضع للقانون. ثم صدر قانون جديد في أكتوبر 2014 تضمن إحالة جرائم الاعتداء على المنشآت العامة إلى القضاء العسكري، ويُعمل به لمدة سنتين تنتهي في 2016، وتم تجديده لمدة خمس سنوات حتى 2021.

واستبدل مشروع القانون الجديد بنص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم 136 لسنة 2014 في شأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية،ن حيث تشير المادة الأولى: «مع عدم الإخلال بدور القوات المسلحة في حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها تتولي القوات المسلحة معاونة أجهزة الشرطة والتنسيق الكامل معها في تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية بما في ذلك محطات وشبكات وأبراج

الكهرباء وخطوط الغاز وحقول البترول وخطوط السكة الحديدية وشبكات الطرق والكباري وغيرها من المنشآت والمرافق والممتلكات العامة وما يدخل في حكمها»، كما أوضحت المادة الثانية طريقة التصرف في الجرائم عندما نصت على اختصاص القضاء العسكري بنظر الجرائم على المنشآت والمرافق والممتلكات العامة والحيوية، وقد شغلت هذه التوجهات الكثير من النقاشات حول خضوع المدنيين للقضاء العسكري دون الوصول لنتائج واضحة وخصوصاً في ظل التشريعات القائمة.

## الأحزاب السياسية

وعلى الرغم من تجاوزها 100 حزباً، تتسم الأحزاب السياسية الفاعلة بحداثة النشأة، فقد تشكل أغلبها بعد ثورة يناير 2011،. وأُعلن حزب الأغلبية، مستقبل وطن، في 2014، وذلك باستثناء حزب الوفد وبعض أحزاب اليسار. وبشكل عام، هي تواجه مشكلات، تأتي المؤسسية في مقدمتها، وهو ما يظهر في مشكلة النضج التنظيمي والركود القيادي، بالإضافة لتناقص الشعبوية وقدرتها على التلاقي مع تطلعات الجماهير.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول حزب مستقبل وطن على 320 مقعداً من إجمالي 596 ليحوز الأغلبية ، يليه في الترتيب حزب «الشعب الجمهوري» 50 مقعدا، وحزب «الوفد» بنحو 39 مقعدًا وحزب «حماة الوطن» بنحو 27 مقعدًا. وقد ساهمت أغلبية «مستقبل وطن» في توثيق العلاقة مع الحكومة وترابط أجندتهما، كما ساهمت أيضاً فيتباطؤ تفاعل الأحزاب مع القضايا اليومية مثل تسوية ما بعد إغلاق مصنع الحديد والصلب، غير أن ثمة تغير في أداء البرلمان عندما تم تفعيل المساءلة النيابية للوزراء في المالية، التعليم والسياسة الخارجية وغيرها من الشؤون الحكومية .

## المعارضة والتراجع السياسي

تُعد سنة 2021 الأقل نشاطاً للمعارضة المصرية في الخارج، وثمة عوامل ساهمت في الوصول لهذه النتيجة، كان أولها، استمرار تفكك البنية التنظيمية وعم القدرة على تكوين تحالف متماسك يمثل كل التنظيمات والمجموعات المختلفة. ولم يساهم تشكيل «إتحاد المعارضة المصرية» في تحسين القاعدة التنظيمية لمعارضة المنفى، فعلى الرغم من محاولات تكوينه ليشمل كل الأطياف، فقد اقتصر في النهاية على تركيبة، يمثل الإخوان عمودها الفقري وعدد يمثل حزب الغد، فيما انصرفت عنه كل الأطراف الأخرى. وكان العامل الثاني متمثلاً في انحسار الأداء الإعلامي لأدنى مستوى بعد فتح النقاش بين مصر وتركيا على تطوير العلاقات الثنائية. وكان من تداعيتها، رفع مستوى الرقابة على النشاط الإعلامي، لأجل عدم توجيه انتقادات للحكومة المصرية تمس الشخصيات العامة، كماتم إيقاف البرامج الرئيسية في فضائيتي الشرق ومكملين ومنع المذيعَين من أي نشاط إعلامي في تركيا. أما

العام الثالث، فقد اتضح في عدم قدرة المعارضة في المنفى على توثيق علاقتها مع دولة ما، وعلى الرغم من الترحيب بوصول جو بايدن للرئاسة في الولايات المتحدة ومحاولات التواصل مع إدارته، فقد ظلت النتائج محدودة. فلم تؤدي الرسائل من الإخوان المسلمين وحزب الغد والترحيب بمؤتمر الديمقراطية، ظل التواصل السياسي مقتصراً على نشر بيانات وبعض التدوينات في وسائل الإعلام المختلفة، وبقيت الاتصالات بعيدة عن اللقاء المباشر مع المسؤولين الأمريكيين.

وفي سياق بدء مناقشة العلاقات بين تركيا ومصر، أدلى إبراهيم منير، نائب المرشد العام للإخوان المسلمين بتصرح على قناة الجزيرة مباشر. اشار فيه إلى بعض الخلافات مع الحكومة المصرية، كما قدم، في ذات الوقت، رسالة سلبية عن تاريخية العلاقة بين البلدين منذ «انقلاب 1952» فترة المد القومي في البلدين.

وفي إطار عرض برنامج استراتيجية حقوق الإنسان في سبتمبر 2021، تضمنت كلمة الرئيس المصري، عبد الفتاح السياسي، إشارات تتعلق بموقف الدولة من جماعة الإخوان المسلمين والتي أشار لها بصيغة رمزية، عنصر بقال 90 سنة، فعامة كان النظر إليها ، في غالبه كمشكلة فكرية وسياسية على مدى تلك السنوات، بحيث كانت تحاول تحريف وعي المجتمع وتنشر وعياً زائفاً، غير أن اشارته لإماكنية قبولها بشرط قبولها بمسار الدولة. وقد فتح هذا الاستثناء النقاش حول فرصة المصالحة وحل مشكلات الإخوان المسلمين في السجون والعوداة للمجتمع، لكنه بمرور الوقت توقفت هذه المناقشات، بسبب عدم وضوح الخطوة التالية وتفاقم انقسامات جماعة الإخوان المسلمين.

ورغم مرور 8 سنوات، لم تُقدم المعارضة تصوراً لتسوية أزمتها مع الدولة، سوى تصوير أن الأزمة الداخلية والضغوط الدولية، يمكن أن النظام لتغيير سياساته. وعادة ما يكون هناك احتفاء بحجز الولايات المتحدة، مؤقتاً ، لجزء من المساعدات العسكرية أو تقارير بعض منظمات حقوق الإنسان، واتخاذها مؤشراً على عدم الثقة في الحكومة المصرية، لكن المعارضة لم تُعط تفسيراً لتجاوز البلدان لملاحظتها حول أداء السياسة المصرية. ويمكن القول، أنه بغض النظر عن مدى تأثير توظيف المساعدات سياسياً، تشير الخبرات السابقة لتغير الموقف الأمريكي لأسباب غير موضوعية.

## السياسة الاقتصادية

إستقرت مؤشرات الاقتصاد الكلي رغم استمرار جائحة كوفيد- 19، فيما تظل التحديات طويلة الأمد قائمة، فقد ساعدت السياسات الحكومية في تثبيت السياسة النقدية في السنوات الأخيرة، كما ساعد إصلاح قطاع الطاقة على تعزيز إمدادات الطاقة الكهربائية وفتح سوق الطاقة أمام القطاع الخاص.

وتشير تقييمات صندوق النقد لدولي لفاعلية إجراءات التيسير المالي والنقدي في مكافحة كوفيد-

19 ووصفها بالحذرة وحسنة التوقيت، مما ساعد على تخفيف أثرها الصحي والاجتماعي وحماية الاستقرار الاقتصادي، وإبقاء الدين في حدود مستدامة. وقد بنى الصندوق تقييمه للسياسة المالية على معايري؛ عدم اليقين بسبب استمرار المخاطر المحتملة على مستوى العالم ، وارتفاع الدين العام واحتياجات التمويل الإجمالية في مصر. وهذا ما يتطلب تواصل السياسة المالية العامة والسياسة النقدية في دعم التعافي على المدى القريب، مع مواصلة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، بجانب توسيع الإصلاحات لهيكلية وتوسيع نطاقها لمعالجة تحديات ما بعد الجائحة. بحيث تعمل ميزانية 2022/2021 على توفير توازن ملائم بين دعم التعافي وإبقاء الدين العام على المسار المتوقع. وشمول الإصلاحات الهيكلية في السنة المالية 2023/2022 مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وشرعت الحكومة في سلسلة من برامج التنمية، بدأت ببرنامج «مصر تنطلق» (السنوات المالية 2019/2018 السنة المالية 2022/2021) ثم البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية (السنوات المالية 2021/-2022 2024/2023 ) من أجل تنفيذ إصلاحات «الموجة الثانية» الهيكلية. وتهدف هذه الحزمة الاعتماد على «مرحلة تحقيق استقرار الدولة» ثم «مرحلة جني ثمار» لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين استهدافها للمستحقين.

ورغم التحسن في البنية الأساسية وتشغيل الكثيرمن المصانع، ظلت مشكلة تباطؤ القطاع الخاص قائمة بجانب تراجع أداء الصادرات غير النفطية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارتفاع نسبة الدين الحكومي منسوباً لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وباتت الموازنة في وضع غير مواتٍ في ظل ارتفاع مدفوعات الفائدة على الديون، وخصوصاً ف ظل تراجع العجز الكلي للموازنة خلال السنوات المالية الخمس الماضية ليصل إلى 7.4% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية 2021/2020، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى خفض الإنفاق على باب أجور موظفي الخدمة المدنية وخفض دعم الطاقة، فيما تظل الديون المحلية مرتفعة عند 87.5% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية يونيو 2020 وبقيت دون تغيير في السنة المالية التالية. هذه المشكلات، يمكن أن تقل حدتها في ظل توقعات ارتفاع معدل النمو. وحسب التقييمات الدولية، بلغ النمو الاقتصادي 3.3% في السنة المالية 2021/2020 ، وهناك توقعات بزيادته في المستقبل. البنك الدولي في مصر

وعلى الرغم من قدرة الاقتصاد على الاحتفاظ بمعدل نمو مناسب، لايزال إيجاد فرص العمل، لاسيما في الاقتصاد الرسمي، يشكل تحدياً. وبغض النظر عن تراجعمعدل البطالة إلى 7.3% بحلول الربع الأخير من السنة المالية 2021/2020 بعد أن ارتفع في البداية إلى 9.6% قبل عام في ذروة الجائحة، ظلت معدلات التشغيل أقل من مستواها الممكن، حيث تبلغ 41.9% و39% من السكان في سن العمل، ما يشكل فجوة في توظيف الرأسمال البشري.

وبشكل عام، تربط الحكومة نجاح السياسات العامة والتشريعات بمدى استجابة المجتمع وليس إصدار القوانين، وهناك إشارات لقوانين الأحوال الشخصية، كتوثيق الطلاق لمنع التلاعب في استخدام

الحق وغيره من القوانين. وقد جاءت هذه التصريحات على هامش استراتيجية حقوق الإنسان، وفي سياق ملابسات الاحتجاج على قانون تسجيل العقارات، حيث وضح أن بعض التشريعات الاجتماعية والمالية لاتلقى قبولاً لدى طوائف واسعة من المجتمع. وعلى جانب أخر، وجهت الحكومة انتقادات لمؤسسات التمويل الدولية، من وجهة أن سياستها تُدعم تخلف الدول وتبقي على بقاء الدول فقيرة، واعتبرته انتهاكاً لحقوق الإنسان.

وفي جانب السياسات الاجتماعية، اتجهت الحكومة لخفض الفقر وبرنامج مصر تنطلق، ومؤخراً أعلنت عن مشروع تطوير الريف عبر مشروع «حياة كريمة» . ورغم حزم السياسات ظلت معدلات الفقر مرتفعة عند مستوى 30 ٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، كما أن مشورع تطوير الريف ما يزال في مراحله الأولى. ترجع هذه المشكلات، جزئياً ، لاستمرار جائحة كوفيد 19 لعامين متتاليين، وهناك أثر أخر يرتبط بتوجه النفاقت العامة لمشروعات البنية الأساسية وإعادة هيكلة دعم السلع والخدمات.

## السياسة الخارجية

### تطورات سد النهضة

في نهاية 2019، اتجهت مصر إلى تدويل الخلاف بشأن إدارة مياه النيل الأزرق، تحت تأثير تفاوت الفجوة التفاوضية، اتجهت مصر، منذ بداية العام 2020، إلى اتخاذ خطوات لإعادة بناء الموقف السياسي بطريقة تدرّجية، وذلك على فرضية أن استمرار هذا الوضع يرتب أعباءً استراتيجية يصعب تحملها في المستقبل. وشكّلت المذكرات الموجهة إلى مجلس الأمن الصيغة المقترحة للتعبير عن الموقف المصري.

وعلى مدى العام 2020، لم تحرز تقدماً. ويمكن قراءة محاولات تدويل النزاع وأداء الاتحاد الأفريقي، من وجهة أن ظل يمثل قيداً على الموقف المصري ، حيث يتبنّى الاتحاد الأفريقي مبدأ إلغاء الاتفاقيات السابقة، وترتبط معضلة السد الإثيوبي بطريقة تقييم جدوى التفاوض. وقد بدا التحدي أمام مصر ي كيفية بناء موقف متماسك يقارب من وضع معايير الوصول لحالة الخطر الجسيم.وعلى مدى فترة التفاوض، ظلت السياسة الخارجية مُقيدة بالاستغراق في التفاوض في دائرة الخلافات الفنية، ويصاحبها غموضٌ في استراتيجية الانتقال إلى المستوى السياسي، أو وضع تعريف واضح للخطر الجسيم والمستويات الأخرى من المخاطر.

وفي يناير 2021 استأنفت مصر والسودان وإثيوبيا، مفاوضات سد النهضة التي دعت إليها جنوب أفريقيا التي تترأس الاتحاد الأفريقي حاليًا بعد توقف لشهر كامل، بدون إحراز أي تقدم ، وناقشت الاجتماعات المقترحات السودانية بمنح دور أكبر للاتحاد الإفريقي عبر خبرائه للوصول لاتفاق قانوني ملزم للسودان ومصر وإثيوبيا، والنظر في المسودة التفاهمية التي أعدها خبراء الاتحاد الإفريقي للوصول لاتفاق مرض للأطراف الثلاثة، أكدت مصر خلال الاجتماع على ضرورة التوصل في أقرب

فرصة ممكنة إلى اتفاق على سد النهضة، وقبل بداية المرحلة الثانية من ملء خزان السد، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث ويؤمن في الوقت ذاته حقوق مصر ومصالحها المائية، وقد خلُص الاجتماع إلى التوافق على عقد جولة مفاوضات بين الدول الثلاث تمتد لمدة أسبوع بهدف التباحث حول الجوانب الموضوعية والنقاط الخلافية في اتفاق سد النهضة على أن يتم في نهاية هذا الأسبوع عقد اجتماع سداسي وزاري آخر برئاسة جنوب أفريقيا للنظر في مخرجات جولة المفاوضات الثلاثية.

وبدأ عام 2021، بتباطؤ في مسار مفاوضات سد النهضة، حيث لم تستطع الأطراف المختلفة التوصل لإطار ينظم مراحل التفاوض داخل النطاق الأفريقي. وقد ظل التباين بيموقف مصر وإثيوبيا واضحاً، فيما موقف السودن يميل لوجود مصلحة في بناء سد النهضة، فبينما تتبنى مصر قاعدة المصالح المشتركة والحق في التنمية، تتمسك إثيوبيا بمبدأ السيادة على الأرض والمياة. وفي هذا السياق، انتهت جولة كينشاسا، الكنغو الديمقراطية، في أبريل 2021، على خلاف واسع.

وبمرور الوقت، بدا الموقف المصري أكثر تحديداً للمشكلة، واتجه لاعتبار تلك الجولة الفرصة الأخيرة المُهدرة، ولذلك، تبنت الذهاب لمجلس الأمن. وساهم حديث وزير الخارجة، سامح شكري، عن «الفرصة الأخيرة» في التحضير لعرض الخلاف على مجلس الأمن وصياغة تصور جمع ما بين حسن النية والضرر الكارثي لترتسم ملامح مختلفة للموقف المصري في الفترة من مايو 2021 وحتى أغسطس من نفس العام

في هذا السياق، صاغت أربع مذكّرات أرسلتها إلى مجلس الأمن، بالإضافة إلى تفعيل جامعة الدول العربية. بدأت مراسلات مجلس الأمن. وفي 13 أبريل 2021، أرسلت وزارة الخارجية خطاباً يوضح التداعيات الكارثية على النظام الإقليمي، ثم خطاباً آخر في 11 يونيو 2021، أشارت فيه إلى تهديد السلم والأمن بشكل ظاهر.

تقوم السياسة المصرية على تنمية المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة لتجاوز أزمة سد النهضة،

وقد بعثت مصر خطابًا إلى مجلس الأمن الدولي في 13 أبريل/ نيسان 2021، ويتضمن استعراض مصر مسار التفاوض على الفروق ما بين مساعي مصر لطرح مقترحات ورفض إثيوبيا كل التصورات. وو صنّفت مصر تنفيذ المرحلة الثانية للملء بالأكثر إثارة للقلق لأضراره الكبيرة، ووجود احتمال بأن تكون كارثية على السودان، وتركّزت مطالب مصر في ببدء التفاوض وفق مبدأ حسن النية، حيث أن بقاء الوضع يؤدي للضرر الكارثي وانهيار السلم في القرن الأفريقي . وجاء خطاب 11 يونيو2021 ليكمل سياق تحديد نطاق المسؤولية الدولية عندما حَمل مجلس الأمن مهمة حفظ الأمن والسلم.بدت هذه الصياغات أكثر تحديداً في تعريف المشكلة وخاطرها بجانب إضعاف قانونية التصرفات الإثيوبية. كما شكل جامعة الدول العربية مساراً إضافياً للسياسة المصرية، 15 يونيو2021، للحصول على الدعم العربي. وخصوصاً عندما أشارت إلى تعثر المفاوضات ورفض إثيوبيا أي مبادرات ومقترحات، وتحول

النزاع لأزمة مفتوحة. وهنا، حاولت مصر تقديم المشكلة ضمن سياقات الأمن القومي العربي، وهو ما يستمد روافده من التساند العربي، ويقوم على ضرورة وضع إطار زمني للتوصل إلى اتفاق متوازن.

واجهت مصر مشكلة انخفاض تضامن الموقف السوداني، وفيما انصب اهتمام مصر على تجنب حالات الخطر الجسيم، رجّح السودان غلبة المنافع التنموية. وقد شكلت هذه الأنماط إطاراً مفكّكاً لدولتي المصب، غير أن انخراط مصر في عملية «سلام جوبا» ، أكتوبر 2021، ساهم في تفعيل التعاون العسكري مع السودان وتقريب النظر إلى مخاطر السد. وقد جاء هذا التقارب متوازياً مع اضطلاع جيش السوان ببسط سيطرته على الحدود الشرقية وتصنيف موضوع سد النهضة ضمن قضايا الأمن القومي.

وعلى الرغم من توجه مجلس الأمن لبقاء الملف ضمن النطاق الأفريقي، هناك بعض المؤشرات الإيجابية في إثارة مسألة المياة في مجل الأمن، أغسطس 2021، لكنها ليست ذات قيمة تنامي المخاطر المترتبة على تَجنب مجلس الأمن الحديث عن علاقات متوازنة أو إجراءات متبادلة في التعامل على سد النهضة. ولعل النتيجة المهمة تتمثل في قطع فرصة العودة على المجلس، كما أن طبيعة الاتحاد الأفريقي غير مؤهلة لاقتراح تسوية ملزمة فضلاً عن تقنينها. كشفت تداعيات مجلس الأمن أن المفاوضات لم تعد الإطار الوحيد للوصول لتسوية مع إثيوبيا، ولذلك تبدو أهمية تطوير البدائل الأخرى لإعادة تشكيل مسرح الأحداث. واكنت تحركات السياسة المصرية لتطوير العلاقات مع العربية السعودية والكويت وقطر، تبدو أهمية المساهمة في توطيد السلم في ليبيا ودعم حكومتها كحاجة حيوية، كما أن التقييمات الإيجابية للعلاقة مع تركيا تشكل رافعة إضافية .

قد تعني هذه النتائج خروج مجلس الأمن من التعامل على قضية سد النهضة وفي أحسن الأحوال اللجوء لتسويات في أطر أخرى عبر وساطات دولية. وهنا، يمكن الإشارة لوساطة أميركية أو أوربية، لكنه على أية حالن لم تعد الظروف مهيأة للعودة لطرح المشكلة مرة أخرى في الأمم المتحدة

## القضية الفلسطينية

بدأت مصر سياسة نشطة في احتواء تداعيات إخلاء حي الشيخ جراح والمحاولات المستمرة لاقتحام المسجد الأقصى، عبر الوسائل الديبلوماسية، غير أن اشتعال الحرب بين قطاع غزة، حركة حماس وفصائل المقاومة، دفع مصر لزيادة دورها السياسي بالتواصل مع كل الأطراف بغرض الوصول لوقف الحرب. كما شهدت الساحة الداخلية حراكاً سياسياً مختلفاً، حيث تبنى الخطاب الرسمي والديني مواقف متضامنة مع المقاومة الفلسطينية، سواء من خلال حديث الوزراء أو الأحزاب والأزهر الشريف، وكان من اللافت أن هذه النوعية من الخطاب تماثلت مع خطاب الحركات الإسلامية أثناء العدوان الإسرائيلي في السنوات السابقة.

وفي إطار التعامل الدولي، اشارت الديبلوماسية المصرية لرؤيتها الممتدة لواضع القضية الفلسطينية. وفي خطاب وزير الخارجية، سامح شكري، في مجلس الأمن في 16 مايو 2021 وقد اعتبرت مصر أن مرور 42 عاماً على بدء مبادرات السلام دون تحقيق آمال الفلسطينيين يشكل مناخاً من الإحباط يقوض كل فرص السلام والاستقرار الإقليمي ، ومن ثم، فإن التدهور الراهن في الضفة الغربية والقدس الشرقية والتهجير القسري للفلسطينيي دفع مصر للوساطة بين الأطراف المختلفة لوقف الحرب، غير أن عدم وضوح حل دائم سوف يساعد على استمرار الصراع الممتد لأكثر من سبعين سنة،/وخصوصاً مع تقاعس التوصل لحل متوازن يضمن إنشاء دولة فلسطينية على الأراضي التي تم احتلالها عام 1967 والتي تشمل القدس الشرقية، وأن الحل يكمن في الوقف الفوري «للأعمال العسكرية» والتوقف عن أي استفزازات.

وقد ذهب وزير الخارجية إلى أن إهتزاز الاستقرار الإقليمي، هو انعكاس لسيادة مناخ من الاحتقان والإحباط تولد عبذذر سنوات من التخلي والتراجع لكل جهد لإحلال السلام في المنطقة، واعتبرت مصر أن اشتعال الحرب يُقدم دليلاً على مدى التدهور على مستويات الاستيطان في الضفة الغربية و القدس الشرقية بما يقوض أي محاولة للسلام.

ويمكن قراءة تداعيات رد غزة للعدوان في سياق حزمة من المسارات الدولية و المحلية. تضامن الكتلة الولايات المتحدة وأوربا في دعم الموقف الإسرائيلي يعكس حالة قلق مشروعهم الرئيسي في الشرق الأوسط والذي يشهد أزمة في الاندماج الداخلي، سياسياً واجتماعياً. وتكشف تداعيات العدوان على غزة عن وجود ملامح جديدة، لاتتعلق بوضع القضية الفسطينية في السياسة المصرية فقط، بقدر ما تتعلق بمكونات السياسة الخارجية. فمن جهة، عملت مصر بشكل مشترك مع قطر للتوسط في وقف الحرب، ما يمكن اعتباره تطورا مهما في العلاقات الإقليمية، ومن جهة أخرى ، تتجه للتفكير في دعم إعمار ما خربته الحرب.

ويمكن فهم المواقف الحالية في إطار تلاقي مصر والأردن والسلطة الفلسطينية على وقف التطبيع العشوائي، وبغض النظر عن نوم عباس وانقطاع تواصله مع مصر، يستمر التنسيق بين مصر والأردن والطرف الفاعل في الميدان ويتعزز بسياقات مماثلة و قوية من قطر وتركيا.

## توجهات جديدة: تركيا وقطر

ومع مطلع العام الماضي، بدأ التقارب المصري التركي. و كانت بدايته في تصريح المتحدّث باسم رئاسة الجمهورية، أشار فيها إلى أهمية مصر في العالم الإسلامي وميراثها الحضاري، ثم تلتها تصريحاتٌ مماثلة لوزير الخارجية، تضمنت توضيحاً عن وجود مساراتٍ سياسيةٍ مع مصر والانتقال إلى مرحلة اللقاءات الفنية. ترافقت هذه التصريحات مع توجه تركيا إلى اتخاذ إجراءات أولية لضبط

النشاط الإعلامي للمعارضين المصريين، أو منعه، وفي منتصف إبريل 2021، أشارت تصريحات تركية إلى وجود تغير في العلاقات مع مصر، وتم التعبير عنه بـ«العهد الجديد» في العلاقات السياسية.

وكمؤشر تفاعلي، بدا تقديم رئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، في إبريل2021، الشكر للرئيس التركي، طيب أردوغان، على إدارة مجموعة الثماني الإسلامية تعبيراً عن تماثل النظر إلى العلاقات الثنائية. كما تحدث وزير الخارجية، سامح شكري، عن حرص بلاده على إقامة علاقات وبدء حوار مع تركيا، واعتبر التصريحات الودّية محل تقدير واهتمام بالانتقال من مرحلة المؤشّرات السياسية إلى الانفتاح السياسي، وإقامة علاقات، وفقاً لقواعد القانون الدولي، وفي مقدمتها عدم الإضرار، وتتم صياغته عبر مشاوراتٍ سياسيةٍ تمهد للتلاقي حول المصلحة المشتركة. وقد ساهم المناخ الانفتاحي في الدخول في اجتماعاتٍ تمهيدية، حيث استجابت القاهرة عبر ترتيب اجتماع في 5 ذ 6 مايو، وذلك على مستوى سياسي لم يحدث منذ ثماني سنوات.

ومنذ إعلان البلدين عن إجراءات بناء الثقة، تمهيداً لبدء محادثات شاملة، حدث تناسق متزامن في سياستهما الإقليمية، فقد تزايدت فاعلية الدور الإقليمي. وقد ظهر ذلك في مساعي مراجعة العلاقات مع دول الخليج، ودعم مسار المصالحة الخليجية، توطئة لتحييد عوامل التوتر.

وبتحليل التصريحات المتبادلة والبيانات الصحافية، اتضح وجود استعداد للمضي في تطوير مسارات جدول الأعمال، خصوصاً أن العلاقات الثنائية لم تتجاوز مستوى التوتر على خلفية تذبذب نتائج الربيع العربي، وأنه ليس هناك ما يمكن وصفه بالخلاف الأيديولوجي القائم على السياسات القومية، أو السعي إلى تصدير أفكار مخالفة أو ظهور مشاريع هيمنة.

وعلى مستوى العلاقات مع قطر، كل تبادل السفيرين بين مصر وقطر خطوة مهمة على صعيد العلاقة بين البلدين، وقد سبقه اجتماع القمة بين أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد، والرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في بغداد، 8 أغسطس 2021، وهو ما يُعد تغيراً نوعياً في العلاقات، حيث يمثل نقطة تحوّل عن التحالفات السياسية التي ظهرت في السنوات السابقة. ومن ثم، تبدو أهمية تناول التغيرات الثنائية في سياق التفاعلات الإقليمية، وذلك من وجهة ترابط الظروف الداخلية والخارجية في توفير بيئة ملائمة لاستمرار العلاقات السياسية.

وقد تطوّرت استجابة مصر للتغيرات السياسية، عندما أعلنت وزارة الخارجية 20 يناير 2021، عن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع قطر. وفي أثناء زيارته الدوحة، في يونيو2021، جاء وزير الخارجية، سامح شكري، على مساندة دول الخليج العربي ضد المخاطر الأمنية وتعزيز التضامن تجاه قضايا الأمن الإقليمي. وقد اعتبرت القاهرة، 4 يوليو2021، أن تحسن العلاقات السياسية يقوم على إرادة مشتركة واتصالات في تطبيع العلاقات الثنائية مع قطر وتركيا .

## المراجع


- البنك الدولي في مصر، 01/11/2021

https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#1

- السيسي يعلن عن الجمهورية الجديدة في مصر، 13 أكتوبر 2021.

https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D984%%D8%B3%D98%A%D8%B3%D98%A-%D98%A%D8%B9%D984%%D986-%%D8%B9%D986-%%D8%A7%D984%%D8%AC%D985%%D987%%D988%%D8%B1%D98%A%D8%A9-%D8%A7%D98-%4%D8%AC%D8%AF%D98%A%D8%AF%D8%A9-%D981%%D98%A-%D985%%D8%B5/

- الجمهورية الجديدة متعددة الأبعاد، 25 أغسطس 2021.

https://www.mobtada.com/opinions/1079692/%D8%A7%D984%%D8%AC%D985%%D987%%D988%%D8%B1%D98%A%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%AC%D8%AF%D98%A%D8%AF%D8%A9-%D985%%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF

- الحكومة المصرية تعقد أول اجتماع في العاصمة الإدارية الجديدة، 23 / 12 / 2021. https://www.sis.gov.eg/section/325?122&lang=ar

- بقرار جمهوري «دار الإفتاء» جهة ذات طبيعة خاصة.. وموقف المفتي لم يحسم بعد، 11 أغسطس 2021 .

- خريطة الأحزاب في برلمان 2021.. «مستقبل وطن» في الصدارة بـ320 عضوا، 10 يناير 2021.

https://www.elwatannews.com/news/details/5213987

- رئيس «المؤتمر» لـ«بوابة الأهرام»: الأحزاب السياسية تعاني من غياب المؤسسية.. ومازلنا في «حضانة سياسية».. حوار، 25 / 2 / 2021.

https://gate.ahram.org.eg/News/2614365.aspx

- المجلس التنفيذي يستكمل مراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق «الاستعداد الائتماني» مع جمهورية مصر العربية ويختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2021، 28 يونيو 2021.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/202123/06//pr21193-egypt-imf-execboard-completes-2ndrev-under-the-sba-concludes-2021aiv

- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 382/20.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/202018/12//pr20382-egypt-imf-executive-board-completes-first-review-under-the-stand-by-arrangement

- مصر: خبراء صندوق النقد الدولي يختتمون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 ومراجعة الأداء الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته 12 شهرا، 25 مايو 2021.

https://www.imf.org/ar/News/Articles/202125/05//pr21140-egypt-imf-staff-concludes-mission-2021-article-iv-second-review-12-month-sba

- البيان الختامي الـ117 الصادر عن القمة الخليجية في العلا، 05 يناير 2021 .

- كلمة وزير الخارجية في الاجتماع الوزاري الطارئ لجامعة الدول العربية، 11 / 5 / 2021.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2328936

- ترجمة غير رسمية لبيان وزير الخارجية سامح شكري أمام مجلس الأمن بالأمم المتحدة بشأن سد النهضة الإثيوبي، نيويورك، مجلس الأمن 8 يوليو 2021 .

- بيان جمهورية مصر العربية الذي ألقاه وزير الخارجية أمام الجلسة العلنية لمجلس الأمن لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط، نيويورك، 16 مايو 2021.

- نص خطاب مصر إلى مجلس الأمن الدولي بشأن تطورات ملف سد النهضة، 18 أبريل 2021.

- بيان مشترك صادر عن اجتماع وزراء الخارجية والري في مصر والسودان حول سد النهضة الإثيوبي، 9 يونيو 2020.

# السودان:
# عقبات على مسار الانتقال الديمقراطي

**د.مهدي دهب حسن دهب**

أستاذ مشارك العلوم السياسية، رئيس قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية، السودان

## المقدمة:

شهد العام الثالث من عمر الثورة السودانية احداث وتحولات كبيرة مازالت تلقي بظلالها على العملية السياسية حيث تمر عملية الانتقال السياسي بالسودان بإختبارات عسيرة المخاض خاصة على المستوي السياسي والإقتصادي ، فبعد أن أستبشر السودانيون خيراً بتأسيس شراكة بين المكون العسكري والمدني لإدارة البلاد في الفترة الإنتقالية ، حدثت بعض العثرات التي عقدت العملية السياسية بل وأصبحت عائقاً لها وللإنتقال السلسل للسلطة بين الطرفين نتيجة لإنهيار الاتفاق السياسي (المتمثلة في الوثيقة الدستورية 2019 تعديل 2020م)، والتي كانت تمثل مرجعية لإدارة الفترة الإنتقالية حتى أواخر إكتوبر من العام 2021م، نسية لإعلان حالة الطوارئ بالبلاد وتعليق بعض البنود في الوثيقة وإعتقال قيادات سياسية نفاذة في قوي الحرية والتغيير ووضع رئيس الوزراء عبدالله حمدوك قيد الاقامة الحبرية ، الأمر الذي أدى إلى إنهيار الشراكة والانقلاب وعودة المجلس العسكري لأدارة البلاد وتعطيل العمل بالوثيقة الدستورية التي كانت تسند عليها الشراكة بين المدنيين والعسكر و تحكم الفترة الانتقالية التي كان من المقرر لها أن تنتهي بإنتقال السلطة إلى المدنيين ووضع دستور دائم للبلاد والانتقال الديمقراطي عبر الذهاب إلى انتخابات بنهاية الفترة الانتقالية، وهو الشئ الذي أثر بطبيعة الحال على كافة الأوضاع الإقتصادية والأمنية بالسودان وعلاقاتها الخارجية ، بعض أن رفض المجتمع الدولي بإيفاء إلتزامتها المالية الداعمة للفترة الإنتقالية وتوقف تدفق الإستثمارات الأجنبية وتردي الأوصاع الأمنية في مناطق النزاعات ، مع إستمرارية المواكب والحشود بالعاصمة والمدن الكبيرى التي تتطالب بمدنية الدولة وإلغاء الأجراءات الانقلابية ،ودخول البلاد في حالة أشبه بالعصيان المدني والإضراب السياسي وتعطل دولاب العمل لفترات ، نتيجة لجدولة المواكب التي تشل الحركة تمام ، تتزامن كل ذلك مع قطع خدمات الانترنت والاتصالات وإغلاق الجسور في العاصمة الخرطوم من قبل القوات الأمنية والجيش والشرطة والدعم السريع في محاولة منها الحد من التظاهرات ومنعهم من الوصول للمواقع السيادية . ليبدأ واقع جديد في مسار الانتقال الديمقراطي في السودان يتسم بضبابية المشهد وإنسداد الأفق السياسي والدخول بالبلاد لمرحلة خطيرة تهدد وحدتها خاصة بعد أن ظهرت بعض الحركات المسلحة الموقعة لاتفاق جوبا للسلام تتحرك مع الجيش في عدد من المدن وهي تفتقد لخبرة التعامل وفق القوانيين والتي أعتادت على لغة السلاح وتحتاج لعملية إصلاح هيكلي ودمجها في المؤسسة العسكرية .

نتج عن هذه الإجراءات من قبل الجيش حراك سياسي كبير يتسم بعدم وحدة الرؤى بين القوى السياسية وإثيرت قضايا عديدة مثل إنتقال السلطة للمدنيين و منادة البعض بإنتخابات مبكرة ورفض البعض الأخر، وكذلك من القضايا التي إثيرت مسألة السلام ومراجعة أتفاقية جوبا للسلام ومطالبة البعض إلغاء مسارات معينة مثل مسار شرق السودان، وقضايا أخرى مثل أمن الحدود والضائقة المعيشية وكل ذلك سيتم تناولها في هذا التقرير على النحو الأتي:

## المحور الأول: المتغيرات السياسية وتطورات الأوضاع:

على صعيد السياسي بدأ العام 2021م بتشكيل حكومة جديدة لتوسيع مجلس الوزراء وإشراك الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاقية سلام جوبا في اكتوبر 2020م ، لتستوعب الحكومة ثلاث حركات مسلحة كانت تقاتل في الهامش، وعليه فقد اتخذ مجلس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قراراً تم بموجبه تشكيل الحكومة في 8 فبراير ، ذات طابع سياسي بطبيعة تكنوقراطية، ويمثل ائتلافاً واسعاً مبنياً على تقاسم السلطة بين المدنيين والعسكريين والحركات المسلحة، على إثرها تولت وزارت مهمة فيها منها المالية (جبريل ابراهيم –حركة العدلة والمساواة) والحكم الاتحادي(بثينة دينار عن الحركة الشعبية)، والمعادن والثروة الحيوانية، لتشمل الوزارة 26 وزيراً منها 7 للجبهة الثورية والحركات المسلحة و17 وزير لقوي الحرية والتغيير ووزيران للمكون العسكري،[1] فضلاً عن تعيين ثلاث اعضاء بالمجلس السيادي ، هم مالك عقار عن الحركة الشعبية قطاع الشمال والهادي ادريس عن حركة تحرير السودان والطاهر أبوبكر حجر تجمع قوي تحرير السودان ، بعد تعديل بنود من الوثيقة الدستورية الحاكمة[2].

## الأزمة السياسية الراهنة:

بدأت الأزمة السياسية الراهنة (2021م) في سبتمبر بين المكون العسكري والمدني بالسلطة الانتقالية على خلفية تراشقات بين بعض أعضاءها، خاصة بين رئيس المجلس السيادي الفريق البرهان ووزير التجارة أبراهيم الشيخ، وعضو مجلس السيادة المدني محمد الفكي سليمان الذي كشف عن وجود خلافات كبيرة بين المكونين في المجلس السيادي، وتوقف التواصل وإجتماعات المشتركة بينهم، وفشل إتخاذ قرارات بناءة تؤدي إلى ايلولة الحكم للمدنيين خاصة مع قرب إنتهاء فترة حكم المكون العسكري وفق الوثيقة الدستورية 2019م تعديل 2020م، التي قسمت الفترة الإنتقالية بين المكونين وحددها بـ53 شهر تنتهي بإجراء انتخابات في مطلع 2024م[3]، وقد فسر ذلك بتهرب العسكر من مسؤلياتهم وإلتزاماتهم بحماية الانتقال الديمقراطي وإنجاح الفترة الإنتقالية ،خشية الملاحقات القضائية للبعض وعدم تقديم اي ضمانات للخروج الآمان لبعض المتهمين المفترضين بتورطهم في جرائم قبل وأثناء وبعد 11 أبريل موعد الإطاحة بحكومة البشير؛ وبدورها قامت المؤسسة العسكرية بتوجيه إنتقادات لاذعة للحاضنة السياسية والأحزاب وإتهامها بأنها (أي الحاضنة) قد فشلت في تحقيق التوافق الوطني ووتكملة هياكل السلطة الانتقالية و تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي، و تبع ذلك بإجراءات تتعلق بسحب الحراسات من 21 موقع مدني على رأسها مقرات إقامة الوزراء و أعضاء المجلس السيادي المدنيين ومقرات لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو1989م (إزالة التمكين)، مع إعلان عن محاولة إنقلابية فاشلة في 21 سبتمبر تعد المحاولة الثانية التي يعلن عنها في خلال عامان من عمر الثورة

السودانية ، بعد المحاولة الفاشلة الأخرى التي جرت في 24 يوليو 2019م، وعلى إثرها تم توجيه أصابع الإتهام لعدد من قيادات الجيش وإعتقال عدد من كبار الضباط المعروفين بميولهم الإسلامية، إلى جانب إتهام رئيس المجلس السيادي بعض الأحزاب السياسية في الوقوف وراءها.

ومع تفاقم حدة الخلافات بين المكونين خرجت مواكب عديدة خرجت لنصرة المدنيين ومحاولة إنقاذ من قبل جماهير الشعب السوداني ، كانت أبرزها مواكب 30 سبتمبر و 21 إكتوبر وازدادت بعد الإجراءات التي قام بها قائد القوات المسلحة ورئيس المجلس السيادي العسكري الفريق البرهان من تعطيل العمل ببعض البنود من الوثيقة الدستورية وفك الشراكة مع المدنيين وإعلان حالة الطوارئ وإعتقال بعض الوزراء التابعيين لقوى الحرية والتغيير وقيادات حزبية و مقررين بلجنة تفكيك التمكين، الأمر الذي دفع الملايين من الشعب السوداني يخرجون بشكل تلقائي وعفوي إلى الشوارع في المدن الكبرى والعاصمة القومية مطالبيين بمدنية الحكم وإعادة الأوضاع لما قبل 25 اكتوبر ومازلت الإحتجاجات مستمرة في ظل تنامي مؤشرات العنف واستشهداء عدد من المدنيين في ظل استخدام القوات الأمنية للرصاص الحي والعبوات المسيلة للدموع.

## أبرز أطراف الصراع السياسي الراهن:

- المؤسسة العسكرية: وتقودها كبار الضباط واللجنة الأمنية التي تشكلت في أواخر عهد النظام السابق ولاحقاً دخلت في شراكة مع المكون المدني (قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي) وفق الوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية.
- قوى الحرية والتغيير المجلس المركزي: تتكون من تيار عريض من الاحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وتعتبر الحاضنة السياسية للثورة التي تشكلت منذ اندلاع الثورة السودانية.
- جماعة الميثاق الوطني : ويعرف بجماعة القصر وتتكون من مجموع من الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاقية جوبا للسلام وقلة من الاحزاب الصغير سعت لدعم المؤسسة العسكرية وانشقت عن مجموعة المجلس المركزي لقزى الحرية والتغيير بحاولة إعادة التجربة المصرية في السودان بتفويض الجيش عبر الاعتصام أمام القصر الجمهوري والذي انتهى باعلان الانقلاب في 25 اكتوبر ، وهي مجموعة قليلة الخبرة السياسية لجهة أن معظم مكوناتها كانت تحمل السلاح .

## تدعيات اجراءات 25 أكتوبر:

تخمضت عن إجراءات 25 إكتوبر الإنقلابية تدعيات عديدة تكاد تعصف بالبلاد وتجعلها عرضة للإنهيار ما لم يتم تداركها، أبرزها:

### على مستوى السياسي:

إنفضت الشراكة بين المكون العسكري و قوى الحرية والتغيير وأصبحت الموسسة العسكرية هي التي تسير الأمور بالبلاد بإعلان حالة الطوارئ ، الأمر الذي أدى إلى إحتجاجات شعبية عارمة ومقتل عدد كبير من الثوار حتى الأن ، وطرح فكرة الذهاب إلى إنتخابات مبكرة والتى ترفضها بعض الاحزاب السياسية نظراً لعدم تشكيل مفوضية الانتخابات وخشية عدم نزاهتها لتحكم ما يسمي بالدولة العميقة لمفاصل الخدمة المدنية والجيش وعلى القطاع الاقتصادي وهيمنتها على موارد البلاد.

بالإضافة إلى تأثر السودان في علاقاتها الخارجية نتيجة لتعليق عضويتها في الأتحاد الإفريقي وايقاف مشاركة السودان في 27 اكتوبر والذي أعتبر ما تم انقلاباً عسكريا على الفترة الانتقالية حتي استعادة القيادة المدنية للسلطة الانتقالية ، فضلاً عن ايقاف اصدقاء السودان المساعدات المالية التي منحت في مؤتمر باريس والرياض.

### على المستوى الاقتصادي:

نتيجة للإجراءات الإنقلابية وإعلان حالة الطوارئ تكبدت البلاد خسائر كبيرة على المستوى الإقتصادي حيث كانت ردات الفعل الدولية كبيرة من قبل المنظمات الدولية ودول اصدقاء السودان، ففي2 نوفمبر 2021 علقت الولايات المتحدة مبلغ 700 مليون دولار كانت بطريقها لبنك السودان، وفي 5 ديسمبر 2021 علق البنك الدولي مبلغ 3 مليار دولار خطوط ائتمان وُقعت للتنفيذ الفعلي، وفي 28 ديسمبر علقت فرنسا مبلغ ال 5 مليار من ديونها على التي كانت اعفتها في 2 أغسطس 2021، الشئ الذي أضر بالإقتصادي الوطني وتراجعه لخانة البداية بعد تحسن كبير في مؤشرات الاقتصاد الوطني، حيث نشر البنك الدولي في تقرير لشهر يوليو 2021 تقريراً عن السودان يشير أن المؤشرات الإقتصادية تسجل نموا وعلامات استقرار ، وقد ورد ذلك في التقرير السنوي للبنك الدولي الذي أشار إلى تراجع الاقتصاد السوداني السريع في النصف الاخير من العام.

وبإستقراء تطورات الأحداث في خلال الفترة الماضية يلاحظ في أداء الحكومة الإنتقالية وجود فجوة في التعاون بين المكونين وغياب التوافق لإدارة البلاد، وفشل الحكومة الإنتقالية في تحقيق فكرة العدالة الإنتقالية بصورة منهجية ومؤسسية في ظل غياب المحكمة الدستورية وبعض المؤسسات القانونية الأخرى التي تكمل المؤسسات العدلية ، على رأسها لجنة الإستئنافات الخاصة بإزالة تفكيك التمكين وإسترداد الأموالة العامة لنظام الثلاثين من يونيو1989م، والتي فشلت في إستمرارية نتيجة للإنسحاب العسكريين باللجنة وإنسحاب القيادي بالحزب الشيوعي صديق يوسف بعد إنسحاب حزبه من تحالف قوى الحرية والتغيير مع إستمرارية رجاء نيكولا عضو مجلس السيادي باللجنة دون فاعلية تذكر لها.

### اتفاق 21 نوفمبر بين رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة:

لتدارك الموقف ونتيجة لضغوطات شعبية كبيرة ومن المجتمع الدولي وقع اتفاق بين عبدالله حمدوك رئيس الوزراء المقال والقائد العام للقوات المسلحة قضى بإعادته رئيساً للوزراء والاتفاق على حكومة كفاءت وإطلاق سراح السجناء السياسيين المعتقلين حديثاً بعد الانقلاب، إلا أنها لم تكن مرضية لوجود ملاحظات على الاتفاق السياسي أبرزها :

– لم يرد اي اشارة الى مصير مجلس السيادة الثوري مما يعني إستمرارية مجلس سيادة الانقلابيين المختار من عناصر المؤتمر الوطني بقيادة عضو برلمان النظام السابق برطم مما يعني هيمنة عناصره على المشهد السياسي السوداني والردة على الثورة.

– ليس هنالك اي اشارة على قيادة المدنيين لما تبقي من الفترة الانتقالية مما يعني استمرارية العسكر في حكم البلاد.

– لم يرد اي بند حول محاسبة المتطورتين في انقلاب 25 اكتوبر.

– استخدام عبارة تصحيح مسار الثورة في الاتفاق يعبر على الاعتراف بالاجراءات الانقلابية.

– تحديد الغاء الاجراءات الانقلابية بتراجع فقط عن اعفاء رئيس الوزراء هذا يعني الإعتراف بالمجلس السيادي الذي شكل بواسطة البرهان من مواليين للمؤسسة العسكرية.

تمخض عن هذه التطورات رفض كبير من قبل الثوار بل التنديد بالاتفاق وانتقاد حمدوك الذي وضع نفسه بين ليلة وضحاها في خانة الانقلابيين وهو ما دفع الثوار في الساحات الهتاف ضده بعبارات شجب وتنديد.

كما ان من الواضح ان حراك الشارع لم يتوقف خاصة في ظل رفض قوى الثورة الحية لكل التطورات التي حدثت منذ 25 اكتوبر حتى اعلان الاتفاق السياسي بين حمدوك والعسكر،كما ان ظهور مجموعة اعتصام القصر او ما عرف اصطلاحا باعتصام«الموز» على منصة التوقيع زاد من غضب شباب الثورة الذين يعتبرونهم مناصرين للجيش.

### المحور الثاني: الأداء الإقتصادي وفقاً للأحصائيات والتقديرات الرسمية:

بدأ الاقتصاد السوداني في النصف الأول من العام 2021م في التعافي بعض الشئ نتيجة لتخفيف حالة الاغلاق بسبب جائحة الكرونا واتباع السودان سياسيات البنك الدولي فيما يتعلق برفع الدعم الحكومي عن المحروقات والخبز، وخفض الدعم الموجه للخبز، وإلغاء ما يسمى الدولار الجمركي وتحرير العملة ، مما أدى إلى ثبات سعر صرف العملة السودانية مقابل العملات الأجنبية و تقارب

السعر الرسمي و السوق الموازي ، وظلت تتأرجح ما بين 436 جتيه و453 جنيه مقابل الدولار الأمريكي وزيادة بعضة جنيهات أو نقصانها في السوق الموازي حسب العرض والطلب للعملة فيه، إلا أن معدلات التضخم وصلت لأعلى مستوياتها متجاوزة ما كانت عليه في خواتم العام المنصرم 2020م والتي بلغت حينها 269.33 %. [4]

## 1 - الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسية للعام 2018-2021م وفق الاسعار الثابتة لسعر السوق

تحسن الأداء الاقتصادي في العام2021م عن ما كان عليه في العام 2020م حسب مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خاصة في القطاعات الرئيسية مثل قطاع الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات ، حيث بلغت مساهمة قطاع الزراعة قيمة 9،533 مليون جنيه مقارنة بـ9،308 مليون جنيه للعام 2020م ، كما ساهم قطاع الصناعة 8،136 مليون جنيه مقابل 7،775 مليون جنيه مقارنة للعام السابق ، بينما كان مساهمة قطاع الخدمات بقيمة 18،839 جنيه[5].

**الجدول رقم (1)**

**يوضح الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسية للعام 2018-2021م**

**وفق الاسعار الثابتة لسعر السوق**

(SDG Millions)

| ECONOMIC ACTIVITY | *2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| Agriculture Sector | 10,296 | 10,181 | 9,308 | 9,533 |
| Industry Sector | 7,689 | 7,572 | 7,775 | 8,136 |
| Services Sector | 18,700 | 18,445 | 18,549 | 18,839 |
| Gross Domestic Product | 36,684 | 36,198 | 35,632 | 36,508 |

Source :- Central bureau of Statistic

ويلاحظ في خلال الاربعة سنوات الاخيرة ظل قطاع الخدمات متوفقاً في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات الأخرى ، بينما إحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية ، وقد يعود ذلك إلى إهتمام الدولة بالتعدين والتصنيع خاصة من قبل المؤسسة العسكرية من خلال الاستثمار في الذهب وتصنيع المنتجات الغذائية خاصة اللحوم والالبان التي تقوم بتصديرها لبغض دول الجوار مثل مصر والسعودية والامارات.

الشكل رقم (1)

يوضح الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسية للعام 2018-2021م

وفق الاسعار الثابتة لسعر السوق

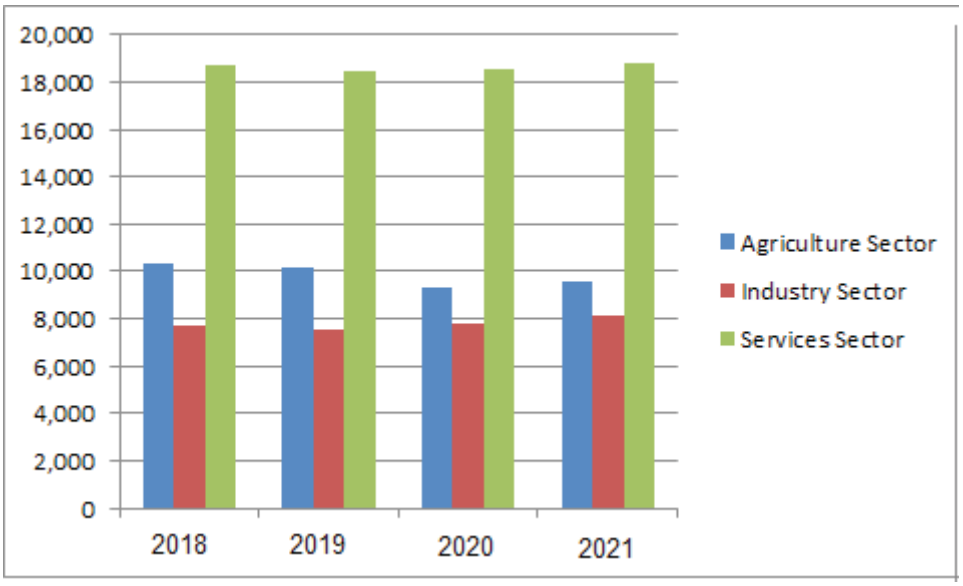


المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء

دسيمبر2021م

الشكل رقم (2)

يوضح الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسية للعام 2018-2021م

وفق الاسعار الثابتة لسعر السوق

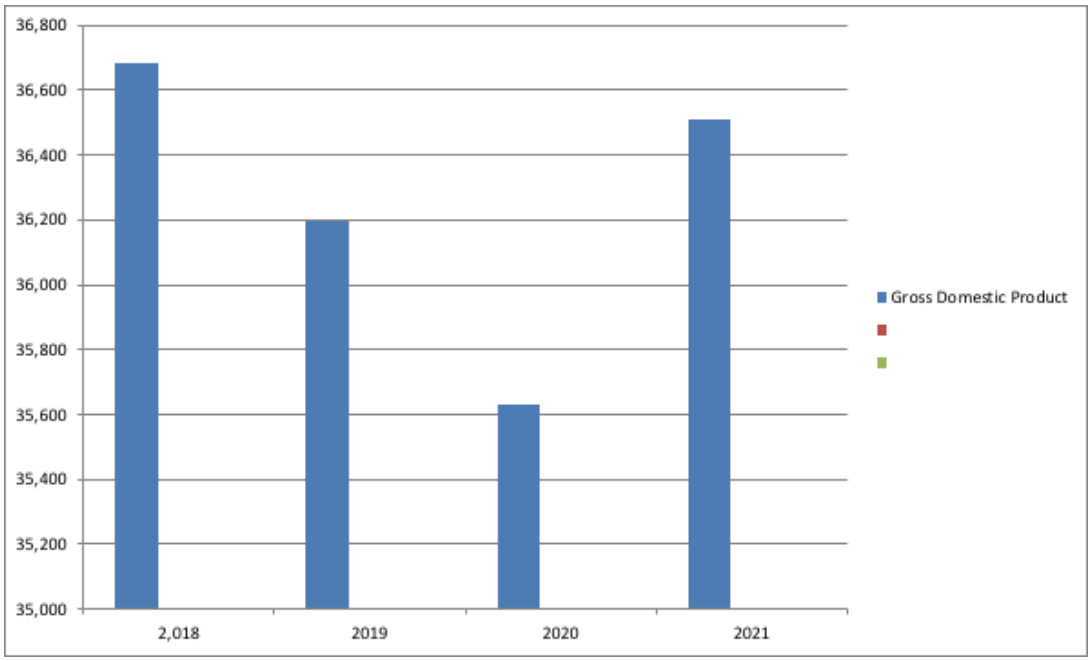


المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء

دسيمبر2021م

الشكل رقم (3)

يوضح الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الرئيسية للعام 2018-2021م

وفق الاسعار الثابتة لسعر السوق

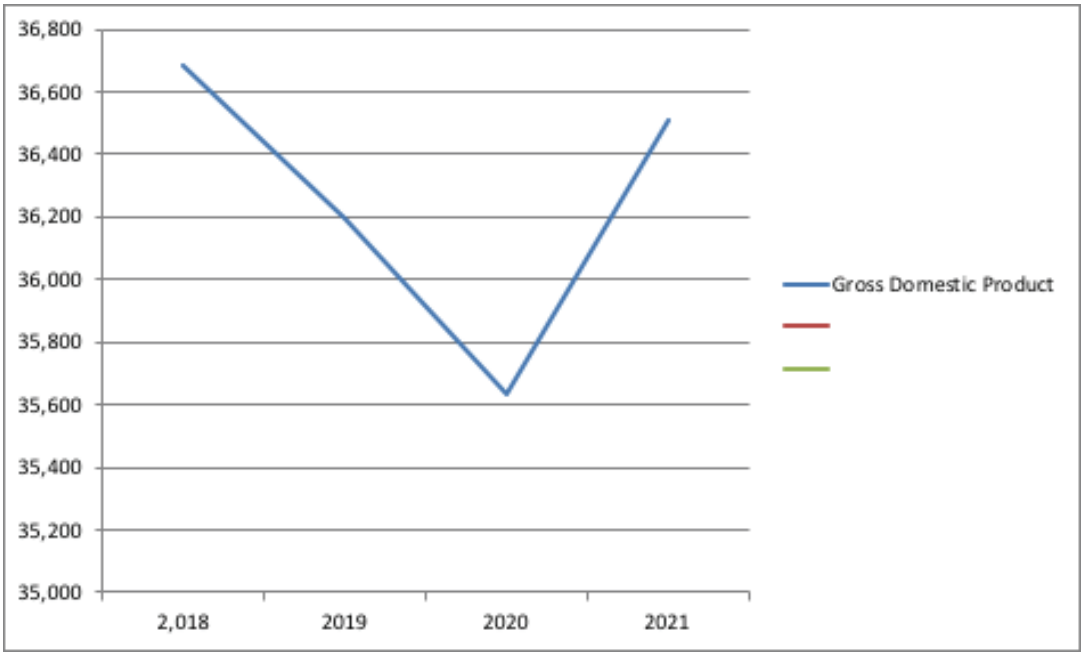


المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء ديسمبر2021م

## 2 -معدل النمو القطاعات الرئيسية للعام 2018-2021م

سجل قطاع الصناعة أعلى معدلات النمو الاقتصادي في هذا العام بواقع 4.6% مقارنة 2.7% لعام 2020م و1.5- % لعام 2019م ، بينما حل قطاع الزراعة في المرتبة الثانية بنسبة نمو بلغ 2.4% مقابل 8.6- % لعام 2020م و1.1-% في عام 2019م ، بينما سجل قطاع الخدمات نمواً بنسبة 1.6% مقارنة ب 0.6% في عام 2020م و1.4-% لعام 2019م

الجدول رقم(2)

يوضح معدل النمو القطاعات الرئيسية لعام 2018-2021

| ECONOMIC ACTIVITY | *2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| Agriculture Sector | 4.0 | -1.1 | -8.6 | 2.4 |
| Industry Sector | 2.8 | -1.5 | 2.7 | 4.6 |
| Services Sector | 2.2 | -1.4 | 0.6 | 1.6 |
| Gross Domestic Product | 2.8 | -1.3 | -1.6 | 2.5 |

Source :- Central bureau of Statistic

الشكل رقم (4)

يوضح معدل النمو القطاعات الرئيسية لعام 2018-2021م

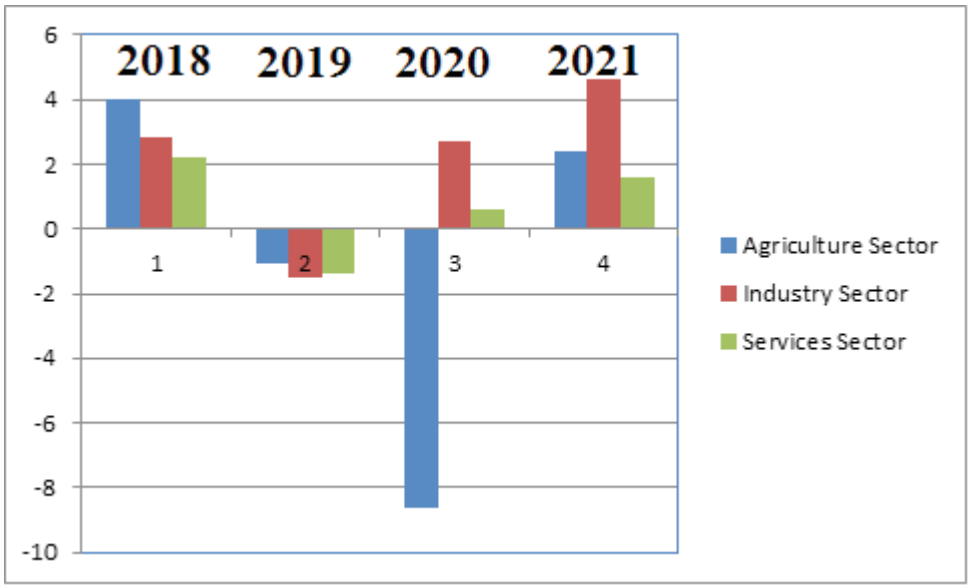


المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2021م

ويلاحظ من الشكل رقم (4) تدني مستويات النمو في هذه القطاعات في عام 2019م نظراً لحالة عدم الاستقرار السياسي في السودان والذي إنعكس سلباً في الآداء الإقتصادي كلياً ، بينما تحسنت هذه الأوضاع في عام 2020م مع استمرارية تدني معدلات النمو في القطاع الزراعة ، وانتعاش هذه القطاعات في معدلات النمو لعام 2021م بواقع 2.5 ٪ مقارنة -3.1 ٪ في عام 2019م.

**الشكل رقم (5)**

**يوضح معدل النمو القطاعات الرئيسية لعام 2018-2021**

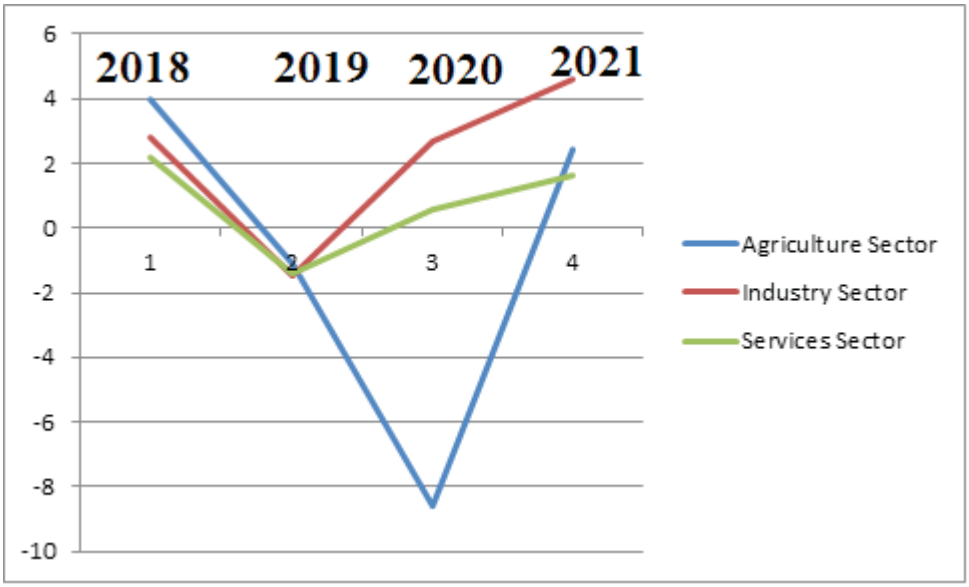


المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2021م

## 3 - النمو الإقتصادي والتضخم:

إرتفعت معدلات التضخم في يناير 2021م إلى 304.33 % بزيادة 35 نقطة عن شهر ديسمبر 2020م، لتواصل أرتفاعها حتى وصلت أعلى نقطة لها في شهر يوليو حيث بلغ 422.78 % لتعاود الأنخفاض في النصف الثاني من العام حتى خواتيمه ليبلغ 339.58 % كأقال معدلات التضخم منذ ثمانية أشهر.

ولكن على الرغم من إرتفاع معدلات التضخم ظل إستقرار سعر الصرف وقيمة العملة مستقرة لفترة طويلة ، وهو الأمر يثير تساؤلات ماذا إذا كانت هذه الظاهرة ظاهرة إقتصادية صحية في ظل السياسات

الإقتصادية الجديدة والمتسقة مع سياسات البنك الدولي أما هي ظاهرة مرضية نتيجة لكساد وضعف الطلب على العملات الاجنبية وقلة الإستيراد والتصدير بسبب ، الظروف السياسية التي مرت بها السودان ، وما صاحبتها من أحداث تتعلق بإغلاق الطرق والموانى وإحجتاجات التي ظلت تخرج بإنتظام بالعاصمة و معظم المدن الولائية الكبرى.

**الجدول رقم (1)**

**يوضح معدلات التصخم 2021م**

| يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليو | اغسطس | سبتمبر | اكتوبر | نوفمبر | ديسمبر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 304.33 | 330.78 | 341.78 | 363.14 | 378،79 | 412،75 | 422،78 | 387،56 | 365،82 | 350،84 | 339،58 | |

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2021م

**الشكل رقم (6)**

**يوضح معدلات التصخم 2021م**

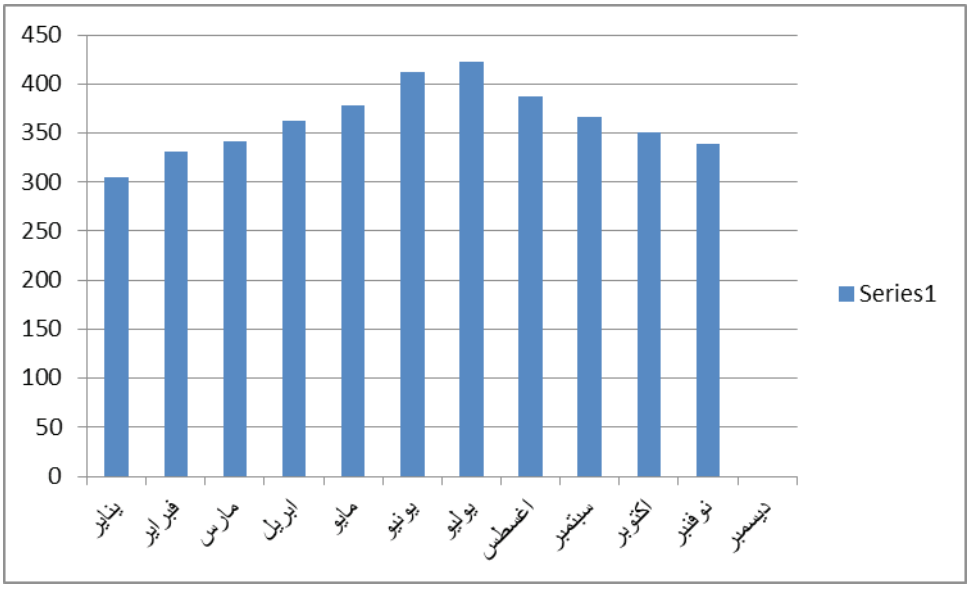


المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2021م

الشكل رقم (7)

يوضح معدلات التصخم 2021م

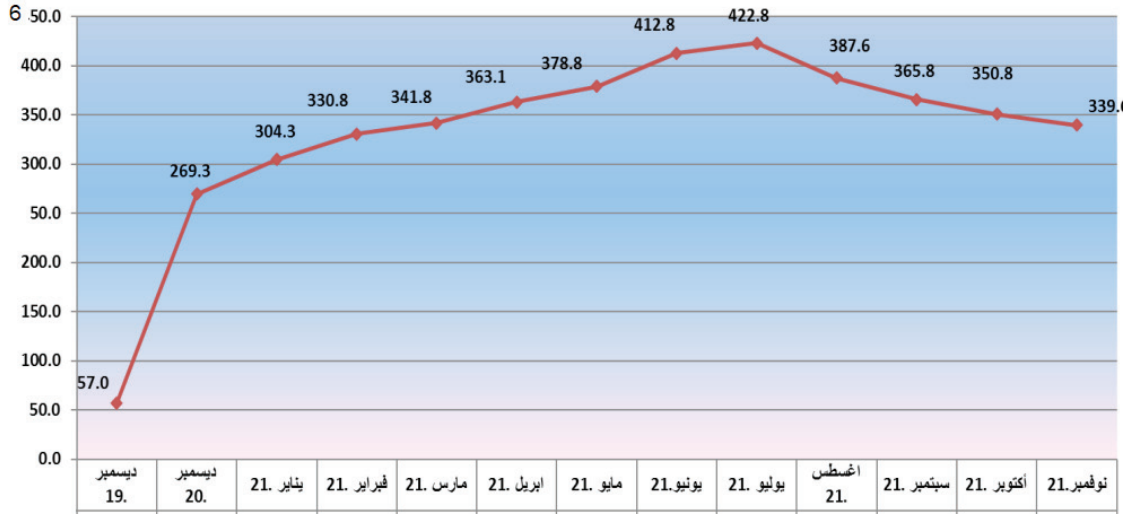


المصدر: ادارة الاحصاء، النشرة الاقتصادية، الخرطوم: البنك المركزي، نوفمبر2021م، ص4

## 2 - الميزان التجاري وحركة الصادرات والواردات:

فيما يتعلق بالميزان التجاري وحركة الصادرات والوردات يلاحظ استمرار عجز الميزان سلبياً في معظم شهور العام 2021م متأرجحاً ، وبلغ أعلى معدلاتها في شهر يونيو حيث بلغ فيه العجز515،022 الف دولار ، وفي شهر يوليو بلغ العجز في الميزان التجاري 50،599 الف دولار كأدني مستوياتها، ولعل السبب في ذلك ضعف حركة الصادرات والـواردات في خلال شهر يوليو الـذي تأثر بإغلاق الميناء الرئيسي من قبل المجلس الاعلى لنظارات البجا المعارضة بشرق السودان والتي تقع فيها المنافذ البحرية، وبالتالى ضعف حركة الصادرات والواردات بالبلاد.

وفي نفس السياق كشف بنك السودان المركزي عن انخفاض عجز الميزان التجاري هذا لعام 41 %، مؤكداً تمكنه من بناء احتياطات من النقد الأجنبي والذهب وهو الامر الذي مكنه من تنظيم مزادات لبيع العملات الاجنبية لمقابلة احتياجات القطاع الخاص منها[6].

الجدول رقم (2)

يوضح الميزان التجاري خلال الفترة ما بين يناير-سبتمبر 2021م

(القيمة بالاف الدولارات)

| الفترة | الصادرات Exports | الواردات Imports | الميزان التجارى Trade Balance |
|---|---|---|---|
| *2021 | 3,281,689 | 5,746,154 | (2,464,465) |
| يناير | 426,807 | 616,262 | (189,456) |
| فبراير | 378,433 | 585,770 | (207,337) |
| مارس | 497,509 | 829,176 | (331,667) |
| أبريل | 318,433 | 674,525 | (356,091) |
| مايو | 448,841 | 611,368 | (162,527) |
| يونيو | 250,764 | 765,786 | (515,022) |
| يوليو | 374,582 | 425,182 | (50,599) |
| أغسطس | 281,353 | 706,863 | (425,510) |
| سبتمبر | 304,967 | 531,221 | (226,254) |

المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء

دسيمبر2021م

**الشكل رقم (8)**

**يوضح معدلات التصخم 2021م**

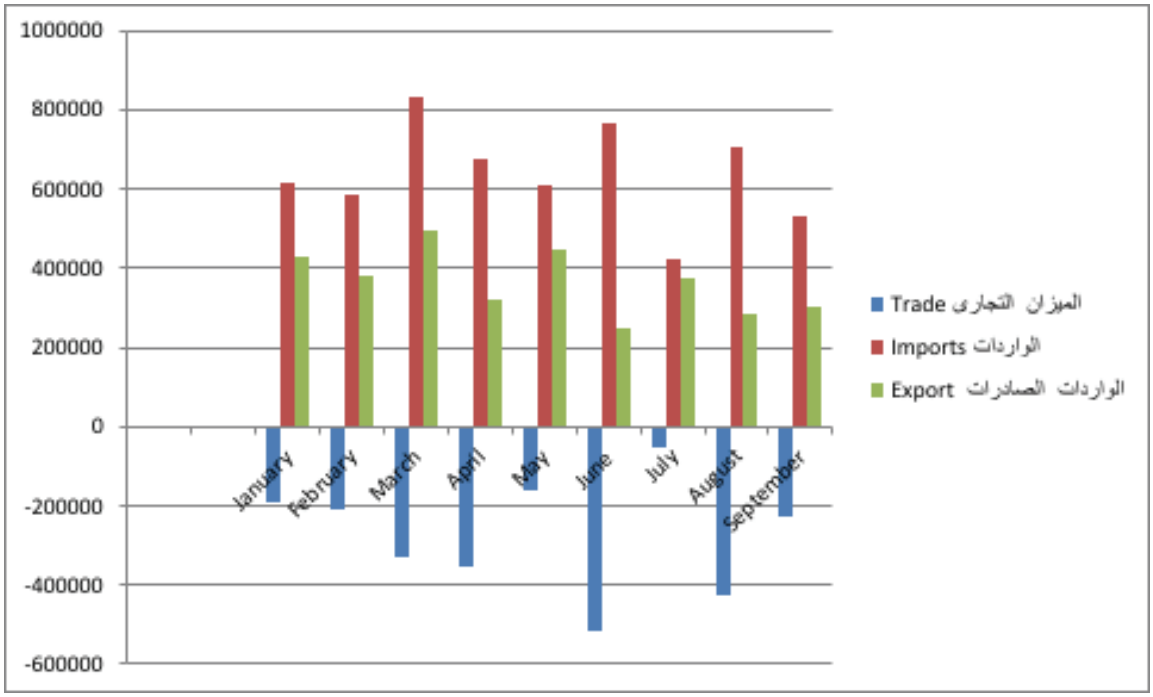


المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2021م

الشكل رقم (9)

يوضح معدلات التصخم 2021م

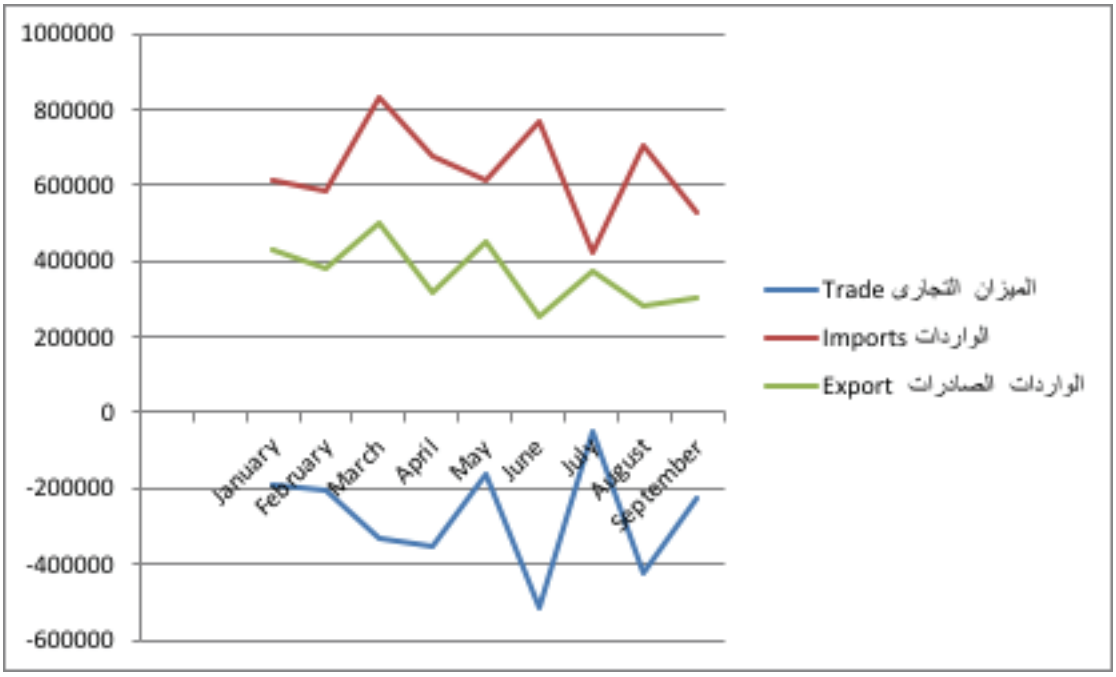


المصدر: من تصريف الباحث وفق الإحصائيات الرسمية للمركز القومي السوداني للإحصاء دسيمبر2021م

## المحور الثالث : التطورات الإجتماعية :

فيما يتعلق بالتطورات الإجتماعية استمرت الصراعات القبلية في بعض الأجزاء من البلاد ففي شرق السودان استمرت حالة الاقتتال القبلي بين بعض مكوناتها في مدينة بورتسودان و مدينة كسلا وتكرارها بين الفينة والأخرى ودخول مناطق أخرى في دائرة الصراع القبلي مثل تلك الأعمال العينفة التي شهدتها مدينة حلفا الجديدة.

## اعمال العنف القبلي في شرق السودان:

شهدت حاضرة ولاية البحر مدينة بورتسودان اعمال عنف قبلي مستمر خلال العام 2021م ، حيث تعيش مدينة بورتسودان منذ أشهر صراعا دمويا بين قبيلتي النوبة و قبيلة البني عامر من ناحية

وقبيلة البني عامر والهدندوة من ناحية أخرى وهي من أكبر القبائل البجاوية بشرق السودان ، وقد راح ضحية الصراع العديد من الارواح ،ففي يوم السبت 11يوليو قتل 4 اشخاص نتيجة لإنفجار وقع في نادي رياضي بمدينة بورتسودان ، على خلفية الصراعات القبيلية في المدينة الأمر الذي دفع الحكومة المركزية إلى ارسال وفد إلى المدينة مكون من وزير الداخلية والعدل ووزير الصحة والنقل من أجل تهدئة الأوضاع والتقليل من حالة الإحقان والتعبئة القبلية[7] وأستمرت المواجهات لفترة قتل فيها العشرات وجرحى تتجاوز ال100 جريح وفق تقديرات لجنة الأطباء المركزية في منتصف أغسطس[8]. كما أصيب 6 أشخاص في اشتباكات قبلية بين مجموعتين من قبيلة الهدندوة، في يوم 10 سبتمبر2021م، بالقرب من مدينة بورتسودان بين بطون من قبيلة الهدندوة هما القرهبياب والهيكتياب بمنطقة هيا قرب مدينة بورتسودان، أُستخدمت فيها العصى والحجارة[9].

## الصراع الإجتماعي في دارفور:

إستمرت الصراعات القبلية في دارفور دون توقف على الرغم توقيع اتفاقية سلام جوبا في اكتوبر من العام 2020م ،نتيجة لعدم معالجة الاتفاقية لجذور الأزمة في الإقليم وإشراك اللاجئيين والنزاحيين فيها ، في ظل تعقد الأوضاع الإجتماعية بها وتداخل القبائل بين السودان وتشاد والنيجر و عدم القدرة على السيطرة على الحدود وإيقاف تدفق السلاح والناس من هذه الدول ، وكان أكثر الإشتباكات حدة تلك التي وقعت في يوم 3ابريل بمدينة الجنية التي إستخدمت فيها بعض الأسلحة وموروست فيها القتل وتم جرح وسحل المواطنين ، واستمر القتال لأكثر من 10 ايام وصل عدد الضحايا إلى 132 قتيل ووجرح 208 أشخاص حتى اليوم الخامس[10]. وقد شارك مسلحين من دولة تشاد في أحداث الجنينة دعما لإحدى القبائل ، وتراجعت حدة القتال في الإقليم خلال السنوات الثلاث الأخيرة نتيجة للثورة وتوقيع اتفاقية سلام جوبا، ولكن الاشتباكات القبلية لا تزال مصدر التهديد الرئيسي للأمن في الإقليم.

كما تجددت الإشتباكات في غرب دارفور في منتصف شهر نوفمبر أدي إلى مقتل 35 شخصاً وأحرقُت 16 قرية جراء هذه الاشتباكات بسبب نهب الماشية، بين قبيلة المسيرية الجبل ومجموعة من القبائل العربية في منطقة جبل مون بولاية غرب دارفور[11]. ليرتفع عدد الضحايا في 10 ديسمبر حسب توثيق لجنة أطباء بولاية غرب دارفور في محليات كرينك، وسربا منذ 17 نوفمبر إلى 138 قتيلاً و106 جريحاً[12]. وفي ذات السياق تجدّدت أحداث العنف الدموية في محلية جبل مون أقصى شمال الولاية مخلّفة حصيلة جديدة من القتلى والجرحى، وخسائر في الممتلكات وإحراق للقرى.

ومن الملاحظ أن إستمرارية هذه الصراعات هي نتاج لغياب منهجية بناءة لأيقاف أو الحد أو التقليل من الصراع الإجتماعي بين المكونات الإجتماعية المختلفة للمناطق التي تتأثر بها ونتنتشر فيها ، ففي شرق السودان يلاحظ إستمرارية الصراع بين قبيلة الهدندوة و قبيلة البني عامر و يُرد ظاهرياً

سبب الصراع إلى العامل السياسي والاجتماعي ، ولكن في واقع الأمر الصراع يعود حول الموارد وإستفادة قبيلة البني عامر من مشاريع التنمية بولايات شرق السودان الكبرى ، لإرتفاع مستويات الوعي لهذه القبيلة على خلاف القبائل الأخرى التي ظلت ترفض تلك المشاريع إستناداً على بعض المعتقدات الإجتماعية التي ترفض التغيير ، و التي يتم إستغلالها في بعض الأحيان من قبل النخب المثقفة والترويج لفكرة غياب التنمية في بعض المناطق القبيلية بهذه الولايات.

كما أن عدم إهتماع الحكومة الإنتقالية بأوضاع اللاجئيين وإشراكهم في قسمة الثروة والسلطة بغرب السودان ، كان سبباً لإستمرارية حالة الصراع الإجتماعي ، فضلاً عن غياب المنهجية لحل إشكاليات الصراع الإجتماعي بدارفور والذي يترتبط في معظم الأحيان بالصراع على الموارد بين المجموعات القبيلية التي تعمل بالزراعة والمجموعات القبلية التي تحترف الراعي ، كما أن الصراع حول الحواكير(ملكية القبائل للأرض) وإنتشار السلاح في دارفور تبقي الصراع مستمراً ، الأمر الذي يتطلب معالجة أسباب الصراع الإجتماعي في السودان وفق رؤية إستراتيجية تخاطب جذور المشكلة وتحقق مصالح مشتركة بين أطراف الصراع.

## المحور الرابع الاستقرار الأمني :

فيما يتعلق بالوضع الأمني يلاحظ إستقرار الأوضاع الأمنية في الداخل وتحسنه في هذا العام ،مع استمرارية الصراع بصورة متقطعة على الحدود السودانية الإثيوبية ، حيث شهدت المنطقة اشتباكات بين الجيش السوداني والجيش الاثيوبي في 4 فبراير 2021م م، نتيجة لتصدي الجيش السوداني على هجوم قام به الجيش الاثيوبي على منطقة بركة نورين ، حيث استشهد جنديان وأصيب ثلاثة من الجانب السوداني ، بينما تكبد الجانب الاثيوبي خسائر بشرية تقدر بالعشرات[13].

وتجدد الاشتباكات بين الطرفين في منطقة باسانده الحدودية بالفشقة بالاسلحة الثقيلة في يوم 26 مايو، على خلفية دخول مليشيات من الامهرة في مستوطنة قطراند في عمق الأراضي السودانية بالفشقة، وإستعادة الجيش السوداني ما يقارب ال95% من الأراضي التي كانت تحتلها الجيش والمليشيات الاثيوبية لقرابة ال25 عاماً ونجح الجيش السوداني في تحرير 20 الف فدان زراعي كان يسيطر عليها الاثيوبيون منذ عام 1995م[14]. ومرة أخرى تجددت الإشتباكات في منطقة بركة نورين بالفشقة الصغري بأستخدام الاسلحة الثقيلة في 27 نوفمبر، بعد إتهام الجانب الإثيوبي السودان التوغل للسيطرة على أراضي أثيوبية في مطلع الشهر نفسه، وقد نفي الجانب السوداني تلك الإدعاءات ووصف الأمر بأنها محاولة إثيوبية لإفشال الموسم الزراعي بالمنطقة التي درجت المليشيات الاثيوبية على زراعتها أو نهب ما تزرعها المواطنين السودانيين بالمناطقة .

## المحور الرابع: العلاقات الدولية :

على مستوى العلاقات الدولية تحسنت كثيراً علاقات السودان الخارجية ، حيث تفاعل المجتمع الدولي مع قضايا الانتقال الديمقراطي بالبلاد وقامت بتنظيم عدد من المؤتمرات الدولية لتقديم العون الدعم الاقتصادي والسياسي وإعفاء ديون السودان البالغ 60 مليار دولار ، ففي مؤتمر باريس الذي عقد بفرنسا في يومي 17و18 مايو اعفت فرنسا ديونها على السودان البالغ 5 مليارات دولار وتقديم قرض لها بقيمة1،5 مليار دولار لمساعدتها في تسديد متاخراتها من الديون لصندوق النقد الدولي[15] وأعلنت النرويج إعفاءها السودان جميع ديونها الثنائية ، بالاضافة الى منحة من البنك الدولي لمنطقة شرق وجنوب افريقيا لدعم السودان بمبلغ 2مليار دولار، كما ساهم المؤتمر في دخول السودان ضمن منظومة الدول المثقلة بالديون (هبيك) عبر نادي باريس التي كان من المؤمل ان يستفيد السودان فيها من إعفاء مايقارب ال45 مليار دولار من ديونه بعد إجراء اصلاحات اقتصادية تتفق مع صندوق النقد الدولي وبنك التنمية الافريقي واستراتيجية محكافة الفقر ومعالجة ديون صندوق النقد الدولي[16].

الإ أن هذه المكاسب جميعاً تأثرت بالاجراءات الانقلابية التي حدثت في 25 اكتوبر ،حيث علق الاتحاد الافريقي عضوية السودان و أوقفت فرنسا دعمها السودان وذهبت الولايات المتخدة الامريكية في ذات الاتجاه و أعلنت ايقاف دعم للسودان بقيمة 700 مليون دولار ، حيث اشترط استأنفها بعودة الحكومة المدنية فيها[17].

## التطبيع مع اسرائيل:

ظلت حكومة الفترة الانتقالية على تواصل مع اسرائيل حيث قام وزير المخابرات الاسرائيلي ايلي كوهين بزيارة السودان ضمن وفد كبير كأول مسئول اسرائيلي كبير يقوم في 25 يناير2021م بعد موافقة السودان في أول اكتوبر 2020م التطبيع ، بعدها توالت تبادل الزيارات بعد أن اجاز المجلس السيادي ومجلس الوزراء السوداني في اجتماع مشترك بينهم يوم 19 ابريل 2021م قانون مقاطعة اسرائيل الذي ظل ساريا منذ عام 1958م18 والذي كان يحظر اي تعامل مع الكيان، حيث كشف موقع سوداني عن زيارة سرية قام بها وفد عسكري سوداني رفيع المستوى لاسرائيل باشراف عبدالرحيم دقلو شقيق نائب رئيس المجلس السيادي حميدتي في 8 اكتوبر 2021م.19

## المحور الخامس: رؤية مستقبلية علي أوضاع السودان:

وفقاً لصيرورة الأحداث السياسية والأمنية والإقتصادية لعام 2021م من المتوقع على الصعيد السياسي دوراً كبيراً للمجتمع الدولي في التدخل في الشأن السياسي بالسودان، نظراً لتعقد المشهد السياسي وتدخل لاعبين إقليميين ودوليين فيه ، مع إستمرارية سيطرة قيادات الجيش على مقاليد

الأمور بالبلاد، والذين سعوا لخلق حالة من القبول االدولي لهم بالتطبيع مع الكيان الاسرائيلي والذي أصبح يلعب دوراً محورياً في السياسة السودانية ، ويتزامن ذلك مع إرتباط المصالح بين النخب العسكرية السودانية الحاكمة والمؤسسة العسكرية المصرية التي أصبحت تستثمر في مجالات إقتصادية متعددة خاصة بشمال السودان في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني ،مما خلق مصالح إستراتيجية بين هذه النخب تجعلها تقاوم الإنتقال إلى رحاب الديمقراطية. كما يتوقع أيضاً إحتدام المواجهات بين المكونيين المدني والعسكري وظهور تحالفات جديدة بديلة لقوى الحرية والتغيير.

على الصعيد الإقتصادي يتوقف تحسن المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية على إستقرار الأوضاع السياسية والإنتقال الديمقراطي ، خاصة أن دعم المجتمع الدولي للسودان إقتصادياً يتوقف على تطبيق شروط البنك الدولي وإنتقال السلطة للمدنيين، بالإضافة إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية وزيادة الإنتاج في القطاعات الإقتصادية الحيوية مثل القطاع الزراعي وتقنين قطاع التعدين ، فضلاً عن هيكلة المؤسسات الإقتصادية العسكرية ضمن منظومة وزارة المالية وتحرير هيمنتها على مفاصل الإقتصادي السوداني.

على المستوى الإجتماعي من الضروري وضع رؤية إستراتيجية في كيفية حل المشكلات القبلية التي لم تتوقف حتى بعد التوقيع اتفاقيات السلام20، وبالتالي تراجع حدة الصراع والمواجهات القبلية يتعتمد بالدرجة الأولى في تشخيص أس المشكلة وعدم الزج بالمؤسسة القبيلة في العمل السياسي المتأزم بطبيعة الحال في السودان.

على الصعيد الأمني يتوقف تهدئة الأوضاع الأمنية على الحدود بين السودان وإثيوبيا على ضرورة تفاهم البلدين على النقاط الخلافية خاصة أنها واضحة المعالم ، ولكن تعقد المشكلات التي تعاني منها الدولتين تؤثر عليها ، وبالتالي فإن حل الصراع السياسي في إقليم الأمهرا والتغراي قد يؤدي إلى تهدئة الأوضاع بالمنطقة ، فضلاً على ضرورة تبني استراتيجية تقوم على التعاون والشراكة الإستراتيجية بين البلدين قد يؤثر بصورة إيجابية ، وذلك بإستغلال الموارد المتاحة وتوظيفها نحو شراكة إستراتيجية ذكية من مياه وأرضي خصبة وأيدي عاملة ووفرة الطاقة بالمنطقة من مشروع سد النهضة.

## الخاتمة

يعتبر العام المنصرم (2021م) من أكثر الأعوام سخونة في أجواء السياسية السودانية مقارنة بالثلاثة سنوات التي مرت من عمر الثورة ، حيث شهد تغييرات دراماتيكية على الكافة الأصعدة ، في الوقت الذي نجحت الحكومة الإنتقالية في تحقيق نجاحات مقدرة و تحسُن بعض المؤشرات الإقتصادية ، مثل إنخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة 41%، وزيادة معدلات النمو على مستوي القطاعات الحية (قطاع الزراعة والصناعة والخدمات) ، فضلاً عن إنخفاض معدل التضخم في خواتم العام ، مسجلاً 339.58 % لشهر نوفمبر ، مقارنة بـ350.84 % خلال أكتوبر ،على الرغم من توقف دعم المجتمع الدولى للسودان نتيجة للإجراءات التي قام بها الجيش بإعلان حالة الطوارئ وحل مجلس الوزراء .

لقد افرزت تطوارات الأوضاع في هذا العام عدة عقبات أمام مسار التحول الديمقراطي نتيجة لتعنت العسكر وإنسداد آفاق الحوار بين المكونيين وعدم اتفاق القوى المدنية فيما بينها ، الأمر الذي إنعكس على رد فعل الشارع الذي تجاوز مطالبه بعض القوي المدنية والأحزاب السياسية ، والمطالبة بعدم التفاوض مع العسكريين وتسليم السلطة للمدنيين ،كما أن الادارات الاهلية في السودان أصبحت تتدخل في العمل السياسي من أجل ترجيح معادلة الصراع السياسي بين العسكريين والمدنيين ، كما حدث عندما أغلقت بعض نظارات البجا موانى البحر الأحمر وإغلاق الطريق الرئيسي الرابط بين تلك الموانى وبقية انحاء البلاد ، فضلاً عن الصراع المحتدم حول السيطرة على السلطة و الموارد ، بالإضافة إلى فوضي الحركات المسلحة القليلة الخبرة في التعامل مع تعقد الحياة السياسية والإجتماعية ،الأمر الذي يتطلب الإسراع في عملية دمجها في القوات المسلحة أو إدماجها بالمجتمع بتسريحها بشكل مدروس بالتعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة .

من الملاحظات العامة خلال العام 2021م تم إثارة موضوع الإنتخابات المبكرة في قفزة على مراحل الإنتقال الديمقراطي ، حيث يتطلب ذلك وجود قانون ينظم العملية الإنتخابية وإختيار نظام إنتخابي مناسب بطبيعة البلاد السياسية و الإجتماعية يراعي مشاركة قطاع عريض ومتنوع من القوى الإجتماعية ، كما أثيرت أيضاً ضرورة مراجعة إتفاقية السلام وبعض مساراتها مثل مطالبة البجا لإلغاء مسار شرق السودان وكذلك مطالبة البعض في شمال السودان ذلك اسوة بهم ، وكذلك طرحت قضية تحقيق المصالحة وتوسيع قاعدة المشاركة لإستيعاب كافة القوى السياسية بإستثناء المؤتمر الوطني.

ومن القضايا التي لم تجد حظها في الجدل والحوار السياسي بالبلاد مسألة الدستور وتحديد ملامحه وكيفية صياغته وحمايته ، بالإضافة إلى غياب الحوار حول كيفية تنظيم وترتيب العملية الإنتخابية التي كان من المقرر تنظيمها بعد إنقضاء الفترة الإنتقالية .

كشفت الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد تمييز العسكر بالدهاء والمكر و القدرة على التكتيك

والمناورة، ووضوح الرؤية لديهم ، والتنظيم العالى والعمل كوحدة واحدة موحدة متوافقة ، عكس الأحزاب السياسية التي غابت عنها الشخصية السياسية الكارزمية التي يمكن أن تقود الجماهير في هذه المرحلة الحرجة في تاريخ البلاد ،بالإضافة إلى عدم الإتفاق و تصدع التحالفات بينها، ولعل السبب في ذلك ضعف التجارب الديمقراطية في السودان وسيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة ما يقارب الـ 60 عاما منذ إستقلال البلاد في عام 1956م مقابل 11 عام للحكم المدني.

## الهوامش

(1) تم استردادها في يوم 15 نوفمبر2020م الساعة 3:10 بتوقيت غرينتش من موقع www.acpss.ahram.org.eg

(2) وزارة العدل، مرسوم دستوري رقم (38) لسنة 2019م باعتماد الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية،الجريدة الرسمية لجمهورية السودان العدد1895 ،3اكتوبر2019م.

(3) تم استرادها في يوم 11 نوفمبر 2021م الساعة 1:15 بتوقيت غرينتش من موقع:www.independentarabia.com

(4) للمركز القومي السوداني للإحصاء ،التقرير السنوي، السودان ،ديسمبر2021م

(5) Central bureau of Statistic. khartoum: 2021

(6) تم استرداده في يوم الجمعة 31/12/2021 6:14 ص بتوقيت غرنتش من موقع:

https://al-ain.com/article/price-dollar-today-sudan-friday-december-312021-

(7) تم استرداده في يوم 28/10/2021 15:30 م بتوقيت غرنتش من موقعwww.swissinfo.ch/ara

(8) تم استرداده في يوم 28/10/2021 11:20 ص بتوقيت غرنتش من موقع www.alarabiy.net

(9) تم استرداده في يوم 28/9/2021 11:20 ص بتوقيت غرنتش من موقع https://al-ain.com/article/sudan-clashes-casualities

(10) تم استرداده في يوم 28/9/2021 11:30 ص بتوقيت غرنتش من موقع https://m.elwatannews.com

(11) تم تم استرداده في يوم 28/12/2021 10:20 ص بتوقيت غرنتش من موقع https://www.independentarabia.com/node/280326

(12) تم استردادها في يوم 13 ديسمبر2020م الساعة 15،30 بتوقيت غرينتش من موفع

https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/3600396

(13) تم استردادها في يوم 8 نوفمبر2020م الساعة 12،30 بتوقيت غرينتش من موفع www.aawsat.com

(14) تم استردادها في يوم 10نوفمبر2020م الساعة 13:40 بتوقيت غرينتش من موفعwww.arabic. rt.com

(15) تم استردادها في يوم 15 نوفمبر2020م الساعة 2،30 بتوقيت غرينتش من موفع www.france24.com/ar

(16) تم استردادها في يوم 15 نوفمبر2020م الساعة 3:10 بتوقيت غرينتش من موفع www.masrawy.com

(17) تم استردادها في يوم 16 نيسمبر2020م الساعة 14،30 بتوقيت غرينتش من موفعwww.arabic.cnn.com

(18) وزارة العدل، الجريدة الرسمية لجمهورية السودان العدد1917، 2021/7/17.ص 27

(19) تم استردادها في يوم 15 نوفمبر2020م الساعة 2،30 بتوقيت غرينتش من موفع www.arabic.rt.com

(20) من قبل تم التوقيع على اتفاقية السلام الشامل لحل الصراع بجنوب السودان وحاليا تم النوقيع على اتفاقية سلام جوبا بين الحركات المسلحة وحكومة الفترة الانتقالية.

# القرن الإفريقي
# التقرير الاستراتيجي السنوي 2021م

**إعداد:**

**أستاذ: عبد الله إسماعيل آدم**

مدير مركز دراسات القرن الأفريقي

**أستاذ: الطاهر محمد علي**

باحث بمركز دراسات القرن الأفريقي

## المقدمة:

شهد إقليم القرن الأفريقي خلال العام 2021 تطورات سياسية مهمة لم تكن إيجابية كالأعوام السابقة 2019 – 2018، فقد تصاعد التوتر داخل إثيوبيا حيث تطور النزاع داخل الائتلاف الحاكم إلى صراع مسلح وحرب أهلية في شمال إثيوبيا عمت أقاليم تيجراي وأمهرا والعفر وبشكلٍ أقل إقليم بني شنقول في غرب إثيوبيا. كذلك تدخلت إرتريا في الحرب الأهلية الإثيوبية حيث شاركت بقوات كبيرة إلى جانب الحكومة المركزية ضد جبهة تحرير شعب تيجراي، كما تصاعد النزاع الحدودي حول منطقة الفشقة بين دولتي السودان وإثيوبيا، وأيضاً عانى الصومال من أزمة سياسية حادة عندما مدّد الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو فترة ولايته إلى عامين إضافيين مما خلق حالة انشقاق كبيرة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم الصومالية. وفي المقابل شهد الإقليم تطورات سياسية إيجابية تمثلت في إقامة الانتخابات الإثيوبية وكذلك الانتخابات الرئاسية في جيبوتي، وتقلص الدور الإماراتي في منطقة القرن الأفريقي فقد فككت قاعدتها العسكرية في مدينة عصب بإرتريا، وتراجع نفوذها في الصومال خاصة في ميناء بربرة بأرض الصومال وميناء بوصاصو في بونت لاند وفي جوبا لاند بجنوب الصومال، وسيتناول التقرير بشكلٍ مفصل هذه التطورات السياسية في الإقليم.

## أولاً: إثيوبيا

### خلفيات الصراع في إثيوبيا

الاحتجاجات والاضطرابات والقلاقل الأمنية التي عمت إثيوبيا منذ عام2011م[1] أدت إلى تصدع الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية وانشقاق جبهة تحرير شعب تيجراي عنها، وبنهاية عام 2020 دخلت هذه الجبهة في صراع عنيف مع الحكومة المركزية. وكان من المفترض أن تجرى انتخابات في شهر أغسطس 2020م، غير أنها تأجلت فاتخذت منها جبهة تحرير شعب تيجراي مبرراً فعقدت انتخابات محلية في الإقليم فرفضتها الحكومة المركزية مما أدى ذلك إلى بداية الصراع المسلح بين الحكومة المركزية وجبهة تحرير شعب تيجراي في الأسبوع الأول من نوفمبر 2020. صادق البرلمان في 5 مايو 2020 على تقديم طلب تفسيرات دستورية بخصوص تأجيل الانتخابات من مجلس التحقيق الدستوري، في 10يونيو2020 صادق المجلس الفيدرالي على توصيات مجلس التحقيق الدستوري بتأجيل الانتخابات وإجراءها في غضون عام. هذا الإجراء أدى إلى مخاوف لدى جبهة تحرير شعب تيجراي تمثلت في:

الخشية من تراجع نفوذهم في السلطة الذي استمر لما يقارب من ثلاثة عقود.

الخوف من خسارة المكاسب التي حققوها خلال ثلاثين عاماً إذا فقدوا السلطة.

تباين وجهة نظرهم الاقتصادية القائمة على تدخل الدولة في الاقتصاد وذلك بسبب شح موارد إقليم تجراي مقارنة ببقية الأقاليم، وتحويل جزء مقدر من ميزانية التنمية إلى إقليمهم تحت بند تنمية المناطق المتأثرة بالحرب.

توجسهم من طرح آبي أحمد لكيفية ادراة الاقتصاد والقائمة على الاقتصاد الحر.

في السادس من أكتوبر 2020م زار الرئيس الإرتري أسياس أفورقي إثيوبيا وهي الزيارة الثانية له بعد عودة العلاقات بين الدولتين بعد انقطاع دام عشرون سنةَ، في هذه الزيارة رسم كلاً من رئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد، ورئيس إرتريا أسياس أفورقي خطة إزاحة جبهة تحرير شعب تجراي من المشهد السياسي في إثيوبيا.

في 4 نوفمبر 2020 نقلت إرتريا فرقتين إلى إثيوبيا في مناطق قندر وبحر دار في إقليم الأمهرا، أولى عمليات القتال للجيش الإرتري كانت في يوم 4 نوفمبر.

صدَّق البرلمان على إعلان حالة الطوارئ كما صوت على حل حكومة إقليم تجراي واستبدالها بأخرى، ليُصدر مجلس الوزراء مرسوماً يقضي بإعلان حالة الطوارئ في الإقليم لمدة ستة أشهر، وفي السابع

(1) https://www.aljazeera.net/news/humanrights/201429/10/

من نوفمبر وافق المجلس الاتحادي على تشكيل حكومة مؤقتة لإقليم تجراي وخول الحكومة الفيدرالية التدخل في الإقليم وفق المادة 62 من الدستور، وتعيين إدارة مؤقتة حتى إجراء انتخابات إقليمية وفيدرالية لاحقاً.

شهد شمال إثيوبيا وإقليم تيجراي خلال العام 2021م عمليات عسكرية عنيفة خاضها الجيش الفيدرالي الإثيوبي وبدعم من قوات الدفاع الارترية وتمكنا من إلحاق الهزيمة بجبهة تحرير شعب تيجراي. وخلال فترة وجيزة تمكنت الجبهة من تنظيم صفوفها وهاجمت القوات الفيدرالية الإثيوبية وتمكنت من طردها من إقليم تيجراي، بل استولت على أجزاء من إقليم عفر وإقليم أمهرا، فاضطرت الحكومة الفيدرالية للعودة مرة أخرى لقتال جبهة تحرير شعب تيجراي واستعادت منها المناطق التي استولت عليها في إقليمي عفر وأمهرا.

شاركت إرتريا في الحرب بقوات كبيرة تقدر بثلاثة فرق مع نشر قوات على الحدود بينها وإقليم تيجراي، بل ساهمت بفاعلية في القتال الذي شهده إقليم العفر.

## تأثير الأحداث على إرتريا

انغمست إرتريا بعمق في النزاع المسلح الذي يجري بين حاليا في أثيوبيا وهو صراع داخلي واقتتال أهلي لم يكن الشعب الإرتري طرفا فيه بل جر الرئيس الإرتري إسياس أفورقي إرتريا إليه، مما سيشكل سببا في وجود حالة عداء دائم بين الشعبين الإرتري وشعب تجراي.

وحرب إقليم تجراي الحالية لا يتوقع لها أن تنتهي بل ستستمر إلى أن يتمكن أحد الطرفين من إزاحة الآخر من المشهد السياسي لأن العقيدة السياسية في أثيوبيا تقوم على مبدأ الصراع الصفري، ومما لا شك فيه أن الجولة التالية ستكون على الحدود الإرترية وهذا قد ينتج عنه تفكك الجيش الإرتري وسقوط الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا التي أصبحت مكشوفة من غير غطاء إقليمي خاصة بعد التقارب المصري السوداني، أو دولي حيث أدانت الدول الغربية انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجيش الإرتري في إقليم تجراي، وتدخله في القتال.

الحرب في إقليم تجراي ربما تكون قد توقفت لأسباب تكتيكية غير أن ذلك سيكون بمثابة هدنة لتبدأ الجولة الثالثة منها وهذه المرة ستنتقل إلى داخل إرتريا من غير شك وهى مرحلة جدية إرتريا وشعبها ليسا مستعدين لها وهو ما يعني استمرار معاناة الشعب الإرتري من حالة اللاحرب والسلم والتي عاشها طوال العشرين سنة الماضية، وهذا يعني العودة إلى المربع الأول.

## السلام مع إرتريا

في 18من يونيو 2018 أعلن آبي أحمد في كلمة من داخل البرلمان الإثيوبي عن قرار حكومته تطبيع العلاقات مع إرتريا، وفي الثامن من يوليو عادت العلاقات مع إرتريا التي قُطِعت عام 1998م ، وفي التاسع من يوليو 2018م وقع البلدان على الإعلان المشترك للسلام وتضمن.

- عودة العلاقات الدبلوماسية .
- وقف العدائيات .
- عودة الاتصالات والمواصلات بين البلدين.

هذه التطورات كانت مهمة لإرساء السلام والاستقرار في إقليم القرن الإفريقي وقد ظهرت بوادره في عام 2020 غير أن تدخل النظام الإرتري في الصراح المسلح في أثيوبيا في عام 2021م أطاح بهذا الاستقرار.

قام آبي أحمد فور تسلمه لمنصبه بجملة من المبادرات لاصاح الوضع الداخلي وامتصاص الاحتقان الجماهيري والاصلاح الإقتصادي من أجل إنهاء العنف الذي سيطر على إثيوبيا لثلاثة أعوام ، وكانت أبرز ملامح هذه السياسة الخروج من الأزمة السياسية التي كانت تعيشها البلاد والانفتاح على قوى المعارضة ، والحوار المجتمعي ، وإلغاء حالة الطوارئ ، ولتحقيق هذه الأهداف قام بعدة خطوات .

أعاد تشكيل هيئات ومؤسسات الدولة فغير رئيس أركان قوات الدفاع الإثيوبية ورئيس جهاز الأمن والمخابرات الوطني.

إجراء جملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية.

طرح فكرة تحول الائتلاف إلي حزب سياسي .

أعلن في 29 من مايو 2018 مصالحة وسلام وعفو شامل.

إسقاط التهم عن أفراد وجماعات وحركات معارضة مسلحة في الخارج خاصة الموجودة في إرتريا ورحب بعودتها من المنفى.

إطلاق صراح المعتقلين والسجناء السياسيين من المعارضة (576 معتقلاً).

رفع الحركات المعارضة المسلحة من قائمة الإرهاب.

إجراء مصالحة بين القوميات والشعوب الإثيوبية في مختلف الأقاليم الإثيوبية .

توقيف عدد 63 موظفا من كبار المسئولين في جهاز الأمن والمخابرات بينهم 27 جنرالاً من الجيش بتهم انتهاك حقوق الإنسان والفساد.

محاربة الفساد وتشجيع الاستثمار وخصخصة بعض القطاعات العامة.

إلغاء عقد شركة تابعة لقوات الدفاع مع سد النهضة ليتبع ذلك انتحار مدير السد .

إعطاء المرأة دور في السياسة واشراكها في العملية السياسية بتخصيص 50 ٪ من مجلس الوزراء للمرأة ، وتعيين ثلاثة نساء في أرفع مناصب هي رئاسة المحكمة العليا ، ورئاسة الدولة ، و رئاسة البرلمان ، وتعيين معارضة وسجينة سابقة برتكان (برتقالة) ميديقسا رئيسة للمجلس الوطني للانتخابات وكانت قد سجنت في 2005.

هذا الانفتاح على المسلمين ففي نهاية يوليو2020م منح البرلمان الإثيوبي المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية إعترافاً قانونيا فاصبح مؤسسة دينية مستقلة وليست أهلية ، ومنحت بلدية أديس أبابا المجلس أرض بمساحة ثلاثين ألف متر مربع .

الإنفتاح نحو دول الجوار خاصة الصومال الذي عانى كثيراً من التدخل الذي مارسته حكومة زيناوي تحت غطاء محاربة الإرهاب للاستفادة من الدعم الدولي الذي كان يقدم لهذا الغرض ، هذا التدخل شكل انتهاكا صريحا لسيادة الصومال ووحدة أراضيه بدعوة قوات أممية ، ووسع الشرخ بين شقي الصومال في الجنوب (مقديشو) والشمال أرض الصومال ، وعمق الصراعات داخل الصومال ، وبمجيء آبي أحمد على رأس السلطة التنفيذية في إثيوبيا انحصر هذا التدخل بل تحرك لجسر الهوة بين شقي الصومال بفتح حوار بينهما 2019م.

الانتخابات الإثيوبية في 2021م

بلغ عدد الأحزاب التي خاضت الانتخابات 47 حزبا من 51 حزباً مسجلاً، وجملة عدد المرشحين لخوض المنافسة بلغ 9327 مرشحا من بينهم 1976 امرأة 95 مرشحا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنقسم من حيث الحضور والفاعلية إلى قسمين، أحزاب قومية تنتشر في كل الأقاليم أو في جزء منها، وأحزاب إقليمية تنحصر داخل إقليم واحد.

| قائمة الأحزاب الإثيوبية المسجلة | | |
|---|---|---|
| 1 | Afar Liberation Front Party | حزب جبهة تحرير العفر |
| 2 | Afar People's Justice Democratic Party | حزب الشعب الديمقراطي العفري للعدالة |
| 3 | Afar People's Party | حزب الشعب العفري |
| 4 | Afar Revolutionary Democratic Unity Front | جبهة العفر الثورية الديمقراطية الموحدة |
| 5 | Agew National Shengo | حزب مجلس أقو الوطني |
| 6 | All Ethiopian Unity Organization | منظمة الوحدة لكل الإثيوبيين |
| 7 | Amhara Democratic Force Movement | حركة القوي الديمقراطية للأمهرا |
| 8 | National Movement of Amhara | الحركة الوطنية للأمهرا |
| 9 | Arena Tigray for Democracy and Sovereignty | حركة إرينا تيجراي للديمقراطية والسيادة |

| | | |
|---|---|---|
| 10 | Argoba People's Democratic Organization | حركة شعوب أرْجوبًا الديمقراطية |
| 11 | Argoba Nationality Democratic Movement | حركة أرجوبا القومية الديمقراطية |
| 12 | Balderas for True Democracy | حزب البالدراس من أجل الديمقراطية الحقيقية |
| 13 | Benishangul People's Freedom Movement for Peace and Democracy Organization | حركة حرية شعوب بني شنقول من أجل السلام والديمقراطية |
| 14 | Boro Democratic Party | حزب بورو الديمقراطي |
| 15 | Donga People's Democratic Party | حزب شعوب دونجا الديمقراطي |
| 16 | Ethiopian Citizens for Social Justice and Democracy | المواطنون الإثيوبيون من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية |
| 17 | Ethiopian Democratic Union | الاتحاد الديمقراطي الإثيوبي |
| 18 | Ethiopian Freedom Party | حزب الحرية الإثيوبي |
| 19 | Ethiopian National Unity Party | حزب الوحدة الوطنية الإثيوبي |
| 20 | Ethiopian People's Revolutionary Party | حزب الشعب الثوري الإثيوبي |
| 21 | Ethiopian Social Democratic Party | الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإثيوبي |
| 22 | Federalist Democratic Forum | المنتدى الديمقراطي الفيدرالي |
| 23 | Freedom and Equality Party | حزب الحرية والمساواة |
| 24 | Gambella People's Freedom Democratic Movement | حركة جامبيلا الشعبية للحرية والديمقراطية |
| 25 | Gambella People's Freedom Movement | حركة الحرية لشعوب جامبيلا |
| 26 | Gambella People Justice, Peace and Development Democratic Movement | حركة غامبيلا للعدالة والسلام والتنمية الديمقراطية |
| 27 | Gamo Democratic Party | حزب جامو الديمقراطي |
| 28 | Gedio People Democratic Organization | منظمة جيديو الشعبية الديمقراطية |
| 29 | Harari Democratic Organization | منظمة هَرَري الديمقراطية |
| 30 | Hedase Party | حزب هاديسو |
| 31 | Hiber Ethiopia Democratic Party | حزب هيبر الديمقراطي الإثيوبي |
| 32 | Kafa Green Party | حزب كافا الأخضر |
| 33 | Kafa Peoples Democratic Union | اتحاد شعوب كافا الديمقراطي |
| 34 | Kimant Democratic Party | حزب كيمانت الديمقراطي |
| 35 | Mocha Democratic Party | حزب المخا الديمقراطي |
| 36 | Mother Party | حزب الأم |
| 37 | New Generation Party | حزب الجيل الجديد |
| 38 | Ogaden National Liberation Front | الجبهة الوطنية لتحرير الأوغادين |
| 39 | Oromo Federalist Congress | مؤتمر الأرومو الفيدرالي |
| 40 | Oromo Freedom Movement | حركة الأوروموللحرية |
| 41 | Oromo Liberation Front | جبهة تحرير الأورمو |
| 42 | Prosperity Party | حزب الازدهار |

| | | |
|---|---|---|
| 43 | Qucha People Democratic Party | حزب شعب القوجة الديمقراطي |
| 44 | Raya Rayuma Party | حزب ريا ريما الديمقراطي |
| 45 | Sidama Freedom Movement | حركة سيداما للحرية |
| 46 | SidamaHadicho People's Democratic Organization | منظمة سيداما حديشو الديمقراطية الشعبية |
| 47 | Sidama Unity Party | حزب سيداما الوحدوي |
| 48 | Tigray Democratic Party | حزب تيجراي الديمقراطي |
| 49 | West Somali Democratic Party | الحزب الديمقراطي الصومالي الغربي |
| 50 | Wolayta National Movement | حركة ولايتا الوطنية |
| 51 | Wolayta People's Democratic Front | جبهة ولايتا الديمقراطية الشعبية |

لم تقام الانتخابات في 78 دائرة انتخابية في ستة أقاليم بسبب مشاكل أمنية ونزوح وفق ما جاء في بيان مجلس الانتخابات في 10 يونيو 2021م ومنها إقليم الصومال الإثيوبي والمنطقة الإدارية هرر، والمناطق الشرقية لإقليم أروميا المتاخمة لإقليم الصومال وإقليم عفر، وإقليم بني شنقول قمز ، وإقليم الأمهرا، وقد أجريت الانتخابات في شهر سبتمبر حيث شملت أغلب الدوائر التي لم تجرا فيها الانتخابات سابقاً.

في هذه الانتخابات تم التصويت على استفتاء قيام الإقليم الحادي عشر وهو إقليم جنوب غرب إثيوبيا، وقد كان جزءً من إقليم شعوب الجنوب وقد صوت السكان لصالح الانفصال، وبذلك أصبح الإقليم الحادي عشر في أثيوبيا. وكان سكان هذه المنطقة قد تم ضمهم إلى إقليم شعوب الجنوب عام 1992م .

النظام الانتخابي في إثيوبيا هو نظام الصوت الواحد وفيه يتم انتخاب أعضاء البرلمان (مجلس الشعب) وأعضاء مجالس الأقاليم، وبدورها مجالس الأقاليم تنتخب أعضاء المجلس الفيدرالي بعضو واحد على الأقل لكل عرقية.

تشكل المادة 39 من الدستور الإثيوبي التي تتعلق بحق القوميات في تقرير المصير أبرز نقطة في الصراع السياسي بين الأحزاب الأثيوبية. والصراع حول هذه المادة ربما سينتج عنه كتابة دستور جديد وطرحه للاستفتاء وهو برنامج حزب الازدهار ومعه الأحزاب التي تنتمي إلى إقليم الأمهرا مثل:

**حزب بالدراس من أجل ديمقراطية حقيقية (Balderas for True Democracy).**

**الحركة الوطنية للأمهرا (National Movement of Amhara).**

وهي ذات التوجهات وحدوية وتدعو إلى الحكم المركزي. بينما تتمسك بالمادة 39 الأحزاب القومية من الأرومو وأبرزها:

- جبهة تحرير الأرومو (O L F) بزعامة داود أبسا .

- حزب مؤتمر أورومو الفيدرالي (O F C) برئاسة ميريرا قودينا .
- حزب أوروموالوطني (O N P)برئاسة اللواء كمال جيلشو.

وهي تدعو إلى الحكم الفيدرالي ويجمعها ائتلاف التحالف من أجل الفيدرالية الديمقراطية ويساندها الناشط جوهر محمد، وقد قاطعت الانتخابات بسبب مشاكل داخل كل حزب، هذا الائتلاف يهيمن على وسط وغرب إقليم أروميا ويحظى بتأييد القوميين من الأورومو ويعارض بشدة توجهات آبي أحمد نحو الحكم المركزي.

فاز حزب الازدهار بالانتخابات ولم تحقق المعارضة أي نجاح وهذا سيغير المشهد السياسي في إثيوبيا وإقليم القرن الإفريقي.

داخليا سيشكل هذا الفوز مرحلة جديدة تؤذن بنهاية حقبة الفدرالية الإثنية المستترة تحت غطاء فضفاض من الديمقراطية الثورية في النظام السياسي الذي حكم إثيوبيا لمدة ثلاثة عقود، وبداية لمرحلة تتجه فيه إثيوبيا نحو النظام المركزي وفق رؤية آبي أحمد في كتابه مدمر (التعاضد).

أما في الإقليم فسوف تستقر علاقات إثيوبيا مع الصومال بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي طلبت من الدول الخليجية الكف عن تدخلاتها في الصومال. وهو ما ظهر جلياً حيث خففت الدول الخليجية من تدخلاتها في الصومال خلال العام 2021.

أيضا سيستمر آبي أحمد في سياسات أثيوبيا الخاصة بسد النهضة مع مصر ولن يحدث فيها تغيير لأن أثيوبيا تكون قد أنجزت خطة الملء الثانية واتجهت نحو الثالثة وبتحقيق هذا الهدف تكون إثيوبيا قد تجاوز خمسين في المائة في آخر نقطة خلافية مع مصر والمتعلقة بملء السد .

## نتائج فوز حزب الازدهار على إقليم القرن الإفريقي

- تحسن العلاقات مع دولة الصومال، والحد من تدخلات إثيوبيا في الشأن الصومالي والذي كان سافراً في حقبة جبهة تحرير شعب تيغراي.
- تطوير العلاقات مع دولة جيبوتي نحو الأفضل.
- تحسن العلاقات مع ارتريا .
- يتوقع أن يحل آبي أحمد الخلاف الحدودي مع السودان حول منطقة الفشقة.

## ثانياً: النزاع بين السودان وأثيوبيا حول الفشقة

### خلفيات النزاع

– الفشقة هي أرض زراعية تقع في الجزء الأوسط من حدود شرق السودان مع إثيوبيا وتتاخم الحدود الشمالية الغربية لإثيوبيا. والفشقة تعني الأرض المحاطة بالعوازل المائية من أنهار وخيران ومجاري. وتنقسم الفشقة إلى قسمين:

– الفشقة الكبرى، وتقع بين نهر سيتيت في الشمال ونهر باسلام في الجنوب، ونهر العطبراوي في الغرب. وبين الحدود الأثيوبية من الشرق.

– الفشقة الصغرى وتقع إلى الجنوب من الفشقة الكبرى، ويحدها نهر باسلام من الشمال، ونهر العطبراوي من الغرب، ومن الشرق الحدود الأثيوبية.

والفشقة أرض زراعية خصبة تتمتع بغزارة الأمطار وتزيد مساحتها على مليون فدان.

تم رسم الحدود بين السودان وإثيوبيا في منطقة الفشقة في عام 1902 وأقرت في اتفاق أديس أبابا عام 1902، وبروتوكول الحدود عام 1903م. برز النزاع حول الفشقة بين السودان وإثيوبيا عام 1957 مباشرة عقب استقلال السودان بدخول مزارعين إثيوبيين إلى أجزاء من هذه الأرض ثم أخذوا في التوسع تدريجيا، وفي عام 1972 تم توقيع اتفاقية أديس أبابا اعترفت فيها إثيوبيا بأن الفشقة أرض سودانية وأقرت الاتفاقيات التي وقعت في عام 1902 وبروتوكول عام 1903، تجدد النزاع مرة أخرى في عام 1989 وهي الفترة التي سبقت سقوط نظام منقستو، وفي ديسمبر عام 1991 عقد في الخرطوم اجتماع وزراي مشترك بين السودان وإثيوبيا وذلك عقب وصول الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية غير أنه لم تُثر مسألة الفشقة، في منتصف أبريل 1994 اجتمعت هيئة الأركان في كل من إثيوبيا والسودان واتفقت على الآتي:

– أن لا تتدخل أي من القوات المسلحة للبلدين في النزاع في الفشقة الذي كان يحدث بين المزارعين من الطرفين.

– أن لا تدخل القوات الأثيوبية إلى عمق المزارع السودانية وكذلك أن لا تتعمق القوات السودانية إلى العمق الأثيوبي.

وقد توالت الاجتماعات العسكرية بين الجانبين في الأعوام 1994 و 1995 وقد تم التأكيد على عدم التدخل العسكري ووضع آلية لفض النزاع عرفت باللجنة العسكرية العليا وتحتها خمسة لجان فرعية في الحدود المشتركة من كل جانب. في ديسمبر عام 1995 حدث قتال في الفشقة وهو بسبب تردي العلاقة بين السودان وإثيوبيا عقب حادثة اغتيال محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية

الذي كان في زيارة إلى أديس أبابا. في عام 2003 أثيوبيا أنهت النزاع وقررت إعادة الأراضي الزراعية لملاكها في الجانب السوداني[1].

## تجدد النزاع

في نهاية ديسمبر 2020 عقدتا دولتي السودان وإثيوبيا مفاوضات لترسيم الحدود في منطقة الفشقة غير أن المفاوضات لم تسفر عن نتائج، بل عقّد الجانب الإثيوبي الموقف بطلبه أن يسحب السودان قواته من بعض المناطق في الفشقة وكان السودان قد أعلن أن الجيش السوداني قد تمكن من طرد المزارعين الإثيوبيين من داخل أراضيه في الفشقة وأنه قد أنهى وجود المليشيات الأثيوبية التابعة للمزارعين الإثيوبيين. وقد قام السودان بهذه العملية العسكرية مستغلاً انشغال الجيش الإثيوبي في الحرب في إقليم تيجراي حيث توجد أهم قوات الجيش الأثيوبي وهي فيلق الجبهة الشمالية وأغلب عناصرها من إقليم التيجراي وقد أصبحت خارج سيطرت الحكومة الفيدرالية.

## الموقف القانوني للدولتين من النزاع

الفشقة أرض سودانية وفق اتفاقيات 1902 الخاصة بترسيم الحدود وبروتوكول الحدود لسنة 1903 وإقرار إثيوبيا بملكية السودان للفشقة في واتفاقية أديس أبابا 1972 وقرار رئيس الوزراء الأثيوبي الأسبق ميليس زيناوي 2003 الذي أصدر قراراً بتسليم الجانب السوداني المزارع التي استولى عليها المزارعون الإثيوبيون.

وجود القوات السودانية في الفشقة وجود قانوني وأن إثيوبيا قانونياً تعتبر معتدية. في المدى القريب لا يتوقع أن تصعّد إثيوبيا الصراع مع السودان في الفشقة لأن ذلك سيمنح السودان المبرر الكافي لدعم جبهة تحرير شعب تيجراي ضد الحكومة الإثيوبية مما يعني عودة الجبهة إلى حكم إثيوبيا وهو ما لا ترغب فيه إثيوبيا فجبهة تحرير شعب تيجراي عندما بدأت في قتال نظام منقستو انطلقت من الأراضي السودانية في منطقة الفشقة الكبرى وكانت تشكل قاعدتها الخلفية خلال خمسة عشر عاماً ولم تتمكن إثيوبيا من إزاحتها.

إرتريا حالياً مشتركة في النزاع في الفشقة من خلال وجود قوة عسكرية تزيد على لواء تدعم مليشيات الأمهرا غير أن وضعها العسكري والاقتصادي لا يمكّنها من الانغماس في أي نزاع مباشر مع السودان في هذه المنطقة.

(1) مجلة دراسات القرن الأفريقي: التوغل الأثيوبي في أراضي الفشقة السودانية رؤية تحليلية 1957 – 2007م، العدد السابع إبريل 2008، إكرام محمد صالح دقش

## ثالثاً: الصومال

تم تأجيل الانتخابات البرلمانية الصومالية بشقيها مجلس الشعب ومجلس الشيوخ التي كان من المفترض أن تجرى في 2020. وفي 17 سبتمبر 2020 صادق البرلمان على اتفاق سياسي بين الحكومة ورؤساء أقاليم غلمدغ، هير شبيلي، جنوب غرب الصومال، جوبا لاند، وبونت لاند على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد للبرلمان بنظام الانتخاب غير المباشر، وقبل فبراير 2021 ينتخب البرلمان الجديد بغرفتيه رئيس الجمهورية الذي تنتهي ولايته في الثامن من فبراير 2021.

في 19 فبراير شهدت مقديشو قتال عنيف بين مؤيدي المعارضة وقوات الشرطة الصومالية بسبب النكوص من الاتفاق السياسي أعلاه ومن ثم فُهم أن الحكومة الصومالية متجهة للتمديد لفترة إضافية. وفي 12 أبريل 2021 سنّ البرلمان الصومالي قانون تمديد ولاية الرئيس لعامين على أن تجرى انتخابات مباشرة وفق قاعدة صوت واحد شخص واحد عام 2023. وبتاريخ 14 أبريل 2021 صادق الرئيس الصومالي على هذا القانون،[1] وكانت حجته أن الجدول الزمني لا يمكّنه من تنفيذ خطته المتمثلة في صوت واحد شخص واحد وهو برنامجه الانتخابي الذي أوصله إلى السلطة في 2017، وكان هذا البرنامج نقطة الخلاف الرئيسية بينه وبين رئيس الوزراء وبعض الولايات في جنوب الصومال ( جوبا لاند، وبونت لاند)، وتمحور حول قانون الانتخابات الذي صُدّق عليه في فبراير 2020 وكانت المعارضة قد رفضت هذا القانون وطلبت العودة إلى قاعدة 4.5، ويستحسن بنا أن نوضح قاعدة 4.5[2] وهي تقسيم الصومال إلى أربعة قبائل رئيسية كبيرة ويشار إليها بأربعة، وخمسة قبائل صغيرة ويشار إليها بفاصل خمسة، هذه القاعدة مجتمعة ترشح المندوبين لانتخابات 2021 ويمثلون القبائل (4.5) ويشكلون سبعة وعشرون ألفاً وسبعمائة خمسة وسبعون مندوباً، وكان العدد في انتخابات 2016 بلغ 14025 مندوباً. فيقوم هؤلاء المناديب بانتخاب أعضاء برلمان مجلس الشعب والبالغ عدده 275 عضواً.

كما برز النزاع أيضاً حول الجدول الانتخابي، ولجنة الانتخابات الوطنية، ومقاعد أرض الصومال في البرلمان (75 مقعداً) ومثله مقاعد منطقة غدو. وفي المقابل أيدت القانون ولايات هير شبيلي، وغلمدغ، وجنوب غرب الصومال، غير أنها تراجعت عن التأييد بسبب حدوث أزمة سياسية وأمنية حادة قسمت البلاد إلى فريقين فريق مع الحكومة الفيدرالية وفريق آخر مع الولايات الرافضة ورئيس الوزراء. استغلت حركة شباب المجاهدين الصومالية هذا الانقسام فعادت إلى العاصمة مقديشو من خلال التفجيرات وخوض قتال عنيف في الولايات الأخرى خاصة ولاية جنوب غرب الصومال مما أجبر الرئيس الصومالي بتاريخ 27 أبريل 2021 إلى التراجع عن قرار التمديد وتكليف محمد حسن روبلي

(1) وكالة الأنباء الصومالية 14 أبريل 2021م. قرار البرلمان الصومالي بتمديد ولاية الرئيس لعامين.

(2) مجلة دراسات القرن الأفريقي العدد الثامن يوليو 2017 – التحول الديمقراطي في الصومال ودوره في إعادة بناء الدولة الصومالية. دكتور محمد عبدي حاج محمود.

رئيس الوزراء بتنظيم الانتخابات إضافة إلى ضغط المعارضة والولايات التي ذُكرت كان هناك أيضاً ضغط من شركاء أصدقاء الصومال وهم الاتحاد الأفريقي، الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا -الإيقاد-، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلجيكا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، والمانيا، وإيرلندا، وإيطاليا، واليابان، والنرويج، والسويد، وبريطانيا، وأثيوبيا، وكينيا. وأصدقاء الصومال يدفعون مبلغ 36 مليون دولار من جملة ميزانية الانتخابات البالغة 40 مليون دولار أمريكي، ومن الملاحظ غياب الدور العربي واستئثار الدول الغير عربية بالتأثير على الشأن الصومالي الداخلي، مع العلم أن جملة المساعدات التي تقدمها الدول العربية منفردة لا تقل عن جملة المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي للصومال.

النظام الانتخابي الصومالي ويتكون من:

برلمانات الأقاليم 413 عضو.

مجلس الشيوخ 54 عضو.

مجلس الشعب 275 عضو.

في مايو 2021 عُقد مؤتمر تشاوري بين الحكومة والولايات الفيدرالية وإقليم بنادر الذي يمثل العاصمة مقديشو واتفق المؤتمرون على إجراء الانتخابات خلال شهر سبتمبر 2021[1].

وفي 20 يونيو 2021 تم تكوين لجان الانتخابات التي تكونت من 123 عضواً على المستوى الفيدرالي ويرأسها محمد حسن عرو وكانت كالآتي:

25 عضواً يمثلون لجنة حل الخلافات، و21 عضواً يمثلون لجنة الانتخابات على مستوى الولايات الخمسة و 77 عضواً لإقليم العاصمة بنادر، واللجنة الأمنية، ولجنة وضع معايير اختيار الناخبين 101 ناخب لكل مقعد، ولجنة تمثيل الانتخابات. تم اتخاذ قرار بتمديد فترة الانتخابات إلى نهاية شهر أكتوبر 2021 ويعتبر هذا التمديد الخامس، والملاحظ أن تأجيل الانتخابات امتد لأكثر من ثمانية عشر شهراً.

مجلس الشيوخ الفيدرالي يتم انتخابه من مجالس البرلمانات، وبالفعل تم عقد انتخابات مجلس الشيوخ في الفترة من يوليو إلى منتصف نوفمبر 2021 حيث اكتملت انتخابات مجلس الشيوخ في كل الولايات.

عدد مقاعد الولايات في مجلس الشيوخ

ولاية جنوب غرب الصومال عدد المقاعد ثمانية.

ولاية بونت لاند عدد المقاعد أحد عشر.

ولاية غلمدغ عدد المقاعد ثمانية.

(1) بيان المؤتمر

ولاية جوبا لاند عدد المقاعد ثمانية.

ولاية هير شبيلي عدد المقاعد ثمانية.

إقليم أرض الصومال (صومالي لاند) عدد المقاعد أحد عشر.

أما بخصوص انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) فقد بدأت في مطلع نوفمبر 2021 وستنتهي في 25 فبراير 2022. وتوزيع مقاعد الشعب كالآتي:

- ولاية جنوب غرب الصومال عدد المقاعد 69.
- ولاية بونت لاند عدد المقاعد 37.
- ولاية غلمدغ عدد المقاعد 37.
- ولاية جوبا لاند عدد المقاعد 43.
- ولاية هير شبيلي عدد المقاعد 38.
- إقليم أرض الصومال (صومالي لاند) عدد المقاعد 46.
- قبائل منطقة بنادر (إقليم العاصمة) عدد المقاعد 5.

## رابعاً: تقلص الوجود العسكري الإماراتي في ارتريا

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتجهت إلى إرتريا بعد الأزمة التي نشبت بينها وبين جيبوتي حول ميناء دورالي للحاويات، وتقلُّص نفوذها في جنوب الصومال بعد انتخاب محمد عبد اللّٰه فرماجو رئيساً للصومال في 2016، وعدم شرعية وجودها في دولة أرض الصومال غير المعترف بها دولياً؛ لذلك استأجرت ميناء عصب في سبتمبر سنة 2015 لمدة ثلاثين عاماً مقابل خمسة ملايين دولار أمريكي في السنة، وفي منتصف عام 2019 أعلنت سحب قواتها من اليمن لتعلن في مطلع يناير 2021 تفكيك قاعدتها العسكرية في عصب وسحبت معظم الآليات والعتاد العسكري من الدبابات والمدرعات ومدافع الميدان والمروحيات والطائرات المسيرة والرادارات والمستشفى الميداني[1] وقد أنهت التفكيك في مارس 2021م.[2] وكانت توجد في القاعدة كتيبة بقيادة ضابط برتبة لواء، كما توجد فيها 2349 مركبة نقلت منها1341 [3]. ويعود ذلك إلى تراجع وجودها العسكري في اليمن، حيث اتخذت من ميناء مدينة عصب قاعدة لدعم عملياتها العسكرية كما كانت القاعدة مركزاً لتدريب ونقل قوات تابعة للحراك الجنوبي في

(1) رصد مركز دراسات القرن الأفريقي ٢٠١٩م

(2)https//:www.africaintelligence.com – 20 April 2021

(3) https://www.africaintelligence.com/eastern-and-southern-africa_politics/2021/02/11/emirates-quits-its-assab-military-base,109642608-eve

اليمن ونقل قوات سودانية إلى جنوب اليمن، كما اتخذت منها موقع مراقبة واعتراض لأي دعم قادم للحوثيين، وبهذا الانسحاب تقلص الوجود الإماراتي في منطقة القرن الأفريقي وكان قد سبقه تقلص نفوذها في الصومال.

## رابعاً: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في جيبوتي 2021م

في مطلع أبريل 2021 توجه الناخبون الجيبوتيون إلى مراكز الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية وقد أسفرت النتائج عن فوز الرئيس إسماعيل عمر جيلي بولاية خامسة.

التنمية الاقتصادية بدول منطقة القرن الأفريقي والصعوبات التي تواجهها بسبب عدم الاستقرار السياسي

شهدت دول منطقة القرن الأفريقي وخاصة السودان وأثيوبيا والصومال وجيبوتي تحسنا اقتصاديا وارتفاعا في مؤشرات النمو في العقد الأخير وحسب تقرير لبنك التنمية الأفريقي الصادر في عام 2019 وصل إجمالي الناتج المحلى لدول المنطقة 188مليار دولار أمريكي ، وقد شكلت كل من السودان وأثيوبيا 95 % من جملة الناتج الإجمالي (95 مليار دولار ، و72 مليار دولار علي التوالي .. ) كما تراوحت نسبة النمو في تلك الفترة مابين –5 9 % لدول المنطقة. إلا أن هذه الدول تشهد حاليا انكماشا اقتصاديا وتراجعا كبيرا في معدلات النمو وذلك بسبب حالة الاضطراب التي تعيشها حيث يسود الغموض الفترة الانتقالية في السودان ، واستمرارية الحرب الأهلية الدائرة في إثيوبيا والآثار السلبية الاقتصادية الهائلة التي مازالت تلحقها بالبلاد ، كما يعيش الصومال الذي شهد تحسنا اقتصاديا واستقرار سياسيًا خلال العقد الماضي أزمة سياسية بسبب الخلاف الذي تعيشه البلاد بين مكونات الحكم في الصومال واحتمالات انسحاب قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بسبب الخلافات الدولية في توفير التمويل اللازم لها ومدى قدرة القوات الصومالية في حفظ وضبط الأمن والاستقرار في البلاد

وفيما يلي سنلقي الضوء علي الحالة الاقتصادية لدول المنطقة، وأسباب الأزمات الاقتصادية التي تعيشها تلك البلاد وتداعيات ذلك على الاستقرار الداخلي

### أولاً: إثيوبيا

### مسيرة النمو الاقتصادي في إثيوبيا:

صنفت إثيوبيا من الدول الأسرع نموا في العالم خلال العشر سنوات الأخيرة حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004–2019) معدل متوسط 10.3 %، كما نجحت في تخفيض مستويات الفقر من 50 % في العام 2000م إلى 22 % في العام 2018م .وحققت نجاحات كبيرة باجتذاب نسبة

عالية من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصلت أعلى مستوياتها في عام 2017م حيث سجلت 4 مليارات دولار أمريكي وهو ما يعادل 8.6 % من حجم جملة الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا و47 % من جملة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنطقة شرق أفريقيا، ووفق تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[1] الصادر 2018م فقد ظل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا يشهد تحسنا متزايدا وبدأ في الارتفاع منذ عام 2014/2013م حيث وصل رأس مال المشاريع الاستثمارية الأجنبية في البلاد خلال ثمانية سنوات إلى ثمانية عشر ضعفاً مما كان عليه في الفترة ما قبل 2009م. كما اعتبرت أثيوبيا ثاني أكبر دولة متلقي للاستثمارات الأجنبية في أفريقيا في عام 2018م برأس مال وصل 3.6 مليار دولار بعد مصر التي جذبت 7.4 مليار دولار أمريكي خلال العام نفسه، وحسب تقارير هيئة الاستثمار الإثيوبية الصادر في عام 2020م[2] تعتبر الصين من أكبر المستثمرين في أُثيوبيا برأس مال وصل 2.7 بليون دولار حيث تعمل في أثيوبيا أكثر من 600 شركة صينية تعمل في مختلف المجالات، كما تعتبر تركيا ثاني اكبر مستثمر في إثيوبيا برأس مال وصل 2،5 مليار دولار أمريكي حيث وصل عدد الشركات التركية التي تعمل في أثيوبيا إلى 200 شركة تنشط في مجالات الغزل والنسيج والمنتجات العشبية والتصنيع الزراعي والكيماويات وغيرها.

## التحديات التي واجهت الاقتصاد الأثيوبي 2021

بالرغم من الانجازات التي حققتها إثيوبيا خلال العقد الماضي والتي اشرنا إليها إلا أنها تواجه تحديات كبيرة هذه الفترة من أخطرها الحرب الأهلية الجارية في البلاد منذ أكثر من عام والخسائر المادية والبشرية الهائلة التي مازالت تلحقها بالبلاد، ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي فقد شهد الاقتصاد الأثيوبي تباطؤاً كبيراً في النمو من 6 % عام 2020م إلى أقل من 2 % فقط في عام 2021م، كما سجل الميزان التجاري للبلاد عجزا كبيرا حيث وصلت إجمالي الواردات في 2020م حوالي 14 مليار دولار من البضائع، بينما لا تتجاوز صادراتها 3.4 مليار دولار وهو ما اعتبر أدني مستوى لها منذ ما يقارب من عقدين.

كما ارتفعت معدلات التضخم من 18% قبل اندلاع هذه الحرب إلى 34.2 % في أكتوبر2021م. وارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 60.7 % وتعتبر هذه الزيادة هي الأعلى منذ السنوات العشر الأخيرة، مما بات يهدد مستويات المعيشة والأمن الغذائي للإثيوبيين، فضلا عن ارتفاع معدل الفقر والبطالة التي تجاوزت 17 %. تعانى إثيوبيا من ارتفاع الدين الخارجي إلي مستويات غير مسبوقة حيث وصل إلى 60 مليار دولار في عام 2020م أو ما يقارب من 70 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020م، وبسبب تفاقم الأزمة التي تمر بها قدمت إثيوبيا طلبا إلى البنك الدولي لإعادة هيكلة ديونها

(1) WORLD INVESTMENT REPORT2020- UNCTAD
(2) https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/ethiopia/ethiopia-economic-outlook

الخارجية ومازالت تنتظر قرار المؤسسة المالية الدولية في النصف الأول من العام الجاري، وفي أكتوبر 2021م خفضت وكالة موديز لخدمات المستثمرين التصنيف الائتماني السيادي لإثيوبيا وذلك في إشارة إلى تدهور اقتصاد البلاد وزيادة المخاوف بشأن قدرة البلاد على سداد الديون الخارجية.

وقد وضع بنك النقد الدولي أثيوبيا ضمن الدول المعرضة للخطر بسبب ضائقة الديون الخارجية وضعف الصادرات، إلي جانب ارتفاع المتطلبات التمويلية للحرب حيث تلجأ الحكومة الأثيوبية في التوسع في الدين العام لتغطية متطلبات الحرب، ومنذ أن نشبت الحرب تدهور ما لدى إثيوبيا من النقد الأجنبي. وتوضح بيانات حكومية[1] أن احتياطيات إثيوبيا تبلغ 2.4 مليار دولار أي ما يكفي لتغطية واردات البلاد لمدة شهرين، وهو ما يقل عن حد الثلاثة أشهر المتعارف على أنه يوفر حماية كافية. فضلا عن انخفاض قيمة العملة الإثيوبية وتجاوز التضخم السنوي 35 %.

بسبب تدهور الوضع الاقتصادي علق البنك المركزي الإثيوبي في الشهور الماضية جميع عمليات الاقتراض والتحويلات المالية وكذلك التغطية المباشرة للواردات. وقد تسببت هذه الخطوة في حدوث أزمة في سوق الصرف ونقص في الاحتياطيات الأجنبية، ونتيجة لذلك انخفض سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية الإثيوبية مقابل الدولار إلى 45 بر إثيوبي في البنوك الرسمية، بينما ارتفعت أسعار السوق الموازية لتصل إلى 75 بر للدولار، وتماشيا مع حالة الغموض التي تسود اقتصاد البلاد حجب صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد العالمي للسنوات الأربعة القادمة توقعاته بشأن تعافي الاقتصاد الإثيوبي في الفترة مابين (2022 – 2026 م) وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع في البلاد ويرى باحثون ومتخصصون في الشأن الاقتصادي الإثيوبي أن تشكل هذه البيانات المفقودة مؤشر في غاية السلبية حيث يمكن أن يفقد المستثمرون ثقتهم في الاقتصاد الأثيوبي.

تستمر الحرب الدموية في أثيوبيا ومعها يستمر انهيار الاقتصاد الإثيوبي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث خسرت البلاد حسب تقديرات الأمم المتحدة ما يفوق ملياري دولار، وأن أكثر من 11 مليون إثيوبي أصبحوا في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية فضلا عن توقف أكثر من 200 مصنع في إقليم الأمهرا والعفر عن العمل بسبب الحرب ولا سبيل لإثيوبيا للخروج من هذه الأزمة الحالية إلا في إيقاف الحرب والدخول في إعادة تأهيل اقتصادها المنكوب والذي يتوقع أن يأخذ سنوات طويلة. [2]

(1) https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Investing_in_Transition_States-_The_Horn_of_Africa_Opportunity_-_A_briefing_note_for_South_Korean_investors.pdf

(2) https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/6933/the-extensive-cost-how-the-war-in-tigray-is-impacting-ethiopias-economy

## ثانياً: السودان

## التحديات التي واجهت الاقتصاد السوداني 2021

عاش السودان خلال الثلاث سنوات الماضية أزمة اقتصادية غير مسبوقة في تاريخه، فواجه انهياراً حاداً في قيمة الجنيه، وارتفاع معدل التضخم مما جعله يحتل المرتبة الرابعة عالميا، وعجز في الميزان التجاري تراوح ما بين 4 – 5 مليار دولار أمريكي، نتج عن ذلك أزمة اقتصادية طاحنة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى أعلى مستوياتها في تأريخ البلاد.

## السودان بلد الثروات المهدرة

حقق السودان خلال الفترة بين أغسطس –1999 يوليو2011 نمواً اقتصادياً غير مسبوق في تأريخه. حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالي للبلاد في تلك الفترة إلى 6 أضعاف من 10 مليار دولار أمريكي في عام 1994 إلى 65 مليار دولار في عام 2011م، محققا معدل نمو وصل إلى 7% سنويا. غير أن هذا النمو بدأ في التراجع من عام 2011 حتى وصل إلى 3.3 % في عام 2018، وفي عام 2019 انحدر إلى 2.5 % وذلك بسبب الاضطرابات السياسية التي أدت إلى تغيير النظام الحاكم في البلاد.

وأيضاً في تلك الفترة انخفض مستوى الفقر وفقا لتقرير البنك الدولي من 52 % في عام 1994م إلى 36.1 % في عام 2011م. كما انخفض مستوي البطالة حيث وصل عدد الموظفين العاملين في القطاع الرسمي وفقاً لتقرير وزارة القوى العاملة[1] لعام 2016 بـ 9،3 مليون فرد، مقارنةً بـ5،3 مليون في مسح أُجري عام 1990، بمعدل نمو سنوي بلغ 2،1 %. كما قدّرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة عام 2009 بنحو 13 %.

## أهم مقومات الاقتصاد السوداني

**1 -** الزراعة. صنفت مؤسسة «غولدمان ساكس» الأميركية السودان في المركز الأول في قائمة الدول التي تمتلك أراضي زراعية غير مستغلة وذلك بمساحات تقترب من 80 مليون فدان، ويتمتع السودان بتنوع في المناطق الزراعية التي تناسب مجموعة واسعة من المحاصيل، ويحتل المرتبة الثانية في أفريقيا من حيث الزراعة المروية. تعتمد الزراعة في السودان على هطول الأمطار والتي تبلغ 400 مليار متر مكعب سنوياً، إضافة إلى الري من الأنهار الرئيسية حيث يوجد في السودان أكثر من عشرة أنهار.

(1) REPUBLIC OF THE SUDSN
MINISTRY OF FINANCE AND ECONOMIC PLANNING
IMPLEMENTATION OF ISTANBOUL PLAN OF ACTION FOR LEAST DEVELOPEDCOUNTRIES (IPoA) 2011-2020
-SUDAN NATIONAL REPORT- Khartoum October 2019

وحسب تقديرات البنك الدولي[1] وصل نسبة العاملين في قطاع الزراعة السوداني عام 2018 43.14 % من إجمالي اليد العاملة في السودان مقارنة بنحو 43.44 % في عام 2016 و 43.22 % في عام 2017.

**2 -** الثروة الحيوانية. يمتلك السودان نحو107 مليون رأس من الماشية، (أبقار، أغنام، ماعز) حيث يعتمد عليها 40 % من جملة السكان، وتتركز 60 % من الثروة الحيوانية في إقليم دارفور.

**3 -** الصادرات الزراعية والحيوانية.

- القطن. حيث بلغت صادراته 160 مليون دولار في عام 2018.
- السمسم. بلغت صادراته 578 مليون دولار في عام 2018م، حيث كانت في عام 2012 223 مليون دولار أمريكي فقط.
- الصمغ العربي. بلغت صادرات عام 2018 إلى 117 مليون دولار أمريكي.
- الماشية. بلغت صادرات الثروة الحيوانية في عام 2018 ما قيمته 857 مليون دولار أمريكي مشكلة بذلك 25 % من إجمالي صادرات البلاد، وخلال النصف الأول من عام 2021 بلغت جملة صادرات الثروة الحيوانية 400 مليون دولار أمريكي.

**4 -**الصناعة. بسبب تدهور الظروف الاقتصادية ومشكلات النقد الأجنبي تراجع الإنتاج الصناعي إلى اقل من 7 % مقارنة بـ 13 % قبل عشر سنوات، وخلال عامي 2020 – 2021 أغلقت حوالي 40 % من المنشآت الصناعية في السودان.

**5 -**التعدين. يُعتبر التنقيب عن الذهب مصدراً حيوياً في السودان حيث يستقطب حوالي اثنين مليون عامل سوداني يتوزعون ما بين التعدين الأهلي والتعدين عبر الشركات حيث يبلغ عدد الشركات العاملة بقطاع الذهب 361 شركة. وفي عام 2012 تم تدشين أول مصفاة للذهب بطاقة إنتاج سنوية تبلغ 150 طن من الذهب و 30 طن من الفضة. حيث بلغ إنتاج السودان في عام 2017 حوالي 100طن من الذهب الخام، وفي 27 يوليو 2021 دشن السودان أول شحنة صادر من الذهب بلغت اثنين طن وذلك عبر المحفظة الاستثمارية.

ويفترض أن يساهم قطاع تعدين الذهب وحده بما يقدر بخمسة مليار دولار أمريكي سنوياً، إلا أن التهريب يعتبر أهم عائق أمام استفادة الدولة من هذا القطاع.

## أهم مشكلات الاقتصاد السوداني :

**التضخم:** قفزت معدلات التضخم من 63 % في عام 2018 إلى 422.78 % في يوليو 2021م.

(1)https//:www.worldbank.org/en/country/sudan

حيث أصبحت واحدة من أعلى نسب التضخم في العالم، كما فقدت العملة الوطنية قيمتها الشرائية بوتيرة متسارعة.

**البطالة:** ارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من 60 %، ما يعني أن أكثر من نصف سكان البلاد يواجهون العيش تحت خط الفقر.

**العجز التجاري:** وصل العجز التجاري إلى 5 مليارات دولار خلال 2020 2021-. ويحمّل خبراء الاقتصاد السوداني حكومة الفترة الانتقالية مسؤولية ارتفاع التضخم والعجز في الميزان التجاري؛ بسبب رهانها علي التمويل الخارجي، حيث توقعت حصول أكثر من 5 مليارات دولار كمنحة من أصدقاء السودان في الموازنة الأولى وتوسعت في الإنفاق، ولكن ما حدث أن الأموال لم تأتِ؛ واضطرت إلى الاستدانة المفرطة من البنك المركزي مما أدى إلى ارتفاع التضخم.[1]

**الدين الخارجي:** وصل إجمالي الدين الخارجي إلى 64 مليار دولار. فأصبحت البلاد عاجزة عن السداد وغير قادرة على الحصول على أي تمويل من المؤسسات المالية الدولية.[2]

## ثالثاً: الاقتصاد الصومالي

عانى الاقتصاد الصومال من تدهور كبير بسبب الحروب والسياسات الاقتصادية التي تبناها نظام حكم سياد بري حيث اعتمد نظام الاقتصاد الاشتراكي، وبسقوط نظامه وصل الاقتصاد الصومالي إلى حافة الانهيار.

### 1 - القطاع الخاص الصومالي

في المرحلة التي أعقبت انهيار الدولة الصومالية واندلاع الحرب الأهلية في البلاد عام 1991م كان القطاع الخاص الصومالي أكثر صمودا وقادرا على البقاء، فحل محل القطاع العام وكان يعمل في جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الصومالي بما فيها القطاع المصرفي والنقل الجوي والبرى والبحري وقطاعات الاتصالات والصحة والتعليم والزراعة بما في ذلك خدمات الكهرباء والماء.

وبالإضافة إلى جهود القطاع الخاص كان للمغتربين الصوماليين دور بارز في تدعيم وتثبيت الاقتصاد الصومالي أثناء فترة الحرب الأهلية من خلال ضخ الأموال من الخارج للاستثمار وتحريك الاقتصاد في البلاد، وتقدر الأموال التي ترسل من الخارج خاصة من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الخليج العربي مليار وثمانمائة دولار أمريكي سنوياً وتلعب دورا حيويا في دعم نمو الاقتصاد الصومالي. وحسب تقرير

(1) في ذكرى الثورة السودانية.. لماذا تردت الأوضاع الاقتصادية أكثر؟ https://www.aljazeera.net/ebusiness/

(2) https://fanack.com/ar/sudan/economy-of-sudan/

صادر عن مؤتمر دعم الصومال الذي عقد في لندن 2017 شهد القطاع الخاص الصومالي نمواً كبيرا، وأسهم بنسبة 90 % في الناتج المحلي.

## مراحل نمو الاقتصاد الصومالي

بالرغم من صعوبة تقدير حجم أو نمو الاقتصاد الصومالي في فترة الحرب الأهلية لعدم وجود بيانات رسمية من المؤسسات المالية الدولية إلا أنه وحسب كتاب المعلومات لوكالة الاستخبارات الأميركية فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 3.3 % بليون دولار في عام 1994م، بينما ارتفع إلى 4.1 % بليون دولار بحلول عام 2001م .

كما أشارت التقارير الصادرة من المؤسسات الدولية في عام 2019 إلى أن إجمالي الناتج المحلي في الصومال وصل 7.70 مليار دولار، وكان قبل 10 سنوات 4.1 مليار دولار، وذلك بتحقيق معدل نمو قُدر بـ2.9 %.، إلا إنه انكمش في عام 2020 بنسبة 0.3 % بسبب الكوارث التي حلت بالبلاد والمتمثلة في الفيضانات الشديدة وغزو الجراد ووباء الكورونا. كذلك ارتفع معدل التضخم السنوي من 4.11 % خلال 2019 إلى 4.66 % في عام 2020، ليحقق في عام 2021 نسبة نمو بلغت 2.4 %.

وحسب تقرير البنك الدولي 2020 وصل الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 4.9 مليار دولار أمريكي، ويساوي نصيب الفرد من الناتج الإجمالي أكثر من 309 دولارًا أمريكيًا، بينما وصل الدخل القومي الإجمالي13.81 مليار ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي 870 دولار.

## الموارد الاقتصادية في الصومال

**الزراعة:** تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ8 ملايين هكتار وتمثل حوالي 65 % من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل بها 65 % من القوة العاملة. يبلغ إجمالي واردات المنتجات الزراعية حوالي 378 مليون دولار سنويًا.

**الثروة الحيوانية:** تقدّر بـ40 مليون رأس من الإبل والأبقار والأغنام.

**الثروة السمكية:** يمتلك الصومال ثاني أطول ساحل في أفريقيا بطول 3333 كم وهو غني بالثروة السمكية الهائلة، وقد شهد قطاع الصيد نموا ملحوظا خلال السنوات الماضية من 30 طن في عام 1994م إلى 100،000 طن في عام 2021م ويتوقع أن يصل حجم صيد الأسماك إلى 200،000 طن سنويا بعائدات سنوية تتجاوز 200 مليون دولار أمريكي.

**الثروة النفطية:** تشير الدراسات والإحصاءات أن الساحل الصومالي يمتلك مخزون هائل من النفط والغاز الطبيعي وبدأت أعمال الاستكشاف والتنقيب قبل الاستقلال، وفي فبراير عام 2020 أقر

الصومال قانون جديد لاستغلال الثروة النفطية- وكان هذا القانون سبباً في تدهور العلاقات مع كينيا التي تنازعت مع الصومال في شريط ساحلي يتوقع أن به مخزون نفطي كبير- وقد كسبت الصومال نتيجة التحكيم الدولي بينها وكينيا في هذا النزاع. تتولى شركة «اسبيكترام» البريطانية حاليا عمليات المسح الجيولوجي والتنقيب الأولي عن النفط الخام قبالة سواحل الصومال في المحيط الهندي، كما توصلت الحكومة الصومالية في عام 2020 إلى اتفاق مع تركيا للبدء عن التنقيب في المياه الاقليمية الصومالية.

**قطاع الخدمات:** ويقدر إسهامه بـ32 % من إجمالي الناتج المحلي لا سيما في مجال الاتصالات والتحويلات المالية التي يديرها القطاع الخاص.

## القطاعات الإنتاجية التي يعتمد عليها اقتصاد الصومال

يعتمد اقتصاد الصومال على قطاعي الثروة الحيوانية والزراعية اللذين يسهمان بـ40 % من إجمالي الناتج المحلي و50 % من الإيرادات.

**تحويلات المغتربين:** وفق تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرت تحويلات المغتربين الصوماليين سنويا بـ 1.6 مليار دولار أمريكي ويستفيد منها نحو 40 % من الأسر الصومالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

**القطاع الصناعي:** ويسهم بـ7.4 % من إجمالي الناتج المحلي ويعتمد على الصناعات التحويلية.

**قطاع الصيد البحري:** ويسهم بـ2 % من إجمالي الناتج المحلي.

## التجارة في الصومال

وفق تقرير البنك المركزي الصومالي 2018م يعتمد الاقتصاد الصومالي على التجارة التي تعتمد بشكل أساسي علي الاستيراد والتصدير، حيث تمثل الواردات أكثر من 40 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثل الصادرات 10 % من إجمالي الناتج المحلي. وهذا الوضع أوجد فجوة كبيرة يعاني منها الصومال من عجز يفوق 70 % حيث وصلت قيمة الواردات في 2018 إلى 94.43 مليار دولار أميركي مقابل 819 مليون دولار فقط للصادرات.

## التحديات التي يواجهها الاقتصاد الصومالي

**ارتفاع الدين الخارجي:** يقدر الدين الخارجي بـ 5.3 مليار دولار أمريكي، ويعيق عبء الديون قدرة الحكومة على الحد من انتشار الفقر، حيث يعتبر 82.2 % من الصوماليين فقراء، ويعيش 67.5 % منهم

تحت خط الفقر. كما أن الصومال يعدّ من أقل دول العالم نموًّا وفي المرتبة 165 في تصنيف مؤشر التنمية، ومعدل الفقر فيه مرتفع جدا يبلغ 73 %.

**البطالة:** تتفشى بمعدل 67% بين فئة الشباب التي تشكل 70% من سكان البلاد.

**عدم الاستقرار السياسي:** يعاني الصومال من الاضطرابات السياسية بسبب انعدام الأمن على نطاق واسع في البلاد، والنزاعات بين العشائر فضلا عن الكوارث الطبيعية والجفاف وضعف الخدمات الصحية حيث تشير التقارير إلى أن واحد من بين سبعة أطفال يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة، كما تموت امرأة واحدة من كل اثنتي عشر امرأة أثناء فترة الحمل والولادة.

تعتبر جيبوتي ثاني أصغر دولة عربية والثامنة أفريقياً من حيث المساحة، وحجم اقتصادها لا يتجاوز 3 مليارات دولار أمريكي فضلا عن كونها دولة محدودة الخيارات في تنويع أنشطتها الاقتصادية مما جعلها تعتمد على الاستيراد الخارجي بنسبة 90 %. كما أنها عرضة للتأثر بتقلبات الأسواق العالمية مما يعيق قدرتها للحصول على رأس المال الخارجي ولهذا ارتبط التطور الاقتصادي في جيبوتي بارتفاع حجم التجارة العالمية كونها منطقة تجارة دولية حرة تنشط في تجارة الترانزيت وإعادة التصدير.

تمكن أهمية جيبوتي في موقعها الاستراتيجي حيث تشكل جسرا للتواصل بين أفريقيا وأسيا، فضلا عن قربها من مضيق باب المندب والذي يعتبر أكثر الممرات الملاحية ازدحاماً في العالم ويعبر منه سنوياً 25 ألف ناقلة نفط وأكثر من 6 آلاف ناقلة حاويات يبلغ جملة ما تنقله سنوياً 12 مليون حاوية. وهذه الحركة تشكل نسبة 9% من حركة التجارة البحرية العالمية، مما جعل من جيبوتي دولة في غاية الأهمية ليس للدول الحبيسة مثل إثيوبيا وجنوب السودان ويوغندا فحسب بل للاقتصاد العالمي أيضاً، كما أنها مؤهله لتكون مركز أعمال ولوجستيات عالمي كبير إذا قامت بالاستثمار الصحيح لتنمية مواردها المائية.

## اقتصاد الموانئ في جيبوتي:

تعتبر الموانئ عصب اقتصاد جيبوتي وتطمح البلاد من خلال موقعها الاستراتيجي أن ينعكس النشاط الاقتصادي الكبير الذي يمر عبر أراضيها إلى بلدها الذي يعاني من شح الموارد الاقتصادية وذلك من خلال تعظيم الإيرادات من قطاع الموانئ الذي يؤهلها لتكون بوابة التجارة بين أسيا وأفريقيا، توجد في جيبوتي 4 موانئ رئيسية أهمها ميناء جيبوتي والذي أنشئ في عام 1949م ويعد ميناءً مهماً لاقتصاد البلاد كمستودع للتخزين ومحطة للتزود بالوقود للسفن، كما أن الميناء مؤهل للتعامل مع ما يقارب 1.2 مليون طن من البضائع سنويا. تتولى إدارة الميناء هيئة موانئ جيبوتي العالمية للاستثمارات الخارجية، كما يعد ميناء جيبوتي مقراً للقاعدة العسكرية الأمريكية بالمنطقة. يلعب ميناء جيبوتي دورا محوريا في إيرادات الميزانية من تجارة الترانزيت ونقل البترول.

من أهم الموانئ الجيبوتية ميناء دُورَاليه متعدد الاستخدامات والذي أنشأته شركة الصين الحكومية لهندسة البناء في عام 2016م ووصلت إجمالي تكلفة المشروع 580 مليون دولار أمريكي، يحتوي الميناء على محطات لمعالجة النفط والبضائع السائبة والحاويات، وتصل الطاقة الاستيعابية 1.6 مليون حاوية في السنة، يعتبر المصدر الأهم للإيرادات في البلاد وتشغله مجموعة تشاينا مرتشانتس الصينية، وكان هذا الميناء مملوكاً جزئياً من قبل هيئة موانئ دبي العالمية والصين للتجارة القابضة، إلا أنه وبسبب الخلافات استولت حكومة جيبوتي على مرفق الحاويات في فبراير 2018.

توجد في جيبوتي العديد من الموانئ الصغيرة من بينها ميناء دمروج والذي تصل قيمته 90 مليون دولار ويقع بالقرب من خليج تاجوره وهو مخصص لتصدير السماد القادم من إثيوبيا، وميناء غوبة والذي تبلغ قيمته 64 مليون دولار وهو مخصص لتصدير الملح المستخرج من بحيرة عسلي في جيبوتي إلى الصين.

شرعت الحكومة الجيبوتية في عام 2017 في إنشاء عدد 6 موانئ جديدة بتكلفة قُدرت 2 مليار دولار بالشراكة مع الصين، وستكون الموانئ الجديدة متخصصة لتصدير الملح والمواشي والنفط والغاز والبوتاسيوم، وتصل إجمالي الطاقة الاستيعابية الحالية 10 مليون طن بالإضافة إلى 1.7 مليون حاوية وتتطلع جيبوتي أن ترتفع الطاقة مع استكمال بناء الموانئ الجديدة والتي توجد تحت الإنشاء إلى 20 مليون طن بالإضافة إلى 2.5 مليون حاوية ، وتؤمن الموانئ حاليا 10 آلاف فرصة عمل، وتتطلع البلاد أن توفر الموانئ الجديدة 15 ألف وظيفية بعد تشغيلها بشكل كامل خلال السنوات القادمة. يشكل قطاع الخدمات بما فيه الموانئ 80% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لجيبوتي.

## إيرادات استئجار القواعد العسكرية الأجنبية:

تعتبر جيبوتي استئجار أراضيها للقواعد العسكرية الأجنبية أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الجيبوتي، وبسبب كثرة أعداد القوى الأجنبية التي تحتفظ بوجود عسكري دائم حولت البلاد إلى ثكنة عسكرية حيث تضم 9 قواعد عسكرية من مختلف القوى العالمية من بينها أمريكا وألمانيا والصين واليابان وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وهناك وجود عسكري آخر لكلٍ من إثيوبيا والسعودية والإمارات، وقد يتحول هذه الوجود إلى قواعد عسكرية دائمة، كما أن حكومة جيبوتي ما زالت تجري محادثات مع روسيا للسماح لها ببناء قاعدة عسكرية في أراضيها. تقدر الإيرادات السنوية التي تحققها جيبوتي من تأجير تلك القواعد بأكثر من 120 مليون دولا ر، وتشكل إيرادات لقواعد العسكرية ما يعادل 3% من الناتج القومي المحلي.

### القطاعات الاقتصادية الأساسية:

تعاني جيبوتي من قلة الأمطار حيث لا تتعدى المساحة المزروعة ألف هكتار، ومن أهم المحاصيل الزراعية الخضراوات والفواكه والتمور، ويساهم قطاع الزراعة بنسبة 5 % من الناتج المحلي الإجمالي.

### الثروة الحيوانية:

تمتلك جيبوتي أعداد قليلة من الثروة الحيوانية حيث تبلغ 1.186.000 رأس.

### الثروة السمكية:

رغم تميز جيبوتي بساحل طويل يبلغ حوالي 314 كلم إلا أن إنتاجها السمكي لا يتجاوز 2500 طن سنوياً ويوفر 3000 فرصة عمل.

### الثروة المعدنية:

يوجد في جيبوتي كثير من المعادن، من أهمها الملح والذهب والجبس والنحاس والحديد، إلا أن استغلال هذه المعادن يعد محدوداً لقلة الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

### قطاع الصناعة في جيبوتي:

يعتمد على إعادة تصدير الجلود والملح والبن والفول والحبوب، ويعتبر الصومال الشريك الرئيسي في التصدير بنسبة 74% تليها إثيوبيا والسودان ومصر، كما توجد في جيبوتي العديد من الصناعات الأخرى من بينها صناعة الصلب، والأسمنت، والزجاج، والدهانات، ويصل معدل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي 23%، وتستورد جيبوتي ما يعادل 90% من إجمالي احتياجاتها الأساسية من الخارج، وتعتبر فرنسا من أكبر الدول المصدرة إلى جيبوتي حيث تصل نسبة واردات جيبوتي من فرنسا 40%، كما تعاني جيبوتي من عجز كبير في ميزانها التجاري حيث بلغت نسبة الإيرادات 288% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018م وذلك وفقاً لتقرير بنك التنمية الأفريقي، كما زاد الدين العام لجيبوتي بشكل حاد من 50.2 من الناتج الإجمالي في عام 2015 إلى 72.9% في عام 2020م. أيضاً بلغت الديون الخارجية لجيبوتي 14مليار دولار وأغلبها ديون مستحقة لدولة الصين.

### المؤشرات الايجابية للاقتصاد الجيبوتي:

شهد الاقتصاد الجيبوتي نمواً تصاعديا خلال السنوات الماضية، مما يشير إلى تسارع مطرد، فقد قفز الناتج المحلي الإجمالي من 768 مليون دولار أمريكي في عام 2006م إلى 1.6 مليار دولار في عام 2014م، ووفقا لتقرير البنك الدولي 2021م فقد سجل الاقتصاد الجيبوتي معدل نمو سنوي وصل5.7% ما بين العام 2013– 2019م، كما نجحت جيبوتي في اجتياز أزمة جائحة كورونا بشكل جيد نسبياً. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد، فقد ظل نمو إجمالي الناتج المحلي إيجابياً عند 0.5 % في عام 2020،.

كما بقي معدل التضخم منخفضا عند نسبة 1.8% في عام 2020م بعد أن كان 3.3% في عام 2019م. وقد وصل نمو الناتج إلى 5.5% في عام 2021، ويتوقع أن يرتفع إلى 6.1% سنوياً في المتوسط على مدى الفترة 2022–2023.

تواجه جيبوتي تحديات اقتصادية تتمثل في البطالة والفقر، ويبلغ معدل البطالة ٪60 وهي السبب الرئيسي للفقر في البلاد، حيث يعيش 42% من السكان تحت خط الفقر، كما بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 1045 دولار في عام 2018م.

# المراجع

1- https://www.afdb.org/en/countries-east-africa-djibouti/djibouti-economic-

2- https://en.wikipedia.org/wiki/Economy__of__Djibouti

3- https://www.djiboutiembassyus.org/page/economy

4- https://blogs.lse.ac.uk/africaatlse/202120/07//djibouti-could-be-the-next-singapore-trade-gdp/

5- https://www.qiraatafrican.com/home/new

6- https://tijaratuna.com

7- https://www.djiboutiembassyus.org/page/economy

8- https://www.worldbank.org/en/country/djibouti/overview#1

9- https://www.aljazeera.net/programs/economyandpeople

10- https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/country/

1https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Investing__in__Transition__States-__The__Horn__of__Africa__Opportunity__-__A__briefing__note__for__South__Korean__investors.pdf

2- WORLD INVESTMENT REPORT2020- UNCTAD

3- https://african.business/202110//trade-investment/bad-sign-as-imf-withholds-ethiopia-growth-forecast/

4- https://www.worldbank.org/en/country/ethiopia/overview#1

5- https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/ethiopia/ethiopia-economic-outlook

6- https://al-ain.com/article/ethio-econamic-15

7- https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/horn

8- https://hoainitiative.org/communique-from-finance-ministers-roundtable-october-282021-/

9- https://www.bbc.com/arabic/world-58394836

10- https://www.independentarabia.com/node/اندبندنت عربية/الحرب الإثيوبية تبعد المستثمرين وتزيد التضخم

11- https://www.alaraby.co.uk/economyحرب-إثيوبيا-الاستثمارات-الأجنبية-في-مهب-المعارك-والاقتصاد-ينزف

12- https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/6933/the-extensive-cost-how-the-war-in-tigray-is-impacting-ethiopias-economy

13- https://www.un.org/ohrlls/sites/www.un.org.ohrlls/files/sudan-ipoa-2019.pdf

14- REPUBLIC OF THE SUDSN

MINISTRY OF FINANCE AND ECONOMIC PLANNING

IMPLEMENTATION OF ISTANBOUL PLAN OF ACTION FOR LEAST DEVELOPEDCOUNTRIES (IPoA) 20112020- -SUDAN NATIONAL REPORT- Khartoum October 2019

15- https://arabic.sputniknews.com/20210121

16- https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/sudan/sudan-economic-outlook

17- https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/4365

16- https://www.dw.com/arbic

17- https://www.aljazeera.net/ebusiness/في ذكرى الثورة السودانية.. لماذا تردت الأوضاع الاقتصادية أكثر؟

18-- https://al-ain.com/article/sudan-s-gold-getting-brighter-2021

19- https://www.worldbank.org/en/country/sudan

20-https://www.afdb.org/en/countries/east-africa/sudan/sudan-economic-outlook

21- https://fanack.com/ar/sudan/economy-of-sudan/

مراجع الاقتصاد الصومالي

1-https://alsomal.net

2-https://www.aljazeera.net/ebusiness/

3-https://ar.wikipedia.org/wiki

4-https://www.britannica.com/place/Somalia/Economy

5-https://alsomal.net

6-https://www.un.org/africarenewal/web-features/somali-diaspora%E299%80%s-remittances-cast-lifeline

7-African Economic Outlook 2018 - African Development Bank

8- Somalia-Gross-Domestic-Product-Report

9-Summary-of-Trade-Statistics-20102018--updated

# الأزمة الليبية..
# أحد عشرا عاما في طريق
# بناء دولة جديدة

**أ.د سعد أحمد سلامة**

المدير التنفيذي لمجموعة
منحنى الأزمة الليبية

## توطئة:

بعد عام تميز بتصاعد المواجهات المسلحة بين قوات عملية بركان الغضب و قوات حفتر في محاور طرابلس والمنطقة الغربية وسرت، وظهور التأثير الواضح لتدخل المرتزقة الروس وما ترتب على ذلك من زيادة في مستوى الدعم التركي لقوات حكومة الوفاق الوطني، ثم نهاية العدوان المسلح على العاصمة طرابلس في شهر يونيو 2020، ومسارعة الأمم المتحدة في العمل على إنجاز خطة للوساطة و لإعداد خارطة سياسية في المسارات الثلاثة، السياسية والاقتصادية والأمنية، توجت باتفاق عام تم فيه تحديد 24 من ديسمبر 2021 موعدا لانتخابات عامة ورئاسية في ليبيا.

وإذا ما استبعدنا الآلام والتحديات والمخاوف التي أتى بها تفشي فايروس كورونا المستجد محليا ودوليا، نجد أن عام 2021 بدأ بقليل من الأمل نحو انتهاء الأزمة الليبية، وهو أمل أخذ في التصاعد بعد انهاء الانقسام السياسي و اختيار حكومة وحدة وطنية ثم افتتاح الطريق بين سرت وطرابلس، وتقلص العمليات العسكرية مرورا بإعادة فتح منظومة تسجيل الناخبين ثم وصل الأمل ذروته أخيرا عندما بدأ تسليم بطاقة الناخبين وفتح سجل الترشح للانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكنه وبمجرد الوصول إلى آخر أيام العام انهار هذا الأمل بشكل سريعا، حتى لم يعد من أثره إلا القليل.

## 1 - حصاد السياسة:

سياسيا، بدأ عام 2021 بضغط كبير من رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا بالإنابة ستيفاني وليامز، لإنجاز خارطة الطريق السياسية، حيث استطاعت في الربع الأول من العام بشكل فعلي في دفع لجنة الحوار إلى الاتفاق على شكل ومعايير اختيار المجلس الرئاسي و الحكومة التنفيذية الجديدة التي سمتها بحكومة الوحدة الوطنية، وقبل نهاية الربع الأول من العام نجحت البعثة أيضا في انجاز اختيار رئيس الحكومة والمجلس الرئاسي بعد أن تمت الانتخابات عبر نظام القوائم حيث فازت قائمة الدبيبة-المنفي بفارق قليل عن قائمة باشاغا- عقيلة، وبالرغم من الاتهامات التي وجهت للدبيبة تحديدا في دفع رشاوى عن طريق عضو لجنة الحوار علي الدبيبة لمجموعة من أعضاء لجنة الحوار، إلا أنه قد تم فعليا اعتماد فوز القائمة وتجاهلت البعثة تلك الاتهامات رغم حديثها عن فتح تحقيق بالخصوص.

فور إعلان فوزه بمنصب رئيس حكومة الوحدة الوطنية، بدأ الدبيبة فعليا جهوده لتشكيل الحكومة حيث اعتمد نهجين رئيسيين في هذا المسار، الأول تمثل في حرصه على أن لا يتم رفض تشكيلة الحكومة بأي شكل من الأشكال، ولذلك بدأ محاورات مباشرة مع أعضاء مجلس النواب الممثلين عن الدوائر الانتخابية المختلفة، وقبل الاتفاق على الأسماء وبغرض المناورة اعتمد في بداية الأمر توزيعا مناطقيا لتشكيلة الحكومة حسب الدوائر الانتخابية، وقام لاحقا بإرسال معايير تشكيل الحكومة لرئاسة

مجلس النواب غير مرفقة بالأسماء، فيما قام لاحقا بتسريب قائمة أولية للحكومة بغرض تقييم ردود الفعل، واشترط حصول هذه الأسماء على تزكيات أعضاء مجلس النواب، وبعد الكثير من المباحثات و المفاوضات الطويلة حول أسماء أعضاء الحكومة، قام رئيس الحكومة بإرسال مبعوثين عنه للقاء عقيلة صالح في طبرق وتسليم قائمة الحكومة وتحديد موعد لجلسة منح الثقة، فيما كان المسار الثاني الذي اعتمد عليه هو ارجاء اختيار الوكلاء حتى وقت آخر بغرض المحافظة على ورقة لعب يضمن بها استمرار التوافق مع مجلس النواب خاصة فيما يتعلق بتمرير مشروع الميزانية، وبالفعل نجح الدبيبة بالحصول على أغلبية ساحقة من أصوات أعضاء مجلس النواب وتم منح الثقة للحكومة الجديدة، واستلمت مهامها فعليا.

داخليا، بدأت سياسة الحكومة الجديدة في الظهور بمظهر الحكومة التي تنجز، وقد قامت بالفعل بتغييرات ملموسة خاصة مع ما بدى أنه تفاهم استمر حتى الآن مع رئيس مصرف ليبيا المركزي الصديق الكبير، حيث نجحت بشكل كبير في ملف التطعيمات ضد فايروس كورونا الذي لم تنجز فيه حكومة الوفاق ولا حكومة الثني أي شيء، كما قامت بمحاولة كسب تأييد الشارع من خلال تسريع عملية تسليم المرتبات للمواطنين على رأس كل شهر وقامت الحكومة بمبادرات لدعم الأسر محدودة الدخل المسجلة ضمن سجلات صندوق التضامن، كما قامت بالعديد من التعاقدات بغرض إنجاز مشاريع للبنية التحتية أو مشاريع تنموية سواء في قطاعات النفط والطاقة والاتصالات أو غيرها من المشاريع المختلفة، قبل أن تتصاعد المبادرات الحكومية لكسب تأييد فئات واسعة من الشعب الليبي خاصة بعدما بدى للحظة ما أنه لا مهرب من إنجاز الانتخابات في ديسمبر 2021م، وشكل الضغط الدولي عاملا حاسما في هذا الأمر وبالتالي تحولت طريقة التعامل التي أظهرتها الحكومة من محاولة عدم التركيز على موعد الانتخابات بشكل خاص والحديث عن دعم انجازها بشكل عام أمام المجتمع الدولي باعتبارها مهمتها الرئيسية، إلى التركيز بشكل أكبر عن تحديد دعم إجراء الانتخابات في موعدها في ديسمبر، وبالتالي بدأ العمل فعليا على محاولة إكساب الدبيبة شعبية أكبر من خلال مجموعة من القرارات المتمثلة في منح دعم الزواج ثم الزيادة في مرتبات العاملين في قطاع التعليم، كما استطاعت من خلال القوة الاعلامية الكبيرة التي تمتعت بها الحكومة عبر منصاتها الرسمية التي قادها وزير الدولة لشؤون الاتصال وليد اللافي، من التركيز بشكل كبير على انجازات الحكومة مهما كانت صغيرة، وبالرغم من عدم التزام الحكومة بالكثير من الوعود، إلا أن هذا التوجه جعل من الدبيبة فعليا في صدارة المرشحين للفوز بالانتخابات الرئاسية حسب استطلاعي رأي قامت بهما شركة ديوان للاستشارات والأبحاث.

منذ شهر سبتمبر بدا واضحا أن هناك استقطابا قد بدأ فعليا وصل إلى أقصى مراحله بين حكومة الوحدة الوطنية و بين المجموعة المسيطرة على مجلس النواب أنتج عملية شكلية لسحب الثقة عن الحكومة بعدد محدود من النواب رد عليها الدبيبة برفض القرار وخروجه وسط الجماهير في ميدان الشهداء معلنا عن هذا الأمر.

بدأت عملية الاستقطاب فعليا بعد رفض مشروع الميزانية أكثر من مرة من قبل مجلس النواب، وبالموازات مع ذلك إخلال الدبيبة بتعهداته مع بعض النواب بخصوص اختيار بعض وكلاء الوزارات، الدبيبة أيضا لم يخصص ميزانية لقيادة الرجمة في مشروع ميزانيته، كما أن طريقة حكمه التي اعتمدت بشكل رئيسي على العائلة والدائرة المقربة منه، لم تسمح بشراكات واسعة كبيرة لا في الحكم ولا في الصفقات، وهو ما شكل حالة استياء خاصة مع سيطرته على مقاليد سير الحكومة وعدم سماحه بالكثير من حرية الحركة للكثير من الوزراء والوكلاء بل وحتى نائبي رئيس الحكومة وهو ما تسبب لاحقا في انشقاق كل من وكيل وزارة الداخلية فرج قعيم وحسين القطراني نائبه عن المنطقة الشرقية قبل أن يعود الأخير لاحقا للعمل من طرابلس ويستمر الأول في بقاءه في بنغازي، لكن الاستقطاب ربما يكون قد وصل الآن إلى مراحل أكبر مع سعي البرلمان منذ تأكد فشل إجراء الانتخابات إلى المضي قدما نحو تحالفات جديدة مع شخصيات وأطراف في المنطقة الغربية بغرض اختيار حكومة جديدة.

**دوليا:**

اعتمدت حكومة الوحدة الوطنية في سياستها الدولية على محاولة تصفير المشكلات، واستمالة الدول التي لديها مشاريع وشراكات طويلة مع أحد أطراف الصراع، وقد بدا هذا واضحا منذ الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة إلى مصر والتقى فيها الرئيس المصري عبدالفتاح السياسي حتى قبل اعتماد الحكومة من قبل البرلمان فعليا، ثم من خلال العديد من الزيارات التي قامت بها وزيرة الخارجية بشكل منفرد أو رفقة رئيس الحكومة لدول مثل الإمارات والأردن وروسيا وزيارة مصر مجددا في أكثر من مناسبة.

لتنفيذ سياستها الخارجية اعتمدت حكومة الوحدة الوطنية على أداتين رئيسيتين، الأولى هي ورقة الاقتصاد والتجارة من خلال توقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي ومنح بعض المشاريع لصالح شركات كبرى خاصة أو حكومية أو مختلطة لبعض هذه الدول، وقد حاولت قدر الامكان أن تستخدم هذه الأداة بتوازن بحيث تستميل بعض الدول خاصة بشكل بعيد عن مشروع حفتر ولكن مع الإبقاء أيضا على علاقتها مع دول أخرى مثل تركيا وتونس والجزائر، أما الأداة الثانية فقد كانت تتمثل في تبني خطاب معتدل والابتعاد عن اللغة العدوانية أو الهجوم على أي دولة.

استفادة الحكومة في سياستها الخارجية أيضا من عاملين رئيسيين، الأول هو مجموعة من الاتفاقيات التي كانت مجمدة أو المجالس الثنائية المشتركة والتي حاولت تفعليها مجددا مثل المجلس الليبي التركي، والليبي الإيطالي والليبي التونسي والليبي المصري على سبيل المثال والتي كان هدفها متابعة تنفيذ الاتفاقيات وتطوير العلاقات وقد عقد بعضها فعليا، كما استفادة أيضا من حالة التوافق أو على أقل تقدير التهدئة ما بين الدول المتدخلة في ليبيا والتي لن نبالغ إذا قلنا أن صد عدوان حفتر على طرابلس

قد لعب دورا مهما في توجهات التقارب ما بينها، والتي تمثلت في التقارب التركي المصري، ثم التركي الإماراتي، بالإضافة إلى عودة المياه إلى مجاريها في الخليج بعد المصالحة التي لعبت فيها الكويت دورا كبيرا،وهو ما هيأ الأرضية لحكومة الوحدة للتحرك بشكل مرن دون الخوف من ردود الفعل التي يمكن أن يقوم بها أي من الأطراف الدولية أو حلفائها الأكثر ثقة.

حاولت الحكومة الاعتماد على أخذ زمام المبادرة أيضا من خلال اقتراح تفعيل الاتفاقيات والمجالس المشتركة، بالإضافة إلى استضافة بعض المعارض الاقتصادية الثنائية مثل المعرض الليبي التونسي، والمعرض الليبي التركي، بالإضافة الى الحدث الأهم المتمثل في مؤتمر دعم استقرار ليبيا الذي بادرت به لأول مرة حكومة ليبيا واستضافته طرابلس، لكن رغم كل هذه المبادرات، كان من الواضح أنها لم تصل إلى درجة تسمح بجلوس رئيس الحكومة مع قادة أكبر دول بشكل ثنائي خاصة روسيا والولايات المتحدة و بريطانيا، إذ لم يجلس أي من رؤسائهم بشكل مباشر مع رئيس الحكومة، كما يبدوا أن الزخم الدولي قد خف خلال الشهرين الأخيرين من العام الماضي، ولا يبدوا من الواضح ما إذا كانت الجهود الدولية التي قامت بها الحكومة ستقف حائلا أمام الإطاحة بها في الفترة القادمة، أو ما إذا دفعت فعليا الدول المتدخلة في الشأن الليبي إلى التخلي عن شركائها القدامى بشكل فعلي أو تام.

## الانتخابات:

بدأت معركة الانتخابات بشكل فعلي منذ شهر سبتمبر عندما أعلن مجلس النواب عن إصدار قانوني الانتخابات الرئاسية و البرلمانية للمرحلة الانتقالية الجديدة دون قاعدة دستورية، حيث فشلت لجنة الحوار في الاتفاق على أي قاعدة دستورية وانتهى دورها فعليا بهذا الفشل رغم أن الخطة كانت أن يستمر دور لجنة الحوار حتى موعد الانتخابات، لكن مغادرة ستيفاني وليامز للبعثة و تعيين كوبيش كمبعوث خاص، استبعد لجنة الحوار من المسار السياسي بشكل فعلي، وفي ذات الوقت فشلت اللجنة الدستورية المشكلة من قبل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في الوصول إلى توافقات نهائية حول القاعدة الدستورية، خاصة بعدما أظهر رئيس المفوضية أنه لا قدرة للمفوضية على انجاز الاستفتاء على الدستور قبل موعد الانتخابات في 24 ديسمبر 2021، وبالتالي قرر عقيلة صالح وبدون توافقات كافية سواء داخل مجلس النواب أو مع المجلس الأعلى للدولة المضي قدما في إصدار قانون الانتخابات دون نصاب قانوني وبشكل فردي وبنصوص كانت حولها معارضة كبيرة، وهو ما تسبب في ردود فعل معارضة من قبل أنصار مشروع الدستور ومن قبل المجلس الأعلى للدولة أيضا، لكن المفوضية اعلنت فعليا استلامها للقانون وقررت المضي في العملية الانتخابية فعليا، بعد ان استكملت في وقت سابق عملية تسجيل الناخبين، قبل أن تبدأ في وقت لاحق في تسليم بطاقة الناخب عبر المراكز الانتخابية المختلفة، وبدأت لاحقا في فتح قبول ملفات المرشحين للانتخابات الرئاسية و البرلمانية.

مع نهاية شهر نوفمبر تصاعدت أيضا ردود الفعل المحلية حول العملية الانتخابية بشكل متباين سواء من حيث الاختلاف حول ترشح بعض مرشحي الانتخابات الرئاسية أو حتى حول الأساس الذي تقام على أساسه الانتخابات المزمع ، ففي الوقت الذي بدت فيه مبادرات لتعديل قوانين الانتخابات أكد رئيس مجلس النواب عقيلة صالح بأن الوقت قد فات على تعديل قوانين الانتخابات في حين صرح المتحدث باسم مجلس النواب «عبدالله بليحق» أن المجلس سيعدل في قانون الانتخابات قبل أن يخرج مرة أخرى و ينفي هذا التصريح.

وبعد اكتمال قائمة المرشحين بعد إقفال باب الترشح للانتخابات الرئاسية بشكل رسمي والقبول المبدئي لملفات المرشحين، برزت العديد من الأسماء التي تحظى باعتراض كلي أو جزئي على الأقل من أحد أطراف الإستقطاب المحلي، فمن جهة بذرت العديد من الاعتراضات على مرشح النظام السابق سيف الإسلام القذافي نجل الديكتاتور الراحل معمر القذافي، حيث صدرت بيانات من البلديات و القوى العسكرية في كل من الزاوية و مصراتة و الزنتان وغريان بالإضافة إلى قيادة تابعة لغرفة عمليات بركان الغضب من بينها قيادات في مدينة طرابلس، حيث رفضت هذه البيانات ترشح سيف الإسلام القذافي و خليفة حفتر ووصفت الانتخابات بأنها لا تخضع لؤسس دستورية، كما أقفلت بعض مراكز الاقتراع في بعض المدن والمناطق يأتي على رأسها الزاوية التي أعلنت إقفال جميع مراكز الاقتراع.

من جهة أخرى وفور بدء رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة لإجراءات الترشح من خلال تقديم إقرار الذمة المالية لهيئة مكافحة الفساد، بدأت ردود الفعل المعارضة من خصومه و أنصار المرشحين الآخرين، فإبداء اعتراضها على هذا الترشح تحت حجة التعهد الذي وقع عليه بعدم الترشح للانتخابات المقبلة وذلك عند تقدمه لعملية الترشح لاختيار رئيس حكومة الوحدة الوطنية التي تمت في جنيف، كما ركز البعض الآخر على أن حقيقة ترشح رئيس الوزراء تمثل تحديا للمادة 12 من قانون الترشح للانتخابات الرئاسية التي تشترط على المدنيين والعسكريين المرشحين لمنصب الرئيس الاستقالة من منصبهم قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات.

أما رئيس المجلس الاعلى للدولة خالد المشري، فقد استمر في الإصرار على موقفه برفض اجراء الانتخابات بشكلها الحالي دون قاعدة دستورية متوافق عليها، وأعلن عدم مشاركته لا كناخب ولا كمرشح في هذه الانتخابات مؤكدا في فيديو مسجل قام بنشره بأن مصير الانتخابات التي تجرى على هذه الأساس سيكون كارثيا على البلاد، وهو موقف يشاركه فيه أيضا عبدالرحمن السويحلي الرئيس السابق للمجلس الأعلى للدولة، الذي دعى من خلال تغريدة على حسابه بموقع تويتر أن الحكومة يقع عليها فقط تأمين الانتخابات وفق الأسس الدستورية وطالما أن الانتخابات الحالية تخالف هذه الأسس فينبغي عليها عدم التعهد بحماية هذه الانتخابات.

بعد بدء مرحلة الطعون والاستئناف، دخلت الانتخابات منعطفا جديدا، أدت نتائجه فيما بعد إلى عدم القدرة على إنجاز الانتخابات في موعدها، وهي فترة استمرت فيهاالمفوضية العليا للانتخابات في

حالة الغموض، إذ أنها لم تنشر أي مستجدات حول القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية، وبالتالي ظلت التكهنات حول شكل القائمة النهائية مرتبطة بما يتوارد من الممثلين القانونيين للمرشحين للانتخابات الرئاسية حول النتائج التي وصلت إليها الطعون القضائية ثم جولات الاستئناف والطعون ضد أحكام الإستئناف ثم الأحكام النهائية الصادرة بخصوص استبعاد بعض المرشحين للانتخابات الرئاسية، حيث صدرت الأحكام التالية:

- صدور حكم نهائي من محكمة استئناف طرابلس يلغي قرار محكمة الزاوية الابتدائية بخصوص الغاء ترشح خليفة حفتر.
- صدور حكم نهائي من محكمة استئناف سبها نتج عنه قبول ترشح سيف الإسلام القذافي للانتخابات الرئاسية بشكل نهائي بعد قبول الطعن المقدم من محاميه بخصوص الغاء ترشحه ثم رفض الطعن الذي تقدمت به المفوضية بخصوص سريان قرار إلغاء الترشح، وقبول ترشح سيف الإسلام بشكل نهائي.
- صدور حكم نهائي من محكمة استئناف طرابلس بخصوص قبول ترشح عبدالحميد الدبيبة وخالد شكشك للانتخابات الرئاسية وإلغاء قرار الطعن في ترشحهم.
- صدور حكم نهائي بقبول الطعن المقدم ضد قرار استبعاد كل من محمد خالد الغويل ونوري أبوسهمين من القائمة الأولية و قبول ترشحهم للانتخابات الرئاسية بشكل نهائي.

نتيجة لكل تلك المستجدات، وبعد استكمال تسليم بطاقات الناخب واغلاق باب الترشح للانتخابات البرلمانية، أظهر مجلس النواب نيته لاستدعاء رئيس المفوضية العليا للانتخابات بغرض التحقيق، وهو ما تم فعليا في وقت لاحق، بينما وفي ذات الفترة نشرت المفوضية بيانا أشارت فيه إلى أنها لا زالت تخوض عملية قانونية مع المجلس الأعلى للقضاء والجهات الأخرى ذات العلاقة ومن بينها اللجنة المشكلة من مجلس النواب لمتابعة العملية الانتخابية قبل إصدار القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات الرئاسية، وقبل أسبوعين من الموعد المفترض ليوم الاقتراع في الانتخابات الرئاسية، بدأ التشكيك في عقد موعد الانتخابات حيث بدا ذلك واضحا بعدما البيان الذي قامت بنشره المفوضية بخصوص الأسباب وراء تأخر الإعلان عن القائمة النهائية للمرشحين، كما أن التشكيك بدا واضحا أيضا من خلال بعض التصريحات الدولية التي بدأت لغة الشك فيها واضحة حيث تحولت من مرحلة ضرورة عقد الانتخابات في موعدها إلى امكانية تأجيلها لمدة محددةبالإضافة إلى استقالة المبعوث الأممي يان كوبيش من منصبه.

الشعور بمدى المأزق السياسي وربما الخوف من نتائج العملية السياسية دفع بعض المترشحين أيضا لتأييد بيان المفوضية وحث الجهات ذات العلاقة التي من بينها مجلس النواب والمجلس الأعلى للقضاء

ومجلس الدولة والمفوضية بالإضافة إلى القوى السياسية على العمل من أجل إيجاد حل توافقي يمضي بالعملية الانتخابية للأمام وربما يكون ذات الشعور هو ما أعاد المجلس الأعلى للواجهة مرة أخرى من خلال مبادرة أعلن عنها في مؤتمر صحفي، لعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في فبراير القادم، لكن المبادرة تضمنت أن تجرى الانتخابات البرلمانية وفق ذات القانون الذي تم على أساسه انتخاب المؤتمر الوطني على أن تكون الانتخابات الرئاسية وفق نظام القائمة برئيس ونائبين، كما اقترح مجلس النواب في وقت سابق من عام 2018.

وقبل تسعة أيام فقط على الموعد المقرر لإجراء الانتخابات الرئاسية، أصبح الشعور بحتمية تأجيل الانتخابات أقرب من أي وقت مضى، حيث بدأ مجلس النواب عملية تواصل مع المفوضية وطلب تقريرا مفصلا حول سير عملية الطعون قامت المفوضية بتسليمه فيما بعد، كل تلك المستجدات أتتوسط تضارب قضائي حاد، إذ تداولت الصفحات قانونا جديدا أصدره مجلس النواب في السابق حول تنظيم المجلس الأعلى للقضاء، أعلن النويري الرئيس المؤقت للمجلس أنه لم يقم بتعميمه فيما أعلن الحافي رئيس المجلس الأعلى للقضاء أنه لم يقم باستلامه في وقت اجتمع فيه المجلس الأعلى للقضاء المشكل على أساس القانون الجديد فعليا، وهو ما خلق تضاربا في السلطة القضائية لمدة من الوقت وفي وقت غير مناسب وخلق نوعا من حالة عدم اليقين حول مدى حيادية السلك القضائي وقدرته على لعب دور في الاستقرار و الخروج من الأزمة السياسية التي لها أبعاد قانونية كثيرة.

وفي ضوء تأكد تأجيل العملية الانتخابية، قبل أسبوع واحد من نهاية العام أخذت الأحداث منحنا تصاعديا ومفاجئا للبعض، حيث تأكدت عودة ستيفاني وليامز لتمسك بزمام الملف الليبي وقيادة الجهود الأممية بعد أن تم تعيينها مستشارة للأمين العام للأمم المتحدة للشأن الليبي وفشل تعيين دبلوماسي بريطاني على رأس البعثة، ثم تأكد ما بدأ تسريبه منذ وقت طويل بخصوص تحالف ما بين فتحي باشاغا و خليفة حفتر، وذلك بعد زيارة قام بها باشاغا رفقة بعض المرشحين من المنطقة الغربية إلى مدينة بنغازي ومقابلته لخليفة حفتر ثم بعض المرشحين الآخرين من المنطقتين الشرقية والجنوبية كان أبرزهم الشريف الوافي و عبدالمجيد سيف النصر، حيث كانت هذه الزيارة بداية لمرحلة جديدة من التوافق المؤقت بين هذا التحالف الذي انضم إليه لاحقا عقيلة صالح وخالد المشري، بغرض اسقاط حكومة الدبيبة و تشكيل حكومة جديدة بدأ العمل عليها فعليا بداية عام 2022م.

وبعد صيامها عن التصريح فترة من الزمن، أصدرت المفوضية العليا للانتخابات قبل ختام العام بيانا حول أسباب تأجيل العملية الانتخابية واقترحت عقدها في موعد جديد هو 24 من يناير، وفي الوقت ذاته قامت بعض المصادر بنشر تسريب للتقرير الذي قامت المفوضية بتسليمه لمجلس النواب بناء على طلب لجنة الانتخابات في المجلس والتي تم أيضا تسريب تقريرها المقدم لرئاسة المجلس حول العملية الانتخابية، حيث ورد في هذه التقارير ما يلي:

- أشارت المفوضية في تقريرها بشكل تفصيلي إلى الإشكاليات التي حدثت في مرحلة الطعون

والاستئناف بما في ذلك عدم اتباع الاجراءات القانونية من قبل المحاكم في هذا الشأن، وهو ما أقره تقرير لجنة الانتخابات بمجلس النواب.

- في حين أشار بيان المفوضية إلى وجود أسباب قاهرة في عدم إعلان القائمة النهائية واستئناف العملية الانتخابية، علق تقرير لجنة الانتخابات بأن هذه الأسباب لم توضح بشكل تفصيلي ولم توضح المفوضية أيضا الكيفية التي أعلنت فيها عن الموعد الجديد المقترح لإجراء الانتخابات وعن ما إذا كانت الظروف القاهرة ستنتهي بذلك الوقت وبالتالي اعتبرت لجنة الانتخابات اعلان المفوضية عن الموعد الجديد عملية سياسية بامتياز.

- أشارت المفوضية في تقريرها أن قرارات المحاكم فيما يتعلق بالطعون والاستئناف سمحت بترشح من لا ينطبق عليه القانون بالترشح، لكن لجنة الانتخابات اعتبرت أن قبول المفوضية لترشح هؤلاء الأشخاص بالأساس كان مخالفة قامت بها المفوضية للقانون وهو ما تسبب في دخولها دوامة الطعون والاستئناف خاصة مع ما أثبته المفوضية بخصوص تزوير بعض أوراق الترشح لعدد من المرشحين.

- في تقريرها اقترحت لجنة الانتخابات بمجلس النواب تعيين حكومة تنفيذية جديدة للمرحلة القادمة واعتبرت أن هذا الأمر ضروري لتحقيق الاستقرار المطلوب لاجراء الانتخابات وكذلك لتكون السلطة مستقلة، لكن هذا الاقتراح يتعارض مع ما صرحت به كل من الحكومة البريطانية في بيان منفصل ومن ثم بيان الدول الكبرى ممثلة في بريطانيا وايطاليا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا بالخصوص.

- في حادثة هي الأولى من نوعها منذ فترة طويلة، تم استدعاء موضوع الاستفتاء على مشروع الدستور مرة أخرى، حيث أشارت لجنة الانتخابات في مقترحها إلى ضرورة تشكيل لجنة فنية من قبل مجلس النواب و المجلس الأعلى للدولة لتعديل مشروع الدستور و الاستفتاء عليه وهو ما تزامن مع تحركات تقوم بها اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور لإعادة الاستفتاء للواجهة مرة أخرى و محاولة إجراءه بعد سنوات من الانتهاء من إعداد مشروع الدستور.

- أشارت المفوضية الوطنية للانتخابات بأنها في المراحل النهائية لإعلان القائمة الأولية للمرشحين للانتخابات البرلمانية، ولكن يبدوا واضحا الآن أنه لم تعد هناك رغبة لعقد انتخابات البرلمان قبل الانتخابات الرئاسية بل وفي الحقيقة يبدوا بشكل أوضح كل يوم استبعاد وجود انتخابات رئاسية من الأساس خاصة مع كل هذه المقترحات الجديدة، رغم أن مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الليبية ستيفاني وليامز أعلنت أنها ستعيد استكمال الخارطة السياسية بعد أن تم تجميدها سابقا. بحل كافة الإشكاليات التشريعية والعراقيل التي تحول دون إجراء الانتخابات الرئاسية.

- سواء في تقرير لجنة الانتخابات أو تقرير وبيان المفوضية لم يتم التطرق إلى الإشكاليات التي تضمنها قانون الانتخابات الرئاسية منذ البداية وهو ما يبدوا محاولة للتغطية على العيوب الواردة فيها

والتي كان مصدرها مجلس النواب وقبلته المفوضية دون أي إشارات فنية أو تعليق على النتائج التي يمكن أن نصل إليها بناء على قانون مشابه.

- في محاولة للقيام برد فعل أجرى مجلس النواب جلسة رسمية بنصاب قانوني للنظر في مستجدات العملية الانتخابية، لكن الجلسة لم تخلص إلى نتائج مهمة سوى استدعاء مجلس المفوضية للمساءلة و توضيح تقريرها، وكذلك إعلان المجلس اتباعه لخارطة الطريق السياسية المعلنة في جنيف.

وكانت هذه هي آخر الأحداث التي تتعلق بالانتخابات خلال عام 2021م، فيما سنسرد في توقعات عام 2022 بعض المسارات التي اتضحت فعليا منذ بداية العام الجديد.

## الأحزاب السياسية ودور المجتمع المدني:

تأسست العديد من الأحزاب السياسية والتكتلات السياسية الجديدة خلال عام 2021 حتى تجاوزت في عددها 100 حزب سياسي جديد وفق بيانات وزارة العدل، حيث أسست بعض الشخصيات البارزة أحزابا جديدا، لكن ظل حزب العدالة والبناء الكيان الوحيد الذي يمكن أن يطلق عليه حزب من الناحية المؤسساتية و حجم القاعدة الشعبية

إجمالا، لم تقدم الأحزاب الجديدة أو حتى القديمة أي إضافات فعلية للواقع السياسي، إذ لا زالت الشخصيات الفردية حتى تلك التي ترأس أحزابا جديدة، تحظى باهتمام أكثر من أحزابها، كما لم يستطع أي حزب سياسي أن يكون قريبا من الشارع أو أن يكون حاسما في اتخاذ مواقف سياسية بالشراكة مع أحزاب أخرى أو بالاعتماد على أنصاره في الشارع، ولم يقدم أي حزب سياسي برنامجا سياسيا حظي بتفاعل مجتمعي فعلي، وبالتالي بقي الوضع على ما هو عليه، من احتكار العملية السياسية بين أطراف الانقسام السياسي الفعلي ممثلة في مجلس النواب ومجلس الدولة وحكومة الوحدة و قيادة الرجمة ثم في تحالفات لشخصيات تملك نفوذا عسكريا أو ماليا كبيرا في بعض المناطق مثل باشاغا و النايض على سبيل المثال.

الأمر ذاته ينطبق على مؤسسات المجتمع المدني، التي رغم تطور العديد منها في الكثير من المجالات، إلا أنها لم تستطع حتى الآن خلق وعي مجتمعي بالواقع السياسي أو لتوعيته بأهميته التفاعل مع محيطه السياسي، ولعل الأداء السيء للأحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني في هذا الجانب، هو ما يفسر عدم وجود أي رد فعلي من الشارع على تأجيل الانتخابات بذلك الشكل المهين الذي لم يحترم الليبيين بأي شكل من الأشكال ولم يحترم مبادرة أكثر من مليوني شخص استلموا بطاقاتهم الانتخابية بشكل فعلي وكانوا يأملون في واقع سياسي جديد.

## 2 - حصاد الأمن:

بعد انتهاء عدوان حفتر على العاصمة طرابلس خلال عام 2020، والتأكد من عدم قدرته على تكرير محاولته في وقت قريب، خاصة بعد تثبيت وقف إطلاق النار وبداية التطبيق ما بين القيادات العسكرية الممثلة لحفتر و تلك الممثلة لعملية بركان الغضب وحكومة الوفاق الوطني من خلال اللجنة العسكرية 5+5 والتي أحرزت تقدما في مناقشاتها، بدأ عام 2021 بثلاثة ملامح رئيسية، أولها استمرار توجه وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني ووزيرها فتحي باشاغا في خيار المواجهة المباشرة مع عدد من القوى العسكرية والأمنية في المنطقة الغربية، والتي كانت جزء من قوة عمليات بركان الغضب، لكن توجه الوزير لم يكن جديدا إذ ظهرت الكثير من تداعياته حتى أثناء الحرب، وبدى أن الاشتباكات بين أجهزة الداخلية التي تحظى بثقة الوزير والأجهزة الأمنية والعسكرية المناوئة قاب قوسين أو أدنى في أكثر من مناسبة، وخلال الربع الأول من عام 2021 وقبل نهاية ولاية حكومة الوفاق الوطني، حدثت بالفعل صدامات حقيقية خاصة بعد توحد عدد من القوى المناوئة لوزير الداخلية آنذلك تحت جهاز أمني واحد يتبع رئيس الوزراء مباشرة وسمي بجهاز دعم الاستقرار الذي ترأسه عبدالغني الككلي المعروف بـ«غنيوة» وبنيابة كل من «أيوب أبوراس» الذي أصبح بعد الحرب القائد الفعلي لكتيبة ثوار طرابلس، وكذلك «حسن أبوزريبة» شقيق علي أبوزريبة أحد أهم قيادات الزاوية والكتائب العسكرية والأمنية في منطقة أبوصرة، بالإضافة إلى تعيين كل من «لطفي الحراري» كنائب لرئيس جهاز الأمن الداخلي، و «عماد الطرابلسي» كنائب لجهاز المخابرات، فيما بدا كأنه مكافأة لهذه الأسماء على دورها في الحرب من جهة و لتعزيز قوتها ضد باشاغا الذي هدد سلطة الحكومة في أكثر من مناسبة في فترات أخرى، الصدام حدث فعليا بعد حادثة الاشتباكات ما بين أحد المركبات التابعة لجهاز دعم الاستقرار وموكب وزير الداخلية والتي اتهم فيها الوزير الأشخاص الذين كانو على متنها بأنهم حاولوا اغتياله.

الوزير أطلق أيضا عملية أمنية مدعومة بدعم من الطيران المسير بهدف وقف التهريب في المنطقة الغربية تحت إسم «صيد الأفاعي» لكنها لم تستمر طويلا، قبل أن تبدأ عملية مشابهة بقيادة غرفة عمليات المنطقة الغربية لم تستمر أيضا لفترات طويلة، وبدا أن عمليات التهريب محصنة، وأن الكتائب الأمنية والعسكرية التي كانت مناوئة لباشاغا قد تمكنت بالنهاية من الانتصار بعد عدم نجاح قائمة عقيلة-باشاغا، ونهاية ولايته كوزير للداخلية وتعيين خالد مازن كوزير للداخلية في حكومة الوحدة الوطنية، وهو الذي كان وكيلا للوزارة في عهد باشاغا قبل أن يقوم الأخير بطمس أي دور له، بعد قبوله تكليفه كوزير مؤقت خلال الأسبوع الذي تم إيقاف باشاغا فيه عن العمل من قبل حكومة الوفاق نهاية عام 2020م.

الأشهر القليلة من عمل حكومة الوفاق الوطني والتي تزامنت مع الربع الأول من عام 2021، شهدت أيضا محاولات لإنشاء قوى عسكرية أكثر احترافية وتطور مشروع تدريب عناصر الداخلية و الدفاع سواء داخليا أو خارجيا، خاصة مع الدور الذي قام به الاستشاريون الأتراك، ولعب صلاح النمروش

دورا مهما في محاولة تنظيم وزارة الدفاع، كما كان لتشكيل اللواء 444 دور مهم في تأمين مناطق جنوب طرابلس، قبل أن تصبح هذه القوة أحد أكثر الألوية العسكرية احترافية على مستوى البلاد وتصل بعملياتها إلى جنوب بني وليد وحتى نسمة ومزدة.

أما شرق البلاد وجنوبها فقد استمرت سيطرت قوات حفتر على المنطقة الممتدة من سرت وحتى الحدود المصرية شرق ومرورا بالمنطقة الجنوبية بداية في الجفرة وسبها وتواجد بعض القوى العسكرية المحلية الحليفة في أوباري، وهو تواجد كان مدعوما بوجود قوى المعارضة التشادية والسودانية وشركة المرتزقة الروسية فاغنر، فيما كان يحاول تنظيم صفوف مجنديه في الكتائب العسكرية المنسحبة من طرابلس.

لم يخلو العام الماضي أيضا من عدد من الاشتباكات المسلحة التي كانت نتيجة لاصطفافات ما بعد حرب طرابلس أو نتيجة الاستقطاب الذي كان موجودا فترة الحرب سواء في المنطقة الغربية أو الجنوبية أو حتى بعض الأحداث الأمنية المهمة في المنطقة الشرقية.

فغربا اندلعت اشتباكات مسلحة ما بين تحالف قوة دعم الاستقرار واللواء 444، حيث هاجمت قوات دعم الاستقرار معسكر التكبالي مقر اللواء 444، استمرت على إثرها الاشتباكات مدة 3 أيام، فيما تبين لاحقا أن عبدالباسط مروان آمر المنطقة العسكرية طرابلس في ذلك الوقت أنه كان داعم لهجوم قوة دعم الاستقرار، متذرعا بعدد من الاسباب، لكن تحقيقات قامت بها الحكومة وكذلك المجلس الرئاسي لاحقا أثبتت عدم صحة هذه الادعاءات وقامت على إثرها بإعفاء مروان من منصبه، وهو ما نتج عنه عملية رفض عبرت عنها بعض كتائب طرابلس المتحالفة مع مروان مثل قوة دعم الاستقرار و جهاز الأمن العام و القوة 777 التي شكلها هيثم التاجوري بعد عودته إلى طرابلس، بالإضافة إلى مجموعات من قوة العمليات الخاصة النواصي، من خلال محاصرة بعض مباني الحكومة قبل أن تنسحب لاحقا.

الاشتباكات في المنطقة الغربية، اندلعت أيضا جنوب وجنوب شرق الزاوية ما بين المجموعات المسلحة التابعة للمعروف باسم «الفار» والذي يقود بشكل رسمي قوة تابعة لوزارة الداخلية، ومجموعات مسلحة تابعة لعلي وحسن أبوزريبة والمدعومة ببعض المجموعات من ورشفانة بقيادة معمر الضاوي، وجميع هذه المجموعات منضوية تحت قوة دعم الاستقرار، علما بأن التوتر بين الفار وأبوزريبة لم يكن الأول من نوعه، إذ يشكل الفار الطرف الثاني من الاستقطاب بمدينة الزاوية والذي يدعمه بشكل خفي محمود بن رجب، بينما يشكل أبوزريبة والنفوذ والتحالفات التي يقوم بها القطب الثاني في المدينة وهو قطب متوسع ولديه قدرات كبيرة على التحالف سواء مع عصابات التهريب في المنطقة الغربية أو حتى مع الكتائب المسلحة و النافذين في السلطة في طرابلس والمنطقة الغربية عموما.

أما شرقي طرابلس، فقد سيطرت كتيبة الرحبة بتاجوراء وحلفاؤها في جهاز انفاذ القانون التابع لوزارة الداخلية على مقاليد الأمور في المنطقة، بعد أن تم انهاء وجود كتيبة الضمان بتاجوراء بعد

اشتباكها مع كتائب أخرى في المنطقة على رأسها كتيبة أسود تاجوراء، حيث كانت اشتباكات مأساوية تسبب في مقتل عدد من قيادات كتيبة أسود تاجوراء لكنها أيضا تسببت في هروب عناصر كتيبة الضمان من المنطقة، وهو ما فسح المجال لكتيبة الرحبة وجهاز انفاذ القانون للسيطرة على مقراتها.

أما جنوب البلاد، فقد شكل حدثان أمنيان أهمية كبيرة، تمثل الأول في الاشتباكات التي اندلعت بين كتيبة طارق بن زياد وجبهة الوفاق والتغيير المعارضة التشادية في منطقة تازربو، والتي سبق وأن كانت حليفة لقوات حفتر في هجومه على العاصمة طرابلس كما أثبتت ذلك تقارير لجنة الخبراء بالأمم المتحدة، وأيضا سبق وأن انطلقت من الأراضي الليبية وشنت هجوما على قوات الحكومة التشادية ما أسفر عن مقتل الرئيس التشادي إدريس دبي، وفيما حاولت قوات حفتر الادعاء بأن فرقة المهام الخاصة بكتيبة طارق بن زياد استهدفت قوات المعارضة التشادية نظرا لانتهاكها السيادة الليبية وقيامها بعمليات إجرامية إلا أن حقيقة استعانت حفتر بهذه القوات واستمرار تعاونه مع المرتزقة حتى الآن يؤكد الروايات الأخرى التي تناقلتها بعض الجهات الدولية بخصوص أن الاشتباكات كانت في حقيقتها للسيطرة على خطوط تهريب المخدرات التي أصبحت قوات حفتر تعمل في مجالها بشكل رسمي.

أما الحدث الثاني فقد تمثل في الاشتباكات التي اندلعت بين قوات حفتر ممثلة في كتيبة طارق بن زياد ومجموعات تابعة لمبروك سحبان من جهة وكتيبة مسعود جدي من جهة أخرى، في ذات الفترة التي كانت فيها قوات طارق بن زياد تحاصر مقرات المحاكم في سبها وتمنع ممثلي سيف الإسلام من الوصول إليها بغرض تقديم طعن ضد استبعاده من المنافسة الانتخابية، وهي فترة كان فيها التوتر على أشده بين أنصار النظام السابق و أنصار حفتر، ويبدوا أنها شهدت الطلاق بينهما رسميا.

أما شرقا فقد نجح حفتر بالتخلص من شخصيتين شكلتا صداعا شديدا له أمام المجتمع الدولي، إذ قامت جهات قيل أنها مجهولة باغتيال محمود الورفلي القيادي البارز في قوات الصاعقة التابعة لحفتر والمطلوب أمام محكمة الجنايات الدولية بتهم جرائم حرب حيث اغتيل وسط مدينة بنغازي بوابل من الرصاص، كما تم اغتيال محمد الكاني في استراحة كان يقيم بها شرقي البلاد، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن هاتين العمليتين، لكن حقيقة مطالبة المجتمع الدولي بالقبض على الورفلي و بدء اكتشاف المقابر الجماعية في ترهونة و توجيه تهم لمحمد الكاني أمام المحاكم الليبية بالقيام بجرائم حرب و إبادة جماعية، وبدء تحركات للمطالبة بالقبض عليه أمام المحاكم الدولية، يجعل من حفتر أكبر المستفيدين من هذه الاغتيالات التي حدثت في مناطق يفترض أنه يسيطر عليها بشكل كامل.

ختاما، لا ننسى أيضا أن نشير إلى أن لجنة 5+5 العسكرية، وبالرغم من نجاحها الفعلي في الاتفاق وتنفيذ إعادة فتح وتأمين طريق سرت–طرابلس خلال الربع الثالث من العام الماضي، والبيانات المتوافقة حول ضرورة إخراج المرتزقة من البلاد، بالإضافة إلى حالة التطبيق التي نشأت عن مثل هذه التفاهمات من خلال زيارات قام بها محمد الحصان القيادي البارز في الكتيبة 166 للحماية والحراسة بالإضافة إلى هارون ساسي قائد أحد المجموعات المسلحة التابعة للمجلس العسكري الزنتان للقاء صدام حفتر

في أكثر من مناسبة والاتفاق على القيام بعمليات تأمين مشتركة، وكذلك اللقاءات التي تمت في روما بين قيادات أمنية بارزة من المنطقة الغربية وصدام حفتر، إلا أن كل هذه الجهود لم تسهم فعليا حتى الآن في توحيد المؤسسة العسكرية أو حتى الأمنية التي انشق وكيل وزارة الداخلية فيها عن حكومة الوحدة الوطنية، ورغم الاشادة الدولية بمنجزاة اللجنة العسكرية، إلا أنه وفي حقيقة الأمر لا زالت جميع المجموعات المسلحة و القوى العسكرية تعمل بشكل منفصل عن الآخر ولا توجد ضمانات تمنع اندلاع مواجهات مسلحة بينها رغم الجهود التي تمت في بناء القدرات والتدريب خاصة من قبل الحليف التركي وخاصة أثناء الفترة الأخيرة من ولاية وزير الدفاع في حكومة الوفاق الوطني صلاح النمروش، وكذلك إنشاء كتائب مسلحة جديدة تابعة لرئاسة الأركان في المنطقة الغربية، لكن تقاسم مناطق النفوذ و الانقسامات الداخلية والاشتباكات بين المجموعات الأمنية والكتائب العسكرية، واستمرار سيطرة حفتر على القوات العسكرية شرقا وجنوبا وبدء النفوذ العسكري والأمني في التصاعد جنوبا والحديث عن بدء مرتزقة الفاغنر تدريب مجموعات مسلحة لصالح سيف الاسلام القذافي، ربما يجعل من عودة الصدام الشامل مسألة وقت فقط، إذ ما فشل الجميع في الوصول إلى توافقات سياسية جديدة.

### جـ - حصاد الاقتصاد:

«أحداث اقتصادية متباينة شهدتها ليبيا خلال العام 2021، فمن بداية متفائلة إلى نهاية غير سارة، بعد أن أدى الانسداد في الأوضاع السياسية إلى ضبابية المستقبل الاقتصادي، مع ربط مؤسسات عالمية، من بينها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تحسن الاقتصاد الليبي بإجراء الانتخابات التي كان مقرراً لها 24 ديسمبر.

استهل الليبيون العام بتعديل سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية، وذلك في 3 يناير، ورغم مرارة القرار في نفوس كثيرين ومخاوفهم من ارتفاع الأسعار مع ثبات المرتبات، استبشر الجميع خيراً بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الموقتة في مارس، وتفاءل الجميع باستقرار الإنتاج النفطي بشكل كبير، وزاد التفاؤل بإمكانية إجراء الانتخابات، لكن الأحلام المشروعة تحولت إلى كابوس، مع إعلان تأجيل الاقتراع إلى أجل غير معلوم، مما تسبب في ضبابية الصورة على كافة الأصعدة، سياسية واقتصادية وأمنية.

بداية من 3 يناير، جرى تطبيق السعر الموحد للدولار الذي سجل وقتها 4.48 دينار، مع سريان السعر على جميع أغراض واستعمالات النقد الأجنبي، الحكومية والتجارية والشخصية.

الإجراء كان الهدف منه تحجيم السوق الموازية، وهو ما تحقق بشكل نسبي، إذ تراجع حجم تداول العملة خارج المصارف بنحو 7 مليارات دينار، حسب إعلان المصرف.

وبعد أقل من شهر ( 25 يوماً فقط) من العمل بسعر الصرف المعدل، تجاوزت مبيعات النقد الأجنبي

في ليبيا ثلاثة مليارات دولار، بما يعادل 13 ملياراً و410 ملايين دينار، وفق المعلن عن عضو لجنة تعديل سعر الصرف بالمصرف مصباح العكاري.

ودخل هذا المبلغ إلى المصارف التجارية عبر طريقتين: الأولى خصم من حساب جارٍ، أي في ودائع تحت الطلب، والثانية سيولة كاش. ونفى العكاري أن يكون هناك تدخل لتحديد سعر صرف الدولار من قبل شخص معين، قائلاً إن «الصديق الكبير وعلي الحبري وممثلة البعثة الأممية ستيفاني وليامز ليس لهم دور في تحديد هذا السعر، وإنما لجنة تعديل سعر الصرف هي التي قررت ذلك بعد دراسات معمقة».

من جانبه، وضع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي مجموعة من السياسات المالية والاجتماعية لتلافي الآثار السلبية لقرار تعديل سعر الصرف، وشدد على ضرورة دعم الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود من أصحاب معاشات الضمان وزيادة مرتباتهم وتحديد حد أدنى جديد لها، فضلاً عن أهمية توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية ودعم الأطفال الرضع في جانب الغذاء والتطعيمات، كما دعا المجلس إلى إصلاح نظام الأجور لذوي الدخل المحدود بعد حصر هذه الفئة، وإعداد دراسة لمستوى المعيشة، وإعداد سيناريوهات لهذا الإصلاح، بالإضافة إلى ربط مستويات الأجور بمؤشرات الأداء، وتقليص الإنفاق الحكومي الخارجي.

انتعش الإنتاج النفطي خلال العام 2021، بعد أن كان الوضع سوداوياً في 2020، حيث الانكماش الكبير في قطاع الطاقة عالمياً، والحصار المفروض على محطات وحقول النفط.

وبلغ متوسط إنتاج النفط 1.2 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من العام 2021، ثم ارتفع الإنتاج إلى 1.3 مليون برميل يومياً تقريباً في باقي العام. وفيما تحدثت تقارير عنه إذا أُجريت الانتخابات وتمكنت ليبيا من البقاء معفاة من معدلات خفض الإنتاج فستكون لديها فرصة لتلبية زيادات الإنتاج، إلا أن الشكاوى من تدهور البنى التحتية كانت الشغل الشاغل للمسؤلين في القطاع.

وتوقع صندوق النقد العربي استقرار إنتاج ليبيا من المحروقات عند متوسط يومي بمستوى 1.4 مليون برميل في العام الجديد (2022)؛ بينما ربطت مؤسسات عدة هذا الهدف باستقرار الأوضاع السياسية وإجراء الانتخابات.

من جانبه، أقر رئيس مجلس إدارة مؤسسة النفط مصطفى صنع اللّٰه بأن هناك معدلات الإنتاج رائعة، وطفرة الأسعار علامة مهمة ومشجعة، لكنه شدد على ضرورة تمويل عمليات صيانة المنشآت والآبار المتهالكة، مع ضرورة لجوء الحكومة إلى التقشف وتقليص الإنفاق إلى الحد الأدنى وتقوية العملة الوطنية، إضافة إلى تنويع مصادر الطاقة.

وبحسب مصرف ليبيا المركزي، فإن ليبيا بحاجة إلى رفع إنتاجها النفطي بنسبة 40 % عن المستويات الحالية لمواجهة نفقاتها وتجديد اقتصادها. ومن المتوقع أن تدر 25 مليار دولار من العائدات في مجمل

العام 2021.

وتهدف ليبيا إلى مستويات إنتاج تبلغ 1.8 مليون برميل يومياً بحلول العام 2022، التي من المتوقع أن تدر 35 مليار دولار إذا كان متوسط أسعار البرميل نحو 60 دولاراً.

أما وزارة النفط فقد أعلنت أنها تسعى إلى إنتاج 1.6 مليون برميل يومياً بحلول العام 2023 و2.1 مليون برميل يومياً بحلول 2025.

وبلغت إيرادات النفط التي جرى تحويلها لحكومة الوحدة الوطنية الموقتة خلال السبعة أشهر الماضية 16 ملياراً و883 مليون دولار، حسبما أعلن رئيس المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله.

وقال صنع الله إن الحكومة لم تدفع رواتب الموظفين بقطاع النفط،، وإن العجز في رواتب القطاع بلغ 512 مليون دينار؛ بسبب عدم تسييل المرتبات بالكامل، منوهاً إلى أن 9 آلاف عامل لم يتلقوا رواتبهم بسبب أخطاء شكلية في أسمائهم. وتابع: «لم تنفق الحكومة أي موازنة للمؤسسة باستثناء 1.6 مليار دينار، رغم أنها طلبت 5.9 مليار»، في إشارة إلى تراكم الديون على الشركات المحلية لعدم صرف التمويل.

وبعد أن تنفس العاملون في القطاع النفطي أنفاسهم، وأملوا خيراً في زيادة الإنتاج، عاود شبح الإغلاقات النفطية ليطل برأسه من جديد، مع إعلان المؤسسة الوطنية للنفط في 20 ديسمبر الجاري حالة «القوة القاهرة» بعد فقدان أكثر من 300 ألف برميل في اليوم بسبب إيقاف إنتاج الخام من حقول الشرارة والفيل والوفاء والحمادة جنوب غرب ليبيا.

وكان شبح الإغلاقات النفطية بدأ في يناير من العام 2020، واستمر أشهراً طويلة، ما كبد القطاع خسائر بملايين الدولارت، نتيجة توقف الإنتاج في بعض الحقول والتصدير في مواقع نفطية أخرى.

بهدف تطوير قطاع النفط الليبي، عقدت في نوفمبر الماضي قمة «ليبيا للطاقة والاقتصاد» في العاصمة طرابلس بمشاركة عدد من الشركات الدولية.

واستعرضت القمة خطة الحكومة للاستثمار في قطاع النفط والغاز مع الشركات الرائدة بالمجال، وزيادة القدرات الإنتاجية وبرامج تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية، بالإضافة إلى مشاريع استثمارية في مجال الطاقة البديلة ودعم وتطوير الشبكة العامة للكهرباء.

وفيما يخص تنويع مصادر الطاقة، فقد أعلن الدبيبة مشروعين في مجال الطاقة الشمسية بالشراكة مع «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية ينطلقان في نهاية العام 2021. واعتبر الدبيبة أن مشروعي الطاقة المرتقبين سيخلقان مجالات جديدة للإنتاج في مجال الطاقة.

وأعلن الرئيس التنفيذي لشركة «توتال»، باتريك بويان أنها ستخصص ملياري دولار في مشروع

الواحة النفطي، مما يعزز الإنتاج بنحو 100 ألف برميل يومياً، وزيادة الإنتاج في حقل مبروك، والمساعدة في إنتاح 500 ميغاوات من الطاقة الشمسية.

من جانبها، كشفت شركة «إيني» الإيطالية استثمارها أكثر من عشرة مليارات دولار في مجال تطوير واستكشاف الموارد الطبيعية في ليبيا، وسلط المدير العام للموارد الطبيعية والعمليات في «إيني»، أليساندرو بوليتي، الضوء على جهود الشركة في استكشاف آفاق جديدة في قطاع الطاقة الليبي، لاسيما في مناطقها البحرية، إلى جانب المساهمة في التزامها بأنشطة التنمية والاستكشاف، واقترح زيادة سرعة تطوير حقول النفط والغاز في البلاد، مشيراً إلى أن العالم لم يعد بإمكانه الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى أجل غير مسمى، ملخصاً استراتيجية الشركة المستقبلية في جملة واحدة فقط «تسريع الاستثمارات في النفط والغاز».

وفي نوفمبر كذلك، تلقت الحكومة مقترحات من الوزارة لتوسيع وجود شركات النفط الدولية (IOCs) داخل البلاد بهدف تسهيل تدفق رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الفنية.

بلغ معدل التضخم في ليبيا 1.9 % في النصف الأول من العام حسب إحصائية لمصرف ليبيا المركزي، أكدت كذلك على ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 272.6 نقطة بزيادة 5.2 نقطة على أساس سنوي، مقابل 267.4 نقطة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي؛ فيما جاءت أعلى نسبة في قطاعات الاتصالات والصحة والمواد الغذائية.

وأوضح المصرف في تحليله لاتجاهات الأسعار في المجموعات السلعية أن معدل التضخم ارتفع في أغلب السلع عدا مجموعة الترفيه والثقافة، وأن الرقم القياسي في مجموعة المواد الغذائية زاد بواقع 6.9 نقطة، أي ما يعادل 2.3% إلى 264.2 نقطة.

وأضاف أن ارتفاع التضخم في مجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى وصل إلى 176.2 نقطة، بزيادة قدرها 1.4 نقطة.

ويتوقع أن يسجل الاقتصاد الليبي معدل تضخم يبلغ 4.0 % في إجمالي العام 2021 مقارنة بمعدل تضخم بلغ 1.4 % في العام السابق، وذلك بسبب التوقعات بزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مع وجود حكومة الوحدة الموقتة.

أما بالنسبة للعام 2022 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 4.5 % حسب صندوق النقد العربي.

وارتفعت تكلفة سلة الأغذية في ليبيا إلى أعلى مستوى لها في 2021 بما يناهز 25 %، حسبما جاء في استطلاع أعدته المبادرة الأوروبية لمراقبة السوق الليبية «ريتش»، مرجعة الزيادة إلى التأثر بأزمة فيروس «كورونا المستجد»، والتذبذب في سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية، الذي تسبب في ارتفاع كبير لأسعار المواد المستوردة من الخارج.

أما تكلفة الإنفاق على المواد الغذائية الرئيسية التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأسرة في جميع أنحاء ليبيا زادت بواقع 8.3 % بين شهري يوليو وأغسطس.

وعموماً سجل العام 2021 أعلى ارتفاع في أسعار مختلف المواد الغذائية، بنسبة 24.2 % من مستويات ما قبل الأزمة الصحية لـ«كوفيد- 19» في مارس من العام الماضي.

وبخصوص سوق الأدوية فقد شهدت ارتفاعاً هي الأخرى بسبب الأزمة الوبائية، أما مواد الطاقة فقد أظهرت تكلفة نسبة الوقود زيادة إجمالية قدرها 15 %؛ إذ زادت في الشرق بـ22.4 % والغرب 9.4%، وانخفضت في الجنوب بـ4.2 %.

في الوقت ذاته، لم يطرأ على العقارات تغير في الأسعار في ظل تراجع عدد النازحين، واستناداً إلى مقارنة بين شهري أبريل ويونيو، فقد انخفضت أسعار الإيجارات بشكل طفيف منذ يوليو 2021 في طرابلس بـ1.6 %.

وتحدث صندوق النقد العربي عن «الأثر الإيجابي لتعديل سعر صرف الدينار»، لكنه توقع ارتفاع التضخم إلى 4.5 % في العام الجديد، معتبراً أن الحكومة المقبلة ستكون أمام تحدٍ لتخفيضه.

كما توقع الصندوق تحسن النشاط الاقتصادي في ليبيا مستقبلاً من خلال عدد من العوامل، منها: استقرار إنتاج المحروقات عند متوسط يومي بمستوى 1.2 مليون برميل و1.4 مليون برميل يومياً خلال العامين 2021 و2022 على التوالي. إلى جانب الأثر الإيجابي المتوقع لتأثير تعديل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة.

الصندوق سلط الضوء على الانعكاسات الإيجابية الأخرى من وراء تعيين حكومة الوحدة الوطنية الموقتة في مارس الماضي، وجهود توحيد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، مما يعزز مستويات الأداء الاقتصادي.

بعد أيام من إعلان مجلس النواب سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية الموقتة في سبتمبر، اتجهت الأخيرة إلى ضبط خططها الاقتصادية، مع تأكيدها وضع أسعار استرشادية لمشروعات التنمية في مختلف المناطق، وكذلك إعلانها إلغاء بعض المشروعات وتفعيل أخرى، كرد فعل على ورقة الضغط البرلمانية.

وقرر المجلس سحب الثقة من الحكومة واستمرارها كحكومة تسيير أعمال، مبدياً اعتراضه على نهج الحكومة في التعاقد على مشروعات طويلة المدى، على الرغم من كونها موقتة، فضلاً عن عدم اعتماد المجلس الموازنة العامة عن السنة الجارية، واتفقت الحكومة على وضع أسعار استرشادية للمشروعات التنموية في البلاد «في سياق التطورات التي تشهدها السوق الليبية أخيراً، وألغى مجلس الوزراء

في اجتماعه السابع، برئاسة عبدالحميد الدبيبة، العقد المبرم بين وزارة المواصلات وشركة رويال هاسكونيق العالمية الاستشارية بشأن دراسة وتصميم مشروع ميناء سرت التجاري، كما قرر المجلس منح الإذن للهيئة العامة للمعلومات بالتعاقد لبناء مركز بيانات وفق مواصفات عالمية.

وفيما يخص قطاع النفط، وافقت الحكومة على إنشاء أول مصفاة بحقل الشرارة ومصنع لغاز الطهي، ومنح الإذن في استثمار الإتاوات والضرائب المستحقة على الشركات المشاركة وعقود الامتياز في إنجاز أعمال الصيانة.

بدوره، أعلن وزير العمل والتأهيل، علي العابد، إلزام الشركات بتخصيص 30% من قوة العمل لديها لليبيين، وفق القوانين والتشريعات المنظمة لسوق العمل في ليبيا، كما عقدت الحكومة عدداً من الاتفاقات الاقتصادية مع مصروتونس ومالطا وإيطاليا والإمارات وقطر وتركيا.

## توحيد المصرف المركزي

مرت مسألة توحيد مصرف ليبيا المركزي بعدة مراحل، واستقرت في أوائل ديسمبر الجاري عند الاتفاق بين محافظ المصرف الصديق الكبير، ونائبه علي الحبري على البدء الفعلي لعملية التوحيد، وأكد الطرفان اللذان كان بينهما تاريخ طويل من الخلاف والانقسام، التزامهما بمواصلة التقدم لتحقيق الأهداف المرجوة من توحيد المصرف. وجرت مناقشة مراحل التوحيد وفق خارطة الطريق المقترحة من قبل شركة الخدمات المهنية الدولية «ديلويت» إبان إنجاز عملية المراجعة المالية الدولية للمصرف المركزي في شهر يوليو الماضي، كما جرى التوافق على مسارات العمل والفرق الفنية المعنية بتنفيذ عملية التوحيد، وفق المصرف، مشيراً إلى أن شركة «ديلويت» شاركت في الاجتماع بعد أن دعيت لتقديم المشورة الفنية والدعم.

وفي يوليو الماضي، سلم المبعوث الأممي يان كوبيش، تقرير لجنة المراجعة الدولية لحسابات فرعي المصرف المركزي في طرابلس والبيضاء، إلى رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي.

وفي تقريرها حول المراجعة المالية لقوائم المصرف المركزي، دعت شركة «ديلويت» للمراجعة المالية، مجلس الأمن الدولي والأطراف السياسية الليبية المعنية، بما فيها المجلس الرئاسي والحكومة ومجلسا النواب والدولة، إلى ضرورة دعم عملية توحيد إدارة المصرف المركزي.

وقالت «ديلويت» في تقريرها حول المراجعة المالية لقوائم المصرف المركزي إن الانقسام الإداري بين فرعي المصرف انعكس سلباً على استقرار النظام المالي؛ إذ أدى إلى أزمة سيولة لدى المصارف، وقروض متعثرة بمبالغ كبيرة، ونظام دفع منفصل، الذي أصبح منفصلاً في المنطقة الشرقية عن التسوية الكلية الآلية (المقاصة)، أضافت الشركة في الملخص التنفيذي للتقرير إن السياسة النقدية شهدت تضخماً كبيراً في أسعار البضائع والخدمات، فضلاً عن «الانفصال في قرارات إصدار العملة»، وتقلب أسعارها

مع وجود سوق موازية غير خاضعة للتنظيم. وعلى صعيد التنظيم المصرفي، تحدث التقرير عن تباعد القواعد التنظيمية بين فرعي المصرف المركزي، فضلا عن غياب إطار عمل إشرافي منسق،وفيما يتعلق بتنظيم صرف العملات، أشارت «ديلويت» إلى وجود «تصور منتشر بوجود فساد في تعاملات تحويل العملة (بما في ذلك خطابات الاعتماد والنقد مقابل المستندات)»، لكنها قالت إنها «لم تتحقق منه في المراجعة المالية، أما عن إدارة الاحتياطات، أكدت الشركة «استهلاك جزء من احتياطات العملة الأجنبية، نتيجة لتراجع إيرادات الموارد النفطية وارتفاع الإنفاق الحكومي»، مشيرة إلى ضعف المساءلة والشفافية بخصوص استخدام احتياطات العملة الأجنبية.

ومع ذلك تحدثت شركة «ديلويت» عن «القيود المتعلقة بالمراجعة المالية»، بقولها إن هذه المراجعة كانت «محدودة نتيجة للصعوبات المستمرة في الحصول على المعلومات من المصرف المركزي في طرابلس، سواء من حيث التأخير أو المعلومات المقدمة بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة المصرف طوال عملية المراجعة المالية»، وهو الأمر الذي أدى إلى «الحد من قدرة ديلويت على تنفيذ الإجراءات التي تحددت في بداية المشروع، وجاء في التقرير أن «ديلويت» لم تشارك في عملية استخراج البيانات ولم تشرف على تلك الإجراءات، ولم تقم بالتحقق من البيانات المقدمة من المصرف المركزي في طرابلس بمقارنتها مع أنظمة دفاتر الحسابات، ولذلك لا يمكن لها تقديم أي ضمان حول اكتمال المعلومات التي تم استلامها.

وخلص التقرير إلى أنه «لم يتم القيام بمراجعة عامة للضوابط المعتمدة بفرعي المصرف المركزي (في طرابلس وبنغازي)، وبالتالي، لا ينبغي تفسير المراجعة المالية على أنها تدقيق أو مراجعة تمت بموجب أي معايير تدقيق».

## خلاف عون وصنع اللّٰه

سيطر الخلاف بين وزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية الموقتة محمد عون، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع اللّٰه على الأحداث الاقتصادية خلال العام، وقد شهد الخلاف فصولاً عدة، تدخل خلالها الدبيبة لفض النزاع.

وأصدر الوزير قراراً بإيقاف صنع اللّٰه عن العمل وإحالته إلى التحقيق الإداري مرتين، الاولى في أغسطس والثانية في أكتوبر، وفي المرة الثانية اعتبر عون أن صنع اللّٰه ارتكب عدة مخالفات، منها: عدم التقيد بالإجراءات والضوابط الخاصة بأخذ الإذن المسبق من وزير النفط والغاز عند مباشرة أي مهمة عمل رسمية، وعدم تقديم التقرير اللازم بشأن مهام داخلية.

أما المخالفة الثانية، فهي: عدم التقيد بالتسلسل الإداري في المخاطبات الإدارية، وثالثاً: الامتناع عن نقل تبعية الإدارات السيادية (إدارة التفتيش والقياس – إدارة محاسبة الشركات– إدارة التعاون الدولي)

إلى وزارة النفط، فضلاً عن تكليف أحد أعضاء مجلس إدارة المؤسسة مهام رئيس مجلس الإدارة بالمخالفة للتشريعات.

وفي 29 أغسطس، أصدر عون قراراً بوقف صنع الله، وهو ما أرجعه وقتها إلى سفر صنع الله إلى خارج البلاد من دون الحصول على موافقة الوزير المختص، وعرقلته تكليف عضو مجلس إدارة المؤسسة جادالله العوكلي مهام رئيس مجلس الإدارة.وفي 5 سبتمبر، اجتمع الدبيبة، مع عون وصنع الله، ووجه بمعالجة الإشكاليات بين وزارة النفط والمؤسسة الوطنية. كما وجه بمعالجة الإشكاليات التي سردها عون وصنع الله، لتجنب تكرارها، مؤكداً أهمية استقرار القطاع النفطي.واعتبر الدبيبة أن استحداث الوزارة بعد ست سنوات من عمل المؤسسة منفردة يحتاج إلى تنظيم إداري وفني يخلق التراتبية المناسبة.

وبداية الخلاف تعود إلى 14 أغسطس الماضي، حين وجه الوزير عون رسالة إلى الدبيبة يقترح فيها تشكيل مجلس إدارة جديد للمؤسسة يتكون من ستة أعضاء برئاسة طاهر رمضان حمد القطعاني. بعدها، وجه صنع الله رسالة إلى رئيس الحكومة، قال فيها: «إن المؤسسة يجب أن تظل بعيدة عن التجاذبات السياسية، وأن تكون عنواناً للمهنية والانضباط والكفاءة والشفافية والنزاهة».

البنك الدولي قدم بدوره روشتة لتعافي الاقتصاد الليبي على المدى القريب، تتعلق بضرورة تحقيق ثلاثة شروط، أبرزها الالتزام بموعد إجراء الانتخابات التي لم تتم في 24 ديسمبر، وحذر البنك من أن عدم إجراء الانتخابات يعني دخول البلاد مجدداً في شبح تدهور الأوضاع.

كما أشار البنك إلى معاناة الأسر الليبية من انعدام الأمن الغذائي. وأضاف: إذا تم إجراء الانتخابات وتمت إعادة توحيد المؤسسات العامة، واستمر إنتاج النفط، فمن المتوقع أن تسجل ليبيا معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 78.2 % في إجمالي العام 2021، وفق البنك.

وكشفت البيانات المالية للأشهر السبعة الأولى من 2021 في ليبيا أن إجمالي النفقات بلغ نحو 31 مليار دينار وإجمالي الإيرادات 40.6 مليار دينار، وهذه الأرقام تعني فائضاً في الميزانية، في حين أن الغالبية العظمى من الإيرادات الحكومية تأتي من صادرات النفط المقومة بالدولار، حسب البنك.»

## توقعات عام 2022:

مع نهاية عام 2021 وبداية عام 2022، أصبح واضحا تشكل مسارات جديدة، فمع فشل إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي كان مزمع عقدها في الرابع والعشرين من ديسمبر الماضي، ثم انطلاق مجموعة من التحالفات ما بين الفرقاء السياسيين و عودة ستيفاني وليامز للساحة الليبية، بدأت الأطراف المختلفة رمي التهم ما بين بعضها البعض وتبرئة نفسها من التسبب في فشل العملية

الانتخابية، خاصة مع تسريب بعض التقارير والبيانات الصادرة عن لجنة الانتخابات بمجلس النواب و المفوضية العليا للانتخابات والمجلس الأعلى للقضاء، ثم عقد جلسة أولى من قبل مجلس النواب في طبرق تم على اثرها طلب استدعاء رئيس المفوضية عماد السايح للمثول أمام مجلس النواب في جلسة مكاشفة، لكن الجلسة التي تم إجراءها فعليا لم تأتي بجديد إذ حاول السايح جاهدا تبرئة المفوضية من تحمل مسؤولية فشل إجراء الانتخابات في موعدها، بينما حاول مجلس النواب وأعضاءه الضغط على المفوضية وتحميلها المسؤولية لوحدها بالرغم من أن المسؤولية الأكبر تقع عليه، جراء ما تسببت به التشريعات الصادرة عنه من إشكاليات سواء فيما يتعلق بقوانين الانتخابات أو قبل ذلك عدم الاتفاق على قاعدة دستورية وتهميش مشروع الدستور.

أحد أهم المستجدات بداية العام الجديد هو تأكيد تراجع المشري عن موقفه الرافض للقاء حفتر وباشاغا ثم مباركته خلال لقاء له بقناة الجزيرة، لكن هذا المستجدات لم تكن الأهم، إذ أن تشكيل لجان خارطة الطريق من قبل كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة ثم اعادة استدعاء مشروع الدستور كحل لإنهاء الأزمة (أو على الأقل هذا ما يتم الادعاء به)، وهو ما تم تأكيده خلال لقاء عقيلة والمشري في المغرب الذي ركز أيضا على توزيع المناصب السيادية، مع الإشارة إلى أن ما تم الاتفاق عليه بين عقيلة و المشري يتضمن مقترحا لتعديل مشروع الدستور الذي أكد عقيلة صالح رفضه له بشكل الحالي بشكل نهائي بعد أن تأكدت عودته لرئاسة مجلس النواب.

## المسارات الحالية والنتائج المستقبلية:

في الوقت الحالي يحاول كل طرف من الأطراف فرض وجهة نظره كأمر واقع، ويحاول كل منهم التسابق مع الآخر وإنجازه مقترحه بشكل أسرع:

حكومة الوحدة الوطنية: قام الدبيبة بحسم موقفه فعليا بالعودة إلى مهامه رئيسا للحكومة، والتعويل على أن الانتخابات لن تجرى في وقت قريب، دون أن يكون هناك حل واضح سيلجأ إليه الدبيبة في حال تم اعتماد موعد جديد لإجراء موعد الانتخابات فعليا بذات القانون وفرض الاستقالة على المرشحين من مناصبهم قبل ثلاثة أشهر، وهو ما لم يقم به الدبيبة سابقا، لكنه تحصل على حكم يثبت عملية ترشحه بعد إقصائه من قبل محكمة طرابلس الابتدائية بعد الطعن الذي قدمه كل من باشاغا و العارف النايض ضده، وربما سيعول الدبيبة على هذا الحكم مستقبلا بينما يريد الآن أن يتمتع بكافة صلاحياته كرئيس حكومة، إذ يحاول حاليا العودة لكسب تأييد الشارع ومع التحركات العسكرية الأخيرة ودخول كتائب من مصراتة والزنتان إلى طرابلس، لا يبدوا واضحا ما إذا كان سيقوم الدبيبة بالتسليم إلى أي حكومة جديدة قد يختارها مجلس النواب بديلة عنه، خاصة إذا ما كان توجه البرلمان أن تستلم الحكومة الجديدة قبل نهاية المدة المحددة بعام وستة أشهر كصلاحية لحكومة الوحدة الوطنية حتى التسليم

لحكومة منتخبة.

المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب: في المغرب اتفق كل من عقيلة والمشري على أنه إذا كان يعتقد بأن التعديل الدستوري سيتطلب أكثر من 6 أشهر خاصة مع رفض عقيلة لمشروع الدستور الحالي فسيتم اختيار حكومة جديدة، ، لكن هذا الاتفاق يبدوا متماشيا مع المسار الذي يمضي فيه كل من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بتشكيل لجان خارطة الطريق والاجتماع مع الأطراف المختلفة بما في ذلك المقترح الغير دستوري لإعداد لجنة لتعديل مشروع الدستور، والتسريبات حول انشاء حكومة جديدة تحت مسمى حكومة الاستقرار برئاسة باشاغا، ودعوة المجلس للاجتماع لسحب الثقة من حكومة الدبيبة مرة أخرى والنقاش حول تعيين حكومة جديدة، عموما يبدوا أن كلا المجلسين قد حسما أمرهما بعدم محاولة اجراء الانتخابات في وقت قريب واستغلال الضعف الذي تمر به البعثة وعدم قدرتها على القيام بوساطة فعلية هذه المرة ومحاولة فرض واقع جديد بحكومة جديدة قد يكون مصيرها أن تكون مثل حكومة الثني أو أن تتسبب في اشتباكات مسلحة على الأقل في المنطقة الغربية.

تحالف باشاغا- حفتر: لم يصدر الكثير عن تحالف باشاغا وحفتر مؤخرا، منذ التصريحات الأخيرة التي أدلى بها باشاغا أمام أنصاره في مصراتة وهاجم فيها الحكومة والبعثة و السفارة البريطانية في ليبيا، لكن مصادرنا القريبة من باشاغا تتحدث عن سعيه المستمر لانهاء حكومة الدبيبة وتشكيل حكومة جديدة تحت مسمى حكومة الاستقرار الوطني وهو ما يتوافق مع التسريبات التي تحدثنا عنها، لكن الغريب هنا هو أن باشاغا قد يكون مستعدا أن يقبل تراجعه خطوة للوراء وأن لا يكون هو رئيسا للحكومة وأن يتم تعيين شخصية أخرى ربما تكون أحمد معيتيق أو محمد المنتصر كرئيس للحكومة.

يجدر أن نشير هنا إلى أن الاجتماعات لا زالت مستمرة بين أطراف من المنطقة الغربية مع صدام وخالد حفتر كممثلين عن مشروع حفتر، كان آخره ما أكدته مصادرنا من أن كلا من مصطفى قدور و عماد الطرابلسي وقيادات أخرى من طرابلس التقو بصدام حفتر فعليا، مع الإشارة إلى أن عماد الطرابلسي أصبح مقربا للغاية من باشاغا منذ الفترة الأخيرة لولاية باشاغا في وزارة الداخلية، وبالتالي فإن لقاءه بصدام ليس غريبا في ظل هكذا سياق خاصة وأنه قد سبق وكان عماد الطرابلسي جزء من مشروع حفتر قبل تشكيل حكومة الوفاق الوطني.

**البعثة الأممية:** تحاول ستيفاني جاهدة في الوقت الحالي أن تثبت أنها قادرة على النجاح في البيئة الليبية، إذ تصر على إجراء الانتخابات في غضون شهرين، وهو ما صرحت به من خلال لقاءاتها المكوكية في مناطق ليبيا المتفرقة، وهي تحاول الضغط لإجراء التعديلات القانونية والتنفيذية المناسبة لذلك، لكن لا يبدوا واضحا أن هناك استجابة فعلية من مجلس النواب لهذه الضغوط على الأقل حتى الوقت الحالي.

ربما ستعول ستيفاني على الجلسة القادمة لمجلس الأمن حول ليبيا، لفرض مسار محدد للحل يتوافق مع رؤيتها، لكن لا يبدوا أن ستيفاني تملك الكثير من الأدوات إذا اعترضت الأطراف المحلية سوى إعادة لجنة الحوار إلى الواجهة مجددا خاصة مع اعتماد الاتفاق السياسي من قبل مجلس الأمن ومجلس النواب، لكن لجنة الحوار لن تكون حلا مضمونا أيضا لستيفاني التي فشلت فيما سبق في فرض مرشحها لرئاسة حكومة الوحدة الوطنية على أعضاء اللجنة، إلا إذا أرادت إجراء تعديلات عليها مستخدمة ورقة التحقيق في مزاعم الرشاوي التي تم إثارتها سابقا ولم تظهر البعثة نتائج التحقيق فيها على الإطلاق، تبدوا البعثة في أكثر حالاتها عجزا في الوقت الحالي وإذا لم تنجح في خلق توافق داخل مجلس الأمن، فربما ستضطر إلى ترك الأطراف الملحية تتصارع مجددا قبل أن يضطر مجلس الأمن إلى التوافق على حل مؤقت آخر مجددا.

**عسكريا**، يشكل التحشيد العسكري الكبير في طرابلس، وحتى حركة القوى العسكرية والأمنية والمجموعات المسلحة المختلفة جنوب البلاد، ناقوس خطر كبير قد ينتج اشتباكات مسلحة واسعة، خاصة مع الوضع في عين الاعتبار ما حدث العام الماضي من اشتباكات بين المجموعات المسلحة في طرابلس والجنوب الليبي، ومع التوترات السياسية لن يكون اندلاع اشتباكات مسلحة مستبعدا على الإطلاق، خاصة وأن التوتر السياسي ما بين الأطراف السياسية المختلفة التي تشكل الغطاء للمجموعات المسلحة، يتطابق هذه المرة مع خلافات أمنية وعسكرية بين المجموعات المسلحة أساسا، حيث أن هناك رغبة كبيرة لتغيير الخارطة الأمنية والعسكرية وانهاء نفوذ جهاز دعم الاستقرار في طرابلس والمنطقة الغربية، و كذلك رغبة أنصار سيف الإسلام في التأثير على الواقع السياسي من خلال تغيير الواقع العسكري بإنهاء نفوذ حفتر جنوب البلاد.

**اقتصاديا**، ربما سنكون مقبلين على تضخم أكبر في الأسعار خاصة إذا ما تم اعتماد جدول مرتبات موحد مع زيادة كبيرة في المرتبات، كما أن حالة التوتر السياسي وربما اندلاع اي اشتباكات جديدة، سيؤثر بشكل مباشر على انتاج النفاط وقد يؤدي إلى إغلاقات جديدة، من شأنها أن تؤثر على الوضع الاقتصادي بشكل حاد، كما أن عام 2022، سيكون عاما حاسما من حيث معرفة نتائج سياسات الانفاق الواسعة التي تبنتها الحكومة خلال عام 2021، وهو ما يتشائم حوله البعض، عموما ما يمكننا تأكيده أنه وفي ظل استمرار الواقع السياسي الحالي لن يكون عام 2022 بأي حال من الأحوال عام تنمية اقتصادية فعليا وانطلاقة نحو زيادة الانتاج أو تبني سياسية اقتصادية شاملة لمعالجة الأزمة الاقتصادية، وبالتالي سيكون عاما جديدا للتأخر عن ركب التطور الاقتصادي.

## خاتمة:

لقد كان عام 2021، دورة أخرى من ذات مراحل الفشل التي بدأت منذ أحداث الثورة عام 2011، وأخذت في التكرار أكثر من مرة، حتى بدى أنه لا مخرج منها، دورة تبدأ بحرب أهلية كبرى يتبعها تدخل أو وساطة دولية ثم مرحلة سياسية انتقالية متميزة بالقليل من التهدئة والكثير من الإنفاق ولا تخلو من نزاعات مسلحة بينية، ثم عودة النزاع مرة أخرى بعد فشل التدخلات الدولية والوساطات الدولية و غياب القدرة على حل الإشكاليات داخليا، لكن المختلف في كل مرة هو زيادة قدرة الأطراف السياسية الليبية على الإنغلاق وحصر الحلول في تقاسم المصالح وعدم القدرة على حل الإشكاليات بشكل نهائي وحاسم، واستمرار الأحزاب السياسية في ضعفها وسباتها وبعدها عن الشارع، واستمرار الشارع في الخوف من الخروج ومواجهته بشكل عنيف أو على أقل تقدير أن يكون يوما آخر من الإحباط ووجود أي تغيير نتيجة لما يقوم به.

# تقرير الحالة الجزائرية 2021

**د. هجيرة بن زيطة**

مديرة الأبحاث والنشر مركز البصيرة للبحوث
والاستشارات والخدمات التعليمية

## مقـدمة

بعد ثلاث سنوات من الحراك وعامين من انتخاب رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون، يبدو أن استعادة الشرعية الدستورية بإجراء الانتخابات الرئاسية، واستكمال المسار الدستوري عن طريق تنظيم الانتخابات التشريعية وانتهاء بالانتخابات المحلية، البلدية والولائية، قد ساهم في إرساء دعائم الاستقرار السياسي وبناء المؤسسات نسبيا في ظل دعوات معزولة لاستعادة روح الحراك في نسخته الثانية رفضا لكل الإصلاحات التي أنتجها هذا المسار، خاصة مع الظروف الاجتماعية الصعبة التي يعيشها المواطن في ظل أوضاع اقتصادية متردية رغم كل الإجراءات المتخذة نحو ضبط السياسة الاقتصادية .

ويحاول هذا التقرير رصد أهم الأحداث السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية لسنة 2021 وتحليل أهم العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الحالة الجزائرية مع طرح التوقعات المستقبلية.

## المتغيرات والتطورات المهمة خلال هذا العام

### قانون الانتخابات والتعديل الوزاري:

صدر قانون الانتخاب الجديد في 10 مارس 2021، وقد تضمنت موادّه بعض الوعود التي كانت السلطة قطعتها على نفسها، مثل تمكين الشباب والنساء من المشاركة السياسية، ومحاربة «المال الفاسد» الذي طالما شوّه العملية الانتخابية، فقد نصّت المادة 191 على أن القوائم المتقدّمة للانتخابات يتعيّن عليها مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصّص على الأقل، نصف القائمة للمترشّحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة، وأن يكون لثلث مرشّحي القائمة، على الأقل، مستوى تعليمي جامعي كما حدّد هذا القانون المصادر المسموح بها لتمويل الحملة الانتخابية (المادة 87)، والتي يسهر عليها مجلسٌ تابع للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات (المادة 26) عبر لجنةٍ لمراقبة تمويل حسابات الحملة الانتخابية.

كما تنص المادة 88 على حظر تلقّي أي مترشّح، هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى، مهما كان شكلها، من أي دولةٍ أجنبيةٍ أو أي شخصٍ طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية.

إضافة إلى ذلك، تنص المادة 191 على أن يتم الانتخاب بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيلي دون مزج، ما يعني أن حظوظ المترشّحين يفترض أن تكون متساوية، لأن نظام القائمة المفتوحة يمنح الناخب حرية ترتيب مرشحي القائمة الواحدة، على عكس نظام القائمة

المغلقة الذي يفرض على الناخب الترتيب الذي يحدده الحزب في القائمة.[1]

وخلال هذه الفترة تم تعديل جزئي للحكومة بإنهاء مهام وزيري الصناعة فرحات آيت علي، ووزير الطاقة عبد المجيد عطار، وإحلال وزيرين جديدين محلهما ودمج بعض الوزارات، كما أصدر الرئيس مرسوما رئاسيا لترقية 10 مقاطعات إدارية بالجنوب إلى ولايات كاملة الصلاحيات، مما يرفع عدد الولايات الجزائرية إلى 58، ما أطلق الرئيس تبون مبادرة تهدئة بإصداره عفوا عن 30 معتقلا حكم عليهم نهائيا في قضايا الحراك، وذلك بمناسبة مرور الذكرى الثانية لانطلاق الحراك الشعبي.[2]

## الإنتخابات التشريعية:

جاءت الانتخابات التشريعية في ظل مشهد سياسي غير عادي، ومشهد حزبي جديد يميزه تراجع مكانة الأحزاب التقليدية التي كانت تُنشط الانتخابات في العهد السابق، وبروز حركات المجتمع المدني والقوائم المستقلة كقوة سياسية صاعدة تريد أن تنافس الأحزاب وتزيحها عن صدارة المشهد.

غير أن الانتخابات أفرزت مرة أخرى تصدر حزب جبهة التّحرير الوطني، بحصوله على 105 مقاعد متراجعا بحوالي 55 مقعدا مقارنة بالعهدة البرلمانية الأخيرة، بينما تحصل المستقلون على المرتبة الثانية بحصولهم على 78 مقعدا، وفازت حركة مجتمع السّلم بالمرتبة الثالثة بعدد مقاعد بلغ 64 لتزيد بذلك كتلتها النيابية بحوالي 24 مقعدا، حيث بلغ عدد مقاعده في «المجلس الشعبي الوطني» الذي تمّ حله من قبل الرّئيس عبد المجيد تبون حوالي 40 مقعدا،في حين احتل حزب التّجمع الوطني الديمقراطي المرتبة الرابعة بحصوله على 57 مقعدا من أصل 407 مقاعد، ليتراجع بذلك عن مساحته السّياسية في البرلمان بحوالي 35 مقعدا.

ولقد شهدت الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 جوان 2021 أعمال قمع استهدفت بعض النشطاء والصحافيين كما شهدت مقاطعة وعزوف واسعة وبالتالي نسبة مشاركة ضعيفة، فقد بلغ عدد من شاركوا في التصويت بالانتخابات التشريعية 5 ملايين و625 ألف و324 من أصل 24 مليون و425 ألفا و171 منهم 42 ألفا و242 في الخارج.[3]

ولقد كانت النتائج النهائية وحسب ما أعلنه المجلس الدستوري كما هو موضع في الجدولين التاليين:[4]

(1) سليم عبد الله الحاج ،المشهد السياسي الجزائري قبل الانتخابات التشريعية ،2021/05/13 ، منتدى فكرة، على الرابط التالي:
https//:www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almshhd-alsyasy-aljzayry-qbl-alantkhabat-altshryyt

(2) الجزائر.. مرسوم رئاسي بحل البرلمان وتعديل حكومي جزئي على موقع الجزيرة،2021/02/22 ، موقع الجزيرة على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net

(3) الحزب الحاكم» يتصدر نتائج الانتخابات التشريعية في الجزائر،2021/06/15، موقعDW على الرابط التالي:
https://www.dw.com/ar

(4) المجلس الدستوري يعلن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية،2021/06/24، موقع المجلس الشعبي الوطني على الرابط التالي:
http://www.apn.dz/AR/plus-ar/actualite-speciale-ar/645328-52-10-24-06-2021-

| الناخبون | الناخبون المسجلون | الناخبون المصوتون | نسبة المشاركة | الاصوات المعبر عنها | الاوراق الملغاة |
|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 24,453,992 | 5,622,401 | %23 | 4,610,652 | 1,011,749 |

| الأحزاب السياسية | عدد المقاعد |
|---|---|
| حزب جبهة التحرير الوطني | 98 |
| حركة مجتمع السلم | 65 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 58 |
| قوائم الأحرار | 85 |
| جبهة المستقبل | 48 |
| حركة البناء الوطني | 39 |
| صوت الشعب | 3 |
| جبهة الحكم الراشد | 2 |
| حزب العدالة والتنمية | 2 |
| حزب الحرية والعدالة | 1 |
| حزب الفجر الجديد | 1 |
| جبهة الجزائر الجديدة | 1 |
| حزب الكرامة | 1 |
| حزب جيل جديد | 1 |
| الجبهة الوطنية الجزائرية | 1 |
| المجموع | 407 |

وقد كانت أبرز ردود فعل الأحزاب السياسية اتجاه هذه الانتخابات هو ما عبرت عنه حركة مجتمع السلم التي أعلنت أنها تصدرت نتائج الانتخابات التشريعية المسبقة ودعت رئيس الجمهورية إلى حماية الإرادة الشعبية المعبر عنها فعليا وفق ما وعد به نظرا محاولات واسعة لتغيير النتائج وفق السلوكيات السابقة، التي ستكون عواقبها سيئة على البلاد ومستقبل العملية السياسية والانتخابية .

وكانت نسبة المشاركة الرهان الرئيسيّ في هذا الاقتراع، حيث لم تتعدّ الـ30،20 %، حسب رئيس السلطة الوطنية المستقلّة، وبالنسبة إلى تصويت الجزائريّين في الخارج فكانت «ضعيفة جدّاً، بأقلّ من

5 %». كما كان الامتناع عن التصويت يكاد يكون شاملا في ولايات منطقة القبائل ، حيث لم تصل نسبة المشاركة إلى مستوى 1 % . حيث لم تفتح معظم مراكز الاقتراع، واندلعت اشتباكات في بلديات عدة، مع تكسير صناديق الاقتراع.[1]

## تشكيل الحكومة وإعلان برنامجها:

بعد الانتخابات التشريعية تم الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة التي يقودها التكنوقراطي أيمن بن عبد الرحمان، كما تم انتخاب رئيس برلمان جديد هو ابراهيم بوغالي من الأحرار، وقد غلب على الحكومة الوزراء التكنوقراط على حساب الوزراء السياسيين، في اتجاه معاكس للسيناريوهات المطروحة مسبقا والتي كانت تتوقع أن تكون حكومة تعكس نتائج الانتخابات النيابية، لكن الأحزاب الفائزة مجتمعة ما عدا حركة مجتمع السلم «حمس» التي رفضت عرض الرئاسة للمشاركة في الحكومة واختارت المعارضة، قد تحصل حزب جبهة التحرير الوطني (98 مقعدا) على حقيبتين وزاريتين وهي البيئة وزارة الصيد البحري (67 مقعدا) أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي فحصل على حقيبتي الثقافة والشباب والرياضة، في حين حصلت جبهة المستقل (57 مقعدا) على حقيبتي الانتقال الطاقوي والعلاقات مع البرلمان، أما حركة البناء الوطني (45 مقعدا ) فتحصلت على حقيبة وحيدة وهي التكوين المهني.[2]

وبعد تشكيل الحكومة أعلن الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمن عن مخطط عمل الحكومة، وقال أنه يحتوي على خطوط عريضة إلى غاية آفاق 2024، ستعمل الحكومة من خلاله على مواصلة ورشات الإصلاحات التي أطلقها رئيس الجمهورية عبد المجيد نبون. ومخطط الحكومة هو خط توجيهي لعمل الحكومة تضمن الأولويات الواجب إنجازها،وهو ذو طابع عملي للواقع ونظرة إستشرافية عن دراسة التطورات السابقة والتحولات التي يعرفها العالم والواقع الاقتصادي والاجتماعي.

ويتمحور مخطط الحكومة حول 5 فصول أساسية الفصل الأول يتناول تعزيز دولة القانون وتشديد الحوكمة، الفصل الثاني من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين، والفصل الثالث من أجل تنمية بشرية أمثل وسياسة اجتماعية مدعمة. والفصل الرابع من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية والفصل الأخير لتعزيز الأمن والدفاع القويين.[3]

---

(1) انتخابات الجزائر بين المقاطعة واتهامات مبطنة بالتزوير،2021/06/14،موقع DW على الرابط التالي : https://www.dw.com/ar

(2) رضا شنوف، الجزائر: حكومة بن عبد الرحمان تشكيلة وزارية جديدة–قديمة في مواجهة تحديات داخلية وخارجية صعبة ،2021/06/10، موقع القدس العربي على الرابط التالي: https://www.alquds.co.uk/

(3) فطومة حيدر، الوزير الأول: مخطط عمل الحكومة هدفه بناء الجزائر الجديدة،2021/09/21، موقع النهار على الرابط التالي: https://www.ennaharonline.com/

## الانتخابات المحلية:

سعت مختلف التشكيلات السياسية والمرشحون مغازلة الناخبين بالوعود الانتخابية وحاولت استمالتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلا أن تباين مواقف اهتمامات الجزائريين بالعملية الانتخابية برمتها كان العنوان الأبرز لآخر انتخابات في الأجندة السياسية للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون. وتعتبر المجالس المحلية في الجزائر بمثابة الحكومات المحلية المصغرة التي تتمتع بصلاحيات إدارة البلديات والولايات وفق النموذج الفرنسي. ويؤكد المتابعون بأن للانتخابات المحلية ميزة خاصة لا تخضع نتائجها للحسابات السياسية المتعارف عليها، بل لعوامل أخرى مرتبطة بما يسمى «العروشية» (نسبة إلى العرش) والجهوية والعلاقات العائلية أكثر منها للبرنامج السياسي أو الولاءات الحزبية.

ولقد كشفت السلطة المستقلة للانتخابات عن إجمالي قوائم المرشحين الخاصة بالمجالس الولائية، والتي بلغت 1158 قائمة في المجالس الولاية عبر 58 محافظة، شهدت سيطرة حزبية بـ877 قائمة مقابل 281 قائمة للمستقلين.

وأعلنت ثلاثة أحزاب وتيارات مقاطعتها للانتخابات المحلية ويتعلق الأمر بحزبي «العمال» اليساري و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» العلماني، وكذلك حركة النهضة، بينما قرر حزب «جبهة القوى الاشتراكية» وهو أقدم حزب معارض في الجزائر، مشاركته في الانتخابات بعد أن قاطع الانتخابات النيابية الماضية، وسط توقعات بأن يكسب مقاعد غريمه «التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» في منطقة القبائل شرقي البلاد، باعتبارها المنطقة التي تضم قواعدها الشعبية والنضالية.[1]

وفي 30 نوفمبر 2021، أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي عن «النتائج المؤقتة» للانتخابات المحلية مساء الثلاثاء، مؤكدا أن حزب جبهة التحرير الوطني تقدم السباق متبوعا بالتجمع الوطني الديمقراطي ثم القوائم الحرة وكانت النتائج بالنسبة للانتخابات المجالس الشعبية البلدية كما هي موضحة في الجداول التالية :

(1) يوسف بورنان، انتخابات الجزائر.. حملة باهتة ومؤشرات على «العزوف»2021/11/07، موقع العين الاخبارية على الرابط التالي:
https://al-ain.com/article/algeria-election-propaganda-reluctance

| الأحزاب | عدد المقاعد | النتائج بأغلبية مطلقة | | النتائج بأغلبية نسبية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد البلديات | عدد الولايات | عدد البلديات | عدد الولايات |
| حزب جبهة التحرير الوطني | 5972 | 124 | 42 | 572 | 55 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 4584 | 85 | 27 | 331 | 27 |
| قوائم الأحرار | 4430 | 91 | 24 | 344 | 48 |
| جبهة المستقبل | 3262 | 34 | 18 | 228 | 44 |
| حركة البناء الوطني | 1848 | 17 | 10 | 125 | 21 |
| حركة مجتمع السلم | 1820 | 10 | 8 | 101 | 36 |

أما بالنسبة للمجالس الولائية لم يحصل أي حزب على أغلبية مطلقة وجاءت النتائج كالآتي :

| الأحزاب | النتائج كلها بأغلبية نسبية | |
|---|---|---|
| | عدد المقاعد | عدد الولايات |
| حزب جبهة التحرير الوطني | 471 | 25 |
| قوائم الأحرار | 443 | 10 |
| قوائم الأحرار | 443 | 10 |
| جبهة المستقبل | 304 | 12 |
| حركة مجتمع السلم | 239 | 5 |
| حركة البناء الوطني | 230 | 3 |

وقد سجلت نسبة المشاركة الوطنية المؤقتة 36.58 بالمائة حيث كشف رئيس السلطة المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أن نسبة المشاركة الوطنية في الانتخابات المحلية الخاصة بأعضاء المجالس الشعبية البلدية بلغت 36.58 بالمائة عند غلق مراكز التصويت، بينما بلغت 34.76 بالمائة بالنسبة لانتخاب أعضاء المجالس الولائية.[1]

ولأول مرة منذ اندلاع الحراك في فيفري 2019، شارك سكان منطقة القبائل في هذا الاقتراع، بعد مقاطعتهم للانتخابات الرئاسية التي جاءت بالرئيس تبون في ديسمبر 2019، ثم الاستفتاء على

(1) الإنتخابات المحلية: هذا موعد الإعلان عن النتائج النهائية،2021/12/18، موقع الشروق على الرابط التالي:
https://www.echoroukonline.com/

دستور نوفمبر 2020، وأخيرا الانتخابات التشريعية في جوان 2021.

## الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

شهدت سنة 2021 عودة تدريجية للنشاط الاقتصادي في الجزائر على مستويات تسمح بتعويض الخسائر المسجلة سنة 2020، هذا الارتفاع في النمو الاقتصادي مرتبط بالعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي إثر تحسن الوضع الصحي جراء تراجع نسبة الإصابة بالوباء.

وخلال الخمس أشهر الأولى لسنة2021، سجل عجز الميزانية التجارية تراجعا بنسبة 68 بالمئة حيث بلغ 1.3- مليار دولار، بقيمة واردات بلغت 15.2 مليار دولار. سجلت قيمة الصادرات في مجال المحروقات ارتفاعا ب 32.7+ بالمئة و كذا صادرات خارج المحروقات (81.71+ بالمئة).

ولقد سجل عجز الميزان التجاري للجزائر انخفاضا بنسبة 68 بالمائة خلال الأشهر الخمسة (05) الأولى من سنة 2021، حيث انتقل الى 3.1- مليار دولار في نهاية مايو 2021، مقابل 9.3 مليار دولار امريكي في نهاية مايو 2020.

وانخفضت الواردات إلى 15.2 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2021 ، مقابل 18.9 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2019 ، اي بانخفاض يقارب 20 بالمائة.

كما ارتفعت الصادرات من المحروقات بنسبة 32.7 بالمائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، بينما زادت الصادرات خارج المحروقات بنسبة «81.71 بالمائة. وبالتالي تحسن معدل التغطية التجارية (للواردات حسب الصادرات) بشكل ملحوظ ليصل إلى 92 بالمائة في نهاية عام 2021، إن «هذا الانخفاض (في العجز التجاري) هو نتيجة للزيادة الحادة في الصادرات العالمية للسلع من ناحية، ومن ناحية أخرى للإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتأطير التجارة الخارجية.

وفيما يتعلق بميزانية الدولة تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية، تواصل الحكومة تنفيذ الإستراتيجية التي تقوم على التحكم في الإنفاق العمومي والتحسين التدريجي للإيرادات الضريبية، مع الحفاظ على دعم الدولة للفئات الضعيفة من السكان من خلال التحويلات الاجتماعية. وللتخفيف من آثار الأزمة الصحية لكوفيد- 19، خصصت الدولة اعتمادات ميزانية، للسنة المالية 2021 ، بما يقارب 530 مليار دج في إطار الحد من آثار الأزمة الصحية (كوفيد19-).[1]

ورغم ذلك انعكست التراجعات في أسعار الدينار سلباً على أوضاع المواطنين المعيشية، حيث شهدت أسعار العديد من المواد الاستهلاكية، وخاصة الغذائية منها، ارتفاعات كبيرة، أثرت مباشرة على السلوك

(1) الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2021، 2021/06/09، موقع وزارة المالية على الرابط التالي:
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/739-la-situation-economique-et-sociale-de-l-algerie-au-cours-des-cinq-premier-mois-de-2022

الإنفاقي والاستهلاكي للمواطن، بدافع المخاوف من ارتفاع الأسعار. وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي، جمال نور الدين، إن «ما كان يشتريه المواطن الجزائري مقابل 400 دينار سنة 2013 أصبح يشتريه بـ1000 دينار اليوم، وبالتالي فإن القدرة الشرائية للمواطن الجزائري فقدت قرابة 60 في المائة، من قوتها في 5 سنوات، وهو أمر خطير إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الحكومة لم تقم باتخاذ إجراءات مقابلة، كرفع الرواتب أو زيادة الدعم لأسعار المواد واسعة الاستهلاك.[1]

ونتيجة لذلك حدث غليان اجتماعي و مطالبات متكررة لزيادة الرواتب وإضرابات من قبل قطاعات مختلفة من المجتمع. قد تضيق السلطات الخناق على المعارضة لكنها تدرك جيدًا أن الظروف المعيشية تزداد صعوبة بالنسبة للجزائريين الذين يعانون من التأثير المشترك لحالات الإغلاق وإغلاق الأعمال والتضخم.[2]

## تشخيص الواقع الحالي

### 1 - الانتخابات آلية للتغيير أم لإنتاج السلطوية ؟

تتدافع الانتخابات في الجزائر خاصة بعد الحراك بين رؤيتين متضاربتين، رؤية ترى في المدخل الانتخابي آلية لتكريس نظام سلطوي وإعادة بناء المشهد السياسي السابق، ورؤية ترى في الانتخابات التشريعية آلية تشكل محور عبور نحو إعادة بناء الجزائر.

ولقد أعطى الحراك إشارة البدء لعملية التحديث والمواطنة القائمة بما حمله المحتجون من مطالب بالتغيير، ومن هذا المنطلق كان من الضروري إعادة النظر في هيكلة تأطير المسار وهو ما يضمنه وجود نظام انتخابي يمثل مجموعة من القواعد التي تحدد كيفية تنفيذ وتحديد نتائج الانتخابات، وعلى فهم أهمية العملية الانتخابية في ظل الهندسة الدستورية والقانونية باستقراء النظام الانتخابي المعتمد كآلية تحكم سير العملية الانتخابية وتضبط نتائجها.[3]

ومن خلال القانون العضوي الخاص بالانتخابات، نلاحظ أن الجزائر انتهجت نظام الإدارة المستقلة للعملية الانتخابية، وهو ما يعتبر إبعاد للسلطات العمومية الإدارية من العملية الانتخابية، و بتحويل كل صلاحيات تلك السلطات إلى السلطة المستقلة، وهو ما يشكل تطورا كبيرا نحو تجسيد شفافية ونزاهة العمليات الانتخابية، حيث كفل التعديل الدستوري لعام 2020 للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي الذي يضمن لها القيام بمهامها بكل استقلالية وفعالية ومن أجل

(1) حمزة كحال،الجزائريون يستقبلون 2021 بأزمات معيشية متصاعدة،2021/01/01،موقع العربي الجديد على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/economy

(2) بسبب الكورونا وأسعار النفط.. الجزائر على حافة كارثة اقتصادية،2021/06/06،موقع الحرة عل الرابط التالي:
https://www.alhurra.com/algeria/202116/06/

(3) رزيق نفيسة،الانتخابات التشريعية في الجزائر: قراءة في التدبير الانتخابي لمرحلة ما بعد السلطوية، مجلة دفاتر السياسة والقانون المجلد: 13 / العدد: 10( 0100) ص ص: 333- 343.

أداء أحسن لوظائفها، كما أعطى لها من الآليات والوسائل القانونية التي تمكنها من تنظيم الانتخابات والإشراف عليها من بدايتها إلى غاية إعلان النتائج الأولية للانتخابات.

لقد تضمن الأمر 21-01 المتعلق بنظام الانتخابات الضمانات القانونية لنزاهة العملية الانتخابية، من حيث مراقبة تمويل الحملة الانتخابية، وذلك بإنشاء لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية تعمل تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، كما تم استحداث نمط الاقتراع على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج، بعدما كانت القوانين الانتخابية السابقة تأخذ بنظام الاقتراع على القائمة المغلقة.[1]

وعند ملاحظة نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية سيتضح أن الحواضر الكبرى شهد عزوفاً حقيقياً عن الفعل الانتخابي،على غرار العاصمة وسطيف وقسنطينة وبومرداس، وقد امتد هذا السلوك إلى كل المناطق التي تتبنى خيارات منسجمة مع توجهات السلطة، ناهيك عن المقاطعة الكبيرة لمنطقة القبائل.

ولقد حصلت عليها تشكيلات عمرت طويلا في البرلمان عالمة جديرة بالدراسة، سواء تعلق الأمر بالأحزاب ذات الاتجاه الجمهوري والوطني، على غرار حزب التحالف الوطني الجمهوري والجبهة الوطنية الجزائرية وحزب تجمع أمل الجزائر، وانتهاء ببعض التشكيلات من الاتجاه الإسلامي كحركة النهضة أو حركة الإصلاح الوطني، وهو ما أكد المقاربة السياسية التي ترى أن كثيراً من الأحزاب بمثابة «أحزاب الحقائب» لا تملك جمهورا ولا مقرات وإنما مجرد سجلات انتخابية تفتح في كل سوق انتخابي.[2]

إن مرحلة ما بعد السلطوية تتطلب تقوية العمل الحزبي وتعزيز فرص تمثيليته في مختلف المؤسسات التمثيلية، بفتح المجال للأحزاب من أجل التنافس على المجال السياسي، واعتماد نظام حزبي يضمن لها المشاركة والتنافس بعيدا عن استئثار الحزب السلطوي حزبا كان أو تحالف أحزاب بالبرلمان.

كذلك من الضروري ضمان حظوظ متساوية لمختلف الأطر السياسية والإيديولوجية للتمثيل داخل النظام السياسي، إذا درجت العادة السيئة على تفصيل نظام انتخابي على مقاس الحزب السلطوي بحيث يحتكر كل فرص الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية، ما أدى إلى ترسيخ الأمر الواقع والسائد منذ سنوات، بحيث تتكرر الانتخابات والنتيجة دائما ثابتة لا تتغير، بمحافظة جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي على صدارتهما للمشهد السياسي، والمرحلة الجديدة تحتاج إلى تعزيز مبدأ المساواة في التمثيل.[3]

(1) الياس بودربالة، عمر زرقط، الضمانات القانونية الجديدة لنزاهة العملية الانتخابية وفقا للأمر 12-10، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد 41 / العـدد: 30) 1202 ،(ص 213 -923.

(2) بوحنية قوي، قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية،2021/07/13، مركز الجزيرة للابحاث

(3) الضمانات القانونية الجديدة لنزاهة العملية الانتخابية وفقا للأمر 12-10، مرجع سابق.

وعلى مدار عقود طويلة استفاد المرشحون من القيام بدور الوساطة الزبونية في ظروف مساعدة لإنجاح مشاريعهم في ظل ضعف الوعي السياسي وقوة الانتماءات الأولية والسعي للحصول على الحصانة، وهو ما حوّل المؤسسة التشريعية إلى أداة للبهرجة السياسية، إذ تمثل دور النائب سابقا في مناقشة النصوص واقتراح تعديلات طفيفة لملأ فراغات تركتها السلطة عمدا، حتى ترتدي العملية ثوب التشريع البرلماني المتضمن نقاشات وتعديلات وتصويت، دون استبعاد أصوات معارِضة ظلت عاجزة عن تمرير أي تعديلات جوهرية.

ومن الناحية المنهجية والعلمية يتضح أن إشكالية العلاقة بين البرلمان ودولة الحق هي في واقع الأمر إشكالية مدى القبول بالرقابة على دستورية القوانين من عدمها، ذلك أن البرلمان لا يكون مقيدا من الناحية القانونية في مباشرته للوظيفة التشريعية وإصداره بالتالي للقوانين إلا لما يقتضيه الدستور، والنتائج التي حصدتها الأحزاب السياسية الفائزة بالانتخابات التشريعية لم تتجاوز مليون صوت،و هذا ما يجعلها أمام مسؤولية جسمية تجاه مناضليها وناخبيها بل تجاه الفاعلين السياسيين، وهذه الأرقام تشكل حالة الانفصام الكبير بين الأحزاب من جهة والحياة السياسية بكل مكوناتها من جهة ثانية.[1]

وإذا كانت الانتخابات في التقاليد الديمقراطية تعتبر لحظة سياسية مهمة للشعب في تأكيد اختياراته، فإنها في الجزائر وفي ظل السلطوية الناعمة ليست إلا احتفالا دستوريا ينتهي إلى عدم تمثيل إرادة الناخبين، فهي لم تلعب دورها كأداة الانتقال السلمي للسلطة بل كانت مجرد آلية لإضفاء الشرعية على النظام القائم ومؤسساته، بسبب التحكم القبلي للسلطوية الناعمة في نتائجها بشكل أنيق، أو من خلال تمييع المشهد السياسي باعتماد مزيد من الأحزاب السياسية الصغيرة التي تدخل العملية الانتخابية من دون رصيد شعبي، ما يؤدي إلى تشتيت الأصوات.

## الدور السياسي للجيش :

توصف المؤسسة العسكرية الجزائرية عادةً بأنها دولة داخل الدولة كامتداد لجيش التحرير الوطني، الأمر الذّي منح النخب العسكرية شرعية لإدارة البلاد بالتحالف مع نخب مدنيَة سلطوية مقربة منهَا، وإقصاء النخب ذات التوجهّات الديمقراطيَة. وعلى الرغم من هذا التميّز الذّي حظيتبه المؤسسة العسكرية ضمن النِظام السياسي الحاكم، لم تخلو الساحة السياسية الجزائرية تاريخيًا من المنافسة بين الرئاسَة وجهاز المخابرَات من جهة والنخبة العسكريَة من جهة أخرى، حيث كانت تلك الجهة الأولى قادرة على التفاوض مع النخب العسكرية وتحييدها .

ولقد تميز حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بتحقيق مكاسب كبيرة في صراعهِ مع الجنرالات؛ وذلك من خلال استغلال مكانته الدوليّة لمنع شبح الملاحقات الدولية عن القادة العسكريين المتورطّين

(1) قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية، مرجع سابق.

في العشرية السوداء، كماحظي بدعم جهاز المخابرات بقيادة الجنرال توفيق (محمد مدين)، خاصةً في الفترة ما بين عامي 1999 و2006. وقد انتهى هذا الدعم خلال الصراع مع الجنرالات بتثبيت حليف بوتفليقَة، أحمد قايد صالح على رأس أركان الجيش.

ومنذ الإطاحة ببوتفليقة في العام 2019، شهدت الجزائر تغيّرات في موازين القوّة لصالح النخب العسكرية المؤثرة من دون منافسين سياسيين أو أمنيين حقيقيين، وإن وجدت أيّ رغبة عند الرئيس الحالي عبد المجيد تبّون في فرض سيطرته على العسكر فهو لن يجد حليفًا قوّيًا في صفوف قوى الأمن إذ قام بوتفليقة بتهميش أجهزة المخابرات، وألحقها خليفته أحمد قايد صالح بصورة غير دستورية بالمؤسسة العسكرية عقب إقالة مدير المخابرات بشير طرطاق في سياق حراك 22 فيفري 2019، إضافةً إلى كل ما سبق، تخلو الساحة السياسية من أي شخصية مدنية ذات رأس مال سياسي يستطيع أن ينتشل الرئاسة

## من الرعاية العسكريَة.[1]

لقد استعادت مؤسسة الجيش في الجزائر نفوذها وبدأت تسيطر على مفاصل الدولة تدريجيا، بعد سنوات من التحييد والتفكيك. وبالرغم من أن القرارات المتابعة تنسب إلى رئيس الجمهورية إلا أن بصمة المؤسسة العسكرية في توجيه الشأن العام تبدو جلية من خلال احتلال الواجهة السياسية والدعائية، حيث باتت صورة المؤسسة تزاحم صورة الرئيس عبدالمجيد تبون.واكتفت القرارات المتعلقة بالتغييرات المهمة في بعض مفاصل الجيش- ببيانات مقتضبة منسوبة إلى الرئيس تبون، بينما يقول مراقبون إن لمسة الفاعل الحقيقي تبقى خلف الواجهة، وذلك تماشيا مع المقتضيات الدستورية وتقاليد الدولة، مما يؤكد تنامي دور الجيش خلال السنوات الأخيرة في إدارة الشأن العام، خاصة وأن خطاب المؤسسة لم يتوان منذ عام 2018 عن التدخل في مختلف القضايا والملفات السياسية والشؤون الداخلية، على غرار المواعيد الانتخابية والدستور والاحتجاجات والمسائل الدبلوماسية.[2]

الانتخابات المحلية واستكمال البناء المؤسساتي:

تعتبر الانتخابات المحلية محطة هامة في مسيرة البناء المؤسساتي الديمقراطي للدولة والمجتمع وذلك من خلال التمثيل الأفضل للمجالس المنتخبة البلدية والولائية بما يضمن التسيير الراشد للمؤسسات الدستورية بكل شفافية ووضوح وهو ما يمثل أرضية صلبة لمكافحة الفساد، وقد كانت الانتخابات المحلية فرصة لتصحيح الإختلالات من خلال تمكين فئة الشباب وانخراطها في الشأن العام

(1) بلقاسم القطعة، الدور السِيَّاسي للقوّات المسلّحة في الجزائر الجديدة، 2021/03/17 مركز كارنيغي للشرق الاوسط
https://carnegie-mec.org/202117/03//ar-pub-84083

(2) صراع أجنحة الجيش الجزائري لاتؤثر على استعادة دوره داخل السلطة،،2021/09/13، موقع العرب على الرابط التالي:
https://alarab.co.uk

والمشاركة القوية في استكمال بناء المؤسسات المنتخبة.

ولقد جاءت هذه العمليات الانتخابية كأخر محطة في مسار تجديد مؤسسات الجزائر الجديدة فهو يتوج إصلاحات سياسية بدأت بتغيير الدستور وما جاء به من تعديلات على الجوانب القانونية والتنظيمية لأركان الدولة ومن هنا تعتبر استكمالا للبناء المؤسساتي والاستكمال يعني تحقيق مكسب حيوي للجزائر لأنه يمثل القاعدة العريضة للهرم فالأمر يتعلق بمجالس منتخبة لـ 1541 بلدية و58 ولاية، ستقوم بممارسة الحكم على المستوى المحلي واستجابة لطموحات الناس وتقديم أجوبة لما يريدونه.

فالسلطة نجحت إلى حد ما في إبعاد المال الفاسد والمال السياسي عن المجالس المنتخبة من خلال الشروط الصارمة المفروضة ضمن قانون الانتخابات الجديد ويبقى تغيير التركيبة البشرية لهذه المجالس لا يكفي وحده حتى وإن كان رهان الدولة على النزاهة بل من الضروري تعديل قوانين البلدية والولاية قصد إعطاء صلاحيات أكبر للمنتخبين المحليين، وهذا ماسيسمح مستقبلا بتقليص عزوف الكفاءات عن المشاركة السياسية.[1]

## انكماش أم إنعاش اقتصادي؟

مخطط الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن إصلاحات مبرمجة لرفع النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ولكن مستدام، وفقا للتعليمات التي أعطاها الرئيس تبون خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في 26 جويلية 2020. ويتضمن المخطط ثلاث محركات جديدة للنمو الاقتصادي تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة والمقاولاتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الاستفادة من إعادة التوطين في إطار سلاسل القيمة الإقليمية. وأوضح التقرير أن محركات النمو هذه تدعمها مجموعة من التدابير المحددة كعوامل لإنجاح المخطط، من بينها تقليص الواردات وتحسين مناخ الاستثمار ورفع التجريم عن فعل التسيير وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص وترقية أدوات التمويل الجديدة ورقمنة كافة القطاعات من أجل حوكمة اقتصادية جديدة وشفافية أكبر للعمل الحكومي، وكذلك أن تكون التنمية الاقتصادية شاملة أي أن يوفرها أكبر عدد من الأطراف الفاعلة بتقسيم عادل لفرص المشاركة في النمو.[2]

ولقد أخذت مناطق الظل نصيبا من مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (20202024) الذي أقره رئيس الجمهورية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خارج قطاع المحروقات، حيث تتم عملية مسح شامل لهذه المناطق بهدف بإحصاء هذه المناطق واتخاذا الإجراءات والتدابير الإلزامية لإحداث تنمية

(1) عباس ميموني، الانتخابات المحلية اخر محطات التغيير بالجزائر، 2021/11/23، موقع الاناضول على الرابط التالي :
https://www.aa.com.tr/ar

(2) مخطط الإنعاش الاقتصادي: خارطة طريق للخروج من التبعية للمحروقات،2021/12/30،موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط التالي:
https://www.aps.dz/ar/economie/9904717-55-15-30-12-2020-

حقيقية وشاملة بها.[1]

## توجهات الجزائر اتجاه الأطراف الإقليمي

### توتر العلاقات مع فرنسا:

شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية توترا بعد تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي رأى أن الجزائر بنيت بعد استقلالها في 1962 على «ريع للذاكرة» كرسه «النظام السياسي – العسكري»، وشكك في وجود أمّة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي، حيث أعلنت باريس عن خفض عدد التأشيرات الممنوحة للجزائر وتونس والمغرب لدفع هذه الدول لقبول رعاياها المطرودين من فرنسا، وكان رد فعل الجزائر باستدعاء سفيرها في باريس في الثالث من أكتوبر وتم حظر الطائرات العسكرية الفرنسية المتوجهة نحو مناطق الساحل حيث تنتشر قوات عملية برخان المناهضة للجهاديين، من التحليق فوق أراضيها.[2]

وقد بدأت بوادر الأزمة الدبلوماسية بين البلدين في الانفراج بعد أن أبدى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اهتماما بترميم العلاقات مع الجزائر بعد إعرابه عن «أسفه للجدل وسوء التفاهم» مؤكدا انه «حريص جدا على تطور العلاقة» بين فرنسا والجزائر، وذلك من أجل دفع الجزائر نحو التهدئة، حيث رحب وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة بتصريحات الإليزيه معتبرا أنها تنم عن «احترام للأمة الجزائرية»، وهو تراجع محسوب لأسباب متعلقة بالسياسة الداخلية لأنه لا يستطيع الذهاب أبعد من ذلك»، مشيرا إلى وزن اليمين المتطرف وحساسية العائدين من الجزائر في هذا الشأن قبل خمسة أشهر من الانتخابات الرئاسية في فرنسا، والأبعد من العلاقات الثنائية، القضايا الإقليمية من ليبيا إلى مالي وهي التي تفسر هذه اليد الممدودة من باريس. فالجزائر طرف إقليمي مؤثر في مالي وفي ليبيا أيضا.[3]

### قطع العلاقات مع المغرب:

دخلت العلاقات بين المغرب والجزائر مرحلة جديدة من التأزم والتوتر حيث يوضح بيير فرميرن. الأستاذ المتخصص في التاريخ المعاصر لمنطقة المغرب العربي بجامعة باريس أن ذلك ناتج عن التغيرات الجيوستراتجية بمنطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة، والتي تخدم أكثر مصالح المغرب.

(1) بن معتوق صابر، قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020-2024)، مجلة السياسة العالمية المجلد 05 ،العدد الخاص (01) ) السنة (2021) .( ص ص: 284-288 298)

(2) حديث المجاملة لا ينهي الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا،2121/10/28،موقع العرب على الرابط التالي: https://alarab.co.uk/

(3) بوادر انفراج في الأزمة الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا ،2021/11/12،موقع فرانس24 على الرابط التالي،
https://www.france24.com/ar/

حيث قامت الجزائر بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 24 أوت، وأعلنت في 22 سبتمبر إغلاق مجالها الجوي فوريا أمام كل الطائرات العسكرية والمدنية المغربية، وبررت في بيان رسمي قرارها بمواصلة الرباط «استفزازاتها وممارساتها العدائية.

وكانت العلاقات بين البلدين محدودة جدا، خاصة مع وباء كوفيد- 19، حيث الحدود البرية مغلقة منذ 1994 والتبادلات التجارية كادت أن تكون منعدمة، عدا عمليات التهريب. فأهم تداعيات تجدد التوتر يمس مجال الطاقة، وبالتحديد خط أنبوب تزويد الغاز الذي ينطلق من الجزائر إلى أوروبا مرورا بالأراضي المغربية. فهذا العقد بين الجارين سينتهي قريبا، وبالرغم من أن الجزائر لم تعلن رسميا عن ذلك، إلا أنها لمحت مرارا بأنها تفكر في إيجاد صيغة جديدة لتزويد أوروبا بالغاز بدون المرور بالأراضي المغربية، وهذا يعني نهاية أكبر الشراكات الاقتصادية الهامة بين البلدين.[1]

إن الإخفاقات المريرة خلال العقود الماضية في إقامة علاقات تعاون طبيعية، كشفت تراكمات من عدم الثقة المتبادلة والأحكام المسبقة ونظريات مؤامرة، وهو ما سيجعل مهمة الحوار دائما صعبة، سواء بين حكومتي البلدين أو حتى بالنسبة لمبادرات الوساطة الخجولة التي تظهر من حين لآخر، رغم الحاجة إلى أدوار حكماء من الجانبين يحاولون وضع تصورات غير تقليدية في معالجة الملفات الحساسة والتاريخية وتفتح آفاق المستقبل للأجيال الجديدة وعدم رهنها بتراكمات الماضي.[2]

وللإشارة فإن الجزائر تنظر بارتياب للتقارب المغربي الإسرائيلي وتعتبر الاتفاقيات الموقعة بينهما تستهدف أمنها وسيادتها، ويرى مراقبون أن هذا الارتياب قد يدفع الجزائر إلى التقارب أكثر مع إيران التي تعلن العداء علنا لإسرائيل ولا علاقات دبلوماسية لها مع الرباط. ولقد وقّع المغرب وإسرائيل خلال زيارة وزير الدفاع بيني غانتس للمملكة اتفاقا للتعاون الأمني من شأنه تسهيل حصول الرباط على التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلي وهي خطوة غير مسبوقة في أي بلد وكل هذه الخطوات لا يمكن أن نعتبرها تطبيع مغربي فقط وإنما تجعل من المغرب بلد معتدي و تصنف ضمن خطوات التموضع الجديد للكيان الإسرائيلي بالمنطقة.[3] وهذا يعني أن تصفية وإنهاء القضية الفلسطينية كقضية تحررية لن يتم دون تركيع الجزائر ، والاتفاقية العسكرية مع المخزن وجعل المغرب قاعدة عسكرية للصهيونية ضمن هذه المعركة.

---

(1) قطع العلاقات بين الجزائر والرباط قد «يكسر» المغرب العربي لزمن طويل،2021/09/27،موقع فرنس 24على الرابط التالي:
https://www./france24.com/ar//

(2) منصف السليمي،العلاقات الجزائرية المغربية بحاجة إلى «عملية جراحية، موقع DW على الرابط التالي:https://www.dw.com/ar/

(3) بعد اتفاقيات المغرب وإسرائيل.. توقعات بتقارب أكبر للجزائر مع «حليف يعادي الرباط»
https://www.alhurra.com/arabic-and-international/202126/11//

## أدوار الدبلوماسية الجزائرية :

تدفع الجزائر إلى تفعيل آلياتها الدبلوماسية لإعادة ترتيب عدة أوراق تتعلق بالتعاطي مع مختلف الملفات الإقليمية والدولية، وبناء شراكات جديدة أو إحياء خطوط دبلوماسية خيم عليها الفتور، وقد برزت خلال الأشهر الأخيرة معالم تحولات بارزة في الدبلوماسية الجزائرية، حيث يجري تكثيف العمل في مختلف الجبهات الإقليمية والدولية، لاسيما على المستوى العربي والأفريقي، والدفع باتجاه بعث تكتل إقليمي جديد يضم دول شمال أفريقيا وأخرى من الحزام الجنوبي ويمككنا حصر أهم الادوار في ما يلي.[1]

دور محوري في الملف الليبي حيث تبذل الجزائر من خلال تفعيل دبلوماسيتها جهودا دؤوبة ترمي إلى تسوية النزاع واستعادة السلام في كل أراضي الجارة الشرقية ليبيا، كما تعمل على العودة إلى المسار السياسي كحل أصيل للأزمة، وذلك بما يتسق مع القرارات الأممية ذات الصلة ومخرجات مؤتمر برلين، مع رفض أي تدخل خارجي في هذا الخصوص، وتتخذ موقفا واضحا وداعما للحل السياسي الليبي/ الليبي، البعيد عن التدخلات الخارجية الساعية للهيمنة على مقدرات الشعب الليبي، ويحدد الموقف الجزائري في التعامل مع الأزمة الليبية عدة محددات أبرزها سرعة استعادة الأمن والاستقرار على الساحة الليبية باعتباره جزءا لا يتجزأ من أمن واستقرار الجزائر والأمن القومي للمنطقة، وكذا تقويض التدخلات الأجنبية غير المشروعة في الشأن الليبي التي تزيد من تفاقم الأوضاع الأمنية على نحو يؤثر على استقرار المنطقة بالكامل، فضلا عن دورها ومسؤوليتها في ضبط حدودها لحفظ أمنها والحيلولة دون تهديد أمن دول الجوار.[2]

دور في تحريك ملف مفاوضات سد النهضة الإثيوبي حيث لقيت مبادرة الوساطة التي تقودها قبولا من السودان ومصر وإثيوبيا إذ تمتلك معطيات كبيرة للتعامل مع الملف بكل جدية، وكانت إثيوبيا طلبت من الجزائر الوساطة في حل أزمة السد بعد نجاحها سابقا في حل أزمة إثيوبيا وإرتيريا، وتراهن أديس أبابا على حنكة الدبلوماسية الجزائرية التي لها مصداقية التعامل وحكمة كبيرة في حل الأزمات، وما دام أن هذه الأزمة موجودة في إفريقيا، تعد الجزائر نفسها أنها معنية بها، والدور المنتظر أن تلعبه ودعوة الأطراف للحوار على طاولة واحدة وإيجاد حلول توافقية بينها.

فالجزائر تعتقد أن الظرف والوضع في ما يتعلق بالعلاقات بين دول حوض النيل، وخاصة مصر وإثيوبيا والسودان تمر بمرحلة دقيقة، وبين أن اهتمام الجزائر بهذا الموضوع باعتباره أساسيا بالنسبة

(1) صابر بليدي،التوتر مع قوى إقليمية يدفع الجزائر إلى رسم خارطة دبلوماسية جديدة،2021/11/09،موقع العرب على الرابط التالي:
https://alarab.co.uk/

(2) سفيان سحنون، الجزائر تدفع بدبلوماسيتها لإخماد نيران أزمات المنطقة العربية،2021/08/24،موقع الاخبارية على الرابط التالي:
https://elikhbaria.dz/

لدول شقيقة وصديقة، مؤكدا موقف الجزائر الثابت وحرصها على ألا تتعرض العلاقة الإستراتيجية والمتميزة بين الجانبين العربي والإفريقي لأخطار نحن في غنى عنها.

دور في مالي حيث أثار إعلان فرنسا عزمها على إنهاء عملية برخان لمحاربة المتطرفين في منطقة الساحل وخصوصا في مالي، جدلا استراتيجيا حول إمكانية أن تلعب الجزائر ثاني قوة عسكرية في إفريقيا، دورا أكبر. وفي الواقع لا يمكن أن تتخلى الجزائر عن مالي بحكم الجيرة والعلاقات التاريخية وحتى العائلية بين شعوب البلدين في جنوب الجزائر وشمال مالي.تربط علاقات عائلية أو إتنية بين المجموعات السكانية في شمال مالي وجنوب الجزائر. وللجزائريين وزنا اقتصاديا وتجاريا في المنطقة.

وتعتبر الجزائر أن ما يمس أمن واستقرار ومصالح مالي يمس في الوقت ذاته أمنها واستقرارها لكن يبقى دورها في مالي مرهون بتطور الوضع ومدى تأثيره عليها، الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية: [1]

تُفضل دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار.

التعاطي السياسي مع الفضاء الإفريقي له كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها.

التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

وبالإضافة إلى هذه الأدوار فالجزائر تولي أهمية وجهدا إضافيين في ما يتعلق بنزاع الصحراء، لاسيما بعد التوتر بمقتل ثلاثة رعايا جزائريين وجهت أصابع الاتهام في مقتلهم إلى المغرب، كما رفعت تقارير لهيئات إقليمية ودولية على غرار الجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، كما أنها تسعى لتعزيز التعاون مع وشركائها التقليديين كالصين وروسيا وتركيا، والولايات المتحدة، وعلى تفعيل الخطوط الفاترة مع دول في أميركا اللاتينية، ويرى متابعون للشأن الجزائري أن الأشهر القادمة ستكون حاسمة ومفصلية للجهاز الدبلوماسي الجزائري، فهي إلى جانب النظر في مسألة انضمام إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي كعضو مراقب، التي ستفصل فيها قمة الرؤساء،فهي تستعد لاحتضان القمة العربية في أجواء غير مسبوقة من الفتور والتوتر بينها وبين بعض الدول العربية، في أعقاب الأزمة المتصاعدة مع المغرب، وانحياز دول الخليج للمقاربة المغربية في حل النزاع بشأن الصحراء.[2]

---

(1) علي ياحي، الجيش الجزائري ينتظر إشارة من حكومة مالي للتدخل عسكريا، 2021/11/08،موقع ENDEPENDENT عربيةعل الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/275061/

(2) التوتر مع قوى إقليمية يدفع الجزائر إلى رسم خارطة دبلوماسية جديدة https://alarab.co.uk/

## التوقعات المستقبلية

### 1 - سيناريو بقاء الأوضاع كماهي :

رغم استكمال المسار الدستوري وعودة الشرعية الدستورية لا تزال المؤسسة العسكرية حليف أساسي للنخب السياسية الحاكمة، بحيث لا يمكن لأي رئيس جمهورية في الجزائر مهما كانت شرعيته وما هما كان منتخبًا بطريقة ديمقراطية أن يُحدث تغييرا أو إصلاحات واسعة ما لم يكن مسنودا ومتعاونا مع المؤسسة العسكرية باعتبارها أقوى مؤسسة في الدولة وأكبر فاعل في النظام السياسي الجزائري، وعليه ستفرض المؤسسة العسكري على الرئيس القيام بمزيد من الإصلاحات، الاجتماعية والاقتصادِية وهذا كاف لتأجيل عودة الحراك في الوقت المنظور، كما أنها ستتحكم في أغلب الملفات الأمنية الإقليمية والدولية بفرض توجهاتها، مع احتمال بدء ترتيبات معينة لإيجاد بديل للرئيس تبون بالنظر إلى سنه «75 سنة» وكذلك كونه فشل نسبيا في تسويق نفسه كرجل قوي قادر على قيادة الإصلاح السياسي.

### 2 - سيناريو التوافق والاصلاح:

يمكن أن يؤدي الانكماش الاقتصادي والمالي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا خاصة اذا لم يتم اتخاذ تدابير للإنعاش إلى انخفاض التحديدات المادية والاتفاقات التي كانت تدعم حصة المؤسسة العسكرية في النظام الحاكم. وهذا ما قد يجر المؤسسة العسكرية إلى تقديم بعض التنازلات حيث يتعين عليها التوافق مع الفواعل السياسية والاجتماعية من أجل الحفاظ على مكانتها، وهذا يتطلب انسحاب جزئي تدريجي ومرافقة موضوعية من أجل أن تتسلم السلطة قوى مدنية وطنية بطريقة ديمقراطية شعبية فالمؤسسة العسكرية هي الوحيدة القادرة على تحدي عملية إعادة إنتاج نظام سلطوي تسلطي.

### 3 - سيناريو عودة الحراك:

بعد انهيار سعر النفط المتواصل وما رافقه من التدابير التقشفية مثل ارتفاع الأسعار، فرض الضرائب، وتوقيف بعض المشاريع وتجميد عمليات التوظيف ،ممّا قد يؤثر على الوضع المعيشي للطبقات المتوسطة والفقيرة، من المحتمل وقوع انهيار وانفجار في الوضع الاجتماعي من المحتمل عودة الحراك في موجة ثانية معبرا عن رفض كل الإجراءات التي قام بها النظام السياسي منذ انتخاب الرئيس تبون.

# تونس 2021-2022:
# إنقاذ قاطرة التغيير في الوطن العربي..
# أم العودة إلى حظيرة الاستبداد الشرقي؟

**عبدالحميد الجلاصي**

سياسي وباحث - رئيس منتدى «آفاق جديدة»
ورئيس لجنة الانتاج المعرفي في «مجموعة التفكير الاستراتيجي»

## الملخص التنفيذي:

لا يختلف المتابعون في اعتبار ما حدث في تونس في جويلية 2021 حدثا مفصليا، سواء في ذلك من رحب به واعتبره تصحيحا ضروريا للمسار، أو من أدانه وعده انقلابا كامل الشروط ،أو من تبنى موقفا في المنزلة بين المنزلتين . ولذلك تتخذ الورقة من هذا الحدث منطلقا لها لتطرح أسئلة «الما قبل «و «الما بعد» .

وهي تعتبر أن ما حدث كان انقلابا إلا أنها لا تكتفي بذلك ،بل تضيف إلى ذلك التأكيد على طابعه غير الأخلاقي وعلى خطورته، للتنبيه إلى اعتماد سعيد المخاتلة لتعفين الأوضاع، وللتذكير بخصائصه المزاجية الرافضة لكل تشاركية و لخلفيته الفكرية المناهضة للديموقراطية كبناء فكري وكتجربة انسانية مرنة وقابلة للتطور .

وانطلاقا من هذه الفكرة المركزية تحاول الورقة طرح عدد من الاسئلة المحرجة :

- كيف وصلت الأوضاع الى محطة 25جويلية ؟
- وهل كان بالإمكان تجنب ما حصل ؟
- وما هي مسؤولية الأطراف الفاعلية ؟
- وما هو تأثير الفاعل الاقليمي و الدولي ؟
- وما هي مسؤولية القوى الصلبة ؟

وترجح قراءتنا «أنه كان بالامكان تجنب ما حدث في 25جويلية /يوليو ،وأن العوامل الحاضنة للانقلاب كانت داخلية بدرجة أولى ،وأن التأثيرات الخارجية كانت ذات اتجاهات متباينة وأنها تعاملت مع القابلية الداخلية «، وتؤكد أن البرلمان تم تخريبه من داخله وعزله عن حاضنته فلم يجد من يبكيه عندما علقه الانقلاب ،كما ترجح أن استجابة المؤسسات الصلبة ليست شراكة ولا صكا على بياض .

وتحاول الورقة إعادة تركيب الصورة بتوصيف خطوات التمهيد للانقلاب من خلال الاشتغال على الورقة الإقليمية والدولية ومحاولة توريط المؤسستين العسكرية والأمنية و التخطيط لدفع الأوضاع للعنف يومي 25 و26 جويلية /يوليو لتوفير مبررات لما قام به ،كما تحاول استرجاع خارطة المواقف في الأوساط الأكاديمية والسياسية والمدنية والشعبية والإقليمية والدولية.

وتتوقف عند تأثيرات المناخات الجديدة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .ومع اقرارها بعمق الأزمة وارتباطها بعوامل بنيوية سابقة للثورة و بأخرى لها علاقة بآداء حكومات الثورة إلا أنها تسجل أن ترحيب الشارع بسعيد الذي قدم نفسه في صورة المنقذ لا يجد مؤشرات على وقف التدهور وإنقاذ الأوضاع بل العكس هو الصحيح وأن الخطاب السيادي و العناوين الاجتماعية لصاحب الانقلاب مجرد

ستار أمام سياسات قد تستجيب للإملاءات الخارجية من أجل الحفاظ على الحكم .

ولئن استبعدنا احتمال اعلان افلاس البلاد قريبا وعجزها عن الايفاء بتعهداتها (خلاص أجور ،سداد ديون ....) بفضل اتخاذ اجراءات تسكينية و مبادرة عدد من الاصدقاء لتقديم مساعدات موضعية الا أن الأزمة قد تتفاقم في أفق الأشهر القادمة فتؤدي الى خيبة جديدة تعبر عن نفسها في صيغ احتجاجات قد تشجع الانقلاب على مزيد اللجوء إلى الخطاب الشعبوي والتحريضي في مواجهة خصومه في الداخل و الخارج ، وهو المناخ الملائم للعنف المدني أو تدفعه إلى التوغل في المواجهة العنيفة للشارعين السياسي والاجتماعي ، وهي مخاطر نبهت لها تقارير مؤسسات ومراكز تفكير دولية ذات مصداقية .

ولئن كانت الانتكاسات التي تعرضت لها حركة النهضة في تونس في جويلية /يوليو و حزب العدالة والتنمية في المغرب انتخابات الثامن من سبتمبر /أيلول 2021 قد أغرت بعض الباحثين للتنبؤ بنهاية تيار الاسلام السياسي فقد حرصنا على تخصيص فقرة لمناقشة هذه الفكرة والتمييز بين ديناميكية الأفكار الكبرى و ديناميكية الأحزاب التي تنتمي اليها .

وقد ختمنا الورقة بمحاولة في التوقع لم نستبعد فيها احتمال تصاعد الاحتجاجين الاجتماعي والسياسي و التحامهما موضوعيا كما حصل في المحطات الحاسمة من تاريخ تونس، واعتبرنا أن العناصر الأساسية المؤثرة هي خمسة (قيس سعيد ،والمنتظم السياسي والمدني ،والشارع الاجتماعي، اجهزة الدولة الصلبة ،والقوى الخارجية المؤثرة)، وإن حصيلة تفاعلها هو الذي سيفضي إلى ترجيح مشهد من المشاهد الثلاثة الممكنة ، وهو الذي سيجيبنا عن سؤال المستقبل القريب المتعلق بهوية المنتصر في الصراع بين إرادة إنقاذ جوهرة الربيع العربي لتستأنف مسيرتها بعد استخلاص الدروس و بين جهود قوى الردة والانحطاط لاعادة البلاد الى بيت طاعة الاستبداد الشرقي:

مشهد التشارك :الذي تدفع اليه القوى الدولية المؤثرة، والنخبة ،والاتحاد العام التونسي للشغل، مع اختلاف بينها في تحديد الأطراف المعنية بهذا الحوار،وحظوظه ضعيفة جدا نظرا للخصائص النفسية لقيس سعيد .

مشهد الموت البطيء: باستمرار حالة توازن العجز، ونجاح الانقلاب في احتواء الاحتجاج الاجتماعي وتجنب الانهيار المالي باستجداء جرعات تحافظ على وضع في البرزخ بين الحياة الموت،وهو مرتبط بمدى حاجة الارادة الخارجية لقيس سعيد .

مشهد الحل غير التقليدي: بتجاوز توازن العجز بين تعنت سعيد وضعف المعارضة، فيرفع شعار إنقاذ الدولة من الانهيار وانقاذ المجتمع من الاحتراب. وهو خيار مشروط بضوء أخضر امريكي –جزائري –فرنسي ،وهو لا يعني ضرورة ،من وجهة نظرنا، دخول تونس «نادي الدول العسكرية».

ولئن استبعدت الورقة وجود حلول جوهرية قريبة ،كما استبعدت الانتهاك الجسيم لمربع الحريات

،إلا أنها لم تستبعد مرور البلاد بمرحلة عسيرة تتنافس فيها الشعبويات. وبالمقابل فقد اعتبرت أنه يمكن النظر للانقلاب من زاوية فتح نافذة لتفكير جديد أكثر عمقا وجذرية إذ أنه عرى أمراض المشهد القائم، ومن ضمنه قيس سعيد، وكشف أزمة العقل السياسي وهشاشة الثقافة الديموقراطية ،وكثف عناوين المشروع الذي يحتاجه الناس .

وهذا يوفر فرصة اشتغال هادئ يقطع مع الأخلاق والثقافة ومحاور الفرز القديمة، ويعلي من قيمة الديموقراطية مشروعا يحتفي بالتنوع والتنسيب ،ويضع في اعلى سلم أولوياته خلق الثروة وحسن توزيعها جنبا إلى جنب مع توزيع السلطة.

## تذكـــير

لا تكمن أهمية تقدير الموقف في قدرته على ضبط خارطة الفاعلين و شبكة العوامل المؤثرة، ولا في قدرته على التفكيك والتحليل، بل أساسا في قدرته على التوقع، بما يساعد المتدخلين السياسيين و الاقتصاديين بتحديد مواقفهم، ورسم خططهم...

لقد ختمنا تقريرنا لسنة 2020-2021» هل ستكون سنة 2021 سنة الاستفاقة؟» بفقرة جاء فيها: «لقد كانت جائحة كورونا امتحانا لجاهزية المنظومة السياسية التي أفرزتها انتخابات خريف 2019، فقد كان واضحا منذ البداية صعوبة الاهتداء إلى توليفة متناغمة وناجعة وتلبي الطلب الكاسح على التغيير برئيس من خارج السياق ودون خبرة في العمل السياسي وبرلمان مشتت تشقه الصراعات، وكان الرهان معقودا على أهم الفاعلين للتعامل العقلاني، ولكن ذلك لم يحصل بل تفاقم الصراع بين المؤسسات، وتواصلت الهشاشة الحكومية، وتفاقم الاحتراب داخل البرلمان.

وهكذا تعقدت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الأصلية بأزمة صحية . غير أن الوجه الأخطر لهذه الأزمة كان وجهها القيادي. يحدث كل ذلك في حين لم تغير الأطراف الدولية موقفها المتفهم للتجربة التونسية رغم تنبيهها إلى استنزاف المنجز السياسي لدوره كعامل تسويق، فاستطاعت احتواء محاولات الإعاقة الصادرة عن بعض دول الاقليم التي لا تقارن بحجم الضغوط على ساحات أخرى .ونرجح أن التطورات الحاصلة في منطقة الخليج بعد الانتخابات الأمريكية ستزيد من إضعاف محاولات الارباك.

ونتوقع أن تكون الأشهر القليلة القادمة حاسمة في الترجيح بين استعادة الأمل باستفاقة المنظومة المؤسساتية والحزبية أو مواصلة تدوير الأزمة والمعالجة بالمسكنات بما قد يفضي إلى الدعوة لتنظيم انتخابات سابقة لأنها في أحسن الحالات، أو انفلات الأوضاع ودخول البلاد مرحلة فوضى...

## الاختيار المنهجي

رغم أهمية إدراج تأثير كل العوامل والفاعلين في متن التحليل، إلا أننا نفضّل أن نركز على الفاعلين والعوامل الأكثر تأثيرا .ولذلك فإن بنية التحليل يجب أن تتناسب مع الحالات المدروسة فتتغير من بلد إلى آخر، بل يمكن ان تتغير من سنة إلى أخرى بالنسبة لنفس البلد...

لقد خيل للمراقبين أن الحالة التونسية قد تجاوزت مرحلة الأعاصير المصاحبة للنقلات الثورية بعد صائفة 2013 الساخنة وخاصة بعد انتخابات 2014، ودخلت نهائيا منطقة الاستقرار حيث تعود الأولوية والتأثير الأكبر للعوامل الاقتصادية والاجتماعية... غير ان ما حصل بعد 2019 وخاصة بعد انقلاب جويلية 2021 بيّن سطحية هذا التوقع، إذ أصبح كيان الدولة نفسه مهددا بشكل غير مسبوق. وهذا لا يلغي أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه يعني أولوية السياسي بمعناه الواسع، بما هو صراع محموم حول السلطة تبرز فيه اهمية دور مؤسسات القوة وتأثير العوامل الاقليمية والدولية...

وهذ التقدير المنهجي سينعكس على هندسة التقرير وعلى الحجم المخصص للفاعلين والعوامل.

## المسار السياسي، أهم الأحداث

لم يخلف شهر يناير عهده، فقد افتتح كالعادة بتحركات احتجاجية . لكن الجديد هذه السنة (2021) هو دخول فاعل جديد للميدان. فبمناسبة ذكرى الثورة خرج مجموعة من اليافعين الذين لا تتجاوز أعمارهم العشرين سنة إلى الشوارع ليلا (13-14-15).

وعكس التحركات السلمية للشارع المنظم التقليدي هاجم هؤلاء بعض المقار الأمنية وعددا من المحلات التجارية. وركز خطاب السلطات الرسمية والحزام السياسي للحكومة على الطابع العنيف للتحركات ووصفتها بـ«التخريب»، وعلى جوانب اجرائية، إذ يفترض أن تحصل التحركات على ترخيص، وتكون اثناء النهار، وفي أماكن معلومة. وللأسف لم ينتبه هؤلاء للدلالة العميقة لهذا النوع من التحركات، ولا لرمزية المشاركين فيه من الشباب الذي لم يعايش أوضاع ما قبل الثورة، ولا يعني لهم الاستبداد ولا مقاومته شيئا ولا مقولة الانتقال الديموقراطي لانهم عاشوا في مناخ الحريات وهي لديهم بمثابة الحقوق البديهية، وكل ما يعنيهم فتح أبواب مستقبل يبدو غامضا أمامهم.

وفي خضم ذلك يقرر رئيس الحكومة هشام المشيشي القيام بتحوير حكومي دفعه إليه الحزام السياسي غايته ادماج عدد من المسؤولين الحزبيين وإبعاد بعض الوزراء المحسوبين على رئيس الجمهورية. لقد كان من الواضح أن معركة ليّ الذراع بين الرئيس والحكومة وحزامها قد دخلت منعرجا جديدا، ولم يكن المشيشي عند المتابعين الا واجهة للصراع الحقيقي بين الرئيس وحركة النهضة او بصيغة أدق بين

الرئيس ورئيس البرلمان الذي هو رئيس حركة النهضة.

خلال السنة السابقة كان الصراع يدور حول نوعية رأس السلطة ان كان ثلاثيا كما تم التطبيع معه منذ تجربة الترويكا او هو مفرد كما لم ينفك سعيد من التذكير به في كل مناسبة. ولقد نبه سعيد انه لن يقبل القائمة المعروضة التي زعم انها تضم اسماء -لم يفصح عنها- تتعلق بها شبهات فساد. ولكن الحزام السياسي تجاهل كل الاشارات والتحذيرات وقدم التشكيلة للبرلمان الذي صادق عليها بأغلبية تقارب الثلثين. لقد كانت الفترة التي قضاها سعيد على رأس الدولة كافية لتوقع ردود أفعاله الخارجة عن المعتاد، لذلك قليلون هم الذين تفاجؤوا رفضه استقبال الوزراء أو قبول أي حل وسط.

ومع ذلك أقدم رئيس الحكومة على إقالة الوزراء المحسوبين على رئيس الجمهورية وتكليف عدد من أعضاء الحكومة بتعويضهم في مهامهم لتبلغ الصورة المؤسساتية حالة غير مسبوقة وغير متخيلة من العبث مكوناتها هي التالية:

رئيس جمهورية من خارج نسق التعامل السياسي برمته، فلا يعترف بموازين القوى، ولا يبحث عن التوازنات، و لا يؤمن بالشراكة، ويؤول الدستور على هواه، و يستفيد من بعض الكتل داخل البرلمان ومن الموقف المتذبذب لاتحاد الشغل ومن أخطاء خصومه، ويغازل باستمرار المؤسستين الأمنية والعسكرية، ويستثمر في صورة الضحية بإشاعة اخبار عن تعرضه ومحيطه الى محاولات اغتيال ومؤامرات متكررة من «غرف مظلمة» لا يكشف أصحابَها ولا يحيل ملفاتهم الى العدالة.

برلمان مشتت، محكوم باستراتيجيات متناقضة، تقوده الأصوات القصووية، ولم ينجح رئيسه ولا حزبه الأغلبي في تحويله الى مؤسسة متضامنة، فتحول إلى المؤسسة التي ينفر منها التونسيون اكثر من غيرها، خاصة بعد حرب التسريبات ضد الرئيس والأحزاب القريبة منه، فسممت المناخ، وخربت الاخلاق السياسية، ودمرت العلاقة بين الاحزاب، و قرئت باعتبارها بتحريض من الحزب الأغلبي. لقد بلغ التماهي بين صورة الحزب الأغلبي وصورة البرلمان ونوعية الاداء الحكومي أقصاه، وهو ما يفسر ردود الفعل اللاحقة. كما كانت قراءة شخصية الرئيس على درجة عالية من السطحية لا تليق بحزب عريق ويتحمل مسؤوليات كبرى في الدولة بما ادى الى الاستهانة به والتعويل على الضغوط الخارجية للتحكم في جموحه.

رئيس حكومة فاقد للكفاءة ولسند حقيقي ومستقر تحول إثر تعرضه للإهانة من طرف رئيس الجمهورية إلى صف خصومه، واستثمر في تغذية الصراعات من أجل المحافظة على موقعه.

حكومة دون عمق سياسي ودون كفاءة وغير مكتملة التركيبة ومتنازع حول شرعيتها. وفِي هذه المناخات المشحونة بالصراعات وعدم الثقة تتقدم الأغلبية البرلمانية بمبادرة لتيسير شروط ارساء المحكمة الدستورية (4مايو). لقد كانت اثارة الملف في مناخات صراعية مشحونة مع تبجح عدد من النواب أن المحكمة ستضع على راس أولوياتها السعي الى عزل الرئيس خطوة غير موفقة فرفض سعيد

الامضاء على التعديل القانوني وهو المهووس بعقلية المؤامرة .مرة أخرى تجني السياقات غير المناسبة على المبادرات السليمة، ومرة أخرى يظهر المنتظم السياسي عجزا فاضحا في قراءة شخصية قيس سعيد وفشلا ذريعا في توقع ردود فعله.

ولقد حرص اتحاد الشغل منذ شهر نوفمبر 2020 على تقديم مبادرة للحوار الوطني عرضها على رئيس الجمهورية .

كان قيس سعيد يعتبر الاتحاد جزءا من منظومة الفساد التي يجب التخلص منها، وكان في تمام وعيه لما وصف الحوار الذي قاده الإتحاد سنة 2013 بأنه «لم يكن حوارا، ولم يكن وطنيا» رغم تراجعه بعد ذلك. غير أن سعيد كان في حاجة إلى الاتحاد لقطع الطريق امام احتمال تشكل جبهة واسعة معارضة له.

ولذلك ناور بتجاهل المبادرة، ثم بإعلانه قبولها، ثم بحصر المشاركة في الحوار على غير الفاسدين، وهو وصف يمكن أن يشمل الجميع. وفي مرحلة لاحقة يوضح أن الحوار سيكون غير تقليدي وسيحصل مع الشباب دون زيادة توضيح . لقد كان الاتحاد يدرك ان سعيد يتلاعب به ولكن حساباته جعلته يراهن على الزمن ويتوقع ان الرئيس سيحتاجه...

ومرة أخرى تقود القراءة الخاطئة إلى المواقف الخاطئة .ولم يقتصر سوء التقدير على الحزب الأول أو الحزام السياسي او اتحاد الشغل. لقد اصبح محمد عبو منذ سقوط حكومة الياس الفخفاخ واستقالته من الأمانة العامة لحزب التيار الديموقراطي من أبرز المحرضين لقيس سعيد داعيا اياه لاتخاذ اجراءات شديدة تجاه جهاز القضاء وتجاه مسؤولين سياسيين وتجاه مؤسسات الدولة لما يسميه مقاومة الفساد، وكان محمد عبو أول الداعين قيس سعيد إلى تطبيق الفصل الثمانين من الدستور منذ بداية سنة 2021، وهو فصل يخول لرئيس الجمهورية اتخاذ اجراءات استثنائية في حالة وجود «خطر داهم يهدد كيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة».

لقد كان عبو يفتي لرئيس الجمهورية للتخلص من منافسيه. ومرة أخرى يؤدي عدم ادراك الطابع الخصوصي لمزاج سعيد الى توهم امكانية التلاعب به وتوظيفه.

بالإمكان تفهم عدم إدراك الطبيعة الخاصة للرئيس خلال الأشهر الأولى، أما الاستمرار في ذلك فهو أمر يشكك في نباهة أصحابه وفي حسهم السياسي.

### التسريب اللغز :

في الثالث والعشرين من مايو كشف موقع « ميدل ايست آي» ما أسماه وثيقة مسربة من مكتب مديرة الديوان الرئاسي تتحدث عن «اعتقال سياسيين ورجال أعمال كبار، وتدبير انقلاب في تونس تتجمع

بمقتضاه كل السلطات بيد قيس سعيد، مع نشر القوات المسلحة على مداخل المدن والمؤسسات والمرافق الحيوية «ولا أحد دقق -لحد اليوم- في مصداقية الوثيقة ولا في الجهة التي سربتها ومقاصدها من ذلك.

فهل تكون بعض دوائر الرئاسة سربت الوثيقة للتخدير والتمييع والتنويم؟

ام كانت صراعات داخل دوائر الرئيس؟

هل كانت الوثيقة مفبركة اصلا لاستباق أي تفكير مشابه من الرئيس؟

أيا ما كان الامر فلا أحد أخذ الوثيقة على محمل الجد بمعنى التوقي السياسي واتخذ اجراءات لسحب أي ذريعة للجوء الرئيس الى الاجراءات الاستثنائية. لقد رتب أحد قيادات النهضة المستقيلين لقاء في أواخر جوان/يونيو بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان بعد أشهر طويلة من الحرب الباردة ولكنه لم يفض إلى شيء. كما أن الاشارات الى عودة خيوط التواصل بين الرئاسة والأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل لم تكن أكثر من سراب. لقد بادرت قيادة النهضة في اواخر جوان/يونيو إلى الدعوة الى تشكيل حكومة سياسية، وفتحت حوارا مع أحزاب من خارج الحزام السياسي، ولكنها لم تتخلى عن رئيس الحكومة خشية عودة المبادرة إلى رئيس الجمهورية .. وهكذا كانت هذه الخطوة متأخرة دون أن تستجيب للحد الأدنى من شروط تفكيك الأزمة وهو التخلي عن المشيشي لاستحالة قبول سعيد التعايش معه. لقد بدت النهضة في صورة الطرف الذي يناور لكسب أصدقاء في مواجهة قيس سعيد دون أن يقدم أي تنازل يذكر. وهكذا أصاب الشلل أجهزة الدولة، وانسدت قنوات التواصل بين مؤسساتها، و تزايدت ضحايا الجائحة الصحية ، وتفاقمت الاثار الاقتصادية والاجتماعية، وأظهرت الحكومة استهانة بحياة الناس، ولم تفلح الأصوات العقلانية في إعادة الرشد إلى الفاعلين الأساسيين. لقد تأكد أن الأوضاع غير قادرة على الاستمرار على نفس الوتيرة، واتضح فشل منظومة انتخابات 2019 في إفراز مؤسسات منضبطة لصلاحياتها الدستورية وقادرة على الاشتغال بانسجام ونجاعة من أجل تلبية الحد الأدنى من تطلعات الناخبين ورغبتهم في التغيير. ولذلك لم يبق من حل سوى التوافق على إعادة الأمانة إلى الناخبين بعد إقرار تعديلات في القانون الانتخابي تسمح بإفراز أغلبية قادرة على الحكم. وفِي غياب ذلك تكون الأوضاع مفتوحة على كل أنواع المجاهيل ومن ضمنها حالة انهيار غير مسبوقة تفضي إلى الفوضى الشاملة او الى حل من خارج النسق الدستوري. في أواخر جويلية كانت كل البلاد تحبس أنفاسها وتنتظر.

## 25جويلية الحدث والدلالات والتداعيات

### الوقائع

كان من المعتاد ان يحتضن مقر البرلمان احتفالية بمناسبة ذكرى الاعلان عن الجمهورية، ولكن ذلك لم يحدث هذه السنة .فلم يظهر رئيس الجمهورية، واقتصر البرلمان على إصدار بيان باسم رئيسه ولكن الأوضاع في الميدان كانت متوترة.

فقد نظمت شخصيات سياسية ونقابية مساندة للرئيس وخاصة حركة الشعب (عروبية) وحزب الوطنيين الديموقراطيين الموحد (أقصى اليسار المتحالف تاريخيا مع الادارة) تجمعات أمام مقرات عدد من المحافظات استهدفت الحكومة والبرلمان والحزام السياسي وخاصة حركة النهضة، والتزمت غالبا الطابع السلمي. وبالمقابل هاجمت مجموعات شبابية مقار حركة النهضة في عدد من المدن، وأحرقت بعضها، واعتدت على عدد من المناضلين، وخلقت مناخا من الترويع. وكانت ردود فعل جهاز الامن متفاوتة، في حين اختار مناضلو النهضة عدم الاستجابة للاستفزاز.

ورغم ذلك فقد عادت الأمور في المساء إلى هدوئها المعتاد، حتى فوجئ التونسيون بخطاب رئيس الجمهورية أمام قيادات عسكرية بثته مباشرة قنوات اجنبية أعلن فيه ما اعتبره تطبيقا للفصل الثمانين من الدستور، واتخذ في إطاره اجراءات استثنائية منها إعفاء الحكومة، وتعليق صلاحيات البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب، وتجميع كل السلطة التنفيذية، وترؤس النيابة العمومية، دون تحديد أجل لهذه الاجراءات. وإثر نهاية الخطاب خرجت مجموعات من التونسيين في عدد من المدن للتعبير عن الابتهاج، واتجه بعض المحتفلين إلى مقرات حركة النهضة أو إلى منازل مناضليها ومسؤوليها. لقد حصل توجيه للجموع من عناصر مساندة للرئيس، ولكن الأمر كان أكثر عمقا من التوظيف والتلاعب، فما حدث كان درسا في بسيكولوجيا الجماهير التي كانت تمتلئ إحباطا ويأسا سنة بعد سنة، وكانت تبحث عن المسؤول عن بؤسها. ثم فجأة، وفي لحظة ما اتضحت عندها الصورة، واكتشفت ان المسؤول عن بؤسها هو الحزب الأكثر حضورا خلال العشر سنوات، وانه حزب فاشل وفاسد أو متواطئ مع الفساد. هذا هو الانطباع وهذه الصورة المدركة، وهنا لا يهم إن كانت تلك الصورة حقيقية أم شكلها تكييف الاعلام وروايات الخصوم السياسيين، فالحقيقة في السياسة هي التي يحسها الناس، وهي الانطباع الذي يؤثر في السلوك ويوجه المواقف تجاه الفاعلين، أما الحقيقة الموضوعية فهي تتطلب هدوءا ومناخا واتخاذ مسافة من الأحداث.

ولكن هذا الاستهداف للنهضة لم يكن مفاجئا، إذ سبقته مؤشرات عديدة، ولكن المفاجيء هو حجم الغضب واتساعه ليصل الى الدوائر المتعاطفة وحتى العائلية للنهضويين، وذلك الذي فاجأ المسؤولين وأربك الجسم التنظيمي.

ساعة بث الكلمة التي أعلن فيها سعيد انقلابه كانت قيادة النهضة في ندوة صحفية توضح فيها الحقائق حول الاعتداءات التي حصلت يومها، فاضطرت لقطع الندوة والتفاعل مع الامر الجلل. وبعد تردد قليل في التوصيف أعلن رئيس الحركة ونائبه أن ما حصل هو انقلاب على المسار الدستوري، ودعت الحركة إلى تجمع أمام مقر البرلمان لحماية الشرعية والدستور. التفاعل النفسي لغالب التونسيين لم يتوقف طويلا عند التكييف الدستوري لما اقدم عليه قيس، لقد بدت الخطوة تجاوزا سلميا لحالة انسداد بدت مستعصية ودون حل.

من هذه الزاوية تذكر كثير من الكهول كيفية تقبل الجمهور الواسع انقلاب بن علي على بورقيبة يوم 7نوفمبر 1987.

ولكن سيتضح لاحقا ان هذه الخطوة لم تختلف من حيث المآلات عن سابقتها.

## البرلمان الذي لا بواكي له

التحق رئيس البرلمان بمقر المؤسسة التي أغلقت أبوابها بدبابة عسكرية والتحق به عدد من النواب من الحزام السياسي، كما التحق عدد من المواطنين من المناهضين لقرارات قيس سعيد اغلبهم من أنصار حركة النهضة، وفي نفس الوقت تجمع عدد من مناصري سعيد، وكانت قوات الأمن تحت ضغط شديد للفصل بين المعسكرين، ومع ذلك فقد نجحت في ضبط الأمور، وفِي احتواء انفلاتات أنصار سعيد. ولكن معركة البرلمان لم تقع. فقد كان يفترض ان يتصدى النواب لإغلاق مؤسستهم دون كثير حسابات للدفاع عن التفويض الشعبي، لكن بعض النواب أخطا الحساب ووجد مبررا للانقلاب، وبعضهم كان عنصرا فاعلا في تخريب صورة البرلمان.

ولكن العامل الذي يفسر اكثر من غيره برودة رد فعل النواب متعلق بطريقة تسيير المؤسسة وهندسة العلاقات والتحالفات السياسية فيها اعتمادا على منطق حسابي بحت بما أدى الى تفكيك البرلمان.

لقد كنا أمام مقاطعات برلمانية، و لعل السيد راشد الغنوشي لم يقرأ جيدا رقم 97 نائبا الذين صوتوا لسحب الثقة منه في آخر جويلية/يوليو 2020.

فِي السياقات الدقيقة لا يمكن ضمان لحمة أي هيكل جماعي في مواجهة ما يقارب نصفه. لقد حاول مناضلو النهضة مواجهة الانقلاب في ساحة البرلمان، ولكنهم سريعا ما أدركوا أنهم لا يواجهون المؤسسة الأمنية أو النخبة كما هي العادة، و إنما يواجهون مزاجا عاما دفن البرلمان.

لما تحول البرلمان إلى ساحة مناكفات وتهريج مات عند التونسيين، دون أن يجد من يبكيه.

## استعادة الصورة

بعد مرور أشهر على حصول الانقلاب لعلنا ننجح في إعادة تركيب الصورة من خلال بعض المعطيات التي تسربت، أو من خلال تقاطع الروايات، أو من خلال الترجيحات، مع تأكيدنا أن بعض مواطن الظل ستصاحبنا لأمد، مثلما هو الامر مع حقيقة ما حدث أيام ثورة جانفي/يناير 2011.

لنحاول الاجابة عن كيفية حصول الانقلاب، وعن دور المؤسسة العسكرية ومراكز القوى الخارجية:

Wمسؤولية سعيد: إن المسافة الزمنية التي تفصلنا عن انتخابات 2019 تتيح لنا إعادة تركيب الأحداث لاكتشاف معقوليتها والخيط الناظم الذي يربط حلقاتها.

لقد أشرنا منذ الدور الأول لرئاسيات 2019 إلى أن قيس سعيد ليس طرحا سياسيا ولارؤية فكرية، بل هو مزاج يعيش في عالم خاص به، وهو متمايز عن السائد، ومسكون بقناعة امتلاك الحقيقة وبتحمل رسالة خلاص، وتتداخل في مكونات شخصيته الامتلاء بنوازع العظمة مع الاحساس بالاضطهاد والاستهداف بشتى المؤامرات.

لقد عبر قيس سعيد عن جملة أفكاره في حوار شامل أجراه مع أسبوعية الشارع المغاربي بتاريخ 11جوان/يونيو 2019 قبيل الانتخابات الرئاسية. سعيد ينفي كل ما لم يساهم فيه، وبالنظر إلى أنه لم يكن مناضلا ولا مهتما بالسياسة ولا فاعلا في أي طور من أطوار مناهضة الاستبداد فإنه ينفي كل ما حصل تمهيدا للثورة، و ينفي كل ما حصل بعدها، كما ينفي أي دور للوسائط المعتمدة في الديموقراطية التمثيلية.

منذ انطلاق العهدة كان قيس سعيد عنصرا أساسيا في الأزمة وساهم عن قصد في تعفين الأوضاع للانقضاض على مجمل المنظومة بدستورها ونظامها السياسي ومؤسساتها وهيئاتها.

لذلك اعتبرنا منذ اللحظة الاولى ان ما قام به سعيد انقلابا وشددنا على وصفه باللاأخلاقية، لأن من قام به كان أحد أسبابه، وعلى وصفه بالخطورة لأن من قام به غير ديموقراطي ويستهدف الدولة ذاتها. لقد كان سعيد مخاتلا واستفاد من طيبة وسذاجة وحسابات وسوء تقدير كل المتعاملين معه.

مسؤولية الدستوري الحر: لقد حققت زعيمة الدستوري الحر عبير موسي كل الاهداف التي ضبطتها في بداية العهدة، ونجحت في جر الجميع إلى مربعها، فحولت البرلمان إلى ساحة تهريج وفصلته عن جمهوره. بهذا المعنى حصل التقاء موضوعي بين سعيد وموسي، فخدم كلاهما الآخر.

مسؤولية المعارضة: لا يمكن اعتبار حركة الشعب حركة ديموقراطية، ولذلك فان التقاءها مع سعيد هو التقاء في نمط تفكير يؤمن بالمنقذ والعسكر، ولذلك فليس غريبا أن تضع نفسها في خدمته، بل وأن تلتقي موضوعيا مع الدستوري الحر. لكن العجيب في تموقع التيار الديموقراطي، فقد مثل أملا

للساحة الديموقراطية الاجتماعية ولكنه سقط ضحية رهانات الثنائي محمد وسامية عبو، فأخطأ في قراءة شخصية سعيد وأخطأ في التموقع موضوعيا في نفس معسكر الدستوري الحر.

مسؤولية الحزام السياسي: أسوء ما يمكن أن يحدث في السياسة أن يخدم طرف ما خطة خصمه، وهذا بالضبط ما حصل للحزام السياسي للحكومة وخاصة حركة النهضة وائتلاف الكرامة. فقد سقط غالب نواب ائتلاف الكرامة وعدد من نواب النهضة في فخ عبير موسي، كما لم تبذل قيادة النهضة ما يكفي من الجهود لإبعاد التيار الديموقراطي عن دائرة قيس سعيد، بل اتخذت مواقف تخدم خطة سعيد في التعفين وتعميق الأزمة (مساندة حكومة المشيشي، دعم التحوير الوزاري بشخصيات مشبوهة، ازاحة وزراء محسوبين على الرئيس، سوء اختيار توقيت مناقشة تعديل قانون ارساء المحكمة الدستورية، التمسك بحكومة المشيشي بعد استهانتها بحياة التونسيين، التساهل في ترويج اشاعات حول الرئيس ومحيطه من شخصيات قيادية قريبة من رئيس البرلمان...)

انقلاب كان بالامكان تجنبه: ان تظافر كل هذه العوامل أوصل البلاد إلى حالة من الانسداد لم يكن معها من الممكن استمرار الأوضاع على ما هي عليه .

ولكن الخلاصة الاساسية التي نصل إليها هو أنه كان بالإمكان تجنب ما حدث في 25جويلية/يوليو، وأن العوامل الحاضنة للانقلاب كانت داخلية بدرجة أولى، وأن التأثيرات الخارجية كانت ذات اتجاهات متباينة، و أنها تعاملت مع القابلية الداخلية .

## التتويج

بعد المساهمة في إيصال الأوضاع الى حافة الهاوية، أولى سعيد اهمية الى طريقة الاخراج للظهور في صورة المنقذ، ولذلك اشتغل على عدد من المسارات المتوازية:

ضمان التفهم الإقليمي والدولي: و كانت الحلقة الاساسية في هذه الاستراتيجية هي الحصول على الدعم المصري. ولم يكن السيسي يبحث عن فرصة أفضل من هذه لاستبعاد إحدى آخر حركات الإسلام السياسي من واجهة السلطة، وللتخلص من النموذج المزعج لديموقراطية تتقدم، ولاستعادة تونس الى حظيرة الاستبداد الشرقي.

ولكن الدور المصري لم يكن مقصودا لذاته فقط، ولا حتى مطلوبا منه فقط اقناع بعض الأنظمة العربية، المقتنعة بطبعها، فلم يخف محور الاعتدال العربي القديم تبرمه من الحالة التونسية الشاذة، وإن لم تكن في أعلى سلم أولوياته نظرا لتواضع الرهانات عليها، وتواضع المخاطر المتوقعة منها.

ما كان مطلوبا هو اقناع الأطراف الدولية التي كانت حريصة على استقرار الحالة التونسية ولم تكن ترى في تونس الديموقراطية مصدرا لمخاطر تذكر خاصة بعد أن اختارت حركة النهضة التوافق مع

المنظومة القديمة، وذبلت بصمتها التغييرية، فأصبحت من عوامل الاستقرار غير المزعج. لكن انشغال هذه الاطراف تزايد بشأن الأوضاع في تونس بسبب عجز الحكومات عن تلبية الحد الأدنى من مطالب الناس ووصول الانتقال الديموقراطي إلى حالة متقدمة من الانهاك، وبسبب عجز منظومة انتخابات 2019 عن قيادة البلاد، ولذلك لم يجد السيسي صعوبة للحصول على التزكية الفرنسية، بل ساهمت السلطات الفرنسية في اقناع الولايات المتحدة بضرورة الخطوة التي يفكر فيها سعيد، غير أن الادارة الامريكية اشترطت عدم الإقدام على اعتقالات واسعة أو حل أحزاب سياسية، والتعهد بتقديم خارطة طريق واضحة في أجل لا يتجاوز الشهر، وهي شروط وافق عليها سعيد.

ولا نستبعد اطلاع الجزائر المسبق، ونرجح صرامة رفض الجزائر أي خطوات من شأنها التأثير على الاستقرار، أو الدفع الى مواجهات، او التغيير الجوهري في طريقة التعامل مع حركة النهضة لما لكل ذلك من انعكاسات مباشرة على استقرار الجزائر، وعلى الخارطة السياسية داخلها، وعلى امكانية عودة الارهاب.

**دور المؤسسة العسكرية والأمنية:** لقد خاض قيس سعيد صراعا قانونيا لفرض تأويله الخاص للمقصود بـ «القوات المسلحة» التي تعود بالنظر حسب نص الدستور إلى رئيس الجمهورية، وتوسع فيه ليضم إليه المؤسسة الأمنية. كما قام بمجهودات كبيرة للتقرب من المؤسسة الأمنية قوبلت باستغراب وتحفظ كبير من غالب الفاعلين السياسيين .ومع ذلك لا نرجح أن تكون المؤسسة العسكرية أو المؤسسة الأمنية شريكا لسعيد في انقلابه، ونقدر انها تعاملت معه باعتباره رئيسا للبلاد وفِي إطار الصلاحيات التي ضبطها الدستور دون الخروج عن دورها الذي ضبطته دولة الاستقلال ورسخته سنوات الثورة بتشجيع غرس عقلية احترافية جعلت من المؤسسة العسكرية أحسن المؤسسات سمعة عند التونسيين.

ورغم أن الوضع في المؤسسة الأمنية هو أكثر تعقيدا نظرا للميراث التاريخي ولتأثير التجاذبات الحزبية والنقابية والمصلحية إلا أن هذا لا يحجب أهمية الخطوات التي تحققت صلبها باتجاه مؤسسة أمنية موالية للجمهورية وللقانون. ويبدو أن سعيد يراهن على المؤسسة الأمنية أكثر من مراهنته على المؤسسة العسكرية. وقد سعى سعيد إلى جر المؤسستين لمواجهة الموطنين بغية توريطهما في مشروعه، حدث ذلك نهار الأحد 25 جويلية/يوليو حينما هاجمت تنسيقياته مقرات حركة النهضة لجرها إلى العنف، وحدث ذلك ليلا ومن طرف نفس الفاعلين ولنفس الغاية، وحدث ذلك يوم الاثنين حينما استفز أنصاره المسعورون مناهضي الانقلاب أمام مقر البرلمان، وحدث ذلك لاحقا في كل مظاهرات مناهضة الانقلاب.

## المواقف السياسية والتفاعلات مع الانقلاب

أثارت الخطوة التي أقدم عليها سعيد تفاعلات واسعة في تونس وخارجها، في الأوساط السياسية والحقوقية ولدى المراقبين المهتمين بمسارات الانتقال الديموقراطي فقد كانت خطوة سعيد أهم حدث حصل منذ جانفي/يناير 2011.

**النقاش الدستوري:** لم يحدث مثل هذا الاحتفاء بالنقاش الدستوري الصرف حتى أثناء صياغة الدستور، فتقدم أساتذة القانون إلى الواجهة، وتصارعت مدارس التأويل والتبرير، وطفت على السطح المدرسة الحرفية في بلاد من أهم ميزاتها المقاصدية، واختلط التقدير القانوني بالرهانات الشخصية وبالخلفيات السياسية والأيديولوجية، وتميز عدد من كبار فقهاء القانون الدستوري بالإصداع بآرائهم رغم ما تعرضوا له من هرسلة من أنصار سعيد، وبدا وكأن قيس بصدد تصفية حسابات لم يستطع حسمها مع الوسط الأكاديمي في موطنها وبوسائلها، وهذه إحدى خصائص شخصيته.

بعد صدور الامر الرئاسي 117 المؤرخ في 22 سبتمبر/أيلول والذي يركز السلطة في يد فرد واحد ترجح داخل المجموعة الاكاديمية الرأي الذي يؤكد الخروج عن نص الدستور وروحه، وحصر المنقلب نفسه في دائرة ضيقة من الخلص غالبها لا توافق على مشروعه وانما تتقرب من موقع السلطة للتأثير في المسارات اللاحقة.

**الأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني:** كان التنازع حول «أبوة» دستور 2014 إحدى المعارك في البلاد ، ولم يبخل أي طرف في اسباغ عبارات الإشادة والمديح. فجأة انقلب المزاج رأسا على عقب وأصبح مداحو الأمس يرون في الدستور سبب الكوارث. أما المواقف مما حدث ليلة 25 جويلية/يوليو فإنها تراوحت بين الاصطفاف خلف سعيد وهو الموقف الأغلبي مراهنة على الشخص ونكاية في النهضة، وبين معارضة الاجراءات ووصفها بالانقلاب وهو موقف غالب الحزام السياسي وهو موقف يبرره التقدير السياسي كما تبرره حرب المواقع السابقة.

قلة من الديموقراطيين في الأحزاب والمجتمع المدني ومن المستقلين هي التي كانت واضحة في توصيف ما وقع منذ اللحظة الاولى مبرزة أن سعيد قد خرج عن مقتضى التعاقد الانتخابي الأصلي وليس فقط عن نص الدستور.

لقد سقط غالب المنتظم السياسي في ثنائية سعيّد/النهضة، ولم يهتم كثيرا بصواب ما قام به سعيّد قدر ترحيبها بإزاحة النهضة من الصدارة. ولقد راهن عدد من الأحزاب والمنظمات على سعيد من أجل إبعاد النهضة واستهدافها، وقدمت فروض الولاء علها تكون شريكا له في مشروعه الجديد وهو الذي يفتقد إلى عصبية.

لقد كان هذا هو الموقف الواضح لاتحاد الشغل وحركة الشعب والتيار الديموقراطي وتيار الوطنيين

الديموقراطيين، وكان موقفا مضمرا لدى عدد آخر من التشكيلات.

تنظيمات اخرى حسبت نفسها كانت أكثر دهاء، فقد كانت تدرك أن سعيد ليس صاحب مشروع ولكن تعتبر أن شأنه أهون من شأن النهضة ويكفي الاقتراب منه وتوظيفه للتخلص من تنظيم ممتد وذي عراقة وثقافة حركيّة متينة وشبكة علاقات واسعة حتى يحين موعد التخلص منه.

اما في الفضاء المدني فقد عبر عدد من الجمعيات الحقوقية عن استعداده للتفاعل مع الوضع الجديد ثم تراجع بسبب الشكوك في مواقفه الثقافية «المحافظة».

الأطراف الخارجية المؤثرة: رغم وجود استراتيجية عامة في التعامل مع قضايا المنطقة فإننا لا نفتأ ننبه إلى وجود تباينات حقيقية بين القوى المؤثرة، وإلى تعامل خصوصي مع كل بلد حسب سياقاته وموقعه في خارطة المصالح والرهانات، ومن هذا المنظور فإننا نعتبر أن الضغوط على الحالتين المغربية والتونسية ضعيفة مقارنة بغيرها من بلدان المنطقة. ولئن اعتبرنا أن الأطراف الأربعة الأكثر تأثيرا في الشأن التونسي هي الجزائر (لأسباب أمنية، واستراتيجية، وتاريخية، واقتصادية) وفرنسا (لأسباب ثقافية، واستراتيجية، واقتصادية) وأوروبا (لأسباب اقتصادية، وأمنية) والولايات المتحدة الامريكية (لأسباب استراتيجية أساسا)، فإننا نرجح أنها زكت كلها الخطوة التي اعتزم سعيد القيام بها نظرا لاستحالة استمرار الوضعية السابقة، كما نرجح أنها تعاملت معه بعدها باعتباره سلطة أمر واقع مع الحرص على ترشيد الخطوة حتى لا تخرج الأوضاع عن السيطرة وتسقط البلاد في متاهة الفوضى.

لقد مثلت هذه القوى، بتفاوت، عامل لجم لاندفاعات سعيد العنيفة من خلال رفض اللجوء إلى اجراءات تغير الخارطة بأساليب تعسفية، أو المساس من الحريات، أو انتهاك مبدأ الفصل بين السلطات وخاصة تركيع القضاء. كما سعت إلى الضغط -دون نجاح- من أجل إدارة عقلانية للشأن الاقتصادي (حكومة مقتدرة وخارطة إصلاحات)، وكثفت الجهود لإقرار خارطة طريق واعتماد تشاركية إدماجية واسعة.

ولا يخفي مسؤولو هذه الدول استغرابهم من هشاشة المنتظم السياسي والمدني وضعف ردود فعله وارتفاع نسبة شعبية سعيد.

## الرأي العام والصفقة الملتبسة:

لقد فاز سعيد في انتخابات 2019 فوزا كاسحا بصورة الشخصية المتمايزة عن السائد والقادرة على التغيير. و رغم أن هذه الصورة بدأت تبهت بعد قرابة السنتين على رأس الدولة فإنه نجح في إعادة الألق لها ليلة الخامس والعشرين من يوليو.

يومها حبك الرئيس المباشر خديعته الكبرى لمّا تفصى من كل مسؤولية وحمّلها كاملة للبرلمان والحكومة

وكل المشهد الحزبي وخاصة لحركة النهضة ورئيسها، ولّما باع الأوهام لجمهور سحقته الخيبات. قيس سعيد مسكون بفكرة المخلص، شعوب منطقتنا تبحث عن منقذين خارقين وخاصة ساعات الأزمات الخانقة.

لقد رحب الجمهور بخطوة الرئيس بسبب رداءة الأوضاع القائمة، وعلق عليه الآمال لتحقيق ما عجزت عنه النخبة التي سيرت شؤون البلاد خلال عشرية الثورة. ليلة 25 جويلية/يوليو أعادت تقريبا ما حدث خلال الانتخابات الرئاسية.

ولكن توجد فجوة واسعة بين ما يطلبه الناس من تنمية وردم للفوارق بين الجهات والفئات والاجيال وتشغيل وفتح آفاق و تحسين للمقدرة الشرائية، وبين مواطن تركيز مشروع قيس سعيد الذي هو في الجوهر استيلاء على كل السلطة.

سيستمر سعيد في تحميل المسؤولية للحكام السابقين.

ولكن الصبر عليه لن يستمر طويلا، وستصل ورقة الاستثمار في الماضي إلى نهايتها.

## الانقلاب بعد ستة أشهر

لا شيء يحتاجه الانقلاب أكثر من الوقت. وقد حصل سعيد منه على أكثر مما يحتاجه عندما خذل السذج وتلاعب بالماكرين، ولم يخدم في النهاية إلا مخططه، فحول ما كان انقلابا على الدستور باجراءات 25 جويلية/يوليو إلى مشروع للاستحواذ على كل السلطات بالأمر الرئاسي117 بتاريخ 22 سبتمبر/أيلول، وإلى إدارة متفردة للمرحلة القادمة بما أسماها خارطة طريق أعلن عنها يوم 13 ديسمبر.

ولكن في الأثناء ظهر أن الخصم الرئيسي للانقلاب هو المنقلب نفسه لما قرر مواجهة الجميع وحده دون رؤية ودون برنامج ودون حلفاء أو صداقات.

ولقد حصل في الأثناء بعض الحراك في خارطة المواقف السياسية، واقتربت بعض المكونات من ساحة المعارضة ولكن بعد فوات الأوان وبعد أن سمحت للانقلاب أن يطبع وضعه.

اليوم يبدو صاحب الانقلاب في مأزق. فهو في عزلة دولية صارمة أغلقت أمامه كل أبواب المساعدات المالية، ويواجه معضلات اقتصادية غير مسبوقة، كما ان استمرار مساندة الأجهزة الصلبة له غير مضمون.

ولكن معارضته مشتتة، وهي غير قادرة على إجباره على الجنوح إلى التشاركية، وهي أعجز عن التوافق على خطة لإسقاطه وإدارة المرحلة من بعده.

فلا توجد كتلة قادرة على القيادة، ولا يوجد زعيم قادر على التجميع، فلقد دمرت سياسة التكتيكات

كل امكانية لعلاقات سياسية سليمة، وفاقمت المواقف من الانقلاب الامر.

ولقد أضعف تشخيص المعركة على أنها بين حركة النهضة أو زعيمها راشد الغنوشي من جهة وبين سعيد من جهة أخرى من حظوظ تشكيل جبهة معارضة قوية. ولذلك فإن أقصى ما تستطيعه المعارضة حاليا هو منع المنقلب من الانتهاك الجسيم لمربع الحريات. الصورة إذن يلخصها وصف «توازن العجز». لقد فشل قيس سعيد في إدارة الحكم قبل 25 جويلية/يوليو، كما فشل ذلك في تحويل انتهاك الدستور إلى مشروع لتصحيح المسار رغم توفر الفرصة لذلك. ولئن نجح في تجاوز الاعتراضات الدستورية والمقاومة السياسية والمدنية، فإنه سيجد نفسه أمام امتحان الشارع الاجتماعي وأمام موقف مؤسسات الدولة الصلبة، ولم يعطه أي منهما صكا على بياض.

لقد اتضح أن سعيد لا يمكن أن يكون سياسيا أوحاكما، ولا يمكن أن يكون قائدا لكتلة مؤثرة، ولذلك لجأ إلى دائرة ضيقة تشبهه وإلى محيطه العائلي وهي انحرافات وصل إليها خلال أشهر قليلة، ولم يصلها بورقيبة وبن علي إلا بعد عشرين سنة من الرئاسة.

أما المعارضة فقد فشلت في الالتقاء. إن أوضاع الفراغ السياسي تفتح الأبواب على كل المجاهيل. ولذلك حذر المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره حول المخاطر العالمية لسنة 2022 وفقا لمسح شمل 1000 من قادة الأعمال والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين من مخاطر خمسة تتهدد تونس رتبها حسب احتمال الحدوث:

- انهيار الدولة.
- تفاقم الديون الداخلية والخارجية.
- استفحال البطالة وتدهور مستوى المعيشة.
- تواصل الركود الاقتصادي.
- استفحال الأنشطة الاقتصادية الموازية وغير القانوني

## قيس سعيد الكشاف

في كامل الفقرات السابقة تحدثنا عن شخصية سعيد فيما تفعله وتقوله وتدعيه. ولكن هناك قيس سعيد آخر، هو الدور الذي يمثله في المشهد التونسي بقطع النظر عن إرادته.

لقد كان سعيد صوت الاحتجاج ورمز الضد، وهذا هو أهم دور أداه موضوعيا منذ انتخابات 2019، فكان كشافا للحقيقة، وعرى ما لا يرغب فيه التونسيون. وهذه هي الوظيفة التي ملأها خلال الحملة الانتخابية وما بعدها. أخلاقيا برز في صورة التعفف في مقابل المظهرية والتبذير، والتواضع في مقابل الاستعلاء. وبرز وفِي صورة المتحرر من تأثير دوائر النفوذ المالي والإعلامي الحزبي.

كان صورة السياسي القادم من أقصى المدينة، ومن عمق الناس، دون حاجة إلى وسائط. أما من حيث البرنامج فلم يقدم شيئا متكاملا، ولكنه وضع الأصبع على عناوين أمهات الأمراض مثل الفساد المالي والسياسي، واستعلاء الساسة وضعف المحتوى الاجتماعي للانتقال الديموقراطي، واستمرار التفاوت الجهوي، وضعف التشريك.

كما غازل كل عناوين المشروع الوطني مثل توسيع المشاركة السياسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، وعدم الشعور بالنقص عند الانحياز لثقافة الشعب، والسيادة الوطنية، والالتزام بقضية فلسطين، وإصلاح المنظومات الكبرى مثل الأمن والقضاء والإعلام والإدارة.

ولكن الواقع هو أكبر اختبار للصور وللانطباعات. لقد تحطمت الأخلاق المدعاة أمام الممارسة.

فبرز قيس تلميذا نجيبا في نفس المدرسة التي يدعي التصدي لها، و مارس المخاتلة والخداع وازدواجية الخطاب والتلاعب بالتعاقدات وأهمها قسمه على احترام وحماية الدستور.

ولم ينجح سعيد في تحويل الشعارات التي يرفعها إلى رؤية، وتحويل الرؤية إلى برنامج، وتحويل البرنامج إلى سياسات، وتحويل السياسات إلى إجراءات. كثيرا ما يصنف سعيد بأنه شعبوي، وربما يكون ذلك صحيحا بشرط تدقيق من أي صنف من الشعبوية هو.

إن الشعبوية ليست بالضرورة نقيضا للسياسة عكس المتداول، بل قد تتضمن رؤية وبرنامجا والتزاما بالتعاقد مع الناخبين مع اعتماد أسلوب خاص في الممارسة.

وهذا هو نمط الشعبويات السياسية اليمينية واليسارية في العالم.

أما سعيد فليس سياسيا أصلا. إنه من نمط الشعبويات المهدوية المحملة برسالة، وهو لا يؤمن بالتعاقدات لأنها تتضمن إقراراً بنوع من المساواة في حين أنه يصدر من خلفية التفوق والتفرد والامتياز، ولذلك هو يفتي لنفسه بالمخاتلة لجمهور لا يعتبره أكثر من سلم يحقق به وعليه رسالته. ان غياب مادة السياسة عند سعيد هو ما سيؤدي إلى إحباط جديد عند الجمهور بسبب الخيبة ممن ظنه منقذا.

**من مزايا الانقلاب:** وبرغم التخريب الذي أحدثه الانقلاب، والذي ستتواصل آثاره لسنوات طويلة، فقد كانت له مزايا عديدة على البلاد. فقد ذكر بعناوين المشروع الوطني المطلوب والذي لا يختلف إلا قليلا عن المشروع الذي كانت تحتاجه البلاد سنة 2011 والذي أطلق عليه تحقيق أهداف الثورة، كما ذكر بنموذج السياسي والأخلاق السياسية التي يحتاجها الناس. من هذه الزاوية قد يكون سعيد بمثابة «حامل الفقه لمن هو أفقه منه». كما أنه كشف مجموعة حقائق مرة، ولكنها على كل حال أفضل من أوهام تؤبد العبث.

**نهاية المنظومة الحزبية:** لقد كان صعود قيس سعيد إلى منصب الرئاسة محاكمة للمنظومة الحزبية التي لم تستخلص الدروس فواصلت الاداء بنفس الثقافة والأخلاق ووفرت الظروف للانقلاب أن يقع.

وكانت رهانات هذه المنظومة وحساباتها وتموقعاتها بعد الانقلاب فضيحة، فقد كشفت سطحية الالتزام الديموقراطي، وهيمنة العقلية الانتهازية، فبدت معزولة عن الشارع، وعاجزة عن اتخاذ الموقف السليم لإجبار الانقلاب على التراجع واعتماد التشارك أو الإتفاق على خطة لمواجهة الانقلاب ولإدارة الشؤون الوطنية بعده.

والملفت للنظر عدم صدور أي مراجعات للتقديرات والمواقف من الحزب الأول أو من غيره من الأحزاب التي وجدت في إحصاء أخطاء النهضة مسلكا مريحا يعفيها من نقدها الذاتي. لقد غيرت بعض الأحزاب مواقفها من الانقلاب ولكن بعد أن وفرت له فرصة التغلغل.

إن الفراغ السياسي وغياب أي بديل سياسي للانقلاب ليس له من معنى سوى نهاية صلاحية طبقة سياسية. وإن سلوك المنظومة الحزبية هي التي تعطي قوة لنقد قيس سعيد، وهي بذلك تؤكد للناس كل يوم سلامة وجهة نظره. لقد كان الانقلاب بالنسبة للأحزاب مثل دابة الارض التي كشفت موت سليمان عليه السلام: ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته الا دابة الارض تأكل منسأته﴾ (سبأ، آية 14).

**استنزاف مقولة «الانتقال الديموقراطي»**: إن أهمية المقولات الكبرى لا تكمن في قدرتها على إرضاء النخب، أو في صلاحيتها لتكون وسيلة للتسويق السياسي، وإنما في قدرتها على تعبئة الجماهير وخلق روح وطنية ودفعها في طريق مشترك. لقد استطاع شعار «تحقيق أهداف الثورة»، ومن بعده شعار «الانتقال الديموقراطي»، تعبئة الروح الوطنية. ولكن هذه القدرة ضعفت بعد سنة 2015 لغياب المحتوى الاجتماعي، فكان المطلوب تجديد الشعار أو توسيع مدلوله. ولكن لم يحصل شيء من ذلك فاتسعت الفجوة بين النخبة المستغرقة في صراعاتها الخاصة والجمهور المسكون بهموم الارض. وما كان الاختيار الانتخابي سنة 2019 والترحيب بالانقلاب الا إعلانا على أن مقولة الانتقال الديموقراطي كما مورست قد بلغت أعلى درجات الاستنزاف.

إن نهاية الطبقة السياسية ونهاية الشعار القائد يعني نهاية مرحلة وضرورة فتح مرحلة جديدة.

تجذر الديموقراطية: غير أن الاكتشاف الأكثر أهمية يكمن في تجذر الثقافة الديموقراطية في عدد من القطاعات التي قاومت سعي قيس سعيد المحموم للسيطرة عليها وتوظيفها. لقد تشكلت مقاومات في كل القطاعات أبرزها القضاء، ولم تكن قطاعات الأمن والجيش والاعلام بعيدة عن هذه الروح.

مهما يمكن أن يقال في تقييم عشرية الثورة إلا أنه لا يمكن إنكار الثقافة الجديدة التي تسللت لقطاعات فاعلة وقوامها الولاء للجمهورية وللقانون وللممارسات الفضلى وليس لأصحاب السلطة أيا كانت أسماؤهم.

كما أن الفضاءين السياسي والمدني لم يكونا خلوًا من هذه الثقافة الديموقراطية المبدئية جسدتها شخصيات مستقلة وفاعلون في كل الأحزاب والتيارات. ولذلك أرجح أن التصنيف الاكثر قدرة على فهم الواقع ليس التمييز بين الديموقراطية والفاشية بل التمييز بين الديموقراطية الحقيقية والديموقراطية

الوظيفية، وهذا الفرز موجود في كل الأحزاب والمنظمات والجمعيات.

ونرجح أن تكون هذا الديموقراطية المتجذرة خميرة البدائل القادمة في المشاريع والروافع، وهي ستأخذ وقتها للتبلور. ذلك أن النفور من كل ما هو حزبي بسبب تشويه قيس وبسبب سوء أداء الأحزاب نفسها سيكون من بين المعوقات الأساسية التي ستعترض العروض الجديدة.

## الاقتصادي/ الاجتماعي بين سندان الجائحة ومطرقة العبث الفوضوي

في أوضاع الاستقرار تتوفر مساحة أمان لإدارة الشأن الاقتصادي مستقلة نسبيا عن التدافعات السياسية تكون هي مجال تدافع الفاعلين الاقتصاديين .

أما في أوضاع التقلبات فتغيب هذه المساحة وتهيمن الصراعات السياسية و الصراع المحموم من أجل السيطرة على السلطة ،ونتيجة لذلك تفتقد الرؤية وتضيع البوصلة. رحب غالب الراي العام باجراءات جويلية/يوليو لأنهم راهنوا ان تكون خروجا من نفق مظلم ،ولم تكن التكييفات القانونية تعنيهم كثيرا ، أما الفاعلون الاقتصاديون فقد تقبلوا الوضع الجديد بترقب هو أقرب إلى التفاؤل أملا في تسريع الاجراءات الإدارية وكبح جماح الفساد المستشري، ومن نتائج ذلك ارتفاع أرقام الاعلان عن نوايا الاستثمار في شهر أوت/أغسطس لتبلغ قيمة 700مليون دينار.

غير أن هذا التفاؤل انقلب بسرعة لتغلق سنة 2021 على انخفاض في نوايا الاستثمارات التي تتجاوز 15مليون دينار بـ 42 % مقارنة بأرقام آخر سنة 2020، مع خسارة 24 % من مواطن الشغل المتوقعة. ويمكن تفسير هذه الانتكاسة بعوامل اهمها ضعف الثقافة الاقتصادية رئيس الجمهورية واقتصارها على عناوين وشعارات تعود الى مرحلة الستينات ،وضعف محيطه وتنازعه وعدم استقراره وافتقاره لشخصيات كفأة ووازنة ومستقلة التفكير ،ورفضه تشكيل حكومة ذات واكتفائه بفريق من الإدارة دون هوامش تصرّف ودون صلاحية تواصل مع الفاعلين ومع المواطنين ، وإشاعة مناخ من الريبة تجاه رجال الاعمال وكل مظاهر النجاح ووصم الجميع بالفساد، والسعي المحموم الى تركيع القضاء ،وعزل البلاد عن كل شركائها و المتعاملين معها ،والعودة الى اساليب التعمية والتعتيم والمغالطة .

وقد أطلقت «منظمة الشفافية الدولية» في تقريرها السنوي حول مؤشر مدركات الفساد في العالم الصادر أواخر ديسمبر 2021 صيحة فزع ونبهت الى «ان التراجع السياسي في تونس كان سببا لتراجعها في مؤشر مكافحة الفساد وان تجميد البرلمان وإقالة الحكومة وغيرها من الاجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد تسببت في زيادة حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي في البلاد».

ويصف التقرير تونس بـ«المثال المؤسف» مشددا على ان «الاجراءات السياسية الاخيرة أضعفت من أنظمة الرقابة والمحاسبة وتسببت في ازدياد مخاوف الجمهور من التبليغ عن الفساد».

ميزانية 2022 المنهج والأرقام والدلالات : لقد تعود التونسيون أن يكون بناء الميزانية ومناقشتها مناسبة لحوار يشارك فيه الرأي العام والإعلام والمجتمع المدني والمنظمات والأحزاب ،ويتوج كل ذلك في البرلمان ،فتتضح السياسات والخيارات والاجراءات و يعدل كثير منها. هذه السنة لم يستشر أحد في الميزانية، وصدرت بمجرد مرسوم رئاسي.

**لنستعرض أهم الأرقام وأهم الدلالات:**

تبلغ تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2022 حوالي57.291 مليار دينار ،معتمدة في مواردها على مداخيل جبائية تقدر بـ 35.091 مليار دينار، وسيتم اللجوء لتدارك العجز إلى الاقتراض الخارجي لتوفير مبلغ 12.652مليار دينار، وإلى الاقتراض الداخلي لتوفير مبلغ 7.331 مليار دينار.

ويبلغ عجز الميزانية 6.7 % من الناتج المحلي الإجمالي. لقد كان أحد مبررات الانقلاب هو تجاوز المأزق الذي غرقت فيه البلاد وتنشيط محركات الاقتصاد المعطلة ،وكسر حلقة التداين الخارجي ،والتقليص من الضغط الجبائي المسلط عادة على الفئات الوسطى وعلى المؤسسات الصغرى والوسطى، ووقف تدحرج كل المؤشرات السلبية فتقديرات حجم الدين العمومي تتراوح بين 83 % و102 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة البطالة تبلغ 18.4 % (762 ألف معطل عن العمل) آخر 2021، مقابل 17.4 % آخر 2020، ونسبة التضخم 6.6 % أواخر 2021 مقابل 4.9 % أواخر 2020، وتم إغلاق أكثر من 130ألف مؤسسة بين صغرى وكبرى ،ونسبة الفقر 21،5 %، والهجرة اصبحت حلما يراود اعدادا متزايدة من التونسيين ، فحسب دراسة ميدانية أجراها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في سبع محافظات عبر 25.3 % من المستجوبين عن تفكيرهم المستمر في الهجرة، كما عبر 14.5 % عن تفكير متقطع بهذا الشأن.

بعض الأسباب الهيكلية للصعوبات المالية والاقتصادية تعود إلى مرحلة ما قبل الثورة ، وبعضها الآخر تتحمل مسؤولياته حكومات ما بعد الثورة، كما أن الكورونا فاقمت الأوضاع ،فقد صرح ممثل صندوق النقد الدولي المقيم في تونس أخيرا عند نهاية مهمته أن «تونس عرفت إثر جائحة كورونا أكبر ركود اقتصادي منذ استقلالها سنة 1956.»

ولذلك كان مطلوبا من قيس سعيد وهو الذي برر انقلابه بضرورة تصحيح المسار، الذي يعني عند عامة الناس إيقاف التدهور، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن كل المؤشرات المتوفرة تشير إلى تفاقم الازمة و تدهور المؤشرات ،ولا شيء يشير لاحتمال تحسن الاوضاع فقد تضمنت الميزانية تخفيضا في اعتمادات عدد من الوزارات مثل وزارة الصحة ووزارة البيئة ،كما تضمنت الوثيقة المسربة الموجهة لتكون قاعدة انطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي مؤشرات خطيرة ،اذ نصت على تعهد الحكومة بالتقليص المستمر في كتلة الأجور من 16 % من الناتج المحلي الخام سنة 2021 الى 14.5 % سنة 2025 وذلك بإيقاف الانتدابات في الوظيفة العمومية، وتجميد

الأجور ،والتشجيع على المغادرة الطوعية والتقاعد المبكر (عدد الموظفين حاليا 650 ألف موظف)، دون التفكير في فتح مسالك بديلة لامتصاص العمالة الجديدة وخاصة خريجي الجامعات. كما نصت على التعهد بالرفع التدريجي للدعم عن المحروقات للوصول الى حقيقة الأسعار سنة 2026 مع زيادة شهرية بـ 3 % انطلاقا من جانفي 2021، والرفع التدريجي للدعم في المواد الاساسية انطلاقا من سنة 2023.

ولا يكمن الاشكال الاكبر في مضمون الوثيقة بل في طريقة إدارة شؤون البلاد. إن سعيد يعتمد خطابا مخاتلا، فهو يرفع شعارات السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية ولكنه يخضع في الحقيقة لأكثر الضغوط إجحافا في مفاوضات تتطلب جبهة وطنية متماسكة لا إدارة فردانية لا تدرك تفاصيل الملفات. ومن المفارقات أن تنتبه هذه المؤسسات لهذه المطبات وتنبه لمخاطرها .فقد أوضح ممثل صندوق النقد في ذات التصريح الذي أشرنا اليه أعلاه أن «هناك حاجة إلى إصلاحات بنيوية عميقة جدا في تونس، وحاجة إلى برنامج متين وموثوق على المدى المتوسط، يعرض على الشعب حتى لو تطلب ذلك تفسير الصعوبات».

**المخاطر الاجتماعية:** في آخر شهر يناير من سنة 2022 عجزت الدولة عن صرف جرايات موظفي القطاع العمومي في وقتها، وهذه سابقة في تاريخ البلاد .وفي خضم ذلك حصل جدل في الفضاء العام حول احتمال اعلان إفلاس البلاد. المرجح أن الدولة ستتمكن من الايفاء بتعهداتها خلال الأشهر القادمة، فمستحقات خدمة الدين متوسط وطويل المدى المقررة لسنة 2022 أقل بنحو 3.8 % من مستحقات السنة الفارطة، كما أن أرصدة العملة الصعبة المتوفرة لدى البنك المركزي يمكن أن تسعف للحكومة، إضافة إلى احتمال تقديم عدد من «الاصدقاء» بعض الجرعات التي تحول دون انهيار الأوضاع وفقا لحساباتهم السياسية. لكن الأزمة اعمق كثيرا من ان تعالجها بعض المسكنات ، ولا أحد في العالم يمكنه المراهنة على العبث مهما حسنت نواياه ،ولذلك لا يفتأ العقلاء داخل البلاد وخارجها ينبهون إلى المخاطر القادمة ويقدمون وصفة موحدة هي اولوية الاقتصادي والاجتماعي واعتماد منهج التشارك .

فقد عبر مجلس إدارة البنك المركزي التونسي يوم 3 فيفري/فبراير «عن عميق انشغاله إزاء التأخير الحاصل في مجال تعبئة الموارد الخارجية الضرورية لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2022» داعيا «جميع الأطراف الفاعلة إلى التوافق حول مضمون الاصلاحات بما يتيح انطلاق المفاوضات مع صندوق النقد الدولي «،ومحذرا من اللجوء الى التمويل النقدي لعواقبه الوخيمة على الاستقرار النقدي والمالي» ،ومنبها «إلى أن ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك سيتواصل لفترة أطول مما كان متوقعا في السابق ومن شأن ذلك الدفع بالتضخم نحو مستويات عالية نسبيا على المدى المتوسط». كما ان المنتدى الاقتصادي العالمي نبه في تقريره حول المخاطر العالمية المتوقعة لسنة 2022 والذي اعتمد فيه استشارة ألف من الخبراء ورجال الأعمال وأعضاء الحكومات و الأكاديميين إلى أن المخاطر الخمس الأولى التي تهدد تونس هي:

انهيار الدولة، ومن مؤشراته انهيار النظام والقانون، وفقدان مؤسسات الدولة احتكار شرعية

استخدام العنف، وعجزها عن حماية مواطنيها وعن تلبية حاجاتهم ورغباتهم. وهو خطر تتشارك فيه تونس مع لبنان واليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا وجنوب افريقيا وعدد من بلدان امريكا الوسطى والجنوبية.

أزمة الدين العمومي والدين الخارجي.

البطالة وأزمة مستوى المعيشة.

تواصل حالة الركود الاقتصادي.

استفحال النشاط الاقتصادي الموازي وغير القانوني .

أما مجموعة الأزمات الدولية Crisis Group فقد كان تقريرها الصادر في جانفي/يناير 2022 أقل دبلوماسية فحذرت فيه من أن المسار الذي مضى فيه الرئيس سعيد «قد يهدد البلاد بعدم استقرار غير مسبوق» ، وأن «الضغط الأجنبي والنزعة الشعبوية قد يؤديان الى تفاقم الاستقطاب بين القوى المؤيدة لسعيد والقوى المناهضة له ،بما يدفعه الى مزيد من القمع بما يؤدي إلى إثارة التوترات والعنف ويزيد من مخاطر الاضطرابات السياسية».

وحذرت المجموعة من ان «سعيد قد يختار رفع حجم خطاب السيادة الوطني الشعبوي لصرف الانتباه عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وعندها قد يثير ردود فعل لا يمكن السيطرة عليها بين السكان مثل المظاهرات ضد السفارات والوفود الأجنبية حيث قد يتهم التونسيون الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة بالمساهمة في الاختناق الاقتصادي للبلاد .

كما يمكن حدوث أعمال عنف أخرى لا سيما إذا استهدف سعيد موازين القوى الداخلية بتعلة محاربة الفساد وبهدف تعزيز نفوذ أنصاره في مناطق معينة». وتوقعت المجموعة أن تونس «قد تضطر على المدى القصير والمتوسط إلى اللجوء إلى نادي باريس لإعادة هيكلة ديونها أو إعلان إفلاسها . وعلى الرغم من أن إعادة الهيكلة تبدو أقل تكلفة من إعلان الإفلاس إلا أن لها استتباعاتها القاسية على حياة الناس نتيجة انخفاض قيمة العملة وخوصصة الشركات المملوكة للدولة وتجميد رواتب القطاع العام والدفع نحو التقاعد القسري وانخفاض الواردات ونقص مزمن في المواد الاساسية وأزمة في البنوك».

## صائفة 2021 ونهاية الاسلام السياسي؟

لما اندلعت شرارة الربيع العربي سنة 2011، تعاملت معها المؤسسة الملكية والنخب السياسية والفكرية في المغرب بذكاء، فانطلق مسار إصلاح واسع كان يبشر بثورة بيضاء.

توجت الاحتجاجات في تونس في شهر جانفي/يناير وحصلت التوافقات في المغرب في مارس/ آذار ،وبعد ذلك بأشهر فازت حركة النهضة في انتخابات 23 أكتوبر و فاز حزب العدالة والتنمية في

انتخابات 26 نوفمبر ، واختار كلاهما الحكم التشاركي ونجح في تشكيل حكومة ائتلافية. لما حصل الانقلاب في تونس في 25 جويلية/يوليو كانت علامته الأساسية إزاحة حركة النهضة من صدارة المشهد، ويوم 8 سبتمبر/أيلول مني حزب العدالة والتنمية بهزيمة قاسية وغير متوقعة في المغرب.

وبغض النظر عن سلامة نتائج انتخابات المغرب (انظر التقرير الخاص بالمغرب) فقد شجع تشابه مسارات الصعود والنزول في البلدين عددا من المحللين والمراقبين للحديث عن إغلاق قوس الربيع العربي في آخر محاضنه ،بل عن نهاية الاسلام السياسي أصلا

وتشوب معالجة الموضوع عديد من الالتباسات بسبب الخلفيات الأيديولوجية و رهانات المصالح . فالمرجعية الدينية لا تعدو ان تكون عاملا من عوامل انتخاب الحركات الاسلامية إضافة إلى السمت الأخلاقي، والجهوزية التنظيمية، والتضحيات المقدمة في معركة مواجهة دولة الاستبداد والفساد .

لقد كانت هذه الحركات هي النموذج الأقرب لحركة التحرر الوطني وهو الإطار العام لثورات الربيع العربي . وهذا يقودنا الى ترجيح اختيار التنظيمات اليسارية أو القومية لو حصلت هذه التحولات في عقد الستينات أو السبعينات .

ولذلك فان تقلص شعبية الحزبين كان نتيجة الحكم على مدى تحقق صورة التحرير الوطني وعلى نوعية الاداء، وهو موضوع السياسة والأحزاب في العالم ،عكس الحكم على جماعات الاصلاح الاجتماعي.

لقد عجز الحزبان عن حسم الصراع مع القوى القديمة التي تعودت التحكم في الدولة، ولم يكن هذا الحسم ممكنا نظرا للطبيعة غير المكتملة للثورات الحاصلة . ولكنهما عجزا عن إبرام صفقة متوازنة مع هذه القوى للاقتراب من أدوات الحكم التي لا يعطيها التفويض الشعبي عبر صناديق الاقتراع بالضرورة. وهكذا بدا أن الحزبين غلبا معطى التطبيع مع القوى القديمة على حساب التغيير الذي هو الهدف الأساسي من كل سياسة، ولم يتجرآ على التحرر من الصفقة المختلة والخروج للمعارضة التي أتيحت فرصتها مؤاتية في سياقات متشابهة وفي فترة زمنية متقاربة، وذلك في صائفة 2016 لما قرر الباجي قايد السبسي تغيير حكومة الصيد بالنسبة لحركة النهضة ، وفي مارس 2017 لما قرر المخزن التخلص من عبدالاله بلكيران بعد فترة انسداد استمرت اشهرا بالنسبة لحزب العدالة والتنمية

إن معارضة قوية افضل من حكومة تتحمل مسؤولية الحكم دون القدرة على الايفاء بالتزاماته من اجل التغيير . ان سبب حرص الاحزاب على الاستمرار في الحكم مرتبط بقدرتها على إنجاز إصلاحات معقولة، ودون ذلك لن تكون سوى خادمة لمراكز الحكم القديمة

لذلك فالمسالة في عمقها متعلقة بالمسارات الكبرى التي تقودها القوى الجديدة، بقطع النظر عن مرجعياتها، من أجل نقل مجتمعاتنا الى الحداثة السياسية. فحقيقة الحقائق أن الدولة لها قوى تتستر بها وتحميها، وان معركة تحريرها بأجهزتها وأدواتها لكي تصبح ملكا لمواطنيها وطوع ارادة من يفرزه

صندوق الاقتراع معركة طويلة الأمد.

وفِي هذه المعركة ستضعف تعبيرات سياسية وتقدر على النهوض او تضمحل ،وستبرز عروض سياسية جديدة تخضع هي أيضا لقانون العرض و الطلب ، ولن تكون حركة النهضة أو حزب العدالة والتنمية ولا غيرها من الأحزاب بمعزل عن قوانين الاجتماع السياسي .

ولكننا نرتكب خطأ فاحشا في التقدير حينما نربط بين الأفكار الكبرى مثل الاسلام السياسي او الفكرة اليسارية او الليبرالية والتنظيمات التي تنتسب اليها.

لقد بينت التجربة اختلاف زمنية زوال التنظيمات عن زمنية زوال الافكار التي تمتلك قدرة خارقة على المقاومة والتجدد لتكون أرضية لأكثر من تعبيرة سياسية او مجتمعية محتملة.

## 2022 سنة كل المخاطر

تونس إلى أين؟

- **الصراعات المركبة :**

لم يطرح السؤال بهذه الحدة منذ سنة 2011.. فالصراع مركب والاصطفافات مركبة وموقف القوى ذات التأثير الحاسم متذبذبة، وفي مثل هذه الحالات يكون المستقبل مفتوحا على الخيار ونقيضه.

إن قيس سعيد هو المحور الاساسي للعملية السياسية وهو في قلب صراع محوره الديموقراطية والسلطة في مواجهة جزء متعاظم من النخبة وقريبا يصبح صراع ثان عنوانه اقتصادي واجتماعي في مواجهة من ساندوه ويدعي تمثيلهم «الشعب يريد». الساحتان متمايزتان حاليا، وقد تتحرك خطوط المواجهة وتتغير طبيعة المعسكرات و يلتحم السياسي بالاقتصادي الاجتماعي كما حصل في المحطات الحاسمة من تاريخ تونس .ولئن كسب سعيد ،لحد الان ،معركته مع النخبة بدعم من الأجهزة من «الشعب»، فإن هذا الشعب قد ينقلب عليه ليكون موضوعيا في نفس المعسكر مع النخبة التي نفر منها.

- **العناصر المؤثرة**

العناصر الاساسية المؤثرة هي خمسة :

قيس سعيد وهو فاعل محوري .

المنتظم السياسي والمدني وهو فاعل له دوره وان فقد الكثير من قوته .

الشارع الاجتماعي ،وهو الفاعل اللغز ،الذي لم يقدر الاستقراء التاريخي ضبط قاعدة لتوقيت تحركه،ولكنه يكون حاسما ان تحرك .

اجهزة الدولة الصلبة .

القوى الخارجية المؤثرة .

- **المشاهد الممكنة**

ونتوقع أن يحسم تفاعل هذه العناصر مشهدا من هذه الثلاثة :

**مشهد التشارك:** بأن يستجيب سعيد للدعوات والضغوط التي تطالبه بالحوار والتشارك، وحينها قد تتوفر حلول لإنقاذ الاقتصاد ولاصلاح السياسة وقد تستعيد البلاد شيئا من الاستقرار.

وهذا السيناريو تدفع اليه القوى الدولية المؤثرة، والنخبة، والاتحاد العام التونسي للشغل، مع اختلاف بينها في تحديد الأطراف المعنية بهذا الحوار.

ونعتبر أن حظوظ هذا الاحتمال ضعيفة جدا نظرا للخصائص النفسية لقيس سعيد.وحتى إن فرضت الأوضاع هذا الخيار فإن تونس قد تمر بسنوات تتنافس فيها الشعبوية الفوضوية التي يمثلها سعيد مع الشعبوية الفاشية التي يمثلها الحزب الدستوري الحر.

**مشهد الموت البطيء:** باستمرار حالة توازن العجز، ونجاح الانقلاب في احتواء الاحتجاج الاجتماعي وتجنب الانهيار المالي باستجداء جرعات تحافظ على وضع في البرزخ بين الحياة الموت. وترجيح هذا الخيار مرتبط أساسا بمدى حاجة الارادة الخارجية لقيس سعيد، فقد ترى فيه كاسحة الغام تتصدى للملفات التي لم تجرؤ عليها كل الحكومات السابقة،وقد تتغاضى حينها عن احتمال لجوئه سعيد الى أقدار من العنف في مواجهة المعارضة السياسية والاحتجاج الاجتماعي.

**مشهد الحل غير التقليدي:** يتجاوز توازن العجز بين تعنت سعيد وضعف المعارضة، فيرفع شعار إنقاذ الدولة من الانهيار وانقاذ المجتمع من الاحتراب. وهو خيار مشروط بضوء أخضر امريكي –جزائري –فرنسي، وهو لا يعني ضرورة ،من وجهة نظرنا، دخول تونس «نادي الدول العسكرية».

إذ لا حاجة إلى إخراج تونس من سمتها التاريخي ومن دورها «كنموذج»، فضلا على أن المؤسسة العسكرية التونسية لا يوجد لديها مثل هذا الطموح السلطوي و لا تتوفر على الثقل السياسي والاقتصادي والبشري مثل الذي يملكه عدد من جيوش المنطقة.

## الخلاصات

وأيا ما كان الخيار الذي تقدم عليه البلاد فإننا:

– لا نرى حلولا قريبة نظرا للتأثيرات الهائلة للجائحة، ولعمق الاصلاحات المطلوبة، ولحجم الخراب الذي حصل في الأشهر الأخيرة ومن علاماته تصاعد مشاعر الكراهية وهيمنة خطاب العنف واستسهال الوصم الجماعي.

– لا نرجح أن تكون الحريات مهددة جديا نظرا لتوفر مقومات المقاومة ونظرا لحاجة القوى المؤثرة إلى نموذج تعايش سلمي في المنطقة دون أن تكون له قدرة على قلب التوازنات فيها.

– قد تمر البلاد بمرحلة تنافس شعبويات.

– لقد كشف الانقلاب أمراض المشهد القائم، ومن ضمنه قيس سعيد، وأزمة العقل السياسي وهشاشة الثقافة الديموقراطية ،وكثف عناوين المشروع الذي يحتاجه الناس .وهذا قد يكون موضوع اشتغال هادئ يقطع مع الأخلاق والثقافة ومحاور الفرز القديمة، ويعلي من قيمة الديموقراطية مشروعا يحتفي بالتنوع والتنسيب ،ويضع في أعلى سلم أولوياته خلق الثروة وحسن توزيعها جنبا إلى جنب مع توزيع السلطة.

لقد كانت الأشهر الماضية امتحانا قاسيا لكل أفكار التحرير و التنوير ولكل صلابة البناء الذي شيدته النخب منذ أواسط القرن التاسع عشر، وحصيلة المعركة بين الفاعلين هي التي ستجيبنا عن سؤال المستقبل القريب :

«هل ستنتصر إرادة انقاذ جوهرة الربيع العربي لتستأنف مسيرتها بعد استخلاص الدروس أم تسترجع قوى الردة والانحطاط البلاد إلى بيت طاعة الاستبداد الشرقي ؟

انتهى

# تقرير الحالة المغربية 2021

**أ. زهير عطوف**

مدير المركز المغاربي
للدراسات الاستراتيجية

## ملخص تنفيذي:

سنعمد من خلال هذا التقرير إلى تفسير وتحليل واستشراف عدد من القضايا المركزية والحيوية على مستوى مجموعة من الاصعدة في الحالة المغربية لعام 2021، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية. حيث سنخصص المحور الأول لتشخيص ورصد المتغيرات والتطورات المهمة على مستوى ستة أصعدة.

فعلى الصعيد السياسي سنتناول، أهم المتغيرات السياسية الداخلية المتعلقة بأداء الجانب الرسمي ومواقفه، وأداء القوى والتفاعلات السياسية والحزبية داخل المشهد المغربي، وسنركز على الانتخابات وما خلفته من سقوط مدوي لحزب العدالة والتنمية المغربي، علاوة على تشكيل الحكومة الجديدة وبرنامجها الذي تسعى لتطبيقه وما خلفه من ردود أفعال.

كما سنتطرق الى أهم التطورات على صعيد العلاقات الخارجية في المستويين الإقليمي والدولي، لاسيما أن للمغرب «جوار صعب» سمته توترات حدودية مع جيرانه، وبذلك تكون قضية الوحدة الترابية للبلد هي بوصلته في توجيه سياسته الخارجية، لاسيما في علاقاته مع الجزائر واسبانيا وأيضا الاتحاد الأوربي، كما سنوضح سر تسارع التطبيع بين المغرب وإسرائيل، وكيفية تعامل المملكة مع الضغوط المتعددة محليا ودوليا نتيجة هذه التطبيع.

أما على الصعيد الاقتصادي فسنتحدث عن أهم التطورات الاقتصادية من حيث نسب ومعدلات النمو، البطالة، التضخم، والفقر. علاوة على حجم المديونية وعجز الميزانية/الموازنة، في ظل وضع استثنائي يعرفه المغرب جراء أزمة كورونا، وفي سياق متصل سنتطرق الى النموذج التنموي الجديد ودور هذا المشروع في محاولة الارتقاء بالمغرب الى مصاف الدول الصاعدة.

فيما يخص الصعيد الأمني، سنركز على التطورات التي أثرت في حالة الاستقرار الأمني، سواء من حيث التحديات الداخلية أو الخارجية التي يواجها المغرب، ثم سنوضح التحديات المهمة على المستوى الاجتماعي وتأثيرات فيروس كورونا على الوضع في المغرب، في غضون ذلك سنرصد باقي المستويات الأخرى الاساسية لاسيما التعليمية والدينية.

أما في المحور الثاني فسنقدم قراءة تحليلية لمتغيرات وتطورات الأبعاد السابقة (السياسية، الاقتصادية، الاستقرار الأمني، الاجتماعية، التعليمية والدينية) وسنفسر الدوافع والاسباب والنتائج المترتبة عنها. ثم يأتي المحور الثالث والأخير، من هذا التقرير الذي سنعمل فيه على استشراف وتوقع المسار المستقبلي لتلك الأوضاع في المغرب خلال عام 2022.

## المحور الأول: تشخيص ورصد أهم المتغيرات والتطورات في المغرب:

### 1. على الصعيد السياسي:

#### أ. أهم المتغيرات السياسة الداخلية:

**❖ الانتخابات وتشكيل الحكومة:**

كانت سنة 2021 سنة الاعداد والمناقشة والتحضير للانتخابات المغربية بامتياز، حيث توجه المغاربة في 8 سبتمبر/أيلول 2021 إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في المجالس الجماعية والمجالس الجهوية ومجلس النواب، وتعدّ الانتخابات المغربية لعام 2021، ثالث انتخابات تُجرى في ظل دستور 2011، والذي صُودق عليه باستفتاء شعبي كأحد الإصلاحات الدستورية التي جاءت استجابة لمطالب «الربيع المغربي» بقيادة «حركة 20 فبراير». وقد كانت أول مرة في تاريخ المغرب تجري خلالها الانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية في يوم واحد.

وبلغ عدد الأحزاب السياسية، التي خاضت غمار الانتخابات 32 حزباً. حيث تنافس مرشحوا الأحزاب على عضوية مجلس النواب البالغ عدد مقاعده 395. وتنافسوا على نيل أصوات أزيد من 17 مليونًا و983 ألفًا و490 شخصًا، المسجلين باللوائح الانتخابية. فيما بلغت نسبة التصويت 50.35 %.

وجرت هذه الانتخابات في ظل سياق صحي استثنائي مثقل بتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19)، ووسط إجراءات احترازية لتفادي تأثير الوضعية الصحية المرتبطة بالجائحة على المسار الانتخابي. مما حدا بالسلطات العامة وضع بروتوكولات احترازيَّة خاصَّة بالحملة الانتخابية وطريقة التصويت، وألزمت كافة المتنافسين وكذلك الناخبين باحترامها[1].

وقد أفرزت هذه الانتخابات التشريعية في المغرب نتائج قد تبدو مفاجئة وغير واقعية للبعض، وخاصة بالنسبة للأحزاب التي شاركت في هاته الانتخابات. وكان حزب التجمع الوطني للأحرار، الذي يرأسه عزيز أخنوش رجل الأعمال والملياردير الذي يوصف بأنه «مقرب من القصر»، قد تصدر نتائج الانتخابات البرلمانية بحصده 102 مقعد من أصل 395 في مجلس النواب، فيما جاءت النتائج على الشكل التالي:

(1) عبد الغني الباهي، الانتخابات التشريعية بالمغرب 2021 ونهاية القطبية الحزبية، مركز الجزيرة للدراسات، 26 سبتمبر 2021، على الرابط: https://bit.ly/3mtCH2T

النتائج الرسمية لانتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2021:

| المرتبة | اسم الحزب | عدد المقاعد |
|---|---|---|
| 1 | التجمع الوطني للأحرار | 102 |
| 2 | الأصالة والمعاصرة | 86 |
| 3 | الاستقلال | 81 |
| 4 | الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية | 35 |
| 5 | الحركة الشعبية | 29 |
| 6 | التقدم والاشتراكية | 21 |
| 7 | الاتحاد الدستوري | 18 |
| 8 | العدالة والتنمية | 13 |
| 9 | بقية الأحزاب | 12 |

وقد تأسس حزب التجمع الوطني للأحرار على يد أحمد عصمان الوزير الأول السابق وصهر الملك الراحل الحسن الثاني، ويصنف هذا الحزب -الذي يوصف بأنه موال للقصر- في اليمين. ويركز كما يصف نفسه على «الديمقراطية الاجتماعية» باعتبارها مرجعية سياسية وعلى العدالة الاجتماعية والتمكين للمواطن[1].

وتشكلت الحكومة التي يقودها حزب الاحرار من حزبين اخرين هما حزب الاصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال، حيث تحظى الأحزاب الثلاثة بأغلبية مريحة في البرلمان تبلغ 270 مقعدا مقابل 198 مقعدا مطلوبة لتمرير التشريعات.

كما ان تشكيل الحكومة يطرح علامات استفهام كثيرة على شخصية رئيس الحكومة الجديد، حيث لم يكن حتى أشهر قليلة سابقة ليوم الاقتراع، من الشخصيات التي يجمع المغاربة على احترامها، بل إن أخنوش تعرض لحملات هجومية واسعة، وكان ضمن الشخصيات المتهمة بالهيمنة على اقتصاد البلاد والمستفيدة من الريع، والتي أشارت إليها مسيرات ولافتات حركة 20 فبراير المنبثقة عن ثورات الربيع العربي، في إدانتها لمخاطر الجمع بين المال والسلطة[2].

وهكذا نزل حزب التجمع الوطني للأحرار بثقله في هذه الانتخابات، وذلك برهانه على أعيان المناطق والجهات، واختار حزب التجمع الوطني للأحرار أن يستقطب أسماء وازنة في مختلف مناطق المغرب، خصوصاً في جهة سوس، حيث يستقر أغلب الأمازيغ، وهي المنطقة التي ينتمي لها رئيس الحزب عزيز أخنوش، علاوة على أصحاب المال والأعمال. ووظف أخنوش ثروته الطائلة بهدف الوصول لرئاسة الحكومة. لهذا اتهمته احزاب مغربية بتمويل حملته الانتخابية بطريقة غير قانونية.

(1) تعرف على هيكلة الحزب وتنظيماته، موقع حزب التجمع الوطني للأحرار، على الرابط: https://bit.ly/3pZufcp

(2) عبد الرحيم التوراني، بعد تنصيب الحكومة المغربية الجديدة.. انتظارات غامضة، موقع الحرة، 09 أكتوبر 2021، على الرباط: https://arbne.ws/3oZIOh2

❖ **اندحار حزب العدالة والتنمية المغربي:**

في تطور مثير، مُني حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية بهزيمة كبرى في الانتخابات البرلمانية في المغرب، بعدما حصد 13 مقعدًا فقط في مجلس النواب مقارنة ب 125مقعدًا في آخر انتخابات عام 2016. وكان هذا الحزب قد قاد الائتلاف الحاكم للسنوات العشر الأخيرة وحصل على المركز الثامن بعد أن تصدر انتخابات 2011 و2016، ومباشرة بعد هذه النتائج أعلنت قيادة الحزب استقالتها، وفي مقدمتهم الأمين العام ورئيس الحكومة –السابق–سعد الدين العثماني.

وفي ذات السياق أخرجت انتخابات 8 سبتمبر/أيلول 2021 حزب العدالة والتنمية من رقعة الكبار لصالح الأحزاب الأخرى، وبفقدان حزب العدالة والتنمية حوالي 112 مقعدًا –حيث فقد الحزب أكثر من 90 % من المقاعد التي حصل عليها في الاستحقاقات السابقة–، يكون قد التحق بالمنحى التراجعي ويعود بهذه النتائج حوالي 24 سنة إلى الوراء، أي عام 1997، لحظة بروز الحزب في الحياة السياسية والحزبية بالمغرب عند دخوله تحت عباءة الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية التي غيرت اسمها الى حزب العدالة والتنمية.

ويمكن تفسير هذا الانهيار الذي حل بحزب العدالة والتنمية –الذي لم يكن أحد يتوقعه على الإطلاق–، لأسباب متعددة ولاسيما سلسلة القرارات والتراجعات التي قامت بها القيادة المستقيلة للحزب منذ الانتخابات 2016، منها ما يتعلق ببعض القرارات الكبرى كالتطبيع مع إسرائيل وتقنين زراعة القنب الهندي واعتماد الفرنسية بدل العربية في بعض مواد التدريس، وهذه جملة من القرارات التي تتناقض مع مبادئه ومنطلقاته المتمثلة في المرجعية الاسلامية، علاوة على الضعف على المستوى التواصلي. ومنها أيضا ما يتعلق بالاستعمال المكثف للمال في المسلسل الانتخابي من جانب حزب التجمع الوطني. لكنّ رغم ذلك لا أحد كان يتوقع أن يحل العدالة والتنمية ثامناً بـ 13 مقعداً فقط.

من جانب اخر توصف هذه النتيجة بالعقاب الانتخابي، بسبب فقدان الحزب لأصوات قاعدته الانتخابية وجزء من أعضائه والطبقة الوسطى الحضارية. لقد شعر الناس بتخلي الحزب عن المعارك الحقيقية، مع قيادة منسحبة وصامتة ومترددة في أغلب القضايا الجوهرية، فتخلى الشعب عنه. ربما توضح هذه الانتخابات أن الحزب قد بلغ الحد الأقصى من حيث الحضور السياسي، وأن مرحلة الافول التدرجي قد حان موعدها وأن هذه النتائج هي مؤشر على بداية النهاية للحزب في المشهد الحزبي المغربي.

❖ **البرنامج الحكومي:**

بعد إعلان عزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، الفائز في انتخابات المغرب الأخيرة،

عن تشكيل ائتلاف حكومي مع حزبي «الأصالة والمعاصرة» و«الاستقلال»، أصبح السؤال الأهم: هل تفي الحكومة بوعود أخنوش السخيّة؟

ومن أبرز الوعود في البرنامج الانتخابي لـ«التجمع الوطني للأحرار»، «توفير الضمان الاجتماعي -التأمين الصحي-لكل العاملين، وفتح باب الحق في المعاش -التقاعد-لكل العاملين بمن فيهم الممارسون حالياً في القطاع غير المنظم. وأيضا إحداث «مدخول الكرامة-دخل مالي-لفائدة المسنين، الذين تفوق أعمارهم 65 عاماً بقيمة 1000 درهم 111- دولاراً-في أفق 2026، وتوفير التأمين الصحي المجاني على المرض لفائدة المعوزين من هذه الفئة العمرية.

وفي مجال الصحة، يعد الحزب بمضاعفة ميزانية الصحة العامة على مستوى السنوات الخمس المقبلة، ومراجعة التعويضات الممنوحة للأطباء، وإحداث 4 مراكز استشفائية جامعية جديدة. وفيما يتعلق بتوفير فرص العمل، يعد بخلق مليون منصب شغل مباشر من أجل إنعاش الاقتصاد، وعلى مستوى التعليم، يعد الحزب بالزيادة من أجور المدرسين إلى 7500 درهم 833- دولاراً- كأجرة صافية شهرياً عند بداية مسارهم المهني. حالياً، يتقاضى المعلم 5000 درهم 555- دولاراً-.

يبقى التحدي الأكبر عند الحكومة الجديدة من اين ستحصل على مصادر تمويل هذا البرنامج، بالمقابل الرهان الحقيقي لذا الحكومة هو تنفيذ النموذج التنموي الجديد الذي اقترحه الملك، لأنها ملزمة بتنفيذه[1].

### ب. التطورات المهمة على صعيد العلاقات الخارجية:

#### ❖ المغرب والتصعيد الجزائري:

يمكن ان نسمي هذه السنة في المغرب على المستوى الخارجي سنة التصعيد في العلاقات المغربية/ الجزائرية، حيث أصبحت كل الخيارات مفتوحة رغم رغبة المغرب المعلنة في التهدئة. فإذا تتبعنا ما يرد على المستوى الرسمي في المغرب، خصوصا خطاب ملك المغرب الذي مدّ فيه اليد للجزائر لطي صفحة الخلاف والتعاون، فإننا سنجد أن نهج المغرب في علاقته بجيرانه يلتزم الحياد. وفي هذا السياق كان ملك المغرب قد وجّه يوم 31 يوليو/تموز 2021، نداءً قوياً للجارة الجزائر لدفن الماضي وتجاوز أحقاده والسعي سوياً مع المغرب لبناء مستقبل مشترك يعود بالنفع العميم على البلدين والشعبين وعلى شعوب شمال أفريقيا قاطبة.

لكن رغم هذا النداء المتكرر من المغرب في اتجاه الجزائر، فإن التوتر بين البلدين أعمق من ذلك، فعلى مدار خمسة عقود ظل التوتر يطبع العلاقات الجزائرية المغربية، وكانت بدايته بنزاع حدودي عام

(1) كيف صعّبت وعود «أخنوش» الانتخابية مهمة الحكومة الجديدة في المغرب قبل أن تمارس عملها؟، عربي بوست، 23/09/2021، على الرابط: https://bit.ly/3E2Mjr4

1963، ثم لاحقاً في 1976 بسبب قضية الصحراء المغربية التي لا تزال تُسمم العلاقات بين الجارين، غير أن الأشهر الأخيرة شهدت تصعيداً لافتاً انتهى بإعلان الجزائر قطع حبل الود مع الرباط.

وهكذا برزت إلى السطح في هذه السنة خلافات حادّة بين الجزائر والمغرب، اتخذت واجهات متعددة من الشد والجذب، منها ما هو دبلوماسي تمثل في إعلان الجزائر قطع علاقاتها الرسمية مع المغرب من جهة واحدة وسحب السفراء، ثم منع المغرب من استخدام المجال الجوي الجزائري للطائرات المدنية والعسكرية على حد سواء، ومنها ما هو اقتصادي كتوقيف تصدير الغاز الذي يمر من المغرب انطلاقا من الجزائر وصولا الى اوروبا، هذا الغاز الذي كان يوفر حوالي 10 % من الطاقة الكهربائية في المغرب، وربطت الجزائر ذلك بما وصفته بـ«تكرار الاعتداءات المغربية على الجزائر».

كما اتهمت الرئاسة الجزائرية المغرب بقتل ثلاثة من مواطنيها في قصف «بسلاح متطور»، وقع في المنطقة الحدودية بين موريتانيا والصحراء المغربية وتوعدت أن الأمر «لن يمر دون عقاب»، في حين نفى المغرب الحادث واعتبر ان التفجير الذي تعرض له الجزائريون كان نتيجة مرور شاحنتهم بحقل الغام في منطقة محذورة.

تلك الإجراءات المتخذة، والخطاب المتداول في الإعلام من الجهتين بالجزائر والمغرب يزيد من تعميق الهوّة بين الشعبين، لاسيما ان الدولتين يجمعهما أكثر مما يفرقهما، بل إن تصعيد حدّة النزاع يفوّت على البلدين آفاقا رحبة للتعاون، سينعكس حتما على نهضة وتقدم الدول المغاربية برمتها -إذ ان كلفة عدم توحيد هذه الدول تقدر باثنين في المائة من الناتج الداخلي-ويجنبها ويلات الاستقرار الذي يطبع الإقليم[1].

ويبدو ان هذه الازمات هي وسيلة من وسائل الصراع بين الجزائر وبين الرباط. وواجهة للتوتر السياسي والعسكري بين الرباط والجزائر، بسبب التطورات الأخيرة في ملف الصحراء، والتغيرات التي تشهدها الجزائر. وما يزيد من حدة التوتر بين البلدين، هو اعتراف الولايات المتحدة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، وحسم المغرب لمشكل معبر «الكركرات» في الجنوب بالحدود مع موريتانيا وهما تحولان تاريخيان في المنطقة.

### ❖ تصاعد تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية:

منذ توقيع اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل برعاية أمريكية أواخر العام الماضي، تسير العلاقات بين البلدين في منحى تصاعدي توج نهاية عام 2021 بمذكرة تفاهم دفاعية في الرباط بين المغرب وإسرائيل، وهو ما يمهد الطريق لمبيعات وتعاون عسكري بين المغرب وإسرائيل. وتشمل الاتفاقية تعاونا

(1) يحيى عالم، توتر العلاقات الجزائرية المغربية.. في جذور الأزمة وأبعاد النزاع، الجزيرة نت، 2021/10/10، على الرابط:
https://bit.ly/3ISJlcd

في المجالات الأمنية والاستخباراتية، تقضي بعقد صفقات أمنية وبيع معدات أمنية وعسكرية وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة.

وتأتي هذه المذكرة التي وقعها المغرب مع إسرائيل، بعد ثلاثة أشهر من الاتفاق بين المغرب وإسرائيل على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما من مكتبي اتصال إلى سفارتين. كما أعلنت هذه السنة شركة «راتيو بيتروليوم» الإسرائيلية توقيع شراكة مع الرباط لاستكشاف حقول غاز بحرية قبالة ساحل الداخلة بالصحراء المغربية.

ويعمل المغرب وإسرائيل من أجل تعزيز العلاقات الثنائية في جميع المجالات، بما في ذلك كل ما يتعلق بالحوار السياسي والسياحة والاقتصاد والعلاقات الثقافية والتعليم وحتى المجال الرياضي. وفي هذا الصدد وقع المغرب وإسرائيل اتفاقية شراكة استراتيجية بين رجال الأعمال المغاربة والإسرائيليين العاملين بالقطاع الخاص، لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية. علاوة على اتفاقية تعاون في مجال الحرب الإلكترونية. كما بدأت هذه السنة شركة الطيران الإسرائيلية بتنظيم رحلات طيران أسبوعية نحو الدار بيضاء ومطار مراكش، حيث يُتوقع ارتفاع عدد السياح الإسرائيليين للمغرب إلى 200 ألف سنويا، من متوسط 50 ألفا سابقا[1].

**❖ المغرب والاتحاد الأوربي:**

حضي النزاع المغربي – الأوروبي باهتمام كبير في وسائل الإعلام العربية والأوروبية هذه السنة، واستأثر كذلك باهتمام كبير من طرف الرأي العام المغربي أساسا.

فالأزمة المغربية مع دول الاتحاد الأوروبي مستمرة، إذ تقريبا لا يوجد حوار بين المغرب وعدد من العواصم الأوروبية مثل، برلين ومدريد وباريس منذ شهور، على خلفية الاختلاف في ملفات كثيرة سواء اقتصادية أو سياسية.

ولعل عنوان هذه الأزمة هو استمرار سفارة المغرب في مدريد بدون سفير، حيث لا تشير معطيات الواقع الحالي إلى استئناف طبيعي للعلاقات، بعد الهزة التي سجلتها خلال الصيف الماضي، بسبب ملف معالجة زعيم البوليساريو إبراهيم غالي في إسبانيا ودخوله سرا بجواز سفر مزور جزائري، وسماح المغرب للآلاف من مواطنيه واجانب باقتحام مدينة سبتة المحتلة من طرف اسبانيا. كما تتفاقم هذه الأزمة بسبب شعور الرباط بميل مدريد للجزائر، خلال الشهور الأخيرة بسبب الغاز الذي تصدره الأخيرة إلى إسبانيا.

علاوة على ان الاختلاف بين الرباط وبرلين يتفاقم، نظرا لموقف ألمانيا من نزاع الصحراء، وتعد ألمانيا من الشركاء الغربيين الرئيسيين الذين يعارضون سيادة المغرب على الصحراء، وتمر العلاقات في

(1) تطبيع المغرب وإسرائيل.. الاتفاقيات تسرع وتيرته، وكالة الاناضول، 13.08.2021، على الرابط: https://bit.ly/3dUJnlN

الوقت الراهن ببرودة تامة يعكسها تجميد زيارات المسؤولين ولو من الدرجة الثانية بين البلدين. وفي الوقت ذاته، تسجل العلاقات بين الرباط وباريس غياب زيارات متبادلة منذ قرابة السنة، ولم يحدث مثل هذا الوضع سوى في أزمة 2014 بين البلدين، وتعود الأزمة الحالية إلى فرضية تجسس المغرب على المسؤولين الفرنسيين بواسطة برنامج بيغاسوس الإسرائيلي، وهو ملف تتعامل معه فرنسا بحساسية كبيرة جدا، وبين نفي مغربي وتشكيك فرنسي، تبقى العلاقات معلقة في انتظار انصهار الجليد الذي يعتريها.

بالإضافة الى ذلك يستمر ملف الصحراء في التأثير على نوعية العلاقات بين المغرب وشريكه الرئيسي الاتحاد الأوروبي. ويتجلى ذلك من خلال قرار المحكمة الأوروبية بإلغاء اتفاقيتي الصيد البحري والتبادل الزراعي بين المغرب والاتحاد الأوروبي في هذه السنة، نظراً لضمها أراضي ومياه الصحراء المغربية. وتحفظ البرلمان الأوروبي على تصرف المغرب في أزمة الهجرة في سبتة المحتلة خلال مايو/أيار الماضي، فقدت العلاقات الثنائية الحرارة التي كانت تميزها.

## 2. على الصعيد الاقتصادي:

### أ. النموذج التنموي الجديد:

قبل اجتياح وباء «كورونا» ووصوله إلى المغرب، تصدرت اهتمامات الإعلام المغربي لفظة «فشل النموذج التنموي في المغرب»، وتقدمت على ما دونها من الكلمات والمواضيع. وهذا الإقرار بالفشل صدر عن أعلى سلطة في البلاد ملك المغرب في عام 2017. لهذا تم اعتماد هذه السنة برنامج جديد للتنمية الاقتصادية يمتد حتى عام 2035، أطلق عليه «النموذج التنموي الجديد»، ويعتبر هذا المشروع التنموي الجديد بمثابة خريطة الطريق للارتقاء بالمغرب في مختلف المجالات لجعل المغرب ضمن الدول الصاعدة، حيث يعوّل عليه خصوصا لتقليص الفوارق الاجتماعية ومضاعفة معدل النمو، في إطار منظور إستراتيجي شامل ومندمج، لقيادة البلاد نحو تحقيق التقدم في أفق عام 2035[1]. وعين لقيادة اللجنة المشرفة عن المشروع الوزير السابق شكيب بنموسى وضمت 35 عضوا من مسارات أكاديمية مختلفة. كما يشتغل هذا النموذج وفق آلية للتتبع يرأسها ملك البلاد تصلح لرصد مدى التقدم في التنفيذ.

ومن النقط التي يطمح لها المغرب عام 2035 من خلال هذا النموذج، مضاعفة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتعميم التعليم الأساسي لفائدة أكثر من 90 في المئة من الأفراد في سن التمدرس،

(1) عبد الرحيم التوراني، حظوظ النموذج التنموي الجديد في المغرب؟، موقع حرة، 29 مايو 2021، على الرابط:
https://arbne.ws/3EZtBSB

وتوسيع نسبة مشاركة المرأة وصولا إلى 45 في المئة ودعم وتطوير علامة «صُنِع في المغرب»[1].

وتحدد دور اللجنة التي اشرفت على المشروع في القيام بتشخيص دقيق وموضوعي للوضع الحالي في المغرب، بكل صراحة وجرأة، بغية رصد الاختلالات التي يجب تصحيحها وتحديد معالم القوة من أجل تعزيز المكتسبات، وصياغة مقترحات واقعية قابلة للتنفيذ. لأن المشروه هو حصيلة أشهر عدة من التفكير والنقاش والتفاعل مع مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والمدنيين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي. والهدف المتوخى من النموذج هو إحداث طفرة نوعية وتغيير جذري في كيفية تدبير التنمية.

وهنا يطرح سؤال مهم يخص الإرادة السياسية لدى الحكومة الجديدة التي سوف تسهر على تنزيل هذا النموذج. فغياب هذه الارادة يفقد هذا النموذج جدوى وجوده ويجعله رقماً في لائحة البرامج السابقة. لاسيما ان هذه الحكومة تواجه تحدي القدرة والكفاءة على تطبيق النموذج التنموي الجديد.

### ب. تطورات الوضع الاقتصادي في ظل وضع استثنائي:

عاش المغرب سياقا غير مسبوق هذه السنة، مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا، حيث عمل على الإغلاق الشامل لحدوده تجنبا لانتشار الوباء. الأمر الذي أثر سلبا على عدد من القطاعات الاقتصادية في المملكة. وفي ظل هذه الوضعية الاقتصادية وجد المغرب نفسه مضطرًا لاتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات.

وفي هذا الإطار عرف النشاط الاقتصادي الوطني خلال عام 2021 انتعاشا بسيطا في وتيرة نموه بعد الركود العميق الذي سجله سنة 2020. ويعزى هذا التحسن، أساسا، إلى الآفاق المشجعة للموسم الفلاحي 2020-2021 وكذا إلى إقلاع الأنشطة غير الفلاحية نتيجة التراجع الملحوظ للتداعيات السلبية للأزمة الصحية، وهو ما يعكس بداية تعافي الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار عرف القطاع الأولي – مثل الزراعة والصيد البحري وغيرها- انتعاشا بحوالي 5.17 % سنة 2021 عوض انخفاض ب 9.6 % المسجل سنة 2020، ليسجل مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 2 نقط عوض مساهمة سالبة ب 0.8 نقطة خلال السنة الماضية.

(1) النموذج التنموي الجديد .. المغرب يُعبد الطريق نحو الرقي الاجتماعي، هسبريس، 27 ماي 2021، على الرابط:
https://bit.ly/3q1miUc

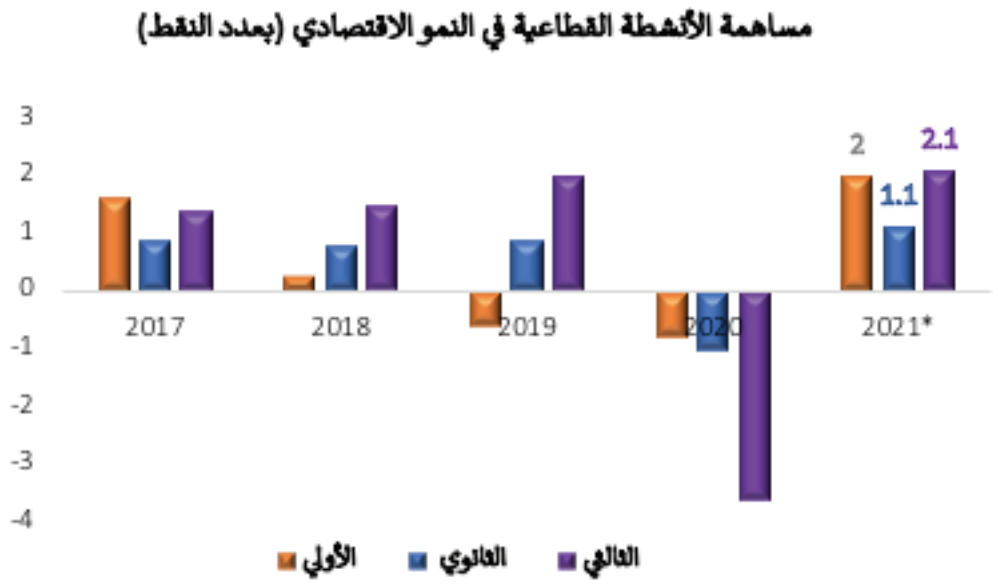


المغربي المندوبية السامية للتخطيط المصدر:

على مستوى القطاع الثانوي-القطاع الصناعي-، فقد عرفت أنشطة الصناعات التحويلية انتعاشا نتيجة تعزيز الطلب الخارجي. علاوة على الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية، التي سجلت بدورها انتعاشا ملحوظا، نتيجة التحسن التدريجي لقطاع السيارات، في حين أنها تأثرت بتباطؤ أنشطة صناعة الطائرات على الصعيد العالمي.

وبخصوص القطاع الثالثي-الخدمات-، تستفيد أنشطة الخدمات التسويقية من تحسن الطلب الداخلي، لتسجل نموا موجبا ب 7,4 % سنة 2021 عوض الانخفاض الكبير ب 2,9 % سنة 2020.

من جهتها، عرفت أنشطة التجارة انتعاشا سنة 2021، مدعومة بالنتائج الجيدة لأنشطة القطاع الأولي وتخفيف القيود على التنقل خلال النصف الثاني من سنة 2021. وهكذا ستسجل هذه الأنشطة نموا بوتيرة 6.3% هذه السنة عوض تراجع كبير ب 10.7% سنة 2020[1].

وتسجل قيمة الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعا ب 2.12 %، في حين ستعرف الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية زيادة ب 2،13%. وبالتالي، سيعرف العجز التجاري تدهورا طفيفا، لينتقل إلى 9.15 % من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 6.14 % المسجلة سنة 2020. كما سيتفاقم عجز الموارد ليصل إلى حوالي 1.10 % من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 8.8 % المسجل سنة 2020. لكن على العموم العجوزات الخارجية تعرف عجزا كما في المبيان تحته:

(1) Rapport économique du Maroc, Printemps 2021, Lien: https://bit.ly/3ISxWt7

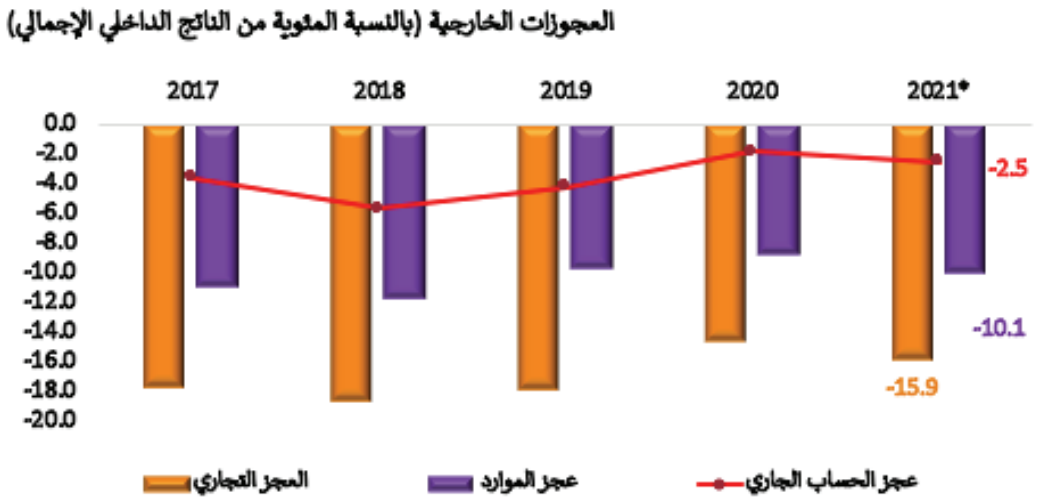


**المصدر: المندوبية السامية للتخطيط المغربي.**

في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر منها المغرب، سيستقر عجز الميزانية في مستويات مرتفعة، رغم تراجعه مقارنة ب 7.6 % المسجل سنة 2020، ليستقر في حوالي 6.3 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2021.

وعلى العموم سيعرف النمو الاقتصادي العالمي، بعد ركوده التاريخي ب 3.5% سنة 2020، انتعاشا ب 5.6% سنة 2021. وسيستفيد المغرب بدوره من هذا النمو ومن انتعاش الطلب وارتفاع أسعار مواد المنتجات الأساسية[1]. وفي هذا السياق أكد تقرير البنك الدولي أنه يتوقع أن ينتعش النمو الإجمالي للناتج المحلي الحقيقي في المغرب ب 4.6 في المائة سنة 2021، مدفوعا بالأداء القوي في قطاع الفلاحة، والتعافي الجزئي في قطاعي التصنيع والخدمات. لاسيما مع تقدم حملة التلقيح ضد فيروس كرونا.

## 3. على صعيد الاستقرار الأمني:

تعرّض المغرب لأعدادٍ أقل من الهجمات الإرهابية مقارنة بالدول المجاورة له، وفي هذا الصدد أعلن المغرب، في شهر نوفمبر 2021 أنه تم تفكيك 3 خلايا إرهابية منذ بداية عام 2021، وتوقيف 15 عنصرا متشددا لهم ارتباط بتنظيم داعش. وهذا أمر يمكن عزوه إلى قوّات الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب الفعّالة لدى المغرب، وفي هذا الصدد تُبقي السلطات المغربية على شبكة تناهز خمسين ألف عميل إضافي منتشرين في الأحياء للإبلاغ عن السكّان. وقوّات مكافحة الإرهاب قادرة عادة على تفكيك الخلايا قبل حدوث العمل الإرهابي أو التخطيط له. وبناء على ذلك سيطر المغرب على النشاط الإرهابي

(1) الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي: يونيو2021.

ضمن حدوده وحتى خارجها حيث يعد المغرب حليفاً مهما للاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة، موازناً بذلك اتّكاله على دعمهما المالي[1].

من ناحية الأمن الإقليمي، ازداد عدم الاستقرار في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل على مدى عام 2021، ممّا سمح للمغرب بالبروز كطرف فاعل أساسي في مكافحة الإرهاب. وقد سلّطت الاحتجاجات الأخيرة في الجزائر وما صاحبها من اشكالات والصراع المحتدم في ليبيا والاشكالات السياسية في تونس، الضوءَ على المغرب كمساحة استقرار في منطقة متصارعة وكحليف آمن للأطراف الفاعلة الغربية. في غضون ذلك، عزّز استعداد المملكة لاحتواء النشاط الإرهابي في ليبيا ومالي موقعَها كطرف فاعل في وسعه المساعدة في جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة.

وفي هذا السياق نظم كل من المغرب والولايات المتّحدة تدريبات عسكرية في المغرب من خلال مناورات الأسد الأفريقي السنوية عام 2021. التي تعتبر الأكبر على المستوى الافريقي، وبالإضافة إلى تزويد الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي بمعلومات استخبارية عن الخلايا الإرهابية، في المقابل تلقّى المغرب الدعمَ على حدّ سواء من الاتّحاد الأوروبي والولايات المتّحدة (من خلال الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى بشكل خاص) لتدريب قوّاتها. ويمكن القول بأن المغرب حاليا يعتمد على اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة، سواء عبر برامج تدريب أو مناورات مشتركة أو تسهيلات عسكرية.

## 4. أهم التطورات الاجتماعية والتعليمية والدينية:

### أ. التأثيرات الاجتماعية لفيروس كورونا:

عاش المغرب سياقا غير مسبوق هذه السنة، بفعل الأزمة الصحية التي انطلقت في الصين وانتشرت في جميع أنحاء العالم وأثّرت بشكل عميق على أوروبا الشريك التجاري الرئيسي للمغرب. ودفعت الجائحة البلاد نحو إغلاق شامل إلزامي مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا، مما أثر سلبا على عدد من القطاعات الاقتصادية في المملكة، حيث شهد الاقتصاد الوطني توقفا شبه كلي لاسيما في النصف الأول من هذه السنة. كما نفذ المغرب إجراءات حازمة ووضع قيودا صارمة منذ بداية انتشار الفيروس، ضمن محاولات حكومية لمنع تفشي كورونا محليا، شملت تعليق الطيران والتنقل، وغلق المرافق الحيوية.

وعمل المغرب في النصف الثاني من عام 2021 على تخفيف الإجراءات المتخذة ضد جائحة كوفيد19-. فقد اتخذ جملة من المبادرات والإجراءات، حيث عمل على رفع الحجر الكلي على المواطنين، بموازاة مع

(1) Yasmina Abouzzohour, Progress and missed opportunities: Morocco enters its third decade under King Mohammed VI, Brookings, July 29, 2020, From: https://brook.gs/31Z3cpG

ذلك أعطى المغرب انطلاقته لمشروع صناعي كبير لتصنيع لقاحات فيروس كورونا بالمغرب، وعمل على تسهيل عودة المغاربة المقيمين بالخارج إلى أرض الوطن، كما أنشئ المغرب صندوقا لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لجائحة «كوفيد19-»، أسهم في التخفيف من وطأة الأزمة ولو نسبيا على الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وعلى العموم وجد المغرب نفسه مضطرًا لاتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات في هذه المرحلة.

وبصفة عامة، مست ظروف الحجر الصحي فئات واسعة من العاملين في القطاعات غير المهيكلة التي تعيش على مدخولها اليومي. كما أدت جائحة كورونا إلى تعطيل عجلة السياحة بالمغرب، وتعليق جزئي لأنشطة مصانع إنتاج وتجميع السيارات، وإيقاف عدد من القطاعات، وتركت الكثير من الناس بدون رواتب، ما أدى إلى انكماش الاقتصاد المغربي. بيد أنّ التحديات الاجتماعية التي خلفها هذا الفيروس، أجّجت خيبة الأمل الشعبية المتزايدة كما ولدت عدّة احتجاجات وإضرابات[1].

### ب. على المستوى التعليمي:

تم تأجيل الانطلاق الفعلي للموسم الدراسي للعام الجديد 2021-2022، لمرتين على التوالي هذه السنة، إلى بداية أكتوبر/ تشرين الأول 2021، عوض انطلاقها يوم 03 شتنبر 2021، بسبب سير حملة التلقيح الخاصة بالفئات المدرسية، في العملية الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا ومواصلة اتباع الإجراءات الاحترازية من أجل تسريع العودة إلى الحياة الطبيعية التي يمكن معها الانطلاق الفعلي للدراسة في ظروف اعتيادية.

وبدأت حملة تطعيم واسعة للتلاميذ في نهاية اغسطس 2021، قبل حوالي شهرين من انطلاق العام الدراسي الجديد، وتمت عملية التطعيم باستخدام لقاحي«سينوفارم» و«فايزر»، وتشمل نحو 4 ملايين تلميذ. لا سيما من خلال تلقيح الفئة العمرية من 12 إلى 17 سنة، هذا الإمر شمل جميع المؤسسات التعليمية والجامعية بالنسبة للقطاعين العام والخاص ومدارس البعثات الأجنبية[2].

وأتت هذه الإجراءات نتيجة طرح اشكال اختلاف العرض التربوي بين الحضوري وعن بعد في مرحلة الحجر الصحي، لاسيما فيما تستطيع أن توفره المدرسة العمومية من وسائل وآليات. خاصة امام ضعف الإمكانيات في المدرسة المغربية، لاسيما ان التعليم لا يأخذ الأولوية المطلوبة لدى الحكومة، لذلك وصل التعليم المغربي إلى مراتب غير مشرفة على الصعيد العالمي. على الرغم من ارتفاع الميزانية المرصدة للتعليم التي انتقلت من 54 مليار درهم عام 2016 إلى حوالي 72 مليار درهم عام 2021، بزيادة تقدر بـ 25 %[3]. علاوة على رفع الحكومة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي من الميزانية العامة للقطاع بنسبة 3.92 % سنة 2021.

(1)Ibid

(2) عادل نجدي، المغرب: 3 سيناريوهات لبدء العام الدراسي، العربي الجديد، 28 اغسطس 2021، على الرابط: https://bit.ly/3GLz7c2

(3) Des réformes structurantes du système d'éducation, de formation et de recherche scientifique, Site du gouvernement marocain, 01 juin 2021, Lien: https://bit.ly/3m7stoD

واتت هذه القرارات – على الرغم من الاحتقان الشديد الذي سببته البلاغات التي أطلق عليها «بلاغات منتصف الليل» للدلالة على اعتباطيتها– على أساس تحسن الوضعية الوبائية بالمغرب، وضرورة الحفاظ على المكتسبات المحققة في مواجهة وباء كورونا «كوفيد– 19»، ودعم المنحنى التنازلي لحالات الإصابة المسجلة، وإتمام عملية تلقيح الطلاب بشكل خاص، لتحقيق المناعة الجماعية.

ومن جانب اخر عمت الاحتجاجات عددا من المدن المغربية خلال شهر نونبر بسبب تسقيف سن التوظيف في التعليم بالمغرب الى 30 سنة بدل 45 سنة، إذ نظم طلاب ومجازون –حاملون للشهادات– مسيرات ووقفات احتجاجية ضد هذا القرار بعدد من المدن، منها مراكش وفاس ووجدة وتطوان ومرتيل وأكادير، كما أثار القرار ردود أفعال رافضة وجدلا في الإعلام المحلي ومنصات التواصل، علاوة على اعلان نقابات وأحزاب رفضها لقرار الحكومة تسقيف سن اجتياز اختبارات التعليم، ودعوا إلى السماح لمن لم يتجاوز عمره الـ45 بخوض اختبارات التعيين في وزارة التربية، حيث يُصر المحتجون على أن القرار إقصاء لحقهم في التوظيف، بينما ترى فيه الحكومة محطة أولية لإصلاح قطاع التعليم، بهدف تحسين جودة التعليم، وسط إصرار حكومي على تطبيق القرار.

### ج. على المستوى الديني:

منذ التفجيرات الإرهابية الشهيرة في مدينة الدار البيضاء المغربية في عام 2003، أصبح المجال الديني يتصدّر أولويات الدولة، وتجلى ذلك في مؤشرات منها إصدار ترسانة قانونية وميكانيزمات مؤسساتية لضمان السيطرة الكاملة على هذا المجال. وفي هذا الصدد تعمل الدولة على تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات. وهو أهم معهد في المغرب كمؤسسة رسمية لتأطير الحقل الديني المغربي، حيث يتابع التكوين بالمعهد خلال هذه السنة 250 من الأئمة المرشدين والمرشدات الدينيين المغاربة و318 من الأجانب. من فرنسا وتايلاند ودول إفريقية عدة. أما فيما يخص برنامج تأهيل أئمة المساجد فقد توقف هذا البرنامج منذ أبريل 2020 بسبب وباء كوفيد 19 واستأنف شهر مارس 2021 حيث استفاد 46774 إماما وبلغ عدد المراكز المخصصة لهذا البرنامج 1447 مركزا.

بيد أن هذه سيطرة الدولة على الحقل الديني لم تكن أبدا مطلقة. إذ لم تتمكن السياسات الدينية الرسمية من الحول دون خروج الاحتجاجات، وتمرّد أئمة وخطباء دينيين، لمواجهة المشرفين على الحقل الديني من الداخل. حيث نظم في هذا السياق القيمون الدينيون وأطر التعليم العتيق وقفة احتجاجية في 9 من عام 2021 أمام البرلمان للمطالبة بتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية وايضا للإفراج عن زميلهم الإمام الذي تم عزله وسجنه بسنتين حبسا نافذا، حيث لقى هذا الاعتقال تجاوبا ومساندة كبيرة في المغرب وخارجه، إذ وقعت 279 شخصية أكاديمية وسياسية ودينية وجمعوية وإعلامية، عريضة

تضامنية مع هذا الامام. وتجدر الإشارة ان وزارة الأوقاف تلجئ إلى عزل عدد من الائمة بسبب تعبيرهم عن آراءهم. وتكشف الإحصائيات الرسمية أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تصدر ما معدله 16 قرارا لتوقيف الأئمة والخطباء في كل سنة.

## المحور الثاني: تحليل وتفسير:

**على مستوى السياسي:** تعتبر الانتخابات في المغرب التي فاز بها هذه السنة حزب التجمع الوطني للأحرار سواء على المستوى البرلماني او الجماعي والجهوي، محطة تختزل آمال وطموحات واسعة لعموم الشعب المغربي في تعزيز الدينامية التنموية وترسيخ الخيار الديمقراطي، وباعتبار كذلك ما تحمله من رهانات كبيرة مرتبطة بتحصين المكتسبات السياسية التي راكمها المغرب طيلة الاستحقاقات السابقة، وأن البلاد تسير في تجربتها المتراكمة نحو تحقيق مزيدٍ من الممارسة الديمقراطية. لهذا ورغم القيود التي فرضها فيروس كورونا لوحظ ان نسبة الاقبال ارتفعت (بلغت 50.18 %) في هذه الانتخابات المغربية مقارنة مع السنة الماضية، وهو ما شكل مفاجئة للرأي العام المغربي الذي كان اغلبه يتوقع عزوفا انتخابيا.

من جانب آخر يعتبر السقوط القاسي لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الاخيرة، آخر الأحزاب الإسلامية الصامدة في الوطن العربي، علامة على بداية افول الإسلام السياسي في العالم العربي[1]. ويعطي إشارة أيضا تتمثل في تقلص المساحة المتوفرة للإسلاميين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والمفاجئ في حالة الحزب المغربي له ليس هو السقوط ذاته، إنما العودة سياسيا إلى ما قبل سنة 2011 أي قبل الربيع المغربي بأدوات ناعمة، بحيث سيتم تدبير الحكومة من خلال أدوات السلطة أو بنية الحكم نفسها في المشهد السياسي. فرغم نتائج الانتخابات عدديا بالنسبة لحزب التجمع الوطني للأحرار والأصالة والمعاصرة، فإنها قد لا تعبر عن الإرادة السياسية للمجتمع، ذلك أن هذه الأحزاب معروفة بارتباطها بالسلطة منذ نشأتها.

**على مستوى العلاقات المغربية الجزائرية:** يحمل التوتر بين البلدين، الذي أضحى مكشوفا على غير العادة، في طياته تأثيرات سلبية متعددة ينبغي تجاوزها، منها ما يزرع أحقادا في النسيج المجتمعي للبلدين لا سيما أن هناك سرديات في الخطاب السياسي ظلّت متخفية وخرجت إلى العلن في الأشهر الأخيرة. إن حدّة النزاع تحول الإمكانات التي يتوفر عليها المغرب والجزائر من عناصر يمكن أن تسهم في بناء مغرب كبير وفق تطلعات مشتركة للتقدم والنهوض إلى عنصر إضعاف وتفكيك. ويعيق نزاع الصحراء التعاون والتكامل الإقليميين ويخلّف تداعيات خطيرة على الأمن التعاوني في جزء من هذا العالم الذي يحفل بالتحديات الأمنية الكبيرة. ولا تتوفر لحد الساعة شروط التعاون بين البلدين نظراً لنمط التفكير السائد بين البلدين، فقد أثرت الحدود المغلقة بين المغرب والجزائر سلباً على معظم العلاقات الإقليمية. وتزداد خطورة الأزمة بين البلدين، لأنها تتعلق بالمنطقة الوحيدة في الوطن العربي

(1) علي باكير، صعود وأفول الإسلام السياسي في العالم العربي: وماذا بعد؟، موقع TRT، 13 سبتمبر 2021، على الرابط:
https://bit.ly/327953D

التي تشهد نوعا من الاستقرار، لكنها تشهد صراعا على الزعامة بين المغرب والجزائر. علاوة على كون الوساطة الدولية لا ترقى إلى مستوى التحدي المطروح، بل إن أطرافا في الغرب ترغب في وقوع حرب بين البلدين، بعد أن تعاظمت ترسانتهما الحربية بشكل لافت، وعليه فالحرب تعني إنهاك بعضهما بعضا[1].

**على مستوى العلاقات الإسرائيلية المغربية:** رغم الاتفاقيات الموقعة والتطبيع المتواصل مع إسرائيل فإن العلاقات المغربية الإسرائيلية ليست وليدة اللحظة بل تعود الى 60 عاما، وما يحصل اليوم هو إضفاء الطابع الرسمي على شراكة فعلية بين المغرب وإسرائيل.

وفي هذا السياق يسعى المغرب من خلال تأكيده مرات عديدة إلى تحقيق التوازن بين تطوير علاقته الناشئة مع إسرائيل والحفاظ على دعمه للقضية الفلسطينية. إذ أعلن النظام مراراً وتكراراً أن موقفه من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يزال دون تغيير، وانه يدعم حل الدولتين، فضلاً عن أنه سمح لحزب العدالة والتنمية الاسلامي الحاكم في البلاد هذه السنة بإجراء محادثات مع أحد قادة حماس واستقبال رئيسها اسماعيل هنية في المغرب.

وعلى الرغم من حظر الاحتجاجات في المغرب مؤخرا المناهضة التطبيع في المغرب، خرج المغاربة إلى الشوارع تضامناً مع الفلسطينيين في مظاهرات عفوية في 46 مدينة مغربية بسبب الحرب التي شنتها إسرائيل في القدس وغزة، حيث لا تزال القضية الفلسطينية تحظى باهتمام وتأييد مهم من المجتمع المدني المغربي المناهض للتطبيع مع إسرائيل. إذ ان استطلاع الرأي الذي أصدرته مؤخراً شبكة الباروميتر العربي، جاء فيه ان أغلب المغاربة الذين شملهم الاستطلاع (59 %) ما زالوا يعارضونه[2].

**وضع المغرب مع الاتحاد الأوربي:** إذا كانت اسبانيا قد أصبحت في السنوات الأخيرة تعتبر الشريك الاقتصادي الأول للمغرب مزيحة بذلك فرنسا، فإن هناك مجموعة من المشاكل والقضايا تتحكم في هذه العلاقات، كقضية مدينتي سبتة ومليلة، والجزر البحرية، وقضية الصحراء، وقضية الهجرة السرية، وقضية الإرهاب. وعلى العموم فالعلاقات المغربية الاسبانية تتراوح بين الانفراج تارة والأزمات والتوتر تارة أخرى، كان آخرها هذه السنة أزمة واستقبال زعيم البوليساريو.

كما أن هناك وضعا جيوسراتيجيا جديدا بدأ يتشكل في المنطقة تحركه القوى الدولية كألمانيا واسبانيا، التي تعتبر نفسها غير مستفيدة من الترتيبات القديمة بالمنطقة، وهو ما يفرض على المغرب التعاطي والتأقلم معه للدفاع عن مصالحه.

ويواجه المغرب تحديا حقيقيا في دبلوماسيته مع أوربا شريكه الرئيسي، فهذا الشريك يتردد في الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء، وهذا العامل يفجر العلاقات بين الحين والآخر بين الطرفين.

(1) حسين مجدوبي، المغرب وأوروبا: أي آفاق بعد الأزمات؟، القدس العربي، 15 نوفمبر2021، على الرابط: https://bit.ly/3yy9f0q

(2) Yasmina Abouzzohour, Partial Normalization: Morocco's Balancing Act, Arab Reform Initiative, 10 August 2021, From: https://bit.ly/3sdnVRg

ويبدو أن دبلوماسية الرباط، لم تستوعب هذه المستجدات بالشكل الكافي الأمر الذي يجعلها تسقط في كثير من الأحيان في أخطاء ممكن تجاوزها.

**على المستوى الاقتصادي:** إن من اهم التطورات التي عرفها المغرب على المستوى الاقتصادي النموذج التنموي الجديد. فأمام التساؤلات والانشغالات المتزايدة بخصوص النموذج التنموي الحالي وقدرته على مواجهة التحديات المطروحة ومن أجل اعتماد نماذج تنموية بديلة ومستدامة، وجب إعادة النظر في الاسس النظرية التي توجه السياسات الاقتصادية في المغرب وذلك حتى تتمكن من جهة، من خلق الثروة وإحداث فرص الشغل وتعزيز التماسك الاجتماعي ومن جهة أخرى، من أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية والمسارات الخاصة لكل بلد.

إن الإقرار الفعلي بفشل الدولة الاقتصادي -من خلال تبنيها النموذج التنموي الجديد- وانعكاس ذلك على الوضع الاجتماعي في المغرب (إذ يظل السلم الاجتماعي رهينا بالنمو الاقتصادي في المغرب)، يعود إلى فشل الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة منذ عقود وفشلها في تحقيق التنمية الحقيقية. بالإجمال، ما زالت الطبقة الوسطى والفقيرة في المغرب تواجه مصاعب اقتصادية كبيرة. ويزداد هذا الأمر سوءاً بسبب الرعاية الصحّية والتعليم الرسميَّين الرديئَين، مما يحدو بالبعض إلى دفع أسعار عالية في العيادات والمدارس الخاصة.

**الوضع الأمني:** مكنت يقظة السلطات المغربية من إجهاض مجموعة من مخططات داعش في المغرب، التي كانت تهدف إلى المس بالنظام العام، وزعزعة أمن واستقرار المملكة. وخططت العناصر المتطرفة، لاستهداف منشآت أمنية وعسكرية، وكذا موظفين يشتغلون في مرافق وإدارات عمومية.

وأمام ما يمر به المحيط الإقليمي للمغرب من اضطراب، في المنظومة الأمنية والسياسية وتنافس القوى الخارجية على الثروات والنفوذ، أخذ الجيش المغربي يطوّر نفسه بشكل أكبر، وقد سعى المغرب من خلال تعاونه العسكري مع الولايات المتحدة الى حماية مصالحه الأمنية المتزايدة في محيطه، باعتبارها جزءًا لا يتجزّأ من مصالحه الحيوية والاستراتيجية. وبناء على ذلك سعى المغرب لفرض نفسه في التوازنات الاستراتيجية والعسكرية والامنية القائمة في المنطقة، لكن الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب حول إقليم الصحراء المغربية يشكل عائقاً في المنطقة المغاربية وما جاورها لتعاون أعمق في المجالين الامني والعسكري.

**على مستوى الوضع الاجتماعي:** على الرغم من أن المغرب على العموم قد حقق تقدما من الناحية الاقتصادية، لكن هذا التقدم لم ينعكس على الجانب الاجتماعي للمغاربة. حيث أنه وعلى الرغم من هذه الإنجازات، بقي المغرب يواجه تحديات اجتماعية كبيرة. فالبلاد تعاني معدّلات بطالة مرتفعة، حيث ارتفعت نسبة البطالة في سوق العمل المغربية إلى 12.8 بالمئة خلال الربع الثاني من العام الجاري، وسط استمرار تبعات تفشي فيروس كورونا في البلاد. علاوة على تحديات الفقر إذ يشير البنك الدولي، ان

قرابة ربع المغاربة فقراء أو يواجهون خطر الفقر، كما ان الرعاية الصحّية والتعليم رديئَين، والتفاوت الاجتماعي في المغرب يتسع بين الفئات الضعيفة والهشة من جهة والغنية والمتوسطة من جهة أخرى. بالإضافة الى الفجوة المستمرّة بين المناطق القروية والمناطق الحضرية.

**على مستوى التعليمي:** من اجل الحرص على حماية صحة جميع مرتادي المؤسسات التعليمية والجامعية، وضرورة تفادي حدوث أي انتكاسة وبائية، خاصة من خلال ظهور بؤرفيروس كورونا داخل المؤسسات التعليمية، اتبع المغرب سياسة الاغلاق بدءا ثم التلقيح على مختلف المجالات ومنها التعليم، أمام الامكانيات المتواضعة، من اجل الخروج بأقل الخسائر.

وجاء ذلك بسبب المنحى التصاعدي لعدد الإصابات المسجلة في الآونة الأخيرة، علاوة على بروز وانتشار متحورات جديدة لهذا الفيروس أشد عدوى وتصيب مختلف الشرائح العمرية، بالإضافة الى تباين في الحالة الوبائية بين مختلف المناطق والأقاليم والجهات المغربية.

بدوره عرف موضوع تسقيف سن اجتياز اختبارات التعليم إلى 30 عاما، رفضا شعبيا كبيرا من لدن الشباب المغربي والنقابات وبعض الأحزاب، حيث يشكل قرار الحكومة تراجعا غير مبرر عن المكتسبات المحققة في مجال التأسيس للوظيفة العمومية كدعامة للنهوض بمنظومة التربية والتكوين، وهذا القرار سينعكس سلبا على فئات كبيرة من الشباب المجازين المعطلين أو غيرهم ممن لهم مهن أخرى غير مستقرة. كما يضرب فكرة أن التعليم وسيلة للترقي الاجتماعي لدى الفئات الهشة من المجتمع المغربي، علاوة على ان مسألة إصلاح التعليم تقتضي معالجة شمولية متكاملة، وتقتضي التشاور وإشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في هذا القطاع الحساس، مما يوضح غياب رؤية واضحة لإصلاح التعليم.

**الشأن الديني:** تحاول الدولة من خلال السياسة الدينية، ضبط الحقل الديني وتنشيطه، وإعادة هيكلته، في علاقة الدولة بفئات العلماء والمرشدين والمرشدات والائمة والخطباء. فالدولة تسعى لضبط الحقل الديني وتوجيه إيديولوجيا سواء تعلق الأمر بضبط الوحدة المذهبية، أو تقوية وظيفة هذه الفئات بالاندماج في المجتمع أو مساهمتهم في بناء المجتمع، وتكوين الأئمة والقيمين الدينيين، والتأطير الديني المستمر لخطباء الجمعة، ومراقبة المساجد مذهبيا ووعظيا وأمنيا. وهكذا انتقل تعامل الدولة مع المجال الديني، من مقاربة اجتماعية، إلى مقاربة أمنية جعلت من محاربة التطرف والجماعات الإسلامية المتشددة، أولوية للقائمين على الشأن الديني في المغرب.

## المحور الثالث: الاستشراف المستقبلي والتوقعات:

**سياسيا:** من المؤكد أن حزب العدالة والتنمية لن يخرج من صدمة خسارة الانتخابات معافى إلا بعد مدة طويلة. فقد تشكل هزيمة حزب العدالة والتنمية القاسية، بداية الأفول لهذا الحزب وهذا لا يعني بالضرورة اختفاء حزب العدالة والتنمية من الوجود، بل إنه سيظل حاضرا في الواقع كباقي التيارات الإسلامية الاخرى، تؤثّث المشهد السياسي ولن يتعدى وجودها أن يكون ديكوراً يزين الديمقراطيات الشكلية أو متنفساً للاحتقان الاجتماعي، ولكنها لن تكون فاعلة لأنها منزوعة التأثير في أي عملية إصلاحية أو تغييرية لعدم نجاعة كثير من برامجها وعدم صوابية أجوبتها[1].

وسيكون انعكاس ما أفرزته الانتخابات الراهنة على المستقبل السياسي والاجتماعي للنخب والدولة معا؛ إذ إن إضعاف القوى السياسية والمدنية -كالذي حصل حاليا لحزب العدالة والتنمية وقبله حزب الاتحاد الاشتراكي-، قد يخلق الكثير من المتاعب للدولة في السياقات الاجتماعية الحرجة، فحجم الانتظارات المتفجرة قد تنتج عنها ديناميات مجتمعية متنوعة في حال تم الإخفاق في تحقيقها، ومن ثم تصبح الدولة في مواجهة الشارع دون وسيط حزبي أو مدني له القدرة على استيعاب مختلف أشكال الرفض المستقبلي والاحتجاجات، وهو ما قد يهدد الكيان الاجتماعي والسياسي للدولة.

**على مستوى العلاقات بين المغرب والجزائر:** رغم تدهورت هذه العلاقات بين البلدين إلى مستوى متدني، إلا أنّه يستبعد الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مفتوحة بسبب توازن الرعب بين البلدين اللذين يتربعان على عرش شراء الأسلحة في القارة الإفريقية. كما ارتفعت ميزانيات وزارة الدفاع في كل من المغرب والجزائر المخصصة لسنة 2022، والتنافس على شراء المعدات والتسابق من أجل الظفر بأكبر وأهم صفقات السلاح في المنطقة. بحيث ان ميزانية الترسانة العسكرية المغربية لسنة 2022 ستعرف ارتفاعاً تجاوزت قيمته 4 مليارات و604 ملايين درهم مقارنة مع سنة 2021، إذ بلغت 110 مليارات درهم. في حين رصدت الحكومة الجزائرية 9.7 مليار دولار كميزانية للدفاع للسنة الجديدة مقابل 9 مليارات دولار للسنة الجارية[2].

كما ان استثمار المغرب والجزائر في التسلح هو أحد الأسباب المباشرة لتأجيج الوضع والدفع بالتوتر الذي كان متخفيا ومنضبطا بحدود معينة إلى الخروج للعلن في تصريحات متشنجة هنا وهناك، مما يشير إلى أن العلاقة بين الدولتين الجارتين دخلت منعطفا جديدا قد تكون له تبعات سلبية في المستقبل.

(1) مصطفى المرابط، أُفول «الإسلام السياسي»: ماذا يعني؟، عربي بوست، 22/10/2021، على الرابط: https://bit.ly/3IW492z

(2) مليارات الدولارات للجيش على حساب الصحة والتعليم.. حصة الأسد للتسليح في قانون المالية بالمغرب والجزائر، عربي بوست، 21/10/2021، على الرابط: https://bit.ly/3DY8jDx

ومن المرجح ان يستمر التصعيد بين البلدين لاسيما من طرف الجزائر.

بل هناك احتمال انفجار حرب في الأزمة الشائكة بين البلدين، التي تسجل تراكما للمشاكل الخطيرة إلى مستوى بدء حديث الكثير من المراكز الدولية للتفكير الاستراتيجي، عن احتمال نشوب مواجهة عسكرية لن تصل إلى حرب شاملة، لكن قد تكون مناوشات عنيفة بين البلدين. فالاحتكاكات العسكرية المباشرة بين البلدين –حرب الرمال 1963 بسبب مشاكل حدودية، ومغالة 1و2 عام 1976 بسبب الصحراء المغربية– كانت محدودة في الزمان وعلّمت الطرفين العواقب الوخيمة لأي مواجهة مفتوحة في المستقبل القريب[1].

**على مستوى الوضع الأمني:** رغم الخلافات العميقة بين المغرب والجزائر فإن أي تنسيق بين المغرب والجزائر على المستوى الأمني سيكون له وقع إيجابي على الاستقرار ليس فقط في مواجهة الاخطار التي تهدد البلدين بل حتى محيطهم الإقليمي. ويمكن للمغرب والجزائر أن يلعبا الدور نفسه الذي قامت به فرنسا وألمانيا لتوحيد أوروبا وإعادة إعمارها ودمقرطتها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، شريطة ألا يخْلُف البلدان وقادتهما الموعد مع التاريخ ومع القدر المشترك، قَدَر الجغرافيا والثقافة المشتركة والماضي المشترك.

**على مستوى العلاقات الإسرائيلية المغربية:** أعرب صناع القرار السياسي في المغرب عن وجود إرادة سياسية لمواصلة تطوير العلاقات مع إسرائيل وسيمضون قدماً في تعميق العلاقات الثنائية. وأمام التحديات المطروحة على الدولة في مسألة التطبيع، سيسعى المغرب، إلى استرضاء الشعب والحفاظ على صورته الإقليمية والداخلية كنظام مناصر للقضية الفلسطينية، وحفاظاً على هذا التوازن، سيسعى صناع القرار في المغرب إلى تجنب الاضطرابات الداخلية، واحتواء الانتقادات الإقليمية، بالمقابل سيعمل على الاستفادة من اسرائيل لاسيما عسكريا وأمنيا، وهذا يعني أن الدولة ستسعى إلى تحقيق أهدافها الواضحة في تعميق العلاقات السياسة والاقتصادية والعسكرية والامنية مع اسرائيل على الرغم من الاستياء الذي ستواجهه الدولة داخل البلاد.

على مستوى العلاقات المغربية الاوربية: في هذا الصدد يغطي النزاع بين المغرب والجزائر على الأزمة الصامتة بين الرباط ومدريد، التي لم تشهد بعد انفراجا، وهي جزء من نزاع أكبر وأشمل يمتد الى النزاع مع بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل، فرنسا وألمانيا، بل حتى مع المفوضية الأوروبية. ان توتر علاقات المغرب مع أوروبا سواء على مستوى الدول مثل إسبانيا وألمانيا وفرنسا، أو المؤسسات الأوروبية مثل البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، يطرح تحديا كبيرا على دبلوماسية المغرب، من خلال السياسة الجديدة التي تتبعها الرباط والتي ستستمر على ما يبدو للسنة القادمة من خلال عدم التسامح مع الدول المعادية للوحدة الترابية، كالذي حصل هذه السنة مع اسبانيا وكذلك ألمانيا، والسؤال

(1) حسن زنيند، منطقة القبائل تُغيّر«قواعد الاشتباك» بين المغرب والجزائر، موقع DW، 01.09.2021، على الرابط:
https://bit.ly/3pXhvDb

الذي يطرح نفسه، هل المغرب يتوفر على خريطة طريق لمستقبل هذه العلاقات في ظل سياسة عدم التسامح مع من يناوئ وحدته الترابية؟

**على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:** تعتمد الآفاق الاقتصادية في المغرب لعام 2022، على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2021-2022 وعلى فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال سنة 2021، خاصة فيما يتعلق بالسياسات العمومية التي يتعين تنفيذها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي. وفي هذا الصدد سيعرف القطاع الاقتصادي عام 2022، استمرار النمو الذي عرفه خلال عام 2021، بعد ان عرف ركودا حادا بسبب تأثرها بالتداعيات السلبية لقيود التنقل وإغلاق الحدود، ويعزى هذا الانتعاش إلى التخفيف من القيود الاحترازية، خاصة مع تشجيع دخول السياح الأجانب وتسهيل عودة المغاربة المقيمين بالخارج، وبناء على مواصلة تحسن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بعد انتعاشها الاستثنائي عام 2021، حيث ستبلغ المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم إلى 5،5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022.

غير أن هذه الآفاق تبقى رهينة بعدة عوامل مرتبطة أساسا بتطور الوضعية الوبائية وإتمام عملية التلقيح على المستويين الوطني والدولي. بالمقابل ستفرز المالية العمومية عجزا في الميزانية في حدود 6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2022، إذ كشفت الحكومة المغربية، عن مشروع موازنة عامة للعام 2022 بعجز 6.5 مليارات دولار، بزيادة 33.37 بالمئة مقارنة بعام 2021.

وبناء على ذلك من شأن التداعيات الاقتصادية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا المستجدّ بسبب تعطّل النشاطات التجارية وتراجع السياحة وأزمة أوروبية محتملة وزيادة في الإنفاق العام أن تساهم في استمرار المصاعب الاقتصادية في المغرب التي تغذّي الإحباط الشعبي. لاسيما ان كل التوقعات تشير إلى أن الاقتصادات الوطنية لدول العالم لن تسترجع عافيتها قبل 2023، ما يعني استمرار ظهور تأثيرات الأزمة خلال عام 2022.[1]

ومن المعلوم أن المغرب اتخذ تدابير صارمة فيما يخص جائحة كورونا ضاعفت التحديات في كل أرجاء المملكة وانعكست على الوضع الاقتصادي ونسب البطالة وهو ما يعني تعدد التحديات الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معروف بحريته وقدرته على بناء احتجاجات بعيدة على التوظيف السياسي المباشر. خاصة إذا استحضرنا تشكيل الحكومة الجديدة من حزب التجمع الوطني للأحرار الذي تطرح حوله علامات استفهام كثيرة من طرف بعض الأحزاب المغربية في طريقة وصوله للسلطة المشوبة بمجموعات من الاختلالات. علاوة ان التجربة القصيرة التي أمضتها الحكومة الجديدة بقيادة عزيز أخنوش زعيم حزب الاحرار في هذه السنة أبانت تحدياً آخر، ليس فقط مرتبطاً بأثر نجاح السياسات الاقتصادية أو فشلها في تعميق الاحتقان الاجتماعي، بل أيضا مرتبطة بمجموعة من القرارات العشوائية

(1) محمد بندريس، الاقتصاد المغربي 2021.. آمال بالنمو بعد انكماش، وكالة الاناضول، 09.02.2021، على الرابط:
https://bit.ly/328LYWo

الغير المدروسة التي تم اتخاذها، والتي حركت الشارع المغربي، كفرض إجبارية جواز التلقيح على الجميع بما فيهم التلاميذ[1].

هذه التحديات الموجودة والمحتملة في المدى القصير والمتوسط، تضع حكومة عزيز أخنوش تحت الاختبار، وتجعلها بين خيارين، إما القيام بإجراءات فورية تمتص هذه الاحتجاجات التي من المحتمل ان تظهر في السنة القادمة، أو الاستمرار في ارتكاب أخطاء سياسية أخرى تضع شرعيتها على المحك، وتعيد طرح سؤال علاقة السلطة بالثروة. كما أن مصداقية حزب الاحرار، البديل للإسلاميين، ستكون على المحك، إذا لم يتم الوفاء بوعوده الانتخابية المغرية للطبقة الهشة والمتواجدة بالريف(القرى)، خصوصاً انه منذ استلام الحكومة الجديدة السلطة ارتفعت أسعار مجموعة من المنتوجات الأساسية بشكل كبير[2].

**على مستوى الديني:** إن منع استغلال الدين لأغراض سياسية، ينبغي أن يرافقه حياد الدولة في التعاطي مع الحقل الديني، وعدم سقوطها في توظيفه كأداة لكسب الصراع السياسي، باعتبارها ضامنا لحرية ممارسة الشعائر والطقوس الدينية لجميع المسلمين. وسيبقى الشأن الديني في المغرب آلية من آليات تكريس الشرعية السياسية والدينية للنظام السياسي في المغرب.

(1) بلال التليدي، 6 ملفات «استفزازية» تثير غضب الشارع المغربي.. أخنوش في مواجهة الشعب!، عربي بوست، على الرابط: https://bit.ly/3oWVJju

(2) علي عبد اللطيف، المغرب: أي مستقبل للمشهد السياسي في أفق ربيع سنة 2022؟، 7 نوفمبر، 2021، المغاربي للدراسات والتحاليل، 7 نوفمبر، 2021، على الرابط: https://bit.ly/3yrKUcx

# حالة موريتانيا

## التقرير الاستيراتيجي 2021

**أ.محمد سالم محمد**

إعلامي وباحث في مركز إفريقيا للدراسات
والخدمات الإعلامية في موريتانيا

يعتبر العام المنصرم 2021 امتدادا سياسيا للعام الذي قبله، في أغلب تفاصيل أحداثه السياسية والاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا، حيث نضجت خلال هذا العام أغلب الأزمات السياسية التي أطلت برأسها خلال العام الأول من مأمورية الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، كما خطى النظام أيضا خطوات متقدمة في سبيل تطبيق برنامجه الانتخابي وخصوصا في شقه الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يخل من منغصات متعددة، أبرزها عودة الشرائحية، وتفاقم الأزمة المعيشية بسبب وضعية الجائحة وانهيار الإنتاج المحلي واعتماد الأمن الغذائي لموريتانيا على الاستيراد الخارجي.

ويأتي هذا التقرير ليقدم حالة موريتانيا خلال العام المنصرم عبر المحاور التالية

**المحور السياسي**

بنية النظام وتوزيع مراكز النفوذ

الملفات السياسية المؤثرة خلال العام المنصرم

وضعية المعارضة ورهاناتها السياسية.

الحالة الدبلوماسية الموريتانية

**المحور الاقتصادي**

وضعية الاقتصاد الموريتاني

الأقطاب الإنتاجية الجديدة

**المحور الاجتماعي**

السياسة الاجتماعية للنظام الموريتاني

أبرز مظاهر التوتر الاجتماعي خلال العام 2021

**خلاصات تحليلية**

## المحور السياسي

### مركزية الرئاسة وضعف توازن قوى السلطة

تتربع مؤسسة الرئاسة على هرم السلطة في موريتانيا، قبل أن تأخذ المؤسسة العسكرية مكانتها في الرتبة الثانية، باعتبارها الضامن الأساسي لاستقرار البلد، ولاستمرار نمط الحكم السائد، ولكونها أيضا لمصنع الذي خرجت منه الوجوه التي حكمت موريتانيا منذ العاشر من يوليو سنة 1978 تاريخ الإطاحة بأول رئيس موريتاني، ويمكن في هذا السياق تحديد مراكز النفوذ في النظام الموريتاني الجديد في الدوائر التالية:

مؤسسة الرئاسة: تميزت الرئاسة في الفترة الحالية، بميل بارز إلى التهدئة وإلى حماية الإجماع الذي حققه وصول الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، أو بعبارة أخرى لم تعد الرئاسة مصدر التأزيم مع القوى السياسية، حتى وإن بدا «إجماعا سلبيا» في نظر بعض مراقبي الحياة السياسية، باعتبار أن سنتين ونصف من التهدئة والانتظار لم تنتج بعد تحولات كبيرة في هيكلة الأغلبية، ولم يقرب المعارضة أكثر إلى النظام

ويظهر أن الفريق الرئاسي الموريتاني المحيط بالرئيس الغزواني لم يأخذ مساحة كافية من الضوء، والاهتمام باستثناء مدير الديوان، الذي تتجه إليه بشكل دائم أصابع الإشادة والانتقاد في علاقة النظام مع مختلف أطراف الطيف السياسي، أما بقية كبار الموظفين ومساعدي الرئيس من مستشارين ومكلفين بمهام فما زال أغلبهم مجهولا لدى الرأي العام.

ويذهب بعض المراقبين إلى الجزم بأن الرئيس الغزواني اعتمد في اختيار الفريق الاستشاري المحيط به على عوامل الاسترضاء السياسي والثقة، فيما غابت معايير الكفاءة الصارمة أو الشهرة أو المقبولية السياسية في كثير من الأسماء التي يتألف منها الفريق المحيط بالرئاسة.

وقد أخذت مؤسسة الرئاسة خلال السنتين المنصرمتين من حكم الرئيس الغزواني أدوارا مختلفة، وأصبحت قبلة للسياسيين الذين حظي أكثرهم باستقبالات مطولة في القصر الرئاسي، كما تعزز دورها الاجتماعي في تحمل تكاليف علاج عدد كبير من السياسيين ورموز المجتمع الموريتاني أو وفود التعزية التي أعادت من خلالها المؤسسة الأولى في موريتانيا نسج علاقات وطيدة مع مختلف الطيف الاجتماعي في موريتانيا.

كما أن المؤسسة الرئاسية ومن خلالها شخصها الأول محمد ولد الشيخ الغزواني، اضطلعت بمهام

متعددة من بينها التدبير المباشر لكثير من الملفات الدبلوماسية ذات البعد الاقتصادي، فكان الرئيس الغزواني حاضرا في تفاصيل وحيثيات السعي الموريتاني لاستدرار الدعم الخليجي، وكذا في نضالها المتواصل من أجل محو المديونية الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصاد الموريتاني[1].

المؤسسة العسكرية .. تقاعد رفاق الرئيس

تتعدد العوامل المؤثرة في مركزية دور المؤسسة العسكرية في الشأن العام الموريتاني ومنها.

المركزية التقليدية للمؤسسات العسكرية في دول العالم الثالث بشكل عام

تاريخ المؤسسة العسكرية الموريتانية في صناعة الرؤساء أو إنهاء مهامهم.

كونها المؤسسة الأكثر تنظيما واستقرارا في موريتانيا، بخلاف بقية المؤسسات الأخرى (التنفيذية- التشريعية- القضائية)

ولا تخطئ عين الملاحظ عدة تحولات كبيرة تمر بها المؤسسة العسكرية في موريتانيا خلال حكم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني ومن أبرزها:

تصفية جيوب الولاء المحسوبة على الرئيس السابق: وقد استطاع النظام الجديد، قطع الصلة بشكل كامل بين الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز ومؤسسة الحرس الرئاسي، حيث كاانت التغييرات التي نفذها الغزواني في الأشهرالأولى من حكمه صارمة في إبعاد رجال سلفه عن واجهة المشهد العسكري والأمني، مع إعادة كتيبة الحرس الرئاسي إلى التبعية التامة للمؤسسة العسكرية، بعد عزل وتحويل عدد من ضباطها وقادتها المشتبه في ارتباطهم بولد عبد العزيز إلى مناطق جديدة خارج دائرة نفوذهم التقليدي في كتيبة الحرس.

لقد قطعت هذه الإجراءات الذراع الذي يعتقد على نطاق واسع أن الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز كان يراهن عليه، أو يسعى على الأقل إلى عدم فقدان الصلة به، ليجد نفسه بعد ذلك في مسار طويل من البحث عن شريك سياسي أو منصة جماهيرية لمواجهة النظام الجديد.

إعادة تأسيس الدفاع : يمكن القول أيضا إن السنة المنصرمة شهدت تغييرات واسعة ومهمة في هيكلة وتوجهات وزارة الدفاع الموريتاني، التي تحولت من وظيفة شكلية تحال إلى بعض الشخصيات السياسية المقربة من الأنظمة الحاكمة إلى ذراع قوي من مصادر قوة النظام الموريتاني.

ويدير هذا القطاع الفريق حننا ولد حننا وهو أحد أبرز ضباط الجيش الموريتاني، زيادة على كونه قائدا سابقا للقوة العسكرية لدول الساحل في مالي، ومن الشخصيات التي لم تكن محل رضا أو إشادة من الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وتظهر مؤشرات التحديث في:

(1) http://rimafric.info/node/7572

موريتانيا: استيرايتجية جديدة لقطاع الدفاع .تطوير مؤسسي ودبلوماسية فعال

التطوير المؤسسي لهيئات وهياكل المؤسسات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع،عبر تغييرات متعددة رفعت عددا من الضباط المؤثرين إلى واجهة المشهد القيادي في الجيش والدرك.

التطوير المتسارع لقدرات المنظومة الدفاعية الموريتانية سواء على مستوى البنى التحتية أو العتاد، حيث يمكن اعتبار وزارة الدفاع الموريتاني المؤسسة الأكثر فعالية في إنشاء البنى التحتية والمقار والمراكز القطاعية.

**تطوير مستوى التكوين:** عبر إنشاء مؤسسات تكوين عسكرية جديدة، ومراكز تدريب متعددة، في مختلف مناطق البلاد

**الفعالية الدبلوماسية:** ويمكن في هذا السياق رصد مستوى الحضور الفعال لوزارة الدفاع الموريتاني سواء في القمم الدولية أو الإقليمية أو الثنائية المتعلقة بملفات الأمن والدفاع والتنمية في منطقة الساحل، أو على مستوى اللقاءات المتكررة بين وزير الدفاع والسفراء المقيمين في موريتانيا أو المسؤولين العسكريين الزائرين للبلاد.

## الحكومة .. توازن اجتماعي مع ضعف الأداء

سمحت إحالة بعض وزراء الحكومة الأولى لنظام ولد الغزواني إلى التحقيق، إثر ورود أسمائهم في تقرير اللجنة البرلمانية بتعديل جزئي في الحكومة، بداية العام المنصرم لكن ضعف أداء الحكومة الثانية، وحجم الانتقادات الهائلة التي توجه إليها من أطراف متعددة بما فيها رئيس الجمهورية نفسه، مما يجعلها معرضة لتعديل جديد، وفق ما تتداوله المواقع والمصادر الإخبارية المتعددة في موريتانيا[1]

وتتفاوت درجات الأداء في تقييم الحكومة التي تتولى تنفيذ برنامج «تعهداتي» الذي تقدم به ولد الشيخ الغزواني إلى الحكم، الذي يركز على البعد الاجتماعي، وكذا ميدان الإنشاءات والتعمير، وتعمل الحكومة المذكورة على محاور كبرى منها: محور الأمن الغذائي- محور الاستثمار والتنمية الاقتصادية- محور الأمن والدفاع – التعليم والعمل الاجتماعي.

غير أن الحكومة سجلت خلال العام المنصرم إخفاقات متعددة في مجالات أبرزها:

الأمن الغذائي: وذلك بضعف التصدي للارتفاع العالمي للأسعار، زيادة على إخفاق الحملتين الزراعتين للعام 2021/2020، مما يزيد من أعباء الشارع الموريتاني الذي يعتمد في يوميات غذائه من المواد المستوردة.

تأخر المشاريع التنموية الكبرى: وخصوصا في مجال الطرق التي تمثل جزء أساسيا من البرنامج

(1) http://rimafric.info/node/7572

غزواني: تأخر تنفيذ المشاريع لم يعد مقبولا

التنموي للرئيس ولد الشيخ الغزواني.

تأخر ملف التشغيل وتحريك أوراش العمل والمقاولات الصغيرة والمتوسطة

إلا أن ذات الحكومة حققت تقدما في مستويات أخرى من بينها:

التصدي لجائحة كورونا وآثارها المستمرة، وتخفيف أضرارها عبر كتلة من المشاريع المتعددة.

التطوير المتواصل لقطاعي الدفاع والأمن وتعزيز منظومتهما.

انطلاق المسار الخاص بتطوير وتحديث المنظومة التعليمية.

مسار الديون الخارجية، واستجلاب التمويلات حيث لا يزال أداء الحكومة في هذا المجال دون مستوى الطموح الرئاسي المعلن والمتكرر

ولم تسلم الحكومة من انتقادات متعددة، واتهامات بالفساد وسوء التسيير، مما يجعلها في مرمى أكثر من نيران سياسية، حيث لا تعبر الحكومة بجلاء عن كتل وتوجهات الأغلبية الحاكمة، كما أن رحيلها وقيام حكومة ائتلافية مطلب طبيعي ومستمر للمعارضة[1].

## المشهد السياسي .. ملفات الحسم المؤجل

ركز الرئيس الموريتاني خلال العام المنصرم على ترميم التهدئة السياسية دون أن ينتقل إلى حسم نهائي لا في ملف الصراع أو المواجهة السياسية التي فرضها الرجوع السياسي للرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، ولا ملف الحوار السياسي الذي تطالب به المعارضة.

## ملف الرئيس السابق.. في انتظار حسم قضائي

تدرج ملف الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز طيلة السنتين المنصرمتين بين أورقة السياسة والأمن، قبل أن يستقر أخيرا في أورقة القضاء الذي أحال الرئيس السابق إلى السجن على ذمة التحقيق، وذلك بعد خرقه للضوابط التي فرضها القضاء، ومن ضمنها لزوم منزله

ورغم الطابع القضائي للملف، وعلاقته الواسعة والوطيدة بالفساد وسوء التسيير أو التربح، وهو ما أبرزه حجم الأموال الهائلة المصادرة من الرئيس السابق وأفراد من عائلته ومقربيه، فإن التأثير السياسي لهذا الملف مستمر، خصوصا في إصرار ولد عبد العزيز على أنه يتعرض لانتقام من خصوم سياسيين وماليين، ومن مجموعات قبلية التفت حول النظام الجديد[2].

(1) يمكن على سبيل المثال الاستدلال ببيان حزب تواصل ردا على خطاب الرئيس في عيد الاستقلال، حيث اتهم الحكومة بالفساد ورئيس الغزواني بتجاهل أزمات البلاد

(2) http://elbeyan.info/node/7850

وقد مر ملف ولد عبد العزيز بمسارين متوازيين سياسي وقضائي ومن أبرز محطات المسار السياسي:

منع الشراكة السياسية مع النظام: وذلك بالتصدي الصارم لسعي ولد عبد العزيز إلى السيطرة على حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الذراع السياسية للنظام، وتصفية المقربين منه من المناصب القيادية في الحزب

تحجيم الحضور الجماهيري: وذلك عبر مضايقات سياسية متعددة، أفشلت سعي ولد عبد العزيز في تشكيل كتلة سياسية داعمة له، ليلجأ لاحقا إلى الانخراط في حزب الرباط الوطني لصناعة الأجيال الذي يقوده سياسي مثير، وقد استطاع ولد عبد العزيز ترفيع عدد من أنصاره إلى قيادة الحزب المذكور الذي لا يتمتع بأي حضور انتخابي في مختلف الدوائر الانتخابية في موريتانيا[1].

## المسار القضائي.. من البرلمان إلى العدالة

أدى عمل اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في فساد عشرية النظام السابق إلى تضييق الخيارات أمام الرئيسين السابق والحالي، وأصبح الخيار القضائي ضرورة لا بد منها.

وقد أخذ تعاطي الحكومة مع تقرير اللجنة البرلمانية عدة محطات أبرزها:

استلام الحكومة لتقرير اللجنة البرلمانية، وإحالته إلى الادعاء العام

إقالة الحكومة وإحالة الوزراء الذين وردت أسماؤهم في سياق التقرير البرلماني إلى القضاء

منع سفر الرئيس السابق وأفراد من أسرته ومتهمين آخرين في الملف من السفر خارج البلاد

التحفظ على موارد مالية متعددة للمتهمين تجاوزت 41 مليار أوقية[2]

توسيع عمليات التحقيق لتشمل عددا كبيرا من رجال الأعمال المقربين من الرئيس السابق، وتتبع ودائعه المالية لدى جهات مختلفة[3].

توقيفات متعددة للرئيس السابق لدى الشرطة، وقد باءت كلها بالفشل، نتيجة رفضه الإجابة على أسئلة الشرطة، أو الإدلاء بأي تصريح أمامها.

فرض الإقامة الجبرية على الرئيس السابق في منزله، ومنع تعاطيه مع الإعلام أو الجماهير.

الإحالة إلى السجن على ذمة التحقيق، وذلك بعد كسر الرئيس السابق للحظر المفروض عليه، وفق

تصريحات لولد عبد العزيز خلال مؤتمر صحفي في 2021/4/29

(1) رئيس حزب الرباط :تحالفنا مع الرئيس عزيز يتطور http://zahraa.mr/node/28142

(2) نص بيان النيابة العامة بشأن الأموال المصادرة: http://zahraa.mr/node/28142

(3) يصف مصدر مقرب من التحقيق ثروة الرئيس السابق بأنها تشبه طبقات الأرض وأن توسع التحقيق يكشف عن جيوب متعددة وودائع ومصادر مالية هائلة

ما ترى النيابة العامة.

وتظهر المؤشرات أن ملف الرئيس السابق تداولته إرادات مختلفة وربما متباينة وهي:

**التقدير السياسي:** وقد انتقل من مرحلة التريث في البداية إلى المواجهة المفتوحة والسير قدما نحو تقليم أظافر الرئيس السابق

التقدير الأمني لمخاطر حراك الرئيس السابق، وتأثيرها على أمن النظام وعلى موقعه وصورته لدى الرأي العام.

ويظهر أن التقدير الأمني كان متقدما على التقدير السياسي، وساعد في التقائهما مستوى الاستفزازات، والحملات السياسة والإعلامية التي تركزت على تشويه صورة الرئيس وبعض محيطه الاجتماعي والسياسي المقرب منه[1].

**ومن الخيارات الممكنة بعد إحالة ملف الرئيس السابق إلى القضاء:**

استمرار المسار القضائي ومحاكمة الرئيس السابق وإدانته بالفساد، مما يعني مصادرة أمواله وإحالته إلى السجن، وهو خيار غير مستبعد بعد تشكيل محكمة العدل السامية[2]

وتعترض هذا الخيار الكلفة السياسية للمحاكمة العلنية للرئيس السابق في ظل ما يلوح به بين الحين والآخر من تمسكه بملفات وأسرار قد تكون محرجة للنظام أو بعض أطرافه.

مسار المصالحة مع القانون: التي تدخل ضمن الخيارات القانونية التي يلجأ إليها المتهمون بالفساد، ولا شك أن اللجوء إلى هذا الخيار سيلزم الرئيس السابق بالخروج التام من المشهد السياسي، زيادة على مصادرة أمواله المجمدة، ورغم انتماء هذا الخيار إلى الأسلوب الموريتاني التقليدي في تجميد ملفات الفساد، إلا أنه يصطدم بعناد الرئيس السابق وإصراره المعلن على مواجهة العدالة.

## التشاور السياسي.. من الرفض إلى القبول المفتوح

بدأت أطراف المعارضة في موريتانيا دعوتها إلى الحوار السياسي منذ الأشهر الأولى لحكم ولد الشيخ الغزواني، وقد مرت تعاطي النظام الموريتاني مع مطالب المعارضة ودعواتها إلى الحوار بالمراحل التالية:

---

(1) ركزت الحملة الإعلامية التي يرعاها مقربون من الرئيس السابق على مقاطع تحريضية، وأقلام بعض المدونين الذين أحيل بعضهم إلى القضاء

(2) انتخب البرلمان الموريتاني في 27 يوليو تشكيلة محكمة العدل السامية

https://www.afrigatenews.net/article/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9/

مرحلة الرفض والتشكيك: رفع النظام الموريتاني شعار التشاور وليس الحوار للتشكيك في ضرورة الاستجابة لمطلب الحوار الموسع الذي دعت إليه المعارضة ، خصوصا أن البلد يعيش حالة تهدئة سياسية، كما أنه قادم من سلسلة حوارات متعددة، نظم آخرها في2016، وأفرز تعديلات دستورية متعددة.

القبول الحذر للحوار الجزئي: جاءت المرحلة الثانية بقبول النظام لحوار جزئي محدد المواضيع، وقد أطلق عليه اسم الحوار الاجتماعي، وذلك بتخصيص مواضيعه بالإشكالات ذات البعد الاجتماعي والتنموي[1]

التشاور الموسع: كانت المرحلة الأخيرة هي قبول النظام بفكرة الحوار الشامل الذي لا يقصي مشاركا ولا موضوعا وفق التعبير المنسوب للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، ويرفع هذا القبول سقف المطالب والآفاق، لكنه في المقابل يحافظ على مستوى من الريبة والحذر الذي يقارب به النظام ملف الحوار السياسي، حيث يرفض استخدام مصطلح الحوار، مكتفيا بالتشاور.

ورغم التدرج الإيجابي في ملف التشاور السياسي إلا أنه يواجه عقبات متعددة منها :

ضبابية الآجال الزمنية للانطلاقة: حيث لم يتم لحد الآن تحديد نهائي لإطلاقه.

عدم التوافق بين القوى السياسية على تسمية ممثليها وتحديد لجنة الإشراف على التشاور.

غياب الضمانات الكافية لتنفيذ مخرجات الحوار، حيث تطالب قوى معارضة بأن يكون الحوار مباشرا بين الحكومة والمعارضة، وليس حوارا سياسيا بين المعارضة وأغلبية لا موقع لها في تسيير الشأن العام[2]

تباين وجهات النظر والأولويات بالنسبة لأطياف المعارضة، وحجم الخلاف المتصاعد بينها.

## المعارضة الموريتانية.. تعزيز التباين والترقب

استقطب الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني كتلا مهما من المعارضة التقليدية التي دعمت ترشحه للرئاسة، كما استقطب بعد وصوله إلى الحكم قوى سياسية أخرى مالت إلى التهدئة معه وتفهم كثير من مواقفه، وتوفرت لتلك التهدئة أسباب منها :

سعي النظام بشكل حثيث إلى إبقاء التهدئة واقعا مستمرا، وترميمها كلما تعرضت بعض منافذها للتهديد.

عدم وجود سوابق صراع بين الرئيس الحالي ومختلف أطياف المعارضة، زيادة على وجود مستوى من العلاقة الشخصية الإيجابية مع بعض أطرافها

(1) جدل واسع حول الحوار الاجتماعي المرتقب https://rimtoday.net/?q=node/29077

(2) قيادي بالتحالف الشعبي: المسار الحالي للحوار سيجعل منه مسرحية رديئة http://rimafric.info/node/8499

ظروف جائحة كورونا وما فرضته من تحييد للهم السياسي، وخلق إجماع وطني من أجل التصدي للكارثة.

ويمكن تصنيف القوى المعارضة الموريتانية اليوم حسب مواقفها إلى التيارات التالية:

المعارضة موقعا والموالاة موقفا: ويمكن أن يصنف في هذا الموقف حركة إيرا برئاسة زعيمها النائب بيرام ولد الداه ولد أعبيدي، وكذا الزعيمان الإسلاميان محمد جميل ولد منصور ومحمدغلام ولد الحاج الشيخ، وما يمثلانه من ثقل سياسي داخل تيارهما، ويتميز خطاب هذا التيار بالمساندة التامة لأغلب مواقف النظام، أو تفهمها بشكل دائم، وانتقاد بعض مواقف وخطابات المعارضة

ولا شك أن هذا التيار مهتم بالحوار والتقارب مع النظام، وأن رهانه الفعلي على مخرجات الحوار، وخصوصا ما يتعلق بإمكانية إقامة حكومة إئتلافية، أو على الأقل تهيئة الآفاق لانتقال سياسي مرن نحو معسكر الأغلبية

معارضة الترقب: يمكن اعتبار أحزاب اتحاد قوى التقدم، وتكتل القوى الديمقراطية، وحزب التناوب الديمقراطي أبرز ممثلي هذا التيار، ويسعى هذا التيار الذي يعبر بين الحين والآخر عن مواقف وانتقادات لأداء النظام، مع حرص الطرفين على إبقاء حبل العلاقة بنيهما

وما من شك أن رهان هذا الطرف على الحوار يتمثل فيما يمكن أن يفرزها من إصلاحات وتوافقات سياسية، يمكن أن تفتح له مجالا في شراكة حكومية مع النظام، خصوصا في ظل التراجع المتزايد لشعبية الحزبين المذكورين

المعارضة الراديكالية: وتضم هذه المعارضة حزبي التحالف الشعبي التقدمي الذي يمتاز بأنه أكثر القوى السياسية حدة تجاه نظام ولد الشيخ الغزواني، رغم أنه كان من أبرز داعميه خلال الحملة الرئاسية، إضافة إلى حزب تواصل الإسلامي وأحزاب أخرى محسوبة على التيار الزنجي.

وقد قطع حزب تواصل مرحلة متقدمة في إبراز مواقفه المناوئة للنظام، وكان من آخرها مهرجانه الحاشد «ناقوس الخطر» ، وأعلن مواقف حادة تجاه النظام الذي يتهمه بالعجز ورعاية الفساد

ولا شيئ يوحد بين هذه الأحزاب سوى معارضة الرئيس الحالي والتشكيك في أداء حكومته، إلا أنها معنية أكثر من غيرها بالحوار المرتقب، وخصوصا فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية، أو بتطوير قانون الانتخابات، وما يتعلق به من توسيع دائرة النسبية، حيث أن رهان هذه الأحزاب هو رهان انتخابي بالنسبة لتواصل، واتحاد قوى التقدم، ورهان دستوري بالنسبة للقوى الزنجية من أجل تحقيق مكاسب ذات بعد تمييز إيجابي أو فئوي لصالح القومية الزنجية[1].

(1) تمثل المطالب الدستورية المتعلقة بالهوية والضمانات السياسية لب مطالب النخبة الزنجية منذ الاستقلال إلى اليوم

## المعارضة.. أزمات وصراعات داخلية

ينضاف إلى تباين مواقف المعارضة، واختلاف مشاربها ورهاناتها، تباين آخر داخل كل حزب أو تيار سياسي، أزمات متعددة، فعلى سبيل المثال يواجه حزبا اتحاد قوى التقدم وتكتل القوى الديمقراطية تراجعا متواصلا في زخمهما الشعبي والجماهيري، وهجرة متزايدة لنخبهما السياسية باتجاه النظام، وزاد الأمر حدة بالنسبة لقوى التقدم خروج عدد من قياداته التاريخية وسعيهم لتشكيل حزب جديد، ما تزال الداخلية الموريتانية ترفض الترخيص له[1].

وفي حزب تواصل برزت إشكالات متعددة، وخلافات بين قادته، بشأن الموقف من النظام، حيث يدفع رئيسه السابق محمد جميل ولد منصور ونائبه السابق محمد غلام ولد الحاج الشيخ إلى مزيد من التلطيف والهدوء مع النظام، وهو موقف لا يروق لرئيس الحزب محمد محمود ولد سيدي وعدد من قيادته الأخرى.

كما أن تواصل يعيش حالة أزمة مزمنة بفعل تباين مواقف قياداته وجماهيره بشأن الشرائحية، والتعاطي مع القضايا الحقوقية، وخصوصا قضايا الأقليات وماضي الرق، وإشكالات التعايش بين اللغتين العربية والفرنسية في الفضاء التعليمي والسياسي في موريتانيا، وتظهر مواقف نواب وقياديين بالحزب تشتتا كبيرا في آراء قادته، وأن بعضهم بالفعل لم يعد يربطه بالحزب غير المنصب البرلماني أو السابقة الحزبية[2]

وتعزز هذه النقاشات بين الحين والآخر مستويات الخلاف والتباين بين قادة الحزب، الذين استمرأوا منذ فترة نقل خلافاتهم إلى فضاءات التواصل الاجتماعي وبشكل موسمي ومتزايد.

أما بالنسبة لحزب التحالف الشعبي التقدمي، فيعيش هو الآخر أزمة قيادة، تظهر بين الحين والآخر مع استمرار تأجيل مؤتمره العام لأكثرمن سنة، ويشهد الحزب بشكل موسمي هجرات نحو أحزاب وتيارات أخرى.

أما الأحزاب المحسوبة على القوى الزنجية، فرغم توحدها في جذع مطلبي يتعلق بضرورة التمييز الإيجابي للقوميات الزنجية، فإن رهاناتها مختلفة أيضا، بين من يرفض أي حوار لا يناقش تفاصيل تقاسم السلطة والثروة وحماية الحقوق الثقافية والسياسية للزنوج، وبين من يطالب بالتحسين ويسعى إلى العمل من داخل النظام السياسي القائم[3]

---

(1) تترأس هذا الحزب الممنوع الترخيص النائبة اليسارية كادياتا مالك جالو، وتضم معها عددا من القيادات المنسحبة من اتحاد قوى التقدم

(2) تصاعدت وتيرة الخلاف حول القضية الشرائحية في حزب تواصل منذ منتصف العشرية المنصرمة،ومن أبرز مظاهرها الآن أزمة نائبة الحزب سعداني بنت خيطور التي تنتمي إلى فئة الصناع التقليديين، وتقود حراكا حقوقيا قويا من أجل رد الاعتبار لشريحتها

(3) الزنوج في موريتانيا بين الحق في رد الاعتبار وعقبات القانون
https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%86%D9%88%D8%AC-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86/a-16642395

## الدبلوماسية الموريتانية.. سير حذر بين دوائر الصراع

ورث نظام الرئيس الغزواني حالة دبلوماسية يغلب عليها التوتر والصراع في مستويات متعددة، ومن ذلك على سبيل المثال

انحياز موريتاني لصالح دول الحصار الخليجية، وقطع نواكشوط لعلاقاتها مع قطر.

علاقات متطورة إلى حد الانحياز مع دولة الإمارات العربية المتحدة

توتر متفاقم مع المملكة المغربية، وصل ذروته سنة 2018، وظل يعبر عن نفسه أكثر من مرة في مظاهر وتمثلات متعددة.

حالة من التوجس والترقب في علاقة موريتانيا بجارتها السنغال.

دور إقليمي مؤثر وفعال في منطقة الساحل، حيث استطاع نظام ولد عبد العزيز أن يجعل من موريتانيا منطقة تأثير فعال في منطقة الساحل

علاقات متذبذة مع فرنسا والاتحاد الأوربي بشكل عام، بسبب مواقف موريتانيا من التدخل العسكري في الساحل، ولرفضها المستمر لنشر جنودها أو استغلال أراضيها من القوات الفرنسية المنتشرة في الساحل.

## العلاقات مع الخليج.. الانفتاح الحذر

قفزت العلاقات الموريتانية الإماراتية بشكل خاص خلال السنة الأولى من حكم الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، بشكل لا خلاف حوله، وقد أخذت هذه العلاقة أبعادا مختلفة أبرزها

**حجم الاهتمام المتبادل بين البلدين:** حيث راهنت نواكشوط على حكام أبو ظبي في تحصيل الدعم المالي والتزكية الدولية لدى الشركاء والمانحين، كما وجد حكام أبو ظبي في نظام الرئيس ولد الشيخ الغزواني فرصة مهمة ليس لتطوير العلاقات الموريتانية الإماراتية، فحسب بل إقامة حلف قوي وفعال في المنطقتين المغاربية والساحلية، وقد تجسد هذا الاهتمام في الزيارات المتبادلة، حيث زار الرئيس الغزواني الإمارات مرتين خلال السنتين المنصرمتين، كما زار عدد من المسؤلين الإماراتيين نواكشوط في مهام عمل مختلفة[1].

وقد أنتج الرهان الموريتاني على العلاقة مع الإمارات حركية في الدعم الاقتصادي والسياسي الإماراتي لموريتانيا، حيث تعهدت أبو ظبي بدعم ولد الشيخ الغزواني بحزمة تمويل ومشاريع تنموية

(1) الوكالة الموريتانية للأنباء: موريتانيا والإمارات مسيرة تعاون حافلة بالعطاء: https://www.ami.mr/Depeche-61160.html

تصل إلى ملياري دولار، ورغم الامتنان الموريتاني المعلن للإمارات، إلا أن نواكشوط لم تساير الحليف الإماراتي في كل مساراته السياسية، وخصوصا ملفي التطبيع مع الكيان الصهيوني، والصراع مع التيارات الإسلامية[1]

ولم يخف أن القرار الدبلوماسي الموريتاني تجاه الأزمة الخليجية كان مراعيا للموقف الإماراتي أكثر من أي اعتبار آخر، حيث جاءت إعادة العلاقة بين نواكشوط، رجع صدى للتقارب الخليجي، ولم تكن مبادرة ذاتية من البلدين، كما أن هذه الإعادة ظلت خجولة وغير فعالة، فلم تعين موريتانيا سفيرا لها في الدوحة لحد الآن، كما لم تعد الدوحة أيضا افتتاح سفارتها في نواكشوط، رغم انسيابية بعض اللقاءات والقنوات الدبلوماسية والاقتصادية بين الطرفين[2]

## موريتانيا والأزمة المغربية الجزائرية

بعودة التوتر بين الثلاثي المتصارع المغرب – الجزائر – جبهة البوليساريو، تجد نواكشوط نفسها في مواجهة معضلة دبلوماسية مؤثرة جدا في تفاصيل الأمن والاقتصاد والسياسة الموريتانية

وإذا كان الرئيس ولد الشيخ الغزواني قد أسهم بفعالية في منع انزلاق العلاقات بين نواكشوط والرباط بسبب ما يعرف بأزمة تصريحات حميد شباط، فإنه أيضا كان صريحا وفي الأيام الأولى لحكمه على توجيه رسائل واضحة للأطراف، وخصوصا المغرب بأن موريتانيا باقية ومستمرة في موقفها من الأزمة الصحراوية، وهو موقف مركب من الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية، وبالوقوف على الحياد الإيجابي بين المغرب والجزائر.

أما بالنسبة للجزائر، فقد صادف وصول ولد الشيخ الغزواني انطلاق مسار جديد في التجربة الجزائرية، إثر تحولات عميقة جدا، إثر انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد، وشروعه في استيراتيجية انفتاح دولي موسعة على إفريقيا من خلال النافذة الموريتانية.

ينضاف إلى ذلك بعد توتر آخر، وهو قرار جبهة البوليساريو استئناف عملياتها العسكرية ضد المغرب، وما نتج عن ذلك من سيطرة القوات الملكية المغربية على معبر الكركارات الذي يمثل أحد الشرايين المهمة للاقتصاد المغربي تجاه إفريقيا، وأحد أهم مصادر تموين السوق الموريتانية

إن موريتانيا في سياق العلاقة بين الأطراف، تجد نفسها مرغمة على السير بين ألغام سياسية ودبلوماسية متعددة، كما أنها تقف على مشارف فرص متعددة للاستفادة من أجواء التنافس المغربي الجزائري على المعابر والنفوذ السياسي والدبلوماسي في موريتانيا.

(1) أعاد ولد الشيخ الغزواني الترخيص لأبرز مؤسسات التيارالإسلامي، كما رفض أيضا التطبيع مع الكيان.
http://rimafric.info/node/5078

(2) منها على سبيل المثال تدشين مجمع السلام السياحي القطري، وعودة بعض رجال الأعمال القطريين إلى الاستثمار في موريتانيا

وقد عملت موريتانيا خلال العام المنصرم على انتهاج تطبيع واسع للعلاقة مع البلدين، عبر سلسلة مشاريع ولقاءات متعددة، بالتوازي مع حالة الحياد وعرض الوساطة لحلحلة الأزمة المتفاقمة بين الطرفين[1]

(1) موريتانيا لا تمانع في الوساطة بين المغرب والجزائر:
https://www.hespress.com/%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%A9-884771.html

## نواكشوط وأزمة مالي.. ترقب حذر

كان الانقلاب العسكري الذي شهدته مالي خلال العام المنصرم، وأسهم في تغيير ملامح العلاقة بين باماكو وجيرانها وحلفائها التقليديين، وما من شك أن تداعيات هذا الانقلاب قد أثرت بشكل سلبي على علاقات موريتانيا ومالي، خصوصا فيما يتعلق بأزمة مرتزقة فانغيز الروس، حيث تقف نواكشوط إلى جانب فرنسا ودول أخرى في المنطقة، رفضا للوجود الروسي المتعاظم في مالي[1].

## روسيا .. حضور يتعزز في موريتانيا

رغم اعتراض نواكشوط على الوجود العسكري الروسي من خلال مرتزقة فانغير إلا أن العلاقات بين موسكو، ونواكشوط، تتعزز باستمرار، وقد شهدت هذه العلاقات طفرة خلال العام المنصرم، من خلال عدة فعاليات منها:

آثار زيارة الرئيس الغزواني إلى روسيا خلال العام 2020 ومشاركته في قمة سوتشي

زيارة وزير الدفاع الموريتاني إلى روسيا وتوقيعه اتفاقيات عسكرية متعددة[2].

دعم روسي متزايد للجيش الموريتاني بالمعدات والوسائل اللوجستية

سعي روسي إلى الاستثمار الموسع في مجال التعدين في موريتانيا

---

(1) رئيس موريتانيا يرسل وفداً إلى مالي لمعرفة حقيقة التعاقد مع المرتزقة الروس
https://aawsat.com/home/article/3227486/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%8A%D8%B1%D8%B3%D9%84-%D9%88%D9%81%D8%AF%D8%A7%D9%8B-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%82%D8%AF-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%B2%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3

(2) هل يعزز التعاون العسكري الروسي الموريتاني حضور موسكو بالـساحل
» https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%83%D9%88-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/2305088

## الاقتصاد الموريتاني.. وإعادة تطوير مصادر الإنتاج

مثل الملف الاقتصادي أحد أبرز الدعامات التي قام بها عليها البرنامج الانتخابي للرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، لكن هذا الطموح المسطور في برنامج «تعهداتي» واجهته عقبات متعددة أبرزها

جائحة كورونا وآثارها العالمية التي فرضت إغلاقا شاملا وقلصت من وتيرة الاستيراد والتصدير، وفرضت البحث عن حلول محلية

انعدام مصادر محلية ومستقرة للأمن الغذائي في موريتانيا

اعتماد السوق المحلي على الاستيراد التام، وغياب أي وسيلة حكومية لإحداث التوازن أو التحكم في الأسعار.

ضعف الإصلاحات الهيكلية للمنظومة الاقتصادية السائدة.

أزمة المديونية الهائلة المتراكمة على البلاد.[1]

وتأتي هذه المعطيات في ظل توقعات سابقة من البنك المركزي الموريتاني بتسجيل نسبة نمو للاقتصاد الموريتاني خلال 2021 بنسبة 4 % وإذا كانت هذه النسبة مقبولة في ظل وضعية اقتصادية غير مستقرة، فإنها أيضا لا تعني تعافي الوضعية الاقتصادية، لأنها تأتي بعد حالة انكماش عانى منها الاقتصاد الموريتاني جراء جائحة كورونا طوال سنة 2020 دون أن تسلم من آثارها السنة الموالية. «الاقتصاد الموريتاني « الركائز و المعوقات

وينبغي التذكير بأن الاقتصاد الموريتاني يستند منذ عقود على العلاقة الاقتصادية من الخارج، عبر مصدري المعادن والأسماك، باعتبارهما المورد الأساسي لتمويل الميزانية العامة، ولتوفير العملة الصعبة، زيادة على المورد الضريبي من مصدريه الأساسيين، وهما إدارتا الضرائب والجمارك.

وقد سعى النظام الموريتاني إلى الخروج من النمطية السائدة في التخطيط الاقتصادي والتسييري للبلاد، وتجلى ذلك في مسارات منها:

**إعادة هيكلة وزارة الاقتصاد:** لتتحول إلى وزارة الاقتصاد وترقية القطاعات الإنتاجية

إعلان الأقطاب الاقتصادية الكبرى وهي القطب الزراعي – القطب الرعوي – قطب المعادن – ترقية الاستثمار والقطاع الخاص

---

(1) https://www.afrigatenews.net/article/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%A6%D8%B2-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA/

«الاقتصاد الموريتاني « الركائز و المعوقات

إنشاء المركزية الوطنية للتموين: والذي يراد منها إحياء شركة سونمكس شبه العمومية التي كانت تمثل الذراع التمويني للحكومة لإحداث التوازن في السوق، وامتصاص الهزات المؤثرة، حتى لا تنعكس بشكل مباشر على المواطن الأقل دخلا[1]

وقد أخذ هذه المسارات تكاملها في «برنامج أولوياتي الموسع، أو ما يعرف ببرنامج الإقلاع الاقتصادي الذي أعلن عنه الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني في منتصف العام 2020 والذي يتشكل من أربع مكونات أساسية هي

- دعم البنى التحتية والإنشاءات
- دعم التوزيعات النقدية المباشرة على الأسر المتعففة
- دعم التشغيل
- دعم القطاع الخاص في مواجهة آثار الجائحة.

وإذا كان هذا التنوع على مستوى الوحدات الكبرى ذا بعد اقتصادي يجمع بين العائد الاقتصادي المباشر على المؤسسات العمومية، والقطاع الخاص، زيادة على العون المباشر للفقراء، وتحريك وتيرة التشغيل، فإن حجم بنود الإنفاق، واتساعها وتشعبها قد يضعف التأثير التنموي لهذا البرنامج، ويقلل من قدرته على إحداث إقلاع اقتصادي فعال.

## القطاعات الإنتاجية .. مشروع للأمن الغذائي

شهد العام 2021 إطلاق التحولات الكبرى في الاقتصاد الموريتاني عبر ما يسمى بالأقطاب الاقتصادية أو القطاعات الإنتاجية، ويمكن التوقف عند أربعة محاور أساسية في هذه القطاعات الإنتاجية وهي

**القطب الرعوي:** إعادة تثمين الثروة الحيوانية: حيث أشرف الرئيس الموريتاني في 23 يوليو 2021 على إطلاق أول معرض موريتاني للثروة الحيوانية، وأعلن خلاله عن صندوق لترقية الثروة الحيوانية بشراكة بين القطاعين العام والخاص وبساهمة من الدولة بمبلغ 8 مليارات أوقية[2].

وتضمن مشروع القطب الرعوي عدة مؤسسات متعددة من بينها :

شركة لإنتاج اللحوم- ومصنع للإلبان ومشتقاته- إضافة إلى مصنع للأعلاف،

وتمتع موريتانيا بثروة حيوانية تقدر بحوالي 22 مليون رأسا من المواشي، تحقق نسبة نمو بحوالي

(1) تم إنشاء المركزية الموريتانية للتموين بتاريخ 2021/9/20 ومن المتوقع أن تستلم في فبراير القادم أول شحن الاستيراد الخاصة بها

(2) خطاب الرئيس الغزواني في معرض الثروة الحيوانية بتاريخ 2021/3/29 موقع الوزارة الأولى
https://primature.gov.mr/ar/node/236

3.5 سنويا [1]

## القطب الزراعي.. خطوات متعثرة

أعلن الرئيس ولد الشيخ الغزواني مدينة روصو الجنوبية عاصمة للزراعة الموريتانية، وقد زار ولد الشيخ الغزواني هذه المنطقة بشكل خاص ثلاث مرات منذ وصوله إلى السلطة.

ويعمل القطب الزراعي على إحداث ثورة في قطاع الإنتاج الريفي، سعيا إلى الوصول في مرحلة متوسطة إلى سد حاجة السوق المحلية بشكل تام، صعودا إلى تصدير الفائض من المنتجات الفلاحية المتعددة.

غير أن مسار هذا القطب تعترضه عقبات متعددة أبرزها:

ضآلة المساحات المزورعة حوالي 46 ألف هكتار من أصل 500 ألف هكتار صالحة للزراعة[2]

الخسائر المتكررة للحملات الزراعية: خلال سنتي 2019 2020- مما اضطر الدولة إلى تعويض المزارعين عن تلف محاصيلهم التي اجتمعت عليها الأمطار والآفات الزراعية

- ضعف مستوى الربط بالمصادر المائية النهرية
- ضعف مستوى التغطية الكهربائية في مناطق الإنتاج
- ضعف المكننة وغياب مصادر دائمة للبذور المحسنة والأسمدة.
- غياب مصانع للتبريد والتخزين.

ويمكن القول إن أهم التقدمات التي حققتها وزارة الزراعة في تطوير قطبها الزراعي تمثلت أساسا في:

- توسيع المساحات المستصلحة للزراعة، وتمكين السكان المحليين من الحصول عليها، وذلك بتدشين عدة مستصلحات تصل إلى..

تحمل الخسائر عن المزراعين وتعويضهم عن منتجاتهم التالفة

تطوير زراعة النخيل، وتدشين واحات جديدة، وسدود وزيادة إنتاج مصنع التمور

## قطاع التعدين.. صعود متواصل

اقتحم الموريتانيون دون سابق تدرج قطاع التعدين الأهلي، وتدفق عشرات الآلاف إلى الشمال

(1) موريتانيا بلد المليون فرصة استثمار.. وفرة وتنوع في الموارد: موقع وزارة الشؤون الاقتصادية
https://www.economie.gov.mr/spip.php?article57

(2) المصدر السابق

الموريتاني بحثا عن المعدن الأصفر، وللتعاطي مع هذه الوضعية أنشأت السلطات الموريتانية شركة معادن.

وتظهر الأرقام الرسمية أن هذا القطاع أصبح مصدرا أساسيا للعملة الصعبة، حيث مبيعاته في 2020 أكثر من 786 مليون دولار، متجاوزا عائدات الحديد والسمك والنحاس، وتتوقع مؤشرات النمو المرفقة بميزانية 2021 ارتفاع هذا العائدات إلى قرابة مليار دولار.

وتظهر أهمية هذا القطاع في توفيره لأكثر من 52 ألف وظيفة مباشرة ومستمرة، وأكثر من 222 ألف وظيفة غير مباشرة، زيادة على أن المساحات المشغولة بالتنقيب تجاوزت 11 % من مساحة موريتانيا، وقد اختتم الرئيس الغزواني سنته المنصرمة بتدشين أكبر مشروع للتعدين الأهلي وشبه الصناعي في البلاد وبتكلفة ناهزت 5 مليارات دولار[1]

## القطاع الخاص.. منصة لجلب الاستثمار

وإلى جانب تلك الأقطاب التنموية تضاعفت خلال العام 2021 أهمية وتأثير القطاع الخاص، وفق رؤية حكومية تسعى إلى شراكة معقلنة مع القطاع الذي يسيطر على السوق المحلية الموريتانية، ويتحكم في كثير من المصادر والمنافذ الاقتصادية للبلاد.

وقد تضمنت الخطة الحكومية للنهوض بالقطاع الخاص عدة محاور من بينها:

إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية، وبشراكة بين القطاع العام والخاص، وإقامة شراكة فعالة بين القطاعين على مستوى التخطيط والتنفيذ الاقتصادي:.

رفع مستوى التمثيل والعلاقة بين اتحاد أرباب العمل والحكومة إلى مستوى الوزير الأول.

خفض الضريبة الجمركية للشركات الوطنية بنسبة 30 %

منح الأولوية التفضيلية للشركات الوطنية

منع استيراد المواد ذات الإنتاج المحلي.

دعم المباشر للقطاع الخاص لتجاوز آثار جائحة كوفيد 19[2]

تسهيل الحصول على الصفقات العمومية، وهو ما مكن عددا كبيرا من الشركات الخصوصية من الحصول على صفقات كبيرة جدا عبر عقود تراض، وذلك اعتمادا على مخرج قانوني ملائم للظروف الطارئة التي فرضتها جائحة كورونا.

وقد مكنت كل تلك الإجراءات من إسهام القطاع الخاص بوتيرة متصاعدة في مختلف الأقطاب التنموية التي أعلن عنها النظام.

(1) تقرير مؤشرات ميزانية العام 2021 الصادر عن وزارة المالية الموريتانية

(2) من نصوص خطابات رئيس الاتحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين

التدخل السريع لتوفير الحاصدات لإنقاذ الموسم الزراعي للعام 2021.

الإسهام في البرنامج الاجتماعي الموجه للفئات الهشة بتوفير 300 محل تجاري لبيع المواد الأساسية بأسعار مخفضة

رفع وتيرة التشغيل بتوفير 21700 ألف وظيفة خلال العام 2012 من بنيها 6000 وظيفة ضمن اتفاق مباشر مع الحكومة[1]

إلا أن تطوير العلاقة بين القطاعين يصصدم ضعف القدرة المالية لأغلب المستثمرين الخصوصيين الموريتانيين، مما تسبب في تأخر كثير من المشاريع العمومية الموكلة إليهم، وهو ما حدا بالحكومة إلى العمل على إعداد لائحة سوداء بالشركات المتأخرة في إنجاز المشاريع، وفسخ عقود آخر منها.

وقد أدى هذا الضعف إلى تأخر مشاريع مهمة من بنيها تأخر الأشغال في إنجاز جسرين في العاصمة نواكشوط، وتأخر إنجاز طريق ألاك بوتلميت، زيادة على تأخر آخر لطريق تيجكجة – سيلبابي الذي يفترض أن يربط شمال البلاد بجنوبها.

أما المسار الثاني فهو استمرار البيروقراطية في تعامل الإدارة الموريتانية مع المقاولين والشركاء الخصوصيين، مما يجعلهم دائما عرضة للإفلاس قبل استيفاء حقوقهم المباشرة من الدولة، بسبب تأخر وتعقد إجراءات الدفع.

وقد أنتج هذا التأخر حالة عجز تنموي، مكنت الحكومة من استبقاء ثلث الميزانية في رصيدها السنوي طيلة العام 2021، حيث لم تستوف شروط الصرف الطبيعية، بسبب تعثر مشاريع الإنشاءات والطرق.

الاستثمار والديون الخارجية.. دبلوماسية الاقتصاد

حمل الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني هم جدولة وإلغاء الديون المترتبة على موريتانيا والتي تصل إلى حوالي 5 مليار دولار، وتمهيدا لذلك أنشأ لجنة وزارية خاصة بمعالجة الدين الخارجي، قبل أن يوسع دائرة المطالبة لتشمل دول الساحل.

وتمثل أقساط الدين الخارجي عبئا متواصلا على الخزينة الموريتانية، خصوصا في ظل تراكم فوائدها، ولم تحقق موريتانيا لحد الآن اختراقا ذا بال في جدولة أو محو هذه الديون، إلا ما تعلق بالديون الكويتية المتراكمة منذ سبعينيات القرن المنصرم،[2] إضافة إلى قبول فرنسا بتعليق خدمة الدين الخارجي المستحق لها على موريتانيا.

(1) تفاصيل الوظائف المذكورة على الرابط التالي http://rimafric.info/node/8744

(2) انتقلت هذه الديون من حوالي 85 مليون دولار منتصف السبعينيات إلى 1.5 مليار دولار سنة 2019 وذلك بسبب تراكم الفوائد المترتبة على تأخيرالسداد، وتشمل الجدولة إلغاء 95% من الفوائد، والإبقاء على أصل الدين وتحويله إلى فرص استثمارية للكويت في موريتانيا

ورفعت موريتانيا شعار بلد المليون فرصة استثمارية من أجل استجلاب الاستثمار لكن النتائج المتحققة لا تزال دون المأمول، نظرا لآثار الجائحة، وانكماش أغلب اقتصاديات العالمي

## المحور الاجتماعي

### مسارات التهدئة ومشاريع الإنماء الاجتماعي

أخذ الملف الاجتماعي جزء كبيرا من التأثير في السياسات العامة لموريتانيا منذ عقد ونصف على الأقل، وذلك مع فورة المطالب الشرائحية والفئوية، وارتفاع تأثير وسائط الاجتماعي في تأجيج الأبعاد الاجتماعية في يوميات المشهد السياسي في موريتانيا.

ومع وصول الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني إلى السلطة، قفز الاهتمام بالملف الاجتماعي إلى دائرة أعلى في سياسات النظام، وذلك عبر محاور منها:

استلال فتيل التوتر: قدم ولد الشيخ الغزواني نفسه باعتبارها رجل الأجماع، والرئيس الذي لن يترك أحدا على قارعة الطريق، وفق تعبيره، وكانت القضية الاجتماعية حاضرة بقوة في خطابه السياسي في الحملة، مركزا بشكل خاص على قضية المظالم التاريخية وآثار الاسترقاق ومخلفاته، وتراث التهميش، وقد كان في خطابات ولد الشيخ الغزواني مستوى من التأثير العاطفي في مشاعر الفئات الهشة، خصوصا أنه حمل في خطاباته السياسية وبرنامجه الانتخابي، وعودا بالمساواة، والتمييز الإيجابي لصالح ضحايا الاسترقاق.

وقد كان لهذه الخطابات دور مهم في تخفيف حدة التوتر، التي كان من أسبابها أيضا مستوى الخلاف العالي وحتى الصراع بين نظام الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز ورموز وقيادات من شريحة الحراطين، وقيادات اخرى من المجموعة الزنجية، كما كان المشغل الوحدوي حاضرا بقوة في خطابات الرئيس الغزواني، ودعوته الصريحة لتجاوز الماضي، وانتقاده اللاذع للطبقية السائدة في المجتمع[1]

برامج تنموية للتآزر الاجتماعي: مثل مشروع وكالة تآزر للتضامن ومحاربة الإقصاء، أكبر بند اجتماعي وسياسي ربما في برنامج الرئيس الحالي محمد ولد الشيخ الغزواني، كما أنها تمثل من حيث الحجم والمكانة أكبر المؤسسات الحكومة ميزانية، وذلك بسقف مالي بحوالي 200 مليار أوقية، (قرابة 400 مليون دولار»

وقد نشرت مؤسسة تآزر شبكة واسعة من الأعمال والفعاليات ذات البعد الاجتماعي، كان لبعضها دور مهم في تخفيف وطأة جائحة كورونا التي اجتاحت العالم، ونالت منها موريتانيا نصيبا مجحفا جدا

(1) خطاب الرئيس الغزواني في مهرجان المدن القديمة بتاريخ 2021/12/10
https://www.ami.mr/Depeche-71496.html

بالدولة، والقدرات الاقتصادية للمواطنين.

وتتوزع البرامج الكبرى للمؤسسة على مشاريع البركة، والأمل، وداري، ومشروع الشيلة، وهي مشاريع كبرى استفاد منها من خلال خدمات العون الغذائي، ومد شبكات المياه، وتشييد المدارس، وبناء منازل لأسر متعففة، حوالي ثلث السكان الموريتانيين الذين يناهزون أربعة ملايين نسمة.

ورغم كل هذه الإجراءات وتعدد الهيئات الحكومية المتضافرة في الملف الاجتماعي إلا أن آثار الأزمة العالمية ظهرت ملامحها بقوة في الشارع الموريتاني، كما ارتفع مؤشر الغضب في كثير من الأوساط السياسية والشبابية تجاه ارتفاع الأسعار وتردي الخدمات العامة، مما أدى إلى بعض الهزات المؤلمة في مناطق متعددة من البلاد، أبرزها:

**أحداث كوبني:** العنيفة والتي أحرق فيها متظاهرون منشآت عمومية، مما تطلب تدخل الجيش، واعتقال عدد كبير من الشباب والمراهقين المتورطين في أعمال الشغب المذكورة، قبل أن يتم الإفراج عنهم بعد ذلك بعدة أشهر، وفق تسوية سياسية.

**أحداث الركيز:** في جنوب موريتانيا، وتمثل هذه الأحداث أهم هزة سياسية وأمنية تعرض لها نظام الرئيس الغزواني منذ وصوله إلى السلطة، حيث مثلت انهيارا تاما لسلطة الدولة في هذه المقاطعة التي لا يوجد في مركزها شارع معبد واحد، وقد تمكن المتظاهرون من حرق مقرات المقاطعة، والبلدية، ومكاتب وكالة الوثائق المؤمنة، ومنشآت عمومية متعددة، كما أحرقوا منزل عمدة البلدية.

لقد كانت أحداث الركيز بشكل خاص أكثر الرسائل الاجتماعية قرعا لأجراس الإنذار أمام سمع النظام، ولذلك جاءت ردة الفعل سريعة، ومتنوعة، لكنها أيضا استطاعت تعرية جزء من ضعف الأداء الحكومي، وتذبذب مؤشرات الإنجاز في مجالات التنمية بشكل عام، وهو ما حدا بالرئيس الغزواني في خطابه بمناسبة ذكرى الاستقلال، إلى الاعتراف بأن وتيرة الإنجازات ليست مكتملة، مجددا التأكيد على وفائه بكل ما تعهد به في حملته الانتخابية[1]

**عودة الشرائحية:** لم يهدأ ملف الشرائحية في موريتانيا منذ أن أصبح مادة أساسية للتداول والتأثير في الشأن السياسي، لكن هذا الملف عاد بقوة خلال الأشهر الأخيرة من 2021 عبر بوابة الصناع التقليديين، الذين يعانون من تمييز طبقي ولمز مجتمعي، وقد استطاع الرئيس الغزواني خلال خطابه في مهرجان المدن القديمة، امتصاص وتجفيف أزمة «الصناع التقليديين» بحيث لا تتحول إلى أزمة سياسية مطروحة في مأموريته، كما كانت قضية الحراطين أبرز أزمة اجتماعية واجهها نظام الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وكانت من قبله أزمة الزنوج أيضا أهم معضلة اجتماعية واجهها نظام الرئيس الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع.

(1) https://primature.gov.mr/index.php/ar/node/420

رئيس الجمهورية: الوطن الذي نريده جميعا لا هشاشة فيه ولا إقصاء

جاءت الرسالة الثانية تبديدا للصورة التي يحاول بها كثير من خصوم الرجل تقديمه على أنه امتداد للمشيخة والإرث التقليدي لموريتانيا بما يمثله من طبقية ومن تقنين عرفي للتمايز.

**تنامي القومية الزنجية:** لم يخف أن القوى الزنجية المعارضة، تنظر بمستوى كبير من التوجس أو عدم الترحيب بنظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، وقد تفاقم هذا الموقف خلال الأشهر الأخيرة من السنة المنصرمة، ليظهر في مواجهات عنيفة مع قوى الأمن في مناطق الضفة الزنجية، حيث أعادت القوى الزنجية المطالبة بفتح التحقيق في مزاعم قتل عشرات من الضباط الزنوج خلال سنوات الجمر «1987-1989» إضافة إلى تهجير بعض القرى الزنجية إلى السنغال، زيادة على المطالب المتعلقة بالهوية، خصوصا ما يتعلق بتعليم اللغة الفرنسية التي ترى فيها قطاعات واسعة من النخب الزنجية حماية أساسية لهويتها ولتميزها الثقافي عن العرب، وحماية لمصالحها في التشغيل العمومي.

ويمكن الوقوف عند أهم المحطات التي مرت بها علاقة النظام بالزنوج الموريتانيين في:

**مرحلة الترقب والانتظار:** وقد استمرت هذه المرحلة طيلة السنة الأولى التي كانت سنة تبديد للمخاوف بالنسبة للنظام، ومحاولة لخلق إجماع وطني حول نظامه السياسي ورؤيته التنموية وتعهداته الاجتماعية[1]

**مرحلة التشكيك والاتهام:** وقد أخذت وتيرتها في التصاعد مع السنة الثانية من مأمورية الرئيس الغزواني، عبر مواقف متعددة عبر عنها نشطاء وقادة من المعارضة الزنجية، رأوا في نظام الرئيس الغزواني امتدادا وترسيخا لما يعتبرونه الهيمنة والروح الإقصائية التي يمارسها العرب تجاه القوميات الزنجية في موريتانيا.[2]

(1) استقبل ولد الشيخ الغزواني خلال هذه الفترة مختلف قيادات الزنوج بما فيهم صمب اتيام قائد حركة أفلام غير المرخصة

(2) صمب اتيام: الغزواني لا يقدم أفعالا ملموسة https://alakhbar.info/?q=node/37027

## التحليل والخلاصات

يمكن ودون تبسيط القول إن الهموم الاجتماعية كانت الإطار العام الذي تحرك فيه الأداء الحكومي لموريتانيا طيلة العامين 2020 و2021 مع زيادة لمنسوب الحضور السياسي في العام 2021 لاعتبارات متعددة من بينها

انتصاف مامورية الرئيس الغزواني، وانكسار فترة السماح وأفق الانتظار والترقب الذي منحته المعارضة والنخب السياسية بشكل عام للنظام الجديد

تخفيف الإجراءات الاحترازية مما سمح بمستوى من حرية التجمع والحراك.

التأثير السلبي للأزمة الاقتصادية على صورة النظام لدى الشارع بشكل عام.

فعالية الرأي العام الافتراضي في تثوير الحراك الغاضب تجاه بعض الإخفاقات التنموية للنظام

ويمكن الخروج بجملة من الملاحظات في المسار السياسي للنظام ومن أبرزها:

أن النظام لم يأخذ بعد شكله النهائي، لا في طبيعة تشكيله ولا في توازن مراكز النفوذ ومصادر القرار في هيئاته، وأن الحياة السياسية الرسمية مقبلة خلال الأشهر القريبة من العام 2022 على تغييرات واسعة وشاملة في نمط الحكامة السائد، وذلك في ظل انتقادات لاذعة يوجهها ولد الغزواني إلى حكومته بشكل متكرر.

ومن المتوقع أن يراجع الرئيس الأسلوب الذي انتهجه خلال السنتين المنصرمتين من مأموريته والمتمثل في المنح الكامل» للصلاحيات والموارد» للوزراء، وانتظار نتائج العامل، لينتقل إلى توجه جديد يعزز من مركزية المتابعة.

كما أن السنة المقبلة مرشحة أيضا للانتقال إلى مستوى من الصرامة في مجال محاربة الفساد، حيث بدأ حديث واسع في هذا المجال يتردد على ألسنة الأقطاب المقربة من الرئيس الغزواني

ويمكن بشيئ من الوضوح التأكيد على أن قوة النظام لا تزال متمركزة بشكل خاص في مؤسسة الرئاسة، وإذا كان الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني قد مثل عنصر توازن داخلي وخارجي في ظل نظام الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، واستطاع تخفيف كثير من الأزمات والعقبات الداخلية والخارجية التي هزت نظام ولد عبد العزيز عدة مرات فإنه – أي ولد الغزواني – مفتقر الآن إلى من يقوم له بذات الدور الذي كان يؤديه في ظل نظام ولد عبد العزيز.

لقد أنتجت حالة الرتابة السياسة وضعف الشعبوية لدى نظام الرئيس ولد الشيخ الغزواني أو ما يمكن تسميته الكمية الزائدة من الوقار السياسي حالة من ضعف « احتضان الأغلبية» التي لا تعبر عنها

الحكومة التكنوقراطية التي أوكل إليها ولد الشيخ الغزواني تسيير الشأن العام.

ينضاف إلى ذلك بعد آخر وهو ضعف الاتصال بين الرئاسة والقوى السياسية الداعمة للرئيس الغزواني، مما يجعل أغلبها مؤهلا للتعبير وبشكل صريح عن تذمره من التجاهل، وتبرمه من طول الانتظار خصوصا مع انتصاف مأمورية الرئيس الغزواني.

ولقد أدى هذا التمركز حول مؤسسة الرئاسة وضعف الحكومة وحزب الاتحاد من أجل الجمهورية المساند لها، وغياب تأثير فعال لرئيس البرلمان المحسوب على الرئيس السابق إلى حالة من الضبابية والترقب في صفوف الأغلبية وقواها الداعمة للرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، كما أنه أدى أيضا إلى كسر أفق الانتظار بالنسبة لمختلف قوى المعارضة، التي انتظرت طيلة سنتين خطوة متقدمة من نظام ولد الغزواني للرد على هدنتها المعلنة وسعي بعض أطرافها للتقارب مع السلطة.

وما من شك أن تضارب الأولويات بالنسبة للنظام ومختلف قوى المعارضة كان عائقا أساسيا يحول دون الوصول إلى التوافق أو توسيع المشترك، كما أن حرص ولد الشيخ الغزواني على «ترميم الإجماع» بشكل دائم كان عنصرا حاسما في «تأجيل الصراع» وخصوصا مع القوى الراديكالية في المعارضة، مثل حزبي تواصل والتحالف الشعبي التقدمي والقوى الزنجية.

ويمكن القول إن السنة المنصرمة مثلت سنة التحولات الكبرى والملفات المفتوحة في نظام الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني حيث:

انتقل تسيير ملف الرئيس السابق من المرونة والتدرج إلى الاعتقال والمواجهة الصارمة والمضايقة والمصادرة.

انتقل ملف التشاور من الرفض والقبول الجزئي إلى السقف العالي في مواضيعه والمشاركين فيه، دون أن يتم الشروع فيه بشكل عملي

بدأت في هذه السنة التحولات الكبرى للنظام على مستوى قطاعي التعليم، حيث بدأت فكرة المدرسة الجمهورية التي بشر بها الرئيس الغزواني في مستهل حملته الانتخابية تتجه إلى البلورة في إجراءات ملموسة، كما أنها بدأت تهبط إلى مستوى من الواقعية ومراعاة الأبعاد المتعددة التي تجعل من ملف التعليم أحد الإشكالات الاجتماعية المؤثرة في حاضر ومستقبل التعايش بين الأفراد.

في الملف الدبلوماسي أيضا ما زالت الملفات المفتوحة هي السمة الغالبة في أداء النظام، حيث انتقل من القطيعة الموروثة مع قطر إلى إعادة العلاقة دون تعيين الشروع في تطويرها.

أما في ملف العلاقة مع السنغال فقد فرضت المصالح الغازية المشتركة بين البلدين حالة من التقارب والتكامل، وتذويب كثير من جليد الخلاف، وفي الملف المغاربي تجد موريتانيا نفسها في مسار شائك لتدبير العلاقة بين المغرب والجزائر، اللتين تسعيان بشكل كبير إلى توجيه البوصلة الموريتانية إلى إحدى

العاصمتين المتصارعتين.

وعلى الضفة الأخرى فإن القوى السياسية المعارضة وجدت في العام المنصرم فترة خصبة لاختبار قدرتها على التحرك خارج أفق الإجراءات الاحترازية، وخارج فترة التسامح التي تعتقد المعارضة أنها طالت أكثر من الطبيعي

لقد صعدت كل القوى السياسية المعارضة لهجتها تجاه النظام، عبر المطالبة بإصلاحات نوعية أو استعجال إطلاق الحوار السياسي، أو اتهام النظام بالضعف والخور والعجز عن السير بالبلاد نحو التقدم، وانتهاج سياسة جديدة للفساد وحماية المفسدين.

ولا يخفى أن المعارضة الموريتانية استعادت شيئا من قاموسها السياسي التقليدي خلال السنة المنصرمة، وأن بعض الأحداث والهزات التي شهدتها البلاد في مناطق من الداخل كانت عاملا أساسيا في رفع وتيرة التصعيد لدى أحزاب المعارضة، إلا أن تلك الأحزاب والقوى السياسية لم تفقد بعض الأمل كاملا في نظام ولد الشيخ الغزواني، ويتعلق الأمر أساسا بالقوى السياسية الساعية إلى حوار أو شراكة مع النظام، ومرد ذلك إلى سعي النظام إلى الحفاظ على حبل الود مع المتفهمين أو الراغبين في الاقتراب منه.

كما أن القوى التي صعدت لهجتها تجاهه لم تجد بعد رغبة معلنة من النظام للصراع معها أو الرد عليها بالمثل وذلك حرصا من النظام على الحفاظ على «شعرة معاوية» وترميم التهدئة التي تهتز جدرانها بين الحين والآخر.

وما من شك أن سنة 2022 ستكون سنة الحسم بالنسبة لأغلب القوى المعارضة في مواقفها مع النظام ومواقعا في الساحة السياسية، وذلك بناء على مخرجات التشاور السياسي المتوقع انطلاقها في يناير 2022، وما يمكن أن ينتج عنه من انتقال قوى سياسية معارضة نحو الأغلبية أو سن إصلاحات سياسية ودستورية، تدفع إلى مزيد من التنافس في الانتخابات البلدية والنيابية القادمة، والتي لا يستبعد أن تنظم قبل موعدها المحدد في 2023 وذلك بناء على مخرجات التشاور الوطني الموسع

أما في الملف الاقتصادي، فيمكن القول إن مؤشرات الأداء في هذا النظام كانت تميل إلى التحسن والتطوير رغم الصعوبات الكبيرة المتعلقة بالهيكلة التقليدية واختلال التوازن في مرتكزات الاقتصاد الوطني، وكذا في تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الموريتاني الهش

وما من شك أن استحداث الأقطاب التنموية الجديدة، رغم ما تعانيه من تعثر وبطئ في الإنجاز، يمثل مسندا جديدا للمصادر التقليدية للإنتاج في موريتانيا وهي قطاع الصيد البحري والمعادن، كما أن الآفاق المتوقعة للغاز الموريتاني كفيلة بإحداث نقلة نوعية في القدرات الاقتصادية للبلاد، إذا استطاعت إنجاح أقطابها الاقتصادية الجديدة، وتحقيق توازنات هكيلية، تخفف من أعباء الاعتماد على الخارج، وتحد من الهزات التي يتعرض لها الأمن الغذائي للبلاد بين الحين والآخر. كما سيكون على النظام

مرغما على مراجعة سياساته المتعلقة بجلب الاستثمار، خصوصا أن حجم المتحصل عليه لحد الآن لا يزال ضئيلا، ومحدودا في مجالات صغيرة مثل الزراعة والتعدين الأهلي، ولم تستقطب البلاد شركات عملاقة ولا مستثمرين كبار

وفي المجال الاجتماعي يمكن القول إنه استأثر بنصيب الأسد في اهتمامات الرئيس الغزواني عبر مظاهر متعددة من بنيها:

حجم المشاريع الموجهة إلى الفئات الهشة والمجموعات الأقل دخلا

انتهاج سياسة التهدئة والتحييد في التعاطي مع الجوانب السياسية للأزمة الاجتماعية، وذلك بكسب أهم طرف سياسي ممثل لشريحة الحراطين، وهو زعيم حركة إيرا بيرام ولد الداه ولد اعبيدي الذي انتقل من معارض راديكالي للنظام السابق إلى محام منافح في أغلب الأحيان، ومتفهم في أحيان أخرى لكثير من مواقف النظام وتوجهاته.

كما أن حرص النظام على إطفاء أي أزمة شرائحية جديدة، مكنه من تحقيق اختراقات نوعية في صفوف الحقوقيين، الذي نظر أغلبهم بإشادة وتقدير إلى خطاب الرئيس في حفل وادان وما تضمنه من إشادة ببعض الفئات المهمشة ومن نقد لاذع للنظام الطبقي التقليدي السائد في المجتمع الموريتاني.

وينضاف إلى هذا البعد انتقال الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني إلى ملف التشغيل والشباب في آخر السنة الثانية من مأموريته عبر إعلانه صندوق تشغيل الشباب والمنح المالية المخصصة للخريجين، وإعادة تأسيس المجلس الأعلى للشباب، وهو ما قد يجعل سنة 2022 « سنة شبابية» في البرامج الحكومية المرتقبة وكذا في الدعاية السياسية المصاحبة لها

إن الخلاصات العامة التي يمكن الوصول إليها هي أن نظام ولد الشيخ الغزواني سيجد نفسه في السنة القادمة مرغما على الحسم في ملفات بالغة الأهمية أبرزها

ملف سجن الرئيس السابق، حيث يصعب استمراره في السجن دون محاكمة، ومن الصعب أيضا أن تمر محاكمته دون أن تحدث هزة نوعية في المشهد السياسي العام في البلاد.

الحسم الاقتصادي في إنقاذ مشاريعه التنموية، وتطوير أداء حكومته وذلك بعد اعترافه بشكل متكرر في خطابات وتصريحات متعددة عن عدم رضاه عن مستوى الأداء.

الحسم السياسي في التعاطي مع مطالب المعارضة، وتحديد دائرة المشترك، والانتقال من ترميم التهدئة إلى الشراكة مع أطياف المعارضة أو بعضها أو الصراع السياسي مع أطراف أخرى

ينضاف إلى هذا أن السنة المقبلة ستكون أيضا سنة تغييرات واسعة في هيكلة النظام وذلك عبر محاور متعددة منها:

صعود قيادات جديدة إلى هرم المؤسسة العسكرية، مع تقاعد أبرز قادتها خلال بداية العام 2022،

وهو ما يعني مستوى من التجديد القسري في المؤسسة العسكرية.

التعديل الحكومي الشامل أو الموسع الذي يتوقع أن يتزامن مع بداية العام 2022، والذي لن يقتصر على الأشخاص والمقاعد بل قد يشمل السياسات والتوجهات، خصوصا مع تنامي النزعة الشعبية في خطاب الرئيس وتصاعد اهتمامه بالتفاصيل التي كان يمنح صلاحيات تسييرها للوزراء

تعديل الجناح السياسي للنظام من خلال إعادة ترتيب وتشكيل حزب الاتحاد من أجل الجمهورية والتحول من المرحلة الانتقالية التي فرضتها أزمة المرجعية وعودة الرئيس السابق إلى حالة جديدة تواكب مختلف التحولات السياسية الجديدة في البلاد، وخصوصا في ملفي تغيير نمط التسيير الحكومي والتشاور الموسع مع المعارضة

# التنظيمات المُتشدّدة

## «داعش» يَستعيدُ عافِيَتَهُ و«يتَمَدّد» و«القاعدة» تُواجِهُ تَحَدّياتٍ صعبة

**أ. فايز الجولاني**

جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي

مستشار إعلامي ومحلل استراتيجي مختص بتأسيس وإعادة هيكلة المؤسسات الإعلامية والبحثية والأكاديمية

## الملخص التنفيذي

تظهر التطورات خلال العام 2021 استعادة تنظيم داعش قوته وفاعليته بصورة تدريجية في سوريا والعراق، حيث لم تعد عمليات «الذئاب المنفردة» هي المعلم الأبرز في أداء التنظيم كما كان الحال خلال السنوات الثلاث التي أعقبت هزيمته القاسية في العراق عام 2017. وبات التنظيم، الذي يعد الأخطر بين المجموعات المتشددة، أقدر على تنفيذ عمليات نوعية معقدة على مستوى عال من الدقة في التخطيط والتنفيذ. وربما يُعزى التطوّر التدريجي الحاصل في أداء التنظيم إلى قدرته على التكيّف وإعادة النهوض، إلى جانب حالة الانفلات الأمني في سوريا والعراق، وتداعيات أزمة وباء كورونا التي واصلت الضغط على الحكومات واسنزفت جهودها.

أما تنظيم القاعدة، فتوضح تطورات العام 2021 أنه ما يزال يعاني بقوة في سوريا والعراق، ويكاد فرعه في جزيرة العرب يغيب تماماً عن مشهد الأحداث. وفي غربي إفريقيا التي باتت تشكل مركز ثقله الأساسي، يعاني التنظيم من منافسة قوية مع تنظيم داعش ويتراجع نفوذه بشكل ملحوظ.

ويلاحظ أن زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري واصل في العام 2021 توجيه اهتمام التنظيم صوب القدس وفلسطين، في خطوة تفسّر كمحاولة لتحقيق القبول الشعبي في ظل التراجعات التي يعانيها التنظيم على مستوى الحضور الميداني، حيث انحسرت عملياته بصورة ملحوظة في وقت تتعرض فيه قياداته لضربات موجعة.

أما هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) فقد واصلت في العام 2021 الابتعاد عن توجهات تنظيمي داعش والقاعدة اللذين يتبنيان فكرة الجهاد العالمي العابر للحدود. وتشير مصادر غربية إلى أن الهيئة باتت تحصر جهودها وعملياتها داخل سوريا، كما أنها تخوض حرباً على الأراضي السورية مع الحركات التابعة لتنظيمي داعش والقاعدة، وتسعى في ذات الوقت لتحقيق الاعتراف الدولي بها وحذفها من قوائم الإرهاب.

ويُتوقّع خلال العام 2022 أن يواصل تنظيم داعش مراكمة عناصر القوة، وأن يتمكّن من تعزيز حضوره في العديد من الساحات، فيما لا تلوح مؤشرات على احتمالات قوية لخروج تنظيم القاعدة من أزماته الحالية.

## أهم التطورات في العام 2021

**2021/1/6:** وكالة أعماق التابعة لتنظيم داعش تعلن أن حصيلة العمليات التي نفذها التنظيم في سوريا خلال العام 2020 وصلت إلى 593 هجوم. وبحسب الوكالة فإن تلك الهجمات أسفرت عن سقوط 1327 بين قتيل وجريح. أما على صعيد التوزيع الجغرافي للعمليات، فقد أحصت الوكالة 389 هجوماً تم تنفيذها في دير الزور، و59 في الرقة، و38 في حمص، و39 في الحسكة، و36 في حلب، و29 في درعا.

**2021/1/7:** القوات العراقية تعلن عن إلقاء القبض على ما يُسمى آمر قاطع زوبع – الفلوجة في تنظيم داعش الملقّب بـ (أبو عائشة).

**2021/1/8:** وزارة الداخلية العراقية تعلن عن اعتقال وزير الزراعة في تنظيم داعش في محافظة الأنبار وثلاثة من مرافقيه.

**2021/1/20:** تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يعلن مقتل أحد قادته العسكريين في ضربة أميركية في اليمن، دون أن يحدد تاريخ مقتل صالح بن سالم بن عبيد عبولان المعروف باسم أبو عمير الحضرمي، والذي كان من بين مساعدي زعيم القاعدة أسامة بن لادن.

**2021/1/21:** مقتل 32 وإصابة 110 جرحى في تفجيرين انتحاريين لتنظيم داعش في سوق شعبي بساحة الطيران وسط بغداد. واعتبر الهجوم الأكبر في العاصمة العراقية من حيث عدد القتلى منذ 3 سنوات. وعلى إثر الهجوم وجه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بإجراء تغييرات في مفاصل الأجهزة الأمنية والاستخبارية.

**2021/1/22:** مقتل العشرات بينهم مدنيون، ونزوح مئات العائلات من منازلها في مدينة الحسكة شرقي سوريا جراء استمرار الاشتباكات والقصف الجوي الذي تنفذه طائرات أمريكية على محيط سجن تابع له سيطر عليه معتقلون من تنظيم داعش. وأشارت الإحصاءات إلى أن حصيلة الاشتباكات في محيط السجن وصلت إلى 27 قتيلاً من سجناء داعش، بالإضافة لـ 21 قتيلاً من قوات سوريا الديمقراطية «قسد» وحراس السجن.

**2021/1/28:** رئيس الوزراء العراقي يعلن مقتل أبو ياسر العيساوي الذي وصفه بأنه «زعيم تنظيم داعش الإرهابي في العراق»، وذلك بعد أسبوع من الهجوم الدامي الذي شهدته العاصمة بغداد وتبناه التنظيم.

**2021/2/2:** رئيس الوزراء العراقي يعلن مقتل قائد جنوبي العراق في تنظيم داعش أبو حسن الغريباوي، وغانم صباح المسؤول عن نقل «الانتحاريين».

**2021/2/16:** الجيش اللبناني يعتقل 18 لبنانياً وسورياً في بلدة عرسال الحدودية شمالي البلاد قال إنهم اعترفوا بأنهم ينتمون إلى خلايا تابعة لتنظيم داعش. وذكر بيان صادر عن الجيش أن الموقوفين أقروا بانتمائهم للتنظيم وتأييدهم له، مشيراً إلى أنه ضُبط بحوزتهم كمية من الأسلحة والذخائر.

**2021/3/11:** مقاتلات روسية تشن 25 غارة جوية على مناطق انتشار تنظيم داعش ضمن مثلث حلب حماة الرقة، في محاولة للحدّ من تحركات التنظيم ونشاطه المتزايد. وأسفرت الهجمات بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان عن خسائر بشرية.

**2021/3/13:** تنظيم داعش ينشر قائمة بأسماء عدد من سكان بلدة جديد عكيدات في دير الزور مهددين بالقتل وتدمير منازلهم في حال عدم إعلانهم التوبة.

**2021/3/23:** قوات الأمن السودانية تعلن إلقاء القبض على خمسة عناصر من تنظيم داعش في العاصمة الخرطوم.

**2021/3/30:** تنظيم داعش يعلن السيطرة على مدينة بالما الاستراتيجية شمالي موزمبيق في هجوم أسفر عن مقتل 55 من أفراد القوات الموزمبيقية. وذكرت وكالة «أعماق» التابعة للتنظيم أن الهجوم تم شنّه من عدة محاور على مدينة بالما الاقتصادية بالقرب من حدود تنزانيا واستمر ثلاثة أيام، وأسفر عن سيطرة التنظيم على المدينة وما فيها من مقرات وبنوك وشركات ومصانع تجارية للجيش والحكومة بعد فرار القوات الموزمبيقية.

**2021/4/6:** تنظيم داعش يختطف ثمانية من عناصر شرطة النظام السوري و11 مدنياً من أهالي قرية السعن خلال مواجهات وسط سوريا.

**2021/4/18:** تنظيم داعش في شمال سيناء يعدم قبطيا كان مختطفا لديه منذ شهور وينشر فيديو يوثّق عملية الإعدام.

**2021/5/2:** الشرطة التركية تعلن إلقاء القبض على القائد العسكري المفترض لتنظيم داعش في تركيا الملقب بالاسم الحركة «باسم» والذي يحمل الجنسية الأفغانية، والذي تصفه بعض المصادر على أنه الذراع الأيمن لزعيم التنظيم الذي قتل عام 2019 أبو بكر البغدادي.

**2021/5/7:** جهاز «مكافحة الإرهاب» العراقي يعلن عن تنفيذ عمليات متفرقة في بغداد أسفرت عن القبض على أمير قطاع الجنوب في تنظيم داعش الملقب «أبو حنان» وعن قتل ثلاثة عناصر سبق لهم المساعدة في تنفيذ عملية التفجير في ساحة الطيران ببغداد.

**2021/5/8:** تنظيم داعش يفجر سيارات مفخخة أمام مدرسة سيد الشهداء في منطقة داتشي غربي العاصمة كابول يقطنها أغلبية من شيعة الهزارة، وأسفرت التفجيرات عن مقتل نحو 85 وجرح نحو 300 آخرين غالبيتهم من طالبات المدرسة.

**2021/6/6:** تنظيم داعش يعلن مسؤوليته عن هجوم على نقطة تفتيش في ليبيا أسفر عن مقتل أربعة أشخاص بينهما ضابط في مدينة سبها.

**2021/6/6:** الاستخبارات العراقية تعلن عن اعتقال المسؤول الإداري لما يسمى بـ «فرقة عين جالوت» في تنظيم داعش غربي نينوى والمكنى بـ«أبو إلياس».

**2021/06/06:** مقتل أكثر من 138 قتيلا في الهجوم الأكثر دموية في بوركينا فاسو منذ ستة أعوام، ووقع الهجوم في المنطقة المسماة «المثلث الحدودي» بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر التي تشهد هجمات دامية مستمرة ينفذها تنظيما القاعدة وداعش ضد مدنيين وعسكريين. وبالتوازي مع الهجوم الأول قتل 14 شخصا في قرية تدريات في المنطقة نفسها في هجوم آخر شنته مجموعات مسلحة.

**2021/6/7:** تنظيم داعش يعلن عن أن زعيم جماعة بوكو حرام أبو بكر شكوي قام بقتل نفسه خلال معركة مع عناصر التنظيم في نيجيريا. وزعم التنظيم في تسجيل صوتي تم توزيعه على بعض وكالات الأنباء، إن شكوي فجّر نفسه خلال اشتباكات بين التنظيمين المتنافسين.

**2021/6/7:** المرصد السوري لحقوق الإنسان يوثّق مقتل 23 عنصراً من قوات النظام السوري في مناطق متفرقة من البادية السورية بكمائن وألغام خلايا تنظيم داعش المنتشرة في بادية حمص الشرقية مروراً ببادية حماة ودير الزور وصولاً إلى بادية الرقة.

**2021/7/8:** صحيفة النبأ التابعة لتنظيم داعش تصدر تهديداً ضد وزير خارجية إيطاليا لويجي دي مايو لمشاركته مع الولايات المتحدة في رئاسة الاجتماع الأخير للتحالف ضد داعش.

**2021/7/12:** سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف قوة عسكرية مصرية نتيجة اشتباكات بين قوات الجيش وتنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم داعش جنوب مدينة الشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء

**2021/7/19:** تفجير يتبنى مسؤوليته تنظيم داعش في سوق شعبي بمدينة الصدر في بغداد يسفر عن مقتل 36 شخصاً وإصابة أكثر من 60 آخرين.

**2021/7/23:** القوات الأمنية العراقية تعلن القبض على من وصفته بـ «أبرز إرهابيي ما تسمى ولاية الجنوب في تنظيم داعش الإرهابي». وكانت خلية الإعلام الأمني أعلنت في 2021/7/19 القبض على «والي بغداد» لدى التنظيم.

**2021/7/27:** قوات التحالف الدولي تلقي القبض على مسؤول سابق في «ديوان الصحة بولاية الفرات» في تنظيم داعش، في عملية إنزال جوي بريف دير الزور شرق سوريا شاركت فيها 8 مروحيات.

**2021/7/31:** مقتل أربعة عراقيين بينهم شرطي وجندي وإصابة ستة آخرون، في هجومين منفصلين شنهما تنظيم داعش في محافظتي الانبار وديالى.

**2021/8/22:** المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة طالبان محمد نعيم يعلن عن أن تنظيم القاعدة غير موجود على الأراضي الأفغانية، وأن الحركة ليس لها علاقة به.

**2021/8/26:** مقتل أكثر من 170 شخصاً بينهم 13 جندياً أمريكياً، وجرح أكثر من مئتين بينهم 18 جندياً أمريكيا، في هجمات بأحزمة ناسفة استهدفت مطار كابول وتبنى مسؤوليتها تنظيم داعش في ولاية خراسان. وقد وقعت الهجمات خلال مغادرة القوات الأجنبية وفرار آلاف الأفغان بعد سيطرة طالبان على كامل الأراضي الأفغانية.

**2021/9/5:** مقتل 16 من أفراد الشرطة العراقية في هجومين منفصلين لتنظيم داعش في محافظتي نينوى وكركوك.

**2021/9/6:** القوات الأمنية الأردنية تعلن إحباط مخطط استهدف مقرّ دائرة المخابرات العامة في إربد شمالي الأردن، وتقول إن اثنين من مؤيدي تنظيم داعش تورطوا في المحاولة.

**2021/9/11:** مقتل أربعة أشخاص، بينهما عنصران في قوات الأمن، في هجوم نفّذه تنظيم داعش شمالي العراقي واستهدف حاجزا لقوات الحشد الشعبي قرب مدينة الموصل، ومن بين القتلى ضابط وفرد في قوات الحشد، إضافة لمختار القرية.

**2021/9/11:** زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري يُطلّ عبر تسجيل فيديو جديد في ذكرى هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك، ويقول إن «القدس لن يتم تهويدها أبداً». وجاءت إطلالة الظواهري لدحض شائعات وفاته، وأشاد في التسجيل بهجوم سيارة مفخخة نفذته جماعة «حراس الدين» التابعة لتنظيم القاعدة في منطقة تل السمن في محافظة الرقة شمالي شرق سوريا.

**2021/9/14:** زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري يشن هجوماً عنيفاً على القيادي الفلسطيني المنشق عن حركة فتح محمد دحلان ويعتبره هدفاً مشروعاً للقاعدة، ويقول إن التنظيم يجب أن يهتم بالعمل داخل فلسطين.

**2021/9/15:** فرنسا تعلن قتل قواتها لـ «عدنان أبو وليد الصحراوي» زعيم تنظيم داعش في منطقة الصحراء الكبرى، متأثراً بجراح أصيب بها في ضربة نفذتها قوة فرنسية في شهر آب/أغسطس2021. واتهمت فرنسا الصحراوي بالمسؤولية عن غالبية الهجمات التي يشنها تنظيم داعش في منطقة المثلث الحدودي الواقع بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

**2021/9/26:** مقتل خمسة أشخاص وإصابة ضابط برتبة عقيد في هجوم مزدوج لتنظيم داعش في محافظة ديالى.

**2021/10/04:** حركة طالبان تعلن عن إنها دمرت خلية تابعة لتنظيم داعش في العاصمة الأفغانية، بعد ساعات من هجوم على مسجد يشتبه في أن التنظيم وقف وراءه وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص.

**2021/10/8:** تفجير لتنظيم داعش يستهدف مسجداً للشيعة في قندوز بأفغانستان يودي بحياة نحو 60 شخصاً.

**2021/10/15:** الجيش النيجيري يؤكد مقتل أبو مصعب البرناوي نجل مؤسس جماعة بوكو حرام وزعيم تنظيم داعش في منطقة غرب إفريقيا. وكان الجيش النيجيري أعلن عن قتل البرناوي لأول مرة في شهر أيلول/سبتمبر 2021، دون تقديم تفاصيل حول كيفية مقتله.

**2021/10/16:** تفجير لتنظيم داعش يستهدف مسجداً للشيعية في قندهار بأفغانستان يُخلّف 60 قتيلا و 70 جريحاً.

**2021/10/22:** مستشار الأمن القومي النيجيري يعلن عن مقتل مالام باكو الذي خلف أبو مصعب البرناوي كزعيم لتنظيم داعش في ولاية غرب إفريقيا الذي أعلن الجيش النيجيري عن قتله في شهر أيلول/سبتمبر 2021.

**2021/10/23:** القيادي البارز في تنظيم القاعدة عبد الحميد المطر يلقى مصرعه في غارة شنتها طائرة مسيرة أمريكية في منطقة سلوك شمالي سوريا الخاضعة للسيطرة التركية.

**2021/10/25:** «هيئة تحرير الشام» تهاجم مجموعات مسلّحة من بينها «جند الشام» في ريفي إدلب واللاذقية.

**2021/10/26:** مقتل 11 شخصا وجرح 13 في هجوم لتنظيم داعش على قرية الرشاد بمحافظة ديالا.

**2021/11/3:** حركة طالبان تعلن مقتل 25 شخصا بينهم القيادي الكبير في الحركة حمدالله مخلص في هجوم استهدف مستشفى كابول، وتنظيم داعش يتبنى المسؤولية عن الهجوم.

**2021/11/10:** تنظيم داعش ينفذ هجوما على سجن الصناعة بمدينة الحسكة الذي يضم عدداً كبيرا من المحتجزين المتهمين بالعلاقة مع التنظيم.

**2021/11/11:** رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي يعلن إلقاء القبض على سامي جاسم مسؤول المالية ونائب زعيم تنظيم داعش السابق أبو بكر البغدادي.

**2021/11/13:** مقتل 13 من جنود النظام السوري في هجوم لتنظيم داعش شرقي سوريا.

**2021/11/14:** مقتل اثنين من المسلحين يُعتقد أنهما ينتميان لتنظيم القاعدة في ضربة جوية وسط اليمن نفذتها طيارات أمريكية بدون طيار.

**2021/11/14:** تنظيم داعش ينفذ هجوما في أحد أحياء العاصمة كابل غالبية سكانه من الشيعة، والهجوم يسفر عن مقتل صحفي وجرح أربعة أشخاص آخرين.

**2021/11/15:** حركة طالبان تشن هجوما على مخابئ لتنظيم داعش في ولاية قندهار جنوبي

افغانستان يسفر عن مقتل أربعة من عناصر التنظيم.

**2021/11/17**: مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 33 بجروح في تفجيرين استهدفا الشرطة والبرلمان في العاصمة الأوغندية كمبالا، ورجحت مصادر وقوف تنظيم داعش وراء التفجيرين.

**2021/11/17**: تنظيم داعش يتبنى المسؤولية عن تفجير في العاصمة الأفغانية كابل تسبب بمقتل شخص وجرح ستة آخرين.

**2021/11/28**: مصادر سورية تعلن تنفيذ 560 غارة روسية على مواقع لتنظيم داعش وسط سوريا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

**2021/11/29**: مقتل خمسة من عناصر البيشمركة الكردية وإصابة أربعة آخرين في هجوم لمسلحي تنظيم داعش في إقليم كردستان.

**2021/11/30**: قوات البيشمركة في إقليم كردستان العراق تعلن عن شن تنظيم داعش هجوماً على جبهات «الفوج 2 لواء 9 مشاة» ضمن حدود منطقة كفري، ما أدى إلى مقتل أحد عناصرها وجرح ثلاثة آخرين.

**2021/12/2**: تنظيم داعش يشن هجوما على مواقع لقوات الدفاع لوطني الموالية للنظام السوري في ريف دير الزور الغربي، وأسفر الهجوم عن مقتل عشرة أشخاص.

**2021/12/3**: تنظيم داعش يشن هجوماً مسلحاً شمالي العراق يسفر عن مقتل 23 شخصا، بينهم عشرة من قوات البيشمركة.

**2021/12/4**: القيادة الأميركية الوسطى تعلن عن تنفيذ غارة جوية بطائرة مسيرة في إدلب السورية ضد قيادي بارز في تنظيم القاعدة.

**2021/12/5**: في تطور يعدّ الأول منذ إعلان هزيمته في العراق عام 2017 تمكّن تنظيم داعش من بسط سيطرته على مساحة جغرافية قبل اضطراره للانسحاب منها. حيث استطاع مقاتلو التنظيم السيطرة على قرية لهيبان في محافظة كركوك بعد هجوم بدأوه في اليوم السابق، واضطروا لمغادرة القرية بعد تدخل القوات العراقية وقوات البيشمركة الكردية.

وفي ذات اليوم شن التنظيم هجوما على موقع اللواء 126 لقوات البيشمركة على الحدود بين محافظتي كركوك وأربيل شمالي العراق، وأسفر الهجوم عن سقوط قتلى وجرحى في صفوف البيشمركة.

**2021/12/7**: تنظيم داعش يتبنى هجوماً مسلحاً في مدينة البصرة أسفر عن مقتل أربعة أشخاص.

**2021/12/9**: التحالف الدولي ضد تنظيم داعش يعلن انتهاء مهمته القتالية في العراق وتحوّله إلى دور تدريبي واستشاري. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن أعلن في تموز/يوليو2021 خلال استضافته رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي تغيّر المهمة لنحو 2500 جندي أميركي متمركزين في العراق

مع نهاية العام.

**2021/12/11**: القوات العراقية تطلق عملية عسكرية ضد تنظيم داعش في سلسلة جبال حمرين شمال العراق بعد تزايد هجمات التنظيم في سلسلة جبال حمرين ومحافظتي نينوى وكركوك.

**2021/12/12**: استخبارات طالبان في ولاية ننجرهار شرقي أفغانستان، تصدر بيانا تقول فيه إن 80 من عناصر تنظيم داعش استسلموا لقوات طالبان وتعهدوا بأن لا يقوموا بأي عمل مناهض للحكومة، وأنها قررت العفو عنهم.

**2021/12/13**: قوات سوريا الديموقراطية (قسد) تعلن عن إن قواتها إلى جانب قوات التحالف الدولي نفذت عملية مشتركة في شرق سوريا أدت إلى مقتل 5 عناصر من خلية تابعة لتنظيم داعش في الجزء الشرقي من محافظة دير الزور.

**2021/12/14**: وقوع عدة تفجيرات في أفغانستان، أحدها في كابول وقتل فيه شخص وأصيب عنصران من حركة طالبان. كما انفجرت عبوتان ناسفتان أخريان في كابول أوقعت الأولى ثلاثة قتلى، وتسببت الثانية بوقوع عدة إصابات. وفي ولاية هلمند أصيب أربعة أشخاص في انفجار قنبلة. ورغم عدم تبني أي جهة للهجمات، رجحت المصادر وقوف تنظيم داعش وراء تنفيذها.

**2021/12/15**: عناصر من تنظيم داعش يقتحمون محطة الصبيحان النفطية شرقي دير الزور ويهددون بقتل عمال المحطة في حال لم يدفع المستثمرون غرامة إنتاج النفط.

**2021/12/18**: مقتل عنصر في اللواء 9 للحشد الشعبي في محافظة صلاح الدين.

**2021/02/19**: تنظيم داعش يتبنى قتل أربعة عسكريين وراعي أغنام خلال عملية لمكافحة الإرهاب وسط تونس.

**2021/12/22**: مقتل عنصرين في اللواء 88 للحشد الشعبي وإصابة أربعة آخرين في هجوم لتنظيم داعش في محافظة صلاح الدين.

**2021/12/25**: تنظيم داعش ينفذ تفجيراً استهدف مطعماً في مدينة بيني شرقي الكونغو الديمقراطية قتل فيه خمسة أشخاص.

**2012/12/25**: قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في ريف دير الزور الشرقي تعلن عن إلقاء القبض على محمد عبد العواد القيادي في تنظيم داعش والمسؤول عن مخططات اقتحام السجون التي يُعتقل فيها عناصر التنظيم في سوريا.

**2021/12/25**: تنظيم داعش يعلن مسؤوليته عن تفجير وقع يوم 2021/12/23 بالقرب من مكتب جوازات في العاصمة الأفغانية كابول وأسفر عن جرح العشرات.

**2021/12/29**: السلطات العراقية تعلن مقتل عقيد في الشرطة مع مرافقيه على يد مسلحين من

تنظيم داعش في محافظة ديالى شرق العراق بعد أسبوعين من اختطافه.

## تحليل واقع التنظيمات المتشددة

### هل تراجعت قوة التتنظيمات المتشددة في العام 2021؟

على الرغم من بعض التقديرات التي أشارت إلى تراجع قوة التنظيمات المتشددة في بعض المناطق كالعراق وسوريا، فإن تقريراً للأمم المتحدة صدر مطلع العام 2021 أشار إلى أن نحو عشرة آلاف من مقاتلي تنظيم داعش ما زالوا نشطين في سوريا والعراق، فيما تشير مصادر أخرى إلى أن عددهم يصل إلى نحو 4000. كما حذرت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي في 2021/1/11 من أن تنظيم الدولة قد يعود مجدداً إلى الظهور في سوريا والعراق.

الباحث المتخصص في شؤون الإرهاب إريك شتولنفيرك يرى أن تنظيم داعش تمكّن من تطوير تكتيكاته، وأنه لا يزال قوياً جداً في سوريا والعراق، وعلاوة على ذلك فإنه يمتلك روابط قوية مع مناطق أخرى في العالم مثل منطقة الصحراء الكبرى في إفريقيا وخاصة منطقة الساحل [1].

وفي شهر أيار/ مايو 2021 حذّر مسؤول كردي كبير من أن هناك مؤشرات متنامية إلى أن تنظيم داعش يحاول الظهور على الساحة مجدداً بعد تزايد الهجمات في العراق. من جهته دعا الرئيس العراقي برهم صالح إلى توخي الحذر من خطر نهوض التنظيم مرة أخرى [2].

وتظهر التطورات خلال العام 2021 استعادة تنظيم داعش قوته وفاعليته بصورة تدريجية في سوريا والعراق، حيث لم تعد عمليات «الذئاب المنفردة» هي المعلم الأبرز في أداء التنظيم، كما كان الحال خلال السنوات التي أعقبته هزيمته القاسية في العراق عام 2017، وبات أقدر على تنفيذ عمليات نوعية معقّدة على مستوى عال من الدقة في التخطيط والتنفيذ من بينها تفجيرات قوية وعمليات اقتحام للسجون ومحاولات للسيطرة على بعض المناطق لفترات محدودة.

ويُعزى التطوّر التدريجي في قوة التنظيم وزيادة حضوره خلال العام 2021 إلى عوامل عديدة، أولها إظهار التنظيم قدرة عالية على التكيّف وإعادة النهوض وترميم القدرات بعد الضربات القاسية التي تعرّض لها. وثاني العوامل حالة الانفلات الأمني في سوريا والعراق التي استغلها التنظيم لاستعادة عافيته وتعزيز حضوره. كما استفاد التنظيم من تداعيات أزمة وباء كورونا التي واصلت الضغط على الحكومات واستنزفت جهودها.

---

(1) رئيس الاستخبارات الألمانية: داعش يزداد قوة وتحول إلى «شبكة لا مركزية»، dw-بالعربي، 16 تموز/ يوليو 2021.

(2) تحذيرات من عودة تنظيم «داعش» ونهوضه مجدداً في العراق، عين ليبيا، 6 أيار/ مايو، 2021.

أما على صعيد تنظيم القاعدة، فتوضح تطورات العام 2021 أنه ما يزال يعاني بقوة في سوريا والعراق، ويكاد فرعه في جزيرة العرب يغيب تماماً عن مشهد الأحداث، وفي غربي إفريقيا التي باتت تشكل مركز ثقله الأساس، يعاني التنظيم من منافسة قوية مع تنظيم داعش ويتراجع نفوذه بشكل ملحوظ أمام تقدّم داعش.

ويلاحظ أن زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري يواصل توجيه اهتمام التنظيم صوب الساحة الفلسطينية، حيث بات يركّز في خطاباته على القدس وفلسطين، في خطوة تفسّر كمحاولة لتحقيق القبول لدى الأوساط الشعبية، في ظل التراجعات التي يعانيها التنظيم على مستوى الحضور الميداني، حيث انحسر عدد عمليات التنظيم بصورة ملحوظة خلال العام 2021، فيما تتعرض قياداته لضربات متواصلة من أكثر من طرف.

## استنزاف القيادات:

تعرّض تنظيم داعش لاعتقال وتصفية عدد من قياداته خلال العام 2021. ففي العراق تم اعتقال سامي جاسم الجبوري مسؤول المالية ونائب زعيم تنظيم داعش السابق أبو بكر البغدادي في ضربة اعتبرت الأقوى منذ تصفية زعيم التنظيم في تشرين الأول/أكتوبر 2019. واعتبر باحث في المركز الأوروبي لمكافحة الإرهاب والاستخبارات اعتقال الجبوري ضربة كبيرة للتنظيم في العراق وسوريا، نظراً لكونه «كنزاً من المعلومات عن التنظيمات الإرهابية ومنجم ذهب استخباراتياً لعلاقاته مع عدد من قادة تنظيم القاعدة» [1].

وبداية العام 2021 تعرّض تنظيم داعش في العراق لضربات قوية، حيث تمت تصفية أبو ياسر العيساوي الذي وصف بأنه زعيم التنظيم في العراق في 2021/1/28، وبعد ذلك بأربعة أيام أُعلن عن مقتل قائد جنوبي العراق في التنظيم حسن الغريباوي.

وفي سوريا اعتُقل محمد عبد العواد الملقب بـ «رشيد» القيادي العسكري والمسؤول عن مخططات اقتحام السجون التي يُعتقل فيها عناصر التنظيم في سوريا. فيما اعتقلت الشرطة التركية في 2021/5/2 القائد العسكري لتنظيم داعش في تركيا.

وتلقى تنظيم داعش ضربات مؤلمة في منطقة غرب إفريقيا، حيث استطاعت قوة فرنسية قتل عدنان أبو وليد الصحراوي زعيم تنظيم داعش في منطقة الصحراء الكبرى، فيما أعلن الجيش النيجيري مقتل أبو مصعب البرناوي زعيم التنظيم في منطقة غرب إفريقيا خلال شهر أيلول/سبتمبر 2021، ومن ثم أعلن في شهر تشرين الأول/أكتوبر عن مقتل مالام باكو الذي خلف أبو مصعب البرناوي في زعامة التنظيم في ولاية غرب إفريقيا.

(1) نائب البغدادي في قبضة العراق.. كيف يتأثر نشاط «داعش»؟، سكاي نيوز-عربية، 14 تشرين أول/ أكتوبر، 2021.

بدوره تعرّض تنظيم القاعدة لتصفية العديد من قياداته البارزة، من بينهم أبو عمير الحضرمي الذي كان من مساعدي زعيم القاعدة أسامة بن لادن. كما تم اغتيال القيادي البارز في التنظيم عبد الحميد المطر.

ورغم الاستنزاف الذي عانى منه تنظيم داعش على المستوى القيادي، فلا يبدو أن الأمر أثّر كثيراً في فاعلية التنظيم خلال العام 2021، خلافاً لتنظيم القاعدة الذي انحسرت دائرة تأثيره وفاعليته، ويُرجّح أن يكون الاستنزاف القيادي واحداً من أسباب تراجع فاعلية التنظيم.

## الأزمة المالية:

يظهر جلياً معاناة تنظيم داعش من أزمة مالية في تمويل أنشطته، الأمر الذي دفعة للتركيز على شن هجمات تستهدف توفير موارد مادية. ففي سوريا لجأ لشن هجمات ضد محطات استخراج النفط بهدف فرض إتاوات على المستثمرين، كما تعرّضت منطقتا كيدوغو وتامباكوندا جنوب شرقي السنغال المعروفتان بتعدين الذهب وتجارة المواد المتفجرة، لاستهداف مستمر من تنظيم داعش.

وفي 2021/3/30 استهدف التنظيم مدينة بالما الاقتصادية في موزمبيق، وبعد ثلاثة أيام من المواجهات التي استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة وأسفرت عن سقوط 55 من أفراد القوات الموزبيقية، تمكّن التنظيم من السيطرة على المدينة بما فيها من مقرات وبنوك وشركات ومصانع تجارية للجيش والحكومة.

## داعش قلق من سيطرة طالبان ويتحدى:

يشعر تنظيم داعش بالقلق من سيطرة طالبان على أفغانستان ومن اتفاقها مع الولايات المتحدة في الدوحة في 2020/2/29على منع الأنشطة الأجنبية على الأراضي الأفغانية، وهو الأمر الذي دفع داعش لإعلان الحرب على حكومة طالبان وشنّ العديد من الهجمات ضد أهدافها من أجل إضعافها ومنعها من مواصلة استهداف التنظيم.

وقد تحوّلت أفغانستان بعد سيطرة طالبان وتشكيل حكومة لإدارة البلاد، إلى هدف رئيس لهجمات تنظيم داعش الذي تركزت هجماته بشكل خاص على استهداف عناصر حركة طالبان بصور خاصة، وكذلك استهداف المناطق ذات الأغلبية الشيعية.

وقدّرت الأمم المتحدة في شهر حزيران/يونيو 2021 عدد مقاتلي تنظيم داعش في أفغانستان بنحو 1500 إلى2200 عنصر متمركزين في مقاطعات كونار ونجاهار.

ويتهم تنظيم داعش حكومة طالبان بإهمال تطبيق الشريعة الإسلامية، ويرفض تسامحها مع الأقليات

الشيعية. إضافة إلى ذلك يبرز تباين واضح بين استراتيجية الطرفين، حيث يتبنى داعش استراتيجية الجهاد العالمي، فيما تحصر طالبان اهتمامها بالأراضي الأفغانية. واتخذ تنظيم داعش موقفاً رافضاً لاتفاق حركة طالبان مع القوات الأمريكية الذي أفضى لخروج القوات الأجنبية من أفغانستان، ويشكك التنظيم بانسحاب تلك القوات ويتهم حركة طالبان بالعمالة للولايات المتحدة.

بموازاة ذلك يشعر تنظيم القاعدة، هو الآخر، بالقلق بعد سيطرة طالبان على الأراضي الأفغانية. وثمة توقعات بأن يلجأ التنظيم، الذي لا يُبدي رغبة بمواجهة طالبان، إلى نقل ثقله التنظيمي إلى إقليم وزيرستان شمالي غرب باكستان على الحدود مع أفغانستان، كنقطة ارتكاز جديدة في حال اضطر لمغادرة أفغانستان نهائيا بضغط من حكومة طالبان.

## تنافس بين داعش والقاعدة في غربي إفريقيا

تتوجّه تنظيمات داعش والقاعدة للتركيز على منطقة وسط وغرب إفريقيا، وتسعى لتعزيز حضورها في تلك المنطقة الرخوة أمنياً، والتي لا تتعرّض فيها التنظيمات المتشددة لاستهداف قوي كما هو الحال في سوريا والعراق واليمن. ومن بين الدول المستهدفة بنشاطات داعش والقاعدة: مالي وساحل العاج والنيجر والسنغال ونيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر وبوركينا فاسو وموزمبيق.

وقد برز الصراع بين داعش وكل من تنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام في مناطق الساحل الإفريقي والصحراء، حيث أفضى الصراع مع بوكو حرام في نيجيريا إلى مقتل زعيم الجماعة أبو بكر شكوي في 2021/6/7 الأمر الذي أسفر عن انحياز أفراد الجماعة لتنظيم داعش وسيطرة التنظيم على مخزون السلاح لدى الجماعة.

وكان أبو بكر شكوي قد بايع داعش عام 2015، لكن الخلاف وقع بين الطرفين في العام 2016 واستمر الصراع بينهما لخمس سنوات قبل أن يُحسم في نهاية المطاف لصالح داعش. كما تواصل التنافس بين داعش وتنظيم القاعدة الذي ظل يحظى بحضور مهم غربي إفريقيا، قبل أن يبدأ هذا النفوذ بالانحسار تدريجياً لصالح تمدد تنظيم داعش الذي لا يتورّع عن خوض المواجهات مع منافسيه.

هيئة تحرير الشام تحذو حذو طالبان

تبتعد هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) في سوريا بصورة تدريجية عن توجهات تنظيمي داعش والقاعدة اللذين يتبنيان فكرة الجهاد العالمي العابر للحدود.

وقد نشر موقع مؤسسة كارنيغي دراسة في 2021/12/21 لباحثة في جامعة جورج تاون في واشنطن، تحدثت عن حصر هيئة تحرير الشام جهودها وعملياتها داخل سوريا، وعن محاربتها للحركات التابعة لتنظيمي داعش والقاعدة. وأشارت الدراسة إلى تغيّرات مهمة في أداء الهيئة تهدف إلى تحقيق

الاعتراف الدولي بها وحذفها من قوائم الإرهاب، على غرار الجهود التي تبذلها حركة طالبان في هذا الصدد[1].

وقد صدر تصريح مفاجئ للمبعوث الأمريكي الخاص السابق لسوريا السفير جيمس جيفري الذي قال في 2021/4/2 إن هيئة تحرير الشام باتت بمثابة «ذُخر» للاستراتيجية الأمريكية في سوريا. وكان جيفري يشرف على سياسة إدارة ترامب في سوريا حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وغادر وزارة الخارجية الأمريكية في أعقاب انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة[2].

(1) «هيئة تحرير الشام» تقتفي أثر «طالبان» لنيل الاعتراف الدولي، إندبندنت عربية، 21 كانون أول/ ديسمبر، 2021.

(2) «تحرير الشام» تغازل أمريكا.. والمفاجأة فيما قاله مساعد كبير لترامب عن التنظيم المنشق عن القاعدة، نون بوست، 4 نيسان/ آبريل، 2021.

## التوقُّعات

تّرجح التطوّرات في العام 2021 تصاعد حضور وتأثير تنظيم داعش في سوريا والعراق وغربي إفريقيا، فيما يُرجّح انحسار تأثير تنظيم القاعدة في الساحات المختلفة نتيجة التحديات التي يواجهها على أكثر من صعيد، سواء تعلّقت بقدرة التنظيم على مواجهة الاستهداف المتواصل لقياداته المؤثرة، أو تعّلقت باستهدافه من قبل جماعات منافسة كتنظيم داعش وهيئة تحرير الشام.

ولا يُستبعد خلال العام 2022 أن يعود داعش خلال العام الجديد لاستراتيجيته السابقة في بسط السيطرة على بعض المناطق وإدارتها خارج صلاحيات السلطة المركزية للدولة.

يُرجّح أن تواجه القوات الأمنية العراقية في العام 2022 صعوبات متزايدة في مواجهة تنظيم داعش بعد إعلان التحالف الدولي لمحاربة التنظيم عن انتهاء مهمته وعن تحوّل دور 2500 جندي أمريكي في العراق إلى الدور التدريبي والاستشاري ابتداءً من 2021/12/9.

وفي سوريا تتزايد قدرة داعش على الحركة وتنفيذ العمليات. ووفق لإحصاءات المرصد السوري لحقوق الإنسان فقد وثّق خلال العام 2021 أكثر من 344 عملية نفذتها خلايا تنظيم داعش في سوريا بمناطق نفوذ «الإدارة الذاتية» ضمن كل من دير الزور والحسكة وحلب والرقة. وبحسب المرصد فقد وصلت حصيلة القتلى جراء العمليات آنفة الذكر خلال العام 2021 إلى 229 شخصاً.

وقد أظهرت العملية النوعية الكبيرة التي نفّذها التنظيم في 2022/1/20 واستطاع خلالها اقتحام سجن غويران في الحسكة الذي يضم أكثر من ثلاثة آلاف من المشتبه بهم بالعضوية في التنظيم، التطوّر المهم في إمكانيته وقدرته على تنفيذ نوعية. حيث استمرت العملية عدة أيام، وسقط في المواجهات بين التنظيم وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) أكثر من 120 قتيلاً، كما تسببت المعارك بنزوح مئات المدنيين من الأحياء المحيطة بمناطق الاشتباكات. ويعدّ هذا الهجوم الأكبر الذي يشنه تنظيم داعش منذ دحره في سوريا في آذار/مارس 2019.

تتوقع مراكز دراسات متخصصة في متابعة نشاط الجماعات المتشددة أن يدخل تنظيم داعش في الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا مرحلة إعادة تنظيم نشاطه في المنطقة. فبعد أن سيطر على معظم أجزاء ولاية بورنو شمال شرقي نيجيريا بما فيها مناطق في حوض بحيرة تشاد، واكتمال القوس مع معاقله في الصحراء الكبرى، يسعى التنظيم لإعادة توحيد هذه المنطقة الشاسعة وتقسيمها إلى ولايات. وفي هذا الصدد، تحدثت دراسة لمعهد الدراسات الأمنية في جنوب إفريقيا عن اقتراح خطط لإعادة هيكلة «داعش» في المنطقة بإنشاء 4 ولايات في كل من بحيرة تشاد، وتمبكتو (شمالي مالي)، وتومبوما (غينيا)، وغابة سامبيسا، تحت قيادة مركزية في بورنو. وتشير التقارير الأمنية إلى أن منطقة غرب

إفريقيا باتت تستقطب عناصر داعش الفارين من العراق وسوريا وليبيا، ما يسهم في تضخّم قوة التنظيم ويدفعه إلى إعادة هيكلة نفسه [1].

لا تستبعد المصادر الاستخبارية للدول التي تلاحق تنظيمي داعش والقاعدة، أن تلجا تلك التنظيمات إلى استخدام الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة في تنفيذ مخططاتها، وخاصة ما يتعلق باستخدام الطائرات المسيرة بدون طيار. حيث يجنّب هذا النوع من العمليات سقوط قتلى في صفوف التنظيم، كما أنه زهيد التكلفة، ويتيح الوصول إلى الأماكن الأكثر أمنا وتحصيناً والتي يصعب الوصول إليها بالوسائل التقليدية.

وفي هذا السياق، أفادت صحيفة «لاراثون» الإسبانية بتاريخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أن «التنظيمات المتطرفة مثل داعش والقاعدة يدرجان في كُتيباتهما الإرشادية للمتطرفين تعليمات لكيفية استخدام هذه الأجهزة، سواء كانت بخصوص مهاجمة أهداف محددة أو كعنصر للمراقبة والدعاية. كما أعلن تنظيم داعش خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو من عام 2021 مسؤوليته عن تدمير وحدة توليد كهرباء في سامراء وعدد كبير من الأبراج المختصة بنقل الكهرباء في كركوك باستخدام طائرات بدون طيار» [2].

رغم تأثر التنظيمات المتشددة نسبياً بتصفية قياداتها، إلا أن تجارب العديد من تلك الجماعات كشفت عن أن مقتل زعاماتها ربما يضعفها لكنه لا يقضي عليها، حيث تقوم بتجديد قياداتها بشكل روتيني نظرا لطبيعة نشاطها. ويُرجح أن يتأثر تنظيم القاعدة بصورة أكبر نتيجة استهداف قياداته، وبصورة تفوق تأثّر تنظيم داعش.

يُتوقّع أن يستمر التوتر في العلاقة بين حكومة طالبان وتنظيم داعش خلال العام 2022. وتنظر حكومة طالبان إلى داعش كواحد من أكبر التحديات الأمنية التي تهدد حالة الاستقرار وقدرتها على تحقيق الأمن في أفغانستان، وهو ما يؤثر سلباً على جهودها لنيل الاعتراف الدولي بحكومتها.

(1) هل يتفكك داعش بالساحل وغرب إفريقيا بعد «مقتل» زعمائه؟، وكالة الأناضول، 28 تشرين أول/ أكتوبر، 2021.

(2) «الطائرات بدون طيار» استراتيجة داعش الجديدة في تنفيذ هجماته، بوابة الأزهر، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2021.

# الحركات الإسلامية (السياسية) المعتدلة 2021

**أ. فايز الجولاني**

جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي

## تمهيد

بصفتها أحد اللاعبين المؤثرين على المستوى الإقليمي، تفاعلت الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، تأثّراً وتأثيراً، وواجهت العديد من التحديات الداخلية والخارجية.

التحديات وتقييم الأدوار الإجمالية خلال العقد الأخير:

واجهت الحركة الإسلامية عدداً كبيراً من التحديات في العقد الأخير، لعل أبرزها:

1- إدارة علاقاتها مع التيارات الإسلامية الأخرى: وُفقت في إدارتها إلى حدّ بعيد، عدا بعض استثناءات تعدَّدت أسباب الإخفاق فيها.

2- مواجهة التطرف بجميع أشكاله وتياراته (فكرياً ومذهبياً وسلوكياً): وقد تمثل التحدي الأبرز للحركة بالصعود السريع والواسع لتنظيم «داعش»، وتشويهه لعدد من المفاهيم التي يزخر بها الخطاب المعتدل للحركة الإسلامية منذ تأسيسها. وقد شهد العامان (2018، 2019) انحساراً كبيراً لهذا الخطر في العراق وسوريا، لاسيّما بعد انهيار «دولة الخلافة» المزعومة واندحارها في آخر معاقلها في سوريا؛ بعد أن استنفدت أغراضاً أسهمت في تجذُّرها ونُموّها.

فيما تُظهر التطورات خلال العام 2021 استعادة تنظيم داعش قوته وفاعليته بصورة تدريجية في سوريا والعراق، حيث لم تعد عمليات «الذئاب المنفردة» هي المعلم الأبرز في أداء التنظيم كما كان الحال خلال السنوات الثلاث التي أعقبت هزيمته القاسية في العراق عام 2017. وبات التنظيم، الذي يعد الأخطر بين المجموعات المتشددة، أقدر على تنفيذ عمليات نوعية معقدة على مستوى عال من الدقة في التخطيط والتنفيذ. وربما يُعزى التطوّر التدريجي الحاصل في أداء التنظيم إلى قدرته على التكيّف وإعادة النهوض، إلى جانب حالة الانفلات الأمني في سوريا والعراق، وتداعيات أزمة وباء كورونا التي واصلت الضغط على الحكومات واستنزفت جهودها.

وتبقى الخشية قائمة من إعادة انبثاق أدوار إقليمية خطرة للتنظيم في بيئات مُواتيةٍ أخرى.

أما هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) فقد واصلت في العام 2021 الابتعاد عن توجهات تنظيمي داعش والقاعدة اللذين يتبنيان فكرة الجهاد العالمي العابر للحدود. وتشير مصادر غربية إلى أن الهيئة باتت تحصر جهودها وعملياتها داخل سوريا، كما أنها تخوض حرباً على الأراضي السورية مع الحركات التابعة لتنظيمي داعش والقاعدة، وتسعى في ذات الوقت لتحقيق الاعتراف الدولي بها

وحذفها من قوائم الإرهاب.

3- إدارة العلاقات مع التيارات العلمانية ذات التوجُّهات الوطنية. وقد اتسم منحناه بالتذبذب تعرضت تلك العلاقات للتذبذب واتساع الهوة بين قيمها العليا والدنيا خلال العقد الأخير، في غير مشهدٍ سياسيّ؛ وأَعْقُد تلك التجارب تجسّدت في مصر وبلاد الشام وتونس (ذات الطبيعة المتقلبة في الفترات الفاصلة بين الثورات والانقلابات «الخشنة» و«الناعمة»). وقد حققت الحركة الإسلامية في فلسطين وتونس والمغرب وليبيا وسوريا وتركيا نجاحاً نسبياً. لكنها تعرضت للتذبذب مؤخراً في المشهدين التونسي والمغربي.

4- إدارة علاقاتها مع خصومها من التيارات والحكومات. ولعل أبرز الإشكاليات التي فرضتها سنن التدافع: الأزمات المالية، التي عانت الحركة من وطأتها مطلع الألفية الثالثة، بعد سلَّة القرارات التي سنَّها جورج بوش الابن، وبقي أميناً عليها من جاء بعده على سُدَّة الحكم في البيت الأبيض. علاوة على محاولات تصنيفها في قوائم الإرهاب الدولية؛ بتحريض مُعلن من بعض الدول العربية المندرجة في محور الثورة المضادة. حراكٌ لم يحظ بالتجاوب الدولي قبل العام 2021، إدراكاً من تلك القوى لإشكالية ذلك القرار على المستوى الخطابي/القانوني الدولي، ولصعوبة إدارة المنطقة، ومواجهة التداعيات الناجمة عن ذلك القرار في آن؛ سوى اختراقٍ ذي ارتداداتٍ منخفضة التأثير، طرأ في الأردن (في العام 2020). لكنَّ العام 2021 شهد تحوُّلاً نوعيّاً خَطِراً؛ بإعادة العديد من الدول العالمية تصنيفَ حماس تنظيماً إرهابياً: «منظمة الدول الأميركية» (OAC)؛ وبريطانيا؛ وأستراليا.

❖❖❖

وتجدر الإشارة إلى أهمية مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، ومفاعيلها الأمنية والسياسية والاجتماعية والتعليمية في المنطقة. أما أهم التحديات الإقليمية الأشدِّ إشكالية لدى الحركة في مطلع العقد الثالث من القرن 21، فتتمثل في الحفاظ على حضورها وقدرتها على التأثير في المسار المستقبلي للأزمات والحالات الإقليمية؛ على الرغم من العقبات والمخاطر المحدقة بها؛ وبخاصة في:

أ- الأزمة اليمنية؛ في ظل الاستهداف الإماراتي المعلن، والمتواصل.

ب- الأزمة التونسية؛ في ظل محاولات التعطيل والتهميش والانقلاب الرئاسي والتدافع مع الرئاسة التونسية.

ج- الأزمة الليبية؛ في ظل التخوف من محاولات محتملة لتعكير أجواء المصالحة وتفخيخها، من أطراف ليبية وإقليمية ودولية.

د- الأزمة السورية؛ في ظل استمرار التعنُّت وسياسات التعطيل للمسار السلمي من طرف نظام بشار الأسد وحليفه الإيراني.

وتتوجب مواجهة قطار التطبيع الحكومي العربي مع الكيان الصهيوني، والسعي لإيقاف محطاته السياسية المتوقعة في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، وإعاقة مساراته الاقتصادية. وتبرز الأدوار الإماراتية في هذا الإطار، وبخاصة في اليمن (انفتاح المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً على التطبيع مع إسرائيل) والأردن (اتفاقية الماء مقابل الكهرباء بين الأردن و «إسرائيل» بوساطة إماراتية).

وقد أسهم ما واجهته الحركة الإسلامية، وبخاصَّةٍ إبّان مفاعيل الثورات المضادّة للربيع العربي، في بروز ازدواجية في الطروحات بخصوص أساليب الإصلاح التي انتهجتها ثورات الربيع العربي: الحراك السلمي، والدفاع عن النفس (بحمل السلاح لمواجهة العنف الدموي الذي مورس ضد الثورة)؛ ما نجم عنه تباين في الآراء، أدّى في نهاية المطاف لحدوث بعض الإشكالات. ويُحمد للحركة عدم انجرارها لمستنقع الحرب الأهلية في حالات عدة، على الرغم من «الضرائب المؤلمة» والمآلات الصعبة لسياسة «ضبط النفس» التي انتهجتها الحركة، بحكمةٍ تجاوزت قدرة «الكثيرين» على التحمُّل.

حصاد الثورات المضادة كان ثقيل الوطأة على كاهل الحركة الإسلامية، لكنَّه لم يثنها عن المُضي قُدُماً حتى استكمال الثورات أهدافها، أو بعضاً منها على الأقل. على الرغم من نعي العديد من القوى الإقليمية والمحللين لها إثر التطورات الإقليمية والعالمية التي طبعت العام 2021 بطابع سوداويّ قاتم، لكنَّ الأفق الإقليمي والدولي سيُضيء، في قادم الأيام بإذن الله، بِبَرْقٍ لا نَحْسَبُهُ خُلَّباً.

## تفاعل الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الإقليمية والدولية في العام 2021

تعددت المتغيرات القُطْرِيَّة الإقليميَّة والدوليَّة التي تم رصدها في التحليل الإقليمي، التي كان بعضها بالغ التأثير في مستقبل الأدوار التي لعبتها الحركات الإسلامية المعتدلة في عموم إقليم الشرق الأوسط، وإنْ بدرجات متفاوتة للغاية فيما بينها. أما أهم تلك المتغيرات الإقليمية فهي:

### فلسطين:

عطَّل رئيسُ السلطة الانتخاباتِ الفلسطينية التي كان من المقرر عقدها في العام 2021 على ثلاث مراحل: المجلس التشريعي (22 مايو/أيار)؛ تليها الرئاسية (31 يوليو/تموز)؛ ثم المجلس الوطني (31 أغسطس/آب 2021)، بعد 15 عاماً من الانقسام الفلسطيني وتعطل الحياة الديمقراطية، وهي نتيجة للقاءات مطولة بين فتح وحماس في اسطنبول والقاهرة عُقِدت نهاية العام 2020. وقد رفضت الفصائل والمكونات الوطنية أسباب التعطيل التي ساقتها السلطة. وقد مارست السلطة القمع السياسي بشكل واضح وممنهج ضدَّ كلِّ من عارضها، واستخدمت كل مكوناتها الأمنية لقمع التظاهرات والاحتجاجات التي تلت ذلك [(1)].

فيما شكلت معركة سيف القدس (10–21 مايو 2021) رافعةً حقيقية للمشهد الفلسطيني بعد انتكاسة تعطيل الانتخابات. تلك المعركة التي خاضتها «المقاومة الفلسطينية» دفاعاً عن الفلسطينيين في حي الشيخ جراح بالقدس، استجابة لاستغاثة أهل القدس ولحمايتهم من إجراءات الاحتلال ضد المسجد الأقصى والأحياء الإسلامية والعربية التي كانت ستجتاحها مسيرات الأعلام اليهودية. وقد أثرت معركة سيف القدس عميقاً في الوعي الوطني للشعب الفلسطيني، فلأول مرة تتفاعل الجبهات الفلسطينية الأربع (القدس والضفة الغربية والداخل وقطاع غزة) ضد الاحتلال بشكل متزامن وتحت راية موحدة هي «الدفاع عن القدس العاصمة». وقد تميَّزت المعركة بقدرة المقاومة على مفاجأة العدو بكثافة القصف الصاروخي للعمق الصهيوني واستهداف مرافق حيوية –في البر والبحر– بطائرات مسيرة (الدرون) وأسلحة ذات دقة أعلى وتدمير أكبر ومسافات أبعد. فضلاً عما أسَّست له من تحول

(1) «حصاد فلسطين في عام 2021، أحداث وتأثيرات»، المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/12/30.

في الردع النوعي في مواجهة القوة الإسرائيلية الغاشمة المتغطرسة، بل لقد تحدّى رئيس حركة حماس في غزة «يحيى السنوار» «وزير الدفاع الإسرائيلي»، «بيني غانتس» (الذي هدّد قبل أيام باغتياله وبقية قادة الحركة)، بأنْ تتجرَّأَ على اغتياله وهو يتجوَّل في شوارع غزة بعد المؤتمر الذي عقده عقب سريان وقف إطلاق النار، في مشهدٍ غير مسبوق؛ مُكرساً توازناً نوعيّاً في الردع.

وفي ردٍّ على سؤال حول إمكانية اغتياله، قال السنوار، خلال المؤتمر، إنه لا يخاف من إسرائيل وسيعود إلى منزله مشياً على الأقدام. وتابع: «أنا جاهز، ولن يرمش لي جفن.. «فكيدوني جميعا ثم لا تُنظرون» (جزء من الآية 55 من سورة هود)». وتعقيبا على تصرّف السنوار، قالت صحيفة «إسرائيل هيوم» العبرية: إن «زعيم حماس في غزة يواصل الاستهزاء بوزير الدفاع بيني غانتس، وتهديداته». وكتب الصحفي دايان إيلماس : «كما وعد في المؤتمر الصحفي.. عاد (السنوار) اليوم إلى منزله سيراً على الأقدام، مُتحدِّياً أيَّ جرأة على اغتياله»[1] .

واختُتِمَ العام 2021 بـ«مناورات الركن الشديد 2»، التي أطلقتها غرفة العمليات المشتركة في 26 ديسمبر 2021، لتحاكي سيناريوهات هجومية تتجاوز بها سيناريوهات مناورات الاحتلال الدفاعية التي قام بها خلال العام. كما تعكس إصرارها على كسر كل إجراءات الاحتلال العسكرية وتحصيناته الأمنية، بما فيها الجدار الأمني الإسرائيلي حول قطاع غزة، الذي احتفى به الاحتلال في 7 كانون أول/ ديسمبر

(1) «لن يرمش لي جفن».. السنوار يتحدّى إسرائيل «مشياً» في شوارع غزة، وكالة الأناضول، 2021/5/26.

2021، بعد 3 سنوات ونصف، بتكلفة 1,2 مليار دولار، ويبلغ طوله 65 كم، وبارتفاع 6 أمتار [1].

فيما أصدرت بريطانيا في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 قرارها باعتبار حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منظمة إرهابية، وبهذا تلحق بريطانيا بالاتحاد الأوروبي الذي أصدر في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 قراره بإعادة اعتبار (حماس) منظمة إرهابية (بعد أن نقضت محكمة العدل الأوروبية قرار المحكمة العامة الصادر عام 2019 القاضي بحذف حماس من قائمة الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإرهابية، التي أدرجت حماس فيها عام 2003). وكانت «منظمة الدول الأميركية» (OAC) –التي تضم 35 دولة من الأميركتين– أعلنت قراراً مماثلاً في أيار/ مايو 2021، إثر صواريخ حماس التي أطلقتها على الكيان الصهيوني في معركة «سيف القدس».

فيما أعلنت أستراليا في 17 شباط/ فبراير 2022 اعتزامها تصنيف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بجناحيها العسكري والسياسي «منظمة إرهابية»، لتصبح أحدث دولة غربية تقدم على هذه الخطوة.

وعدّت حركة حماس في تصريح صحفي هذا التوجه انحيازاً للاحتلال الإسرائيلي، على حساب عدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وازدواجية معايير تكرّس وتدعم احتلالاً عنصرياً يمارس أبشع جرائم القتل، وينتهك حرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية، ما يحمّلها مسؤولية قانونية وأخلاقية أمام العالم.

وأكدت الحركة أن هذا التوجه لدى الحكومة الأسترالية، يتنافى ويتناقض مع القانون الدولي، الذي كفل حقّ الشعوب في مقاومة المحتل، إذ يتجاهل ممارسات الاحتلال القمعية بحق الشعب الفلسطيني، الموثقة بتقارير حقوقية دولية، آخرها تقرير منظمة العفو الدولية، التي طالبت بمساءلته عن ارتكاب جريمة الفصل العنصري ضدّ الفلسطينيين. ودعت الحكومة الأسترالية إلى العدول عن هذا «القرار الذي يسيء إلى سمعة الدولة الأسترالية، في رعايتها واحترامها لحقوق الإنسان، واعترافها بالقوانين والأعراف الدولية». وشددت الحركة على أنها حركة تحرّر وطني منتخبة من الشعب الفلسطيني في انتخابات ديمقراطية، وستبقى تدافع عن حقوقه في الحرية والعودة وتقرير المصير.

وفي المقابل، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت: إن توجه الحكومة الأسترالية بتصنيف حركة حماس منظمة إرهابية يمثل قرارا مهما.

وكانت «كانبيرا» قد أدرجت سابقا كتائب القسام (الذراع العسكرية لحماس) على قائمتها للإرهاب، لكن التصنيف الجديد يشمل الحركة بأسرها [2].

(1) «حصاد فلسطين في عام 2021، أحداث وتأثيرات»، المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/12/30.

(2) أستراليا تعتزم تصنيف حركة حماس «منظمة إرهابية»، الجزيرة.نت، 1 17 شباط/ فبراير 2022.

ومن الواضح أن تزامن قرارات تصنيف حماس كمنظمة إرهابية في العام 2021 لم يكن مصادفة، والرابط الوحيد بينها هو رد فعل هذه الدول على موقف حماس في معركة القدس، وهذه القرارات سيكون لها آثار وتداعيات كبيرة على حماس في عديد من المجالات، خاصة السياسية والاقتصادية والتنظيمية:

## أولاً: سياسياً

1) ستفقد حماس مساحة جغرافية كبيرة كانت تتحرك فيها تشمل نحو 70 دولة غربية ولاتينية، لكسب التأييد وتوضيح المواقف وفضح ممارسات الكيان الصهيوني.

2) ستفقد حماس كثيراً من دعم أتباعها ومؤيديها من الفلسطينيين والعرب المقيمين في هذه البلدان، ومن المتضامنين معها من مواطنيها، بسبب خشيتهم من الوقوع تحت طائلة قوانين الإرهاب، التي تجرم كافة أنواع الدعم والتأييد للمنظمات والكيانات المدرجة في قوائم الإرهاب.

3) ستتوقف المسيرات الشعبية العارمة المناصرة لحماس والقضية الفلسطينية التي كانت تخرج في عديد من هذه البلدان -خاصة في بريطانيا- وكذلك الحال بالنسبة للفعاليات التضامنية التي كانت تنظمها المؤسسات المدنية المؤيدة لحركة حماس والقضية الفلسطينية.

4) ستخسر حماس علاقاتها مع الأحزاب السياسية والشخصيات البرلمانية والنخبوية المؤيدة لحماس والقضية الفلسطينية، والمعارضة لممارسات الكيان الصهيوني، وفي مقدمة هذه الأحزاب حزب العمال البريطاني.

5) ستخسر حماس الحملات التضامنية التي كانت تصل إلى قطاع غزة عن طريق البحر والجو.

6) زيادة التنسيق الأمني الغربي مع الدول العربية المعادية لحماس، لتشديد الخناق عليها، وإخضاعها لمخططاتهم الجديدة الخاصة بالمنطقة العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة.

7) زيادة الحرج الواقع على الدول العربية والإسلامية والأفريقية والآسيوية التي تتعاون مع حماس وتستقبل وفودها وتسمح بأنشطة وفعاليات مؤيدة لها، مثل قطر والمغرب وموريتانيا والكويت وعُمان وتركيا وإندونيسيا وباكستان وجنوب أفريقيا.

8) تضييق الخناق على حركة وفود حماس وقياداتها في دول العالم، وصعوبة سفرهم باعتبارهم شخصيات إرهابية.

9) تشجيع الدول التي تفكر في التطبيع مع الكيان الصهيوني، للاستعجال في ذلك وقطع علاقاتها مع حماس، وإدراجها في قائمة المنظمات الإرهابية.

## ثانياً: اقتصادياً

1) تجميد أنشطة وحسابات المؤسسات الخيرية والتجارية المسجلة بأسماء أشخاص معروفين بانتمائهم لحماس أو بتأييدهم لها وتضامنهم معها.

2) توقف المساعدات الإنسانية التي كانت تصل إلى قطاعات غزة مباشرة بالتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول وبين حماس.

3) وقوف هذه الدول إلى جانب الكيان الصهيوني في تشديد الحصار الاقتصادي على حكومة حماس في قطاع غزة.

4) زيادة عجز موازنة حكومة حماس في قطاع غزة.

## ثالثاً: تنظيمياً

من المتوقع كذلك أن تؤثر هذه القرارات على حركة حماس في الجوانب التالية:

1) لجوء القسم الأكبر من المنتسبين للحركة إلى العمل السري، وعدم التصريح بانتمائهم للحركة، خاصة أولئك الذين تضطرهم مصالحهم إلى السفر عربيا ودوليا.

2) احتداد النقاش في أروقة الحركة بين التيارات المختلفة بحثا عن حلول عملية ناجحة للتعامل مع هذه القرارات، وإفرازاتها الحالية والمستقبلية.

3) حدوث خلافات بين قيادات الحركة حول الأشخاص والأحداث المتسببة في هذه القرارات، والخسائر التي قدمتها حماس بسبب ذلك، وقد تؤدي هذه الخلافات إلى إشكالات تنظيمية بنوية لم تكن في الحسبان[1].

وقد دانت السلطة الفلسطينية قرار الحكومة البريطانية تصنيف حركة «حماس» منظمة إرهابية، وقالت إن الخطوة تمثّل «اعتداء غير مبرَّر» على الشعب الفلسطيني، وستلزمها بمراجعة علاقتها مع بريطانيا ودورها في المنطقة وعملية السلام.

وجاءت الإدانة الرسمية الفلسطينية بعد يوم من قرار وزارة الداخلية البريطانية بحق «حماس». كما لقي القرار الذي يحتاج إلى موافقة البرلمان البريطاني إدانات غاضبة صدرت عن فصائل فلسطينية اتفقت على إطلاق مؤتمر وطني معارض لتصنيف «حماس» على لوائح الإرهاب. وأصدرت وزارة الخارجية

(1) «نظرات وعبرات| تجريم حماس.. هل يصحح مسار القضية الفلسطينية؟»، محمود عبدالهادي، 2021/11/30.

الفلسطينية بياناً، أمس (السبت)، دانت فيه قرار الحكومة البريطانية، واعتبرته «اعتداءً غير مبرر على الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لأبشع أشكال الاحتلال والظلم التاريخي الذي أسس له (وعد بلفور) المشؤوم؛ حيث طُرد من وطنه وهُجّر في المنافي ولا يزال يدفع أثماناً غالية من أرضه وحياة ومستقبل أجياله، نتيجة لاستمرار الاحتلال والاستيطان وعمليات التهجير القسري والعقوبات الجماعية والملاحقة والمطاردة». وأضافت الخارجية الفلسطينية أن «الحكومة البريطانية بهذا القرار وضعت العراقيل أمام فرص تحقيق السلام والعقبات في طريق الجهود المبذولة لتثبيت التهدئة وإعادة إعمار قطاع غزة».

وتابع البيان الفلسطيني: «للأسف الشديد، يأتي هذا القرار البريطاني بعد أسبوع من مطالبة رئيس الوزراء الإسرائيلي (نفتالي بنيت) نظيره البريطاني (بوريس جونسون)، على هامش اجتماع قمة المناخ في غلاسكو، باعتماد حركة (حماس) منظمة إرهابية، ونرى أنه انسجاماً مع هذا الطلب ونزولاً عنده قامت وزيرة الداخلية البريطانية (بريتي باتيل) بإعلان هذا القرار خلال زيارتها إلى واشنطن، وهي نفس الوزيرة التي قامت في سنوات سابقة بزيارة مستوطنات هضبة الجولان، بالتنسيق مع مجلس المستوطنات هناك، ودون أخذ موافقة من حكومتها. هذه المرة هناك موافقة على هذه الخطوة من حكومتها، وانعكاس لتحول خطير في السياسة البريطانية التقليدية حيال الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، عبر تبني المواقف الإسرائيلية تحت تبريرات وحجج واهية».

وطالبت الخارجية الفلسطينية الحكومة البريطانية بـ«التوقف عن سياسة الكيل بمكيالين والازدواجية في المعايير والتراجع الفوري عن هذا القرار»، مشيرة إلى أنها ستدرس مع الجهات المعنية «آثار وتبعات هذا القرار على العلاقات الثنائية الفلسطينية – البريطانية، وتأثير ذلك على دور بريطانيا التقليدي في المنطقة، ومحدودية مساهمتها المستقبلية في أي عملية سياسية محتملة».

وكانت حركة «حماس» قد دانت بدورها قرار بريطانيا تصنيفها منظمة إرهابية، واعتبرته «انحيازاً لإسرائيل ومخالفة للشرعية الدولية التي تكفل مقاومة الاحتلال»، مطالبة لندن بأن تتوقف عن «الارتهان للرواية والمشروع الإسرائيلي، وأن تسارع للتكفير عن خطيئتها بحق الشعب الفلسطيني في وعد بلفور، بدعم نضاله من أجل الحرية والاستقلال والعودة».

كما أعلنت جميع الفصائل الفلسطينية أمس إطلاق مؤتمر وطني وفعاليات ضد بريطانيا وقرارها. وحذّرت الفصائل الفلسطينية من تداعيات القرار بحق «حماس»، ودعت بريطانيا للتراجع عنه، كما دعت البرلمان البريطاني إلى عدم التصويت لمصلحة القرار. وقالت الفصائل، في بيان عقب عقدها اجتماعاً طارئاً لبحث القرار البريطاني، إن الشعب الفلسطيني بقواه كافة «موحد» في رفض تصنيف «حماس» على لوائح الإرهاب. وقال عماد الأغا ممثل حركة «فتح»، في مؤتمر صحافي تلا خلاله البيان: إن «حركة (حماس) هي جزء أصيل من النسيج الفلسطيني ومكون أصيل من مكونات العمل الوطني

التحرري للشعب الفلسطيني، ولن يسمح الشعب الفلسطيني لأي جهة كانت بالمساس بأحد مكوناته». ودعا الأغا «القوى الحية وكافة الأحرار والمتضامنين مع شعبنا في العالم أجمع، والجمعية العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكل محبي العدل في العالم إلى رفض هذا القرار ومواجهته بحزم». وحمل البيان دعوة كذلك للشعب الفلسطيني لـ«الوحدة والتماسك على مختلف الصعد لإسقاط هذا القرار وإحباط تداعياته».

وأعلنت الفصائل الفلسطينية إطلاق سلسلة من الفعاليات الوطنية والشعبية ضد القرار البريطاني، كما أعلنت تنظيم مؤتمر وطني شعبي جامع في قطاع غزة خلال أيام، لرفض الإجراء البريطاني بحق «حماس».

وكانت وزارة الداخلية البريطانية أعلنت الجمعة أن حكومة بوريس جونسون (حزب المحافظين) تعتزم تصنيف «حماس» منظمة إرهابية. وقالت الوزارة إنه إذا اعتمدت بريطانيا هذا التصنيف بعد مناقشة في البرلمان من المقرر إجراؤها، الأسبوع المقبل، فسيعاقب من ينتمي إلى «حماس» أو يروّج للحركة بالسجن لمدة يمكن أن تصل إلى 14 عاماً، بموجب أحكام قانون مكافحة الإرهاب البريطاني.

وكتبت وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل في تغريدة على «تويتر»: «تمتلك (حماس) قدرات إرهابية كبيرة، بما في ذلك الوصول إلى ترسانة واسعة ومتطورة فضلاً عن معدات إرهابية، لهذا أتحرك اليوم لحظر (حماس) بالكامل». وقبل ذلك كانت بريطانيا تحظر الجناح المسلح لـ«حماس» فقط، وليس الجناح السياسي، لكن باتيل قالت في تصريحات على هامش زيارة لواشنطن نقلتها الصحف البريطانية: «نحن نرى أنه لم يعد بإمكاننا الفصل بين الجناحين العسكري والسياسي للحركة»[1].

## تونس:

قرر رئيس الحكومة هشام المشيشي القيام بتحوير حكومي بُغية إدماج عدد من المسؤولين الحزبيين وإبعاد بعض الوزراء المحسوبين على رئيس الجمهورية. ولم يكن المشيشي عند المتابعين الا واجهة للصراع الحقيقي بين الرئيس وحركة النهضة.

وحكومته دون عمق سياسي ودون كفاءة وغير مكتملة التركيبة ومتنازع حول شرعيتها.

وفي ظل وجود برلمان مشتت، محكوم باستراتيجيات متناقضة، لم يتمكن من التحول إلى مؤسسة متضامنة؛ بلغ التماهي بين صورة الحزب الأغلبي وصورة البرلمان ونوعية الأداء الحكومي أقصاه، وهو ما يفسر ردود الفعل اللاحقة.

(1) تضامن فلسطيني مع «حماس» بعد قرار بريطانيا تصنيفها «إرهابية»، الشرق الأوسط، 2021/11/21.

وفِي هذه المناخات المشحونة بالصراعات وعدم الثقة تقدمت الأغلبية البرلمانية بمبادرة لتيسير شروط إرساء المحكمة الدستورية (في 4 أيار/ مايو). إن اثارة هذا الملف، في مناخات صراعية مشحونة مع تهديد عدد من النواب بأن المحكمة ستضع على رأس أولوياتها السعي إلى عزل الرئيس لم تكن خطوة موفقة، فقد رفض الرئيس «قيس سعيد» الإمضاء على التعديل القانوني

وبادرت قيادة النهضة أواخر حزيران/ يونيو إلى الدعوة لتشكيل حكومة سياسية، وفتحت حواراً مع أحزاب من خارج الحزام السياسي، ولكنها لم تتخلَّ عن رئيس الحكومة خشية عودة المبادرة إلى رئيس الجمهورية. في خطوة متأخرة لم تستجب للحد الأدنى من شروط تفكيك الأزمة، وهو التخلي عن المشيشي؛ لاستحالة قبول الرئيس «سعيد» التعايش معه. وأصاب الشلل أجهزة الدولة، وانسدت قنوات التواصل بين مؤسساتها، وتزايدت ضحايا الجائحة الصحية، وتفاقمت الآثار الاقتصادية والاجتماعية، وأظهرت الحكومة استهانة بحياة الناس، ولم تفلح الأصوات العقلانية في إعادة الرشد إلى الفاعلين الأساسيين. فاتضح فشل منظومة انتخابات 2019 في إفراز مؤسسات منضبطة لصلاحياتها الدستورية تتمتع بالقدرة والانسجام والنجاعة بُغية تلبية الحد الأدنى من تطلعات الناخبين ورغبتهم في التغيير. وفي أواخر تموز/ آب 2021، نظمت شخصيات سياسية ونقابية مساندة للرئيس وخاصة حركة الشعب (عروبية) وحزب الوطنيين الديموقراطيين الموحد (أقصى اليسار المتحالف تاريخيا مع الادارة) تجمُّعات أمام مقرات عدد من المحافظات استهدفت الحكومة والبرلمان والحزام السياسي وخاصة حركة النهضة، والتزمت غالباً الطابع السلمي. وبالمقابل هاجمت مجموعات شبابية مقار حركة النهضة في عدد من المدن، وأحرقت بعضها، واعتدت على عدد من المناضلين، وخلقت مناخاً من الترويع. وكانت ردود فعل جهاز الأمن متفاوتة، في حين اختار مناضلو النهضة عدم الاستجابة للاستفزاز. واتجه بعض المحتفلين إلى مقرات حركة النهضة أو إلى منازل مناضليها ومسؤوليها.

ولكن هذا الاستهداف للنهضة لم يكن مفاجئاً، إذ سبقته مؤشرات عديدة، ولكن المفاجيء هو حجم الغضب واتساعه ليصل الى الدوائر المتعاطفة وحتى العائلية للنهضويين، وذلك الذي فاجأ المسؤولين وأربك الجسم التنظيمي.

ساعة بثِّ الكلمة التي أعلن فيها «سعيد» انقلابه كانت قيادة النهضة في ندوة صحفية تُوضِّح فيها الحقائق حول الاعتداءات التي حصلت يومها، فاضطرت لقطع الندوة والتفاعل مع الأمر الجلل. وبعد تردد قليل في التوصيف، أعلن رئيس الحركة ونائبه أن ما حصل هو انقلاب على المسار الدستوري، ودعت الحركة إلى تَجمِّع أمامَ مَقرِّ البرلمان لحماية الشرعية والدستور.

وأثبتت الأزمة أنَّ طريقة التسيير المؤسسية لحزب النهضة، وهندسته للعلاقات والتحالفات السياسية تتطلب مقاربة مغايرة جذرية، وأكدت كارثية قراءة المؤشرات المؤثرة في المشهد السياسي والاقتصادي

والصحي، كما لم تبذل قيادة النهضة ما يكفي من الجهود لإبعاد التيار الديموقراطي عن دائرة الرئيس «سعيد».

وهو انقلاب كان بالإمكان تجنُّبه[1].

وقد نجم عن الأزمتين: الداخلية والخارجية لدى حزب النهضة، استقالةُ عدد كبير من المستقيلين فاق المئة، وتضمن قادةً من الصف الأول، أبرزهم: عبد اللطيف المكي ومحمد بن سالم وسمير ديلو، الذين انضموا إلى قيادات تاريخية استقالت من قبل، على غرار: عبد الفتاح مورو وعبد الحميد الجلاصي ولطفي زيتون وزياد العذاري وغيرهم؛ بما يشي بأن تغيُّرات هامّة وجذريّة ستطالُ حزب النهضة خلال الفترة المقبلة.

**المغرب:**

كانت سنة 2021 سنة الإعداد والمناقشة والتحضير للانتخابات المغربية بامتياز، حيث توجه المغاربة في 8 سبتمبر/أيلول 2021 إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في المجالس الجماعية والمجالس الجهوية ومجلس النواب. وقد كانت أول مرة في تاريخ المغرب تجري خلالها الانتخابات المحلية والجهوية والتشريعية في يوم واحد. وفي تطور مثير، مُني حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية بهزيمة كبرى في الانتخابات البرلمانية في المغرب، بعدما حصد 13 مقعداً فقط في مجلس النواب، مقارنة ب 125مقعداً في آخر انتخابات عام 2016. وقد قاد الحزبُ الائتلافَ الحاكمَ للسنوات العشر الأخيرة، لكنه تحصَّل على المركز الثامن بعد أن تصدَّر انتخابات 2011 و2016، وفور صدور النتائج أعلنت قيادة الحزب استقالتها، وكان في صدارة المستقيلين: الأمين العام ورئيس الحكومة -السابق-سعد الدين العثماني.

ويمكن مقاربة تفسير هذا الزلزال الانتخابي الذي حلَّ بحزب العدالة والتنمية المغربي -الذي لم يكن يتوقعه أحدٌ على الإطلاق؛ لأسباب متعددة ولاسيما سلسلة القرارات والتراجعات التي قامت بها القيادة المستقيلة للحزب منذ الانتخابات 2016، منها ما يتعلق ببعض القرارات الكبرى كالتطبيع مع إسرائيل وتقنين زراعة القنب الهندي واعتماد الفرنسية بدل العربية في بعض مواد التدريس، وهذه جملة من القرارات التي تتناقض مع مبادئه ومنطلقاته المتمثلة بالمرجعية الإسلامية، علاوة على الضعف على المستوى التواصلي. ومنها أيضا ما يتعلق بالاستعمال المكثف للمال في المسلسل الانتخابي من جانب حزب التجمع الوطني.

من جانب آخر، توصف هذه النتيجة بالعقاب الانتخابي، بسبب فقدان الحزب لأصوات قاعدته

(1) للتوسع: أنظر: التقرير التونسي، عبدالحميد الجلاصي، الصادر عن جمعية التفكير الاستراتيجي.

الانتخابية وجزءاً من أعضائه والطبقة الوسطى الحضارية. لقد شعر الناس بتخلي الحزب عن المعارك الحقيقية، مع قيادة منسحبة وصامتة ومترددة في أغلب القضايا الجوهرية[1].

| المرتبة | اسم الحزب | عدد المقاعد |
|---|---|---|
| 1 | التجمع الوطني للأحرار | 102 |
| 2 | الأصالة والمعاصرة | 86 |
| 3 | الاستقلال | 81 |
| 4 | الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية | 35 |
| 5 | الحركة الشعبية | 29 |
| 6 | التقدم والاشتراكية | 21 |
| 7 | الاتحاد الدستوري | 18 |
| 8 | العدالة والتنمية | 13 |
| 9 | بقية الأحزاب | 12 |

النتائج الرسمية لانتخاب أعضاء مجلس النواب لسنة 2021:

## ليبيا:

أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، في 3 أيار/ مايو 2021، عن تحولها إلى جمعية تحمل اسم «الإحياء والتجديد». وقالت الجماعة في بيان: «نعلن لكل الليبيين أن الجماعة قد انتقلت بتوفيق اللّه وعونه إلى جمعية تحمل اسم (الإحياء والتجديد)، إحياءً للدعوة إلى التمسك بمنهج الإسلام الوسطي وتعاليمه». وأضافت أن «الاجتهاد بالنظر إلى الواقع ومراعاة متغيراته أمر تقتضيه الحكمة ويفرضه منطق العقل، فضلا عن أنه مطلب شرعي». وأفادت بأن هذا التطور جاء عقب مؤتمري الجماعة العاشر والحادي عشر، وبعد جولات من الحوار والبحث انتظم فيها أعضاء الجماعة في ورش عمل متعددة، وفق بيان عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك. وتابعت أن الجمعية «ستؤدي رسالتها في المجتمع الليبي من خلال عملها الدؤوب في شتى مجالات العمل العام». وتابعت الجماعة أن هذا التحول يأتي «إيماناً منها بأن المدخل الحضاري للتغيير والنهضة هو العمل المجتمعي، للإسهام في قيام مجتمع مدني لا يضيق بالتنوع والاختلاف، تتمثل فيه القيم الإسلامية ويسوده العدل وتحترم فيه كرامة الإنسان». ودعت جمعية «الإحياء والتجديد» في بيانها «أبناء وبنات الوطن إلى التعاون والعمل معنا لتحقيق ما نصبو إليه جميعا لرفعة الوطن، وترسيخ هويته الجامعة». وقال البيان إنه خلال 10 سنوات تعرضت جماعة الإخوان في ليبيا لـ «التشويه والتزوير بغية إقصائها عن مجتمعها، ونشر ظلال الشك حول أهدافها

(1) أنظر: تقرير الحالة المغربية، زهير عطوف.

النبيلة»[1].

ونجحت الحركة الإسلامية الليبية في التكيُّف مع التحوُّلات السياسية التي قلبت المشهد السياسي في ليبيا رأساً على عقب مرات عدَّة. فقد خسر تحالف رئيس مجلس نواب طبرق في شرق ليبيا عقيلة صالح المدعوم من مصر، مع وزير داخلية حكومة الوفاق في الغرب فتحي باشاغا المدعوم من تركيا وقطر، رئاستي المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، خلال الجولة الأخيرة من انتخابات ملتقى حوار ليبيا بقيادة الأمم المتحدة في جنيف، أمام تحالف محمد المنفي وعبدالحميد الدبيبة. وقد فُسِّرَ فشلُ المرشحين المفضلين المدعومين من قوى خارجية لتشكيل حكومة ليبية مؤقتة في الحصول على أصوات المندوبين في المحادثات المدعومة من الأمم المتحدة، برغبة أعضاء الحوار الليبي في استبعاد العديد من الرموز التقليدية التي ارتبطت بالصراع الذي مزَّق البلاد. وترأس «محمد المنفي» المجلس الرئاسي الليبي، فيما ترأس عبدالحميد الدبيبة الحكومة الليبية. وَفشلتْ محاولة لاغتيال الدبيبة في العاشر من شباط/ فبراير 2022، بالتزامن مع اختيار مجلس النواب الليبي وزير الداخلية السابق «فتحي باشاغا» رئيساً للوزراء خلفاً للدبيبة. بينما لم يعترف الأخير بذلك، وأعلن استمراره في منصبه، وهو الأمر الذي أيَّدته الأمم المتحدة أيضاً[2].

وكان من اللافت حدوث اختلاف في المواقف بين حزب «العدالة والبناء» وجماعة «الإخوان المسلمين» في ليبيا، حيث دعم الحزب قائمة صالح–باشاغا، فيما دعمت الجماعةُ القائمةَ الرابحة.

وكانت جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا قد لعبت دوراً بارزاً في قيادة ليبيا عقب الإطاحة بنظام معمر القذافي (1969–2011)، عبر حزب «العدالة والبناء» التابع لها (محمد ارتيمة، وكالة الأناضول، 2021/5/2).

وفي خطوة مفاجئة ستعيد خلط الأوراق والتحالفات، مفسحة المجال لجماعة الإخوان بالفوز بمنصب رئاسة الحكومة، أعلن رئيس المجلس الأعلى للدولة والقيادي في تنظيم إخوان ليبيا «خالد المشري»، انسحابه من الترشح لرئاسة وعضوية المجلس. وأكد أنه مازال لديه الكثير من العمل في المجلس الأعلى للدولة فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات التي تسهل عملية الانتخاب، لافتاً إلى أنه لم يوجه الذين صوتوا له في الجولة الأولى من الانتخابات إلى دعم قائمة معينة ونصحهم بالذهاب إلى القائمة التي تحقق مصالح الوطن[3].

---

(1) الجزيرة.نت.

(2) «محاولة اغتيال الدبيبة ورفضه استبداله.. هل ينفجر الوضع مجددا بليبيا؟»، dw بالعربي، 10 شباط/فبراير 2022.

(3) انسحاب المشري من الترشح ..عين الإخوان على حكومة ليبيا، العربية، 24 شباط/ فبراير 2022

## الجزائر:

أجريت الانتخابات التشريعية في غمار مشهد سياسي استثنائي، ومشهد حزبي جديد، يميزه تراجع مكانة الأحزاب التقليدية التي كانت تُنشط الانتخابات في العهد السابق، وبروز حركات المجتمع المدني والقوائم المستقلة كقوة سياسية صاعدة تريد أن تنافس الأحزاب وتزيحها عن صدارة المشهد.

غير أن الانتخابات أفرزت مرة أخرى تصدر حزب «جبهة التّحرير الوطني»، بحصوله على 105 مقعداً متراجعاً بحوالي 55 مقعداً مقارنة بالعهدة البرلمانية الأخيرة، بينما تحصل المستقلون على المرتبة الثانية بحصولهم على 78 مقعدا، وفازت «حركة مجتمع السّلم» بالمرتبة الثالثة بعدد مقاعد بلغ 64، لتزيد بذلك كتلتها النيابية بحوالي 24 مقعدا، حيث بلغ عدد مقاعده في «المجلس الشعبي الوطني» الذي تمّ حله من قبل الرّئيس عبد المجيد تبون حوالي 40 مقعدا، في حين احتل حزب التّجمع الوطني الديمقراطي المرتبة الرابعة بحصوله على 57 مقعدا من أصل 407 مقاعد، ليتراجع بذلك عن مساحته السّياسية في البرلمان بحوالي 35 مقعدا.

ولقد شهدت الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 12 كانون ثاني/ يناير 2021، أعمال قمع استهدفت بعض النشطاء والصحافيين كما شهدت مقاطعة وعزوف واسعة، وبالتالي نسبة مشاركة ضعيفة. ولقد كانت النتائج النهائية (حسب ما أعلنه المجلس الدستوري) كما هو موضع في الجدولين التاليين:

| الناخبون | الناخبون المسجلون | الناخبون المصوتون | نسبة المشاركة | الأصوات المعبر عنها | الأوراق الملغاة |
|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 24,453,992 | 5,622,401 | %23 | 4,610,652 | 1,011,749 |

| الأحزاب السياسية | عدد المقاعد |
|---|---|
| حزب جبهة التحرير الوطني | 98 |
| حركة مجتمع السلم | 65 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 58 |
| قوائم الأحرار | 85 |
| جبهة المستقبل | 48 |
| حركة البناء الوطني | 39 |
| صوت الشعب | 3 |
| جبهة الحكم الراشد | 2 |
| حزب العدالة والتنمية | 2 |
| حزب الحرية والعدالة | 1 |

| | |
|---|---|
| حزب الفجر الجديد | 1 |
| جبهة الجزائر الجديدة | 1 |
| حزب الكرامة | 1 |
| حزب جيل جديد | 1 |
| الجبهة الوطنية الجزائرية | 1 |
| **المجموع** | 407 |

وقد كانت أبرز ردود فعل الأحزاب السياسية تجاه هذه الانتخابات هو ما عبرت عنه حركة مجتمع السلم التي أعلنت أنها تصدرت نتائج الانتخابات التشريعية المسبقة، ودعت رئيس الجمهورية إلى حماية الإرادة الشعبية المعبر عنها فعليا وفق ما وعد به.

و كانت نسبة المشاركة الرهان الرئيسيّ في هذا الاقتراع، حيث لم تتعدّ الـ20%W-30، حسب رئيس السلطة الوطنية المستقلّة، وبالنسبة إلى تصويت الجزائريّين في الخارج فكانت «ضعيفة جدّاً، بأقلّ من 5 % ». كما كان الامتناع عن التصويت يكاد يكون شاملا في ولايات منطقة القبائل ، حيث لم تصل نسبة المشاركة إلى مستوى 1%. حيث لم تفتح معظم مراكز الاقتراع، واندلعت اشتباكات في بلديات عدة، مع تكسير صناديق الاقتراع.

وفي 30 تشرين ثاني/ نوفمبر 2021، أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي عن «النتائج المؤقتة» للانتخابات المحلية، التي يؤكد المتابعون بأن لها ميزة خاصة لا تخضع نتائجها للحسابات السياسية المتعارف عليها، بل لعوامل أخرى مرتبطة بما يسمى «العروشية» (نسبة إلى العرش) والجهوية والعلاقات العائلية أكثر من ارتباطها بالبرنامج السياسي أو الولاءات الحزبية. وأكَّد أن حزب جبهة التحرير الوطني تقدم السباق متبوعاً بالتجمع الوطني الديمقراطي ثم القوائم الحرة، وجاءت النتائج وفق الجدولين التاليين:

| الأحزاب | عدد المقاعد | النتائج بأغلبية مطلقة | | النتائج بأغلبية نسبية | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد البلديات | عدد الولايات | عدد البلديات | عدد الولايات |
| حزب جبهة التحرير الوطني | 5972 | 124 | 42 | 572 | 55 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 4584 | 85 | 27 | 331 | 27 |
| قوائم الأحرار | 4430 | 91 | 24 | 344 | 48 |
| جبهة المستقبل | 3262 | 34 | 18 | 228 | 44 |
| حركة البناء الوطني | 1848 | 17 | 10 | 125 | 21 |
| حركة مجتمع السلم | 1820 | 10 | 8 | 101 | 36 |

أما بالنسبة للمجالس الولائية لم يحصل أي حزب على أغلبية مطلقة وجاءت النتائج كالآتي [1] :

| الأحزاب | النتائج كلها بأغلبية نسبية | |
|---|---|---|
| | عدد المقاعد | عدد الولايات |
| حزب جبهة التحرير الوطني | 471 | 25 |
| قوائم الأحرار | 443 | 10 |
| قوائم الأحرار | 443 | 10 |
| جبهة المستقبل | 304 | 12 |
| حركة مجتمع السلم | 239 | 5 |
| حركة البناء الوطني | 230 | 3 |

**مصر:**

ما زالت الحركة الإسلامية المصرية تعاني من أجواء الانقسام بين القيادات في الداخل والخارج. وفيما يتعلق بأداء المعارضة في الخارج، فقد تراجعت أنشطتها، سواء لعوامل هيكلية أو لتغيرات في السياسة الإقليمية. فمن وجهة التركيب الهيكلي، لم تتمكّن المعارضة من تكوين إطار مُوحد يجمع كافة أطيافها، كما انحسرت علاقاتها الخارجية، وذلك بجانب استمرار غياب مشروعها السياسي الملائم للتعامل مع السلطة. ومن جهة أخرى، كان للتقارب الإقليمي أثر واضح على أداء معارضة المنفى، وخصوصاً في النطاق الإعلامي والذي يُعد مظهر التعبير الأساسي.

(1) أنظر: تقرير الحالة الجزائرية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية (تقرير صادر عن مجموعة التفكير الاستراتيجي).

ولم يساهم تشكيل « إتحاد المعارضة المصرية» في تحسين القاعدة التنظيمية لمعارضة المنفى، فعلى الرغم من محاولات تكوينه ليشمل كل الأطياف، فقد اقتصر في النهاية على تركيبة، يمثل الإخوان عمودها الفقري وعدد يمثل حزب الغد، فيما انصرفت عنه كل الأطراف الأخرى. كما انحسر الأداء الإعلامي لأدنى مستوى بعد تدشين حوار مصري-تركي بُغية تطوير العلاقات الثنائية، وكان من أبرز تداعياته، رفع مستوى الرقابة على النشاط الإعلامي، للحؤول دون توجيه انتقاد للحكومة المصرية تمسُّ الشخصيات العامة، كما تم إيقاف البرامج الرئيسية في فضائيتي الشرق ومكملين ومنع المذيعين من أي نشاط إعلامي في تركيا. فضلاً عن محدودية التوفيق في أداء المعارضة في المنفى الهادفة لتوثيق علاقاتها مع الدول والتيارات[1] .

وفي مبادرة نادرة، أكَّد القائم بأعمال المرشد العام للإخوان إبراهيم منير، في آذار/ مارس 2021، استعداد الجماعة لقبول «أي عرض يخدم مصلحة الشعب المصري».

كما قرر إبراهيم منير إيقاف عدد من القيادات الإخوانية البارزة، ويأتي على رأس الموقوفين: الأمين العام السابق للجماعة محمود حسين، إضافة إلى مدحت الحداد، وهمام يوسف، ورجب البنا، وممدوح مبروك، أعضاء مجلس الشورى العام، ومحمد عبد الوهاب، مسؤول رابطة الإخوان المسلمين المصريين بالخارج. وقد ردَّ أحدهم بمطالبة مجلس شورى الجماعة بإعفاء «منير»، وهو ما ذكر موقع الجماعة أنه قد تم بالفعل.

وما زالت الأزمة تتفاعل..

## الأردن:

شارك بعض المنتسبين لجماعة الإخوان المسلمين بلجنة تحديث المنظومة السياسية، التي كانت أبرز المتغيرات الأردنية في العام 2021. وفي مؤشر على الترحيب بمخرجات عمل اللجنة، أعلنت «جبهة العمل الإسلامي» أنها تعدُّ مخرجات اللجنة بصيغتها النهائية، فيما يخص قانوني الأحزاب والانتخاب، «خطوة في الاتجاه الإيجابي، يتوجب البناء عليها، وإكمال كافة مراحلها للوصول إلى حكومات برلمانية»، كما أكدت على المطالبة برفع التدخل الأمني عن الحياة السياسية والعامة، لا سيما فيما يتعلق بالعمل الحزبي والنقابي كما جاء في مشروع قانون الأحزاب الذي وضعته اللجنة. وفيما يتعلق بالانتخابات فقد أكدت الجبهة على «ضرورة توفير منظومة النزاهة المتعلقة بضمان سلامة الانتخابات وعدم العبث بها

(1) ملامح السياسة المصرية في عام 2021، د. خيري عمر، (تقرير صادر عن مجموعة التفكير الاستراتيجي).

أو هندستها، مما يتطلب إعادة بناء الثقة لدى المواطن الأردني بإجراءات الهيئة المستقلة للانتخابات والإجراءات الحكومية»، وأكدت الجبهة أن الحل السياسي يأتي بعد «توفير مناخ إيجابي لتفكيك الأزمات السياسية التي حدثت خلال السنوات الماضية، ومن ذلك الإفراج عن جميع معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين»، وشددت على أن «تحقيق الإصلاح السياسي هو المدخل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المطلوب» [1].

## اليمن:

فيما استمر تفاعل الحركة الإسلامية في اليمن مع المشهدين: العسكري؛ والسياسي المُعقَّدَيْن المُلتَبِسَيْن. وقد طغى التصعيد العسكري وصمود «مأرب» أمام هجمات مليشيا جماعة الحوثي على العام 2021 في اليمن وإلى حد ما إقليمياً، فقد مثَّلت «مأرب» حَجَر الزاوية في المحافظة على مكانة الحكومة الشرعية وبقاء موازين القوى الداعمة لها، وحتى على دور التحالف في اليمن. وأوقف الصمودُ والتصدي المآلاتِ التي قد تترتَّب عليها لو اجتاحتها مليشيات جماعة الحوثي. فيما لم تسفر «المبادرة السعودية» عن شيء يذكر. وقد تضمنت إعادة إطلاق المحادثات السياسية لإنهاء أزمة اليمن، مستندة إلى المرجعيات الدولية ومخرجات الحوار اليمني الشامل والمبادرة الخليجية. لكنّ الحوثيين رفضوها؛ بحُجَّة أنها لم تتضمن أيَّ جديد، وأضاف المتحدث باسم جماعة الحوثي محمد عبد السلام: «لا يمكننا أن نقبل وقفاً لإطلاق النار مع مقايضتنا بالجانب الإنساني». وأكَّد أنَّ الحوثيِّين «مستعدون للذهاب إلى حوار سياسي بعد أن توقف السعودية الحرب وترفع الحصار» [2].

وقد دلَّت التطورات العسكرية والسياسية إلى استمرار حالة السيولة في خارطة التفاعلات والموقف وموازين القوى في الساحة اليمنية والمراوحة السياسية، ولا تزال المواجهات العسكرية ونتائجها على الأرض هي المؤثرة على مختلف الصعد، وأبرزها مفاوضات التسوية السياسية وموازين القوى المحلية.

## العراق:

أحدثت الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021 تغيرات كبرى في الواقع السياسي العراقي بالنظر لطبيعة التحولات التي رافقتها، في ضوء تغيير القانون الانتخابي، الذي أسهم في تغيير قواعد اللعبة الانتخابية، إلى جانب التغيرات التي شهدتها التحالفات الانتخابية بين القوى السياسية، وظهور فئة

(1) المشهد الأردني بين التفاؤُل بمُخْرَجات تَحديث المَنْظومة السياسية .. والتشاؤُم بمُقرَّرات التعديلات الدستورية (2021)، فايز الجيلاني، (تقرير صادر عن مجموعة التفكير الاستراتيجي).

(2) مبادرة سعودية جديدة لإنهاء الحرب في اليمن، الجزيرة.نت، 22 آذار/ مارس 2021.

المرشحين المستقلين كأول تجربة في السباق الانتخابي العراقي ما بعد العام 2005. وقد حققت الكتلة الصدرية» 73 مقعداً، وبفارق كبير عمن يليها. وفي الحالة السنية، أسفرت الانتخابات عن حصول تحالف «تقدُّم» برئاسة رئيس البرلمان محمد الحلبوسي على 37 مقعداً مقابل 12 مقعداً لتحالف «عزم» بزعامة الشيخ خميس الخنجر، فضلاً عن خسارة عدد كبير من الشخصيات السياسية السُنية مثل رئيسي البرلمان السابقين أسامة النجيفي وسليم الجبوري إلى جانب وزراء ونواب آخرين مثل سلمان الجميلي وقاسم الفهداوي وظافر العاني ومحمد الكربولي وأحمد المساري ورشيد العزاوي وآخرين.

ولم تشهد الساحة الكردية تغيرات كبرى باستثناء تفوق «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بـ32 مقعداً؛ ليعزز قبضته على السلطة الكردية في العراق.

والجدول أدناه يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية بالمقارنة مع نتائج الانتخابات السابقة، على الرغم من وجود بعض التغييرات في التحالفات السياسية.

| التسلسل | اسم التحالف الانتخابي | عدد المقاعد | |
|---|---|---|---|
| | | 2018 | 2021 |
| 1 | الكتلة الصدرية | 54 | 73 |
| 2 | تحالف الفتح | 47 | 17 |
| 3 | ائتلاف النصر | 42 | 2 |
| 4 | ائتلاف دولة القانون | 26 | 34 |
| 5 | الحزب الديمقراطي الكردستاني | 25 | 32 |
| 6 | ائتلاف الوطنية | 21 | |
| 7 | تيار الحكمة | 19 | 2 |
| 8 | الاتحاد الوطني الكردستاني | 18 | 16 |
| 9 | تحالف القرار العراقي | 14 | |
| 10 | تقدم | | 37 |
| 11 | عزم | | 12 |
| 12 | المستقلون | | 40 |
| 13 | التشرينيون | | 15 |

### حزب العدالة والتنمية (تركيا):

تتسم التجربة الاقتصادية والاجتماعية لحزب العدالة والتنمية بتركيا، بالإيجابية والتطور منذ تولى السلطة في عام 2003، واستمرارا لهذا التطور الإيجابي، حقق الحزب برئاسة أردوغان العديد من الإنجازات خلال فترة رئاسته الأولى، كرئيس للجمهورية، والتي تنتهي في منتصف عام 2023.

وكان تحالف جمهور (حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الاتحاد الكبير) متسقاً منهجياً تجاه التطورات التي شهدناها، ويبدو أن قاعدته قوية بما يكفي للتحرك بما يتناسب مع الأحداث. ومن ثم لم يشهد أي انقسامات فيه، كما لا يتوقع أن يحدث ذلك في المستقبل المنظور على الأقل [1].

ستكتسب الدعاية السياسية للأحزاب السياسية زخماً في العام المقبل. على الرغم من إجراء الانتخابات العامة في يونيو 2023، بدأت الأحزاب السياسية المعارضة فعلياً بـ«حقن» العملية الانتخابية. وهكذا، فإن التصعيد السياسي سيحشد الأفراد والمجتمع لمراجعة وجهات نظر الأحزاب السياسية، لإعادة تشكيل قناعات المواطنين. وفقاً لهذا المسار الطبيعي للديمقراطية، يميل الجناح المعارض للأحزاب السياسية إلى المبالغة في حقول القضايا المطروحة، واستغلال جميع الوسائل المتاحة، لتشويه سمعة حكومة حزب العدالة والتنمية. من ناحية أخرى، استمر العمل المضاد لحزب العدالة والتنمية على أساس الشمولية المجتمعية، وحماية القيم، والدفاع عن المصالح ضد المنافسين، وتبرير الخطأ بإيجاز. وستتصاعد وتيرة هذا السباق بقدر ما يمكن فضح أخطاء أي طرف للجماهير.

(١) المشهد التركي في العام 2021 (تقرير صادر عن مجموعة التفكير الاستراتيجي).

## أولويات للعام 2021

يمكن القول بأن تكيُّف الحركات الإسلامية المعتدلة مع المتغيرات الكبرى في العام 2021 قد تباين تبايناً جذرياً، يُذكِّر بالمنعطفات الكبرى التي شهدها الإقليم خلال الموجات الثلاثة من العقد الأخير: «موجات الربيع العربي»؛ «موجات الثورة المضادة للربيع العربي»؛ «موجات الربيع العربي الثانية». فقد شهد الإقليم «موجات ثانية مضادة للربيع»، بدأت من قبل في السودان، وتجلَّت بامتياز في العام 2021 في كلٍّ من: تونس؛ والمغرب. في حين تشهد بعض الحالات الإقليمية تعافياً نسبياً، أبرزها: ليبيا، وتركيا، والجزائر، والأردن (بدرجة أقلّ).

ولعل من أبرز الأولويات في العام 2020 التي من شأنها أن تزيد من قدرة الحركات الإسلامية على تحقيق مزيد من التكيّف الإيجابي وتعزيز الحضور السياسي والشعبي، واستدراك الأخطاء والنهوض من العثرات وإيقاف النزيف الذاتي والاستنزاف الإقليمي والدولي:

1. إجراء مراجعات نقدية شفافة ودقيقة، ذات عُمقٍ نوعي واتّساعٍ استقصائيٍّ؛ بُغية تعزيز قيمها المؤسّسية وترميم منابرها الإعلامية وتنقية صورتها التي سعت العديد من القوى والتيارات والدول لتشويهها.

2. تحقيق المزيد من الانفتاح على القوى السياسية والمجتمعية على المستوى الوطني، بما يسهم في بناء وتعزيز الشراكات والتحالفات الوطنية. ومن المهم أن تبادر الحركات الإسلامية في كل قطر لدعوة مختلف اللافتات السياسية والمجتمعية لتكريس مفهوم «الجماعة الوطنية» التي تلتقي على المصالح الوطنية العليا وعلى مواجهة التحديات والتهديدات والأخطار التي تتهدد الدولة وتعيق تطوّرها وتقدُّمها.

3. تعزيز دور ملتقى العدالة والديمقراطية الذي يشكّل إطاراً تنسيقيا بين اللافتات الإسلامية المعتدلة، من أجل تحقيق خطوات عملية على صعيد الحوار مع أطراف دولية مؤثرة، بما يسهم في مواجهة الجهود التي تقودها دول الثورة المضادة للربيع العربي من أجل تشويه صورة الحركات الإسلامية المعتدلة وللتشكيك في الدوافع التي تقف وراء حراك الشارع العربي.

4. استثمار نتائج قمة كوالالمبور الإسلامية[1]، بما يصلح أن يشكل أرضية لشراكات حقيقية، وبالأخص في مجال إرساء قيم الثقافة والحرية والعدالة؛ عبر طرح تصورات لإنشاء مؤسسات

(1) ركز جدول أعمال قمة كوالالمبور على سبعة مجالات: التنمية الاقتصادية، والدفاع، والحفاظ على السيادة، وقيم الثقافة والحرية والعدالة، والتكنولوجيا الحديثة.

تحرص على بلورة التصورات الخطابية على أرض الواقع في الشارع العربي والإسلامي، وبخاصة في المناخ الدولي الذي بات التحالف فيه ضرورة للبقاء فضلاً عن كونه شرطاً في النمو والتطوُّر.

5. مواجهة التداعيات السلبية لتطورات الوضع في السودان على صورة الحركة الإسلامية بصورة عامة عبر تحميلها تبعات أخطاء المرحلة السابقة، وكذلك تجاوز الانعكاسات السلبية التي لحقت بالحركة الإسلامية في السودان نتيجة التغييرات الكبيرة التي شهدتها الدولة وما لحق بالحركة من استهداف وإقصاء عن المشهد السياسي.

6. البحث عن مقاربة سياسية تسهم في خروج المشهد المصري من حالة انسداد الأفق؛ على الرغم من إدراك التعقيدات الكبيرة التي تعترض ذلك، وبلورة آليات ذات كفاءة عالية لتنسيق جهود المعارضة المصرية، وتجاوز إشكالات الوضع الحالي.

# اقتصاد الشرق الاوسط لعام 2021
# استمرار معاناة جائحة كورونا
# وعدم الاستقرار السياسي والأمني

**أ.عبد الحافظ الصاوي**

خبير اقتصادي ومدير مركز
المسار للدراسات الإنسانية

## مستخلص

يتناول المحور الاقتصادي هذا العام، أداء اقتصاد منطقة الشرق الأوسط[1]، من خلال رصد وتحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تم تناول نسبة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وما اعتراه من قصور بسبب التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا.

ومن الطبيعي أن تكون مؤشرات التضخم والبطالة والفقر والمديونية، حاضرة بقوة، لأنها الأعراض الطبيعية، لبطء أو ضعف أداء الناتج المحلي الإجمالي، فتم رصد هذه المؤشرات على مستوى المنطقة العربية، في إطار كلي، ثم إضافة أداء كل من تركيا وإيران من خلال هذه المؤشرات، وفي بعض الاحيان، كانت تأتي تفاصيل داخل المنطقة العربية، ولكنها إجمالية أيضًا مثل الحديث عن دول الخليج، والدول العربية متوسطة الدخل، والدول المتضررة من الصراع، والدول العربية الأقل نموًا، وذلك حتى لا يتم الاستغراق في أداء كل دولة على حدة، وهو مالا يتناسب مع المساحة المتاحة للمحور الاقتصادي، ولا مع طبيعة الطرح الاستراتيجي للتقرير إجمالاً، التي لا تستهدف الاستغراق في التفاصيل.

وفي شأن يخص منطقة الشرق الأوسط، كان من الضروي أن يتم رصد أهم سلعه الاستراتيجية، وهو النفط، حيث شهدت السوق الدولية، ارتفاعًا ملحوظًا على مدار النصف الثاني من عام 2021، فتم رصد الطلب والعرض على النفط في السوق الدولية، وكذلك حركة الأسعار، ومدى التأثيرات التي يؤدي إليها ارتفاع الأسعار، على مستوى الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط في المنطقة.

وخلال فترة عمل التقرير في عام 2021، وقعت مشكلات اقتصادية مهمة، كان من الضروري تناولها، مثل تراجع وانهيار العملات المحلية لبعض دول المنطقة، سواء كانت هذه الدول تعاني عدم الاستقرار السياسي والأمني، أو دول مستقرة مثل تركيا وإيران. كما شهد عام 2021 انقلابات عسكرية وسياسية، لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، فتم رصد تلك الأحداث وتداعياتها في كل من تونس والسودان. واختتم المحور أعماله باستشراف أداء اقتصاد المنطقة في عام 2022. حيث تم رصد سيناريوهات التفاؤل والتشاؤم لأداء اقتصاديات المنطقة، في ضوء أزمة كوفيد وتطوراتها، أما الخاتمة فكانت حول ضرورة إجابة حكومة المنطقة على سؤال المستقبل المتعلق بالأداء الاقتصادي والتنموي، كحق الشعوب.

(1) يقصد بمنطقة الشرق الاوسط في هذا المحور، النطاق الجغرافي، الذي يضم الدول العربية، وتركيا وإيران.

## مقدمة

إذا كانت هناك من أُمنية لشعوب منطقة الشرق الأوسط، فهي الاستقرار السياسي والأمني، فالمتابع لمنطقة الشرق الأوسط منذ عقود يرصد أن حالة عدم الاستقرار متعمدة، وأنها تستهدف استنزاف موارد المنطقة، وجنت الشعوب للأسف الثمار المرة لعدم الاستقرار، حيث غابت التنمية بكل معانيها.

فالدول العربية بحكم أنها المكون الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط، تحتل المرتبة الأولى بين مناطق العالم من حيث البطالة، التي تصل معدلاتها، ضعف متوسطات مثيلاتها من باقي مناطق العالم، عند معدل يفوق 11 %، فضلًا عن الرغبة الكبيرة لدى الشباب بالهجرة خارج دول المنطقة، وما من دولة تتسم بالاستقرار، وتسمح ظروفها باستقدام مواطني الشرق الأوسط -مثل تركيا- إلا وتجد أعدادًا كبيرة منهم قد قصدت تلك الدولة، وما حديث اللجوء للغرب بجديد، حيث مثل مواطنو الدول العربية، ومنطقة الشرق الأوسط الرقم الأكبر للاجئين لأوروبا وأميركا. ودوافع الهجرة لا تحتاج إلى شرح، فالصراعات المسلحة، داخل بعض الدول العربية، وعدم استقرار البعض الأخر سياسيًا، أو وضع إيران في مواجهة العقوبات لعقود، أو محاولات هدم التجربة التركية، كلها تجعل مواطني المنطقة يبحثون عن أماكن أخرى، أكثر استقرارًا.

فالواقع في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة الدول العربية، يعكس تجزئة المجزئ، ولم يعد الحديث عن وحدة عربية، أو تكامل اقتصادي عربي، بل الحديث الآن، عن وحدة القطر الواحد، وإمكانية مواجهة فاتورة إهمال التنمية على مدار العقود الماضية في المنطقة.

فخلال عام 2021، وجد أن الوضع الاقتصادي، لم يشهد إلا مزيدًا من التراجع، على الرغم من تحسن سعر النفط، الذي يعتبر المورد الرئيس للعديد من دول المنطقة، ولكن بقيت القضايا الاقتصادية والاجتماعية المزمنة كما هي دون معالجة من قبل الحكومات. أيضًا بقيت القضايا التي وقعت قبل عام 2021، كما هي بل ترسخت وأصبح التطور فيها، هو المعايشة معها، مثل هرولة بعض الدول العربية للتطبيع مع الكيان الصهوني، التي تمت من قبل الإمارات والبحرين والسودان والمغرب في عام 2020، وإن كانت الإمارات، خلال عام 2021، سعت بشكل كبير لترسيخ أواصر التطبيع مع الكيان الصهيوني.

كذلك بقيت قضية غاز شرق المتوسط، دون حل، إلا أن هناك حالة من الهدوء، حول هذا الملف، وإن كان كل أطرافها يحتفظون بمواقعهم التى لم تشهد أي تغير، ولم تحرك القضية مفاوضات، أو حسم عسكري، وكل الأطراف تسعى لتثبيت مواقعها.

## أولًا المؤشرات الاقتصادية الكلية لدول المنطقة

### أداء الناتج المحلي ومعدلات النمو

يتوقع البنك الدولي أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط في عام 2021 إلى 2.8 %، وأن يرتفع في عام 2022 إلى 4.2 %[1]، ولكن هذه المعدلات مشروطة بانحسار جائحة فيروس كورونا، كما أنها ليست متساوية من حيث تحقيقها في كافة بلدان المنطقة، بل هي متفاوتة من بلد إلى أخر، وذلك حسب مدى نجاح كل دولة في مواجهة جائحة كورنا والسيطرة عليها، والسبب الثاني الذي يراه البنك الدولي لتفات معدلات النمو بين بلدان المنطقة، هو تقلبات سعر الصرف التي تعم المنطقة، وهو أمر شديد السلبية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فرأينا خلال عام 2021، هذا الانهيار لعملات كل من سورية ولبنان واليمن، وكذلك التراجع الحاد في قيمة العملة التركية والإيرانية.

وإذا كانت جائحة كورونا قد ألقت بتداعياتها السلبية على النشاط الاقتصادي لكافة دول العالم، واختلفت إمكانيات كل دولة في أساليب المواجهة، ومدى تحمل أعباء المواجهة اقتصاديًا، سواء من خلال الاستدانة، أو ضخ حزم تحفيزية للنشاط الاقتصادي والحماية الاجتماعية، إلا أن تقرير البنك الدولي يؤكد على أن اقتصاديات المنطقة تدفع ثمن قصور أدائها على مدار عقود فيما يخص الرعاية الصحية، حيث أدت جائحة كورونا إلى فقدان العديد من الأرواح البشرية، وكذلك إطالة أمد فترات الغلق، أو إطالة مدى التعافي الاقتصادي.. وفي إشارة إلى تفاوت التعافي الاقتصادي، وكذلك التفاوت فيما يخص تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، يظهر التقرير حالة واضحة لمدى تفاوت قدرات دول المنطقة في مواجهة جائحة فيروس كورونا، فدولة الإمارات العربية قامت بتلقيح نسبة 90% من سكانها، وهي نسبة من أعلى نسب التلقيح على مستوى العالم، بينما اليمن، لم يتم تلقيح سوى نسبة 1% من سكانها[2].

ولم يكن عام 2021 يختلف عن سابقه، ولن يختلف عن لاحقه، فيما يتعلق بتحديات الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة، فثمة عدة دول تعاني عدم الاستقرار السياسي، ودول أخرى تعاني من الصراع المسلح، وهو ما يؤثر على قدرات تلك الدولة على مواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا، بشكل خاص، وإمكانية تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام. وتظهر هذه الحالة في كل من سورية واليمن وليبيا، وتونس ولبنان والعراق.

وفي الوقت الذي يتوقع فيه البنك الدولي، أن يتحسن مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.1 % خلال عام 2021، نجد أنه يرى أن هذه النسبة غير كافية، وهي تعني خسارة الفرد وفق هذا المؤشر بنسبة 4.3 %، مقارنة بما كان عليه الوضع في عام 2019.

---

(1) البنك الدولي، تقرير الشرق الأوسط وشمال افريقيا..عرض عام، 2021/12/15.
https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/overview

(2)المصدر السابق.

وتستمر حالة الحذر في تقديرات البنك الدولي، حول الأداء الاقتصادي، سواء على مستوى العالم، أو على مستوى المنطقة، ففي الوقت الذي يتوقع فيه البنك تحسن نسبة الدين العام لدول المنطقة للناتج المحلي الإجمالي من 56.3 % إلى 53.6 %، فإنه يؤكد على أن عجز موازنات تلك الدول سيظل كما هو عند معدلات مرتفعة، كما أن دول المنطقة المستوردة للنفط ستشهد ارتفاعًا في نسبة دينها العام إلى الناتج المحلي عند 92.3 % في عام 2021، بعد أن كانت بحدود 90.4 % عام 2020[1].

ويتبنى صندوق النقد الدولي نفس التقدير الحذر تجاه معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق حالة التعافي الاقتصادي بمنطقة الشرق الأوسط، كما هو الحال من قبل البنك الدولي، إلا أن صندوق النقد الدولي يتوقع أداء لمعدلات النمو في المنطقة أفضل من تلك التي يتوقعها البنك الدولي، فحسب تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي .. الشرق الأوسط وىسيا الوسطى، الصادر في أكتوبر 2021، نجد أن الصندوق يذهب لتوقع أن يحقق معدل النمو بالمنطقة نحو 4.1 % في عامي 2021 و2022، وأشار التقرير إلى أن أوضاع اقتصاديات منطقة الخليج سوف تستفيد بشكل إيجابي من ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

أما عن أرقام نهائية لأداء الناتج المحلي خلال عام 2021، فقد قدمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في نشرتها الأخيرة، حيث بينت أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بلغ 2.8 تريليون دولار، ويتوقع أن يصل إلى 3 تريليونات دولار في عام 2022، وأن معدل نمو الناتج في 2021 بلغ 4.4%، ويتوقع أن يصل إلى 4.5 % عام 2022. وانعكس التحسن في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، على نصيب الفرد من الناتج، حيث بلغ في المتوسط 3675 دولار، ليتحسن هذا المؤشر بنسبة 13.1 %، عما كان عليه في عام 2020. كما تحول العجز في رصيد الحساب الجاري للدول العربية من عجز قيمته 77.3 مليار دولار إلى فائض قيمته 68.7 مليار دولار، ويبلغ هذا الفائض نسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. أيضًا ارتفع احتياطي النقد الأجنبي لدول العربية ليتجاوز حدود التريليون دولار، وبما يكفي لواردات الدول العربية من السلع والخدمات لفترة 10.5 شهر[2].

وفي تركيا بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث بنسبة 7.4 %، مقارنة بنفس الفترة من عام 2020، وحسب توقعات وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» فسوق يحقق الاقتصاد التركي معدل نمو 10.5 %، وعن توقعات عام 2022 تذهب الوكالة إلى أن يبلغ نمو الاقتصاد التركي 3.6 %[3]. وفيما يخص إيران فقد أشار تقرير أفاق الاقتصاد العالمي في أكتوبر 2021، إلى أن النمو الاقتصادي لإيران في عام 2021 يتوقع أن يكون عند معدلات 2.5 %

(1) المصدر السابق.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، النشرة الفصلية، العدد الرابع أكتوبر – ديسمبر 2021، ص 3.

(3) وكالة الأناضول للأنباء، «فيتش» ترفع توقعاتها لنمو اقتصاد تركيا إلى 10.5%، 2021/12/3.

## معدل التضخم

إلا أن التقرير في نفس الوقت يتوقع ارتفاع معدلات التضخم خلال 2021، لتصل إلى 12.9 %، ثم تتراجع إلى 8.8 % في عام 2022، ويرجع التقرير ارتفاع معدلات التضخم في المنطقة إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وكذلك إجراءات التيسير النقدي التي اتخذتها بعض البلدان[1]. بينما تذهب تقديرات الاسكوا إلى أن التضخم في المنطقة العربية سيكون بحدود 15.5% في عام 2021، وسينخفض في عام 2022 ألى 5.7 %، وثمة تفصيل في مجموعة الدول العربية بشأن التضخم، حيث يقدر أن تشهد بلدان الخليج معدل تضخم 2.5 % في عام 2021، ويتوقع أن يصل إلى 2.4 % في عام 2022، أما البلدان متوسطة الدخل فسيكون التضخم بها 13.1 % في 2021 وسينخفض إلى 8.8 في 2022، وفيما يخص بلدان الصراع فسيكون معدل التضخم بها 7.5 % في عام 2021 وينخفض إلى 7.2 % في عام 2022، وسيبلغ التضخم ذروته في الدول العربية الأقل نموًا في عام 2021 ليصل إلى 272.7 %، وينخفض في عام 2022 ليصل إلى 29.7 %.

وفيما يتعلق بتركيا وإيران، فشهدت تركيا معدلات تضخم عالية على مدار شهور عام 2021، وبخاصة في النصف الثاني بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، وكذلك ارتفاع تكاليف الطاقة، وحسب بيانات معهد الإحصاء التركي فقد بلغ معدل التضخم في تركيا نهاية ديسمبر 2021 نحو 36.08 %[2]، وهو المعدل الأكبر في الفترة التي تولى فيها السلطة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2003. أما في إيران فقد بلغ معدل التضخم 43.4 % في ديسمبر 2021 على أساس سنوي[3]، ويرجع ارتفاع معدل التضخم في إيران بشكل دائم، إلى ما تتعرض له العملة المحلية من تراجع في قيمتها، في ظل العقوبات الاقتصادية.

## معدل البطالة

الأجواء غير المناسبة في منطقة الشرق الأوسط، جعلت منها واحدة من أعلى المناطق في العالم من حيث ارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة في الدول العربية، فقدرت نسبة البطالة في المنطقة العربية بنحو 12.5 % من قوة العمل في عام 2021، ويتوقع لها أن تنخفض في عام 2023 إلى 12.1 %، ولذلك ترصد البيانات الخاصة بالشباب أن نحو 42 % من شباب المنطقة العربية يفكرون في الهجرة لبلد

(1)صندوق النقد الدولي، تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي.. الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2021،
https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/REO/MCD-CCA/2021/October/Arabic/fulltexta.ashx

(2) البنك المركزي التركي، مؤشر التضخم ديسمبر 2021،
https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/en/tcmb+en/main+menu/statistics/inflation+data

(3) مركز الإحصاء الإيراني، مؤشر التضخم لشهر ديسمبر 2021،
https://www.amar.org.ir/english/SCI-News-Archive/ID/17093/CPI-by-Provinces-in-the-Month-of-Azar-of-the-Year-1400

آخر[1]، ومن المعلوم أيضًا أن معدل البطالة بين الشباب العربي من أعلى معدلات البطالة للشباب في العالم إذ تبلغ النسبة بحدود 26 % في عام 2019، بعد أن كانت 22 % في عام 2010.

وتعاني المنطقة العربية، من غلبة العمالة في السوق غير النظامي، إذا تبلغ نسبة العاملين بهذا القطاع 64 % من إجمالي العمالة العربية[2]، ولا يخفى ما تعانيه العمالة في القطاع غير المنظم من مشكلات غياب الأجر اللائق والعمل الكريم، وفي الغالب ما تكون بيئة العمل تفتقد إلى وجود الحماية الاجتماعية، من غياب التأمين الصحي أو الاجتماعي، كما لا يتم الالتزام بساعات العمل المتعارف عليها، وبشكل عام، لا يشعر العاملون بهذا القطاع بالاستقرار الوظيفي، فضلًا عن حرمانهم من الترقي الوظيفي، أو إتاحة فرص التدريب.

وحسب بيانات معهد الاحصاء التركي، فقد بلغ معدل البطالة في تركيا بنهاية نوفمبر 2021 نسبة 11.2 % من قوة العمل[3]، ويلاحظ أن ثمة تحسن حدث في انخفاض معدلات البطالة بتركيا خلال الشهور الماضية، فقد كان من قبل أعلى من 13 %، وعلى ما يبدو أن السياسة الاقتصادية الجديدة بدأت تؤتي ثمارها، فيما يتعلق بخفض قيمة العملة المحلية -على الرغم من التداعيات السلبية في مؤشرات أخرى على رأسها التضخم- حيث تنشط الصادرات والعملية الإنتاجية، مما أتاح فرص عمل جديدة، أدت إلى انخفاض معدل البطالة.

أما إيران فإن معدل البطالة وفقًا لأرقام مركز الاحصاء الإيراني في يونيو 2021، بلغ 8.8 %[4]، من إجمالي قوة العمل البالغ نحو 24 مليونًا، وثمة تشكيك في هذا الرقم من قبل البعض، ويرون أن معدل البطالة في إيران لا يقل عن 24 %، ولكن لابد أن نأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها إيران، بسبب أوضاعها السياسية، فقد تكون الحكومة حريصة على استيعاب أكبر قدر ممكن من العاملين، ولو في إطار ما يعرف بالبطالة المقنعة.

(1) الاسكوا، وقائع وآفاق: مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، ص 49.

(2) الاسكوا، نحو مسار منتج وشامل..استحداث فرص العمل في المنطقة العربية، ص 16.

(3) معهد الاحصاء التركي، مؤشر معدل البطالة نوفمبر 2021،
https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Labour-Force-Statistics-November-2021-45641&dil=2

(4) مركز الاحصاء الإيراني، مؤشر البطالة،
https://www.amar.org.ir/Portals/1/releases/lfs/LFS-Spring-1400.pdf

توقعات البطالة في المنطقة الشرق العربية

2023 – 2021

| بيان | 2021 | 2022 | 2023 |
|---|---|---|---|
| المنطقة العربية | 12,5 | 12,3 | 12,1 |
| دول الخليج | 7,1 | 6,8 | 6,6 |
| دول متوسطة الدخل | 12,7 | 12,1 | 11,5 |
| دول متضررة من الصراع | 16,2 | 16,7 | 16,9 |
| الدول الأقل نموًا | 15,3 | 15,4 | 15,7 |

المصدر: الاسكوا، تقرير: وقائع وأفاق.. مسح التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، ص 51.

## معدلات الفقر

التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا، أثرت بشكل كبير على معدلات الفقر في منطقة الشرق الأوسط، فحسب بيانات «الاسكو» فإن نسبة الفقر في الدول العربية ارتفعت في عام 2021 إلى 26.94%، وكما ذكر من قبل عن طبيعة الاداء الاقتصادي لدول المنطقة، فإن ثمة تباين بين دول المنطقة في معدلات الفقر، فقد بلغ معدل الفقر في المتوسط بالدول العربية متوسطة الدخل نسبة 18.4 %، وفي الدول المتضررة من الصراع، بلغ معدل الفقر نسبة 36.6 %، وفي الدول الأقل نموًا بلغ معدل الفقر 40.89 %.

ولا تعد التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا، السبب الوحيد لارتفاع نسبة الفقر في المنطقة، ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العديد من دول المنطقة ساهم كذلك بقدر كبير في اتساع رقعة الفقر في المنطقة، من خلال عمليات النزوح الداخلي أو الهجرة الخارجية. كما أن طبيعة الهياكل التنموية بالدول العربية، ساعدت كذلك في اتساع رقعة الفقر، حيث إن غالبية، إن لم يكن كل اقتصاديات الدول العربية، هي اقتصاديات ريعية، وأن برامج الاصلاح الاقتصادي التي شهدتها المنطقة على مدار العقود الثلاث الماضية، لم تؤد إلى تحسن واضح وملموس في الواقع الاقتصادي والاجتماعي العربي، ولم تغير من التصنيف التنموية لدول المنطقة، فكلها في إطار الدول المتخلفة أو النامية.

وفي إيران، توضح بيانات البنك الدولي أن معدلات الفقر في عام 2019 كانت بحدود 14%[1]، ولكن تقديرات البنك تذهب إلى أن أثر وباء كرونا، وما ترتب عليه من أعباء على الأسر الإيرانية، وبخاصة بعد

(1) البنك الدولي، عرض عام لملف إيران، https://www.worldbank.org/en/country/iran/overview#1

تراجع العملة المحلية، أن تدفع التأثيرات السلبية لجائحة كورونا، الفقر في إيران بنحو 20 نقطة مئوية.

وفي تركيا، كانت بيانات البنك الدولي تشير أن الفقر ارتفع في عام 2020 إلى نسبة 12.2 %، بعد أن كان بحدود 10.2 % قبل جائحة فيروس كورونا[1]، وذكر البنك الدولي أن الحكومة تبنت برامج للحماية الاجتماعية لحماية العمال، وطالبت أصحاب الأعمال بعدم فصل العمال. إلا أن تركيا في النصف الثاني من عام 2021، شهدت عملية تراجع كبيرة في قيمة عملتها المحلية، مما ساعد على ارتفاع معدلات التضخم عند 36 %، ومن شأن هذه التداعيات السلبية أن ترفع معدلات الفقر، ولذلك اتخذت الحكومة التركية مجموعة الإجراءات للحماية الاجتماعية، على رأسها رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50 %[2]، كما رفعت رواتب شرائح محددة بمبالغ تصل إلى 5 آلاف ليرة، كما تم التعامل مع الإخصائيين من الأطباء.

## المديونية العامة لدول المنطقة

أصبحت قضية الديون مؤرقة على مستوى العالم، حيث ارتفعت قيمة الديون بنهاية 2020 على مستوى العالم، إلى 226 تريليون دولار –يمثل هذا الدين، ديون الحكومات، والأسر، والشركات غير المالية– وبما يمثل 256 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبُحكم أن هذا التقرير معني بالدين العام، فإن نصيب الحكومات من قيمة هذه الديون العالمية نسبة 99 % من قيمة الناتج المحلي العالمي لعام 2020[3]، والبالغ 84.68 تريليون دولار، أي أن قيمة الديون الحكومية على مستوى العالم بحدود 83.8 تريليون دولار.

وفي المنطقة العربية، بلغ الدين العام 1.4 تريليون دولار بنهاية 2020، وذلك حسب تقدير منظمة الاسكوا، وثمة تصنيفات داخل هذا الرقم الإجمالي، ففي منطقة الخليج ذات الدخل المرتفع، تضاعف الدين العام 5 مرات خلال العقد الفائت، ففي عام 2008 كانت مديونية هذه البلدان 117 مليار دولار، بينما ارتفعت في عام 2020 إلى 576 مليار دولار، وكانت نسبة هذه الديون من الناتج المحلي لدول الخليج 10 % في عام 2008، بينما بلغت 41 % في عام 2020 [4]، وترجع هذه القفزة في الديون الخليجية، إلى ما مرت به هذه الدول من أزمتي انهيار أسعار النفط في السوق الدولية منذ منتصف عام 2014، وكذلك التداعيات السلبية لجائحة أزمة كورونا في مطلع عام 2020.

أما نصيب الدول العربية متوسطة الدخل، من الديون العامة، فقد قفز إلى 658 مليار دولار في

(1) Reuters,Turkey's poverty rate rose above 12% last year -World Bank,27/4/2021

(2) الجزيرة نت، تركيا ترفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50% للحد من التضخم، 2021/12/17

(3) فيتور غاسبار وآخرون، الدين العالمي يسجل مستوى قياسيًا قدره 226 تريليون دولار، صندوق النقد الدولي، 2021/12/16
https://www.imf.org/ar/News/Articles/202115/12//blog-global-debt-reaches-a-record-226-trillion

(4) اسكوا، تقرير نقص السيولة وارتفاع الدين..عقابات على مسار التعافي في المنطقة العربية، أكتوبر 2021،
http://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/liquidity-shortage-debt-obstacles-recovey-arab-region-arabic_0.pdf

نهاية عام 2020، بعد أن كان 250 مليار فقط في عام 2008، وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قفزت هذه النسبة من 47 % في عام 2008 إلى 73 % في عام 2020. ويظهر تقرير الاسكوا جانبًا مهمًا في مديونية الدول العربية، يتعلق بالدول العربية المتضررة من الصراع (العراق، وليبيا، واليمن)، حيث بلغت ديون هذه الدول في نهاية 2020 نحو 190 مليار دولار، وبما يعادل 88 % من ناتجها المحلي الإجمالي. وعن عبء هذه الديون على اقتصاديات الدول متوسطة الدخل في المنطقة العربية، يوضح التقرير بأن خدمة الدين تستنفد أكثر من 20 مليار دولار، أي حوالي 11 % من عائدات صادراتها السلعية خلال عام 2019، وهذه النسبة تعد كبيرة جدًا مقارنة بمتوسط النسبة الخاصة بالدول المتوسطة على مستوى العالم والبالغة 6.4 %. وثمة أثر لبي لارتفاع عبء خدمة الديون على الوضع التمويلي بتلك البلدان، حيث يتم الضغط على السيولة المتاحة، ويضيق مساحة الحيز المالي أمام صانع السياسة المالية بما لا يمكنه من الاستثمار في الخدمات العامة الاساسية (التعليم، والصحة) وكذلك عدم الاستطاعة لتمويل مشروعات أهداف التنمية المستدامة.

وعن الدول العربية الأقل نموًا (جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا[1])، ونصيبها من قضية الديون، لوحظ أن بعض هذه الدول مهددًا بالعجز عن سداد الديون، على الرغم من استفادة هذه الدول من المبادرة التي أطلقت بعد حلول جائحة أزمة كورونا، والتي تساعدها على التخفف من ديونها مؤقتًا من خلال مبادرة تعليق سداد خدمة الديون. وتبلغ الديون غير المسددة لهذه الدول 52 % من ناتجها المحلي الإجمالي، وبما يقدر بنحو 6.6 مليار دولار في عام 2020، بينما كانت هذه القيمة بحدود 3 مليارات دولار في عام 2009.

وعن أسباب تزايد المديونية العامة، في المنطقة العربية يتضح أن اختلال هياكل اقتصاديات هذه الدول، عامل رئيس، ثم تأتي بعد ذلك الأسباب الفرعية، مثل عجز الموازنات العامة، أو عجز الموازين الجاري، مما يضطر هذه البلدان إلى اللجوء للاستدانة، وقد ساهمت كورونا بشكل واضح في زيادة مديونية دول المنطقة العربية، وعلى الرغم من ذلك وجدنا أن الدول العربية، كانت الأقل دعمًا أثناء جائحة كورنا، لاقتصادياتها، حيث انفقت الحكومات العربية في إطار دعم اقتصادياتها 95 مليار دولار، وبما يعادل نسبة 4 % من ناتجها المحلي الإجمالي، بينما أنفق العالم 19 تريليون دولار، وبما يعادل نسبة 22 % من الناتج المحلي العالمي.

## الدين العام في تركيا وإيران

مثلت قضية الديون الخارجية لتركيا، واحدة من القضايا البارزة، والتي أشار بعض الخبراء إلى كونها سببًا مهمًا في أزمة تراجع سعر صرف الليرة خلال الأعوام الماضية، وبخاصة خلال عام 2021، ولذلك

(1) يلاحظ أن السودان تم إعفائه من نسبة كبيرة من ديونه الخارجية في إطار اتفاقه في المؤسسات المالية الدولية

تمت المطالبة بضرورة معالجة جذرية لهذه الأزمة، وبخاصة الديون قصيرة الأجل للقطاع الخاص.

وحسب بيانات تقرير حديث لوزارة الخزانة التركية، فقط بلغ إجمالي الدين الخارجي لتركيا بنهاية عام 2020 نحو 450 مليار دولار، منها 138.4 مليار دولار ديون قصيرة الأجل، ونحو 311.6 % ديون طويلة الأجل[1]، وبذلك نجد أن الديون قصيرة الأجل مثلت نسبة 30.7 %، بينما الديون طويلة الأجل بلغت نسبة 69.3 %.

وكان نصيب القطاع الخاص من الديون قصيرة الأجل 91.4 مليار دولار وبما يمثل نسبة 66 % من إجمالي الديون قصيرة الأجل، وحصة الحكومة نحو 44 % من إجمالي الديون قصيرة الأجل. وفيما بتعلق بالديون طويلة الأجل نجد أن القطاع الخاص يستحوذ على 163.9 مليار دولار، وبما يمثل نسبة 52.5 %، بينما حصة الحكومة من الدين الخارجي طويل الأجل بحدود 47.5 %.

أما إيران، فإنها تعاني من عزلة دولية، ولا يزال اندماجها في الاقتصاد العالمي محدودًا، بسبب العقوبات الاقتصادية، لذلك فإن حجم مديونياتها الخارجية قليل، وحسب بيانات قاعدة البنك الدولي، فإن الأرقام المتاحة عن الدين الخارجي لإيران بحدود 5.45 مليار دولار في عام 2020، بينما كانت بحدود 7.4 مليار دولار في عام 2012[2] ، ويرجع صغر حجم الديون الخارجية لإيران، بجانب مشكلاتها مع العقوبات الاقتصادية، أنها دولة نفطية، ولديها موارد مالية، تمكنها أن تُحد من التداعيات السلبية أزمة الديون.

## التجارة الخارجية

تحمل بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أرقامًا إيجابية عن أداء التجارة الخارجية للدول العربية بنهاية عام 2021، فتظهر الأرقام وصول قيمة تجارة السلع والخدمات العربية إلى 2.2 تريليون دولار، ويتوقع أن تصل هذه القيمة إلى 2.4 تريليون دولار خلال عام 2022، وقد قدرت الزيادة في تجارة السلع والخدمات العربية بنسبة 21.7 %. وفيما يتعلق بالصادرات العربية من السلع والخدمات خلال عام 2021 فقد بلغت 1162.3 مليار دولار، حيث شهدت زيادة نسبتها 31.1 %، أما الواردات السلعية والخدمية في نفس العام، فقد بلغت 1029.7 مليار دولار، وبزيادة نسبتها 12.6 %. ويلاحظ أن المتوسطات العامة، عادة ما تظهر حالة من عدم الدقة، فبيانات مؤسسة الاستثمار توضح أن 52.6 % من التجارة الخارجية للسلع والخدمات للدول العربية تتركز في دولتين فقط، وهم السعودية والإمارات، وهو ما يدعونا لأخذ هذه الأرقام بحذر شديد، وعدم تعميمها على باقي الدول العربية، ولكن يمكن من خلال المعلومات الخاصة بتركز التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات في كل من

(1) Republic OF Turkey Ministry OF Treasury and Finance, Public Debt Management Report, 2021,P 74

(2) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر إجمالي رصيد الدين الخارجي،
https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?view=chart&locations=IR

السعودية والإمارات، أن الذي أدى إلى هذا التحسن، هو ارتفاع أسعار النفط، لأن الدولتان، فقيرتان في صادرات السلع غير النفطية.

وفيما يتعلق بتركيا، فتشير الأرقام المتاحة عن تجارتها السلعية الخارجية إلى أنها بلغت 496.7 مليار دولار في عام 2021، منها 225.4 مليار دولار للصادرات السلعية، بينما الواردات اسللعية بلغت في نفس العام 271.3 مليار دولار، وبذلك يبلغ العجز في الميزان التجاري 45.9 مليار دولار[1].

وفي إيران بلغت التجارة السلعية الخارجية، بلغت التجارة الخارجية لإيران 63 مليار دولار، خلال الفترة من أبريل – نوفمبر 2021، منها نحو 33 مليار دولار مع دول الجوار، وباقي المبلغ مع دول أخرى حول العالم[2]، ومن المعلوم أن تجارة إيران الخارجية تعاني بشكل كبير من العقوبات الاقتصادية، حيث إنها تنال من أهم سلعة تصديرة لإيران، وهي النفط.

## ثانيًا: تداعيات زيادة أسعار النفط في 2021 على دول المنطقة

النفط هو عصب الحضارة الحالية، وهو شيريان الحياة في اقتصاديات منطقة الخليج، وكذلك ثلاث دول عربية أخرى، هي ليبيا والعراق والجزائر، وثمة دول عربية لها حصة من الصادرات النفطية، ولكنها غير مؤثرة بشكل كبير في السوق الدولية، مثل مصر وسورية واليمن، وإن كانت مصر، تطورت امكانياتها في صادرات الغاز الطبيعي مؤخرًا، مع الأخذ في الاعتبار أن أرقام صادرات مصر من النفط والغاز تتضمن حصة الشريك الأجنبي.

التقرير الشهري لمنظمة أوبك عن ديسمبر 2021، أشار إلى أن الطلب على النفط خلال 2021 بلغ في المتوسط 96.63 مليون برميل يوميًا، محققًا زيادة عما كان عليه في عام 2020 عند متوسط يومي 90.98 مليون برميل[3]، وذلك على الرغم من التداعيات السلبية لمتحور «أوميكرون»، ولكن على ما يبدو أن العالم تأقلم على التعايش مع تطورات جائحة كرونا، على الرغم من ضبابية مستقبل السيطرة على الفيروس وتطوراته. ويتوقع التقرير أن يزيد الطلب على النفط خلال 2022، ليصل إلى 100.79 مليون برميل يوميًا، وهو ما يعني أن أسعار النفط ستشهد مزيد من التحسن، إذا ما استمر تكتل «أوبك +» على سياساته من تقليل الفائض من المعروض في سوق النفط. أما إذا كان لفيروس «أوميكرون» والمتحورات الأخرى التي يتم اكتشافها في دول عدة، أداء مختلف يهدد مستقبل تعافي الاقتصاد العالمي، فسوف ينخفض سعر النفط في السوق الدولية.

أما عن عرض النفط خلال عام 2021، فأشار تقرير أوبك إلى أن الإنتاج العالمي بلغ خارج أوبك

(1) وكالة الاناضول للأنباء، 77 ولاية تركية ترفع من حجم صادراتها خلال 2021، 2022/1/5

(2) العربي الجديد، ارتفاع تجارة إيران مع الدول المجاورة بنسبة 45%، 2021/12/19.

(3) OPEC, Opec Monthly Oil Market Report, p 25,26,36.

بحدود 63.65 مليون برميل يوميًا، اما أوبك فقد بلغ إنتاجها في المتوسط 27.7 مليون برميل خلال نوفمبر 2021، ويتضح من كميات العرض في سوق النفط، أن ثمة سعي من قبل «اوبك بلس+» لإحداث توازن بين العرض والطلب بسوق النفط، لتعود الأسعار المرتفعة مرة أخرى في صالح المنتجين.

أما عن أسعار النفط في السوق الدولية، فتظهر متوسطات الأسعار الشهرية، الصادرة عن أوبك، أن الأسعار انطلقت من يناير 2021 عند 54.38 دولار للبرميل وظلت في صعود حتى يونيو 2021 لتصل إلى 71.89 دولار للبرميل، واتجهت الأسعار إلى صعود كذلك في النصف الثاني من 2021، وهي الفترة التي يمكن أن يطلق عليها ازدهار أسعار النفط، مقارنة بما كانت عليه في عامي 2019 و2020، حيث بلغ متوسط أسعار النفط في نوفمبر 2021 نحو 80.73[1]. والجدير بالذكر أن بعض الصفقات خلال نوفمبر بلغت 86 دولار للبرميل، وهو ما أزعج أميركا والدول الغربية، وطلبت أميركا من «أوبك بلس» زيادة الإنتاج للوصول إلى أسعار أقل مما هي عليه، حتى تهدأ معدلات التضخم في أميركا وأوروبا، والتي زادت بمعدلات غير مسبوقة بسبب ارتفاع تكلفة الطاقة.

## بادين وسياسات «أوبك بلس»

في أغسطس 2021، وجه الرئيس الأميركي بادين نداءه لـ «أوبك بلس» لزيادة الإنتاج من النفط، والعمل على زيادة المعروض، لكي تهدأ الأسعار، ويتم تبريد موجة التضخم التي ضربت أميركا وأوروبا –ولازالت مستمرة– بسبب ارتفاع الطلب على الوقود لاحتياجات موسم الشتاء. ولكن لم تتم الاستجابة لمطالب بايدن، وتم التأكيد على أن سياسة «أوبك +» هي زيادة 400 ألف برميل فقط على معدل الإنتاج اليومي فقط، لكي يتم تصفية فائض المعروض النفطي في السوق العالمي، واستمرت هذه السياسة حتى ديسمبر 2021، دون تغير، مما ألجأ بادين للإعلان عن استخدام أدوات أخرى للضغط على «أوبك +»، وتمت الدعوة لاستخدام كميات من الاحتياطي الاستراتيجي لكل من أميركا، واليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية، ودول أخرى، مما أدى لهبوط أسعار برميل النفط إلى أقل من 80 دولار. ولكن البعض حاول إرجاع سبب انخفاض سعر النفط في السوق الدولية، إلى تطورات متحور «أوميكرون» وليس لسياسات بايدن لمواجهة «أوبك +». ولكن شهر نوفمبر وديسمبر 2021، شهدا عملية ارتداد لارتفاع أسعار النفط لتجاوز حاجز الـ 80 دولار للبرميل، وإن كانت عمليات ارتفاع أسعار النفط ليست في اتجاه صعودي دائم، ولكنها متذبذبة ما بين ارتفاع وانخفاض. ويتوقع البعض أن تشهد أسعار النفط مزيد من التراجع مع انتهاء مؤسم الشتاء، وانخفاض الطلب على النفط، وبخاصة في الدول الأوروبية.

(1) تم رصد متوسطات الأسعار من أعداد تقرير أوبك الشهري عن أسواق النفط، للأعداد من يناير – نوفمبر 2021.

## الأثر على الدول النفطية

كما ذكرنا من قبل، فإن هناك 9 دول عربية نفطية، يعد النفط شيريان الحياة بالنسبة لها، ودول عربية أخرى لديها صادرات نفطية، ولكنها ليست مؤثرة في اقتصادياتها بشكل كبير، أو في السوق الدولية للنفط، وإذا ما كنا نتحدث عن منطقة الشرق الاوسط، فإن إيران دولة نفطية وإن كان اقتصادها متنوع، بخلاف الدول العربية النفطية، ولكن إيران تعاني من أثر العقوبات الاقتصادية منذ عام 2018 بشكل كبير، وبخاصة أثر هذه العقوبات على الإيرادات النفطية، التي تمثل موردًا مهمًا لميزانية الدولة، فلم تعد إيران تصدر سوى 300 الف برميل يوميًا بشكل رسمي، وإن كان بعض المسئولين الإيرانيين يتحدث عن صادرات غير رسمية، للالتفاف على العقوبات. وفي المنطقة كذلك تركيا التي تعتبر مستورد صاف للطاقة، وأثرت ارتفاعات أسعار النفط في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2021، على أسعار استهلاك الطاقة في السوق التركي، للمصانع والمنازل ووقود السيارات، وكان أحد عوامل ارتفاع معدل التضخم.

وبلا شك أن ارتفاع أسعار النفط، سوف يمثل متنفس لاقتصاديات الخليج والدول العربية النفطية الأخرى، مما سيؤدي إلى تخفيف عبء عجز الميزانيات لدى هذه الدول، كما سيتيح لها حيزًا ماليًا يمكنها من تخفيف حدة الاقتراض الداخلي أو الخارجي، ولكن من المبكر الحديث عن آثار إيجابية لتحسن سعر النفط في الأجلين القصير والمتوسط، لكي يمكن هذه الدول من سداد ديونها، أو انهاء العجز في ميزانياتها العامة. أما الدول العربية المستوردة للنفط، فإنها ستتكبد ارتفاعًا في فاتورة الواردات، من خلال مصدرين، هما الواردات النفطية المباشرة، وكذلك وارداتها من السلع، التي ارتفعت أسعارها نتيجة لارتفاع تكاليف الطاقة.

ويبقى الحديث عن إيران وتركيا، في ظل ارتفاع أسعار النفط، حيث نجد أن إيران غير مستفيدة حاليًا من ارتفاع أسعار النفط بسبب قيود العقوبات الاقتصادية على الصادرات النفطية، ولكن الأخبار التي يتم بثها عن نتائج المفاوضات لإيران من أميركا وأوروبا، تشير إلى قرب التوصل لاتفاق، وإمكانية رجوع إيران لسوق الصادرات النفطية، ووقت رفع العقوبات عن الصادرات النفطية الإيرانية، تستطيع أن تجني الثمار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية.

أما تركيا، فعلى الرغم من التصريحات حول الاكتشافات من الغاز الطبيعي، في البحر الأسود، وكذلك الإعلان عن اكتشافات نفطية في مناطق أخرى، فإن هذه الاكتشافات لم تدخل حيز التنفيذ بعد، ومن المنتظر أن تجني تركيا ثمار تلك الاكتشافات في النصف الأول من 2023، أي من بعد عام من الآن على الأقل، وحتى يحين ذلك التوقيت، تعد فاتورة الواردات النفطية مؤرقة لتركيا، وتمثل أحد أوراق الضغط على الصناعة التركية، التي تعتمد سياسات تصديرية عالية، وبخاصة بعد الانخفاض الكبير في قيمة عملتها المحلية خلال النصف الثاني من عام 2021، وإن كانت تركيا جنت بعض الثمار الإيجابية

لانخفاض عملتها المحلية، من خلال وصول الصادرات السلعية إلى225 مليار دولار بنهاية 2021.

## ثالثًا: أبرز الأزمات الاقتصادية لدول المنطقة

شهد عام 2021، ترجعات حادة لبعض العملات المحلية لدول المنطقة، وكذلك انهيارات لعملات أخرى، وهو ما أثر بشكل كبير على أعباء المعيش داخل هذه الدول، وعرضها لأزمات اقتصادية واجتماعية، لا يمكن إغفالها.

وعلى الجانب الآخر، شهدت تونس انقلابًا مدنيًا، تم بموجبه إقالة الحكومة وتعطيل البرلمان، كما شهدت السودان انقلابًا عسكريًا، لازالت تعاني من تداعياتها، وتسود حالة من الضبابية حول مستقبل الحكم المدني بهذه الدولة. وفي كلا البلدين كان لهذه التداعيات آثارها الاقتصادية والاجتماعية. وفي السطور التالية، سوف نتناول الأمرين، الأول تراجع وانهيار بعض العملات المحلية، والثاني التداعيات الاقتصادية والاجتماعية في كل من تونس والسودان.

### تراجع وانهيار العملات المحلية لبعض دول المنطقة

تهاوت عملات بعض دول المنطقة خلال عام 2021، بشكل ملحوظ، مما ترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم، وتداعيات اقتصادية واجتماعية أخرى، ويمكننا التفرقة بين وضع بعض الدول عن بعض، بحكم طبيعة التراجع، ومدى استقرار الدولة سياسيًا وامنيًا، فالوضع في سورية واليمن، كدولتي صراع مسلح، من الطبيعي أن تنهار عملتيهما، فقد أصبح الدولار يعادل 830 ريال يمني في ديسمبر 2021، وذلك وفق أسعار السوق السوداء، التي لا تزيد كثيرًا عن أسعار البنك المركزي اليمني، أما في سورية فقد أصبح الدولار يعادل 3507 ليرة سورية، وفي ظل الأوضاع التي تعيشها كل من اليمن وسورية، فمن الصعب الحديث عن اصلاح اقتصادي، أو الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، فكلا الدولتين، يمكن اعتبارهما في حكم الدولة المنهارة.

وفي لبنان، وصلت الليرة انهيارها بمعني الكلمة، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أحداث أواخر عام 2019، والأزمة هناك بدأت بعجز لبنان عن سداد التزاماتها الخاصة بسندات دولية، ثم عجز المصارف المحلية عن الوفاء باحتياجات الأفراد بسحب ودائعهم، ثم تطور الأمر إلى خلاف بين الحكومة والمصرف المركزي، وتبع ذلك تطورات سياسية معقدة، أدت إلى تعثر إجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتحاول الحكومة المؤقتة برئاسة نجيب ميقاتي عودة تلك المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، ولكن هذا لم يمنع من استمرار عملية انهيار قيمة الليرة اللبنانية، وانتشار ظاهرة الدولرة بشكل كبير في لبنان، حيث بلغ سعر الدولار، 27 ألف ليرة في منتصف ديسمبر 2021، وإن كان تجاوز سقف الـ 30 ألف ليرة في مطلع 2022.

وفي إيران حيث تعيش البلاد معاناة العقوبات الاقتصادية الممتدة، منذ عقود، إلا أن العقوبات التي تم فرضها في عام 2018، كانت الأكثر ضررًا للاقتصاد الإيراني، وإضافة لذلك فقد أضرت جائحة فيروس كورونا بشكل كبير بالإيرانيين، حيث تطلبت الأزمة المزيد من الإنفاق على متطلبات الرعاية الصحية.

وتخوض إيران حاليًا مفاوضات مع أميركا وأوروبا بشأن برنامجها النووي، وثمة احتمالات كبيرة بنجاح هذه المفاوضات، وإذا ما تحققت حالة النجاح للمفاوضات، سوف يؤثر ذلك إيجابيًا على سعر صرف العملة الإيرانية، وتعكس أسعار الصرف الحالية أن سعر صرف الدولار يتجاوز بقليل، 42 ألف ريال.

أما تركيا، الدولة ذات الاستقرار السياسي والأمني، والتي تمارس دور القوى الإقليمية، فقد تعرضت عملتها المحلية لتراجع كبير في النصف الثاني من عام 2021، حيث بلغ سعر صرف الدولار فيما قبل 20 ديسمبر 2021، نحو 18 ليرة. وهو ما دعا الحكومة في تقدير آلية جديدة، تساعد على عودة الثقة في العملة المحلية، وتطمئن المواطنين على مدخرات تجاه تقلبات سعر الصرف، حيث ضمنت الحكومة قيمة الودائع، تجاه تقلبات سعر الصرف، شريطة أن تودع مدخرات الأفراد في حسابات استثمار بالبنوك، لا تقل عن 3 أشهر ولا تزيد عن سنة.

التداعيات التي أحدثتها أزمة الليرة في تركيا، لم تكن بسيطة، فقد قفز معدل التضخم إلى 36 %، كما كبدت الأزمة الحكومة تكاليف كبيرة، تمثلت في مخصصات الحماية الاجتماعية، التي أبرزها زيادة الحد الأدنى الأجور بنسبة 50 %، وتقديم الدعم للفئات الفقيرة في مجالات أخرى..وتأتي أزمة الليرة في ظل استمرار التداعيات السلبية لجائحة أزمة كورونا على اقتصادها، كما أثرت الحياة بشكل كبير على مستوى أعباء معيشة المواطنين، وارتفاع أسعار غالبية السلع والخدمات في السوق التركي.

## التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانقلابات تونس والسودان

تونس، في يوليو 2021، أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد، تجميد أعمال البرلمان، وإقالة الحكومة، ووضع قيود على أعمال القضاء، وذلك لمدة شهر[1]، إلا أنه بعد هذا الشهر استمر في ممارسة تعطيل المسار الديمقراطي، وتشكيل حكومة معينة، بل أعلن عن عدم رضاه عن الدستور الذي أقر من قبل القوى الحزبية والثورية، وكل ذلك بلا شك أثر على الواقع الاقتصادي لتونس.

وكان أبرز تلك الأمور، الوضع المالي، حيث كانت تونس تحتاج إلى نحو 6.6 مليار دولار لتسيير أعمال موازناتها العامة خلال عام 2021، ولكن قيس سعيد لجأ إلى بعض دول الخليج الداعمة لممارسته

(1) BBC، تونس: الرئيس قيس سعيد يقيل رئيس الحكومة ويجمد البرلمان والغنوشي يتهمه بالانقلاب، 2021/7/25

بالانقلاب على التجربة الديمقرطلية[1]، وتم الحصول على قروض بنحو 3 مليار دولار، ولكن في النهاية، اضطر إلى تشكيل فريق فني، من أجل التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد[2].

وتعد أزمة التمويل واحدة من أكبر التحديات التي تواجه تونس حاليًا، فالحكومة الحالية التي شكلها قيس سعيد، تسعى للحصول على تمويل، يغطي العجز بالموازنة العامة، ويفي بمتطلبات إدارة الدولة، وحسب البيانات الحكومية، فإن عجز الموازنة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2021، كان بحدود 1.06 مليار دولار، كما أن الدين العام للبلاد بلغ نحو 35.8 مليار دولار، يشكل الدين الخارجي منها نحو 60 %.

وتظهر بيانات موازنة 2022 في تونس حجم الفجوة التمويلية، فقد قدرت قيمة الموازنة 17.6 مليار يورو، بزيادة قدرها 3.2 % عما كان عليه الوضع في 2021، وقدر العجز بالموازنة الجديدة بـ 2.6 مليار يورو، وبما يعادل نسبة 6.2 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد قدرت حاجة الموازنة للاقتراض بنحو 6.2 ملياررر يورو، منها 3.9 مليار يورو سيتم اقتراضها من الخارج، ونحو 2.3 مليار يورو من الداخل، وقدرت الديون العام لتونس 30 مليار يورو. وتستهدف موازنة 2022، أن ينمو الاقتصاد التونسي بنسبة 2.6 %.

وتتضمن المفاوضات بين تونس صندوق النقد، عدة أمور مهمة، ولكنها تمس حياة المواطنين بشكل كبير، على رأسها تخفيض دعم السلع الأساسية، وتقليص فاتورة موظفي الحكومة والقطاع العام، البالغ عددهم 680 ألف فرد[3]، وكذلك إعادة هيكلة الشركات العامة. وما لم تقدم حكومة تونس وقيس سعيد للمواطنين بدائل لمعالجة الآثار السلبية لتطبيق هذه الإجراءات، فمن المتوقع ألا تشهد تونس استقرارًا سياسيًا أو اجتماعيًا خلال الفترة المقبلة.

السودان، في أكتوبر 2021، أعلن عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة في السودان، حل المجلس، وفرض حالة الطوارئ بالبلاد، وتحفظ على رئيس الحكومة عبدالله حمدوك ومجموعة من الوزراء، وبذلك انتهت حقبة مشاركة المدنيين والعسكرين في سلطة إدارة السودان، كما تم القضاء على سيناريو وجود فترة انتقالية لإجراء انتخابات تأتي بمدنيين للسلطة في السودان، وإن كان أميركا وأوروبا قد بذلا جهودًا لعودة حمدوك للسلطة، إلا أن الرجل تقدم باستقالته من رئاسة الحكومة بشكل نهائي مؤخرً.

بلا شك أن هذا الانقلاب له تداعياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتركز هذه السطور على التداعيات الاقتصادية. ففي الأيام الأولى لانقلاب السودان، تم الإعلان عن تجميد المساعدات من قبل المؤسسات الدولية وأوروبا وأميركا، كما وضع ملف إدارة العلاقات مع صندوق النقد الدولي حول الإعفاء من الديون الخارجية، في إطار توقعات بشأن تجميده هو الآخر.

(1) القدس العربي، سعيد يشيد بدول «شقيقة وصديقة» تدعم تونس ماليًا وأمنيًا، 2021/8/2
(2) الشرق الأوسط، تونس تستأنف التفاوض مع «النقد الدولي»، 2021/11/9
(3) فرنس 24، تونس تعلن ميزانية 2022 مع مديونية متوقعة بستة مليارات يورو، 2021/12/28

ومنذ الإطاحة بنظام البشير في أبريل 2019، يعيش السودان أوضاع اقتصادية صعبة، بعد الخطوات التي اتخذتها حكومة عبدالله حمدوك، من تعويم الجنيه السوداني، وتقليص الدعم بشكل كبير، حيث ارتفعت معدلات التضخم لتتجاوز 400 %، وهو أمر صعب على بلد يصنف على أنه من الدول الأشد فقرًا، وكان السودانيون يحلمون بعد الإطاحة بنظام البشير بوضع اقتصادي أفضل، وبخاصة ان نظام البرهان وحمدوك حظي بدعم إقليمي ودولي، ولكن بعد الانقلاب العسكري الذي نفذه البرهان في أكتوبر 2021، أصبحت الأمور أكثر تعقيدًا، وبخاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فبدون المساعدات الخارجية، أو إعطاء السودان الفرصة للاقتراض من الخارج، ستزيد معدلات الفقر بشكل كبير، حيث بلغت نسبة الفقر في السودان 46 % من السكان[1]، أما الحديث عن تدفق استثمارات أجنبية إلى السودان في ظل أوضاعه غير المستقرة سياسيًا وأمنيًا، فهو أمر محال..ولا يراهن نظام البرهان على شئ سوى العصا الأمنية في إدارة البلاد، وقبول الداخل الخارج بالأمر الواقع.

## استشراف أداء اقتصاد المنطقة في 2022

مستقبل اقتصاد المنطقة مرهون بعوامل عدة، خلال عام 2022، على رأسها، العامل الصحي، وإلى أي مدى سوف يتعايش العالم من متحورات كوفيد – 19، هل ستستمر الأنشطة الاقتصادية المختلفة في إطار من التعايش مع الأزمة؟ أن ستعود حالة الإغلاق للاقتصاد العالمي؟ السيناريو الأسوأ أن تعود حالة الإغلاق مرة أخرى، وبخاصة إذا كان ذلك في الاقتصاديات الكبرى، التي تعتبر محركات الاقتصاد العالمي، ولكن على ما يبدو أن سيناريو التعايش مع تداعيات متحورات كوفيد – 19، هي الأقرب إلى الواقع، والتي ستطلب من دول منطقة الشرق الأوسط، المزيد من الإنفاق على متطلبات الرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، وهو الأمر، الذي لم تنجح فيها غالبية دول المنطقة باستثناء تركيا ودول الخليج.

وفي ظل هذا السيناريو أيضًا، ستكون الدول العربية متوسطة الدخل، في أزمة حقيقية، نظرًا لاختلال هياكيلها التمويلية والتنموية، وهو ما يعني ارتفاعات متزايدة في الديون العامة لهذه الدول، وكذلك استمرار الظواهر السلبية من عجز الموازين الجارية، وكذلك ارتفاع عجز الموازنات العامة للدول.

أما العامل الثاني المحدد لمستقبل الأداء الاقتصادي للمنطقة في عام 2022، فهو عودة الاستقرار، لدول المنطقة، بمستوييه، السياسي والأمني، فكل من تونس ولبنان والسودان، تحتاج إلى استقرار سياسي، حتى يمكنها الخروج من أزماتها الاقتصادية، ولكن على ما يبدو أن عام 2022، سيكون استمرار لأزمات هذه الدول على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

أما المستوى الثاني، من العامل الثاني، وهو دول الصراع المسلح (سورية، ليبيا، اليمن، الصومال، العراق) فمفاتيح انهاء هذه الصراعات للأسف خارج نطاق هذه الدول، وهو في إطار قوى إقليمية

(1)العربي الجديد، فقراء السودان يدفعون ثمن الاضطرابات: تجميد المساعدات الانسانية، 2021/11/23

ودولية، وبالتالي، فمتى طويت صفحات الصراع بين القوى الإقليمية والدولية على أراضي هذه الدول، يمكن الوصول إلى خرائط عمل وخطط اقتصادية، بإمكانها إخراج هذه الدول من أزماتها، وهو أمر بعيد المنال، لاستمرار أطماع القوى الإقليمية والدولية، ورغبتها في أن تبقى المنطقة مشتعلة، وغير مستقرة.

والعامل الثالث، وهو من أهم الرهانات الحاكمة لمستقبل الأداء الاقتصادي بالمنطقة، فهو الإرادة السياسية، داخل الدول التي لا تعاني من صراعات مسلحة، أو عدم استقرار سياسي -مع الأخذ في الاعتبار أن الديمقراطية والحكم الرشيد غائب تمامًا عن دول المنطقة، باستثناء تركيا- فبدون أن تمتلك شعوب هذه المنطقة وحكوماتها إرادتها السياسية، الدافعة لتحقيق مشروع تنموي، فلن يكون هناك استقرار اقتصادي، وأداء تنموي.

## خاتمة

سؤال المستقبل، هو السؤال الذي تحتاج فيه شعوب المنطقة إلى إجابة من الحكومات، فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والتنموية، وتدرك الشعوب طبيعة العوامل الخارجية، سواء كانت تتعلق بالكوارث الطبيعية، مثل جائحة كورونا وتداعياتها السلبية، أو عوامل من صنع التدخلات الإقليمية والدولية.

فحديث الحكومات عن استراتيجيات، وخطة تتعلق بمدد زمنية مثل 2030، أو 2050، هو حديث مجرب لدى الشعوب، ولا يزيدها إلا كثيرًا من عدم الثقة، في تلك الحكومات، حيث لا يلمس المواطنون شئ على أرض الواقع لهذه الخطط والاستراتيجيات المعلنة من قبل الحكومات، ولا تتم محاسبة أو مساءلة، لحكومات سابقة أو حالية، حيث لا يسمح بأدوار للمجتمع المدني، أو السلطات التشريعية، أو أجهزة الرقابة العامة. ووما يزيد الأمر غرابة في أداء حكومات المنطقة تجاه بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية الشائكة، أنها تستخدمها كورقة لابتزاز الخارج، كما هو الحال في الهجرة غير الشرعية، التي تنطلق من أكثر دولة عربية تجاه دول الاتحاد الأوروبي، بحكم القرب الجغرافي، فالحكومات العربية، تعتبر نفسها مجرد شرطي لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين لأوروبا، نظير سكوت أوروبا وأميركا، عن تجاوز تلك الحكومات في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما تسعى هذه الحكومات للحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الغربية والأميركية، تحت بند منع الهجرة غير الشرعية.

الوضع الطبيعي، أن تكون هذه الحكومات أمام مسئولياتها السياسية والمجتمعية، بأن تسعى لدوافع داخلية بحتة، تتعلق بالجانب الإنساني، بأن توفر لمواطنيها حياة كريمة، تجعلهم يرتبطون ببلدانهم، ويحلمون بمستقبلها، ويكونون أهم عوامل نهوضه، من خلال حصولهم على تعليم جيد، وتمتعهم برعاية صحية متميزة، وحماية اجتماعية، تجعلهم يشعرون بالامتنان لبلدانهم.

وغير ذلك الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، التي تخص دول منطقة الشرق الأوسط، تمت الإجابة على الأسئلة الخاصة بالمستقبل فيها، من قبل الجامعات ومراكز البحوث، أو حتى من قبل أفراد متخصصين، أعيتهم مشكلات بلدانهم، ولكنها تحتاج إلى إرادة سياسية، ومجتمعية، تدفع بها إلى أرض الواقع. لقد كانت ثورات الربيع العربي باعثة على الأمل، لإنجاز خطوات في هذا المضمار، ولكن كيد لها، لتتنكس الدول العربية مرة أخرى، وتعود حكوماتها ونُظمها الديكتاتورية.

إن قضايا الاقتصاد لا تُقرأ بمعزل عن السياسة والاجتماع والعلاقات الإقليمية والدولية، وإلا فقدت معنها، وأصبحت مجرد تسويد للصفحات، وتفتقد لثقة الأفراد، وهم في غنى عن ذلك بعد فقدانهم الثقة في حكوماتهم، التي افقدتهم الثقة في مستقبل دولهم والمنطقة بشكل أعم.

تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

# من إصدارات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط
- العالم وجائحة كرونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»
- ندوة تطوير مراكز التفكير الإستراتيجي..... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول
- الأطراف الفاعلة... الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)
- تحليل حركة المتغيرات..... الأزمات «العراقية - السوري - اليمنية - الليبية - المصرية»
- الأزمة بين السعودية وإيران مآلات وسيناريوهات
- مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية سايكس بيكو
- مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي
- تحليل حركة المتغيرات (التوصيف، والتحليل، والتوقعات)
- المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها
- على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة
- ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا ..... التحديات والسيناريوهات

- التقرير الاستراتيجي لعام 2017
- التقرير الاستراتيجي لعام 2018
- التقرير الاستراتيجي لعام 2019
- التقرير الاستراتيجي لعام 2020

تقرير 2017

تقرير 2018

تقرير 2019

تقرير 2020

شركة أفـق المستقبل للاستشارات
OFOK Company For consultancy

# من إصدارات

شركة أفق المستقبل للاستشارات
حولي شارع العثمان، مبنى الأبراج، برج A الدور الخامس، مكتب رقم (1)